

ابن قيم الجوزية

# إعلام الموقعين

عن سبب العالمين

المجلد الرابع

دار الحديث  
بيروت











# إعلام المواقفين

عرب العالمين

\*\*\*

تأليف

شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر

المعروف

بابن تميم الجوزية

المتوفى عام ٧٥١ هـ

\*\*\*

راجعته ، وقدم له ، وعلق عليه

طاهر بن الزكي

\*\*\*

الجزء الرابع



University of the Alexandria  
مكتبة جامعة الإسكندرية

الهيئة العامة لمكتبة الاسكندرية

رقم التعمد : ٢٥٧١١  
١٠

رقم التسجيل : ١٧١١

دار الحديث

بيروت



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المثال السابع والستون : تجوز قسمة الدين المشترك بميراث أو عقد أو إتلاف فينفرد كل من الشريكين بحصته ، ويختص بما قبضه ، سواء كان في ذمة واحدة أو في ذمم متعددة ؛ فإن الحق لهما فيجوز أن يتفقا على قسمته أو على بقائه مشتركا ولا محذور في ذلك ، بل هذه أولى بالجواز من قسمة للنافع بالمُهاياة بالزمان أو بالمكان ، ولا سيما فإن المُهاياة بالزمان تقتضي تقدم أحدهما على الآخر ، وقد أسلم المنفعة إلى نوبة الشريك ، وقد تنوى <sup>(١)</sup> ، والدين في الذمة يقوم مقام العين ، ولهذا تصح المعاوضة عليه من الغريم وغيره ، وتجب على صاحبه زكاته إذا تمكن من قبضه ، ويجب عليه الإنفاق على أهله وولده ورقيقه منه ، ولا يعد فقيرا مُعند ما ؛ فاقسامه يجرى مجرى اقتسام الأعيان والمنافع .

فإذا رضى كل من الشريكين أن يختص بما يخصه من الدين فينفرد هذا برجل يطالبه وهذا برجل يطالبه ، أو ينفرد هذا بالمطالبة بحصته وهذا بالمطالبة بحصته لم يهدم بذلك قاعدة من قواعد الشريعة ، ولا استحلال ما حرم الله ، ولا خالفا نص كتاب الله ولا سنة رسوله ولا قول صاحب ولا قياسا شهد له الشرع بالاعتبار ، وغاية ما يقدر عدم تكافؤ الذمم ووقوع التفاوت فيها ، وأن مافي الذمة لم يتعين فلا يمكن قسمته ، وهذا لا يمنع تراصهما بالقسمة مع التفاوت ؛ فإن الحق لا يعدوهما ، وعدم تعين مافي الذمة لا يمنع القسمة فإنه يتعين تقديرا ، ويكتفى في إمكان القسمة التحين بوجه ؛ فهو معين تقديرا ويتعين بالقبض تحقيقا .  
وأما قول أبي الوفاء ابن عقيل : « لا تختلف الرواية عن أحد في عدم جواز

(١) تنوى : تهلك .

قسمة الدين في الذمة الواحدة ، واختلفت الرواية عنه في جواز قسمته إذا كان في الدمتين ، فعنه فيه روايتان ، فليس كذلك ، بل عنه في كل من الصورتين روايتان ، وليس في أصوله ما يمنع جواز القسمة ، كما ليس في أصول الشريعة ما يمنعها ، وعلى هذا فلا يحتاج إلى حيلة على الجواز ، وأما من منع من القسمة فقد تشدد الحاجة إليها ، فيحتاج إلى التحيل عليها ، فالحيلة أن يأذن لشريكه أن يقبض من الغريم ما يخصه ؛ فإذا فعل لم يكن لشريكه أن يخصه فيه بعد الإذن ، على الصحيح من المذهب كما صرح به الأصحاب ، وكذلك لو قبض حصته ثم استهلكها قبل المخاصة لم يضمن لشريكه شيئاً ، وكان المقبوض من ضمانه خاصة ، وذلك أنه لما أذن لشريكه في قبض ما يخصه فقد أسقط حقه من المخاصة ، فيختص الشريك بالمقبوض ، وأما إذا استهلك الشريك ما قبضه فإنه لا يضمن لشريكه حصته منه من قبل المخاصة ؛ لأنه لم يدخل في ملكه ، ولم يتعين له بمجرد قبض الشريك له ؛ ولهذا لو وثق شريكه نظيره لم يقل انتقل إلى القابض الأول ما كان ملكاً للشريك ، فدل على أنه إنما يصير ملكاً له بالمخاصة لا بمجرد قبض الشريك .

ومن الأصحاب من فرق بين كون الدين بعقد وبين كونه بإتلاف أو إرث ، ووجه الفرق أنه إذا كان بعقد فكأنه عقد مع الشريكين ، فكل منهما أن يطالب بما يخصه ، بخلاف دين الإرث والإتلاف ، والله أعلم .

المثال الثامن والستون : اختلف الفقهاء في جواز بيع للمغيبات في الأرض من البصل والثوم والجزر واللفت والفجل والقلقاس ونحوها على قولين . أحدهما : المنع من بيعه كذلك لأنه مجهول غير مشاهد ، والورق لا يدل على باطنه ، بخلاف ظاهر الصبرة . وعند أصحاب هذا القول لا يباع حتى يقطع . والقول الثاني : يجوز بيعه كذلك على ما جرت به عادة أصحاب الحقول . وهذا قول أهل المدينة ، وهو أحد الوجهين في مذهب الإمام أحمد ، اختاره شيخنا ، وهو الصواب المقطوع به ؛ فإن في المنع من بيع ذلك حتى يقطع أعظم الضرر

والحرج والمشقة مع ما فيه من الفساد الذي لا تأتي به شريعة ؛ فإنه إن قلعه كله في وقت واحد تعرض للتلغ والفساد . وإن قيل : « كلما أردت بيع شيء منه فاقطعه ، كان فيه من الحرج والعسر ما هو معلوم . » وإن قيل : « أتركه في الأرض حتى يفسد ولا تبعه فيها ، فهذا لا تأتي به شريعة ، وبالجملة فالملتزمون بهذا القول لو لبوا بذلك في حقوقهم أو ما هو وقف عليهم ونحو ذلك لم يمكنهم إلا بيعه في الأرض ولا بد ، أو إتلافه وعدم الانتفاع به ، وقول القائل : « إن هذا غرر ومجهول ، فهذا ليس حظ الفقيه ولا هو من شأنه ، وإنما هذا من شأن أهل الخبرة بذلك . فإن عدّوه قارا أو غررا فهم أعلم بذلك ، وإنما حظ الفقيه يحل كذا لأن الله أباحه ويحرم كذا لأن الله حرمه وقال الله وقال رسوله وقال الصحابة ، وأما أن يرى هذا خطرا وقارا أو غررا فليس من شأنه بل أربابه أخبر بهذا منه ، والمرجع إليهم فيه كما يرجع إليهم في كون هذا الوصف عيباً أم لا ، وكون هذا البيع مربحاً أم لا ، وكون هذه السلعة نافقة في وقت كذا وبلد كذا ونحو ذلك من الأوصاف الحسية والأموال العرفية ، فالنقهاء بالنسبة إليهم فيها مثلهم بالنسبة إلى ما في الأحكام الشرعية .

فإن بليت بن يقول هكذا في الكتاب ، وهكذا قالوا ؛ فالخيلة في الجواز أن تستاجر منه الأرض المشغولة بذلك مدة يعلم فراغه منها ، ويقر له إقراراً مشهوداً له به أن ما في باطن الأرض له لاحق للوَجْرِ فيه ، ولكن عكس هذه الخيلة لو أصابته آفة لم يتمكن من وضع الجائحة عنه ، بخلاف ما إذا اشتراه بعد بُدُو صلاحه فإنه كالثمره على رموس الشجر إن أصابته آفة وضعت عنه الجائحة ، وهذا هو الصواب في المسألتين : جواز بيعه ، ووضع الجواز فيه ، والله أعلم .

المثال التاسع والستون : اختلفت الفقهاء في جواز البيع بما ينقطع به السعر من غير تقدير الثمن وقت العقد ، وصورتها البيع بمن يامله من خبز أو لحام أو سمن

أو غيرهم ، يأخذ منه كل يوم شيئاً معلوماً ثم يحاسبه عند رأس الشهر أو السنة على الجميع ويعطيه ثمنه ؛ فثمنه الأكثرون وجعلوا القبض به غير ناقل للملك ، وهو قبض فاسد يجرى بجرى المقبوض بالنصب ؛ لأنه مقبوض بعقد فاسد . هذا وكلهم إلا من شدد على نفسه يفعل ذلك ، ولا يجد منه بُدّاً ، وهو يفتى بيطلانه وأنه باق على ملك البائع ، ولا يمكنه التخلص من ذلك إلا بمساومته له عند كل حاجة يأخذها قل ثمنها أو أكثر ، وإن كان ممن شرط الإيجاب والقبول لفظاً ؛ فلا بد مع المساومة أن يقرن بها الإيجاب والقبول لفظاً . والقول الثاني — وهو الصواب المقطوع به ، وهو عمل الناس في كل عصر ومصر — جواز البيع بما ينقطع به السعر ، وهو منصوص الإمام أحمد ، واختاره شيخنا ، وسمعته يقول : هو أطيب لقلب المشتري من المساومة ، يقول : لى أسوة بالناس آخذ بما يأخذ به غيرى ، قال : والذين يمنعون من ذلك لا يمكنهم تركه ، بل هم واقفون فيه ، وليس في كتاب الله ولا سنة رسوله ولا إجماع الأمة ولا قول صاحب ولا قياس صحيح ما يحرمه .

وقد أجمعت الأمة على صحة النكاح بمهر المثل ، وأكثرهم يجوزون عقد الإجارة بأجرة المثل كالنكاح والغسال والخباز والملاح وقيم الخسما والمكسارى والبيع بثمر المثل كبيع ماء الحمام ؛ فغاية البيع بالسعر أن يكون يبعه بثمر المثل فيجوز ، كما تجوز المعاوضة بثمر المثل في هذه الصورة وغيرها ؛ فهذا هو القياس الصحيح ، ولا تقوم مصالح الناس إلا به .

فإن بليت بالتقابل هكذا في الكتاب ، وهكذا قالوا ؛ فالحيلة فى الجواز أن يأخذ ذلك قرصاً فى ذمته ؛ فيجب عليه للدافع مثله ، ثم يعاوضه عليه بثمر معلوم ؛ فإنه يبع للدين من الغريم وهو جائز . ولكن فى هذه الحيلة آفة وهو أنه قد يرتفع السعر فيطالبه بالمثل فيتضرر الآخذ ، وقد ينخفض فيعطيه المثل فيتضرر الأول ؛ فالطريق الشرعية التى لم يحرمها الله ورسوله أولى بهما ، والله أعلم .

المثال السبعون : إذا كان له عليه دين ، وله وقف من غلة دار أو بستان فوكل صاحب الدين أن يستوفي ذلك من دينه جاز ؛ فإن غاف أن يحتال عليه ويعزله عن الوكالة ؛ فليجعلها حوالة على من في ذمته عوض ذلك للمثل ؛ فإن لم يكن قد آجر الدار أو الأرض لأحد ؛ فالحيلة أن يستأجرها منه صاحب الدين بعوض في ذمته ، ثم يعاوضه بدينه من ذلك العوض ؛ فإن أراد أن يكون هو وكيله في استيفاء دينه من تلك المنافع لا بطريق الإجارة ولا بطريق الحوالة ، بل بطريق الوكالة في قبض ما يصير إليه من غلة ذلك الوقف ، وغاف عزله ؛ فالحيلة أن يأخذ لإقراره أن الواقف شرط أن يقضى ما عليه من الدين أولا ، ثم يصرف إليه بعد الدين كذا وكذا ، وأنه وجب لفلان - وهو الغريم - عليه من الدين كذا وكذا ، وأنه يستحقه من مثل هذا الوقف مقدما به على سائر مصارف الوقف ، وأنه لا ينتقل من للموقوف شيء قبل قضاء الدين ، وأن ولاية أمر هذا الوقف إلى فلان حتى يستوفي دينه ؛ فإذا استوفاه فلا ولاية له عليه ، وإن حكم حاكم بذلك كان أوفق .

المثال الحادى والسبعون : إذا كان له عليه دين فقال : « إن مت قبلي فأنت في حل وإن مت قبلك فأنت في حل » صح وبرى في صورتين ؛ فإن إحداها وصية والأخرى إبراء معلق بالشرط ، ويصح تعليق الإبراء بالشرط ؛ لأنه إسقاط ، كما يصح تعليق العتق والطلاق ، وقد نص عليه الإمام أحمد في الإحلال من العرض ، والمال مثله .

وقال أصحابنا وأصحاب الشافعى : إذا قال : « إن مت قبلك فأنت في حل » هو إبراء صحيح لأنه وصية ، وإن قال : « إن مت قبلي فأنت في حل » لم يصح ؛ لأنه تعليق للإبراء بالشرط ، ولم يقيموا شبهة فضلا عن دليل صحيح على امتناع تعليق الإبراء بالشرط ، ولا يدفعه نص ولا قياس ولا قول صاحب ؛ فالصواب صحة الإبراء في الموضعين ؛ وعلى هذا فلا يحتاج إلى حيلة .

فإن يلى بمن يقول هكذا فى الكتاب ، وهكذا قالوا ؛ فالحيلة أن يشهد عليه أنه لا يستحق عليه شيئاً بعد موته من هذا الدين ولا فى تركته ، وإن شاء كتب الفصلين فى سجل واحد ، وضمنه الوصية له به إن مات رب الدين ، وإن مات المدين فلا حق له به قبله ، فيصح حيثئذ مستنداً إلى ظاهر الإقرار ، وهو إبراء فى المعنى .

المثال الثانى والسبعون : لو غلط المضارب أو الشريك وقال : « ربحت ألفاً » ثم أراد الرجوع لم يقبل منه ، لأنه إنكار بعد إقرار ، ولو أقام بينة على التلظى فالصحيح أنها تقبل ، وقيل : لا تقبل ، لأنه مكذب لها ؛ فالحيلة فى استدراكه ما عطل فيه بحيث تقبل منه أن يقول : خسرتها بعد أن ربحتها ، فالقول قوله فى ذلك ، ولا يلزمه الألف ، وهكذا الحيلة فى استدراك كل أمين لظلامته كالودع إذا رد الودعة التى دفعت إليه بينة ولم يشهد على ردها ، فقبل يقبل قوله فى الرد ؟ فيه قولان هما روايتان عن الإمام أحمد ، فإذا خاف أن لا يقبل قوله فالحيلة فى تخلفه أن يدعى تلفها من غير تفريط ، فإن حلفه على ذلك فليحلف مَسْوَرّاً متأولاً أن تلفها من عنده خروجها من تحت يده ونظائر ذلك ، والله أعلم .

المثال الثالث والسبعون : إن استغرقت الديون ماله لم يصح تبرعه بما يضر بأرباب الديون ، سواء حجر عليه الحاكم أو لم يحجر عليه ، هذا مذهب مالك واختيار شيخنا . وعند الثلاثة يصح تصرفه فى ماله قبل الحجر بأنواع التصرف والصحيح هو القول الأول ، وهو الذى لا يلىق بأصول المذهب غيره ، بل هو مقتضى أصول الشرح وقواعده ؛ لأن حق الغرماء قد تعلق بماله ، ولهذا يحجر عليه الحاكم ، ولولا تعلق حق الغرماء بماله لم يسع الحاكم الحجر عليه ، فصار كالمرض مريض الموت لمّا تعلق حق الورثة بماله منعه العار من التبرع بما زاد على الثلث ، فإن فى تمكينه من التبرع بماله لإبطال حق الورثة منه ، وفى تمكين هذا المديان من التبرع لإبطال حقوق الغرماء . والشرعة لا تأتى بمثل هذا ؛ فإنها إنما جاءت بحفظ حقوق أرباب الحقوق بكل طريق ، وسد الطرق المنقضية إلى إضاعتها ، وقال النبى صلى الله عليه وسلم : « من أخذ أموال الناس يريد أداءها »



أدّاهما الله عنه ، ومن أخذها يريد إتلافها أتلفه الله ، ولا ريب أن هذا التبرع إتلاف لها ، فكيف ينفذ تبرع من دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم على فاعله ؟

وسمعت شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله يحكي عن بعض علماء عصره من أصحاب أحمد أنه كان ينكر هذا المذهب ويضعفه ، قال : إني أني بغريم تبرع قبل الحجر عليه فقال : والله مذهب مالك هو الحق في هذه المسألة ، وتبرع البخاري وترجمته واستدلّاه يدل على اختياره هذا المذهب ، فإنه قال في باب (من ردّ أمر السفیه والضعيف وإن لم يكن حجر عليه الإمام) : ويذكر عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم رد على المتصدق قبل النهي ثم نهاه ، فتأمل هذا الاستدلال ، قال عبد الحق : أراد به — والله أعلم — حديث جابر في بيع المنبر ، ثم قال البخاري في هذا الباب نفسه : وقال مالك إذا كان لرجل على رجل مال وله عبد لا شيء له خبره فأعتقه لم يجر عتقه ، ثم ذكر حديث « من أخذ أموال الناس يريد أداءها أدّاها الله عنه ، ومن أخذها يريد إتلافها أتلفه الله ، وهذا الذي حكاه عن مالك هو في كتب أصحابه .

وقال ابن الجلاب : ولا تجوز هبة الفلّس ولا عتقه ولا صدقته إلا بإذن غرمائه ، وكذلك المدّيان الذي لم يفسله غرماءه في عتقه وهبته وصدقته ، وهذا القول هو الذي لا يختار غيره .

وعلى هذا فالخيلة لمن تبرع غريمه هبة أو صدقة أو وقف أو عتق وليس في ماله سعة له ولداؤه أن يرقه إلى حاكم يرى بطلان هذا التبرع ، ويسأله الحكم ببطلانه ، فإن لم يكن في بلده حاكم يحكم بذلك فالخيلة أن يأخذ عليه إذا عاف منه ذلك الضمين أو الزهن ، فإن بادر الغريم وتبرع قبل ذلك فقد ضاقت الخيلة على صاحب الحق ، ولم يبق غير أمر واحد ، وهو التوصل إلى إقراره بأن مافي يده أعيان أموال الغرماء فيمتنع التبرع بعد الإقرار ، فإن قدم تاريخ الإقرار بطل التبرع المتقدم أيضاً ، وليست هذه حيلة على إبطال حق ولا تحقيق باطل بل على تجويز وظلم ؛ فلا بأس بها ، والله أعلم .

المثال الرابع والسبعون : إذا كان له عليه دين ولا يئنه له به ، وخاف أن يحمده ، أو له يئنه به ويخاف أن يطله فالحيلة أن يستدين منه بقدر دينه إن أمكن ولا يضره أن يعطيه به رهناً أو كفيلًا ، فإذا ثبت له في ذمته نظير دينه قاصه به ، وإن لم يرض على أصح المذاهب ، فإن حذر غريمه من ذلك وأمكنه أن يشتري منه سلعة ولا يعين الثمن ويخرج النقد فيضنه بين يديه فإذا قبض السلعة وطلب منه الثمن قاصه بالدين الذي عليه ، وبكل حال فطريق الحيلة أن يجعل له عليه من الدين نظير ماله .

المثال الخامس والسبعون : إذا خاف العنت ولم يجد طول حرة وكره رق أولاده فالحيلة في عتقهم أن يشترط على السيد أن ماولدته زوجته منه من الولد فهم أحرار ، فكل ولد تلده بعد ذلك منه فهو حر ، ويصح تطبيق العتق بالولادة كما لو قال لامته : كل ولد تلدينه فهو حر ، قال ابن المنذر : ولا أحفظ فيه خلافاً .

فإن قيل : فهل يجوزون نكاح الأمة بدون الشرطين إذا أمن رق ولده بهذا التعليق ؟

قيل : هذا محل اجتهاد ، ولا تأباه أصول الشريعة ، وليس فيه إلا أن الولد يثبت عليه الولاء للسيد ، وهو شعبة من الرق ، ومثل هذا هل يتنقض شيئاً لتحريم نكاح الأمة أو يقال - وهو أظهر - إن الله تعالى منع من نكاح الإماء لأنهن في الغالب لا يصبحن حجب الحرار ، وهن في مهنة ساداتهن وحرانجهن ، وهن برزات لا مستحدرات ؟ وهذه كانت عادة العرب في إماءهن وإلى اليوم ، فصان الله تعالى الأزواج أن تكون زوجاتهم بهذه المثابة ، مع ما يتبع ذلك من رق الولد ، وأباح لهم عند الضرورة إليه كما أباح للميتة والدم والحمل الخنزير عند المغمصة وكل هذا منع منه تعالى كنكاح غير المحصنة ، ولهذا شرط تعالى في نكاحهن أن

يكن مُحَصَّنَات غير مسالّحات ولا مُتَخَذَات أَخْدَان ، أى غير زانية مع من كان ، ولا زانية مع خدينها وعشيقتها دون غيره ، فلم يبح لهم نكاح الإماء إلا بأربعة شروط : عدم الطول ، وخوف اللَّصْنَت ، وإذن سيدها ، وأن تكون عفيفة غير فاجرة فجوراً عاماً ولا خاصاً ، والله أعلم .

المثال السادس والسبعون : إذا لم تمكنه أمتة من نفسها حتى يعتقها ويزوجها ، ولا يريد إخراجها عن ملكه ولا تصبر نفسه عنها ؛ فالحيلة أن يبيعها أو يهبها لمن يثق به ، ويشهد عليه من حيث لا تعلم هي ، والبيع أجود ؛ لأنه لا يحتاج إلى قبض ، ثم يعتقها ، ثم يزوجها ، فإذا فعل استردها من المشتري من حيث لا تعلم الجارية ، فانفسخ النكاح ، فيطؤها بملك اليمين ولا عدة عليها .

المثال السابع والسبعون : إذا أراد من لا يملك رده على بيع جاريته منه فالحيلة في خلاصه أن يفعل ما ذكرناه سواء ، ويشهد على عتقها أو نكاحها ، ثم يستقبله البيع ، فيطؤها بملك اليمين في الباطن وهي زوجته في الظاهر ، ويجوز هذا لأنه يدفع به عن نفسه ، ولا يسقط به حق ذى حق ، وإن شاء احتال بحيلة أخرى وهي إقراره بأنها وضعت منه ما يمين به تخلق الإنسان فصارت بذلك أم ولد لا يمكن نقل الملك فيها ، فإن أحب دفع التهمة عنه وأنه قصد بذلك التحيل فليبيعها لمن يثق به ، ثم يواطىء المشتري على أن يدعى عليه أنها وضعت في ملكه مافيه صورة إنسان ، ويقر بذلك فينفسخ البيع ، ويكتب بذلك محضراً فإنه يتمتع بيها بعد ذلك .

المثال الثامن والسبعون : إذا أراد أن يبيع الجارية من رجل بعينه ، ولم تطب نفسه بأن تكون عند غيره ، فله في ذلك أنواع من الحيل . إحداها : أن يشترط عليه أنه إن باعها فهو أحق بها بالثمن ، كما اشترطت ذلك امرأة

عبد الله بن مسعود عليه ، ونص الإمام أحمد على جواز البيع والشرط في رواية علي بن سعيد ، وهو الصحيح ، فإن لم تم له هذه الحيلة لعدم من ينفذها له فليشرط عليه أنك إن بعته لتعيرى فى حرية ، ويصح هذا الشرط ، وتعنى عليه إن باعها لتعيره ، إما بمجرد الإيجاب عند صاحب المغنى وغيره ، وإما بالقبول فيقع العتق عقيبته وينفسخ البيع عند صاحب المحرر ، وهذه طريقة القاضى .

قال فى كتاب إبطال الحيل : إذا قال : « إن بعتك هذا العبد فهو حر » وقال المشتري : « إن اشتريته فهو حر » فباعه عتق على البائع ؛ لأنه ليس له عند دخوله فى ملك الآخر حال استقرار حتى يعتق عليه بئنه التابعة ؛ لأن خيار المجلس ثابت للبائع ، فلك المشتري غير مستقر ، وقول صاحب المحرر : « وانفسخ البيع ، تقرر هذه الطريقة وأنه إنما يعتق بالقبول ، ويعتق فى مدة الخيار على أحد الوجوه الثلاثة .

فإن لم تم له هذه الحيلة عند من لا يصحح هذا التعليق ويقول إذا اشتراها ملكها ولا تعتق بالشرط فى ملك الغير كما يقوله أبو حنيفة فله حيلة أخرى وهى أن يقول : إذا بعته فى حرية قبل البيع ، فيصح هذا التعليق ، فإذا باعها حكمتنا بوقوع العتق قبل البيع على أحد الوجهين فى مذهب الشافعى وأحمد رضى الله عنهما .

فإذا لم تم له هذه الحيلة عند من لا يصحح هذا التعليق فله حيلة أخرى وهى أن يقول : إذا اشتريتها فى مدبرة ، فيصح هذا التعليق ، وعتق يبعها عند أبي حنيفة ، فإن التدبير عنده جار مجرى العتق المعلق بصفة ، فإذا اشتراها صارت مدبرة ، ولم يمكنه بيعها عنده .

فإن لم تم له هذه الحيلة على قول من لا يجوز تعليق التدبير بصفة فالحيلة أن يأخذ البائع لإقرار المشتري بأنه جبر هذه الجارية بعد ما اشتراها ، وأنه جعلها حرة بعد موته .

فإن لم تم له هذه الحيلة على قول من يجوز بيع المدبر — وهو الإمام أحمد

ومن قال بقوله - فالحيلة أن يشهد عليه قبل أن يبيعها منه أنه كان قد تزوجها من سيدها تزويجاً صحيحاً ، وأنها ولدت منه ولداً ثم اشتراها بعد ذلك فصارت أم ولده ، فلا يمكنه بيعها .

فإن لم تتم له هذه الحيلة على قول من يعتبر في كونها أم ولد أن تحمل وتضع في ملكه ولا يكفي أن تلد منه في غير ملكه - كما هو ظاهر مذهب أحمد والشافعي - فقد ضاقت عليه وجوه الحيل ، ولم يبق له إلا حيلة واحدة وهي أن يتراضى سيد الجارية والمشتري برجل ثقة عدل بينهما فيبيعها هذا العدل بطريق الوكالة عن سيدها بزيادة على ثمنها الذي اتفقا عليه ، ويريد ما شاء ، ويقبض منه الثمن الذي اتفقا عليه ، فإن أراد للمشتري بيعها طالبه يباقي الثمن الذي أظهره ، ولو لم يدخلها بينهما ثالثاً بل اتفقا على ذلك فقال : « أبيعكما بمائة دينار وأخذ منك أربعين ، فإن بعثها طالبتك يباقي الثمن ، وإن لم تبعها لم أطالبك » ، جاز ، لكن في توسط العدل الذي يثق به المشتري كأيده وصاحبه تطيب لقلبه وأمان له من مطالبة البائع له بالثمن الكثير .

المثال التاسع والسبعون : إذا طلب منه ولده أو عبده أن يزوجه ، وخاف أن يلحقه ضرر بالزوجة ويأمره بطلاقها فلا يقبل ، فالحيلة أن يقول له : لا أزوجه إلا أن تجعل أمر الزوجة بيدي ، فإن وثق منه بذلك الوعد قال له بعد التزويج : أمرها بيدك ، وإن لم يثق منه به وخاف أنه إذا قبل العقد لا يفي له بما وعده ، فالحيلة أن لا ياذن له حتى يعلق ذلك بالنكاح ، فيقول : إن تزوجتها فأمرها بيدك ، ويصح هذا التعليق على مذهب أهل المدينة وأهل العراق ، فإن أراد أن يكون ذلك مجمعاً عليه فليكتب في كتاب الصداق : « وأقر الزوج المذكور أن أمر الزوجة المذكورة بيد السيد أو الأب » ، فإذا وقع ما يحضره منها تمكن حينئذ من التطليق عليه ، والله أعلم ، لكن قد يخرج من الوكالة بعد ذلك فلا يتم مراده ، فالحيلة أن يشترط عليه أنه متى أخرجه عن الوكالة فهي طالق .

المثال الثمانون : إذا دبر عبده أو أمته جاز له بيعه ويطل تديره ، فإن خاف أن يرفعه العبد إلى حاكم لا يرى بيع المذنب فيحكم عليه بالمنع من

بيعه ، فالحيلة أن يقول : إن مت وأنت في ملكي فأنت حر بعد موتى ، فإذا قال ذلك تم له الأمر كما أراد ، فإن أراد بيعه مادام حيا فله ذلك ، وإن مات وهو في ملكه عتق عليه ، والفرق بين أن يقول : « أنت حر بعد موتى » وبين أن يقول : « إن مت وأنت في ملكي فأنت حر بعد موتى » أن هذا تعليق للعتق بصفة ، وذلك لا يمنع بيع العبد كما لو قال : « إن دخلت الدار فأنت حر » فله بيعه قبل وجود الصفة ، بخلاف قوله : « أنت حر بعد موتى » فإنه جزم بحريته في ذلك الوقت ، ونظيره هذا أنه لو قال : « إن مت قبل فأنت في حل من الدين الذى عليك » فهو إبراء معلق بصفة ، ولو قال له : « أنت في حل بعد موتى » صح ولم يكن تعليقا للإبراء بالشرط ، ونظيره لو قال : « إن مت فدارى وقف » فإنه تعليق للوقف بالشرط ، ولو قال : « هى وقف بعد موتى » صح ، والله أعلم .

المثال الحادى والثمانون : لو أن رجلين ضمنا رجلا بنفسه ، فدفعه أحدهما إلى الطالب ، برىء الذى لم يدفع ، وهذا بمنزلة رجلين ضمنا رجلا مالا فدفعه إليه أحدهما فإنهما يبرءان جميعا ؛ لأن المضمون هو إحضار واحد ، فإذا سلبه أحدهما فقد وجد الإحضار المضمون فبرءا جميعا ، قال القاضى : وربما ألزمه بعض القضاة الضمان بنفس المطلوب ، ولا يجعل دفع الآخر براءة للذى لم يدفع ؛ فالحيلة أن يضمنا الطالب هذا الرجل بنفسه ، على أنه إذا دفعه أحدهما فهما جميعا بريئان . فيتخلص على قول الكل ، أو يشهدا أن كل واحد منهما وكيل صاحبه في دفع هذا الرجل إلى الطالب والتبرى إليه ، فإذا دفعه أحدهما برءا جميعا منه ؛ لأنه إذا كان كل منهما وكيل صاحبه كان تسليمه كتسليم موكله .

المثال الثانى والثمانون : قال القاضى في كتاب إبطال الحيل : إذا كان لرجلين على امرأة مال وهما شريكان ، فتزوجها أحدهما على نصيبه من المال الذى عليها ، لم يضمن لصاحبه شيئا من المهر ؛ لأنه لم يجعل نصيبه في ضمانه ، فصار كما لو أبرأه ، وربما ضمته بعض الفقهاء ؛ فالحيلة فيه أن يهب لها نصيبه بم

عليها ثم يتزوجها بعد ذلك على مقدار ماؤها ، ثم تهب المرأة للزوج المهر الذي تزوجها عليه ؛ لأن أحد الشريكين إذا وهب نصيبه من المال المشترك لا يضمن لكونه متبرعا ، فإذا تزوجها بعد ذلك على مهر ووهبته له حصل مقصوده وتخلص من أقاويل المختلفين .

المثال الثالث والثمانون : لو حلف رجل بالطلاق أنه لا يضمن عن أحد شيئا خلف آخر بالطلاق أن لا بد أن تضمن عني ؛ فالحيلة في أن يضمن عنه ، ولا يحنث ، أن يشاركه ويشتري متاعاً بينه وبين شريكه ، قال القاضي : فإنه يضمن عن شريكه نصف الثمن ، ولا يحنث الحالف في يمينه ؛ لأن المحلوف عليه عقد الضمان . وما يلزمه في مسألتنا لا يلزمه بعقد الضمان ، وإنما يلزمه بالوكالة ؛ لأن كل واحد من الشريكين وكيل صاحبه فيما يشتريه ، فلماذا لم يحنث في يمينه ، فإن كانت بحالها ولم يكن بينه وبين المحلوف عليه شركة لكنه وكله المحلوف عليه فاشترها لم يحنث أيضاً لما بينا .

المثال الرابع والثمانون : شريكان شركة عنان ضمنا عن رجل مالا بأمره على أنه إن أدى المال أحد الشريكين رجع به على شريكه ، وإن أداه الآخر فشريكه منه بريء ، وللسألة أربع صور . إحداهما : أن يقولاً أيانا أداه رجع به على شريكه . الثانية : عكسه . الثالثة : أن يقول إن أديتُ أنا رجعت به عليك ولا ترجع به على إن أديتك . الرابعة : عكسه ، فالصورة الأولى والثانية لاحتياج إلى حيلة ، وأما الثالثة والرابعة فالحيلة في جوازهما أن يضمن أحد الشريكين عن المدين ما عليه لصاحبه ، ثم يجيء شريكه فيضمن ما لصاحب الحق عليهما ، فإذا أدى هذا الشريك المال رجع به على شريكه والأصيل ، وإذا أداه شريكه والأصيل لم يرجع على الشريك بشيء ؛ لأن شريكه قد صار صاحب الأصل هنا ، فلو رجع عليه لرجع هو عليه ، فمن حيث ثبت يسقط ، فلا معنى للرجوع عليه .

المثال الخامس والثمانون : لا بأس للظالم أن يتجبل على مسبة للناس لظالمه والدعاء عليه والأخذ من عرضه ، وإن لم يفعل ذلك بنفسه ؛ إذ لعل ذلك يردعه ويمنعه من الإقامة على ظله ، وهذا كما لو أخذ ماله فلبس أرث الثياب بعد أحسنها ، وأظهر البكاء والتجيب والتأوه ، أو آذاه في جواره فخرج من داره وطرح متاعه على الطريق ، أو أخذ دابته فطرح حمله على الطريق وجلس يبكي ، ونحو ذلك ، فكل هذا مما يدعو الناس إلى لمن الظالم له وسبه والدعاء عليه . وقد أرشد النبي صلى الله عليه وسلم المظلوم بأذى جاره له إلى نحو ذلك ، ففي السنن ومسنند الإمام أحمد من حديث أبي هريرة « أن رجلاً شكاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم من جاره ، فقال : اذهب فاصبر ، فأتاه مرتين أو ثلاثاً ، فقال : اذهب فاطرح متاعك في الطريق ، فطرح متاعه في الطريق ، لجمل الناس يسألونه فيخبرهم خبره ، فجعل الناس يلعنونه : فحمل الله به وفعل ، فجاء إليه جاره فقال له : أرجع لا ترى مني شيئاً تكرهه ، هذا لفظ أبي داود .

المثال السادس والثمانون : ما ذكر في مناقب أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن رجلاً أتاه بالليل فقال : أدركني قبل الفجر ولا طلقت امرأتى ، فقال : وماذا؟ قال : تركت الليلة كلامي ، فقلت لها : إن طلع الفجر ولم تكلميني فأنت طالق ثلاثاً ، وقد توسلت إليها بكل أمر أن تكلمني فلم تفعل فقال له : اذهب فرمؤذن المسجد أن ينزل فيؤذن قبل الفجر ، فلعلها إذا سمعته أن تكلمك ، واذهب إليها وناشدها أن تكلمك قبل أن يؤذن المؤذن ، ففعل الرجل ، وجلس يناشدها ، وأذن المؤذن ، فقالت : قد طلع الفجر وتخلصت منك ، فقال : قد كتبتني قبل الفجر وتخلصت من الدين ، وهذا من أحسن الحيل .

المثال السابع والثمانون : قال بشر بن الوليد : كان في جوار أبي حنيفة قتي ينشئ مجلسه ، فقال له يوماً : إني أريد الزواج بامرأة ، وقد طلبوا مني من المهر فوق طاقتي ، وقد تملقتُ بالمرأة ، فقال له : أعطهم ما طلبوا منك ففعل ، فلما عقد العقد جاء إليه فقال : قد طلبوا مني المهر ، فقال : احتل واقرض وأعطهم



ففعل ، فلما دخل بأهله قال : إني أخاف المطالبين بالدين وليس عندي ما أوفيههم ، فقال : أظهر أنك تريد سفراً بعيداً ، وأنتك تريد الخروج بأهلك ، ففعل واكثرى جمالاً ، فاشتد ذلك على المرأة وأوليائها ، فجاءوا إلى أبي حنيفة رحمه الله ، فسألوه ، فقال : له أن يذهب بأهله حيث شاء ، فقالوا : نحن رضيه ونزد إليه ما أخذناه منه ولا يسافر ، فلما سمع الزوج طمع فقال : لا والله حتى يزيدوني ، فقال له : إن رضيت بهذا ، وإلا أقرت للمرأة أن عليها ديناً لرجل ، فلا يمكنك أن تخرجها حتى توفيه . فقال : بالله لا يسمع أهل المرأة ذلك منك ، أنا أرضى بالذي أعطيتهم .

المثال الثامن والثمانون : قال القاضي أبو يعلى : إذا كان لرجل حلى رجل ألف درهم فصالحه منها على مائة درهم يؤديها إليه في شهر كذا فإن لم يفعل وأخرها إلى شهر آخر فعليه مائتان ، فهو جائز ، وقد أبطله قوم آخرون ، قال : أما جواز الصلح من ألف على مائة فالوجه فيه أن التسمئة لا يستفيد بها بعقد الصلح ، وإنما استفادها بعقد المداينة وهو العقد السابق ؛ فلم أنها ليست مأخوذة على وجه المعاوضة ، وإنما هي على طريق الإبراء عن بعض حقه ، قال : ويفارق هذا إذا كانت له ألف مؤجلة فصالحه على تسمئة حالة أنه لا يجوز ؛ لأنه استفاد هذه التسمئة بعقد الصلح ؛ لأنه لم يكن مالاً لها حالة ، وإنما كان يملكها مؤجلة ، فلماذا لم يصح .

وأما جوازه على الشرط المذكور - وهو أنه إن لم يفعل فعليه مائتان - فلأن المصالح إنما علق فسخ البراءة بالشرط ، والفسخ يجوز تعليقه بالشرط وإن لم يحز تعليق البراءة بالشرط ، ألا ترى أنه لو قال : « أبيعك هذا الثوب بشرط أن تنقضي الثمن اليوم ، فإن لم تنقضي الثمن اليوم فلا يبيع بيننا » إذا لم ينقضي الثمن في يومه انفسخ العقد بينهما ، كذلك هنا ، ومن لم يحز ذلك يقول : هذا تعليق براءة للمال بالشرط ، وذلك لا يجوز ، قال : والوجه في جواز هذا الصلح على مذهب الجميع

أن يجعل رب المال حط ثمانمائة يحطها على كل حال ، ثم يصالح المطلوب من المائتين الباقيتين على مائة يؤديها إليه في شهر كذا على أنه إن أخرها عن هذا الوقت فلا صلح بينهما ، فإذا فعل هذا فقد استوثق في قول الجميع ؛ لأنه متى صالحه على مائتين وقد حط عنه الباقي يصير كأنه لم يكن عليه من الدين إلا مائتا درم ، ثم صالحه عن المائتين الباقيتين على مائة يؤديها إليه في شهر كذا فإن أخرها فلا صلح بينهما ، فيكون على قول الجميع فسخ العقد معلقاً بترك النقد ، وذلك جائز على ما بيناه في البيع .

فإن أراد أن يكتب عبده على ألف درم يؤديها إليه في سنتين فإن لم يفعل فعليه ألف أخرى ، فهي كتابة فاسدة ؛ لأنه علق لإيجاب المال بخطر ، وتعلق المال بالأخطار لا يجوز ، والحيلة في جوازه أن يكتبه على ألفي درم ، ويكتب عليه بذلك كتاباً ، ثم يصالحه بعد ذلك على ألف درم يؤديها إليه في سنتين فإن لم يفعل فلا صلح بينهما ، فيكون تعليقاً للفسخ بخطر ، وذلك جائز . دلي ما قدمناه من مسألة البيع ؛ فإن كان السيد كاتب عبده على ألفي درم إلى سنتين فأراد العبد أن يصالح سيده على النصف يجعلها له ؛ فإن ذلك جائز عندنا ، ويظله غيرنا ، انتهى كلامه .

المثال التاسع والثمانون : قال القاضي : إذا اشترى رجل من رجل داراً بألف درم ؛ فجاء الشفيع يطلب الشفعة ؛ فصالحه المشتري على أن أعطاءه نصف الدار بنصف الثمن ، جاز ؛ لأن الشفيع صالح على بعض حقه ، وذلك جائز كالر صالح من ألف على خصمائه ؛ فإن صالحه على بيت من الدار بحصته من الثمن لم يجر ؛ لأنه صالح على شيء مجهول ؛ لأن ما يأخذه الشفيع يأخذه على وجه المعاوضة ، وحصة المبيع من الثمن مجهولة ، وجهالة العوض تمنع صحة العقد ؛ فالحيلة حتى يسلم البيت للشفيع والدار للمشتري أن يشتري الشفيع هذا البيت من المشتري بثلثين مسمى ، ثم يسلم الشفيع للمشتري ما بقى من الدار ، وشراء الشفيع لهذا البيت تسليم

للشفعة ، ومساومته بالبيت تسليم للشفعة ؛ لأنه إذا اشتراه بثمن مُسمًى كان عوض البيت معلوما ، ودخوله في شراء البيت تسليم للشفعة فيما بقي من الدار ، وذلك جائز ؛ فالحيلة أن يأخذ البيت بهذا الثمن المسمى من غير أن يكون مسلما للشفعة حتى يجب له البيت أن يبدأ المشتري فيقول للشفيع : هذا البيت ابتعته لك بكذا وكذا درهما ، فيقول الشفيع : قد رضيت واستوجبت ؛ لأن المشتري متى ابتدأ بقوله : « هذا البيت لك بكذا » لم يكن الشفيع مسلما للشفعة .

المثال التاسعون : تجوز المغارسة عندنا على شجر الجوز وغيره ، بأن يدفع إليه أرضه ويقول : اغرسها من الأشجار كذا وكذا والفرس بيننا نصفان ، وهذا كما يجوز أن يدفع إليه ماله يتجر فيه والربح بينهما نصفان ، وكما يدفع إليه أرضه يزرعها والزرع بينهما ، وكما يدفع إليه شجره يقوم عليه والثمر بينهما ، وكما يدفع إليه بقره أو غنمه أو إبله يقوم عليها والدَّرُّ والنسل بينهما ، وكما يدفع إليه زيتونه يعصره والزيت بينهما ، وكما يدفع إليه دابته يعمل عليها والأجرة بينهما ، وكما يدفع إليه فرسه يترى عليها وسهما بينهما ، وكما يدفع إليه قناة يستنبط ماءها والماء بينهما ونظائر ذلك ؛ فكل ذلك شركة صحيحة قد دل على جوازها النص والقياس واتفاق الصحابة ومصالح الناس ، وليس فيها ما يوجب تحریمها من كتاب ولا سنة ولا إجماع ولا قياس ولا مصلحة ولا معنى صحيح يوجب فسادها ، والذين منعوا ذلك عذرهم أنهم ظنوا ذلك كله من باب الإجارة فالعوض مجهول فيفسد ، ثم منهم من أجاز المساقاة والمزارعة للنص الوارد فيهما والمضاربة الإجماع دون ماعدا ذلك ، ومنهم من خص الجواز بالمضاربة ، ومنهم من جاز بعض أنواع المساقاة والمزارعة ، ومنهم من منع الجواز فيها إذا كان بعض الأصل يرجع إلى العامل كقفيز الطحان وجوزه فيها إذا رجعت إليه الثمرة مع بقاء الأصل كالدرَّ والنسل .

والصواب جواز ذلك كله ، وهو مقتضى أصول الشريعة وقواعدها ؛

فإنه من باب المشاركة التي يكون العامل فيها شريك للمالك ؛ هذا بماله وهذا بعمله ومارزق الله فهو بينهما ، وهذا عند طائفة من أصحابنا أولى بالجواز من الإجارة حتى قال شيخ الإسلام : هذه المشاركات أحل من الإجارة ، قال : لأن المستأجر يدفع ماله وقد يحصل له مقصوده وقد لا يحصل ، فيفوز المؤجر بالمال والمستأجر على الخطر ، إذ قد يكل الزرع وقد لا يكل ، بخلاف المشاركة ؛ فإن الشريكين في الفوز وعدمه على السواء ؛ إن رزق الله الفائدة كانت بينهما ، وإن منها استويا في الحرمان ، وهذا غاية العدل ؛ فلا تأتي الشريعة بحل الإجارة وتحريم هذه المشاركات .

وقد أقر النبي صلى الله عليه وسلم للضاربة على ما كانت عليه قبل الإسلام ، فضارب أصحابه في حياته وبعد موته ، وأجمعت عليها الأمة ، ودفع خير إلى اليهود يقومون عليها ويعفرونها من أموالهم بشطر ما يخرج منها من ثمر أو زرع وهذا كانه رأى عين ، ثم لم يسخه ولم ينه عنه ولا امتنع منه خلفاؤه الراشدون وأصحابه بعده ، بل كانوا يفعلون ذلك بأراضيهم وأموالهم يدفعونها إلى من يقوم عليها بجزء مما يخرج منها ، وهم مشغولون بالجهاد وغيره ، ولم ينقل عن رجل واحد منهم المنع إلا فيما منع منه النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو ما قال الليث بن سعد : إذا نظر ذو البصر بالحلال والحرام علم أنه لا يجوز ولو لم تأت هذه النصوص والآثار ؛ فلا حرام إلا ما حرمه الله ورسوله ، والله ، رسوله لم يحرم شيئا من ذلك ، وكثير من الفقهاء يمتنعون ذلك .

فإذا بُلى الرجل بمن يحتاج في التحريم بأنه هكذا في الكتاب ، وهكذا قالوا ، ولا بد له من فعل ذلك ؛ إذ لا تقوم مصلحة الأمة إلا به ؛ فله أن يحتال على ذلك بكل حيلة تؤدي إليه ؛ فإنها حيل تؤدي إلى فعل ما أباحه الله ورسوله ولم يحرمه على الأمة ، وقد تقدم ذكر الحيلة على جواز المساقاة والمزارعة ، وتظليلها في الاحتيال على المغارسة أن يؤجره الأرض يفرس فيها ماشاء من الأشجار لمدة كذا وكذا

سنة بخدمتها وغرس كذا وكذا من الأشجار فيها ؛ فإن اتفقا به ذلك أن يجعلا  
شكل منها غراساً معيناً مقررأ جاز ، وإن أحب أن يكون الجميع شامئاً بينهما ؛  
فالحيلة أن يقر كل منهما للآخر أن جميع ما في هذه الأرض من الغراس فهو بينهما  
نصفين ، أو غير ذلك .

والحيلة في جواز المشاركة على البقر والغنم بجزء من درها ونسلها أن  
يستأجره للقيام عليها وكذا سنة للبدنة التي يتفقان عليها بنصف الماشية أو  
ثلثها ، على حسب ما يجعل له من الدر والنسل ، ويقر له بأن هذه الماشية بينهما  
نصفين أو أثلاثاً ، فيصير درها ونسلها بينهما على حسب ملكهما ، فإن غاف  
رب الماشية أن يدعى عليه العامل بملك نصفها حيث أقر له به ؛ فالحيلة أن يبيعه  
ذلك النصف بثلثي قيمته ، ثم يستره على ذلك الثمن ، فإن ادعى الملك بعد  
هذا طالبه بالثلث ، فإن ادعى الإحصار اقتضاه من الرهن .

والحيلة في جواز قفيز الطحان أن يملكه جزءاً من الحب أو الزيتون ، إما ربعه  
أو ثلثه أو نصفه ، فيصير شريكه فيه ، ثم يطحنه أو يعصره فيكون بينهما على  
حسب ملكهما فيه ، فإن غاف أن يملكه ذلك فيملكه عليه ولا يحدث فيه  
عملاً ؛ فالحيلة أن يبيعه إياه بثلثي قيمته ، فيصير شريكه فيه ، فإذا عمل فيه سلم  
إليه حصته أو أبرأه من الثمن ، فإن غاف الأجير أن يطالبه بالثلث ويسلم الجميع  
ولا يعطيه أجرته ؛ فالحيلة في أمته من ذلك أن يشهد عليه أن الأصل مشترك  
بينهما قبل العمل ، فإذا أحدث فيه العمل فهو على الشراكة .

وهكذا الحيلة في جميع هذا الباب ، وهي حيلة جائزة ؛ فإنها لا تتضمن إسقاط  
حق ولا تحريم حلال ولا تحليل حرام .

المثال الحادى والتسعون : إذا خرج المتسابقان في النضال معاً جاز في أصح  
القولين ، والمشهور من مذهب مالك أنه لا يجوز ، وعلى القول بجوازه فأصح  
القولين أنه لا يحتاج إلى محلل كما هو المنقول عن الصديق وأبي عبيدة بن الجراح  
واختيار شيخنا وغيره . والمشهور من أقوال الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز إلا بمحل

على تفاصيل لهم في المحلل وحكمه ، وقد ذكرناها في كتابنا الكبير في الفروسية الشرعية ، وذكرنا فيه وفي كتاب « بيان الاستدلال ، على بطلان اشتراط محل السباق والنضال ، بيان بطلانه من أكثر من خمسين وجهاً ، وبيننا ضعف الحديث الذي احتج به من اشترطه ، وكلام الأئمة في ضعفه ، وعدم الدلالة منه على تقديم صحته .

والمقصود هنا بيان وجه الحيلة على الاستغناء عنه عند من يقنع بهذا قالوا وهكذا في الكتاب ؛ فالحيلة على تخلص المتسابقين المخرجين منه أن يملكوا الموضين ثلاث يثقان به ، ويقول الثالث : أيكما سبق فالعوضان له ، وإن جتبا معا فالعوضان بينكما ؛ فيجوز هذا العقد ، وهذه الحيلة ليست حيلة على جواز أمر محرم ، ولا تتضمن إسقاط حق ، ولا تدخل في مأثم ؛ فلا بأس بها ، والله أعلم .

المثال الثاني والنسعون : يجوز اشتراط الخيار في البيع فوق ثلاث على أصح قول العلماء ، وهو مذهب الإمام أحمد ومالك على تفاصيل عند مالك ، وقال الشافعي وأبو حنيفة : لا يجوز ، وقد تدعو الحاجة إلى جوازه ، لكون المبيع لا يمكنه استعماله في ثلاثة أيام ، أو لغاية من يشاوره ويثق برأيه ، أو لغير ذلك ، والقياس المحض جوازه كما يجوز تأجيل الثمن فوق ثلاث ، والشارع لم يمنع من الزيادة على الثلاثة ، ولم يجعلها حداً فاصلاً بين ما يجوز من اللذة ومالا يجوز ، وإنما ذكرها في حديث حبان بن مثنقذ وجعلها له بمجرد البيع وإن لم يشترطه ؛ لأنه كان يغلب في البيوع ، فجعل له ثلاثاً في كل سفعة يشتريها سواء شرط ذلك أو لم يشترطه ، هذا ظاهر الحديث ، فلم يتعرض للمنع من الزيادة على الثلاثة بوجه من الوجوه ؛ فإن أراد الجواز على قول الجميع ؛ فالمخرج أن يشترط الخيار ثلاثاً ، فإذا قارب انقضاء الأجل فسسخه ثم اشترط ثلاثاً ، وهكذا حتى تنقضي المدة التي اتفقا عليها ، وليست هذه الحيلة محرمة ؛ لأنها لا تدخل في باطل ، ولا تخرج من حق ، وهذا بخلاف الحيلة على إيجار الوقف مائة سنة وقد

شرط الواقف أن لا يؤجر أكثر من سنة واحدة فتحيل على إيجاره أكثر منها بمقدور متفرقة في ساعة واحدة كما تقدم .

المثال الثالث والتسعون : إذا أراد أن يقرض رجلاً مالا يأخذه منه رهناً ، فخاف أن يهلك الرهن فيسقط من دينه بقدره عند حاكم يرى ذلك ، فالمنخرج له أن يشتري العين التي يريد ارتهاً بالمال الذي يقرضه ، ويشهد عليه أنه لم يقبضه ، فإن وثق بكونه عند البائع تركه عنده ، فإن تلف تلف من ضمانه ، وإن بقي تمكن من أخذه منه متى شاء ، وإن رد عليه المال أقاله البائع .

وأحسن من هذه الحيلة أن يستودع العين قبل القرض ، ثم يقرضه وهي عنده ؛ فهي في الظاهر وديعة ، وفي الباطن رهن ، فإن تلفت لم يسقط بهلاكها شيء من حقه .

فإن خاف الراهن أنه إذا وفأه حقه لم يقبله البيع فالمنخرج له أن يشترط عليه الخيار إلى المدة التي يعلم أنه يوفيه فيها على قول أبي يوسف ومحمد ومالك وأحمد . فإن خاف المرتن أن يستحق الرهن أو بعضه فالمنخرج له أن يضمن درك الرهن غير الراهن ، أو يشهد على من يخشى دعواه الاستحقاق بأنه متى ادعاه كانت دعواه باطلة ، أو يضمنه الدرك لنفسه .

للمثال الرابع والتسعون : إذا بدا الصلاح في بعض الشجرة جاز بيع جميعها وكذلك يجوز بيع ذلك النوع كله في البستان ، وقال شيخنا : يجوز بيع البستان كله تبعاً لما بدا صلاحه ، سواء كان من نوعه أو لم يكن ، تقارب إدراكه وتلاحق أم تباعد ، وهو مذهب الليث بن سعد ، وعلى هذا فلا حاجة إلى الاحتياط على الجواز .

وقالت الحنفية : إذا خرج بعض الثمرة دون بقيتها أخرج الجميع وبعضه قد بدا صلاحه دون بعض لا يجوز البيع ؛ للجمع بين الموجود والمعلوم والمنقوم وغيره ، فتصير حصة الموجود للمنقوم بجهولة فيفسد البيع ، وبعض الشيوخ كان

يفق بجوارزه في الثمار والباذنجان ونحوهما ، جملا المعلوم تبعاً للوجود . وأقبح محمد بن الحسن بجوارزه في الورد لسرعة تلاحقه ، قال شمس الأئمة السرخسي : والأصح المنع . قالوا : فالحيلة في الجواز أن يشتري الأصول ، وهذا قد لا يتأق غالباً ، قالوا : فالحيلة أيضاً أن يشتري الموجود الذي بدأ صلاحه بجميع الثمن ، ويشهد عليه أنه قد أباح له ما يحدث من بعد ، وهذه الحيلة أيضاً قد تتعذر ؛ إذ قد يرجع في الإباحة ، وإن جعلت هبة هبة المعلوم لانصح ، وإن ساقاه على الثمرة من كل ألف جزء على جزء - مثلاً - لم تصح المساقاة عندهم ، وتصح عند أبي يوسف ومحمد ، وإن آجره الشجرة لأخذ ثمرتها لم تصح الإجارة عندهم وعند غيرهم .

فالحيلة إذاً أن يبيعه الثمرة الموجودة ويشهد عليه أن ما يحدث بعدها فهو حادث على ملك المشتري ، لاحقاً للبائع فيه ، ولا يذكر سبب الجدوث .

ولهم حيلة أخرى فيما إذا بدت الثمار أن يشتريها بشرط القطع ، أو يشتريها ويطلق ، ويكون القطع هو موجب العقد ، ثم يتفان على التنبؤية إلى وقت السكال ، ولا ريب أن المخرج يبيعهما إذا بدأ صلاح بعضهما أو بإجارة الشجر أو بالمساقاة أقرب إلى النص والقياس وقواعد الشرع من ذلك كما تقدم تقريره .

المثال الخامس والتسعون : إذا وكله أن يشتري له بضاعة ، وتلك البضاعة عند الوكيل ، وهي رخيصة نساًوى أكثر مما اشتراها به ، ولا تسمع نفسه أن يبيعهما بما اشتراها به فالحيلة أن يبيعهما بما تساويه فيما تاماً صحيحاً لأجنبي ، ثم إن شاء اشتراها من الأجنبي لموكله ، ولكن تدخل هذه الحيلة سداً للذرائع ؛ إذ قد يتخذ ذلك ذريعة إلى أن يبيعهما بأكثر مما تساوى فيكون قد غش الموكل ، ويظهر هذا إذا اشتراها بعينها دون غيرها ؛ فيكون قد غش الموكل ، فإن كان الموكل لو اطلع على الحال لم يكره ذلك ولم يرَهُ غروراً فلا بأس به ، وإن كان لو اطلع عليه لم يرضه لم يجز ، والله أعلم .

المثال السادس والتسعون : إذا اشتري منه داراً وعاف احتيال البائع عليه



بأن يكون قد ملكها لبعض ولده فيتركها في يده مدة ثم يدعيها عليه وبحسب سكنها بمنها كما يفعله المخادعون الماكرون ؛ فالحيلة أن يحتال لنفسه بأنواع من الحيل . منها : أن يضمن من يخاف منه الدرك . ومنها : أن يشهد عليه أنه إن ادعى هو أو وكيله في الدار كانت دعوى باطلة ، وكل بينة يقيمها زور . ومنها : أن يضمن الدرك لرجل معروف يتمكن من مطالبته . ومنها : أن يجعل ثمنها أضعاف ما اشتراها به ، فإن استحققت رجع عليه بالثمن الذي أشهد به .

مثاله أن يتفقا على أن الثمن ألف فيشتريها بعشرة آلاف ثم يبيعه بالعشرة آلاف سلمة ثم يشتريها منه بالألف وهي الثمن ، فيأخذ الألف ، ويشهد عليه أن الثمن عشرة آلاف ، وأنه قبضه ، وبرى منه المشتري ، فإن استحققت رجع عليه بالعشرة آلاف ، وبالجملة فمقابلة الفاسد بالفاسد والمكر بالمكر والخداع بالخداع وقد يكون حسنا ، بل مأمورا به ، وأقل درجاته أن يكون جائزا كما تقدم بيانه .

المثال السابع والتسعون : إذا اشترى العبد نفسه من سيده بمال يؤديه إليه فأدى إليه معظمه ، ثم جحد السيد أن يكون باعه نفسه ، والسيد في يد العبد مال . أذن له في التجارة به ، فالحيلة أن يشهد العبد في السر أن المال الذي في يده رجل أجنبي ، فإن وفى له سيده بما عاقده عليه وفى له العبد وسله ماله ، وإن غدر به تمكن العبد من الغدر به وإخراج المال عن يده ، وهذه الحيلة لا تتأق على أصل من يمنع مسألة الظفر ، ولا على قول من يميزها ، فإن السيد إذا ظلمه بجحده حقه لم يكن له أن يظلمه بمنعه ماله وأن يحول بينه وبينه فيقابل الظلم بالظلم ، ولا يرجع إليه منه فائدة ، ولكن فائدة هذه الحيلة أن السيد متى علم بصورة الحال وأنه متى جحد البيع حال بينه وبين ماله بالإقرار الذي يظهره منه ذلك من جحود البيع فيكون بمنزلة رجل أمسك ولد غيره ليقتله فظفر هو يؤلده قبل القتل فأمسكه وأراه أنه إن قتل ولده قتل هو ولده أيضا ، ونظائر ذلك .

وكذلك إن كان السيد هو الذى يخاف من العبد أن لا يقر له بالمال ويقر به لغيره يتواطآن عليه ؛ فالحيلة أن يبدأ السيد فيبيع العبد لأجنبي في السر ، ويشهد على بيعه ، ثم يبيع العبد من نفسه ، فإذا قبض المال فأظهر العبد إقرارا بأن ما في يده لأجنبي أظهر السيد أن بيعه لنفسه كان باطلا ، وأن فلانا الأجنبي قد اشتراه ؛ فإذا علم العبد أن عتقه يبطل ولا يحصل مقصوده امتنع من التحيل على إخراج مال السيد عنه إلى أجنبي .

ونظير هذه الحيلة إذا أراد ظالم أخذ داره بشراء أو غيره فالحيلة أن يملكها لمن يتق به ، ثم يشهد على ذلك ، وأنها خرجت عن ملكه ، ثم يظهر أنه وقفها على الفقراء والمساكين ، ولو كان في يده حاكم يرى صحة وقف الإنسان على نفسه وصحة استثناء الغلة له وحده مدة حياته وصحة وقفه لها بعد موته فحكم له بذلك استغنى عن هذه الحيلة .

وحيل هذا الباب ثلاثة أنواع : حيلة على دفع الظلم والمكر حتى لا يقع ، وحيلة على دفعه بعد وقوعه ، وحيلة على مقابله بمثله حيث لا يمكن رفعه ؛ فالنوطان الأولان جائزان ، وفي الثالث تفصيل ، فلا يمكن القول بجوازه على الإطلاق ولا بالمنع منه على الإطلاق ، بل إن كان المتحيل به حراما لحق الله لم يجر مقابله بمثله ، كما لو جرعه الخمر أو زنى بحرمة ، وإن كان حراما لكونه ظلما له في ماله وقدر على ظلمه بمثل ذلك فهي مسألة الظفر ، وقد توسع فيها قوم حتى أفرطوا وجوزوا قلع الباب ونقب الحائط وخرق السقف ونحو ذلك لمقابله بأخذ نظير ماله ، ومنعها قوم بالكلية ، وقالوا : لو كان عنده وديعة أو له عليه دين لم يجر له أن يستوفى منه قدر حقه إلا بإعلامه به ، وتوسط آخرون وقالوا : إن كان سبب الحق ظاهرا كالزوجة والأبوة والبنوة وملك اليمين للوجب للإتفاق فله أن يأخذ قدر حقه من غير إعلامه ، وإن لم يكن ظاهرا كالقرض وثمن المبيع

ونحو ذلك لم يكن له الأخذ إلا بإعلامه ، وهذا أعدل الأقوال في المسألة وعليه تدل السنة دلالة صريحة ؛ والقائلون به أسعد بها ، وبآله التوفيق .

وإن كان مبتأ له وكذبا عليه أو قذفا له أو شهادة عليه بالزور لم يجز له مقابله بمثله ، وإن كان دعاء عليه أو لعناً أو مبهمة فله مقابله بمثله على أصح القولين ، وإن منعه كثير من الناس ، وإن كان إلتلاف مال له فإن كان محترماً كالعبد والحيوان لم يجز له مقابله بمثله ، وإن كان غير محترم فإن خاف تعدد به فيه لم يجز له مقابله بمثله كما لو حرق داره لم يجز له أن يحرق داره ، وإن لم يتعد فيه - بل كان يفعل به نظير ما فعل به سواء كما لو قطع شجرته أو كسر إناءه أو فتح قفصاً عن طائره أو حل وكاء مائع له أو أرسل للماء على مسطاحه فذهب بما فيه ونحو ذلك وأمكنه مقابله بمثل ما فعل سواء - فهذا محل اجتihad لم يدل على النسخ منه كتاب ولا سنة ولا إجماع ولا قياس صحيح . بل الأدلة المذكورة تقتضي جوازه كما تقدم بيانه في أول الكتاب . وكان شيخنا رضي الله عنه يرجح هذا ويقول : هو أولى بالجواز من إلتلاف طرفه بطرفه ، والله أعلم .

المثال الثامن والتسعون : الضمان والكفالة من العقود اللازمة ، ولا يمكن الضامن والكفيل أن يتخلص متى شاء ، ولا سيما عند من يقول إن الكفالة توجب ذنب المال إذا تعدد إحضار المكفول به مع بقائه ، كما هو مذهب الإمام أحمد ومن وافقه ، وطريق التخلص من وجوه . أحدها : أن يؤقها بمدة فيقول : ضمنته ، أو تكفلت به شهراً أو جمعة ، ونحو ذلك ، فيصح . الثاني : أن يقبدها بمكان دون مكان ، فيقول : ضمنته أو تكفلت به مادام في هذا البلد أو في هذا السوق . الثالث : أن يعلقها على شرط فيقول : ضمننت أو كفلت إن رضى فلان ، أو يقول : ضمننت ماعليه إن كفل فلان بوجهه ، ونحو ذلك . الرابع : أن يشترط في الضمان أنه لا يطالبه حتى يتعذر مطالبة الأصل ، فيجوز هذا الشرط ، بل هو حكم الضمان في أشهر الروايتين

عن مالك ؛ فلا يطالب الضامن حتى يتنذر مطالبة الاصيل ، وإن لم يشترطه ، حتى لو شرط أن يأخذ من أيهما شاء كان الشرط باطلا عند ابن القاسم وأصغ . الخامس : أن يقول : كفلت بوجهه على أن يرى مما عليه ، فلا يلزمه ما عليه إذا لم يحضره ، بل يلزم بإحضاره إذا تمكن منه . السادس : أن يطالب المضمون عنه بأداء المال إلى ربه ليبرأ هو من الضمان إذا كان قد ضمن يادته ، ويكون خصما في المطالبة ، وهذا مذهب مالك ، فإن ضمنه بغير إذنه لم يكن له عليه مطالبة بأداء المال إلى ربه ، فإن أداه عنه <sup>(١)</sup> فله مطالبة به حيثئذ .

المثال التاسع والتسعون : إذا كان له داران فاشتري منه إحداهما على أنه إن استحققت فالدار الأخرى له بالثمن ، فهذا جائز ؛ إذ غايته تعليق البيع بالشرط ، وليس في شيء من الأدلة الشرعية ما يمنع صحته ، وقد نص الإمام أحمد على جوازه فيمن باع جارية وشرط على المشتري أنه إن باعها فهو أحق بها بالثمن ، وفعله بنفسه كما رهن فله وشرط للرهن أنه إن جاءه بفكاكها إلى وقت كذا وإلا فهي له بما عليها ، ونص على جواز تعليق النكاح بالشرط فالبيع أولى ، ونص على جواز تعليق التولية بالشرط كما نص عليه صاحب الشرع نصاً لا يجوز مخالفته ، وقد تقدم تقرير ذلك .

وكثير من الفقهاء يبطل البيع المذكور ؛ فالخليفة في جوازه عند الكل أن يشتري منه المشتري الدار الأخرى التي لا يريد شراءها ، ويقبضها منه ، ثم يشتري بها الدار التي يريد شراءها ويسلمها إليه ، ويسلم داره ، فإن استحققت هذه الدار عليه رجع في ثمنها وهو الدار الأخرى ، وهذه حيلة لطيفة جائزة . لا تتضمن إبطال حق ولا دخول في باطل ، وهي مثال لما كان من جنسها من هذا النوع مما يخالف استحقاقه ، ويشترط على البائع أخذ ما يقابله من حيوان أو دقيق أو غير ذلك .

المثال الموفى المائة : رجل أراد أن يشتري جارية أو سلعة من رجل غريب ؛ فلم يأمن أن تستحق أو تخرج معيبة فلا يمكنه الرجوع ولا الرد ، فإن قال

(١) في نسخة « فإن أداه عنه » انظر أعلام الموقعين ط فرج الله زكي السكودي ج ٣ ص ٣١٨ وفي نسخة أخرى « فإن أداه عنه » انظر أعلام الموقعين تحقيق الشيخ محمد عبي الدين عبد الحميد ج ٢ ص ٢٨ -

له البائع : « أنا أوكل من تعرفه فيما تدعى به من عيب أو رجوع » لم يأمن أن يحتال عليه ويعزله فيذهب حقه ، فالحيلة في التوثق أن يكون الوكيل هو الذى يتولى البيع بنفسه ، ويضمن له صاحب السلعة الدرك ، ويكون وكيلنا الذى تولى البيع ، فيمكن المشتري حينئذ مطالبة هذا الذى تولى البيع بنفسه و بأمن ما يحذره .

المثال الحادى بعد المائة : رجل قال لغيره : « اشترَ هذه الدار - أو هذه السلعة من فلان - بكذا وكذا ، وأنا أربحك فيها كذا وكذا » فخاف إن اشتراها أن يبدو للآمر فلا يريد لها ولا يتمكن من الرد ، فالحيلة أن يشتريها على أنه بالخيار ثلاثة أيام أو أكثر ، ثم يقول للآمر : قد اشتريتها بما ذكرت ، فإن أخذها منه وإلا تمكن من ردها على البائع بالخيار ، فإن لم يشتريها الأمر إلا بالخيار فالحيلة أن يشترط له خياراً أقص من مدة الخيار التى اشترطها هو على البائع ليتسع له زمن الرد إن ردت عليه .

المثال الثانى بعد المائة : إذا اشترى منه جارية أو سلعة ثم اطلع على عيب بها فخاف إن ادعى أنه اشتراها بكذا وكذا أن ينكر البائع قبض الثمن ويسأل الحاكم الحكم عليه بإقراره أو ينكر البيع ويسأله تسليم الجارية إليه فالحيلة التى تخلصه أن يردها عليه أولاً فيما بينه وبينه ، ثم يدعى عليه عند الحاكم باستحقاق ثمنها ، ولا يعين السبب ، فإن أقر فلا إشكال ، وإن أنكر لم يلزم المشتري الثمن ، فإما أن يقيم عليه بينة أو يحلفه .

المثال الثالث بعد المائة : إذا كان له عليه مال حال فأتى أن يقر له به حتى يصالحه على بعضه أو يؤجله ، ولا بينة له ، فأراد حيلة يتوسل بها إلى أخذ ماله كله حالاً ويطل الصلح والتأجيل فالحيلة له أن يواضى رجلاً يدعى عليه بالمال الذى له على فلان عند حاكم ، فيقر له به ، ويصح إقراره بالدين الذى له على الغير ،

فإنه قد يكون المال مضاربة فيصير ديونا على الناس ، فلو لم يصح إقراره به له نضاع ماله ، وأما قول أبي عبد الله بن أحمد إن في الرقابة ولو قال ديني الذي على زيد لعمرى احتمل الصحة ، والبطالان أظهر ؛ فهذا إنما هو فيما إذا أضاف الدين إليه ثم قال : هو لعمرى ، فيصير مالو قال : ملكي كله لعمرى ، أو دارى هذه له ؛ فإن هذا لا يصح إقراراً على أحد الوجهين للتناقض ويصح هبة فأما إذا قال : وهذا الدين الذي على زيد لعمرى يستحقه دوفى ، صح ذلك قولاً واحداً ، كما لو قال : هذه الدار له ، أو هذا الثوب له ، على أن الصحيح صحة الإقرار ولو أضاف الدين أو البين إلى نفسه ، ولا تناقض ؛ لأن الإضافة تصدق مع كونه ملكاً للمقر له ، فإنه يصح أن يقال : هذه دار فلان ، إذا كان ساكنها بالأجرة ، ويقول للمضارب : ديني على فلان ، وهذا الدين لفلان ، يعنى أنه يستحق المطالبة به والمخاصمة فيه ؛ فالإضافة تصدق بدون هذا ، ثم يأتي صاحب المال إلى من هو في ذمته فيصالحه على بعضه أو يؤجله ثم يعنى المقر له فيدعى على من عليه المال بمحله سالماً ، فإذا أظهر كتاب الصلح والتأجيل قال المقر له : هذا باطل ، فإنه تصرف فيما لا يملك المصالح ، فإن كان الغرم إنما أقر باستحقاق غريمه الدين مؤجلاً أو بذلك القدر منه فقط بطلت هذه الحيلة .

ونظير هذه الحيلة حيلة إيداع الشهادة ، وصورتها أن يقول له الخصم : لا أقر لك حتى تبرئني من نصف الدين أو ثلثه ، وأشهد عليك أنك لا تستحق على بعد ذلك شيئاً ، فيأتي صاحب الحق إلى رجلين فيقول : أتبرأ أنى على طلب حقى كله من فلان ، وأنى لم أبرئه من شيء منه ، وأنى أريد أن أظهر مصالحتي على بعضه لا توصل بالصلح إلى أخذ بعض حقى ، وأنى إذا أشهدت أنى لا أستحق عليه سوى ما صالحني عليه فهو إشهاد باطل ، وأنى إنما أشهدت على ذلك توصلاً إلى أخذ بعض حقى ؛ فهذه تعرف بمسألة إيداع الشهادة ؛ فإذا فعل ذلك جاز له أن يدعى بقاءه على حقه ، وقيم الشهادة بذلك ، هذا مذهب مالك ، وهو مطرود

على قياس مذهب أحمد وجار على أصوله ، فإن له التوصل إلى حقه بكل طريق جائز ، بل لا يقتضى المذهب غير ذلك ، فإن هذا مظلوم توصل إلى أخذ حقه بطريق لم يسقط بها حقاً لأحد ولم يأخذ بها مالا يحل له أخذه ؛ فلا يخرج بها من حق ، ولا دخل بها فى باطل .

ونظيره هذا أن يكون للمرأة على رجل حق ، فيجده ويأبى أن يقر به حتى تقر له بالزوجة ، فطريق الحيلة أن تشهد على نفسها أنها ليست امرأة فلان ، وأبى أريد أن أقر له بالزوجة إقراراً كاذباً لا حقيقة له لا توصل بذلك إلى أخذ ماله عنده ، فاشهدوا أن إقرارى بالزوجة باطل أتوصل به إلى أخذ حق .

ونظيره أيضاً أن ينكر نسب أخيه ، ويأبى أن يقر له به حتى يشهد أنه لا يستحق فى تركه أية شيئاً ، وأنه قد أبرأه من جميع ماله فى ذمته منها ، وأنه وهب له جميع ما يخصه منها ، أو أنه قبضه أو اعتاض عنه أو نحو ذلك ؛ فبودع الشهادة عدلين أنه باق على حقه وأنه يظهر ذلك الإقرار توصل إلى إقرار أخيه بنسبه ، وأنه لم يأخذ من ميراث أخيه شيئاً ، ولا أبرأ أخاه ، ولا طأضه ولا وهبه .

وهذا يشبه إقرار المضطهد الذى قد اضطهد ودفع عن حقه حتى يسقط حقاً آخر ، والسلف كانوا يسمون مثل هذا مضطهداً ، كما قال حماد بن سلة : حدثنا حميد عن الحسن أن رجلاً تزوج امرأة وأراد سفراً ، فأخذها أهلها ، فحصلها طالقاً لأن لم يبعث بنفقتها إلى شهر فجاء الأجل ولم يبعث إليها بشئ ، فلما قدم خاصموه إلى أمير المؤمنين على كرم الله وجهه ، فقال : اضطهدتموه حتى جعلها طالقاً ، فردها عليه .

ومعلوم أنه لم يكن هناك إكراه يضرب ولا أخذ مال ، وإنما طالبوه بما يجب عليه من نفقتها ، وذلك ليس بإكراه ، ولكن لما تمننوه باليمين

جملة مضطهداً لأنه عقد البين ليتوصل إلى قصده من السفر ، فلم يكن حلفه عن اختيار ، بل هو كالمحمول عليه .

والفرق بينه وبين المكروه أن المكروه قاصد لدفع الضرر باحتمال ما أكره عليه ، وهذا قاصد للوصول إلى حقه بالتزام ما طلب منه ، وكلاهما غير راض ، ولا مؤثراً لما التزمه ، وليس له وطرفه .

فتأمل هذا ، ونزله على قواعد الشرح ومقاصده ، وهذا ظاهر جداً في أن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه لم يكن يرى الحلف بالطلاق موقفاً للطلاق إذا حنت به ، وهو قول شريح وطاوس وعكرمة وأهل الظاهر وأبي عبد الرحمن الشافعي وهو أجل أصحابه على الإطلاق ، قال بعض الحفاظ : ولا يعلم لعل مخالف من الصحابة ، وسيأتي الكلام في المسألة ، إن شاء الله ، إذ المقصود أن من أقر أو حلف أو وهب أو صالح لا عن رضا منه ، ولكن منع حقه إلا بذلك ، فهو بالمكروه أشبه منه بالختار ، ومثل هذا لا يلزمه ماعقده من هذه العقود .

ومن له قدم راسخ في الشريعة ومعرفة بمصادر ما وواردها ، وكان الإنصاف أحب إليه من التحصب والهوى ، والعلم والحجة أثر عنده من التقليد ، لم يكن يخفى عليه وجه الصواب ، والله الموفق .

وهذه المسألة من نفائس هذا الكتاب ، والجاهل الظالم لا يرى الإحسان إلا لإساءة ، ولا الهدى إلا الضلالة .

فقبل للعيون الرُّمْدُ : الشمس أعين سواك تراها في مَنَيب ومَطْلَع  
وسامع نفوساً بالقشور قد ارتضت . وليس لها لبُّ من متطلع

المثال الرابع بعد المائة : اختلف الفقهاء هل يملك البائع حبس السلعة على ثمنها ؟ وهل يملك المستاجر حبس العين بعد العمل على الأجرة ؟ على ثلاثة أقوال .



أحدها : يملكه في الموضعين ، وهو قول مالك وأبي حنيفة ، وهو المختار .  
والثاني : لا يملكه في الموضعين ، وهو المشهور من مذهب أحمد عند أصحابه .  
والثالث : يملك حبس العين المستأجرة على عملها ، ولا يملك حبس المبيع على ثمنه ،  
والفرق بينهما أن العمل يجري مجرى الأعيان ، ولهذا يقابل بالعوض ؛ فصار كأنه  
شريك للمالك العين بعمله ، فأثر عمله قائم بالعين ؛ فلا يجب عليه تسليمه قبل أن  
يأخذ عوضه ، بخلاف المبيع ؛ فإنه قد دخل في ملك المشتري ، وصار الثمن في ذمته  
ولم يبق للبائع تعلق بالعين ، ومن سوى بينهما قال : الأجرة قد صارت في الذمة  
ولم يشترط رهن العين عليها ، فلا يملك حبسها .

وعلى هذا فالخيلة في الحبس في الموضعين - حتى يصل إلى حقه - أن يشترط  
عليه رهن العين المستأجرة على أجرتها ، فيقول : رهنتك هذا الثوب على أجرته  
وهي كذا وكذا ، وهكذا في المبيع يشترط على المشتري رهنه على ثمنه حتى يسلمه  
إليه ، ولا محذور في ذلك أصلاً ، ولا معنى ، ولا مأخذ قوي يمنع صحة هذا  
الشرط والرهن ، وقد اتفقوا أنه لو شرط عليه رهن عين أخرى على الثمن جاز ،  
فما الذي يمنع جواز رهن المبيع على ثمنه ؟ ولا فرق بين أن يقبضه أو لا يقبضه  
على أصح القولين ، وقد نص الإمام أحمد على جواز اشتراط رهن المبيع على ثمنه  
وهو الصواب ومقتضى قواعد الشرع وأصوله ، وقال القاضي وأصحابه : لا يصح ،  
وعنه ابن عقيل بأن المشتري رهن ما لا يملك ، فلم يصح ، كما لو شرط أن يرهنه  
عبداً لنفسيه يشترطه ويرهنه ، وهذا تعليل باطل ؛ فإنه إنما حصل الرهن بعد ملكه ،  
واشتراطه قبل الملك لا يكون بمنزلة رهن الملك .

والفرق بين هذه المسألة وبين اشتراط رهن عبد زيد ؛ أن اشتراط رهن عبد  
زيد غرر قد يمكن وقد لا يمكن ، بخلاف اشتراط رهن المبيع على ثمنه ، فإنه إن  
تم العقد صار المبيع رهناً ، وإن لم يتم تبييناً أنه لا ثمن يحبس عليه الرهن ، فلا غرر  
( ٣ - أعلام الموقعين ، ٤٠ )

أبنة : فالمنصوص أفقه وأصح ، وهذا على أصل من يقول : البائع حبس المبيع على ثمنه ألام ، وهو مذهب مالك وأبي حنيفة وأحد قول الشافعي وبعض أصحاب الإمام أحمد ، وهو الصحيح وإن كان خلاف منصوص أحمد ؛ لأن عقد البيع يقتضى استواءهما<sup>(١)</sup> في التسليم والتسليم ، في إيجاب البائع على التسليم قبل حضور الثمن وتمكينه من قبضه وإضرار به ، فإذا كان ملك حبسه على ثمنه من غير شرط فلأن يملكه مع الشرط أولى وأحرى ، فقول القاضى وأصحابه مخالف لنص أحمد والقياس ، فإن شرط أن يقبض المشتري المبيع ثم يرهنه على ثمنه عند بائه فأولى بالصحة .

وقال ابن عقيل في الفصول : والرهن أيضاً باطل ؛ لأنهما شرطاً رهنه قبل ملكه ، وقد عرفت مافيه ، وعلاه أيضاً بتعليل آخر فقال : إطلاق البيع يقتضى تسليم الثمن من غير المبيع ، والرهن يقتضى استيفاءه من عينه إن كان عيناً أو ثمنه إن كان عرضاً فيتضادا ، وهذا التعليل أقوى من الأول ، وهو الذى أوجب له القول بطلان الرهن قبل القبض وبعده ، فيقال : المحذور من التضاد إنما هو التدافع بحيث يدفع كل من المتضادين المتنافيين الآخر ، فأما إذا لم يدفع أحدهما الآخر فلا محذور ، والبائع إنما يستحق ثمن المبيع ، وللمشتري أن يؤديه إياه من عين المبيع ومن غيره ؛ فإن له أن يبيعه ويقبضه ثمنه منه ، وغاية عقد الرهن أن يوجب ذلك ، فأى تدافع وأى تناف هنا ؟

وأما قوله : « إطلاق العقد يقتضى التسليم للثمن من غير المبيع ، فيقال : بل إطلاقه يقتضى تسليم الثمن من أى جهة شاء المشتري ، حتى لو باعه قفيز حنطة بقفيز حنطة وسلمه إليه ملك أن يوفيه إياه ثمناً كما استوفاه مبيعاً ، كما لو اقترض منه ذلك ثم وفاه إياه ببيته .

ثم قال ابن عقيل : وقد قال الإمام أحمد في رواية بكر بن محمد عن أبيه : إذا حبس السلعة ببقية الثمن فهو غاصب ، ولا يكون رهناً

(١) في نسخة : « لأنه عقد يقتضى استواءهما » انظر أعلام الموقعين طبع في دار الفكرى ١٣٢٢ ص ٣٢٢

إلا أن يكون شرط عليه في نفس البيع الرهن ، فظاهر هذا أنه إن شرط كون المبيع رهنا في حال العقد صح ، قال : وليس هذا الكلام على ظاهره ، ومعناه إلا أن يشترط عليه في نفس البيع رهناً غير المبيع ؛ لأن اشتراط رهن البيع اشتراط تعويق التسليم في المبيع .

قلت : ولا يخفى منافاة مقاله لظاهر كلام الإمام أحمد ، فإن كلام أحمد المستثنى والمستثنى منه في صورة حبس المبيع على ثمنه ، فقال : « هو غاصب إلا أن يكون شرط عليه في نفس البيع الرهن ، أي فلا يكون غاصباً بحبس السلعة بمقتضى شرطه ، ولو كان المراد ماحله عليه لكان معنى الكلام إذا حبس السلعة يقية الثمن فهو غاصب إلا أن يكون قد شرط له رهناً آخر غير المبيع يسله إليه ، وهذا كلام لا يرتبط أوله بآخره ، ولا يتعلق به ، فضلاً عن أن يدخل في الأول ثم يستثنى منه ، ولهذا جعله أبو البركات ابن تيمية نصاً في صحة هذا الشرط ، ثم قال : وقال القاضي لا يصح .

وأما قوله : « إن اشتراط رهن المبيع لتعويق التسليم في المبيع ، فيقال : واشتراط التعويق إذا كان لمصلحة البائع وله فيه غرض صحيح وقد قدم عليه المشتري فأى محذور فيه ؟ ثم هذا يبطل باشتراط الخيار ؛ فإن فيه تعويقاً للمشتري عن التصرف في المبيع ، وباشتراط المشتري تأجيل الثمن ؛ فإن فيه تعويقاً للبائع عن تسلمه أيضاً ، ويبطل على أصل الإمام أحمد وأصحابه باشتراط البائع انتفاعه بالمبيع مدة يستلها ؛ فإن فيه تعويقاً للتسليم ، ويبطل أيضاً ببيع العين المؤجرة .

فإن قيل : إذا اشترط أن يكون رهناً قبل قبضه تدافع موجب البيع والرهن فإن موجب الرهن أن يكون تلفه من ضمان مالكه لأنه أمانة في يد المرتهن ،

وموجب البيع أن يكون تلفه قبل التمكين من قبضه من ضمان البائع ، فإذا تلف هذا الرهن قبل التمكين من قبضه ، فمن ضمان أيهما يكون <sup>(١)</sup> ؟

قيل : هذا السؤال أقوى من السؤالين المتقدمين ، والتدافع فيه أظهر من التدافع في التعليل الثاني ، وجواب هذا السؤال أن الضمان قبل التمكين من القبض كان على البائع كما كان ، ولا يزال هذا الضمان إلا تمكّن المشتري من القبض ، فإذا لم يتمكن من قبضه فهو مضمون على البائع كما كان ، وجبسه إياه على ثمنه لا يدخله في ضمان المشتري ويجعله مقبوضاً له كما لو حبسه بغير شرط .

فإن قيل : فأحد رحمه الله تعالى قد قال : «لأنه إذا حبسه على ثمنه كان غاصباً إلا أن يشترط عليه الرهن ، وهذا يدل على أنه قد فرق في ضمانه بين أن يحبسه بشرط أو يحبسه بغير شرط ، وعندكم هو مضمون عليه في الحالين وهو خلاف النص .

فالجواب أن الإمام أحمد رحمه الله تعالى إنما جعله غاصباً بالحبس ، والغاصب عنده يضمن العين بقيمتها أو مثلاً ، ثم يستوفى الثمن أو بقيته من المشتري ، وأما إذا تلف قبل قبضه فهو من ضمان البائع ، بمعنى أنه يفسخ العقد فيه ، ولا يملك مطالبة المشتري بالثمن ، وإن كان قد قبضه منه أعاده إليه ، فهذا الضمان شيء ، وضمان الغاصب شيء آخر .

فإن قيل : فكيف يكون رهنا وضمانه على المرتين ؟

قيل : لم يضمنه المرتين من حيث هو رهن ، وإنما ضمنه من حيث كونه مبيعاً لم يتمكن مشتريه من قبضه ، فحق توفيقه بعدد على بائعه .

فإن قيل : فما تقولون لو حبس البائع السلعة لاستيفاء حقه منها ، وهذا يكون في صور . أحدها : أن يبيعه داراً له فيها متاع لا يمكن نقله في وقت واحد . والثانية : أن يستقضى البائع الانتفاع بالمبيع مدة معلومة على أصلكم ، أو نحو ذلك ، فإذا تلفت

(١) في نسخة : «في ضمان أيهما يكون» : انظر أعلام الموقعين ط فرج الله زكى الكردى ٣٨ ص ٢٢٢

في يد البائع قبل تمكن المشتري من القبض في هاتين الصورتين هل تكون من ضمانه أو من ضمان البائع ؟ الثالثة : أن يشترط الخيار وينمعه من تسليم المبيع قبل انقضاء الخيار .

قيل : الضمان في هذا كله على البائع ؛ لأنه لم يدخل تحت يد المشتري ، ولم يتمكن من قبضه ، فلا يكون مضموناً عليه .

فإن قيل : فهل يكون من ضمانه بالثمن أو بالقيمة ؟

قيل : بل يكون مضموناً عليه بالثمن ، بمعنى أن العقد يفسخ بتلفه ؛ فلا يلزم للمشتري تسليم الثمن .

المثال الخامس بعد المائة : إقرار المريض لوارثه بدين باطل عند الجمهور ، للثمة ، فلو كان له عليه دين ويريد أن تبرأ ذمته منه قبل الموت وقد علم أن إقراره له باطل فكيف الحيلة ببراءة ذمته ووصول الدين إلى ماله ؟ فهنا وجوه . أحدها : أن يأخذ لإقرار باقي الورثة بأن هذا الدين على الميت ؛ فإن الإقرار إنما بطل لحقهم <sup>(١)</sup> ، فإذا أقروا به لزمهم ، فإن لم تتم له هذه الحيلة فله وجه ثان وهو أن يأتي برجل أجنبي يتق به يقر له بالمال فيدفعه الأجنبي إلى ربه ، فإن لم تتم له هذه الحيلة فله وجه ثالث وهو أن يشتري منه سلعة بقدر دينه ويقر المريض بقبض الثمن منه ، أو يقبض منه الثمن بمحضر الشهود ثم يدفعه إليه سراً ، فإن لم تتم له هذه الحيلة فليجعل الثمن وديعة عنده فيكون أمانة فيقبل قوله في تلفه ، ويتأول أو يدعى رده إليه والقول قوله . وله وجه آخر وهو أن يحضر الوارث شيئاً ثم يبيعه من موروثة بمحضرة الشهود ويسلمه إليه فيقبضه ويصير ماله ، ثم يهبه الموروث لأجنبي ويقبضه منه ، ثم يهبه الأجنبي للوارث ، فإذا فعلت هذه الحيلة ليصل المريض إلى براءة ذمته والوارث إلى أخذ دينه جاز ذلك ، وإلا فلا .

(١) في نسخة : « لحقهم » . انظر أحلام المومنين ط فرج الله زكي السكردى - ٢ - ص ٢٢٤

المثال السادس بعد المائة : إذا أحواله بدينه على رجل فخاف أن يتوى (١) ماله على المحال عليه فلا يتمكن من الرجوع على المحيل ؛ لأن الحوالة تحول الحق وتنقله ، فله ثلاث حيل .

إحداها : أن يقول : أنا لا أحتال ، ولكن أكون وكيلاً لك في قبضه ، فإذا قبضه فإن استنفقه ثبت له ذلك في ذمة الوكيل ، وله في ذمة الموكل نظيره فيتقاصان ، فإن خاف الموكل أن يدعى الوكيل ضياع المال من غير تفريط فيعود يطالبه بحقه فالخيلة له أن يأخذ لإقراره بأنه متى ثبت قبضه منه فلا شيء له على الموكل ، وما يدعى عليه بسبب هذا الحق أو من جهته (٢) فدعواه باطلة وليس هذا إبراء معلقاً بشرط حتى يتوصل إلى إبطاله ، بل هو لإقرار بأنه لا يستحق عليه شيئاً في هذه الحالة .

الخيلة الثانية : أن يشترط عليه أنه إن توى المال رجع عليه . ويصح هذا الشرط على قياس المذهب ؛ فإن المحتمل إنما قبل الحوالة على هذا الشرط ، فلا يجوز أن يلزم بها بدون الشرط ، كما لو قبل عقد البيع بشرط الرهن أو الضمين أو التأجيل أو الخيار ، أو قبل عقد الإجارة بشرط الضمين الأجرة أو تأجيلها ، أو قبل عقد النكاح بشرط تأجيل الصداق ، أو قبل عقد الضمان بشرط تأجيل الدين الحال على المضمون عنه ، أو قبل عقد الكفالة بشرط أن لا يلزمه من المال الذي عليه شيء ، أو قبل عقد الحوالة بشرط ملاءة المحال عليه وكونه غير مجبور ولا مامل ، وأضعاف أضعاف ذلك من الشروط التي لا تحمل حراماً ولا تحرم حلالاً ، فإنها جازت اشتراطها لازم الوفاء بها كما تقدم تقريره نصاً وقياساً ، وقد صرح أصحاب أبي حنيفة بصحة هذا الشرط

(١) التوى : ملاك المال .

(٢) في نسخة : « أو من جهته » انظر أعلام الموقعين ط فرج الله زكي السكودي ٢٠ ص ٢٢٤

في الحوالة ، فقاروا - واللفظ للتخفاف - يجوز أن يحتال الطالب بالمال على غريم المطلوب على أن هذا الغريم إن لم يوف الطالب هذا المال إلى كذا وكذا فالمطلوب ضامن لهذا المال على حلفه والطالب أخذه بذلك ، وتقع الحوالة على هذا الشرط ، فإن وفاه الغريم إلى الأجل الذي يشترطه ، وإلا رجع إلى المطلوب وأخذه بالمال ، ثم حكى عن شيخه قال : قلت : وهذا جائز ؟ قال : نعم .

الحيلة الثالثة : أن يقول طالب الحق للمحال عليه : ائتمن لي هذا الدين الذي على غريمي ، ويرضى منه بذلك بدل الحوالة ، فإذا ضمنه تمكن من مطالبة أيهما شاء ، وهذه من أحسن الحيل وألطفها .

المثال السابع بعد المائة : إذا كان له عليه دين حال ، فاتفقا على تأجيله . وخاف من عليه الدين أن لا يفي له بالتأجيل ؛ فالحيلة في لزومه أن يفسخ العقد الذي هو سبب الدين الحال ، ثم يعقده عليه مؤجلا ، فإن كان عن ضمان أو كان بدل مُتَلَفٍّ أو عن دية وقد حلت أو نحو ذلك فالحيلة في لزوم التأجيل أن يبيعه سلعة بمقدار هذا الدين ، ويؤجل عليه ثمنها ، ثم يبيعه المدين تلك السلعة بالدين الذي أجله عليه أولاً ، فبرأ منه ، ويثبت في ذمته نظيره مؤجلا ، فإن خاف صاحب الحق أن لا يفي له من عليه بأدائه عند كل نجم كما أجله ؛ فالحيلة أن يشترط عليه أنه إن حل نجم ولم يؤده قسطه فجميع المال عليه حال ، فإذا نجممه حل هذا الشرط جاز ، وتمكن من مطالبته به حالا ومنعما عند من يرى لزوم تأجيل الحال ومن لا يراه ، أما من لا يراه فظاهر ، وأما من يراه فإنه يجوز تأجيله لهذا الشرط كما صرح به أصحاب أبي حنيفة ، والله أعلم .

المثال الثامن بعد المائة : إذا أراد المريض الذي لا وارث له أن يُوصي بجميع أمواله في أبواب البر ، فهل له ذلك ؟ على قولين ؛ أحصما أنه يملك ذلك ، لأنه إنما منعه الشارع فيما زاد على الثلث وكان له ورقة ، فن لا وارث له لا يعترض

عليه فيما صنع في ماله ، فإن خاف أن يبطل ذلك حاكم لا يراه ، فالحيلة له أن يقر  
 لإنسان يثق بدينه وأمانته بدين يحيط بماله كله ، ثم يوصيه إذا أخذ ذلك المال  
 أن يضعه في الجاهات التي يريد ، فإن خاف المقر له أن يلزم يمين باستحقاقه له  
 أقر له به المريض اشترى منه المريض عرضا من العروض بماله كله ، ويسلم  
 العرض فإذا حلف المقر له حلف بارا ، فإن خاف المريض أن يصح فياخذه  
 الباع بمن العرض فالحيلة أن يشتره بشرط الخيار سنة ، فإن مات بطل الخيار ،  
 وإن عاش فسخ العقد ، فإن كان المال أرضا أو عقارا أو أراد أن يوقفه جميعه على  
 قوم يستغلونه ولا يمكن إبطاله فالحيلة أن يقر أن واقفا وقف ذلك جميعه عليه ،  
 ومن بعده على الجهات التي يعينها ، ويشهد على إقراره بأن هذا العقار في يده  
 على جهة الوقف من واقف كان ذلك العقار ملكا له إلى حين الوقف ، أو يقر  
 بأن واقفا مينا وقفه على تلك الجهات ، وجعله ناظرا عليه فهو في يده على  
 هذا الوجه .

وكذلك الحيلة إذا كان له بنت أو أم أو وارث بالفرض لا يستغرق ماله  
 ولا عصبه له ، ويريد أن لا يتعرض له السلطان فله أنواع من المخرج . منها : أن  
 يبيع الوارث تلك الأعيان ، ويقر بقبض الثمن منه ، وإن أمكنه أن يشهد على  
 قبضه بأن يحضر الوارث مالا يقبضه إياه ، ثم يعيده إليه سرا ، فهو أولى .  
 ومنها : أن يشتري المريض من الوارث سلعة بمقدار التركة من الثمن ويشهد على  
 الشراء ، ثم يعيد إليه تلك السلعة ، ويرهنه المال كله على الثمن ، فإذا أراد  
 السلطان مشاركته قال : وفوفى حقى وخذوا ما فضل . ومنها : أن يبيع ذلك  
 لأجنبي يثق به ، ويقر بقبض الثمن منه ، أو يقبضه بحضرة الشهود ، ثم يأذن  
 للأجنبي في تمليك الوارث أو وقفه عليه . ومنها : أن يقر لأجنبي يثق به بما  
 يريد ، ثم يأمره بدفع ذلك إلى الوارث .

ولكن في هذه الحيل وأمثالها أمران مخوفان . أحدهما : أنه قد يصح فيحال  
 بينه وبين ماله . والثاني : أن الأجنبي قد يدعى ذلك لنفسه ، ولا يسلمه إلى



الوارث ، فلا خلاص من ذلك إلا بوجه واحد ، وهو أن يأخذ إقرار الأجنبي ، ويشهد عليه في مكتوب ثاب أنه متى ادعى لنفسه أو لمن يخاف أن يواطئه على المريض أو وارثه هذا المال أو شيئاً منه أو حقاً من حقوقه كانت دعواه باطلة ، وإن أقام به بينة فهي بينة زور ، وأنه لاحق له قبل فلان بن فلان ولا وارثه بوجه ما ، وبمسك الكتاب عنده ، فيأمن هو والوارث ادعاء ذلك لنفسه ، والله أعلم .

المثال التاسع بعد المائة : رجل يكون له الدين ، ويكون عليه الدين ، فيوكل وكيلاً في اقتضاء ديونه ، ثم يتوارى عن غريمه ، فلا يمكنه اقتضاء دينه منه ، فأراد الغريم من له الدين على هذا الرجل حيلة يقتضى بها دينه منه ، ولا يضره توارى من عليه الدين ، فالحيلة أن يأتى هذا الذي له الدين إلى من عليه الدين فيقول له : وكلتك يقبض مالى على فلان وبالحصومة فيه ، وكلتك أن تجعل ماله عليك قصاصاً بمالى عليه ، وأجرت أمرك في ذلك ، وما علمت فيه من شيء . فيقبل الوكيل ، ويشهد على الوكالة على هذا الوجه شهوداً ، ثم يشهدم الوكيل أنه قد جعل الألف درهم التي لفلان عليه قصاصاً بالألف التي لموكله على فلان ، فيصير الألف قصاصاً ، ويتحول ما كان للرجل المتوارى على هذا الوكيل للرجل الذي وكله .

وهذه الحيلة جائزة ؛ لأن الموكل أقام الوكيل مقام نفسه ، والوكيل يقول : مطالبني لك بهذا الدين كطالبته موكلتي به ، فأنا أطالبك بألف وأنت تطالبني به ، فأجعل الألف الذي تطالبني عوضاً عن الألف الذي أطالبك به ، ولو كانت الألف لي لحصلت المقاصة ، إذ لا معنى لقبضك للألف متى ثم أدائها إلى . وهذا بعينه فيما إذا طالبتك بها لموكلتي ؛ أنا أستحق عليك أن تدفع إلى الألف ، وأنت تستحق على أن أدفع إليك ألفاً ، فتتقاص في الألفين .

المثال العاشر بعد المائة : رجل له على رجل مال ، فغاب الذي عليه المال ،

فأراد الرجل أن يثبت ماله عليه ، حتى يحكم له الحاكم عليه وهو غائب ، فليرفعه إلى حاكم يرى الحكم على الغائب ، فإن كان حاكم البلد لا يرى الحكم على الغائب فالحيلة أن يحمي رجل فيضمن لهذا الذي له المال جميع ماله على الرجل الغائب ، ويسميه ونسبه ، ولا يذكر مبلغ المال ، بل يقول : ضمنت له جميع ماصح له في ذمته ، ويشهد على ذلك ، ثم يقدمه إلى القاضي ، فيقر الضامن بالضمان ، ويقول : لا أعرف له على فلان شيئاً ، فيسأل القاضي المضمون له : هل لك بينة ؟ فيقول : نعم ، فيأمره بإقامتها فإذا شهدت ثبت الحق على الغائب ، وحكم على الضمين بالمال ، ويجعله خصماً عن الغائب ؛ لأنه قد ضمن ماله عليه ، ولا ينفذ حكمه على الضامن بثبوت المال على وجه الضمان حتى يحكم على الغائب المضمون عنه بالثبوت ؛ لأنه هو الأصل ، والضامن فرعه ، وثبوت الفرع بدون أصله منتهك ، وهو جائز على أصل أهل العراق ؛ حيث يجوزون الحكم على الغائب إذا اتصل القضاء بحاضر محكوم عليه كوكيل الغائب ، وكما لو ادعى أنه اشترى من غائب مائة شقة فإنه يقضى عليه بالبيع والشفعة على المدعى ، وكهذه المسألة ما لو ادعت زوجة غائب أن له عند فلان ودعة ، فإنه يقرض لها بما في يديه .

المثال الحادى عشر بعد المائة : ليس للرتن أن يلتفع بالرهن إلا بإذن الراهن ، فإن أذن له كان إباحة أو طرية له الرجوع فيها متى شاء ، ويقضى له بالأجرة من حين الرجوع في أحد الوجهين ؛ فالحيلة في انتفاع المرتن بالرهن آمنان الرجوع ومن الأجرة أن يستأجره منه للدة التي يريد الانتفاع به فيها ، ثم يبرئه من الأجرة ، أو يقر بقبضها ، ويجوز أن يرد عقد الإجارة على عقد الرهن ولا يبطله ، كما يجوز أن يرهنه ما استأجره ، فيرد كل من العقدين على الآخر ، وهو في يده أمانة في الموضعين ، وحقه متعلق به فيهما ، إلا أن الانتفاع بالمرهون مع الإجارة والرهن بحاله .

المثال الثاني عشر بعد المائة : إذا كان له على رجل مال ، وبالمال رهن ، غادى صاحب الرهن به عند الحاكم فخاف للرتين أن يقر بالرهن ، فيقول الراهن : قد أقرت بأن لى رهنا فى يدك ، وأدعيت الدين ، فيزعه من يده ، ولا يقر له بالدين ، فقد ذكروا له حيلة تُحَرِّزُ حقّه ، وهى أن لا يقر به حتى يقر لله صاحبه بالدين ، فإن ادعاه وسأل لإحلافه أنكر وحلف ، وعرض فى يمينه : بأن ينوى أن هذا ليس له قبل ملكه أو إذا باعه أو ليس له طاريا عن تعلق الحق به ، ونحو ذلك .

وأحسن من هذه الحيلة أن يفصل فى جواب الدعوى فيقول إن ادعيت رهنا فى يدى على ألف لى عليك فأنا مقر به ، وإن ادعيت على غير هذا الوجه فلا أقر لك ، وينغمه هذا الجواب ، كما قالوا فيما إذا ادعى عليه ألفا ، فقال : إن ادعيتها من ثمن مبيع لم أقبضه منك فأنا مقر ، وإلا فلا ، وهذا مثله سواء .  
فإن كان الغريم هو للدعى للمال فخاف الراهن أن يقر بالمال فيجهد للرتين الرهن فيلزم الراهن المال ويذهب رهنه ، فالحيلة فى أمنه من ذلك أن يقول : إن ادعيت هذا المال وأنتك تستحقه من غير رهن لى عندك فلا أقر به ، وإن ادعيت مع كونى رهنتك به كذا وكذا فأنا مقر به ، ولا يريد على هذا .

وقالت الحنفية : الحيلة أن يقر منه بدرهم فيقول : لك على درهم ، ولى عندك رهن كذا وكذا ، فإذا سأل الحاكم المدعى عن الرهن ، فإما أن يقر به ، وإما أن ينكر ، فإن أقر به فليقر له خصمه بياقى دينه ، وإن أنكره وحلف عليه وسع الآخر أن يحدد باقى الدين ويحلف عليه إن كان الرهن بقدر الدين أو أكثر منه ، وإن كان أقل منه لزمه أن يعطيه ما زاد على قيمة الرهن من حقه ، قالوا : لأن الرهن إن كان قد تلف بغير تفریطه سقط ما يقابله من الدين ، وإن كان قد فرط فيه صارت قيمته ديناً عليه ، فيكون قصاصاً بالدين الذى له .

وهذا بناء على أصلين لهم . أحدهما : أن الرهن مضمون على المرتهن بأقل الأمرين من قيمته أو قدر الدين . والثاني : جواز الاستيفاء في مسألة الظفر .

المثال الثالث عشر بعد المائة : إذا قال لامرأته : « إن لم أطاك الليلة فأنت طالق ثلاثا » فقالت : « إن وطئتني الليلة فأنتي حرة » فالخلص من ذلك أن تبعية الجارية فإذا وطئها بعد ذلك لم تنق ؛ لأنها خرجت من ملكها ثم تستردها <sup>(١)</sup> فإن خافت أن يطأ الجارية على قول من لا يرى على الرجل استبراء الأمة التي يشتريها من امرأته كما ذهب إليه بعض الشافعية والمالكية فالحيلة أن تشتريها منه عقيب الوطء . فإن خافت أن لا يرد إليها الجارية ويقم على ملكها فلا تصل إليها فالحيلة لها أن تشتط عليه أنه إن لم يرد الجارية إليها عقيب الوطء فهي حرة . فإن خافت أن يملكها لغيره تلجئة فلا يصح تعليق عتقها فالحيلة لها أن تشتط عليه أنه إن لم يرد لها إليها عقيب الوطء فهي طالق ، فهذا تضيق عليه الحيلة في استدامة ملكها ولم يجد بدا من مفارقة إحداهما .

المثال الرابع عشر بعد المائة : إذا أراد الرجل أن يتخالف امرأته الحامل على سكنها ونفقتها جاز ذلك ، ويرى منها ، هذا منصوب من أحد ، وقال الشافعي : لا يصح الطلع ، ويجب مهر المثل ، واحتج له بأن النفقة لم تجب بعد فإنها إنما تجب بعد الإبانة ، وقد خالها بمعدوم ، فلا يصح ، كما لو خالها على عوض شيء يتلفه عليها ، وهذا اختيار أبي بكر عبد العزيز ، وقال أصحاب أبي حنيفة : إذا خالها على أن لا سكني لها ولا نفقة فلا نفقة لها ، وتستحق عليه السكنى ، قالوا : لأن النفقة حق لها وقد أسقطته ، والسكنى حق الشارع فلا تسقط بإسقاطها ، فيلزمه إسكانها ، قالوا : فالحيلة على سقوط الأجرة عنه أن يشترط الزوج في الخلع أنه

(١) في نسخة : « ثم تشتريها » انظر أعلام الموقعين طبعه دار زكى السكرى ج ٣ ص ٢٢٨

لا يكون عليه مؤنة السكى ، وأن مؤنتها تلزم للمرأة في مالها ، وتجب أجرة المسكن عليها .

فإن قيل . لو أبرأت المرأة زوجها عن النفقة قبل أن تهير ديناً في ذمته لم تصح ، ولو شرط في عقد الخلع براءة الزوج عن النفقة صح .

قيل : الفرق بينهما أن الإبراء إذا شرط في الخلع كان إبراءً بعوض ، فالإبراء بعوض استيفاء لما وقعت البراءة عنه ؛ لأن العوض قائم مقام ما وقعت البراءة عنه والاستيفاء يجوز قبل الوجوب بدليل ما لو تسلفت نفقة شهر جملة ، وأما الإبراء من النفقة في غير خلع قبل ثبوتها فهو إسقاط لما لم يجب فلا يسقط ، كما لو أسقطت حقها من القسم فإن لها أن ترجع فيه متى شاءت ، وأما قول صاحب المحرر : «وقيل : إن أوجبنا نفقة الزوجة بالمقدصح ، وإلا فهو خلع بمعدوم وقد بينا حكمه ، يعني إن قلنا إن نفقة الحامل نفقة زوجة وإن النفقة لها من أجل الحمل وإنما يجب بالعقد فيكون خلعاً بشيء ثابت ، وإن قلنا إن النفقة إنما يجب بالتمكين فقد زال التمكين بالخلع وصارت النفقة نفقة قريب ، فالخلع بنفقة الزوجة حينئذ خلع بمعدوم ، هذا أقرب ما يتوجه به كلامه ، وفيه ما فيه ، والله أعلم .

المثال الخامس عشر بعد المائة : إذا وقع الطلاق الثلاث بالمرأة ، وكان دينها ودين ولها وزوجها المطلق أعز عليهم من الترضى للعنة أقوم مقته بالتحليل الذي لا يحلها ولا يطيبها بل يزيدا خبثاً فلو أنها أخرجت من مالها ثمن مملوك فوهبته لبعض من تتق به فاشتري به مملوكاً ثم خطبها على مملوكه فزوجها منه فدخل بها المملوك ثم وهبها لإياه<sup>(١)</sup> انفسح النكاح ولم يكن هناك تحليل مشروط ولا منوى بمن تؤثر نيته وشرطه وهو الزوج ؛ فإنه لا أثر لنية الزوجة ولا الولي ، وإنما التأثير لنية الزوج الثاني ، فإنه إذا نوى التحليل كان محلاً فيستحق اللعنة ثم يستحقها الزوج المطلق إذا رجعت إليه بهذا النكاح الباطل ، فأما إذا لم يعلم الزوج الثاني ولا الأول

(١) في نسخة: «ثم وهبها لإياه» تحريف انظر أعلام الموقعين ط فرج الله زكي الكردى ج ٢ ص ٢٣٠

بما في قلب المرأة أو وليها من نية التحليل لم يضر ذلك العقد شيئاً . وقد علم النبي صلى الله عليه وسلم من امرأة رفاعة أنها كانت تريد أن ترجع إليه ولم يجعل ذلك مانعاً من رجوعها إليه ، وإنما جعل المانع عدم وطئه الثاني فقال : « حتى تذوق عُسَيْلَتَهُ وَتَذُوقُ عُسَيْلَتِكَ » وقد صرح أصحابنا بأن ذلك يصلحها ، فقال صاحب المغني فيه : فإن تزوجها مملوك ووطئها أحلها ، وبذلك قال عطاء ومالك والشافعي وأصحاب الرأي ، ولا نعلم لهم مخالفاً .

قلت : هذه الصورة غير الصورة التي منع منها الإمام أحمد ، فإنه منع من حلها إذا كان الزوج المطلق قد اشترى العبد وزوجه بها بإذن وليها ليحلها ، فهذه حيلة لا يجوز عنده ، وأما هذه المسألة فليس للزوج الأول ولا للثاني فيها نية ، ومع هذا فيكره ؛ لأنها نوع حيلة .

المثال السادس عشر بعد المائة : قال عبد الله بن أحمد في مسائله : سألت أبا عن رجل قال لامرأته : أنت طالق إن لم أجامعك اليوم ، وأنت طالق إن اغتسلت منك اليوم ، فقال : يصلي العصر ثم يجامعها ، فإذا غابت الشمس اغتسل إن لم يكن أراد بقوله : « اغتسلت » الجامعة . ونظير هذا أيضاً مانع عليه في رجل قال لامرأته : أنت طالق إن لم أأطأك في رمضان ، فهافر مسيرة أربعة أيام أو ثلاثة ثم وطئها ، فقال : لا يعجنى ؛ لأنها حيلة ، ولا يعجنى الحيلة في هذا ولا في غيره . وقال القاضي : إنما كره الإمام أحمد هذا لأن السفر الذي يبيح الفطر لا بد أن يكون سفرًا مقصوداً مباحاً ، وهذا لا يقصد به غير حل العيّن . قال الشيخ أبو محمد المقدسي : والصحيح أن هذا تنحل به العيّن ، ويباح له الفطر فيه ؛ لأنه سفر بعيد مباح لقصد صحيح ، وإرادة حل عيّن من المقاصد الصحيحة . وقد أجنأ لمن له طريقان قصيرة لا يقصر فيها وبعيدة أن يسلك البعيدة ليقصر فيها الصلاة ويفطر ، مع أنه لا قصد له سوى الترخص ، فهنا أولى .

قلت : ويؤيد اختيار الشيخ قدس الله روحه ما رواه الخطيب في كتاب الفقيه والمتفقه: أنبا الأزهرى، أنبا سبيل بن أحمد، ثنا محمد بن محمد الأشعث الكوفي، حدثني موسى بن إسماعيل بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب - صلوات الله عليهم - ثنا أبي عن أبيه عن جده جعفر بن محمد عن أبيه علي - عليه السلام - في رجل حلف فقال : امرأته طالق ثلاثا إن لم يطأها في شهر رمضان نهارا ، قال : يسافر ثم يجامعها نهارا .

المثال السابع عشر بعد المائة : في المخارج من الوقوع في التحليل الذي لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم من غير وجه فاعله والمطلق المحلل له ، فأى قول من أقوال المسلمين خرج به من لعنة رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أعذر عند الله ورسوله وملائكته وعباده المؤمنين من ارتكابه لما يلحق عليه ومباهاته بالعنة ؛ فإن هذه المخارج التي نذكرها دائرة بين ما دل عليه الكتاب والسنة أو أحدهما أو أقر به الصحابة ، بحيث لا يعرف عنهم<sup>(١)</sup> فيه خلاف ، أو أقر به بعضهم ، أو هو خارج عن أقوالهم ، أو هو قول جمهور الأمة أو بعضهم أو إمام من الأئمة الأربعة أو أتباعهم أو غيرهم من علماء الإسلام ، ولا يخرج هذه القاعدة التي نذكرها عن ذلك ، فلا يكاد يوصل إلى التحليل بعد مجاوزة جميعها إلا في أندر النادر ولا ريب أن من نصح لله ورسوله وكتابه ودينه ونصح نفسه ونصح عباده أن أيا منها ارتكب فهو أولى من التحليل .

طعن زائل العقل :

المخرج الأول : أن يكون المطلق أو الخالف زائل العقل إما مجنون أو إغماء . أو شرب دواء أو شرب مسكر يعذره أو لا يعذره أو وسوسة ، وهذا المختص بجمع عليه بين الأمة إلا في شرب مسكر لا يعذره ، فإن المتأخرين من الفقهاء اختلفوا فيه ، والثابت عن الصحابة الذي لا يعلم فيه خلاف بينهم أنه لا يقع طلاقه .

(١) في نسخة : ولا يعرف عنهم فيه خلاف ، انظر أعلام الموقعين طبع في دار الفكر في ١٣٢١ من ٢٢١

قال البخارى فى صحيحه : باب الطلاق فى الإغلاق والمكره والسكران والمجنون وأمرهما والنلط والنسيان فى الطلاق والشك لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « الأعمال بالنية ، ولكل امرئ ما نوى ، وتلا الشعبي ، وربنا لا تؤاخذنا إن فسبنا أو أخطأنا ، وما لا يجوز من إقرار الموسوس ، وقال النبي صلى الله عليه وسلم للذى أقر على نفسه : « أهلك جنون ؟ » ، وقال على : بقر حزة خواصر شارفى<sup>(١)</sup> فطلق النبي صلى الله عليه وسلم يوم حزة ، فإذا حزة قد تم<sup>(٢)</sup> ، محررة عنها ثم قال حزة : هل أنتم للإعبيد لأبائى ؟ فعرف النبي صلى الله عليه وسلم أنه قد تم ، فخرج وخرجنا معه . قال عثمان : ليس لمجنون ولا سكران طلاق ، وقال ابن عباس : طلاق السكران والمستكره ليس بمأثر . وقال عقبه بن عامر : لا يجوز طلاق الموسوس ، هذا لفظ الترجمة ، ثم ساق بقية الباب . ولا يعرف عن رجل من الصحابة أنه خالف عثمان وابن عباس فى ذلك ، ولذلك رجع الإمام أحمد إلى هذا القول يعد أن كان يقضى بنفوذ طلاقه . فقال أبو بكر عبد العزيز فى كتاب الشافى والزاد : قال أبو عبد الله فى رواية الميمونى : قد كنت أقول بأن طلاق السكران يجوز ، حتى تبينته ، فغلب على أنه لا يجوز طلاقه ؛ لأنه لو أقر لم يلزمه ، ولو باع لم يحره ، قال : والأزمة الجنائية ، وما كان من غير ذلك فلا يلزمه قال أبو بكر : وبهذا أقول ، وفى مسائل الميمونى : سألت أبا عبد الله عن طلاق السكران ، فقال : أكثر ما عندى فيه أنه لا يلزمه الطلاق ، قلت : أليس كنت مرة تخاف أن يلزمه ؟ قال : بلى ، ولكن أكثر ما عندى فيه أنه لا يلزمه الطلاق ؛ لأنى رأيت من لا يعقل . قلت : السكر شئ أدخله على نفسه فلا ذلك يلزمه ،

(١) بقر : شق . شارفى : تتلى عارف وهى المسنة من النوق .

(٢) تم : أخذ الشراب .



قال : قد يشرب رجل البنج أو العواء فيذهب عقله ! قلت : فيعه وشراؤه وإقراره ؟ قال : لا يجوز ، وقال في رواية أبي الحارث : أرفع شيء فيه حديث الزهري عن أنبان بن عثمان عن عثمان « ليس لمجنون ولا سكران طلاق » . وقال في رواية أبي طالب : والذي لا يأمر بالطلاق فلأنما أتى خصلة واحدة ، والذي يأمر بالطلاق قد أتى خصلتين : حرما عليه وأحلا لغيره ، فهذا خير من هذا وأنا أتق جيمعا .

ومن ذهب إلى القول بعدم نفوذ طلاق السكران من الخفية أبو جعفر الطحاوي وأبو الحسن الكرخي ، وحكاها صاحب النهاية عن أبي يوسف وزفر . ومن الشافعية المزني وابن سريج وجماعة ممن اتبعا . وهو الذي اختاره الجويني في النهاية ، والشافعي نص على وقوع طلاقه ، ونص في أحد قوله هل أنه لا يصح ظهاره ، فمن أتباعه من نقل عن الظهار قولاً إلى الطلاق ، وجعل المسألة على قولين ، ومنهم من قرر حكم النصين ولم يفرق بطلان .

والصحيح أنه لا عبرة بأقواله من طلاق ولا عتاق ولا بيع ولا هبة ولا وقف ولا إسلام ولا ردة ولا إقرار ، لبضعة عشر دليلاً ليس هذا موضع ذكرها ، ويكفي منها قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون » ، وأمر النبي صلى الله عليه وسلم باستنكاه «<sup>(١)</sup> ماعز لما أقر بالزنا بين يديه ، وعدم أمر النبي صلى الله عليه وسلم حمزة بتجديد إسلامه لما قال في سكره : « أنتم عبيد لآبائي » ، وقتوى عثمان وابن عباس ولم يخالفهما أحد من الصحابة ، والقياس الصحيح المحض على زائل العقل بدواء أو بنج أو مسكر هو فيه معذور بمقتضى قواعد الشريعة ؛ فإن السكران لا قصد له ؛ فهو أولى بعدم المواخذة من اللاغى ومن جرى القلق على لسانه من غير قصد له ، وقد صرح أصحاب أبي حنيفة بأنه لا يقع طلاق الموسوس ، وقالوا : لا يقع طلاق المعتوه ، وهو من كان قليل الفهم يختلط الكلام فاسد التدبير ، إلا أنه لا يضرب ولا يشتم كما يفضل المجنون .

(١) استنكاهه : ضم رجمه ، وفي نسخة « باستنكاه ماعز » انظر أعلام الموقعين طهريج الله ذكر الكردى ج ٣ ص ٣٣٢

## فصل طلاق النضبان

المخرج الثاني : أن يطلق أو يحلف في حال غضب شديد قد حال بينه وبين كمال قصده وتصوره ؛ فهذا لا يقع طلاقه ولا عتقه ولا وقفه ، ولو بدرت منه كلمة الكفر في هذا الحال لم يكفر ، وهذا نوع من الغلق والإغلاق الذي منع رسول الله صلى الله عليه وسلم وقوع الطلاق والعناق فيه ، نص على ذلك الإمام أحمد وغيره . قال أبو بكر بن عبد العزيز في كتاب زاد المسافر له : (باب في الإغلاق في الطلاق) قال : قال أحد في رواية حنبل : وحديث عائشة رضي الله عنها أنها سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : « لا طلاق ولا عناق في إغلاق » ، يعني الغضب ، وبذلك فسرهُ أبو داود في سننه عقب ذكره الحديث ، فقال والإغلاق <sup>(١)</sup> أغلته الغضب .

وقسم شيخ الإسلام ابن تيمية قدس الله روحه الغضب إلى ثلاثة أقسام : قسم يزِيل العقل كالسكر فهذا لا يقع معه طلاق بلا ريب . وقسم يكون في مبادئه بحيث لا يمنعه من تصور ما يقول وقصده ، فهذا يقع معه الطلاق . وقسم يشتد بصاحبه ، ولا يبلغ به زوال عقله ، بل يمنعه من التثبت والتروى ويخرجه عن حال اعتداله ، فهذا محل اجتهاد .

معنى الغلق :

والتحقيق أن الغلق يتناول كل من انغلق عليه طريق قصده وتصوره كالسكران والمجنون وللبرسم والمسكره والنضبان ، فحال هؤلاء كلهم حال إغلاق ، والطلاق إنما يكون عن وطء ؛ فيكون عن قصد من المطلق وتصور لما يقصده ، فإن تخلف أحدهما لم يقع طلاق ، وقد نص مالك والإمام أحمد في إحدى الروايتين عنه فيمن قال لامرأته : « أنت طالق ثلاثاً » ثم قال : أردت أن أقول إن كنت فلانة ، أو خرجت من بيتي بغير إذني ، ثم بدا لي فتركت اليقين ، ولم أريد التنجيز في الحال .

( ١ ) ل نسخة : « والغلق أغلته الغضب » انظر أعلام الموقنين ط الطبعة النورية ٤٥ ص ٤٢

إنه لا تطلق عليه ، وهذا هو الفقه بعينه لأنه لم يرد التنجيز ، ولم يتم اليقين ، وكذلك لو أراد أن يقول : « أنت طاهر » فسبق لسانه فقال : « أنت طالق » لم يقع طلاقه ، لا في الحكم الظاهر ولا فيما بينه وبين الله تعالى ، نص عليه الإمام أحمد في إحدى الروايتين ، والثانية لا يقع فيها بينه وبين الله ، ويقع في الحكم ، وهذا لإحدى الروايتين عن أبي يوسف ، وقال ابن أبي شيبة : ثنا محمد بن مروان عن عمارة سئل جابر بن زيد عن رجل غلط بطلاق امرأته ، فقال : ليس على المؤمن غلط . ثنا وكيع عن إسرائيل عن عامر في رجل أراد أن يتكلم في شيء فغلط ، فقال الشعبي : ليس بشيء .

## فصل

### طلاق المكره

المخرج الثالث : أن يكون مكرها على الطلاق أو الحلف به عند جمهور الأمة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ، وهو قول أحمد ومالك والشافعي وجميع أصحابهم ، على اختلاف بينهم في حقيقة الإكراه وشروطه ، قال الإمام أحمد في رواية أبي طالب : يمين المستكره إذا ضرب ، ابن عمر وابن الزبير لم يراه شيئا ، وقال في رواية أبي الحارث : إذا طلق للمكره لم يلزمه الطلاق ، فإذا فعل به كما فعل ثابت بن الأحنف فهو مكره ؛ لأن ثابتا عسروا رجله حتى طلق ، فأتى ابن عمر وابن الزبير فلم يرا ذلك شيئا ، وكذا قال الله تعالى : « إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان » وقال الشافعي رضي الله عنه : قال عز وجل : « إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان » ، والكفر أحكام ، فلما وضعها الله تعالى عنه سقطت أحكام الإكراه عن القول كله ؛ لأن الأعظم إذا سقط عن الناس سقط ما هو أصغر منه وفي سنن ابن ماجه وسنن البيهقي من حديث بشر بن بكر عن الأزاعي عن عطاء عن عبيد بن عمير عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم « إن الله وضع عن أمي » وقال البيهقي : « تجاوز عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » وفي الصحيحين

من حديث أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن الله تجاوز لآمئتي ما توسوس به صدورهما ، ما لم تعمل به أو تتكلم به » زاد ابن ماجه « وما استكرهوا عليه » وقال الشافعي : روى حماد بن سلمة عن حميد عن الحسن أن علياً كرم الله وجهه قال : لا طلاق لمكره ، وذكر الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير وابن عباس : لم يحز طلاق المكره ، وذكر أبو عبيد عن علي وابن عباس وابن عمر وابن الزبير وعطاء وعبد الله بن عمير أنهم كانوا يرون طلاقه غير جائز . وقال ابن أبي شيبة : ثنا عبد الله بن أبي طلحة عن أبي يزيد المدني عن ابن عباس قال : ليس على المكره ولا المضطهد طلاق . وحدثنا أبو معاوية عن عبد الله بن عمير عن ثابت مولى أهل المدينة عن ابن عمر وابن الزبير كانوا لا يريان طلاق المكره شيئاً ، ثنا وكيع عن الأوزاعي عن رجل عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه لم يره شيئاً .

قلت : قد اختلف على عمر ، فقال إسماعيل بن أبي أويس : حدثني عبد الملك ابن قدامة بن إبراهيم الجعفي عن أبيه أن رجلاً تدكسى يشتر عسلاً في زمن عمر رضي الله عنه ، فجاءته امرأته فوقفت على الحبل ، فحلفت لتقطعنه أو لتطلقني ثلاثاً ، فذكرها الله والإسلام ، فأبى إلا ذلك . فطلقها ثلاثاً . فلما ظهر آتى عمر فذكر له ما كان منها إليه ومنه إليها ، فقال : ارجع إلى أهلِكَ فليس هذا بطلاق ، تابعه عبد الرحمن بن مهدي عن عبد الملك ، وهو المشهور عن عمر . وقال أبو عبيد : حدثني يزيد عن عبد الملك بن قدامة عن أبيه عن عمر بهذا ، ولكنه قال : فرفع إلى عمر فأبانها منه ، قال أبو عبيد : وقد روى عن عمر خلافه ، ولم يصح عن أحد من الصحابة تنفيذ طلاق المكره سوى هذا الأثر عن عمر ، وقد اختلف فيه والمشهور أنه ردها إليه ، ولو صح إيجابتها منه لم يكن صريحاً في الوقوع ، بل لعله رأى من المصلحة التفريق بينهما ، وأنهما لا يتصافيان بعد ذلك ، فالومه بإياتها .

ولكن الشعبي وشرح وإبراهيم يبيدون طلاق للمكره حتى قال إبراهيم :  
لو وضع السيف على مفرقه ثم طلق لأجرت طلاقه .

وفي المسألة مذهب ثالث ، قال ابن أبي شيبة : ثنا ابن إدريس عن حصين  
عن الشعبي في الرجل يكره على أمر من أمر العتاق أو الطلاق ، فقال : إذا  
أكرهه السلطان جاز ، وإذا أكرهه الصوص لم يجر ، ولهذا القول غور وفقه  
دقيق لمن تأمله .

## فصل

### النية الصحيحة في طلاق المكره

واختلفوا في المكره يظن أن الطلاق يقع به فينويه ، هل يلزمه ؟ على قولين  
وهما وجهان للشافعية ، فمن أكرهه رأى أن النية قد قارنت اللفظ ، وهو لم يكره  
على النية ، فقد أتى بالطلاق المنوى اختياراً فلو لم يكرهه ، ومن لم يلزمه به رأى  
أن لفظ المكره لغو لا عبرة به ، فلم يبق إلا مجرد النية ، وهي لا تستقل  
بوقوع الطلاق .

## فصل

### التورية في طلاق المكره

واختلف في ما لو أمكنه التورية فلم يؤر ، والصحيح أنه لا يقع به الطلاق  
وإن تركها ؛ فإن الله تعالى لم يوجب التورية على من أكرهه على كلمة الكفر  
وقلبه مطمئن بالإيمان ، مع أن التورية هناك أولى ، ولكن المكره إنما لم يعتبر لفظه  
لأنه غير قاصد لمعناه ، ولا مرید لموجبه ، وإنما تكلم به فداء لنفسه من ضرر  
الإكراه ، فصار تكلمه باللفظ لغوا بمنزلة كلام المجنون والنائم ومن لا قصد له ، سواء  
وَرَى أو لم يُور ، وأيضاً فاشتراط التورية لإبطال لرخصة التكلم مع الإكراه ،  
ورجوع إلى القول بنفوذ طلاق المكره ؛ فإنه لو وَرَى بنين إكراه لم يقع طلاقه ،

والتأثير إذاً إنما هو التورية لا للإكراه ، وهذا باطل ، وأيضا فإن المورى إنما لم يقع طلاقه مع قصده للتكلم باللفظ ، لأنه لم يقصد مدلوله ، وهذا المعنى بعينه ثابت في الإكراه ، فالمعنى الذى منع من النفوذ في التورية هو الذى منع النفوذ في الإكراه .

## فصل

### الاستثناء في الطلاق واليمين

المخرج الرابع : أن يستثنى في يمينه أو طلاقه ، وهذا موضع اختلف فيه الفقهاء ؛ فقال الشافعى وأبو حنيفة : يصح الاستثناء في الإيقاع والحلف ، فإذا قال : « أنت طالق إن شاء الله ، أو « أنت حرة إن شاء الله ، أو « إن كنت فلانا فأنت طالق إن شاء الله ، أو « الطلاق يلزمى لأفعلن كذا إن شاء الله ، أو « أنت على حرام أو الحرام يلزمى إن شاء الله ، نفعه الاستثناء ، ولم يقع به طلاق في ذلك كله .

ثم اختلفا في الموضع الذى يعتبر فيه الاستثناء ، فاشتراط أصحاب أبي حنيفة اتصاله بالكلام فقط ، سواء نواه من أوله أو قبل الفراغ من كلامه أو بعده . وقال أصحاب الشافعى : إن عقد اليمين ثم عن له الاستثناء لم يصح . وإن عن له الاستثناء في أثناء اليمين فوجها . أحدهما . يصح ، والثاق لا يصح . وإن نوى الاستثناء مع عقدا ليمين صح وجها واحداً .

وقد ثبت بالسنة الصحيحة أن سليمان بن داود عليهما السلام قال : لا طوفن الليلة على كذا وكذا امرأة تحمل كل امرأة منهن غلاما يقاتل في سبيل الله ، فقال له الملك الموكل به : قل إن شاء الله ، فلم يقل ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « والذى نفسى بيده لو قالها لقاتلوا في سبيل الله أجمعون ، وهذا صريح في نفع الاستثناء المقصود بعد عقد اليمين . وثبت في السنن عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال :

« والله لأغزون قريشاً ، والله لأغزون قريشاً ، والله لأغزون قريشاً ، ثم سكث قليلاً ثم قال : « إن شاء الله » ، ثم لم يزم ، رواه أبو داود . وفي جامع الترمذي من حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من حلف على يمين فقال إن شاء الله فلا حنث عليه ، وقد قال تعالى : « ولا تقولن شيئاً لى فاعل ذلك غداً إلا أن يشاء الله ، واذكر ربك إذا نسيت » ، فهذه النصوص الصحيحة لم يشترط فى شيء منها ألبتة فى صحة الاستثناء ونفعه أن ينويه مع الشروع فى اليمين ولا قبلها ، بل حديث سليمان صريح فى خلافه ، وكذلك حديث « لأغزون قريشاً » ، وحديث ابن عمر متناول لكل من قال إن شاء الله بعد يمينه سواء نوى الاستثناء قبل الفراغ أو لم ينويه ، والآية دالة على نفع الاستثناء مع النسيان أظهر دلالة . ومن شرط النية قبل الفراغ لم يكن لذكر الاستثناء بعد النسيان عنده تأثير . وأيضاً فالكلام بآخره ، وهو كلام واحد متصل ببعضه ببعض ، ولا معنى لاشتراط النية فى أجزائه وأبوابه ، وأيضاً فإن الرجل قد يستحضر بعد فراغه من الجملة ما رفع بعضها ، ولا يذكر ذلك فى حال تكلمه بها فيقول : لزيد عندى ألف درهم ، ثم فى الحال يذكر أنه قضاه منها مائة فيقول : إلا مائة ، فلو اشترط نية الاستثناء قبل الفراغ لتعذر عليه استدراك ذلك وألجى . إلى الإقرار بما لا يلزمه والكذب فيه . وإذا كان هذا فى الإخبار فثله فى الإنشاء سواء ؛ فإن الخالف قد يبدو له فيعلق اليمين بمشيئة الله ، وقد يذهل فى أول كلامه عن قصد الاستثناء ، أو يشغله شاغل عن نيته ، فلو لم ينفعه الاستثناء حتى يكون ناوياً له من أول يمينه لفات مقصود الاستثناء ، وحصل المخرج الذى رنمه الله تعالى عن الأمة به ، ولما قال لرسوله إذا نسيه : « واذكر ربك إذا نسيت » ، وهذا متناول لذكره إذا نسي الاستثناء قطعاً ، فإنه سبب النزول ، ولا يجوز إخراجاه وتخصيصه لأنه مراد قطعاً .

وأيضاً فإن صاحب هذا القول إن طرده لزمه ألا يصح تخصيص من صفة أو بدل أو غاية أو استثناء يالا ونحوها حتى ينويه المتكلم من أول كلامه ؛ فإذا

قال : « له على ألف مؤجلة إلى سنة » هل يقول عالم : إنه لا يصح وصفها بالتأجيل حتى يكون منوياً من أول الكلام؟ وكذلك إذا قال : « بعتك هذا بعشرة » فقال : « اشتريته على أن لي الخيار ثلاثة أيام » يصح هذا الشرط إن لم ينوّه من أوله كلامه ، بل عنّ له الاشتراط عقيب القبول .

ومثله لو قال : « وقفت دارى على أولادى أو غيرهم بشرط كونهم فقراء مسلمين ، أو متاهلين ، وعلى أنه من مات منهم فتصبيه لولده أو للباقيين ، صح ذلك وإن عنّ له ذكر هذه الشروط بعد تلفظه بالوقف ، ولم يقل أحد : لا تقبل منه هذه الشروط إلا أن يكون قد نواها قبل الوقف أو معه ، ولم يقع في زمن من الأزمنة قط سؤال الواقفين عن ذلك .

وكذلك لو قال : « له على مائة درهم إلا عشرة » فإنه يصح الاستثناء ، وينفعه ولا يقول له الحاكم : إن كنت نويت الاستثناء من أول كلامك لزمك تسعون ، وإن كنت إنما نويته بعد الفراغ لزمك مائة ، ولو اختلف الحال بين له الحاكم ذلك ، ولساغ له أن يسأله بل يحلفه أنه نوى ذلك قبل الفراغ إذا طلب المقر له ذلك .

وكذلك لو ادعى عليه أنه باعه أرضاً فقال : نعم بعته هذه الأرض إلا هذه البقعة ، لم يقل أحد : إنه قد أقر ببيع الأرض جميعاً إلا أن يكون قد نوى استثناء البقعة في أول كلامه ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم عن مكة : « إنه لا يختل خلاها » فقال له العباس : « إلا الإذخر » فسكت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم قال : « إلا الإذخر » . وقال في أسرى بدر : « لا ينفلت أحد منهم إلا بفداء أو ضربة عتق » فقال له ابن مسعود : « إلا سبيل بن بيضاء » فقال : « إلا سبيل بن بيضاء » ومعلوم أنه لم ينو واحداً من هذين الاستثناءين في أول كلامه ، بل أنشأه لما ذكر به ، كما أخبر عن سليمان بن داود صلى الله عليهما أنه لو أنشأه بعد أن ذكره به الملك ففقه ذلك .



وشبهة من اشترط ذلك أنه إذا لم ينو الاستثناء من أول كلامه فقد لزمه موجب كلامه ، فلا يقبل منه رفعه ولا رفع بعضه بعد لزمه .

وهذا الشبهة لو صحت لما نفع الاستثناء في طلاق ولا عتاق ولا إقرار البتة ، نواه أو لم ينوه ؛ لأنه إذا لزمه موجب كلامه لم يقبل منه رفعه ولا رفع بعضه بالاستثناء ، وقد طرد هذا بعض الفقهاء فقالوا : لا يصح الاستثناء في الطلاق توها لصحة هذه الشبهة .

وجوابها : أنه إنما يلزمه موجب كلامه إذا اقتصر عليه ، فأما إذا وصله بالاستثناء أو الشرط ولم يقتصر على مادونه فإن موجب كلامه مادل عليه سياقه ونماه من تقييد باستثناء أو صفة أو شرط أو بدل أو غاية ، فتكليفه نية ذلك التقييد من أول الكلام وإلغاؤه إن لم ينوه أولاً تكليف ما لا يكلفه الله به ولا رسوله ولا يتوقف صحة الكلام عليه ، وبالله التوفيق .

## فصل

### آراء الفقهاء في الاستثناء

وقال مالك : لا يصح الاستثناء في إيقاعهما ، ولا الحلف بهما ، ولا الظهار ولا الحلف به ، ولا النذر ، ولا في شيء من الإيمان ، إلا في اليمين بالله تعالى وحده .

وأما الإمام أحمد فقال أبو القاسم الحنفي : وإذا استثنى في العتاق والطلاق فأكثر الروايات عن أبي عبد الله أنه توقف عن الجواب ، وقد قطع في مواضع آخر أنه لا ينفعه الاستثناء ، فقال في رواية ابن منصور : من حلف فقال : « إن شاء الله » لم يحنث ، وليس له استثناء في الطلاق والعتاق ، وقال في رواية أبي طالب إذا قال : « أنت طالق إن شاء الله » لم تطلق ، وقال في رواية الحارث : إذا قال لامرأته : « أنت طالق إن شاء الله » . الاستثناء إنما يكون في الإيمان .

قال الحسن وقتادة وسعيد بن المسيب : ليس له ثلثا في الطلاق . وقال قتادة :

وقوله : « إن شاء الله ، قد شاء الله الطلاق حين أذن فيه ، وقال في رواية حنبل : من حلف فقال : « إن شاء الله » لم يحنث ، وليس له استثناء في الطلاق والعناق ، قال حنبل : لأنهما ليسا من الأيمان ، وقال صاحب المغني وغيره : وعنه ما يدل على أن الطلاق لا يقع ، وكذلك العناق ؛ فلي هذا يكون عنه في المسألة ثلاث روايات : الوقوع ، وعدمه ، والتوقف فيه ، وقد قال في رواية الميموني : إذا قال لامرأة : « أنت طالق يوم أتزوج بك إن شاء الله » ثم تزوجها لم يلزمه شيء ، ولو قال لامة : « أنت حرة يوم أشتريك إن شاء الله » صارت حرة ، ففعل أبا حامد الإسفراييني وغيره من حكي عن أحمد الفرق بين « أنت طالق إن شاء الله » فلا تطلق ، وأنت حرة إن شاء الله ، فتعتق استند إلى هذا النص ، وهذا من غلطة علي أحمد ، بل هذا تفريق منه بين صحة تعليق العتق على الملك وعدم صحة تعليق الطلاق على النكاح وهذا قاعدة مذهبه ، والفرق عنده أن الملك قد شرع سبباً لحصول العتق كذلك ذى الرحم المحرم ، وقد يعقد البيع سبباً لحصول العتق اختياراً كشرائه من يريد عتقه في كفارة أو قرية أو فداء كشرائه قريبه ، ولم يشرع الله النكاح سبباً لإزالته ألبتة ؛ فهذا فقهه وفرقه ، فقد أطلق القول بأنه لا ينفع الاستثناء في إسقاط الطلاق والعناق ، وتوقف في أكثر الروايات عنه ، فتخرج المسألة على وجهين صرح بهما الأصحاب ، وذكرنا وجهاً ثالثاً وهو أنه إن قصد التعليق وجهل استحالة العلم بالمشيئة لم تطلق ، وإن قصد التبرك أو التأديب طلقت ، وقيل عن أحمد : يقع العتق دون الطلاق ، ولا يصح هذا التفريق عنه ، بل هو خطأ عليه .

قال شيخنا : وقد روى في الفرق حديث موضوع على معاذ بن جبل يرفعه فلو علق الطلاق على فعل يقصد به الحض أو المنع كقوله : « أنت طالق إن كنت فلانا إن شاء الله » فروايتان متوصتان عن الإمام أحمد . إحداهما : ينفعه الاستثناء ، ولا تطلق إن كنت فلانا ، وهو قول أبي عبيدة ؛ لأنه بهذا التعليق

قد صار حالفا، وصار تعليقه يمينا باتفاق الفقهاء، فصح استناؤه فيها لمعوم النصوص المتأولة للاستثناء في الحلف واليمين. والثانية: لا يصح الاستثناء، وهو قول مالك كما تقدم؛ لأن الاستثناء إنما ينفع في الإيمان المكفرة، فالتكفير والاستثناء متلازمان، ويمين الطلاق والعاق لا يكفران، فلا ينفع فيهما الاستثناء، ومن هنا خرج شيخنا على المذهب إجزاء التكفير فيها، لأن أحمد رضى الله عنه نص على أن الاستثناء إنما يكون في اليمين المكفرة، ونص على أن الاستثناء ينفع في اليمين بالطلاق والعاق، فيخرج من نصه إجزاء الكفارة في اليمين بهما، وهذا يخرج في غاية الظهور والصحة، ونص أحمد على الوقوع لا يبطل صحة هذا التخرج، كسائر نصوصه ونصوص غيره من الأئمة التي يخرج منها على مذهبه خلاف ما نص عليه، وهذا أكثر وأشهر من أن يذكر، ومن أصحابه من قال: إن أعاد الاستثناء إلى الفعل نفعه قولاً واحداً، وإن أعاده إلى الطلاق فعل رويتين، ومنهم من جعل الرويتين على اختلاف حالين، فإن أعاده إلى الفعل نفعه، وإن أعاده إلى قوله: «أنت طالق»، لم ينفعه.

وليضاح ذلك أنه إذا قال: «إن دخلت الدار فأنت طالق إن شاء الله»، فإنه تارة يريد «فأنت طالق إن شاء الله طلاقك»، وتارة يريد «إن شاء الله تعليق اليمين بمشيئة الله»، أي إن شاء الله عقد هذه اليمين فهي معقودة، فبصير كقوله: «والله لأقومن إن شاء الله»، فإذا قام علنا أن الله قد شاء القيام، وإن لم يقم علنا أن الله لم يشأ قيامه، فما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، فلم يوجد الشرط فلم يحث، فينقل هذا بعينه إلى الحلف بالطلاق؛ فإنه إذا قال: «الطلاق يلزمني لأقومن إن شاء الله القيام»، فلم يقم لم يشأ الله له القيام، فلم يوجد الشرط فلم يحث، فهذا الفقه بعينه.

## فصل

### الاستثناء في الطلاق بلفظ آخر

فإن قال : « أنت طالق إلا أن يشاء الله » فاختلف الذين يصحون الاستثناء في قوله : « أنت طالق إن شاء الله » ههنا : هل ينفعه الاستثناء ويمنع وقوع الطلاق أو لا ينفعه ؟ على قولين ، وهما وجهان لأصحاب الشافعي ، والصحيح عندهم أنه لا ينفعه الاستثناء ويقع الطلاق ، والثاني ينفعه الاستثناء ولا تطلق ، وهو قول أصحاب أبي حنيفة ، والذين لم يصحوا الاستثناء احتجوا بأنه أوقع الطلاق وعلق رفعه بمشيئة لم تعلم ، إذ للمعنى قد وقع عليك الطلاق إلا أن يشاء الله رفعه وهذا يقتضى وقوعاً منجراً ورفعاً معلقاً بالشرط ، والذين صححوا الاستثناء قولهم الله : فإنه لم يوقع طلاقاً منجراً ، وإنما أوقع طلاقاً معلقاً على المشيئة ، فإن معنى كلامه أنت طالق إن شاء الله طلاقك ، فإن شاء عدمه لم تطلق ، بل لا تطلقين إلا بمشيئته ، فهو داخل في الاستثناء من قوله إن شاء الله ، فإنه جعل مشيئة الله لطلاقها شرطاً فيه ، وههنا أضاف إلى ذلك جعله عدم مشيئته مانعاً من طلاقها .

والتحقيق أن كل واحد من الأمرين يستلزم الآخر ؛ فقوله : « إن شاء الله » يدل على الوقوع عند وجود المشيئة صريحاً ، وعلى انتفاء الوقوع عند انتفائها لزوماً وقوله : « إلا أن يشاء الله » يدل على عدم الوقوع عند عدم المشيئة صريحاً ، وعلى الوقوع عندها لزوماً . فتأمل ، فالصورتان سواء كما سوى بينهما أصحاب أبي حنيفة وغيرهم من الشافعية . وقولهم : « إنه أوقع الطلاق وعلق رفعه بمشيئة لم تعلم » فهذا بعينه يحتاج به عليهم من قال : إن الاستثناء لا ينفع في الإيقاع بحاله فإن صحت هذه الحجة بطل الاستثناء في الإيقاع جملة ، وإن لم يصح لم يصح الفرق وهو لم يوقعه مطلقاً ، وإنما علقه بالمشيئة نفيًا وإثباتًا كما قررناه ؛ فالطلاق مع الاستثناء ليس بإيقاع .

وعلى هذا فإذا قال : « إن شاء الله » وهو لا يعلم معناها أصلاً ، فهل ينفعه هذا الاستثناء ؟ قال أصحاب أبي حنيفة : إذا قال : « أنت طالق إن شاء الله » ولا يدرى أى شيء . « إن شاء الله » لا يقع ، قالوا : لأن الطلاق مع الاستثناء ليس بإيقاع ، فعله وجهه سواء ، قالوا : ولهذا لما كان سكوت البكر رضا استوى فيه العلم والجهل ، حتى لو زوجها أبوها فسكنت وهي لا تعلم أن السكوت رضا صحح النكاح ، ولم يعتبر جهلها .

ثم قالوا : فلو قال لما : « أنت طالق » فجرى على لسانه من غير قصد . « إن شاء الله » وكان قصده إيقاع الطلاق لم يقع الطلاق ؛ لأن الاستثناء قد وجد حقيقة ، والكلام مع الاستثناء لا يكون إيقاعاً ، وهذا القول في طرف ، وقول من يشترط نية الاستثناء في أول الكلام أو قبل الفراغ منه في طرف آخر ، وبينهما أكثَر من بعد المشرقين .

فلو قال : « أنت طالق إن لم يشأ الله » أو مالم يشأ الله ، فهل يقع الطلاق في الحال أولاً يقع ؟ على قولين ، وهما وجهان في مذهب أحد ، فمن أوقفه احتج بأن كلامه تضمن أمرين : محالاً ، وبممكن ، فالممكن التطليق ، والمحال وقوعه على هذه الصفة ، وهو إذا لم يشأ الله ، فإن ما شاء الله وجب وقوعه ، فيلغو هذا التقييد المستحيل ، ويسلم أصل الطلاق فينفذ . الوجه الثاني : لا يقع ، ولهذا القول مأخذان : أحدهما أن تعليق الطلاق على الشرط المحال يمنع من وقوعه ؛ كما لو قال : « أنت طالق إن جمعت بين الضدين » أو « إن شربت ماء الكوز » ولا ماء فيه ؛ لعدم وقوع شرطه ، فهكذا إذا قال : « أنت طالق إن لم يشأ الله » فهو تعليق للطلاق على شرط مستحيل ، وهو عدم مشيئة الله ، فلو طلقت لطلقت بمشيئته ، وشرط وقوع الطلاق عدم مشيئته . والمأخذ الثاني - وهو أفقه - أنه استثناء في المعنى ، وتعليق على المشيئة ، والمعنى إن لم يشأ الله عدم طلاقك ؛ فهو كقوله : « إلا أن يشأ الله » سواء كما تقدم بيانه .

## فصل

### رأى من لا يجوزون الاستثناء

قال المرقعون : قال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني : ثنا خالد بن يزيد بن أسد القسري : ثنا جميع بن عبد الحميد الجعفي عن عطية العوفي عن أبي سعيد الخدري وابن عمر قال : كنا معاشر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم نرى الاستثناء جائزا في كل شيء إلا في الطلاق والعتاق ، قالوا : وروى أبو حفص ابن شاهين بإسناده عن ابن عباس قال : إذا قال الرجل لامرأته : د أنت طالق ، إن شاء الله ، فهي طالق ، وكذلك روى عن أبي بردة ، قالوا : ولأنه استثناء يرفع جملة الطلاق فلم يصح ، كقوله : د أنت طالق ثلاثا إلا ثلاثا . قالوا : ولأنه إنشاء حكم في عمل ، فلم يرتفع بالمشيئة كالبيع والنكاح ، قالوا : ولأنه إزالة ملك فلم يصح تعليقه على مشيئة الله تعالى ، كما لو قال : أبرأتك إن شاء الله ، قالوا : ولأنه تعليق على مالا سبيل إلى العلم به ، فلم يمنع وقوع الطلاق ، كما لو قال : أنت طالق إن شئت السموات والأرض .

قالوا : وإن كان لنا سبيل إلى العلم بالشرط صح الطلاق لوجود شرطه . ويكون الطلاق حيلثا معلقا على شرط تحقق وجوده بمباشرة الأدمى سببه ، قال قتادة : قد شاء الله حيلث أن تطلق ، قالوا : ولأن الله تعالى وضع لإيقاع الطلاق هذه اللفظة شرعا وقبرا ؛ فإذا أتى بها المكلف فقد أتى بما شاء الله ؛ فإنه لا يكون شيء قط إلا بمشيئة الله عز وجل ، والله شاء الأمور بأسبابها ؛ فإذا شاء تكوين شيء وإيجادها شاء سببه ؛ فإذا أتى المكلف بسببه فقد أتى به بمشيئة الله ، ومشيئة السبب مشيئة للسبب ، فإنه لو لم يشأ وقوع الطلاق لم يمكن المكلف أن يأتي به ؛ فإن ما لم يشأ الله يتمتع وجوده كما أن ما شاءه وجب وجوده ، قالوا : وهذا في القول نظير المشيئة في الفعل ، فلو قال : د أنا أفضل كذا إن شاء الله تعالى ، وهو متلبس بالفعل صح ذلك ، ومعنى كلامه أن فعلي هذا إنما هو بمشيئة الله ، كما لو

قال حال دخوله النار : « أنا أدخلها إن شاء الله » أو قال من تخلص من شر : « تخلصت إن شاء الله » وقد قال يوسف لأبيه وإخوته : « ادخلوا مصر إن شاء الله آمين » في حال دخولهم ، والمشية راجعة إلى الدخول المقيد بصيغة الأمر ؛ فالمشية متناولة لها جميعا ، قالوا : ولو أتى بالشهادتين ثم قال عقبيهما : « إن شاء الله » أو قال : « أنا مسلم إن شاء الله » فإن ذلك لا يؤثر في صحة إسلامه شيئا ، ولا يجعله إسلاما ملحقا على شرط ، قالوا : ومن المعلوم قطعاً أن الله قد شاء تكلمه بالطلاق ، فقوله بعد ذلك : « إن شاء الله » تحقيق لما قد علم قطعاً أن الله شاءه ، فهو بمنزلة قوله : « أنت طالق إن كان الله أباح الطلاق وأذن فيه » ولا فرق بينهما .

وهذا بخلاف قوله : « أنت طالق إن كلبت فلانا » فإنه شرط في طلاقها ما يمكن وجوده وعدمه ؛ فإذا وجد الشرط وقع ما علق به ، ووجود الشرط في مسألة المشية إنما يعلم بمباشرة العبد سببه ؛ فإذا باشره علم أن الله قد شاءه ، قالوا : وأيضاً فالكفارة أقوى من الاستثناء ؛ لأنها ترفع حكم العين ، والاستثناء يمنع عقدها ، والرافع أقوى من المانع ، وأيضاً فإنها تؤثر متصلة ومنفصلة ، والاستثناء لا يؤثر مع الانفصال ، ثم الكفارة مع قوتها لا تؤثر في الطلاق والعناق ؛ فإن لا يؤثر فيه الاستثناء أولى وأحرى ، قالوا : وأيضاً فقوله : « إن شاء الله » إن كان استثناء فهو رافع لمجلة المستثنى منه ، فلا يرفع ، وإن كان شرطاً فلما أن يكون معناه إن كان الله قد شاء طلاقك ، أو إن شاء الله أن أوقع عليك في المستقبل طلاقاً غير هذا ؛ فإن كان المراد هو الأول فقد شاء الله طلاقها بمشيئته لسببه ، وإن كان المراد هو الثاني فلا سبيل للسكف إلى العلم بمشيئته تعالى ، فقد علق الطلاق بمشيئة من لا سبيل إلى العلم بمشيئته ؛ فيلغو التطبيق ، ويبقى أصل الطلاق فينفذ ، قالوا : ولأنه علق الطلاق بما لا يخرج عنه كائن ، فوجب نفوذه ، كما لو قال : « أنت طالق إن علم الله » أو « إن قدر الله » أو « إن سمع » أو « إن رأى » .

يوضحه أنه حذف مفعول المشيئة ، ولم ينو مفعولا معينا ؛ فحقيقة لفظه : أنت طالق إن كان لله مشيئة ، أو إن شاء أى شيء كان ، ولو كانت نيته إن شاء الله هذا الحادث المعين وهو الطلاق لم يمنع جعل المشيئة المطلقة إلى هذا الحادث فرداً من أفرادها شرطاً في الوقوع ، ولهذا لو سئل المستثنى عما أراد لم يفصح بالمشيئة الخاصة ، بل لعلها لا تختص بآله ، وإنما تكلم بهذا اللفظ بناء على ما اعتاده الناس من قول هذه الكلمة عند اليمين والنذر والوعد .

قالوا : ولأن الاستثناء إنما بابه الأيمان ، كقوله : « من حلف فقال إن شاء الله فإن شاء فعل ، وإن شاء ترك » وليس له دخول في الأخبار ولا في الإنشاءات ، فلا يقال : « قام زيد إن شاء الله » ولا « قم إن شاء الله » ولا « تقم إن شاء الله » ولا « سمع ولا قبلت إن شاء الله » . وإيقاع الطلاق والعتاق من إنشاء العقود التي لا تعلق على الاستثناء ، فإن زمن الإنشاء مقارن له ، فعبود الإنشاء تقارنها أزمنتها ؛ فلهذا لا تعلق بالشروط .

قالوا : والذي يكشف سر المسألة أن هذا الطلاق المعلق على المشيئة إما أن يريد به طلاقاً ماضياً أو مقارناً للتكلم به أو مستقبلاً ؛ فإن أراد الماضى أو المقارن وقع لأنه لا يعلق على الشرط . وإن أراد المستقبل - ومعنى كلامه إن شاء الله أن تكون في المستقبل طالقاً فأنت طالق - وقع أيضاً ، لأن مشيئة الله بطلاقها الآن يوجب طلاقها في المستقبل ، فيعود معنى الكلام إلى إني إن طلقته الآن بمشيئة الله فأنت طالق ، وقد طلقها بمشيئته ، فتطلق ، فهنا ثلاث دعاوى . إحداها : أنه طلقها . والثانية : أن الله شاء ذلك . والثالثة : أنها قد طلقت ، فإن صحت الدعوى الأولى صحت الآخرين ، وبيان صحتها أنه تكلم بلفظ صالح للطلاق ، فيكون طلاقاً ، وبيان الثانية أنه حادث ، فيكون بمشيئة الله ، فقد شاء الله طلاقها فتطلق فهذا غاية ما تمسك به الموقعون .

جواب عن مجوز الاستثناء :

قال المانعون : أتم معاصر الموقعين قد ساعدتمونا على صحة تعليق الطلاق



بالشرط ، ولستم ممن يبطله كالظاهرة وغيرهم كآبي عبد الرحمن الشافعي ، فقد كفيتمونا نصف المؤنة ، وحلمت عنا كلفة الاحتجاج لذلك ، فبقى الكلام معكم في صحة هذا التعليق للمعين ، هل هو صحيح أم لا ؟ فإن ساعدتمونا على صحة التعليق قرب الأمر وقطعنا نصف المسافة الباقية ، ولا ريب أن هذا التعليق صحيح ؛ إذ لو كان محالاً لما صح تعليق اليمين والوعد والنذر وغيرهما بالمشيئة ، ولكن ذلك لنوا لا يفيد ، وهذا بين البطلان عند جميع الأمة ، فصح التعليق حينئذ ، فبقى بيننا وبينكم منزلة أخرى ، وهي أنه هل وجود هذا الشرط ممكن أم لا ؟ فإن ساعدتمونا على الإمكان - ولا ريب في هذه المساعدة - قربت المسافة جداً ، وحصلت المساعدة على أنه طلاق مطلق صح تعليقه على شرط ممكن ، فبقيت منزلة أخرى ، وهي أن تأثير الشرط وعمله يتوقف على الاستقبال أم لا يتوقف عليه بل يجوز تأثيره في الماضي والحال والاستقبال ؟ فإن ساعدتمونا على توقف تأثيره على الاستقبال وأنه لا يصح تعلقه بماض ولا حال - وأتم بحمد الله على ذلك جسادون - بقي بيننا وبينكم منزلة واحدة ، وهي أنه هل لنا سبيل إلى العلم بوقوع هذا الشرط فيترتب للشروط عليه عند وقوعه أم لا سبيل لنا إلى ذلك ألينة فيكون التعليق عليه تعليقاً على ما لم يحصل الله لنا طريقاً إلى العلم به ؟ فهنا معترك النزال ، ودعوة الأبطال ، فنزّالٍ نزال ، فنقول :

من أقيح القبايح ، وأبين الفضائح ، التي تشتمن منها قلوب المؤمنين ، وتتكبرها فطر العالمين ، ما تمسك به بعضكم ، وهذا لفظه بل حروفه ، قال : لنا أنه علق الطلاق بما لا سبيل لنا إليه فوجب أن يقع ؛ لأن أصله الصفات المستحيلة ، مثل قوله : « أنت طالق إن شاء الحجر » أو « إن شاء الميت » أو « إن شاء هذا المجنون المطبق الآن ، فيا لك من قياس ما أفسده ، وعن طريق الصواب ما أبده ! وهل يستوى في عقل أو رأى أو نظر أو قياس مشيئة الرب جل جلاله ومشية الحجر والميت والمجنون عند أحد من عقلاء الناس ؟ وأقيح من هذا - والله المستعان ( - أنغام الموقنين : » )

وعليه التكلان وعباداً به من الخذلان ، وزغات الشيطان - تمسك بعضهم بقوله علق الطلاق بمشيئة من لا تعلم مشيئته فلم يصح التعليق ، كما لو قال : « أنت طالق إن شاء إبليس ، فسبحانك اللهم وبحمدك ، وتبارك اسمك ، وتعالى جدك ، ولا إله غيرك ، وعباداً بوجهك الكريم ، من هذا الخذلان العظيم ، وباسباحان الله ! لقد كان لكم في نصرة هذا القول غنى » عن هذه الشبهة الملعونة في ضروب الأقيسة وأنواع المعاني والإلزامات فسحة ومتسع ، والله شرف نفوس الأئمة الذين رفع الله قدرهم ، وشاد في العالمين ذكركم ، حيث يأنفون لنفوسهم ويرغبون بها عن أمثال هذه الهذيان التي تسود بها الوجوه قبل الأوراق ، وتُحِلُّ بقعر الإيمان المحقق . وعند هذا فنقول :

علق الطلاق بمشيئة مَنْ جميع الحوادث مستندة إلى مشيئته ، وتعلم مشيئته عند وجود كل حادث أنه إنما وقع بمشيئته ، فهذا التعليق من أصح التعليقات ، فإذا أنشأ المطلق طلاقاً في المستقبل تبيننا وجود الشرط بإثباته فوق ؛ فهذا أمر معقول شرعاً وفطرة وقرأ ، وتعليق مقبول .

يبينه أن قوله : « إن شاء الله ، لا يريد به إن شاء الله طلاقها ماضياً قطعاً ، بل إما أن يريد به هذا الطلاق الذي تلفظ به أو طلاقاً مستقبلاً غيره ، فلا يصح أن يراد به هذا الملفوظ ؛ فإنه لا يصح تعليقه بالشرط ؛ إذ الشرط إنما يؤثر في الاستقبال ، فحقيقة هذا التعليق أنت طالق إن شاء الله طلاقك في المستقبل ، ولو صرح بهذا لم تطلق حتى ينشأ لها طلاقاً آخر .

ونقرر بلفظ آخر فنقول : علقه بمشيئة من له مشيئة صحيحة معتبرة ، فهو أولى بالصحة من تعليقه بمشيئة آحاد الناس ، يبينه أنه لو علقه بمشيئة رسول الله صلى الله عليه وسلم في حياته لم يقع في الحال ، ومعلوم أن ماشاء الله فقد شاءه رسوله ؛ فلو كان التعليق بمشيئة الله موجبا للوقوع في الحال لكان التعليق بمشيئة رسوله في حياته كذلك ، وبهذا يبطل ما عولم عليه .

وأما قولكم : « إن الله تعالى قد شاء الطلاق حين تكلم المكلف به »  
فنعم إذا ؛ لكن شاء الطلاق المُطلق أو المُعلق ؟ ومعلوم أنه لم يقع منه  
طلاق مُطلق ، بل الواقع منه طلاق مُعلق على شرط ، فثبته الله تعالى  
لا تكون مشيئة للطلاق المُطلق ، فإذا طلقها بعد هذا علينا أن الشرط قد  
وجد ، وأن الله قد شاء طلاقها فطلقت . وعند هذا فنقول : لو شاء الله أن  
يُشطب العبد لأنطقه بالطلاق معالفاً من غير تعليق ولا استثناء ، فلما أنطقه به  
مقيداً بالتعليق والاستثناء علينا أنه لم يشأ له الطلاق المنجز ، فإن ما شاء الله كان ،  
وما لم يشأ لم يكن .

وبما يوضح هذا الأمر أن مشيئة اللفظ لا تكون مشيئة للحكم حتى يكون  
اللفظ صالحاً للحكم ، ولهذا لو تلفظ المكره أو زائل العقل أو الصبي أو المجنون  
بالطلاق فقد شاء الله منهم وقوع هذا اللفظ ، ولم يشأ وقوع الحكم ، فإنه لم يرتب  
على ألفاظ هؤلاء أحكامها لعدم إرادتهم لأحكامها ، فهكذا المعلق طلاقه بمشيئة  
الله يريد أن لا يقع طلاقه ، وإن كان الله قد شاء له التلفظ بالطلاق ، وهذا في  
غاية الظهور لمن أنصف .

ويزيده وضوحاً أن المعنى الذي منع الاستثناء عقد اليمين لأجله هو بعينه في  
الطلاق والعتاق ؛ فإنه إذا قال : « والله لأفعلن اليوم كذا إن شاء الله » فقد التزم  
فعله في اليوم إن شاء الله له ذلك ، فإن فعله فقد علينا مشيئة الله له ، وإن لم يفعله  
علينا أن الله لم يشأ ؛ إذ لو شاءه لوقع ولا بد ، ولا يكفي في وقوع الفعل مشيئة  
الله للعبد إن شاءه فقط ، فإن العبد قد يشاء الفعل ولا يقع ، فإن مشيئته ليست  
موجبة ولا تلزمه ، بل لا بد من مشيئة الله له أن يفعل ، وقد قال تعالى في المشيئة  
الأولى : « وما تشاؤون إلا أن يشاء الله إن الله كان عليهما حكيماً » وما تشاؤون إلا أن يشاء الله  
رب العالمين ، وقال في المشيئة الثانية : « إن هذه تذكرة ، فمن شاء ذكره ، وما

يذكرون إلا أن يشاء الله ، وإذا كان تعليق الخلف بمشيئته تعالى يمنع من انعقاد العيّن وكذلك تعليق الوعد ، فإذا قال : « أفعل إن شاء الله » ولم يفعل لم يكن « تخليفاً » ، كما لا يكون في العيّن حائناً ، وهكذا إذا قال : « أنت طالق إن شاء الله » فإن طلقها بعد ذلك علمنا أن الله قد شاء الطلاق فوقع ، وإن لم يطلقها تبيناً أن الله لم يشأ الطلاق فلا تطلق ، فلا فرق في هذا بين العيّن والإيقاع ، فإن كلا منهما إنشاء وإلزام مُحكمت بالمشيئة .

قالوا : وأما الأثران اللذان ذكرتموهما عن الصحابة فما أحسنهما لو ثبتنا ، ولكن كيف بثبوتها وعطية ضعيف ، وجميع بن عبد الحميد مجهول ، وخالد بن يزيد ضعيف ؟ قال ابن عدي : أحاديثه لا يتابع عليها ، وأثر ابن عباس لا يعلم حال إسناده حتى يقبل أو يرد .

على أن هذه الآثار مقابلة بآثار آخر لا تثبت أيضاً ، فيها : ما رواه البيهقي في سننه من حديث إسماعيل بن عياش عن حميد بن مالك عن مكحول عن معاذ ابن جبل قال : قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يا معاذ ، ما خلق الله شيئاً على وجه الأرض أبغض إليه من الطلاق ، وما خلق الله شيئاً على وجه الأرض أحب إليه من العتق » ، فإذا قال الرجل لمملوكه : « أنت حر إن شاء الله » فهو حر ولا استثناء له ، وإذا قال لامرأته : « أنت طالق إن شاء الله » ، فله استنناؤه ولا طلاق عليه ، ثم ساقه من طريق محمد بن مصفى : ثنا معاوية بن حفص عن حميد عن مالك اللخمي حدثني مكحول عن معاذ بن جبل رضي الله عنه أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل قال لامرأته : « أنت طالق إن شاء الله » ، فقال : « له استنناؤه » ، فقال الرجل : يا رسول الله وإن قال لثلاثه : « أنت حر إن شاء الله تعالى » ؟ قال : « ويصحح عن عبد العزيز بن أبي رواد عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من قال لامرأته أنت طالق إن شاء

الله ، أو لغلامه أنت حر إن شاء الله ، أو عليه للمشي إلى بيت الله الحرام إن شاء الله ؛ فلا شيء عليه ، ثم ساق من طريق الجارود بن يزيد عن يثرب بن حكيم عن أبيه عن جده مرفوعاً في الطلاق وحده أنه لا يقع .

ولو كنا ممن يفرح بالباطل ككثير من المصنفين الذين يفرح أحدهم بما وجده مؤيداً لقوله لفرحنا بهذه الآثار . ولكن ليس فيها غشية ؛ فإنها كلها آثار باطلة موضوعة على رسول الله صلى الله عليه وسلم .

أما الحديث الأول ففيه عدة بلايا . إحداهما حميد بن مالك ، ضعفه أبو زرعة وغيره . الثانية : أن مكحولاً لم يلق معاذاً ، قال أبو زرعة : مكحول عن معاذ منقطع . الثالثة : أنه قد اضطرب فيه حميد هذا الضعيف ؛ فمرة يقول : عن مكحول عن معاذ ، ومرة يقول : عن مكحول عن خالد بن معدان عن معاذ ، وهو منقطع أيضاً ، وقيل : مكحول عن مالك بن يثارب عن معاذ ، قال البيهقي : ولم يصح . الرابعة : أن إسماعيل بن عياش ليس ممن يقبل تفرده بمثل هذا ، ولهذا لم يذهب أحد من الفقهاء إلى هذا الحديث ، وما حكاه أبو حامد الإسفراييني عن أحمد من القول به فباطل عنه لا يصح أثبته ، وكل من حكاه عن أحمد فستنده حكاية أبي حامد الإسفراييني أو من تلقاها عنه .

وأما الآثار الثاقبة فإسنادها مٌطلبات بعضها فوق بعض حتى انتهى أمره إلى الكذاب إسحاق بن نجيم اللطفي .

وأما الآثار الثالث فالجارود بن يزيد قد ارتقى من حد الضعف إلى حد الترك .

والمقصود أن الآثار من الطرفين لا مستراح فيها .

## فصل

ردود أخرى على من لا يجوزون الاستثناء

وأما قولكم : إنه استثناء مرفوعة جملة الطلاق فلم يصح ، كقوله : أنت طالق

ثلاثاً إلا ثلاثاً، فما أبردها من حجة؛ فإن الاستثناء لم يرفع حكم الطلاق بعد وقوعه، وإنما منع من انعقاده منجزاً، بل انعقد معلقاً، كقوله: «أنت طالق إن شاء فلان»، فلم يشأ فلان؛ فإنها لا تطلق، ولا يقال: إن هذا الاستثناء رفع جملة الطلاق.

وأما قولكم: «إنه إنشاء حكم في محل، فلم يرفع بالمشيئة كالبيع والنكاح، فأبرد من الحجة التي قبلها؛ فإن البيع والنكاح لا يصح تعليقهما بالشرط، بخلاف الطلاق».

وأما قولكم: «إزالة ملك؛ فلا يصح تعليقه على مشيئة الله كالإبراء، فكذلك أيضاً؛ فإن الإبراء لا يصح تعليقه على الشرط مطلقاً عندكم، سواء كان الشرط مشيئة الله أو غيرها، فلو قال: «أبرأتك إن شاء زيد»، لم يصح، ولو قال: «أنت طالق إن شاء زيد»، صح.

وأما قولكم: «إنه تعليق على مالا سبيل إلى العلم به، فليس كذلك، بل هو تعليق على مالنا سبيل إلى علمه؛ فإنه إذا أوقفه للمستقبل علمنا وجود الشرط قطعاً وأن الله قد شاء».

وأما قولكم: «إن الله قد شاء بتكلم المطلق به، فالذي شاءه الله إنما هو طلاق معلق، والطلاق للمنجز لم يشأه الله؛ إذ لو شاءه لوقع ولا بد، فما شاءه الله لا يوجب وقوع الطلاق في الحال، وما يوجب وقوعه في الحال لم يشأه الله».

وأما قولكم: «إن الله تعالى وضع لإيقاع الطلاق هذه اللفظة شرعاً وقدرها، فنعم؛ وضع تعالى المنجز لإيقاع المنجز، والمعلق لوقوعه عند وقوع ما علق به».

وأما قولكم: «لو لم يشأ الطلاق لم يأذن للكلف في التكلم به، فنعم شاء المعلق وأذن فيه، والكلام في غيره».

وقولكم : « إن هذا نظير قوله وهو متلبس بالفعل : « أنا أفعل إن شاء الله » فهذا فصل النزاع في المسألة ، فإذا أراد بقوله : « أنت طالق إن شاء الله هذا التعليق الذي صدر مني ، لزمه الطلاق قطعاً لوجود الشرط ، وليس كلامنا فيه ، وإنما كلامنا فيما إذا أراد « إن شاء الله طلاقاً مستقبلاً ، أو أطلق ولم يكن له نية ، فلا ينبغي النزاع في القسم الأول ، ولا يظن أن أحداً من الأئمة ينازع فيه ؛ فإنه تعليق على شرط مستقبل ممكن فلا يجوز إلغاؤه ، كما لو صرح به فقال : « إن شاء الله أن أطلقك غداً فانت طالق » إلا أن يستروح إلى ذلك المسلك الوخيم أنه علق الطلاق بالمستحيل فلما التعليق كشيئة المحرول الميت . وأما إذا أطلق ولم يكن له نية فيحمل مطلق كلامه على مقتضى الشرط لغة وشرعاً وعرفاً ، وهو اقتضاؤه الوقوع في المستقبل .

وأما استدلالكم بقول يوسف لأبيه وأخوته : « ادخلوا مصر إن شاء الله آمنين » ، فلاحجة فيه ؛ فإن الاستثناء إن طأ إلى الأمر المطلوب ودوامه واستمراره فظاهر ، وإن طأ إلى الدخول . فليدبه فن أين لكم أنه قال لهم هذه المقاتلة حال الدخول أو بعده ؟ ولعله إنما قالها عند تلقيبهم ، ويكون دخولهم عليه في منزل اللقاء فقال لهم حينئذ : « ادخلوا مصر إن شاء الله آمنين » فهذا محتمل . وإن كان إنما قال لهم ذلك بعد دخولهم عليه في دار ملكته ، فإلغى ادخلوها دخول استيطان واستقرار آمنين إن شاء الله .

وأما قولكم : « إنه لو آتى بالشهادتين ثم قال إن شاء الله أوقال أنا مسلم إن شاء الله صح إسلامه في الحال » فتعم إذا ؛ فإن الإسلام لا يقبل التعليق بالشرط ، فإذا علقه بالشرط تنجز ، كما لو علق الردة بالشرط فإنها تنجز ، وأما الطلاق فإنه يصح تعليقه بالشرط .

وأما قولكم : « إنه من المعلوم قطعاً أن الله قد شاء تكلمه بالطلاق ، فقوله بعد ذلك إن شاء الله تحقيق لما علم أن الله قد شاءه » ، فقد تقدم جوابه ، وهو

أن الله إنما شاء الطلاق المطلق ، فمن أين لكم أنه شاء المنجز ؟ ولم تذكروا عليه دليلاً .

وقولكم : « إنه بمنزلة قوله أنت طالق إن كان الله أذن في الطلاق أو أباحه ولا فرق بينهما ، فما أعظم الفرق بينهما وأبينه حقيقة ولغة ، وذلك ظاهر عن تكلف بيانه ؛ فإن بيان الواضحات نوع من العي ، بل نظير ذلك أن يقول : « أنت طالق إن كان الله قد شاء تلفظي بهذا اللفظ ، فهذا يقع قطعاً .

وأما قولكم : « إن الكفارة أقوى من الاستثناء ؛ لأنها ترفع حكم العين والاستثناء يمنع عقدها ، وإذا لم تدخل الكفارة في الطلاق والعناق فلا استثناء أول ، فما أوهبنا من شبهة ، وهي عند التحقيق لا شيء ؛ فإن الطلاق والعناق إذا وقعا لم تؤثر فيهما الكفارة شيئاً ، ولا يمكن حلها بالكفارة ، بخلاف الإيمان فإن حلها بالكفارة ممكن ، وهذا تشريع شرعه شارع الأحكام هكذا فلا يمكن تغييره ؛ فالطلاق والعناق لا يقبل الكفارة كما لم تقبلها سائر العقود كالوقف والبيع والهبة والإجارة والخلع ، فالكفارة مخصصة بالإيمان ، وهي من أحكامها التي لا تكون لغيرها ، وأما الاستثناء فيشرع في أعم من الإيمان ؛ كالوعد والوعيد والخبر عن المستقبل ، كقول النبي صلى الله عليه وسلم : « ولنا إن شاء الله بكم لاحقون » وقوله عن أمية بن خلف : « بل أنا أقتله إن شاء الله » وكذا الخبر عن الحال نحو : « أنا مؤمن إن شاء الله » ولا تدخل الكفارة في شيء من ذلك فليس بين الاستثناء والتكفير تلازم ، بل تكون الكفارة حيث لا استثناء ، والاستثناء حيث لا كفارة ، والكفارة شرعت تحللة لليمين بعد عقدها ، والاستثناء شرع لمعنى آخر ، وهو تأكيد التوحيد وتعليق الأمور بمشيئة من لا يكون شيء إلا بمشيئته ؛ فشرع للعبد أن يفوض الأمر الذي عزم عليه وحلف على فعله أو تركه إلى مشيئة الله ، ويعقد نطقه بذلك ، فهذا شيء والكفارة شيء آخر .



وأما قولكم : « إن الاستثناء إن كان رافعا فهو رافع لجملة المستثنى منه فلا يرتفع » فهذا حار عن التحقيق ؛ فإن هذا ليس باستثناء بأداة إلا وأخواتها التي يخرج بها بعض المذكور ويبقى بعضه حتى يلزم ما ذكرتم ، وإنما هو شرط يقتضي الشروط عند انتفاء كسائر الشروط ، ثم كيف يقول هذا القائل في قوله : « أنت طالق إن شاء زيد اليوم » ، ولم يشأ ؟ فوجب دليله أن هذا لا يصح .

فإن قيل : فلو أخرجه بأداة إلا فقال : « أنت طالق إلا أن يشاء الله » كان رفعا لجملة المستثنى منه .

قيل : هذه مغلطة ظاهرة ؛ فإن الاستثناء ههنا ليس بإخراج جملة ما تناوله المذكور ليلزم ما ذكرت ، وإنما هو تقييد لمطلق الكلام الأول بجملة أخرى مخصصة لبعض أحوالها ، أي أنت طالق في كل حالة إلا حالة واحدة ، وهي حالة لا يشاء الله فيها الطلاق ، فإذا لم يقع منه طلاق بعد هذا علمنا بعدم وقوعه أن الله تعالى لم يشأ الطلاق ؛ إذ لو شاءه لوقع ، ثم ينتقض هذا بقوله : « إلا أن يشاء زيد » . وإلا أن تقوى ، ونحو ذلك ؛ فإن الطلاق لا يقع إذا لم يشأه زيد وإذا لم تقم ، وسمى هذا التعليق بمشيئة الله تعالى استثناء في لغة الشارع كقوله تعالى : « إذ أقسموا ليصر منها مصبحين ، ولا يستثنون » أي لم يقولوا إن شاء الله ؛ فن حلف فقال إن شاء الله فقد استثنى ؛ فإن الاستثناء استعمال من ثلث الشيء ، كأن المستثنى يلا قد حاد على كلامه فتشأ آخره على أوله بإخراج ما أدخله أولا في لفظه ، وهكذا التقييد بالشرط سواء ، فإن المتكلم به قد تشأ آخر كلامه حل أوله فتقيد به ما أطلقه أولا ، وأما تخصيص الاستثناء يالا وأخواتها فمرفوع خاص للنحاة .

وقولكم : « إن كان شرطا ، ویراد به إن كان الله قد شاء طلاقك في المستقبل فينفذ لمشيئة الله له بمشيئته لسيبه وهو الطلاق للمذكور ، وإن أراد به إن شاء الله أن أطلقك في المستقبل فقد علقه بما لا سبيل إلى العلم به فيلغو التعليق ويبقى أصل الطلاق » فهذا هو أكبر عمدة الموقعين ، ولا ريب أنه إن أراد

بقوله أنت طالق إن كان الله قد شاء تكلمى بهذا اللفظ أو شاء طلاقك بهذا اللفظ طلقت ولكن المستثنى لم يرد هذا ، بل ولا خطر على باله ، فبقى القسم الآخر وهو أن يريد إن شاء الله وقوع الطلاق عليك فيما يأتى ، فهذا تعليق صحيح معقول يمكن العلم بوجود ماعلق عليه بوجود سببه كما تقدم يانه .

وأما قولكم : إنه علق الطلاق بما لا يخرج عنه كائن ، فوجب نفوذه ، كما لو قال : أنت طالق إن علم الله ، أو إن قدر الله ، أو سمع الله - إلى آخره ، فما أبطلها من حجة فإنها لو صحت لبطل حكم الاستثناء في الإيمان لما ذكرتموه بعينه ، ولا نفع الاستثناء في موضع واحد ، ومعلوم أن المستثنى لم يخطر هذا على باله ، وإنما أراد تفويض الأمر إلى مشيئة الله وتعليقه به ، وأنه إن شاء نفذ وإن لم يشأ لم يقع ، ولذلك كان مستثنياً ، أى وإن كنت قد التزمتُ العيين أو الطلاق أو العتاق فإنما ألزمت بعد مشيئة الله وتبعاً لها فإن شاء فهو تعالى ينفذه بما يحدته من الأسباب ، ولم يرد المستثنى إن كان لله مشيئة أو علم أو سمع أو بصر فانت طالق ، ولم يخطر ذلك بباله ألبتة .

يوضحه أن هذا مما لا يقبل التعليق ، ولا سيما بأداة إن التي للجواز الوجود والعدم ، ولو شك في هذا لكان ضالاً ، بخلاف المشيئة الخاصة : فإنها يمكن أن تتعلق بالطلاق وأن لا تتعلق به ، وهو شك فيها كما يشك العبد فيما يمكن أن يفعله الله به وأن لا يفعله هل شاء أم لا ؟ فهذا هو المعقول الذى فى فطر الحالفين والمستثنين ، وحذف مفعول المشيئة لم يكن لما ذكرتم ، وهو عدم إرادة مفعول معين ، بل العلم به ودلالة الكلام عليه وتعين إرادته ؛ إذ المعنى إن شاء الله طلاقك فأنت طالق ، كما لو قال : « واقع لأسافرن إن شاء الله ، أى إن شاء الله سفرى ، وليس مراده إن كان لله صفة هي المشيئة ؛ فالذى قدرتموه من المشيئة المطلقة هو

الذى لم يخطر ببال الخائف والمطلق ، وإنما الذى لم يخطر بباله مواء هو المشيئة المعينة الخاصة .

وقولكم : « إن للمستثنى لو سئل عما أراد لم يفصح بالمشيئة الخاصة ، بل تكلم بلفظ الاستثناء بناء على ما اعتاده الناس من التكلم بهذا اللفظ ، كلام غير سديد . فإنه لو صح لما نفع الاستثناء فى يمين قط ، ولهذا نقول : إن قصد التحقيق والتأكيد بذكر المشيئة ينتج الطلاق ، ولم يكن ذلك استثناء .

وأما قولكم : « إن الاستثناء باب به الأيمان ، إن أردتم به اختصاص الأيمان به فلم تذكروا على ذلك دليلاً ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « من حلف فقال إن شاء الله فقد استثنى ، وفى لفظ آخر « من حلف فقال إن شاء الله فهو بالخيار : فإن شاء فعل ، وإن شاء لم يفعل ، فحديث حسن ، ولكن لا يوجب اختصاص الاستثناء بالمشيئة باليمين ، وقد قال الله تعالى : « ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غداً إلا أن يشاء الله ، وهذا ليس يمين ، ويشرع الاستثناء فى الوعد والوعيد والخبر عن المستقبل كقوله : غداً أفعل إن شاء الله ، وقد عتب الله على رسوله صلى الله عليه وسلم حيث قال لمن سأله من أهل الكتاب عن أشياء : « غداً أخبركم ، ولم يقل إن شاء الله ، فاحتبس الوحي عنه شهراً ، ثم نزل عليه : « ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غداً إلا أن يشاء الله ، واذكر ربك إذا نسيت ، أى إذا نسيت ذلك الاستثناء عقيب كلامك فاذكروه به إذا ذكرت ، هذا معنى الآية ، وهو الذى أراده ابن عباس بصحة الاستثناء المتراحى ، ولم يقل ابن عباس قط ولا من هودوته إن الرجل إذا قال لامرأته : « أنت طالق ، أو لعبده : « أنت حر ، ثم قال بعد سنة : « لأن شاء الله ، إنها لا تطلق ولا يعتق العبد ، وأخطأ من نقل ذلك عن ابن عباس ، أو عن أحد من أهل العلم آتية ، ولم يفهموا مراد ابن عباس ، والمقصود أن الاستثناء لا يختص باليمين لا شرعاً ولا عرفاً ولا لغة ، وإن أردتم بكون باب به الأيمان كثرة فيها ؛ فهذا لا يبنى دخوله فى غيرها .

وقولكم : « إنه لا يدخل في الإخبارات ولا في الإنشاءات ، فلا يقال : قام زيد إن شاء الله ، ولا قم إن شاء الله ولا بعث إن شاء الله ، فكذا لا يدخل في قوله : أنت طالق إن شاء الله ، فليس هذا بتمثيل صحيح ، والفرق بين البابين أن الأمور الماضية قد علم أنها وقعت بمشيئة الله ، والشرط إنما يؤثر في الاستقبال ، فلا يصح أن يقول : قت أمس إن شاء الله ، فلو أراد الإخبار عن وقوعها بمشيئة الله أتى بغير صيغة الشرط ، فيقول : فعلت كذا بمشيئة الله وعونه وتأيده ، ونحو ذلك ، بخلاف قوله : غداً أفعل إن شاء الله ، وأما قوله : « قم إن شاء الله » ولا تقم إن شاء الله ، فلا فائدة في هذا الكلام ، إذ قد علم أنه لا يفعل إلا بمشيئة الله ، فأى معنى لقوله : إن شاء الله لك القيام فقم ، وإن لم يشأه فلا تقم ؟ نعم لو أراد بقوله قم أو لا تقم الخبرَ وآخرجه مخرج الطلب تأكيداً أى تقوم إن شاء الله ، صح ذلك ، كما إذا قال : مُتْ على الإسلام إن شاء الله ، ولا تمت إلا على توبة إن شاء الله ، ونحو ذلك ، وكذا إن أراد بقوله : « قم إن شاء الله » ردّ للمشيئة إلى معنى خبرى ، أى ولا تقوم إلا أن يشأ الله ؛ فهذا صحيح مستقيم لفظاً ومعنى ، وأما « بعث إن شاء الله » واشتريت إن شاء الله ، فإن أراد به التحقيق صح وانعقد العقد ، وإن أراد به التعليق لم يكن المذكور إنشاءً ، وتنافى الإنشاء والتعليق ؛ إذ زمن الإنشاء يقارن وجود معناه ، وزمن وقوع المعلق يتأخر عن التعليق فتناً .

وأما قولكم : « إن هذا الطلاق المعلق على المشيئة إما أن يريد طلاقاً ماضياً أو مقارناً أو مستقبلاً - إلى آخره » فجوابه ما قد تقدم مراراً أنه إن أراد به المشيئة إلى هذا اللفظ المذكور ، وأن الله إن كان قد شاءه فانت طالق طلقت ، ولا ريب أن المستثنى لم يرد هذا ، وإنما أراد ألا يقع الطلاق ، فردّه إلى مشيئة الله ، وأن الله إن شاءه بعد هذا وقع ، فكأنه قال : لا أريد طلاقك ولا أرب لى فيه إلا أن يشأ الله ذلك فينفذ رضيت أم سخطت ، كما قال نبي الله شعيب عليه

السلام : « وما يكون لنا أن نعود فيها إلا أن يشاء الله ربنا ، أي نحن لانعود في ملتكم ، ولا نختار ذلك ، إلا أن يشاء الله ربنا شيئا فينفذ ماشاءه ، وكذلك قال إبراهيم : « ولا أخاف ماتشركون به ، إلا أن يشاء ربي شيئا ، وسيع كل شيء علما ، أي لا يقع بي مخوف من جهة آلهتكم أبداً ، إلا أن يشاء ربي شيئا فينفذ ماشاءه ، فرد الأنبياء ما أخبروا ألا يكون إلـك مشيئة الرب تعالى وإلى عليه اسـمراكا واستثناء ، أي لا يكون ذلك أبداً ، ولكن إن شاء الله تعالى كان ، فإنه تعالى عالم بما نعله نحن من الأمور التي تقتضيها حكمته وحده .

## فصل

### القول الفصل في موضوع الاستثناء

فالتحقيق في المسألة أن المستثنى إما أن يقصد بقوله : « إن شاء الله ، التحقيق أو التعليق ؛ فإن قصد به التحقيق والتأكيد وقع الطلاق ، وإن قصد به التعليق وعدم الوقوع في الحال لم تطلق ، هذا هو الصواب في المسألة ، وهو اختيار شيخنا وغيره من الأصحاب . وقال أبو عبد الله بن حمدان في رعايته : قلت : إن قصد التأكيد والتبرك وقع ، وإن قصد التعليق وجعل استحالة العلم بالمشيئة فلا ، وهذا قول آخر غير الأقوال الأربعة المحكية في المسألة ، وهو أنه إنما ينفعه الاستثناء إذا قصد التعليق وكان جاهلا باستحالة العلم بمشيئة الله تعالى ، فلو علم استحالة العلم بمشيئته تعالى لم ينفعه الاستثناء ، والفرق بين علمه بالاستحالة وجعله بها أنه إذا جهل استحالة العلم بالمشيئة فقد علق الطلاق بما هو ممكن في ظنه فيصح تعليقه ، وإذا لم يجهل استحالة العلم بالمشيئة فقد علقه على محال يعلم استحاله فلا يصح التعليق ، وهذا أحد الأقوال في تعليقه بالمحال .

قلت : وقولهم : « إن العلم بمشيئة الرب محال ، خطأ محض ، فإن مشيئة الرب تعلم بوقوع الأسباب التي تقتضي مسبباتها ؛ فإن مشيئة المسبب مشيئة لحكمه ، فإذا أوقع عليها بعد ذلك طلاقا علمنا أن الله قد شاء طلاقها .

فهذا تقرير الاحتجاج من الجانبين ، ولا يخفى ما تضمنه من رجحان أحد القولين ، والله أعلم .

## فصل

### نية الاستثناء وزمنها

وقد قدمنا اختلاف الفقهاء في اشتراط نية الاستثناء وزمنها ، وأن أضيق الأقوال قول من يشترط النية من أول الكلام ، وأوسع منه قول من يشترطها قبل فراغه ، وأوسع منه قول من يجوز إنشاءها بعد الفراغ من الكلام ، كما يقوله أصحاب أحمد وغيرهم ، وأوسع منه قول من يجوزه بالقرب ، ولا يشترط اتصاله بالكلام ، كما نص عليه أحمد في رواية المروزي فقال : حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « والله لأغزون قريشاً ، والله لأغزون قريشاً ، ثم سكت ثم قال : « إن شاء الله ، إذ هو استثناء بالقرب ، ولم يخلط كلامه بغيره . وقال إسماعيل بن سعيد الشالجي : سألت أحمد بن حنبل عن الاستثناء في اليمين ، فقال : من استثنى بعد اليمين فهو جائز ، على مثل فعل النبي صلى الله عليه وسلم إذ قال : « والله لأغزون قريشاً ، ثم سكت ثم قال : « إن شاء الله ، ولم يبط ذلك ، قال : ولا أقول فيه بقرء هؤلاء ، يعني من لم ير ذلك إلا متصلاً ، هذا لفظ الشالجي في مسأله ، وأوسع من ذلك قول من قال : ينفعه الاستثناء ، ويصح مادام في المجلس ، نص عليه الإمام أحمد في إحدى الروايات عنه ، وهو قول الأوزاعي كما سنذكره ، وأوسع منه من وجه قول من لا يشترط النية بحال ، كما صرح به أصحاب أبي حنيفة ، وقال صاحب الذخيرة في كتاب الطلاق في الفصل السادس عشر منه : ولو قال لها : « أنت طالق إن شاء الله ، ولا يندري أى شيء شاء الله لا يقع الطلاق : لأن الطلاق مع الاستثناء ليس بإيقاع ، فعله وجهله يكون سواء ، ولو قال لها : « أنت طالق ، فجري على لسانه من غير قصد « إن شاء الله

وكان قصده إيقاع الطلاق لا يقع الطلاق؛ لأن الاستثناء قد وجد حقيقة والكلام مع الاستثناء لا يكون إيقاعاً . وقال الجوزجاني في ترجمه : حدثني صفوان ثنا عبد الله بن سئل الأوزاعي رحمه الله عن رجل حلف والله لأفعلن كذا وكذا ، ثم سكت ساعة لا يتكلم ولا يحدث نفسه بالاستثناء ، فيقول له إنسان إلى جانبه : قل إن شاء الله ، فقال : إن شاء الله ، أبكفر عن يمينه ؟ فقال : أراه قد استثنى .

وهذا الإسناد عن الأوزاعي أنه سئل عن رجل وصلة قريبه بدهام فقال : والله لا آخذها ، فقال قريبه : والله لتأخذها ، فلما سمعه قال : والله لتأخذها ، استثنى في نفسه فقال : إن شاء الله ، وليس بين قوله والله لا آخذها وبين قوله إن شاء الله كلام إلا انتظاره ما يقول قريبه ، أبكفر عن يمينه إن هو آخذها ؟ فقال : لم يحدث ؛ لأنه قد استثنى .

ولا ريب أن هذا أفقه وأصح من قول من اشتره . نيته مع الشروع في اليمين ؛ فإن هذا القول موافق للسنة الصحيحة فعلا عن النبي صلى الله عليه وسلم وحكاية عن أخيه سليمان أنه لو قل : « إن شاء الله » بعد ما حلف وذكره الملك كان نافعا له ، وموافقا للقياس ومصالح العباد ومقتضى الحنيفية السمحة ، ولو اعتبر ما ذكر من اشتراط النية في أول الكلام والاتصال الشديد لزال رخصة الاستثناء ، وقل من انتفع بها إلا من قد درس على هذا القول وجعله منه على بال .

وقد ضيق بعض المالكية في ذلك فقال : لا يكون الاستثناء نافعا إلا وقد أراد صاحبه قبل أن يتسم اليمين كما قال بعض الشافعية . وقال ابن المواز : شرط نفعه أن يكون مقارنا ولو لآخر حرف من حروف اليمين ، ولم يشترط مالك شيئا من ذلك ، بل قال في موطنه وهذا لفظ روايته : قال عبد الله بن يوسف : أحسن ما سمعت في الثنيا في اليمين أنها لصاحبها مالم يقطع كلامه ، وما كان تسقيا يقع

بعضه بعضاً قبل أن يسكت ، فإذا سكت وقطع كلامه فلا ثبأ له ، انتهى . ولم أر عن أحد من الأئمة قط اشتراط النية مع الشروع ولا قبل الفراغ ، وإنما هذا من تصرف الأتباع .

## فصل

### هل يصح الاستثناء في القلب

وهل من شرط الاستثناء أن يتكلم به ، أو ينفع إذا كان في قلبه وإن لم يتلفظ به ؟ فالشهور من مذاهب الفقهاء أنه لا ينفعه حتى يتلفظ به ، ونص عليه أحمد فقال في رواية ابن منصور : لا يجوز له أن يستثنى في نفسه حتى يتكلم به ، وقد قات أصحاب أحمد وغيرهم : لو قال : « نسأت طوائق » واستثنى بقلبه « إلا فلانة » صح استثناءه ، ولم تطلق ، ولو قال : « نسأت الأربع طوائق » واستثنى بقلبه « إلا فلانة » لم ينفعه ، وفرقوا بينهما بأن الأول ليس نصاً في الأربع ، فجاز تخصيصه بالنية بخلاف الثاني ، ويلزمهم على هذا الفرق أن يصح تقييده بالشرط بالنية ؛ لأن غايته أنه تقييد مطلق ؛ فعمل النية فيه أولى من عملها في تخصيص العام ؛ لأن العام متناول للأفراد ضمناً ، والمطلق لا يتناول جميع الأحوال بالوضع ، فتقييده بالنية أولى من تخصيص العام بالنية ، وقد قال صاحب المغني وغيره : إذا قال « أنت طالق » ونوى بقلبه من غير نطق إن دخلت الدار أو بعد شهر أنه يُدَيِّن فيما بينه وبين الله تعالى ، وهل يقبل في الحكم ؟ على روايتين ، وقد قال الإمام أحمد في رواية إسحاق بن إبراهيم فيمن حلف لا يدخل الدار وقال : « نويت شهراً » قبل منه ، أو قال : « إذا دخلت دار فلان فأنت طالق » ونوى تلك الساعة ، أو ذلك اليوم قبلت نيته ، قال : والرواية الأخرى لا تقبل ؛ فإنه قال : إذا قال لامرأته : « أنت طالق » ونوى في نفسه إلى سنة تطلق ، ليس ينظر إلى نيته ، وقال : إذا قال : « أنت طالق » وقال : نويت إن دخلت الدار ، لا يصدق ، قال الشيخ : ويمكن أن يجمع بين هاتين الروايتين بأن يحمل قوله في القبول على أنه يُدَيِّن ، وقوله في عدم القبول



على الحكم ؛ فلا يكون بينهما اختلاف ، قال : والفرق بين هذه الصورة والتي قبلها - يعني مسألة نسائي طوالت وأراد بعضهن - أن إرادة الخاص بالعام شائع كثير ، وإرادة الشرط من غير ذكره غير شائع ، وهو قريب من الاستثناء . ويمكن أن يقال : هذه كلمة من جملة التخصيص ، انتهى كلامه ، وقد تضمن أن الخالف إذا أراد الشرط دُيِّنَ وقُبِّل في الحكم في إحدى الروايتين ، ولا يفرق فقيه ولا يحصل بين الشرط بمشيئة الله حيث يصح وينفع وبين غيره من الشروط ، وقد قال الإمام أحمد في رواية حرب : إن كان مظلوماً فاستثنى في نفسه رجوت أنه يجوز إذا خاف على نفسه ، ولم ينص على خلاف هذا في المظلوم ، وإنما أطلق القول ، وخاص كلامه ومُقَيِّده يقضى على مُطْلَقه وعامه ؛ فهذا مذهبه .

## فصل

### هل يصح الاستثناء بتحريك اللسان

وهل يشترط أن يسمع نفسه أو يكفي تحريك لسانه بالاستثناء وإن كان بحيث لا يسمعه ؟ فاشترط أصحاب أحمد وغيرهم أنه لا بد وأن يكون بحيث يسمعه هو أو غيره . ولا دليل على هذا من لغة ولا عرف ولا شرع ، وليس في المسألة إجماع . قال أصحاب أبي حنيفة - واللفظ لصاحب الذخيرة - وشرط الاستثناء أن يتكلم بالحروف ، سواء كان مسموعاً أو لم يكن عند الشيخ أبي الحسن الكرخي . وكان الفقيه أبو جعفر يقول : لا بد وأن يسمع نفسه ، وبه كان يفتي الشيخ أبو بكر محمد بن الفضل ، وكان شيخ الإسلام ابن تيمية يميل إلى هذا القول ، وبالله التوفيق . وهذا بعض ما يتعلق بمخرج الاستثناء ، ولعلك لا تطفر به في غير هذا الكتاب .

## فصل

### فعل المخولف عليه ناسياً ونحو ذلك

المخرج الخامس : أن يفعل المخولف عليه ذاهلاً ، أو ناسياً ، أو غلطاً أو جاهلاً ( ٦ - أملا المرقين ، ٤٥ )

أو مكرها ، أو مناوؤا ، أو معتقداً أنه لا يحنث به تقليداً لمن أفتاه بذلك ، أو مغلوباً على عقله ، أو ظناً منه أن امرأته طلقت فيفعل المحلوف عليه بناء على أن المرأة أجنبية فلا يؤثر فعل المحلوف عليه في طلاقها شيئاً .

الفرق بين الناس وبين الزاهل والغافل والواهى :

فقال الدهول أن يحلف أنه لا يفعل شيئاً هو معتاد لفعله فيغلب عليه الدهول والغفلة فيفعله . والفرق بين هذا وبين الناس أن الناس يكون قد غاب عنه اليقين بالسكينة فيفعل المحلوف عليه ذاكراً له حامداً لفعله ، ثم يتذكر أنه كان قد حلف على تركه ، وأما الغافل والذاهل واللاهى فليس بناس بعينه ، ولكنه لما عنها أو ذهل كما يذهل الرجل عن الشيء في يده أو حجره بحديث أو نظر إلى شيء أو نحوه كما قال تعالى : « وأما من جاءك يسعى وهو يخشى فأنت تلقى عنه تلهى » يقال : لمى عن الشيء يلمى كغشى يغشى إذا غفل ، ولما به يلهو ، إذا لعب ؛ وفي الحديث : « فلها رسول الله صلى الله عليه وسلم بشى كان في يديه ، أى اشتغل به ، ومنه الحديث الآخر : « إذا استأثر الله بشى فآله عنه » ، وسئل الحسن عما يحده الرجل من البلة بعد الرضوء والاستنجاء ، فقال « آله عنه » ، وكان ابن الزبير إذا سمع صوت الرعد لها عن حديثه ، وقال عمر رضى الله عنه لرجل بعثه بمال إلى أبي عبيدة ثم قال للرسول : « آله عنه ثم انظر ماذا يصنع به ، ومنه قول كعب بن زهير :

وقال كل صديق كنت آمله لا الهينك ؛ إني عنك مشغول

أى لا أشغلك عن شأنك وأمرك ، وفي المسند « سألت ربي أن لا يذب اللاهين من أمتي » ، وهم البله الغافلون الذين لم يتعمدوا الذنوب ، وقيل : هم الأطفال الذين لم يتعرفوا ذنباً .

## فصل

### الفسيان نوعان

وأما الناسى فهو ضربان : ناس لليمين ، وناس للمحرف عليه ؛ فالأول ظاهر ..

والثانی كما إذا حلف على شيء وفعله وهو ذا كر ليمينه ، لكن نسي أن هذا هو المحلوف عليه بعينه ، وهذا كما لو حلف لا يأكل طعام كذا وكذا ، ففسده ، ثم أكله وهو ذا كر ليمينه ، ثم ذكر أن هذا هو الذي حلف عليه ؛ فهذا إذا كان يعتقد أنه خير المحلوف عليه ثم بان أنه هو فهو خطأ ، فإن لم يخطر بباله كونه المحلوف عليه ولا غيره فهو نسيان ، والفرق بين الجاهل بالمحلوف عليه والمخطئ . أن الجاهل قصد الفعل ولم يظنه المحلوف عليه ، والمخطئ لم يقصده كما لو رمى طائراً فأصاب إنساناً .

المكره نوعان :

والمكره نوعان ؛ أحدهما : له فعل اختياري لكن محمول عليه . والثاني : ملجأ لا فعل له ، بل هو آلة محضنة .

التأويل :

والتأويل كمن يحلف أنه لا يكلم زيداً وكاتبه يعتقد أن مكانته ليست تكليماً ، وكن حلف أنه لا يشرب خمرًا فشرب نبيذاً مختلفاً فيه متأولاً ، وكن حلف لا يراني فباع بالعينة ، أو لا يبطأ فرجاً حراماً فوطئ . في نكاح تحليل مختلف فيه ونحو ذلك .

درجات التأويل :

والتأويل ثلاث درجات : قريب ، وبعيد ، ومتوسط ؛ ولا تنحصر أفرادها . والمعتقد أنه لا يحنث بفعله تقليداً سواء كان الملق مصيباً أو مخطئاً كمن قال لا امرأته : إن خرجت من بيتي فأنت طالق ، أو الطلاق يلزمي لا يخرجني من بيتي ، فأفتاه مفت بأن هذه اليمين لا يلزم بها الطلاق بناء على أن الطلاق المعلق لغو كما يقوله بعض أصحاب الشافعي كأبي عبد الرحمن الشافعي وبعض أهل الظاهر كما صرح به صاحب المحلى ، فقال : والطلاق بالصفة عندنا كالطلاق باليمين كل ذلك لا يلزم .

المغلوب على عقده :

والمغلوب على عقله كمن يفعل المحلوف عليه في حال سكر أو جنون أو زوال عقل بشرب دواء أو بنج أو غضب شديد ونحو ذلك .

من يظن طلاق امرأته :

والذى يظن أن امرأته طلقت فيفعل المحلوف عليه بناء على أنه لا يؤثر في الحنث ، كما إذا قال : إن كنت فلانا فأنك طالق ثلاثاً ، ثم قال : إن فعلت كذا فامرأتى طالق ثلاثاً ، فقول له : إن امرأتك قد كنت فلانا ، فاعتقد صدق القائل وأنها قد بانت منه ، ففعل المحلوف عليه بناء على أن العصمة قد انقطعت ، ثم بان له أن المخبر كاذب .

وكذلك لو قيل له : قد كنت فلانا ، فقال : طلقت منى ثلاثاً ، ثم بان له أنها لم تسكنه ، ومثل ذلك لو قيل له : إن امرأتك قد مُسكت تشرب الخمر مع فلان فقال : هى طالق ثلاثاً ، ثم ظهر كذب المخبر وأن ذلك لم يكن منه شيء .

فاختلف الفقهاء في ذلك اختلافاً لا ينضبط ، فنذكر أقوال من ألقى بعدم الحنث في ذلك ؛ إذ هو الصواب بلا ريب ، وعليه تدل الأدلة الشرعية ألفاظها وأقيستها واعتبارها ، وهو مقتضى قواعد الشريعة ، فإن البر والحنث في اليمين نظير الطاعة والمعصية في الأمر والنهى ، وإن فعل المكلف ذلك في أمر الشارع ونهيه لم يكن عاصياً ، فأولى في باب اليمين أن لا يكون حائثاً .

ويوضحه أنه إنما عقد يمينه على فعل ما يملكه ، والنسيان والجهل والخطأ والإكراه غير داخل تحت قدرته ، فما فعله في تلك الأحوال لم يتناول يمينه ، ولم يقصد منع نفسه منه .

يوضحه أن الله تعالى قد رفع المؤاخذه عن المخطئ والناسي والمكروه ، فالزامة بالحنث أعظم مؤاخذه لما تجاوز الله عن المؤاخذه به ، كما أنه تعالى لما تجاوز للأمم عما حدث به أنفسها لم تتعلق به المؤاخذه في الأحكام .

يوضحه أن فعل الناسي والمخطئ بمنزلة فعل النائم في عدم التكليف به ، ولهذا هو عفو لا يكون به مطعياً ولا عاصياً .

يوضحه أن الله تعالى إنما رتب الأحكام على الألفاظ لدلالاتها على قصد المتكلم بها وإرادته ، فإذا تيقنا أنه قصد كلامها ولم يقصد معانيها ولم يقصد مخالفة ما ألزمه ولا الحث فإن الشارع لا يلزمه بما لم يقصده ، بل قد رفع المؤاخذه عنه بما لم يقصده . ذلك .

يوضحه أن اللفظ دليل على القصد ، فاعتبر لدلالته عليه ، فإذا علمنا يقينا خلاف المدلول لم يجوز أن يجعله دليلاً على ما تيقنا خلافه ، وقد رفع الله المؤاخذه عن قتل المسلم المعصوم بيده مباشرة إذا لم يقصد قتله بل قتله خطأ ، ولم يلزمه شيئاً من دينه ، بل حملها غيره ، فكيف يؤاخذه بالخطأ والنسيان في باب الأيمان ؟ هذا من الممتنع على الشارع .

وقد رفع النبي صلى الله عليه وسلم المؤاخذه عن أكل وشرب في نهار رمضان ناسياً لصومه ، مع أن أكله وشربه فعل لا يمكن تداركه ، فكيف يؤاخذه بفعل المحلوف عليه ناسياً ويطلق عليه امرأته ويحرب بيته ويشنت شمله وشمل أولاده وأهله وقد عفا له عن الأكل والشرب في نهار الصوم ناسياً ؟

وقد عفا عن أكل أو شرب في نهار الصوم عمداً غير ناسٍ لما تأول الخيط الأبيض والخيط الأسود بالحبلى المعروفين ، فجعل يأكل حتى تبين له وقد طلع النهار ، وعفا له عن ذلك ، ولم يأمره بالقضاء ، لتأويله ، فما بال الخائف المتأول لا يعنى له عن الحث بل يغرب بيته ويرق بينه وبين حييته ويشنت شمله كل مشنت ؟ وقد عفا عن المتكلم في صلاته عمداً ، ولم يأمره بالإعادة لما كان جاهلاً بالتحريم ثم يتعمد مخالفة حكمه ، فالنبي كلامه ، ولم يجعله مبطلا للصلاة ، فكيف لا يقتدى به ويلغى قول الجاهل وفعله في باب الأيمان ولا يحثه كما لم يؤثمه الشارع ؟

وإذا كان قد عفا عن قدم شيئاً أو أخره من أعمال المناسك من الحلق والرمي

والنحر نسيانا أو جلا فلم يؤاخذه بترك ترتبها لسيانا ، فكيف يحنت من قدم  
ما حلف على تأخيرها أو آخر ما حلف على تقديمه ناسيا أو جاهلا ؟

وإذا كان قد عفا عن حل القنر في الصلاة ناسيا أو جاهلا به ، فكيف  
يؤاخذه الخالف ويحث به ؟ وكيف تكون أوامر الرب تعالى ونواهيه دون  
ما ألزمه الخالف بالطلاق والعناق ؟ وكيف يحنت من لم يتعمد الحنث ؟ وهل هذا  
إلا بمنزلة تأنيبه من لم يتعمد الإثم وتكفيره من لم يتعمد الكفر ؟ وكيف يطلق  
أو يعتق على من لم يتعمد الطلاق والعناق ، ولم يطلق على المازل إلا لتعمده فإنه  
تعمد المزل ولم يرد حكمه ، وذلك ليس إليه بل إلى الشارع ، فليس المازل معذورا  
بخلاف الجاهل والمخطئ والناسي .

وبالجملة فقواعد الشريعة وأصولها تقتضي ألا يحنت الخالف في جميع ما ذكرنا  
ولا يطرده على القياس ويسلم من التناقض إلا هذا القول .

وأما تحنيته في جميع ذلك فإن صاحبه وإن سلم من التناقض لكن قوله مخالف  
لأصول الشريعة وقواعدها وأدلتها . ومن حنت في بعض ذلك دون بعض تناقض  
ولم يطرده له قول ، ولم يسلم له دليل عن المعارضة .

وقد اختلفت الرواية عن الإمام أحمد في ذلك ؛ ففيه ثلاث روايات . إحداها :  
أنه لا يحنت في شيء من الأيمان بالنسيان ولا الجمل بفعل المخوف عليه مع النسيان  
سواء كانت من الأيمان للمكفرة أو غيرها ، وعلى هذه الرواية فيمينه باقية لم تنحل  
بفعل المخوف عليه مع النسيان والجمل ؛ لأن اليمين كالم يتناول حالة الجمل  
والنسيان بالنسبة إلى الحنث لم يتناولها بالنسبة إلى البر ؛ إذا لو كان فاعلا للمخوف  
عليه بالنسبة إلى البر لكان فاعلا له بالنسبة إلى الحنث ، وهذه الرواية اختيار  
شيخ الإسلام وغيره ، وهي أصح قول الشافعي اختاره جماعة من أصحابه .  
والثانية : يحنت في الجميع ، وهي مذهب أبي حنيفة ومالك . والثالثة : يحنت في  
اليمين التي لا تنكفر كالطلاق والعناق ، ولا يحنت في اليمين المكفرة ، وهي

اختيار القاضى وأصحابه . والذين حثوه مطلقا نظروا إلى صورة الفعل ، وقالوا : قد وجدت المخالفة ، والذين فرقوا قالوا : الحلف بالطلاق والتناق من باب التعليق على الشرط ، فإذا وجد الشرط وجد المشروط ، سواء كان غائرا لوجوده أو لم يكن . كالأول قال : « إن قدم زيد فأنق طالق » ففعل المحلوف عليه في حال جنونه ، فهل هو كالنائم فلا يبحث أو كالناسى فيجربى فيه الخلاف ؟ حل وجهين في مذهب الإمام أحمد والشافعى ، وأصحهما أنه كالنائم لأنه غير مكلف .

ولو حلف على من يقصد منه كعبه وزوجته وولده وأجيريه ففعل المحلوف عليه ناسيا أو جاهلا فهو كالو حلف على فعل نفسه ففعله ناسيا أو جاهلا ، هو حل الروايات الثلاث ، وكذلك هو على القولين في مذهب الشافعى ، فإن منعه لمن يمتنع يمينته كمنعه لنفسه ؛ فلو حلف لا يسلم على زيد فسلم على جماعة هو فيهم ولم يعلم فإن لم يُفْحَسْ النَّاسِ فهذا أولى بعدم الحنث لأنه لم يقصده ، والناسى قد قصد التسليم عليه ، وإن حثنا النامى هل يُحْثُ هذا ؟ على روايتين . لإحداهما : يبحث لأنه بمنزلة الناسى ؛ إذ هو جاهل بكونه معمم . والثانية : — وهى أصح — أنه لا يبحث ، قاله أبو البركات وغيره ، وهذا يدل على أن الجاهل أعذر من النامى وأولى بعدم الحنث . وصرح به أصحاب الشافعى في الأيمان ، ولكن تناقضوا كلهم في جعل الناسى في الصوم أولى بالعذر من الجاهل ، ففطروا الجاهل دون الناسى ، وسَوَّوْا شيخنا بينهما ، وقال : الجاهل أولى بعدم الفطر من الناسى ، فسلم من التناقض . وقد سوا بين الجاهل والناسى فيمن حمل النجاسة في الصلاة ناسيا أو جاهلا ولم يعلم حتى فرغ منها ، فجعلوا الروايتين والقولين في الصورتين سواء ، وقد سَوَّوْا الله تعالى بين المخطئ والناسى في عدم المؤاخظة ، وسَوَّوْا بينهما النبي صلى الله عليه وسلم في قوله : « إن الله تجاوز لى عن أمتى الخطأ والنسيان » ، فالصواب التسوية بينهما .

## فصل

## الإكراه على فعل المحلوف عليه

وأما إذا فعل المحلوف عليه مكرها فنحن أحمد روايتان منصوصتان .  
 إحداهما : يحنث في الجميع . والثانية : لا يحنث في الجميع ، وهما قولان للشافعي .  
 وخرج أبو البركات رواية ثالثة أنه يحنث باليمين بالطلاق والعتاق دون غيرها  
 من الأيمان من نسه على الفرق في صورة الجاهل والناسي ، فإن ألجىء أو حمل  
 أو فتح له وأوجر ما حلف أنه لا يشربه فإن لم يقدر على الامتناع لم يحنث ،  
 وإن قدر على الامتناع فوجهان ، وإذا لم يحنث فاستدام ما ألجىء عليه كما لو  
 ألجىء إلى دخول دار حلف أنه لا يدخلها ، فهل يحنث ؟ فيه وجهان ، ولو  
 حلف على غيره ممن يقصد منعه على ترك فعل ففعله مكرها أو ملجأ فهو على  
 هذا الخلاف سواء .

## فصل

## حكم المتأول

أما المتأول فالصواب أنه لا يحنث كما لم يأثم في الأمر والنهي ، وقد صرح به  
 الأصحاب فيما لو حلف أنه لا يفارق غريمه حتى يقبض حقه فأحاله به ففارقته  
 يظن أن ذلك قبض ، وأنه بري يمينه ، فحكوا فيه الروايات الثلاث ، وطردوا  
 هذا كل متأول ظن أنه لا يحنث بما فعله ؛ فإن قايته أن يكون جاهلا بالحنث ،  
 وفي الجاهل الروايات الثلاث .

وإذا ثبت هذا في حق المتأول فكذلك في حق للمقلد أولى ، فإذا حلف  
 بالطلاق ألا يكلم فلانا أو لا يدخل داره فأفتاه مفت بدم وقوع الطلاق في هذه  
 اليمين ، اعتقادا لقول علي بن أبي طالب كرم الله وجهه وطاوس وشريح ، أو اعتقادا  
 لقول أبي حنيفة والقفال في صيغة الالتزام دون صيغة الشرط ، أو اعتقادا لقول  
 أشهب - وهو أجل أصحاب مالك - أنه إذا علق الطلاق بفعل الزوجة أنه لم



يبحث بفعلها ، أو اعتقادا لقول أبي عبد الرحمن الشافعي .. أجل أصحاب الشافعي .. إن الطلاق المعلق لا يصح كما لا يصح النكاح والبيع والوقف المعلق ، وهو مذهب جماعة من أهل الظاهر ، لم يبحث في ذلك كله ، ولم يقع الطلاق ، ولو فرض فساد هذه الأقوال كلها فإنه إنما فعل المحلوف عليه متأولا مقلدا غائلا أنه لا يبحث به ، فهو أولى بعدم الحث من الجاهل والناسي ، وغاية ما يقال في الجاهل إنه مفرط حيث لم يستقص ولم يسأل غير من أفناه ، وهذا بعينه يقال في الجاهل إنه مفرط حيث لم يبحث ولم يسأل عن المحلوف عليه ، فلو صح هذا الفرق لبطل عذر الجاهل ألبتة ، فكيف والمتأول مطيع لله ماجور إما أجرا واحدا أو أجرين ؟

والنبي صلى الله عليه وسلم لم يؤخذ خالدا في تأويله حين قتل بني جذيمة بعد إسلامهم ، ولم يؤخذ أسامة حين قتل من قال لا إله إلا الله لأجل التأويل ، ولم يؤخذ من أكل نهارا في الصوم عبدا لأجل التأويل ، ولم يؤخذ أصحابه حين قتلوا من سلم عليهم وأخذوا غنيمة لأجل التأويل ، ولم يؤخذ المستحاضة بتركها الصوم والسلام لأجل التأويل ، ولم يؤخذ عمر رضي الله عنه حين ترك الصلاة لما أجنب في السفر ولم يحد ماء ، ولم يؤخذ من تمك في التراب كنتمك الدابة وصلى لأجل التأويل ، وهذا أكثر من أن يستقصى .

وأجمع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن كل مال أو دم أصيب بتأويل القرآن فهو هدر في قتالهم في الفتنة ، قال الزهري : وقعت الفتنة وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كلهم متوافرون ، فأجمعوا على أن كل مال أو دم أصيب بتأويل القرآن فهو هدر ، أنزلهم منزلة الجاهلية ، ولم يؤخذ النبي صلى الله عليه وسلم عمر بن الخطاب رضي الله عنه حين رمى حاطب بن أبي بلتعة المؤمن البدري بالنفاق لأجل التأويل ، ولم يؤخذ أسيد بن حضير بقوله لسعد سيد الخزرج : « إنك منافق تمادل عن المنافقين » لأجل التأويل ، ولم يؤخذ من قال عن مالك بن الدخشم : « ذلك للمنافق زى وجهه وحديثه إلى المنافقين » لأجل التأويل ، ولم يؤخذ عمر بن الخطاب رضي الله عنه حين ضرب

صدر أبي هريرة حتى وقع على الأرض وقد ذهب للتبليغ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بأمره ففنه عمر وضربه وقال: «ارجع» وأقره رسول الله صلى الله عليه وسلم على فعله، ولم يؤاخذه لأجل التأويل.

وكا رفع مؤاخذه التائب في هذه الأمور وغيرها رفع مؤاخذه الضمان في الأموال والقضاء في العبادات، فلا يحل لأحد أن يفرق بين رجل وأمراته لأمر يخالف مذهبه وقوله الذي قلده فيه بغير حجة؛ فإذا كان الرجل قد تأول وقد من أفتاه بعدم الحنث فلا يحل له أن يحكم عليه بأنه حانث في حكم الله ورسوله ولم يعتمد الحنث، بل هذه فريضة على الله ورسوله وعلى الخائف، وإذا وصل الهوى إلى هذا الحد فصاحبه تحت الدرك، وله مقام وأى مقام بين يدي الله يوم لا ينفعه شيخه ولا مذهبه ومن قلبه، والله المستعان.

وإذا قال الرجل لامرأته: «أنت طالق ثلاثاً لأجل كلامك لزيد وخرجك من بيتي» فبان أنها لم تكلمه ولم تخرج من بيته لم تطلق، صرح به الأصحاب. قال ابن أبي موسى في الإرشاد: فإن قال: «أنت طالق أن دخلت الدار» بنصب الألف، والخائف من أهل اللسان، فإن كان تقدم لها دخول إلى تلك الدار قبيل العيين طلقت في الحال؛ لأن ذلك للماضي من الفعل دون المستقبل، وإن كانت لم تدخلها قبل العيين بحال لم تطلق، وإن دخلت الدار بعد العيين إذا كان الخائف قصد بيمينته الفعل الماضي دون المستقبل، لأن معنى ذلك إن كنت دخلت الدار فأنت طالق، وإن كان الخائف جاهلاً باللسان وإنما أراد بالعيين الدخول المستقبل فمضى دخلت الدار بعد العيين طلقت بما حلف به قولاً واحداً، وإن كان تقدم لها دخول الدار قبل العيين فهل يحدث بالدخول الماضي أم لا؟ على وجهين أحدهما لا يحدث.

والمقصود أنه إذا علل الطلاق بعلته ثم تبين أنهاؤها فذهب أحد أنه لا يقع بها الطلاق، وعند شيخنا لا يشترط ذكر التعليل بلفظه، ولا فرق عنده بين أن

يطلقها لعة مذكورة في اللفظ أو غير مذكورة ، فإذا تبين انتفاؤها لم يقع الطلاق . وهذا هو الذي لا يليق بالمذهب غيره ، ولا تقتضى قواعد الأئمة غيره ، فإذا قيل له : امرأتك قد شريت مع فلان أو بانت عنده ، فقال : اشهدوا على أنها طالق ثلاثاً ، ثم علم أنها كانت تلك الليلة في بيتها قائمة تصل فإن هذا الطلاق لا يقع به قطعاً ، وليس بين هذا وبين قوله : « إن كان الأمر كذلك فهي طالق ثلاثاً ، فرق أبنته ، لا عند الحالف ولا في العرف ولا في الشرع ، فإيقاع الطلاق بهذا وهم محض ؛ إذ يقطع بأنه لم يرد طلاق من ليست كذلك ، وإنما أراد طلاق من فعلت ذلك .

وقد اتفق جماعة من الفقهاء من أصحاب الإمام أحمد والشافعي - منهم الغزالي والقفال وغيرهما - الرجل يمر على المكئس برقيق له فيطالبه بكسهم فيقول : هم أحرار ، ليتخلص من ظله ، ولا غرض له في عتقهم ، أنهم لا يعتقدون ، وبهذا أفتينا نحن تجماع اليمين لما قدموا منها ومروا على المكائس فقالوا لهم ذلك ، وقد صرح به أصحاب الشافعي في باب الكتابة بما إذا دفع إليه العوض فقال : « اذهب فأنت حر » بناء على أنه قد سلم له العوض فظهر العوض مستحقاً ورجع به على صاحبه أنه لا يعتق وهذا هو الفقه بعينه ، وصرحوا أن الرجل لو علق طلاق امرأته بشرط فظن أن الشرط قد وقع فقال : « اذهبي فأنت طالق » وهو يظن أن الطلاق قد وقع بوجود الشرط فيبان أن الشرط لم يوجد لم يقع الطلاق ، ونص على ذلك شيخنا قدس الله روحه ، ومن هذا القبيل ما لو قال : « حلفت بطلاق امرأتي ثلاثاً ألا أقبل كذا ، وكان كاذباً ثم فعله لم يحنث ولم تطلق عليه امرأته ، قال الشيخ في المتن : إذا قال جلفتم ولم يكن حلف فقال الإمام أحمد : هي كذبة ليس عليه يمين ، وعنه عليه الكفارة ؛ لأنه أقر على نفسه ، والأول هو للمذهب لأنه حكم فيما بينه وبين الله تعالى ، فإنه كذب في الخبر به كما لو قال : « ماصليت » وقد صلى .

قلت : قال أبو بكر عبد العزيز : (باب القول في إخبار الإنسان بالطلاق

واليمين كاذبا) قال في رواية الميموني: إذا قال: «حلفت يميني»، ولم يكن حلفه فعليه كفارة يمين، فإن قال: «قد حلفت بالطلاق»، ولم يكن حلف بها يلزمه الطلاق، ويرجع إلى نيته في الواحدة والثلاث، وقال في رواية محمد بن الحكم في الرجل يقول قد حلفت ولم يكن حلف: فهي كذبة ليس عليه يمين، فاختلف أصحابنا على ثلاث طرق. إحداهما: أن المسألة على ووايتين. والثانية - هي طريقة أبي بكر - قال عقيب حكاية الروايتين: قال عبدالمعز في الطلاق: يلزمه وفيما لا يكون من الإيمان لا يلزمه. والطريقة الثالثة: أنه حيث ألزمه أراد به في الحكم، وحيث لم يلزمه بقى فيما بينه وبين الله، وهذه الطريقة أفقه وأطرد على أصول مذهب، والله أعلم.

## فصل

مذهب مالك في التفريق بين النسيان والجهل وما إلى ذلك

وأما مذهب مالك في هذا الفصل فالمشهور فيه التفريق بين النسيان والجهل والخطأ وبين الإكراه والعجز، ونحن نذكر كلام أصحابه في ذلك.

قالوا: من حلف ألا يفعل حنث بمحصل الفعل، حمداً أو سهواً أو خطأ، واختار أبو القاسم السيوري ومن تبعه من محقق الأشياخ أنه لا يحنث إذا نسي اليمين، وهذا اختيار القاضي أبي بكر بن العربي قالوا: ولو أكره لم يحنث.

## فصل

في تعذر فعل المحلوف عليه وعجز الخائف عنه

قال أصحاب مالك: من حلف على شيء ليفعله فحيل بينه وبين فعله، فإن أجل أجلًا فامتنع الفعل لعدم المحل وذهابه كموت العبد المحلوف على ضربه أو الحاماة المحلوف على ذبحها فلا حنث عليه. بلا خلاف منصوص، وإن امتنع الفعل لسبب منع الشرع كمن حلف ليطأن زوجته أو أمته فوجدتها حائضاً فقبل: لا شيء عليه.

قلت : وهذا هو الصواب ، لأنه إنما حلف على وطء يملكه ، ولم يقصد الوطء الذي لم يملكه الشارع إياه ، فإن قصده حنث ، وهذا هو الصواب ؛ لأنه إنما حلف على وطء يملكه ، وهكذا في صورة العجز الصواب أنه لا يحنث ؛ فإنه إنما حلف على شيء يدخل تحت قدرته ، ولم يلزم فعل ما لا يقدر عليه ، فلا تدخل حالة العجز تحت يمينه ، وهذا بعينه قد قالوه في المكروه والتامس والمخطئ . ، والتفريق تناقض ظاهر ؛ فالذي يليق بقواعد أحمد وأصوله أنه لا يحنث في صورة العجز ، سواء كان العجز لمنع شرعي أو منع كوفي قدرى ، كما هو قوله فيما لو كان العجز لإكراه مكروه ، ونصه على خلاف ذلك لا يمنع أن يكون عنده رواية مخرجة من أصوله المذكورة ، وهذا من أظهر التخريج ، فلو وطئ مع الحيض وعصى فهل يتخلص من الحنث ؟ فيه وجهان في مذهب مالك وأحمد ، أحدهما : يتخلص وإن أثم بالوطء كما لو حلف بالطلاق لبشرين هذه الخبر فشرها فإنه لا تطلق عليه زوجته ، والثاني لا يبر ؛ لأنه إنما حلف على فعل وطء مباح ، فلا تتناول يمينه المحرم ، فيقال إذا كان إنما حلف على وطء مأذون فيه شرعاً لم تتناول يمينه المحرم فلا يحنث بتركه . جعين ما ذكرتم من الدليل وهذا ظاهر .

وحرف المسألة أن يمينه لم تتناول للمعجوز عنه لاشراً ولا قدراً فلا يحنث بتركه ، وإن كان الامتناع بمنع ظالم كالغاصب والسارق أو غير ظالم كالاستحق غل يحنث أم لا ؟ قال أشهب : لا يحنث وهو الصواب ؛ لما ذكر ، وقال غيره من أصحاب مالك : يحنث ؛ لأن الحمل باق وإنما حيل بينه وبين الفعل فيه ، وللشافعي في هذا الأصل قولان ، قال أبو محمد الجَوَوي : ولو حلف لبشرين مافى هذه الإداوة غداً فأريق قبل الغد بغير اختياره فعلى قول الإكراه ، قال : والأولى أن لا يحنث ، وإن حثنا المكروه لعجزه عن الشرب وقدره المكروه على الامتناع ، فجعل الشيخ أبو محمد : العاجز أولى بالعذر من المكروه ، وسوى غيره بينهما ، ولا ريب أن قواعد الشريعة وأصولها تشهد بهذا القول ؛ فإن الأمر والنهي من الشارع

نظير الحض والمنع في اليمين ، وكذا أن أمره ونهيه منوط بالقدره فلا واجب مع صجر ولا حرام مع ضرورة فكذلك الحض والمنع في اليمين إنما هو مقيد بالقدره.

يوضحه أن الحالف يعلم أن سر نفسه أنه لم يلتزم فعل المحلوف عليه مع العجز عنه وإنما ألزمه مع قدرته عليه ، ولهذا لم يحث المغلوب على الفعل بنسيان أو إكراه ، ولا من لا قصد له إليه كالمغنى عليه وزائل العقل ، وهذا قول جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنفية ، وهو مقتضى أصول الإمام أحمد وإن كان المنصوص عنه خلافه ، فإنه قال في رواية ابنه صالح : إذا حلف أن يشرب هذا الماء الذي في هذا الإناء فانصب فقد حنت ، ولو حلف أن يأكل رغيفاً فبجاءه كلب فأكله فقد حنت ؛ لأن هذا لا يقدر عليه ، وقال في رواية جعفر بن محمد : إذا حلف الرجل على غريمه أن لا يفارقه حتى يستوفى منه ماله فهرب منه غناقه فإنه يحنت ، وهذا وأمثاله من نصوصه مبني على قوله في المكروه والناسي والجاهل : إنه يحنت ، كما نص عليه ، فإنه قال في رواية أبي الحارث : إذا حلف أن لا يدخل الدار فحمل كرهاً فأدخل فإنه لا يحنت ، وكذلك نص على حنت الناسي والجاهل فقد جعل الناسي والجاهل والمكروه والعاجز بمنزلة ، ونص في رواية أبي طالب : إذا حلف أن لا يدخل الدار فحمل كرهاً فأدخل فلا شيء عليه ، وقد قال في رواية أحمد بن القاسم : والذباب يدخل خلق الصائم والرجل يرمي بالشئ فيدخل خلق الآخر وكل أمر غلب عليه فليس عليه قضاء ولا غيره ، وتواترت نصوصه فيمن أكل في رمضان أو شرب ناسياً فلا قضاء عليه ؛ فقد سوى بين الناسي والمغلوب ، وهذا محض القياس والفقهاء ومقتضى ذلك التسوية بينهما في باب الإيمان كما نص عليه في المكروه ، فتخرج مسألة العاجز والمغلوب على الروايتين ، بل للمغلوب والعاجز أولى بعدم الحنت من الناسي والجاهل ، كما تقدم بيانه ، وبالله التوفيق ..

## فصل التزام الطلاق

المخرج السادس : أخذه بقول من يقول إن التزام الطلاق لا يلزم ، ولا يقع به طلاق ولا حث ، وهذا إذا أخرجه بصيغة الالتزام ، كقوله : « الطلاق يلزمي أو لازم لي ، أو ثابت عليّ ، أو حق عليّ ، أو واجب عليّ ، أو متعين عليّ ، إن فعلت ، أو إن لم أفعله ، وهذا مذهب أبي حنيفة ، وبه أتى جماعة من مشايخ مذهبه ، وبه أتى القفال في قوله : « الطلاق يلزمي ، ونحن نذكر كلامهم بحروفه .

أقوال الحنفية في التزام الطلاق :

قال صاحب الذخيرة من الحنفية : لو قال لها : « طلاقك علي واجب ، أو لازم ، أو فرض ، أو ثابت ، ذكر أبو الليث خلافا بين المتأخرين ؛ فهم من قال : يقع واحدة رجعية نوى أو لم ينو ، ومنهم من قال : لا يقع نوى أو لم ينو ، ومنهم من قال : في قوله : « واجب » يقع بدون النية ، وفي قوله : « لازم » لا يقع وإن نوى ، وحل هذا الخلاف إذا قال : « إن فعلت كذا فطلاقك عليّ واجب ، أو قال لازم ، أو ثابت » ففعلت ، وذكر القدوري في شرحه أن علي قول أبي حنيفة لا يقع الطلاق في الكل ، وعند أبي يوسف إن نوى الطلاق يقع في الكل ، وعن محمد أنه يقع في قوله لازم ولا يقع في قوله واجب ، ثم ذكر من اختار من المشايخ الوقوع من اختار عدمه ، فقال : وكان الإمام ظهير الدين المرغيناني يفتي بعدم الوقوع في الكل .

وقال القفال في فتاويه : إذا قال : « الطلاق يلزمي » فليس بصريح ولا كناية حتى لا يقع به وإن نواه ، ولهذا القول مأخذان . أحدهما : أن الطلاق لأبد فيه من الإضافة إلى المرأة ، ولم تتحقق الإضافة هنا ، ولهذا لو قال : « أنا منك طالق » لم تطلق ، ولو قال لها : « طلق نفسك » فقالت : « أنت طالق » لم تطلق ، والمأخذ الثاني — وهو مأخذ أصحاب أبي حنيفة — أنه التزام لحكم الطلاق ،

وحكمه لا يلزمه إلا بعد وقوعه ، وكأنه قال : « فعلى أن أطلقك ، وهو لو صرح بهذا لم تطلق بنير خلاف ، فهكذا المصدر ، وسر المسألة أن ذلك الزم لأن يطلق أو الزام لطلاق واقع ؛ فإن كان الزاماً لأن يطلق لم تطلق ، وإن كان الزاماً لطلاق واقع فكأنه قال : « إن فعلت كذا فانت طالق طلاقاً يلزمي ، طلقت إذا وجد الشرط ، ولمن رجع هذا أن يحيل فيه على العرف ؛ فإن الخالف لا يقصد إلا هذا ، ولا يقصد الزام التطلق ، وعلى هذا فيظهر أن يقال : إن نوى بذلك الزام التطلق لم تطلق ، وإن نوى وقوع الطلاق طلقت ، وهذا قول أبي يوسف وقول جمهور أصحاب الشافعي ، ومن جملة صريحاً في وقوع الطلاق حكم فيه بالعرف وغلبة استعمال هذا اللفظ في وقوع الطلاق ، وهذا قول أبي المحاسن الروياني ، والوجه الثلاثة في مذهب الشافعي ، حكاهما شارح التنبيه وغيره .

وفي المسألة قولان آخران ، وهما الخفية :

أحدهما : أنه إن قال : « فالطلاق على واجب ، يقع نواه أو لم ينوه ، وإن قال : « فالطلاق لي لازم ، لا يقع نواه أو لم ينوه ، ووجه هذا الفرق أن قوله : « لازم ، الزام لأن يطلق ؛ فلا تطلق بذلك ، وقوله : « واجب ، إخبار عن وجوبه عليه ، ولا يكون واجباً إلا وقد وقع ، ولمن سوى بينهما أن يقول : هو إيجاب للتطلق وإخبار عن وقوع الطلاق ، ولا ريب أن اللفظ يحتمل لهما كاحتمال قوله : « الطلاق يلزمي ، سواء ، وهذا هو الصواب ، والفرق تحكّم .

والثاني : قول محمد بن الحسن ، وهو عكس هذا القول ، أن الطلاق يقع بقوله : « الطلاق لي لازم ، أو يلزمي ، ولا يقع بقوله : « هو على واجب ، وعلى هذا الخلاف قوله : « إن فعلت كذا فالعتق يلزمي ، أو فعلى العتق ، أو فالعتق لازم لي ، أو واجب عليّ .



## فصل

### هل ينفذ الطلاق المعلق الذي يقصد به الترهيب

المخرج السابع : أخذه يقول أشهب من أصحاب مالك ، بل هو أفقههم على الإطلاق ، فإنه قال : إذا قال الرجل لامرأته : « إن كنت زيدا ، أو خرجت من بيتي بغير إذني - ونحو ذلك مما يكون من فعلها - فأنت طالق » وكنت زيدا أو خرجت من بيتي تقصد أن يقع عليها الطلاق لم تطلق ، حكاه أبو الوليد ابن رشد في كتاب الطلاق من كتاب المقدمات له ، وهذا القول هو الفقه بعينه ، ولا سيما على أصول مالك وأحمد في مقابلة العبد بنقيض قصده كحرمان القاتل حيرائه من المقتول ، وحرمان الموصى له وصية من قتله بعد الوصية ، وتوريث امرأة من طلقها في مرض موته فرارا من ميراثها ، وكما يقوله مالك وأحمد في إحدى الروايتين ضمها ، وقبلهما عمر بن الخطاب رضي الله عنه فيمن تزوج في العدة وهو يعلم : يفرق بينهما ، ولا تحل له أيدا ، ونظائر ذلك كثيرة ؛ فعاقبة المرأة هنا بنقيض قصدها هو محض القياس والفقه ، ولا يلتقط هذا على أشهب بمسألة المخيرة ومن جعل طلاقها بيدها لأن الزوج قد ملكها ذلك وجعله بيدها ، بخلاف الخالف فإنه لم يقصد طلاقها بنفسه ، ولا جعله بيدها باليمين ، حتى لو قصد ذلك فقال : « إن أعطيتني ألفا فأنت طالق » أو « إن أبرأتني من جميع حقوقك فأنت طالق » فأعطته أو أبرأته طلقت .

ولا ريب أن هذا الذي قال أشهب أفقه من القول بوقوع الطلاق ؛ فإن الزوج إنما قصد سخطها ومنعها ، ولم يقصد تفويض الطلاق إليها ، ولا خطر ذلك بقلبه ، ولا قصد وقوع الطلاق عند المخالفة ، ومكان أشهب من العلم والإمامة غير مجهول ؛ فذكر أبو عمر بن عبد البر في كتاب الانتقاء عن محمد بن عبد الله بن عبد الحكم قال : أشهب أفقه من ابن القاسم مائة مرة ، وأنكر ابن كنانة ذلك ، قال : ليس عندنا كما قال محمد ، وإنما قاله لأن أشهب شيخه ( ٧ - أعلام الموقعين ، ٤ )

ومعلمه ، قال أبو عمر : أشبه شيخه ومعلمه ، وابن القاسم شيخه ، وهو أعلم بهما لكثرة مجالسته لهما وأخذه عنهما .

## فصل

### هل الحلف بالطلاق يلزم

المخرج الثامن : أخذه بقول من يقول إن الحلف بالطلاق لا يلزم ، ولا يقع على الحائض به طلاق ، ولا يلزمه كفارة ولا غيرها ، وهذا مذهب خلق من السلف والخلف ، صح ذلك عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه .

قال بعض الفقهاء المالكية وأهل الظاهر : ولا يعرف لعل في ذلك مخالف من الصحابة ، هذا لفظ أبي القاسم التيمي في شرح أحكام عبد الحق ، وقاله قبله أبو محمد بن حزم ، وصح ذلك عن طاوس أجل أصحاب ابن عباس رضي الله عنه ، وأفقهم على الإطلاق ، قال عبد الرزاق في مصنفه : أنبأنا ابن جريج قال : أخبرني ابن طاوس عن أبيه أنه كان يقول : الحلف بالطلاق ليس شيئاً ، قلت : أكان يراه يميناً ؟ قال : لا أدري ، وهذا أصح إسناد عن هو من أجل التابعين وأفقهم ، وقد وافقه أكثر من أربعمائة عالم عن بني فقهه على نصوص الكتاب والسنة دون القياس ، ومن آخرهم أبو محمد بن حزم ، قال في كتابه المحلى : مسألة ، اليمين بالطلاق لا يلزم ، سواء برأ وحنت ، لا يقع به طلاق ، ولا طلاق إلا كما أمر الله تعالى ، ولا يمين إلا كما شرع الله تعالى على لسان رسوله ، ثم قرر ذلك ، وساق اختلاف الناس في ذلك ، ثم قال : فمؤلاه علي بن أبي طالب كرم الله وجهه وشرحه ، وطاوس لا يقضون بالطلاق على من حلف به فحنت ، ولا يعرف في ذلك لعل كرم الله وجهه مخالف من الصحابة رضي الله عنهم .

قلت : أما أثر علي رضي الله عنه فرواه حماد بن سلمة عن حميد عن الحسن أن رجلاً تزوج امرأة ، وأراد سفراً ، فأخذه أهل امرأته ، فجعلها طالقاً إن لم يبعث

بنفقتها إلى شهر ، فجاء الأجل ولم يبعث إليها بشيء ، فلما قدم خاصموه إلى علي ، فقال علي كرم الله وجهه : اضطهدتموه حتى جعلها طالقاً ، فردعها عليه ، ولا متعلق لهم بقوله : « اضطهدتموه » ، لأنه لم يكن هناك إكراه ، فإنهم إنما طالبوه بحق نفقتها فقط ، ومعلوم أن ذلك ليس بإكراه على الطلاق ولا على اليمين ، وليس في القصة أنهم أكرهوه بالقتل أو بالضرب أو الخبس أو أخذ المال على اليمين حتى يكون يمين مكره ، والسائلون لم يقولوا لعل شيئاً من ذلك ألبتة ، وإنما خاصموه في حكم اليمين فقط فنزل على كرم الله وجهه ذلك منزلة المضطهد حيث لم يرد طلاق امرأته وإنما أراد التخلص إلى سفره بالخلف ، فالحالف والمضطهد كل منهما لم يرد طلاق امرأته فالمضطهد محمول على الطلاق تكلم به ليتخلص من ضرر الإكراه ، والحالف حلف به ليتوصل إلى غرضه من الحضي أو المنع أو التصديق أو التكذيب ولو اختلف حال الحالف بين أن يكون مكرهاً أو مختاراً لسأله على كرم الله وجهه عن الإكراه وشروطه وحقيقته ، وبأى شيء أكرهه ، وهذا ظاهر بحمد الله ، فأرضَ للمقاد بما رضى لنفسه .

وأما أثر شريح في مصنف عبدالرزاق عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن شريح أنه خُصم إليه في رجل طلق امرأته إن أحدث في الإسلام حدثاً ، فأكثري بنلاً إلى حمام أعين ، فتعدى به إصبهان فباعه واشترى به خمرأ ، فقال شريح : إن شتمت شديتم عليه أنه طلقها ، فعملوا يرددون عليه القصة ويردد عليهم فلم يره حدثاً ، ولا متعلقاً لقول الرازي - إما محمد وإما هشام - فلم يره حدثاً ، فإنما ذلك ظن منه ، قال أبو محمد : وأى حدث أعظم عن تعدى من حمام أعين وهو على مسيرة أميال يسيره من الكوفة إلى إصبهان ثم باع بفل مسلم ظلياً واشترى به خمرأ ؟

قلت : والظاهر أن شريحاً لما ردت عليه المرأة ظن من شاهد القصة أنه لم يره ذلك حدثاً ؛ إذ لو رآه حدثاً لأوقع عليها الطلاق ، وشريح إنما ردها لأنه علم أنه لم

يقصد طلاق امرأته ، وإنما قصد البين فقط ، فلم يلزمه بالطلاق ، فقال الراوى فيهم : فلم ير ذلك حدثا ، وشریح أفقه في دين الله أن لا يرى مثل هذا حدثا .

وعن روى عنه عدم وقوع الطلاق على الخالف إذا حث : عكرمة مولى ابن عباس ، كما ذكره سنيد بن داود في تفسيره في أول سورة النور عنه بإسناده أنه سئل عن رجل حلف بالطلاق أنه لا يكلم أخاه ، فكلمه ، فلم ير ذلك طلاقا ثم قرأ : « ولا تتبعوا خطوات الشيطان » .

ومن تأمل المنقول عن السلف في ذلك وجده أربعة أنواع : صريح في عدم الوقوع ، وصريح في الوقوع ، وظاهر في عدم الوقوع ، وتوقف عن الطرفين .

فالمقول عن طاوس وعكرمة صريح في عدم الوقوع ، وعن علي عليه السلام وشریح ظاهر في ذلك ، وعن ابن عينة صريح في التوقف ، وأما التصريح بالوقوع فلا يؤثر عن صحابي واحد إلا فيما هو محتمل لإرادة الوقوع عند الشرط ، كما نقول عن أبي ذر ، بل الثابت عن الصحابة عدم الوقوع في صورة العتق الذي هو أولى بالنفوذ من الطلاق ، ولهذا ذهب إليه أبو ثور وقال : القياس أن الطلاق مثله ، إلا أن تجمع الأمة عليه ، فتوقف في الطلاق لتوهم الإجماع ، وهذا عذر أكثر للموقنين للطلاق ، وهو وظنهم أن الإجماع على الوقوع ، مع اعترافهم أنه ليس في الكتاب والسنة والقياس الصحيح ما يقتضى الوقوع ، وإذا تبين أنه ليس في المسألة إجماع تبين أن الأدليل أصلا يدل على الوقوع ، والأدلة الدالة على عدم الوقوع في غاية القوة والكثرة ، وكثير منها لا سيبل إلى دفعه ، فكيف يجوز معارضتها بدعوى إجماع قد علم بطلانه قطعاً ؟ فليس بأيدي الموقنين آية من كتاب أو سنة ولا أثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا عن أصحابه ولا قياس صحيح ، والقائلون بعدم الوقوع لو لم يكن معهم إلا الاستصحاب الذي لا يجوز الانتقال عنه إلا لما هو أقوى منه لكان كاليا ، فكيف ومعهم الأقيسة التي أكثرها من باب قياس الأولي ؟ والباقي من القياس للمساوي وهو قياس النظير على نظيره ، والآثار

والمومات والمعاين الصحيحة والحكم والمناسبات التي شهد لها الشرع بالاعتبار مالم يدفعهم منازعهم عنهم بحجة أصلاً ؛ وقولهم وسط بين قولين متباينين غاية التباين . أحدهما : قول من يعتبر التعليق فيوقع به الطلاق على كل حال ، سواء كان تعليقاً قسماً يقصد به الحالف منع الشرط والجزاء ، أو تعليقاً شرطياً يقصد به حصول الجزاء عند حصول الشرط . والثاني : قول من يقول : إن هذا التعليق كله لغو لا يصح بوجه ما ، ولا يقع الطلاق به ألبة ، كما سنذكره في المخرج الذي بعد هذا إن شاء الله ، فهو لا يوسطوا بين الفريقين ، وقالوا : يقع الطلاق في صورة التعليق المقصود به وقوع الجزاء ، ولا يقع صورة التعليق القسمي ، وحجتهم قائمة على الفريقين ، وليس لأحد منهما حجة صحيحة عليهم ، بل كل حجة صحيحة احتج بها الموقعون فإنما تدل على الوقوع في صورة التعليق للمقصود ، وكل حجة احتج بها المانعون صحيحة فإنما تدل على علم الوقوع في صورة التعليق القسمي ، فهم قائلون بمجموع حجج الطائفتين ، وجامعون للحق الذي مع الفريقين ، ومعارضون قول كل من الفريقين ، وحججهم بقول الفريق الآخر وحججهم .

## فصل

### الطلاق المعلق بالشرط

المخرج التاسع : أخذه بقول من يقول : إن الطلاق المعلق بالشرط لا يقع ، ولا يصح تعليق الطلاق ، كما لا يصح تعليق النكاح ، وهذا اختيار أبي عبد الرحمن أحمد ابن يحيى بن عبد العزيز الشافعي أحد أصحاب الشافعي الأجلة أو أجلمهم ، وكان الشافعي يجله ويكرمه ويكنيه ويعظمه ، وأبو ثور ، وكاناً يُكرمانه ، وكان بصره ضعيفاً ، فكان الشافعي يقول : لا تدفعوا إلى أبي عبد الرحمن الكتاب يعارض به فإنه يخطئ ، وذكره أبو إسحاق الشيرازي في طبقات أصحاب الشافعي ، ومحل الرجل من العلم والتضلع منه لا يدفع ، وهو في العلم بمنزلة أبي ثور وتلك الطبقة ، وكان رفيق أبي ثور ، وهو أجل من جميع أصحاب الوجوه من للتبيين

إلى الشافعي ، فإذا نزل بطلبته إلى طبقة أصحاب الوجوه كان قوله وجهاً ، وهو أقل درجاته .

وهذا مذهب لم ينفرد به ، بل قد قال به غيره من أهل العلم ، قال أبو محمد ابن حزم في المحلى : والطلاق بالصفة عندنا كما هو الطلاق باليمين ، كل ذلك لا يلزم وباقه التوفيق ، ولا يكون طلاقاً إلا كما أمر الله تعالى وعلمه ، وما عداه فباطل وتعدى لحدود الله تعالى .

وهذا القول وإن لم يكن قويا في النظر فإن الموقعين للطلاق لا يمكنهم إبطاله ألينة لتناقضهم ، وكان أصحابه يقولون لهم : قولنا في تعليق الطلاق بالشرط كقولكم في تعليق الإبراء أو الهبة والوقف والبيع والنكاح سواء ، فلا يمكنكم ألينة أن تفرقوا بين ما صح تعليقه من عقود التبرعات والمعاوضات والإسقاطات بالشروط وما لا يصح تعليقه ، فلا تطلوا قول منازعكم في صحة تعليق الطلاق بالشرط بشيء إلا كان هو بعينه حجة عليكم في إبطال قولكم في منع صحة تعليق الإبراء والهبة والوقف والنكاح ، فما الذي أوجب إلغاء هذا التعليق وصحة ذلك التعليق ؟ فإن فرقتم بالمعاوضة وقلتم : « إن عقود المعاوضات لا تقبل التعليق بخلاف غيرها » انتقض عليكم طردا بالجمالة وعكسا بالهبة والوقف ؛ فانتقض عليكم الفرق طردا وعكسا ، وإن فرقتم بالتعليك والإسقاط فقلتم : « عقود التعليك لا تقبل التعليق ، بخلاف عقود الإسقاط » انتقض أيضاً طرده بالوصية ، وعكسه بالإبراء ؛ فلا طرد ولا عكس ، وإن فرقتم بالإدخال في ملكه والإخراج عن ملكه فصحتم التعليق في الثاني دون الأول انتقض أيضاً فرقكم ؛ فإن الهبة والإبراء لإخراج عن ملكه ولا يصح تعليقهما عندهم ، وإن فرقتم بما يحتمل الفرر وما لا يحتمله ، فما يحتمل الفرر والأخطار يصح تعليقه بالشرط كالطلاق والعق والوصية ، وما لا يحتمله لا يصح تعليقه كالبيع والنكاح والإجارة ، انتقض عليكم بالوكالة فإنها لا تقبل التعليق عندهم وتحتمل الخطر ؛ ولهذا يصح

أن يوكله في شراء عبد، ولا يذكر قدره ولا وصفه ولا سنه ولا ثمنه، بل يكفي ذكر جلسته فقط، أو أن يوكله في شراء دار، ويكتفي بذكر محلها وسكنها فقط، وأن يوكله في التزوج بامرأة فقط، ولا يزيد على كونها امرأة، ولا يذكر له جلس مهرها ولا قدره ولا وصفه، وأى خطر فوق هذا؟ ومع ذلك منعتم من تعليقها بالشرط، وطرد هذا الفرق يوجب عليكم صحة تعليق النكاح بالشرط فإنه يحتل من الخطر ما لا يحتل غيره من العقود، فلا يشترط فيه رؤية الزوجة ولا صفتها، ولا تعيين العوض جلسا ولا قدرا ولا وصفا، ويصح مع جهالة وجهالة المرأة، ولا يعلم عقد يحتل من الخطر ما يحتله؛ فهو أولى بصحة التعليق من الطلاق والعناق إن صح هذا الفرق.

وقد نص الشافعي على صحة تعليقه فيها لو قال: «إن كانت جاريتي ولدت ينفنا فقد زوجتك»، وهذا وإن لم يكن تعليقا على شرط مستقبل فليس بمنزلة قوله: «مق ولدت جارية فقد زوجتك»، لأن هذا فيه خطر ليس في صورة النص، وهذا فرق صحيح، ولكن لم يوفوه حقه، ولم يطرد فقهاء، فالوقال: «إن كان أبي مات وورثت منه هذا المتاع فقد بمتك» أبطلتموه، وقلتم: هو بيع معلق على شرط، والبطالان هنا في غاية البعد من الفقه، ولا معنى تحتها، ولا خطر هناك ولا غرر ألبتة، وقد نص الإمام أحمد على صحة تعليق النكاح على الشرط.

قال صاحب المستوعب: وأما إذا علق انعقاد النكاح على شرط مثل أن يقول: «زوجتك إذا جاء رأس الشهر» أو إذا رضيت أمها، ففيه روايتان. إحداهما: يبطل النكاح من أصله. والأخرى: يصح، وذكر في الفصل أنه إذا تزوجا بشرط الخيار وإن جاءها بالمهر إلى وقت كذا وإلا فلا نكاح بينهما ففيه روايتان. إحداهما: يبطل النكاح من أصله. والثانية: يبطل الشرط ويصح العقد، ونص عليه في رواية الأثرم، وقد ذكر القاضي رواية عنه أنه إذا تزوجا بشرط الخيار يصح العقد والشرط جميعا؛ فصار عنه ثلاث روايات: صحة العقد والشرط،

وبطلانها ، وصحة العقد وفساد الشرط ، لكن هذا فيما إذا شرط الخيار أو إن جاءها بالمهر إلى وقت كذا وإلا فلا نكاح بينهما . وأما إذا قال : « زوجتك إن رضيت أمها » فنص على صحة العقد إذا رضيت أمها ، وقال : هو نكاح ، وقال في رواية عبد الله وصالح وحنبيل : نكاح للمتعة حرام ، وكل نكاح فيه وقت أو شرط فاسد .

والمقصود أن المفرقين بين ما يقبل التعليق بالشرط وما لا يقبل إلى الآن لم يستقر لهم ضابط في الفرق ، فن قال من أهل الظاهر وغيرهم إن الطلاق لا يصح تعليقه بالشرط لم يتمكن من الرد عليه من قوله مضطرب فيما يعلق وما لا يعلق ، ولا يرد عليه بشيء إلا تمكن من رده عليهم بمثله أو أقوى منه ، وإن ردوا عليه بمخالفته لأخبار الصحابة رد عليهم بمخالفة النصوص المرفوعة في صور عديدة قد تقدم ذكر بعضها ، وإن فرقوا طالبهم بضابط ذلك أولا وتأثير الفرق شرعاً ثانياً فإن الوصف الفارق لا بد أن يكون مؤثراً كالوصف الجامع ؛ فإنه لا يصح تعليق الأحكام جميعاً وفرقاً بالأوصاف التي لا يعلم أن الشارع اعتبرها ، فإنه وضع شرع لم يأذن به الله ، وبالجمله فليس يبطلان هذا القول أظهر في الشريعة من بطلان التحليل ، بل العلم بفساد نكاح التحليل أظهر من العلم بفساد هذا القول ، فإذا جاز التقرير على التحليل وترك إنكاره مع ما فيه من النصوص والآثار التي اتفق عليها أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنع منه ولعن فاعله وذمه فالتقرير على هذا القول أجود وأجوز .

هذا مالا يستريب فيه عالم منصف ، وإن كان الصواب في خلاف القولين جميعاً ، ولكن أحدهما أقل خطأ وأقرب إلى الصواب ، والله أعلم .

## فصل

### زاول سبب اليمين

المخرج العاشر : مخرج زوال السبب ، وقد كان الأولى تقديمه على هذا



المخرج لقوته وصحته ، فإن الحكم يدور مع علته وسببه وجوداً وعلماً ، ولهذا إذا علق الشارع حكماً بسبب أو علة زال ذلك الحكم بزوالها كالخمر علق بها حكم التنجيس ، ووجوب الحد لوصف الإسكار ، فإذا زال عنها وصارت خلا زال الحكم ، وكذلك وصف الفسق علق عليه للنوع من قبول الشهادة والرواية ، فإذا زال الوصف زال الحكم الذي علق عليه ، وكذلك السفه والصغر والجنون والإغواء يزول الأحكام المتعلقة عليها بزوالها ، والشرعية مبنية على هذه القاعدة ، فهكذا الحالف إذا حلف على أمر لا يفعله لسبب فزال السبب لم يحنث بفعله ؛ لأن يمينه تعلقت به لذلك الوصف ، فإذا زال الوصف زال تعلق اليمين ، فإذا دعى إلى شراب منكر ليشر به فحلف أن لا يشر به ، فانقلب خلا فشربه لم يحنث ، فإن منع نفسه منه نظير منع الشارع ، فإذا زال منع الشارع بانقلابه خلا وجب أن يزول منع نفسه بذلك ، والتفريق بين الأمرين تحكم محض لا وجه له ؛ فإذا كان التحريم والتنجيس ووجوب الإراقة ووجوب الحد وثبوت الفسق قد زال بزوال سببه فما الموجب لبقاء المنع في صورة اليمين وقد زال سببه ؟ وهل يقتضى محض الفقه إلا زوال حكم اليمين ؟

يوضحه أن الحالف يعلم من نفسه أنه لم يمنعها من شرب غير المسكر ، ولم يخطئ بياله ، فالزامه ببقاء حكم اليمين وقد زال سببها لإلزام بما لم يلتزمه هو ، ولا ألزمه به الشارع ، وكذلك لو حلف على رجل أن لا يقبل له قولاً ولا شهادة لما يعلم من فسقه ، ثم تاب وصار من خيار الناس ؛ فإنه يزول حكم المنع باليمين كما يزول حكم المنع من ذلك بالشرع ، وكذلك إذا حلف أن لا يأكل هذا الطعام أو لا يلبس هذا الثوب أو لا يكلم هذه المرأة ولا يطأها لكونه لا يميل له ذلك ، فذلك الطعام والثوب وتزوج المرأة فأكلم الطعام ولبس الثوب ووطئ المرأة لم يحنث ؛ لأن المنع يمينه كالمنع بمنع الشارع ، ومنع الشارع يزول بزوال الأسباب التي ترتب عليها المنع ؛ فذلك منع الحالف ، وكذلك إذا حلف

لا دخلت هذه الدار، وكان سبب يمينه أنها تعمل فيها المعاصي وتُشرب الخمر؛ فزال ذلك وعادت بحملاً للصالحين وقراءة القرآن والحديث، أو قال: «لا أدخل هذا المسكان، لأجل ما رأيت فيه من المنكر»، فصار بيتاً من بيوت الله تقام فيه الصلوات لم يحنث بدخوله، وكذلك إذا حلف لا يأكل فلان طعاماً، وكان سبب اليمين أنه يأكل الربا، ويأكل أموال الناس بالباطل؛ فتأب وخرج من المظالم وصار طعامه من كسب يده أو تجارة مباحة لم يحنث بأكل طعامه، ويحول حكم منع اليمين كما يؤول حكم منع الشارع، وكذلك لو حلف لا يبيع فلاناً، وسبب يمينه كونه مفلساً أو سفياً؛ فزال الإفلاس والسفاهة؛ فباعه لم يحنث، وأضعاف أضعاف هذه المسائل، كما إذا اتهم بصحة مريب فحلف لا أصاحبه فزال الريبة وخلفها ضدّها فصاحبه لم يحنث، وكذلك لو حلف للمريض لا يأكل سماً أو طعاماً وسبب يمينه كونه يريد في مرضه فصم وصار الطعام نافعاً له لم يحنث بأكله.

وقد صرح الفقهاء بمسائل من هذا الجنس، فمنها لو حلف لوال أن لا أفارق البلد إلا بإذنه ففُزل ففارق البلد بغير إذنه لم يحنث، ومنها: لو حلف على زوجته لا تخرجين من بيتي إلا بإذني، أو على عبده لا يخرج إلا بإذنه، ثم طلق الزوجة وأعتق العبد فخرجا بغير إذنه لم يحنث، ذكره أصحاب الإمام أحمد. قال صاحب المغني: لأن قرينة الحال تنقل حكم الكلام إلى نفسها، وهو يملك منع الزوجة والعبد مع ولايته عليهما؛ فكأنه قال: مادمتما في ملكي، ولأن السبب يدل على التية في الخصوص كدلالته عليها في العموم، وكذلك لو حلف لقاض أن لا أرى منكراً إلا رفعتك إليك فعزل لم يحنث بعدم الرفع إليه بعد العزل، وكذلك إذا حلف لامرأته ألا أيت خارج بيتك أو خارج هذه الدار فانت أو طلقها لم يحنث إذا بات خارجها، وكذلك إذا حلف على ابنه ألا يبيت خارج البيت لخوفه عليه من الفساق؛ لكونه أمرد، فالتحى وصار شيخاً لم يحنث بيمينته.

خارج الدار ، وهذا كله مذهب مالك وأحد ؛ فإنهما يعتبران النية في الإيمان وبسائط اليمين وسببها وماهيتهما ؛ فيحملان اليمين على ذلك .

وقال أبو عمر بن عبد البر في كتاب الإيمان من كتابه الكافي في مذهب مالك : والأصل في هذا الباب مراعاة مانواه الخالف ؛ فإن لم تكن له نية نظر إلى بساط قصته ، وما أثاره على الحلف ، ثم حكم عليه بالأغلب من ذلك في نفوس أهل وقته .

وقال صاحب الجواهر : المختصيات للبر والحنث أمور . الأول : النية إذا كانت بما يصلح أن يراد اللفظ بها ، سواء كانت مطابقة له أو زائدة فيه أو ناقصة عنه بتقييد مطلقه وتخصيص عامه . الثاني : السبب الكثير لليمين يتعرف منه ، ويعبر عنه بالبسائط أيضاً ، وذلك أن القاصد لليمين لا بد أن تكون له نية ، وإنما يذكرها في بعض الأوقات ونسائها في بعضها ؛ فيكون المحرك على اليمين - وهو البسائط - دليلاً عليها ، لكن قد يظهر مقتضى المحرك ظهوراً لا إشكال فيه ، وقد يخفى في بعض الحالات ، وقد يكون ظهوره وخفاؤه بالإضافة .

وكذلك أصحاب الإمام أحمد صرحوا باعتبار النية وحمل اليمين على مقتضاها فإن عدمت رجع إلى سبب اليمين وماهيتهما فحمل اللفظ عليه ؛ لأنه دليل على النية . حتى صرح أصحاب مالك فيمن دفن مالاً ونسى مكانه فبحث عنه فلم يجده فحلف على زوجته أنها هي التي أخذته ثم وجدته لم يبحث ، قالوا : لأن قصده ونيتة إنما هو إن كان المال قد ذهب فأنت التي أخذته ؛ فتأمل كيف جعلوا القصد والنية في قوة الشرط ، وهذا هو محض الفقه .

ونظير هذا مالو دعي إلى طعام فظنه حراماً فحلف لأطعمه ثم ظهر أنه حلال لاشبهة فيه فإنه لا يبحث بأكله ؛ لأن يمينه إنما تملتق به إن كان حراماً وذلك قصده .

ومثله لو مر به رجل فسلم عليه فحلف لا يرد عليه السلام لظنه أنه مبتدع أو ظالم أو فاجر ، فظهر أنه غير ذلك الذى ظنه لم يحث بالرد عليه .

ومثله لو قُدِّمَتْ له دابة ليركبها فظنها قطوفا أو :موحا أو متعصرة الركوب فحلف لا يركبها فظهرت له بخلاف ذلك لم يحث بركوبها .

وقال أبو القاسم الحرقى فى مختصره : ويرجع فى الايمان إلى النية ؛ فإن لم ينو شيئا رجع إلى سبب اليقين وما هيَّجها . وقال أصحاب الإمام أحمد : إذا دعى إلى غداء فحلف أن لا يتعدى أو قبل له أقعد فحلف أن لا يقعد اختصت يمينه بذلك الغداء وبالعود فى ذلك الوقت ؛ لأن عاقلا لا يقصد أن لا يتعدى أبدا ولا يقعد أبدا .

ثم قال صاحب المغنى : إن كان له نية فيمينه على مانوى ، وإن لم تكن له نية ؛ فكلام أحمد يقتضى روايتين . إحداهما : أن اليمين محمولة على العموم ؛ لأن أحمد سئل عن رجل حلف أن لا يدخل بلدا لظلم رآه فزال الظلم ، قال أحمد : النذر يوفى به . يعنى لا يدخله ، ووجه ذلك أن لفظ الشارع إذا كان عاما لسبب خاص وجب الأخذ بعموم اللفظ دون خصوص السبب ، كذلك يمين الحالف . ونازعه فى ذلك شيخنا ، فقال : إنما منه أحد من دخول البلد بعد زوال الظلم ؛ لأنه نذر لله ألا يدخلها ، وأكد نذره باليمين ، والنذر قرينة ، فقد نذر التقرب إلى الله بهجران ذلك البلد ؛ فلزمه الوفاء بما نذره . هذا هو الذى فهمه الإمام أحمد ، وأجاب به السائل حيث قال : النذر يوفى به ؛ ولهذا منع النبي صلى الله عليه وسلم المهاجرين من الإقامة بمكة بعد قضاء نسكهم فوق ثلاثة أيام ؛ لأنهم تركوا ديارهم لله ، فلم يكن لهم العود فيها ، وإن زال السبب الذى تركوها لأجله ، وذلك نظير مسألة ترك البلد للظلم والفواحش التى فيه إذا نذره الناذر ؛ فهذا سر جوابه ، وإلا فذهب الذى عليه نصوصه وأصوله اعتبار

النية والسبب في اليمين وحمل كلام الخالفين على ذلك، وهذا في نصوصه أكثر من أن يذكر فليُنظر فيها .

وأما مذهب أصحاب أبي حنيفة فقال في كتاب الذخائر في كتاب الإيمان: ﴿ الفصل السادس في تقييد الإيمان المطلقة بالدلالة ﴾ إذا أرادت المرأة الخروج من الدار فقال الزوج : « إن خرجت من الدار فأنت طالق » فجلست ساعة ثم خرجت لا تطلق ، وكذلك لو أراد رجل أن يضربه فحلف آخر أن لا يضربه ، فهذا على تلك الضربة ، حتى لو مكث ساعة ثم ضربه لا يحنث ، ويسمى هذا يمين الغفور ، وهذا الخرجة التي قصد والضربة التي قصد هي للقصد بالمنع منها عرفا وعادة ؛ فيتعين ذلك بالعرف والعادة ، وإذا دخل الرجل على الرجل فقال: تعال تنده معي ، فقال : والله لا أتندى ، فذهب إلى بيته وتندى مع أهله لا يحنث ، وكذلك إذا قال الرجل لغيره : كل مع فلان ، فقال : والله لا آكل ، ثم ذكر تقرير ذلك بأنه جواب لقول الأمر له ، والجواب كالإشهاد في السؤال ؛ فإنه يتضمن ما فيه ، قال : وليس كابتداء اليمين ؛ لأن كلامه لم يخرج جوابا بالتقييد ، بل خرج ابتداء ، هو مطلق عن القيد فينصرف إلى كل غداء ، قال : وإذا قال لغيره : كلم لي زيدا اليوم في كذا ، فقال : والله لا أكله ، فهذا يختص باليوم ؛ لأنه خرج جوابا عن الكلام السابق ، وعلى هذا إذا قال له لرفيق اليوم ، فقال : امرأته طالق إن أتاك ، وقد صرح أصحاب أبي حنيفة بأن النية تعمل في اللفظ ؛ لتعيين ما احتمله اللفظ ، فإذا تعين باللفظ ولم يكن اللفظ محتملا لما نوى لم تؤثر النية فيه ، فإنه حيث لا يكون الاعتبار بمجرد النية . وبمجرد النية لا أثر لها في إثبات الحكم ؛ فإذا احتملها اللفظ فعينت بعض محتملاته أثرت حيث لا ، قالوا : ولهذا لو قال : « إن لبيت ثوبا أو أكلت طعاما أو شربت شرابا أو كلت امرأة فامرأته طالق » ونوى ثوبا أو طعاما أو شرابا أو امرأة جميعا دُيِّنَ فيها بينه وبين الله ، وقبلت نيته بغير خلاف ، ولو حذف المفعول

واقصر على الفعل ؛ فكذلك عند أبي يوسف في رواية عنه والخشاف ، وهو قول الشافعي وأحمد ومالك .

والمقصود أن النية تؤثر في اليمين تخصيصاً وتعميماً ، وإطلاقاً وتقييداً والسبب يقوم مقامها عند عدمها ، ويدل عليها ، فيؤثر ما يؤثره ، وهذا هو الذي يمتنع الإفتاء به ، ولا يحمل الناس على ما يقطع أنهم لم يريدوه بأيامهم ، فكيف إذا علم قطعاً أنهم أرادوا خلافه ؟ والله أعلم .

والتعليل يجرى مجرى الشرط ، فإذا قال : « أنت طالق لأجل خروجك من الدار » فإن أنها لم تخرج لم تطلق قطعاً ، صرح به صاحب الإرشاد فقال : وإن قال : « أنت طالق أن دخلت الدار » بنصب الألف والحالف من أهل اللسان ، ولم يتقدم لها دخول قبل اليمين بحال ، لم تطلق ، ولم يذكر فيه خلافاً ، وقد قال الأصحاب وغيرهم : إنه إذا قال : « أنت طالق » وقال أردت الشرط دُيِّنَ ؛ فكذلك إذا قال : « لأجل كلامك زيدا ، أو خروجك من دارى بغير إذن » فإنه يُدَيِّنُ ، ثم إن تبين أنها لم تفعل لم يقع الطلاق ، ومن أفتى بغير هذا فقد وهم على المذهب ، والله أعلم .

## فصل خلع اليمين

المخرج الحادى عشر : خلع اليمين عند من يجوز كاصحاب الشافعي وغيرهم وهذا وإن كان غير جائز على قول أهل المدينة وقول الإمام أحمد وأصحابه . كلهم فإذا دعت الحاجة إليه أو إلى التحليل كان أولى من التحليل من وجوه عديدة . أحدها : أن الله تعالى شرع الخلع رفعاً لمفسدة للشاقة الواقعة بين الزوجين وتخلص كل منهما من صاحبه ؛ فإذا شرع الخلع رفعاً لهذه المفسدة التي هي بالنسبة إلى مفسدة التحليل كسقالة في بحر فتسويغه لدفع مفسدة التحليل أولى .

يوضحه الوجه الثاني : أن الحيل المحرمة إنما منع منها لما تتضمنه من الفساد الذي اشتملت عليه تلك المحرمات التي يتحيل عليها بهذه الحيل ، وأما حيلة ترفع مفسدة هي من أعظم المفسدات فإن الشارع لا يحرمها .

يوضحه الوجه الثالث : أن هذه الحيلة تتضمن مصلحة بقاء النكاح المطلوب للشارع بقاءه ، ودفع مفسدة التحليل التي بالغ الشارع كل المبالغة في دفعه والمنع منه ولعن أصحابه ، فحيلة تحصل المصلحة المطلوب إيجادها وتدفع للمفسدة المطلوب إعدامها لا يكون ممنوعاً منها .

الوجه الرابع : أن ما حرمه الشارع فإنما حرمه لما يتضمنه من المفسدة الخالصة أو الراجحة ، فإذا كانت مصلحة خالصة أو راجحة لم يحرمه ألبتة ، وهذا الخلع مصلحة أرجح من مفسدته .

الوجه الخامس : أن غاية ما في هذا الخلع اتفاق الزوجين ورضاهما بفسخ النكاح بغير شقاق واقع بينهما ، وإذا وقع الخلع من غير شقاق صح ، وكان غاية الكراهية : لما فيه من مفسدة للفارقة ، وهذا الخلع أريد به لم شتم النكاح بحصول عقد بعده يتمكن الزوجان فيه من المعاشرة بالمعروف ، وبدونه لا يمكنان من ذلك ، بل إما خراب البيت وفراق الأهل ، وإما التعرض للعنة من لا يقوم للعنته شيء ، وإما التزام ما حلف عليه وإن كان فيه فساد دنياء وأخراء ، كما إذا حلف ليقطن ولده اليوم ، أو ليشرب هذا الخمر ، أو ليطأن هذا الفرج المحرام ، أو حلف أنه لا يأكل ولا يشرب ولا يستظل بسقف ولا يعطي فلاناً .  
حقه ، ونحو ذلك ، فإذا دار الأمر بين مفسدة التزام المحلوف عليه أو مفسدة الطلاق وخراب البيت وشتات الشمل أو مفسدة التزام لعنة الله بارتكابه التحليل وبين ارتكاب الخلع المخلص من ذلك جميعه لم يخف على العاقل أي ذلك أولى .

الوجه السادس : أنهما لو اتفقا على أن يطلقها من غير شقاق بينهما ، بل ليأخذ

غيرها، لم يمنع من ذلك ، فإذا اتفقا على الخلع ليكون سبباً إلى دوام اتصالهما كان أولى وأحرى .

ويوضحه الوجه السابع : أن الخلع إن قيل : « إنه طلاق ، فقد اتفقا على الطلاق بعوض لمصلحة لها في ذلك ، فما الذي يحرمه ؟ وإن قيل : « إنه فسخ ، فلا ريب أن النكاح من العقود اللازمة ، والعقد اللازم إذا اتفق المتعاقدان على فسخه ورغمه لم يمنع من ذلك ، إلا أن يكون العقد حقاؤه ، والنكاح محض حقهما فلا يمنعان من الاتفاق على فسخه .

الوجه الثامن : أن الآية اقتضت جواز الخلع إذا خاف الزوجان ألا يقبلا حدود الله ، فكان الخلع طريقاً إلى تمكّنه من إقامة حدود الله ، وهي حقوقه الواجبة عليهما في النكاح ، فإذا كان الخلع مع استقامة الحال طريقاً إلى تمكّنه من إقامة حدوده التي تعطل - ولا بد - بدون الخلع ، تعين الخلع حيثئذ طريقاً إلى إقامتها .

فإن قيل : لا يتعين الخلع طريقاً ، بل ههنا طريقان آخران . أحدهما : مفارقتها ، والثاني : عدم إلزام الطلاق بالحنث إذا أخرجه مخرج البين إما بكفارة أو بدونها ، كما هي ثلاثة أقوال للسلف معروفة صرح بها أبو محمد ابن حزم وغيره .

قيل : نعم هذان طريقان ، ولكن إذا أحكم سدّها غاية الأحكام ، ولم يمكنه سلوك أحدهما ، وأيهما سلك ترتب عليه غاية الضرر في دينه ودنياه لم يحرم عليه - والحالة هذه - سلوك طريق الخلع ، وتعين في حقّه طريقان : إما طريق الخلع ، وإما سلوك طريق أبواب اللعنة .

وهذه المواضع وأمثالها لا تحتملها إلا العقول الواسعة التي لها إشراف على أسرار الشريعة ومقاصدها وحكمها ، وأما عقل لا يتسع لغير تقليد من اتفق له بتقليده وترك جميع أقوال أهل العلم لقوله فليس الكلام معه .



الوجه التاسع : أن غاية مامنع المانعون من صحة هذا الخلع أنه حيلة ، والحيل باطلة ، ومنازعهم ينازعونهم في كلتا المقدمتين ؛ فيقولون : الاعتبار في العقود بصورها دون نياتها ومقاصدها ، فليس لنا أن نسأل الزوج إذا أراد خلع امرأته : ما أردت بالخلع ؟ وما السبب الذي حملك عليه ؟ هل هو المشاقة أو التخلص من العيين ؟ بل نجرى حكم التخالع على ظاهره ، ونسكت سرائر الزوجين إلى الله ، قالوا : ولو ظهر لنا قصد الحيلة فالنأن في المقدمة الثانية ، فليس كل حيلة باطلة محرمة ، وهل هذا الفصل الطويل الذي نحن فيه إلا في أقسام الحيل ؟ والحيلة المحرمة الباطلة هي التي تتضمن تحليل ما حرمه الله أو تحريم ما أحله الله أو إسقاط ما أوجبه ، وأما حيلة تتضمن الخلاص من الأضرار والأغلال ، والتخلص من لعنة الكبير المتعال فأهلها من حيلة وبأمانها ، والله يعلم المقصد من المصلح ، والمقصود تنفيذ أمر الله ورسوله بحسب الإمكان والله المستعان .

الوجه العاشر : أنه ليس القول بإعلان خلع العيين أولى من القول بلزوم الطلاق للحالف به غير القاصد له ، فلم نحاكم إلى كتاب الله وسنة رسوله وأقوال الصحابة رضي الله عنهم وقواعد الشريعة المطهرة ، وإذا وقع التحاكم تبين أن القول بعدم لزوم الطلاق للحالف به أقوى أدلة وأصح أصولا وأطردي قياسا وأوفق لقواعد الشرع ، وأنتم معترفون بهذا شتم أم آيتهم ، فإذا سلخ لكم العدول عنه إلى القول المتناقض المخالف للقياس ولما أقي به الصحابة ولما تقتضيه قواعد الشريعة وأصولها فلأن يسوغ لنا العدول عن قولكم بإعلان خلع العيين إلى ضده تحصيل المصلحة الزوجين ولما لستم النكاح وتحطيل المفسدة التحليل وتخلصا لأمرايين مسلمين من لعنة الله ورسوله أولى وأحرى ، والله أعلم .

## فصل

### الحلف بالطلاق من الإيمان التي تدخلها الكفارة

المخرج الثاني عشر : أخذه بقول من يقول : « الحلف بالطلاق من الإيمان الشرعية التي تدخلها الكفارة ، وهذا أحد الأقوال في المسألة ، حكاه أبو محمد ابن حزم في كتاب « مراتب الإجماع » ، له ، فقال : واختلفوا فيمن حلف بشيء غير أسماء الله أو ينحر ولده أو هديه أو أجني أو بالمصحف أو بالقرآن أو ينذر أخرجه مخرج اليمين أو بأنه مخالف لدين المسلمين أو بطلاق أو بظهار أو بتحريم شيء من ماله ، ثم ذكر صوراً أخرى ، ثم قال : فاختلفوا في جميع هذه الأمور ، أنها كفارة أم لا ؟ ثم قال : واختلفوا في اليمين بالطلاق ، أهو طلاق فيلزم ، أو هو يمين فلا يلزم ؟ حكى في كونه طلاقاً فيلزم أو يميناً فلا يلزم قولين ، وحكى قبل ذلك هل فيه كفارة أم لا على قولين ، واختار هو ألا يلزم ، ولا كفارة فيه ، وهذا اختيار شيخنا أبي محمد بن تيمية أخى شيخ الإسلام .

قال شيخ الإسلام : والقول بأنه يمين مكفرة هو مقتضى المنقول عن الصحابة في الحلف بالعق ، بل بطريق الأولى ؛ فإنهم إذا أفتوا من قال : « إن لم أفعل كذا فاسك ملك لي حر » ، بأنه يمين تكفر فالحالف بالطلاق أولى ، قال : وقد علق القول به أبو ثور ، فقال : إن لم تجمع الأمة على لزومه فهو يمين تكفر ، وقد تبين أن الأمة لم تجمع على لزومه ، وحكاه شيخ الإسلام عن جماعة من العلماء الذين سمعت منهم وشرفت نفوسهم فارتفعت عن حضيض التقليد المحض إلى أوج النظر والاستدلال ، ولم يكن مع خصومه ما يردون به عليه أقوى من الشكاية إلى السلطان ، فلم يكن له رد هذه الحجة قبلاً ، وأما ما سواهها فيبين فساد جميع حججهم ، ونقضها ببلغ نقض ، وصنف في المسألة ما بين مطول ومتوسط ومختصر ما يقارب ألفي ورقة ، وبلغت الوجوه التي

استدل بها عليها من الكتاب والسنة وأقوال الصحابة والقياس وقواعد إمامه  
عاصم وغيره من الأئمة زُهاء أربعين دليلا، وصار إلى ربه وهو مقيم عليها ؛  
داع إليها ، مُبَاهِلٌ لِمَنَازِعِهِ ، باذل نفسه وعرضه وأوقاته لمستغنيه ؛ فكان  
يفق في الساعة الواحدة فيها بقله ولسانه أكثر من أربعين فُسْتِيَا ؛ فعملت  
لفتاواه مصانع التحليل . وهدمت صوامه وبيعته ، وكسدت سوقه ، وتفشعت  
سحابب اللعنة عن المحللين والمحلل لهم من المطلقين ، وقامت سوق الاستدلال  
بالكتاب والسنة والآثار السلفية ، وانتشرت مذاهب الصحابة والتابعين وغيرهم  
من أئمة الإسلام للطالبين ، وخرج من حبس تقليد المذهب المعين به من  
كرمت عليه نفسه من المستبصرين ، فقامت قيامة أعدائه وحساده ومن  
لا يتجاوز ذكر أكثرهم باب داره أو محلته ، وهَجَّئُوا مَازْهَبَ إِيَّاهُ بِحَسْبِ  
الْمُسْتَجِيبِينَ لَهُمْ غَايَةَ التَّهْجِينَ ، فمن استخفوه من الطُّغَمَاءِ وَأَشْبَاهِ الْأَنْعَامِ قَالُوا :  
هَذَا قَدْ رَفَعَ الطَّلَاقَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ ، وكثر أولاد الزنا في العالمين ، ومن صادفوا  
عنده مسكة عقل ولُبٌّ قَالُوا : هَذَا قَدْ أَبْطَلَ الطَّلَاقَ الْمُعْلَقَ بِالشَّرْطِ ، وقالوا لمن  
تعلقوا به من الملوك والولاة : هَذَا قَدْ حَلَّ بِيَعَةِ السُّلْطَانِ مِنْ أَهْقَانِ الْحَافِقِينَ ،  
ونسوا أنهم هم الذين حلوها بخلع اليمين ، وأما هو فصرح في كتبه أن إيمان  
الحالفين لا تغير شرائع الدين ، فلا يحل لمسلم حل ببيعة السلطان بفتوى أحد من  
المفتين ، ومن أقر بذلك كان من الكاذبين المفرين على شريعة أحكم  
الحاكمين ، ولَمْ يَتَمَنَّ رَاقَهُ لَقَدْ مُسِيَ مِنْ هَذَا بِمَا مُسِيَ بِهِ مِنْ سَلَفٍ مِنَ الْأَئِمَّةِ  
المرضيين ، فَمَا أَشْبَهَ اللَّبْلَةَ بِالْبَارِحَةِ لِلنَّاطِرِينَ ، فهذا مالك بن أنس توصل  
أعداؤه إلى ضربه بأن قالوا للسلطان : إنه يحل عليك إيمان البيعة بفتواه أن  
يمين المكره لا تعتقد ، وهم يحلفون مكرهين غير طامعين ، فمنعه السلطان ،  
فلم يتمتع لما أخذ الله من الميثاق على من آتاه الله علما أن يبينه للمسترشدين ،  
ثم تلاه على أثره محمد بن إدريس الشافعي فوشى به أعداؤه إلى الرشيد أنه يحل

أيمان البيعة بفتواه أن اليمين بالطلاق قبل النكاح لا تنعقد، ولا تطلق إن تزوجها الخائف، وكانوا يحلفونهم في جملة الأيمان، وإن كل امرأة تزوجها فهي طالق، وتلاهما على آثارهما شيخ الإسلام فقال حساده: هذا ينقض عليكم أيمان البيعة، فافت ذلك في عَصْدُ أئمة الإسلام، ولا تُنقِ عزماتهم في الله ومهمهم، ولا صدم ذلك عما أوجب الله عليهم اعتقاده والعمل به من الحق الذي أدام إليه اجتهدهم، بل مضوا لسبيلهم، وصارت أقوالهم أعلاما يهتدى بها المهتدون، تحقيقاً لقوله تعالى: «وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا لما صبروا وكانوا بآياتنا يوقنون».

## فصل

### الصحابة والتابعون ومن بعدهم أفتوا بمثل ماقلنا

ومن له اطلاع وخبرة وعناية بأقوال العلماء يعلم أنه لم يزل في الإسلام من عصر الصحابة من يفتي في هذه المسألة بعدم اللزوم وإلى الآن.

فأما الصحابة فقد ذكرنا فتاواهم في الحلف بالعق بعدم اللزوم، وأن الطلاق أولى منه، وذكرنا فتوى علي بن أبي طالب كرم الله وجهه بعدم لزوم اليمين بالطلاق، وأنه لا يخالف له من الصحابة.

وأما التابعون فقد ذكرنا فتوى طاوس بأصح إسناد عنه، وهو من أجلّ التابعين، وأقوى عكرمة وهو من أغزر أصحاب ابن عباس علماً على ما أتى به طاوس سواء، قال سفيان بن داود في تفسيره المشهور في قوله تعالى: «يا أيها الذين آمنوا لا تتبعوا خطوات الشيطان»، ومن يتبع خطوات الشيطان فإنه يأمر بالفحشاء والمنكر: حدثنا إسماعيل بن إبراهيم عن سليمان التيمي عن أبي مجلز في قوله تعالى: «يا أيها الذين آمنوا لا تتبعوا خطوات الشيطان»، ومن يتبع خطوات الشيطان فإنه يأمر بالفحشاء والمنكر، قال: التنوير في المعاصي، حدثنا عباد بن عباد المهلب عن عاصم الأحول عن عكرمة في رجل قال لغلامه: «إن لم

أجلدك مائة سوط فأمرته طالق ، قال : لا يجلد غلامه ولا تطلق امرأته ، هذا من خُطوات الشيطان .

وأما من بعد التابعين فقد حكى المعتنون بمذاهب العلماء كأبي محمد بن حزم وغيره ثلاثة أقوال في ذلك العلماء ، وأهل الظاهر لم يزالوا متوافرين على عدم لزوم الطلاق الحالف به ، ولم يزل منهم الأئمة والفقهاء والمصنفون والمقلدون لهم ، وعندنا بأسانيد صحيحة لا مطمئن فيها عن جماعة من أهل العلم الذين هم أهل في عصرنا وقبيلته أنهم كانوا يفتون بها أحياناً ، فأخبرني صاحبنا الصادق محمد بن شهبان قال : أخبرني شيخنا الذي قرأت عليه القرآن - وكان من أصدق الناس - الشيخ محمد بن المحلى قال : أخبرني شيخنا الإمام خطيب جامع دمشق عز الدين الفاروق قال : كان والدى يرى هذه المسألة ، ويفتي بها ينفد .

وأما أهل المغرب فتواتر عن يعنى بالحديث ومذاهب السلف منهم أنه كان يفتي بها ، وأوذى بعضهم على ذلك وضرب ، وقد ذكرنا فتوى القسطل في قوله : « الطلاق يلزمى » أنه لا يقع به طلاق وإن نواه ، وذكرنا فتاوى أصحاب أبي حنيفة في ذلك ، وحكايتهم إياه عن الإمام نصاً ، وذكرنا فتوى أشهب من المالكية فيمن قال لامرأته : « إن خرجت من دارى أو كلت فلاتاً - ونحو ذلك - فأنت طالق » ، ففعلت لم تطلق ، ولا يختلف عالمان متحليان بالإتصاف أن اختيارات شيخ الإسلام لا تنقاصر عن اختيارات ابن عقيل وأبي الخطاب بل وشيخهما أبى يعلى ، فإذا كانت اختيارات هؤلاء وأمثالهم وجوهاً يفتى بها في الإسلام ويحكم بها الأحكام فلاختيارات شيخ الإسلام أسوة بها إن لم ترجح عليها ، والله المستعان وعليه التكلان .

## فصل

في جواز الفتوى بالأثار السلفية، والفتاوى الصحابية، وأنها أولى بالأخذ بها من آراء المتأخرين وفتاويهم، وأن قربها إلى الصواب بحسب قرب أهلها من عصر الرسول صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله، وأن فتاوى الصحابة أولى أن يؤخذ بها من فتاوى التابعين، وفتاوى التابعين أولى من فتاوى تابعي التابعين، وهم جراء، وكلما كان العهد بالرسول أقرب كان الصواب أغلب، وهذا حكم بحسب الجنس لا بحسب كل فرد فرد من المسائل، كما أن عصر التابعين وإن كان أفضل من عصر تابعيهم فإنما هو بحسب الجنس لا بحسب كل شخص شخص، ولكن المُتَفَضِّلُونَ في العصر المتقدم أكثر من المُفَضِّلِينَ في العصر المتأخر، وهكذا الصواب في أقوالهم أكثر من الصواب في أقوال من بعدهم؛ فإن التفاوت بين علوم المتقدمين والمتأخرين كالتفاوت الذي بينهم في الفضل والدين، ولعله لا يسع الملقى والحاكم عند الله أن يفتي ويحكم بقول فلان وفلان من المتأخرين من مقلدي الأئمة يأخذ برأيه وترجيحه ويترك الفتوى والحكم بقول البخاري وإسحاق بن راهويه وعلى بن المدني ومحمد بن نصر المروزي وأمثالهم، بل يترك قول ابن المبارك والأوزاعي وسفيان بن عيينة وحامد بن زيد وحامد بن سلة وأمثالهم، بل لا يلتفت إلى قول ابن أبي ذئب والزهري والليث بن سعد وأمثالهم، بل لا يعد قول سعيد بن المسيب والحسن والقاسم وسالم وعطاء وطلوس وجابر بن زيد وشريح وأبي وائل وجعفر بن محمد وأضرابهم مما يسوغ الأخذ به، بل يرى تقديم قول المتأخرين من أتباع من قلده على فتوى أبي بكر الصديق وعمر وعثمان وعلى وابن مسعود وأبي بن كعب وأبي الرداء وزيد بن ثابت وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وعبد الله بن الزبير وعبادة بن الصامت وأبي موسى الأشعري وأضرابهم، فلا يدرى ما عذر عداءه إذا سُرِّي بين أقوال

أولئك وفتاويهم وأقوال هؤلاء ، فكيف إذا رجحنا عليها ؟ فكيف إذا عينَ الأخذ بها حكماً وإفتاءً ، ومنع الأخذ بقول الصحابة واستعجار عقوبة من خالف المتأخرين لها ، وشهد عليه بالبدعة والضلالة ومخالفة أهل العلم وأنه يكيد الإسلام ؟ تالله لقد أخذ بالمثل المشهور « رَمَتْهُ بِدَائِهَا وَانْسَلَتْ » ، وسمى ورثة الرسول باسمه هو ، وكسأهم أنوابه ، ورماهم بدائه ، وكثير من هؤلاء يصرخ ويصيح ويقول ويعلن أنه يجب على الأمة كلهم الأخذ بقول من قلدها ديننا ، ولا يجوز الأخذ بقول أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وغيرهم من الصحابة . وهذا كلام من أخذ به وتقليده ولآله الله ماتوا ، ويحرمه عليه يوم القيامة الجزاء الأوفى ، والذي ندين الله به ضد هذا القول ، والد عليه ، فنقول :

#### افتخاف الصحابييون :

إذا قال الصحابي قولاً فإما أن يخالفه صحابي آخر أو لا يخالفه ، فإن خالفه مثله لم يكن قول أحدهما حجة على الآخر ، وإن خالفه أعلم منه كما إذا خالف الخلفاء الراشدون أو بعضهم غيرهم من الصحابة في حكم ، فهل يكون الشق الذي فيه الخلفاء الراشدون أو بعضهم حجة على الآخرين ؟ فيه قولان للعلماء ، وهما روايتان عن الإمام أحمد ، والصحيح أن الشق الذي فيه الخلفاء أو بعضهم أرجح وأولى أن يؤخذ به من الشق الآخر ، فإن كان الأربعة في شق فلا شك أنه الصواب ، وإن كان أكثرهم في شق فالصواب فيه أغلب ، وإن كانوا اثنين واثنين فشق أبي بكر وعمر أقرب إلى الصواب ، فإن اختلف أبو بكر وعمر فالصواب مع أبي بكر . وهذه جملة لا يعرف تفصيلها إلا من له خبرة وإطلاع على ما اختلف فيه الصحابة وعلى الراجح من أقوالهم ، ويكنى في ذلك معرفة رجحان قول الصدِّيق في الجدة والإخوة ، وكون الطلاق الثلاث بضم واحد مرة واحدة وإن تلفظ فيه بالثلاث ، وجواز بيع أمهات الأولاد ، وإذا نظر العالم المنصف في أدلة هذه المسائل من الجانبين تبين له أن جانب الصدِّيق أرجح ، وقد

تقدم بعض ذلك في مسألة الجدد والطلاق الثلاث بغم واحد ، ولا يحفظ الصديق خلاف نص واحد أبداً ، ولا يحفظ له فتوى ولا حكم مأخذها ضعيف أبداً ، وهو تحقيق لكون خلافته خلافة نبوة .

## فصل اتفاق الصحابين

وإن لم يخالف الصحابي صحابياً آخر فإما أن يشتهر قوله في الصحابة أو لا يشتهر ، فإن اشتهر فالذي عليه جماهير الطوائف من الفقهاء أنه إجماع وحجة ، وقالت طائفة منهم : هو حجة وليس بإجماع ، وقالت شريحة من المتكلمين وبعض الفقهاء المتأخرين : لا يكون إجماعاً ولا حجة . وإن لم يشتهر قوله أو لم يعلم هل اشتهر أم لا فاختلف الناس : هل يكون حجة أم لا ؟ فالذي عليه جمهور الأمة أنه حجة . هذا قول جمهور الحنفية ، صرح به محمد بن الحسن ، وذكر عن أبي حنيفة نصاً ، وهو مذهب مالك وأصحابه ، وتصرفه في موطنه دليل عليه ، وهو قول إسحاق ابن راهويه وأبي عبيد ، وهو منصوص الإمام أحمد في غير موضع عنه واختيار جمهور أصحابه ، وهو منصوص الشافعي في القديم والجديد ، أما القديم فأصحابه مقرون به ، وأما الجديد فكثير منهم يحكي عنه فيه أنه ليس بحجة ، وفي هذه الحكاية عنه نظر ظاهر جداً ؛ فإنه لا يحفظ له في الجديد حرف واحد أن قول الصحابي ليس بحجة ، وغاية ما يتعلق به من نقل ذلك أنه يحكي أقوالاً للصحابة في الجديد ثم يخالفها ، ولو كانت عنده حجة لم يخالفها ، وهذا تعلق ضعيف جداً ، فإن مخالفة المجتهد الدليل للمعين لما هو أقوى في نظره منه لا يدل على أنه لا يراه دليلاً من حيث الجملة ، بل خالف دليلاً لدليل أرجح عنده منه ، وقد تعلق بعضهم بأنه يراه في الجديد إذا ذكر أقوال الصحابة موافقاً لما لا يعتمد عليها وحدها كما يفعل بالنصوص ، بل يعضدها بضروب من الأقيسة ؛ فهو تارة يذكرها ويصرح بخلافها ، وتارة يوافقها ولا يعتمد عليها بل يعضدها بدليل آخر ، وهذا



أيضاً تعلق أضعف من الذى قبله ؛ فإن تظاهر الأدلة وتعارضها وتناصرها من عادة أهل العلم قديماً وحديثاً ، ولا يدل ذكرهم دليلاً ثانياً وثالثاً على أن ما ذكره قبله ليس بدليل .

وقد صرح الشافعى فى الجديد من رواية الربيع عنه بأن قول الصحابة حجة يجب المصير إليه ، فقال : المحدثات من الأمور ضريان . أحدهما : ما أحدث مخالف كتاباً أو سنة أو إجماعاً أو أثرأ فهذه البدعة الضلالة ، والربيع إنما أخذ عنه بمصر ، وقد جعل مخالفة الأثر الذى ليس بكتاب ولا سنة ولا إجماع ضلالة ، وهذا فوق كونه حجة ، وقال البيهقى فى كتاب مدخل السنن له : ( باب ذكر أقاويل الصحابة إذا تفرقوا ) ، قال الشافعى : أقاويل الصحابة إذا تفرقوا فيها نصير إلى ما وافق الكتاب والسنة أو الإجماع إذا كان أصح فى القياس ، وإذا قال الواحد منهم القول لا يحفظ عن غيره منهم فيه له موافقة ولا خلاف صرت إلى اتباع قوله إذا لم أجد كتاباً ولا سنة ولا إجماعاً ولا شيئاً فى معناه يحكم له بحكمه أو وجد معه قياس . قال البيهقى وقال فى كتاب اختلافه مع مالك : ما كان الكتاب والسنة موجودين فالمنز على من سمعه مقطوع إلا بإتيانه ، فإن لم يكن ذلك صرنا إلى أقاويل الصحابة أو واحد منهم ، ثم كان قولُ الأئمة أنى بكر وعمر وعثمان إذا صرنا إلى التقليد أحب إلينا ، وذلك إذا لم نجد دلالة فى الاختلاف تدل على أقرب الاختلاف من الكتاب والسنة فنتبع القول الذى معه الدلالة ؛ لأن قول الإمام مشهور بأنه يلزم الناس ومن لزم قوله الناس كان أشهر من يفتى الرجل أو النفرو قد يأخذ بفتياه ويدعها ، وأكثر للفتن يفتون الخاصة فى يوتهم ومجالسهم ولا يعنى العامة بما قالوا عنايتهم بما قال الإمام ، وقد وجدنا الأئمة ينتدبون فيسألون عن العلم من الكتاب والسنة فيما أرادوا أن يقولوا فيه ويقولون فيخبرون بخلاف قولهم ، فيقبلون من المخبر ، ولا يستكفون عن أن يرجعوا لندوام الله وقتبشلم ، فإذا لم يوجد عن الأئمة فأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الدين فى موضع الأمانة أخذنا بقولهم ، وكان اتباعهم أولى بنا من اتباع من بعدهم . قال الشافعى رضى الله عنه : والعلم طبقات . الأولى : الكتاب والسنة .

الثانية : الإجماع فيما ليس كتابا ولا سنة . الثالثة : أن يقول صحابي فلا يعلم له مخالف من الصحابة . الرابعة : اختلاف الصحابة : الخامسة : القياس ، هذا كله كلامه في الجديد .

قال البيهقي بعد أن ذكر هذا : وفي الرسالة القديمة للشافعي - بعد ذكر الصحابة وتعظيمهم - قال : وهم فوقنا في كل علم واجتهاد وورع وعقل وأمر استترك به علم ، وآراؤهم لنا أحد وأولى بنا من رأينا ، ومن أدركننا عن رضى أو حكى لنا عنه يبلدنا صاروا غيا لم يعلوا فيه سنة إلى قولهم إن اجتمعوا أو قول بعضهم إن تفرقوا ، وكذا نقول ، ولم نخرج من أقوالهم كلمهم .

قال : وإذا قال الرجلان منهم في شيء قولين نظرت ، فإن كان قول أحدهما أشبه بالكتاب والسنة أخذت به ، لأن معه شيئا قويا ؛ فإن لم يكن على واحد من القولين دلالة بما وصفت كان قول الأئمة أبي بكر وعمر وعثمان أرجح عندنا من واحد لو خالفهم غير إمام

قال البيهقي : وقال في موضع آخر : فإن لم يكن على القول دلالة من كتاب ولا سنة كان قول أبي بكر وعمر وعثمان أحب إلى من قول غيرهم ، فإن اختلفوا صرنا إلى القول الذى عليه دلالة ، وقلنا يخلو اختلافهم من ذلك . وإن اختلفوا بلا دلالة نظرنا إلى الأكثر ، فإن تكافؤوا نظرنا أحسن أقوالهم مخرجا عندنا ، وإن وجدلنا فسنتين في زماننا أو قبله إجماعا في شيء تبعناه ، فإذا نازلة لم نجد فيها واحدة من هذه الأمور فليس إلا اجتهد الرأى .

فهذا كلام الشافعي رحمه الله ورضى عنه بنصه ، ونحن نشهد بالله أنه لم يرجع عنه ، بل كلامه في الجديد مطابق لهذا موافق له كما تقدم ذكر لفظه ، وقد قال في الجديد في قتل الراهب : إنه القياس عنده ، ولكن أتركه لقول أبي بكر الصديق ورضي الله عنه ، فقد أخبرنا أنه ترك القياس الذى هو دليل عنده لقول الصحاب فكيف يترك موجب الدليل لغير دليل ؟ وقال : في الضلع بعير . قلته تقليدا لعمر وقال في موضع آخر : قلته تقليدا لعثمان ، وقال في الفرائض : هذا مذهب تلقيناه

عن زيد ، ولا تستوحش من لفظة التقليد في كلامه ، وتظن أنها تنفي كون قوله حجة بناء على ما تعلقته من اصطلاح المتأخرين أن التقليد قبول قول الغير بغير حجة ، فهذا اصطلاح حادث ، وقد صرح الشافعي في موضع من كلامه بتقليد خبر الواحد فقال : قلت هذا تقليدا للخبر ، وأئمة الإسلام كلهم على قبول قول الصحابي . قال نعم بن حماد ثنا ابن المبارك قال : سمعت أبا جنيفة يقول : إذا جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم فعل الرأس والعين ، وإذا جاء عن الصحابة فختار من قولهم ، وإذا جاء عن التابعين زاحمتهم . وذهب بعض المتأخرين من الحنفية والشافعية والمالكية والحنابلة وأكثر المتكلمين إلى أنه ليس بحجة ، وذهب بعض الفقهاء إلى أنه إن خالف القياس فهو حجة ، وإلا فلا ، قالوا : لأنه إذا خالف القياس لم يكن إلا عن توقيف وعلى هذا فهو حجة ، وإن خالفه صحابي آخر ، والذين قالوا : ليس بحجة ، قالوا : لأن الصحابي يجتهد من المجتهدين يجوز عليه الخطأ فلا يجب تقليده ، ولا يكون قوله حجة كسائر المجتهدين ، ولأن الأدلة الدالة على بطلان التقليد تعم تقليد الصحابة ومن دونهم ، ولأن التابعي إذا أدرك عصر الصحابة اعتد به بخلافه عند أكثر الناس ، فكيف يكون قول الواحد حجة عليه ؟ ولأن الأدلة قد انحصرت في الكتاب والسنة والإجماع والقياس والاستصحاب ، وقول الصحابي ليس واحدا منها ، ولأن امتياز به بكونه أفضل وأعلم وأتقى لا يوجب وجوب اتباعه على مجتهد آخر من علماء التابعين بالنسبة إلى من بعدهم .

فنقول : الكلام في مقامين . أحدهما : في الأدلة الدالة على وجوب اتباع الصحابة . الثاني في الجواب عن شبهة النفاة .

**الرد على أنه اتباع الصحابة واجب :**

فأما الأول فنز وجوه . أحدها : ما احتج به مالك ، وهو قوله تعالى : **« والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان ، رضي الله عنهم ورضوا عنه ، وأعد لهم جنات تجري تحتها الأنهار خالدين فيها أبداً ، ذلك الفوز العظيم ، فوجّه الدلالة أن الله تعالى أتى على من اتبعهم ، فإذا قالوا قولا**

فاتبهم متبع عليه قبل أن يعرف صحته فهو متبع لهم ، فيجب أن يكون عموداً على ذلك ، وأن يستحق الرضوان ، ولو كان اتباعهم تقليداً محضاً كتقليد بعض المفتين لم يستحق من اتباعهم الرضوان إلا أن يكون طامعاً ، فأما العلماء المجتهدون فلا يجوز لهم اتباعهم حيثئذ .

فإن قيل : اتباعهم هو أن يقول ما قاروا بالدليل وهو سلوك سبيل الاجتهاد ؛ لأنهم إنما قالوا بالاجتهاد ، والدليل عليه قوله : « يا حسان » ومن قلدهم لم يتبعهم يا حسان ؛ لأنه لو كان مطلق الاتباع محمداً لم يفرق بين الاتباع يا حسان أو بغير إحسان ، وأيضاً فيجوز أن يراد به اتباعهم في أصول الدين ، وقوله : « يا حسان » أى بالترام الفرائض واجتناب المحارم ، ويكون المقصود أن السابقين قد وجب لهم الرضوان وإن أساءوا ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « وما يُدْرِكُ أن الله قد أطَّعَ على أهل بدر فقال : اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم » . وأيضاً فالتناء على من اتبعهم كلهم ، وذلك اتباعهم فيما أجمعوا عليه ، وأيضاً فالتناء على من اتبعهم لا يقتضى وجوبه ، وإنما يدل على جواز تقليدهم ، وذلك دليل على جواز تقليد العالم كما هو مذهب طائفة من العلماء ، أو تقليد الأعم كقول طائفة أخرى . أما الدليل على وجوب اتباعهم فليس في الآية ما يقتضيه ،

فالجواب من وجوه :

أحدها : أن الاتباع لا يستلزم الاجتهاد لوجوه . أحدها : أن الاتباع المأمور به في القرآن كقوله : « فاتبوني يحبك الله » ، واتبوه لعلكم تهتدون . ويتبع غير سبيل المؤمنين ، ونحوه لا يتوقف على الاستدلال على صحة القول مع الاستغناء عن القائل . الثاني : أنه لو كان المراد اتباعهم في الاستدلال والجهاد لم يكن فرق بين السابقين وبين جميع الخلفاء ؛ لأن اتباع موجب الدليل يجب أن يتبع فيه كل أحد ، فن قال قولاً بدليل صحيح وجب موافقته فيه . الثالث : أنه إما أن تجوز مخالفتهم في قولهم بعد الاستدلال أو لا تجوز ، فإن لم تجز فهو المطلوب ، وإن جازت مخالفتهم فقد خولفوا في خصوص الحكم واتباعوا في

أحسن الاستدلال ، فليس جعل من فعل ذلك متبعا لموافقته في الاستدلال بأولى من جعله مخالفا لمخالفته في عين الحكم . الرابع : أن من خالفهم في الحكم الذي أفتوا به لا يكون متبعا لهم أصلا ، بدليل أن من خالف مجتهدا من المجتهدين في مسألة بعد اجتهاد لا يصح أن يقال : « اتبعه » ، وإن أطلق ذلك فلا بد من تقييده بأن يقال اتبعه في الاستدلال أو الاجتهاد ؛ الخامس : أن الاتباع افتعال من اتباع ، وكون الإنسان تابعا لغيره نوع افتقار إليه ومسئ خلفه ، وكل واحد من المجتهدين للمستدلين ليس تبعا للآخر ولا مفتقرا إليه بمجرد ذلك حتى يستثمر موافقته والانقياد له ، ولهذا لا يصح أن يقال لمن وافق رجلا في اجتهاده أو فتواه اتفاقا إنه متبع له . السادس : أن الآية قصد بها مدح السابقين والثناء عليهم ، وبيان استحقاقهم أن يكونوا أئمة متبوعين ، وتقدير ألا يكون قولهم موجبا للوفاقة ولا مانعا من المخالفة - بل إنما يتبع القياس مثلا - لا يكون لهم هذا المنصب ، ولا يستحقون هذا الملح والثناء . السابع : أن من خالفهم في خصوص الحكم فلم يتبعهم في ذلك الحكم ولا فيما استدلوا به على ذلك الحكم فلا يكون متبعا لهم بمجرد مشاركتهم في صفة عامة ، وهي مطلق الاستدلال والاجتهاد ، ولا سيما وتلك الصفة العامة لا اختصاص لها به ؛ لأن ما ينفي الاتباع أخص مما يثبتته ، وإذا وجد الفارق الأخص والجامع الأعم - وكلاهما مؤثر - كان التفريق رعاية للفارق أولى من الجمع رعاية للجامع ، وأما قوله : « يا حسان ، فليس المراد به أن يجتهد ، وافق أو خالف ؛ لأنه إذا خالف لم يتبعهم فضلا عن أن يكون يا حسان ، ولأن مطلق الاجتهاد ليس فيه اتباع لهم ، لكن الاتباع لهم اسم يدخل فيه كل من وافقهم في الاعتقاد والقول ، فلا بد مع ذلك أن يكون للتبع حسنا بأداء الفرائض واجتناب المحارم ؛ ثلثا يقع الاعتراض بمجرد الموافقة قولاً ، وأيضاً فلا بد أن يحسن المتبع لهم القول فهم ، ولا يقدح فيهم ، اشترط الله ذلك لعله بأن سيكون أقوام ينالون منهم . وهذا مثل قوله تعالى - بعد أن ذكر المهاجرين والأنصار : « والذين جاءوا من بعدهم يقولون : ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين

سبقونا بالإيمان ، ولا نجعل في قلوبنا غلاً للذين آمنوا ، وأما تخصيص اتباعهم بأصول الدين دون فروعه فلا يصح ؛ لأن الاتباع عام ، ولأن من اتبعهم في أصول الدين فقط لو كان متبعاً لهم على الإطلاق لكانا متبعين للمؤمنين من أهل الكتاب ، ولم يكن فرق بين اتباع السابقين من هذه الأمة وغيرها . وأيضاً فإنه إذا قيل : « فلان يتبع فلانا ، واتبع فلانا ، وأنا متبع فلانا » ، ولم يقيد ذلك بقرينة لفظية ولا جالية فإنه يقتضى اتباعه في كل الأمور التي يتأق فيها الاتباع ؛ لأن من اتبعه في حال وخالفه في أخرى لم يكن وصفه بأنه متبع أولى من وصفه بأنه مخالف ؛ ولأن الرضوان حكم تعلق باتباعهم ، فيكون الاتباع سبباً له ؛ لأن الحكم المعلق بما هو مشتق يقتضى أن مأمته الاشتقاق سبب ، وإذا كان اتباعهم سبباً للرضوان اقتضى الحكم في جميع موارد ، ولا اختصاص للاتباع بحال دون حال ، ولأن الاتباع يؤخذ بكون الإنسان تبعاً لغيره وفرعاً عليه ، وأصوله الذين ليست كذلك ، ولأن الآية تضمنت الثناء عليهم وجعلهم أئمة لمن بعدهم ، فلم يتناول إلا اتباعهم في أصول الدين دون الشرائع لم يكونوا أئمة في ذلك لأن ذلك معلوم مع قطع النظر عن اتباعهم .

## فصل

### اتباع الصحابة مجتمعين ومنفردين

وأما قولهم : إن الثناء على من اتبعهم كلهم ، فنقول : الآية اقتضت الثناء على من اتبع كل واحد منهم ، كما أن قوله : « والسابقون الأولون والذين اتبعوهم » يقتضى حصول الرضوان لكل واحد من السابقين والذين اتبعوهم في قوله : « رضى الله عنهم ورضوا عنه ، وأعد لهم جنات تجري ، وكذلك في قوله : « اتبعوهم » لأنه حكم علق عليهم في هذه الآية ، فقد تناولهم مجتمعين ومنفردين ، وأيضاً فإن الأصل في الأحكام للمعلقة بأسماء عامة ثبوتها لكل فرد فرد من تلك المسميات كقوله : « أقيموا الصلاة » ، وقوله : « لقد رضى الله عن المؤمنين » ،

وقوله تعالى : « اتقوا الله وكونوا مع الصادقين » ، وأيضا فإن الأحكام المعلقة على المجموع يؤق فيها باسم يتناول المجموع دون الأفراد كقوله : « وكذلك جعلناكم أمة وسطا » ، وقوله : « كنتم خير أمة أخرجت للناس » ، وقوله : « ويبيع خير سبيل المؤمنين » فإن لفظ الأمة ولفظ سبيل المؤمنين لا يمكن توزيعه على أفراد الأمة وأفراد المؤمنين ، بخلاف لفظ السابقين فإنه يتناول كل فرد من السابقين ، وأيضا فأكبرية نعم اتباعهم مجتمعين ومنفردين في كل ممكن ؛ فمن اتبع جماعتهم إذا اجتمعوا واتبع آحادهم فيما وجد عنهم مما لم يخالفه فيه غيره مهم فقد صدق عليه أنه اتبع السابقين ، أما من خالف بعض السابقين فلا يصح أن يقال : « اتبع السابقين » لوجود مخالفته لبعضهم ، لاسيما إذا خالف هذا مرة وهذا مرة ، وبهذا يظهر الجواب عن اتباعهم إذا اختلفوا ؛ فإن اتباعهم هناك قول بعض تلك الأقوال باجتهاد واستدلال ، إذ هم مجتمعون على تسوية كل واحد من تلك الأقوال لمن أدى اجتهاده إليه ، فقد قصد اتباعهم أيضا ، أما إذا قال الرجل قولاً ولم يخالفه غيره فلا يعلم أن السابقين سوغوا خلاف ذلك القول ، وأيضا فالآية تقتضي اتباعهم مطلقا ، فلو فرضنا أن الطالب وقف على نص يخالف قول الواحد منهم فقد علمنا أنه لو ظفر بذلك النص لم يعدل عنه ، أما إذا رأينا رأيا فقد يجوز أن يخالف ذلك الرأي ، وأيضا فلم يكن اتباعهم إلا فيه أجمعوا عليه كلهم لم يحصل اتباعهم إلا فيما قد علم أنه من دين الإسلام بالاضطرار ؛ لأن السابقين الأولين خلقوا عظيم ، ولم يعلم أنهم أجمعوا إلا على ذلك ؛ فيكون هذا الوجه هو الذي قبله ، وقد تقدم بطلانه ؛ إذ الاتباع في ذلك غير مؤثر ، وأيضا فجميع السابقين قد مات منهم أناس في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وحينئذ فلا يحتاج في ذلك الوقت إلى اتباعهم للاستغناء عنه بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم لو فرضنا أحدا يتبعهم إذ ذاك لكان من السابقين .

فحاصله أن التابعين لا يمكنهم اتباع جميع السابقين ، وأيضا فإن معرفة قول جميع السابقين كالمعتمد ، فكيف يتبعون كلهم في شيء لا يكاد يعلم ؛ وأيضا فإنهم

إنما استحقوا منصب الإمامة والافتداء بهم بكونهم هم السابقين ، وهذه صفة موجودة في كل واحد منهم ، فوجب أن يكون كل منهم إماماً للتبعية كما استوجب الرضوان والجنة .

## فصل

### اتباع أقوال الصحابة

وأما قوله : « ليس فيها ما يوجب اتباعهم » فنقول : الآية تقتضي الرضوان عن اتباعهم بإحسان ، وقد قام الدليل على أن القول في الدين بغير علم حرام ؛ فلا يكون اتباعهم قولاً بغير علم ، بل قولاً بعلم ، وهذا هو المقصود ، وجيلتد ف سواء يسمى تقليداً أو اجتهاداً ، وأيضاً فإن كان تقليد العالم للعالم حراماً كما هو قول الشافعية والحنابلة فاتباعهم ليس بتقليد لأنه مرضى ، وإن كان تقليد هم جازراً أو كان تقليدهم مستثنى من التقليد المحرم فلم يقل أحد إن تقليد العلماء من موجبات الرضوان ؛ فلم أن تقليدهم خارج عن هذا ، لأن تقليد العالم إن كان جازراً فتركه إلى قول غيره أو إلى اجتهاد جازر أيضاً بالاتفاق هو الشيء المباح لا يستحق به الرضوان ، وأيضاً فإن رضوان الله غاية المطالب التي لا تُسأل إلا بأفضل الأعمال ، ومعلوم أن التقليد الذي يجوز خلافه ليس بأفضل الأعمال ، بل الاجتهاد أفضل منه ، فلم أن اتباعهم هو أفضل ما يكون في مسألة اختلفوا فيهاهم ومن بعدهم ، وأن اتباعهم دون من بعدهم هو الموجب لرضوان الله ؛ فلا ريب أن رجحان أحد القولين يوجب اتباعه ، وقولهم أرجح بلا شك ، ومسائل الاجتهاد لا يتخير الرجل فيها بين القولين ، وأيضاً فإن الله أثنى على الذين اتبعوه بإحسان ، والتقليد وظيفة العامة ، فأما العلماء فلما أن يكون مباحاً لهم أو محرماً ؛ إذا الاجتهاد أفضل منه لم يتخير خلاف ، وهو واجب عليهم ، فلو أريد باتباعهم التقليد الذي يجوز خلافه لكان للعامة في ذلك النصيب الأوفى ، وكان حظ علماء الأمة من هذه الآية أنحس الحظوظ ، ومعلوم أن هذا قاسد ، وأيضاً فالرضوان عن اتباعهم دليل على أن اتباعهم



صواب ليس بخطأ؛ فإنه لو كان خطأ لكان غاية صاحبه أن يُعنى له عنه، فإن الخطيئة إلى أن يُعنى عنه أقرب منه إلى أن يُرضى عنه؛ وإذا كان صواباً وجب اتباعه؛ لأن خلاف الصواب خطأ، والخطأ يحرم اتباعه إذا علم أنه خطأ، وقد علم أنه خطأ بكون الصواب خلافه، وأيضاً فإذا كان اتباعهم موجب الرضوان لم يكن ترك اتباعهم موجب الرضوان؛ لأن الجزاء لا يقتضيه وجود الشيء وضده ولا وجوده وعدمه؛ لأنه يبقى عديم الأثر في ذلك الجزاء، وإذا كان في المسألة قولان أحدهما يوجب الرضوان والآخر لا يوجبه كان الحق ما يوجبه، وهذا هو المطلوب. وأيضاً فإن طلب رضوان الله واجب؛ لأنه إذا لم يوجب رضوانه فإما سخطه أو عفوه، والعفو إنما يكون مع اعتقاد سبب الخطيئة، وذلك لا يتبع مباشرة إلا بالنص، وإذا كان رضوانه إنما هو في اتباعهم، واتباع رضوانه واجب، كان اتباعهم واجباً. وإيضاً فإنه إنما أُنهي على المتبع بالرضوان، ولم يصرح بالوجوب؛ لأن إيجاب الاتباع يدخل فيه الاتباع في الأفعال، ويقتضي تحريم مخالفتهم مطلقاً فيقتضي ذم الخطيئة، وليس كذلك، أما الأقوال فلا وجه لمخالفتهم فيها بعدما ثبت أن فيها رضا الله تعالى. وأيضاً فإن القول إذا ثبت أن فيه رضا الله لم يكن رضا الله في ضده، بخلاف الأفعال فقد يكون رضا الله في الأفعال المختلفة وفي الفعل والترك بحسب قَصْدَيْنِ وحالين، أما الاعتقادات والأقوال فليست كذلك، فإذا ثبت أن في قولهم رضوان الله تعالى لم يكن الحق والصواب إلا هو؛ فوجب اتباعه.

فإن قيل: السابقون هم الذين صلوا إلى القبلتين، أو هم أهل بيعة الرضوان ومن قبلهم، فما الدليل على اتباع من أسلم بعد ذلك؟

قيل: إذا ثبت وجوب اتباع أهل بيعة الرضوان فهو أكبر المقصود، على أنه لا قائل بالفرق، وكل الصحابة سابق بالنسبة إلى من بعدهم.

## فصل

## أدلة أخرى على وجوب اتباع أقوال الصحابة

الوجه الثاني : قوله تعالى : « اتبعوا من لا يسألكم أجراً وهم مهتدون » ، هذا قصة الله سبحانه وتعالى عن صاحب ياسين ، على سبيل الرضاء بهذه المقالة ، والثناء على قائلها ، والإقرار له عليها ، وكل واحد من الصحابة لم يسألنا أجراً ، وهم مهتدون ، بدليل قوله تعالى خطاباً لهم : « وكنتم على شفا حفرة من النار فانقذكم منها » ، كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تهتدون ، « ودلّل » ، من الله واجب ، وقوله تعالى : « ومنهم من يستمع إليك حتى إذا خرجوا من عندك قالوا للذين أوتوا العلم : ماذا قال آنفاً ؟ أولئك الذين طبع الله على قلوبهم واتبعوا أهواءهم » ، والذين اعتدوا زادهم هدى وآتاهم تقواهم ، « وقوله تعالى : « والذين قاتلوا في سبيل الله فلن يضل أعمالهم ، سيهديهم » ، وقوله تعالى : « والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سُبُلنا » ، وكل منهم قاتل في سبيل الله وجاهد إما يده أو لسانه ، فيكون الله قد هداهم ، وكل من هداه فهو مهتد فيجب اتباعه بالآية .

الوجه الثالث : قوله تعالى : « واتبع سبيل من أناب إلى » ، وكل من الصحابة مناب إلى الله فيجب اتباع سبيله ، وأقواله واعتقاداته من أكبر سبيله ، والدليل على أنهم منابون إلى الله تعالى أن الله تعالى قد هداهم وقد قال : « ويهدي إليه من يئيب » .

الوجه الرابع : قوله تعالى : « قل هذه سبيلي أدعو إلى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني » ، فأخبر تعالى أن من اتبع الرسول يدعو إلى الله ، ومن دعا إلى الله على بصيرة وجب اتباعه ؛ لقوله تعالى فيما حكاه عن الجن ورضيه : « يا قومنا أجبوا داعي الله وأمنوا به » ، ولأن من دعا إلى الله على بصيرة فقد دعا إلى الحق عالمًا به

والدعاء إلى أحكام الله دعاء إلى الله ؛ لأنه دعاء إلى طاعته فيما أمر ونهى ، وإذا  
 فالصحابة رضوان الله عليهم قد اتبعوا الرسول صلى الله عليه وسلم فيجب اتباعهم  
 إذا دعوا إلى الله .

الوجه الخامس : قوله تعالى : « قل الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى »  
 قال ابن عباس في رواية أبي مالك : هم أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم ،  
 والدليل عليه قوله تعالى : « ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا ، وحقيقة  
 الاصطفاء : افتعال من التصفية ، فيكون قد صَفَّاهم من الاكدار ، والخطأ  
 من الاكدار ، فيكونون مُصَفَّين منه ، ولا ينتقض هذا بما إذا اختلفوا لأن  
 الحق لم يَعدْهم ، فلا يكون قول بعضهم كذراً ؛ لأن مخالفته الكدر ، وببانه يزيل  
 كونه كذراً ، بخلاف ما إذا قال بعضهم قولاً ولم يخالف فيه ؛ فلو كان باطلا ولم  
 يردده راداً لكان حقيقة الكدر ، وهذا لأن خلاف بعضهم لبعض بمنزلة متابعة  
 النبي صلى الله عليه وسلم في بعض أموره ، فإنها لا تفرجه عن حقيقة الاصطفاء .

الوجه السادس : أن الله تعالى شهد لهم بأنهم أوتوا العلم بقوله : « ويرى  
 الذين أوتوا العلم الذي أنزل إليك من ربك هو الحق ، وقوله : « حتى إذا خرجوا  
 من عندك قالوا للذين أوتوا العلم : ماذا قال آنفاً » وقوله : « يرفع الله الذين آمنوا  
 منكم والذين أوتوا العلم درجات ، واللام في « العلم » ليست للاستفراق ، وإنما  
 هي للمبدأ ، أي العلم الذي بعث الله به نبيه صلى الله عليه وسلم ، وإذا كانوا قد  
 أوتوا هذا العلم كان اتباعهم واجباً .

الوجه السابع : قوله تعالى : « كنتم خيراً ما أخرجت للناس تأمرون بالمعروف  
 وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله » شهد لهم الله تعالى بأنهم يأمرون بكل معروف  
 وينهون عن كل منكر ، فلو كانت الحادثة في زمانهم لم يُفْتَدَ فيها إلا عَنْ

أخطأ منهم لم يكن أحد منهم قد أمر فيها بمعروف ولا نهي فيها عن منكر ؛ إذ الصواب معروف بلا شك ، والخطأ منكر من بعض الوجوه ، ولولا ذلك لما صح التمسك بهذه الآية على كون الإجماع حجة ، وإذا كان هذا باطلا علم أن خطأ من يعلم منهم في العلم إذا لم يخالفه غيره ممتنع ، وذلك يقتضى أن قوله حجة .

الوجه الثامن : قوله تعالى : يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين ، قال غير واحد من السلف : هم أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم ، ولا ريب أنهم أئمة الصادقين ، وكل صادق بعدهم فهم يأتم في صدقه ، بل حقيقة صدقه اتباعه لهم وكونه معهم ، ومعلوم أن من خالفهم في شيء - وإن وافقهم في غيره - لم يكن معهم فيما خالفهم فيه ، وحينئذ فيصدق عليه أنه ليس معهم ، فنحن عن المعية المطلقة ، وإن ثبت له قسط من المعية فيما وافقهم فيه ، فلا يصدق عليه أنه معهم بهذا القسط ، وهذا كما نفي الله ورسوله الإيمان المطلق عن الزاني والشارب والسارق والمبتغى بحيث لا يستحق اسم المؤمن وإن لم ينتف عنه مطلق الاسم الذي يستحق لأجله أن يقال : معه شيء من الإيمان ، وهذا كما أن اسم الفقيه والعالم عند الإطلاق لا يقال لمن معه مسألة أو مسألتان من فقه وعلم ، وإن قيل : معه شيء من العلم ، ففرق بين المعية المطلقة ومطلق المعية ، ومعلوم أن الأمور به الأول لا الثاني ، فإن الله تعالى لم يرد منا أن نكون معهم في شيء من الأشياء وأن نحصل من المعية ما يطلق عليه الاسم ، وهذا غلط عظيم في فهم مراد الرب تعالى من أوامره ؛ فإذا أمرنا بالتقوى والبر والصدق والعفة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد ونحو ذلك لم يرد منا أن نأتي من ذلك بأقل ما يطلق عليه الاسم وهو مطلق الماهية للأمور بها بحيث نكون ممثلين لأمره إذا أتينا بذلك ، وتعلم تقرير هذا الوجه بما تقدم في تقرير الأمر بمتابعتهم سواء .

الوجه التاسع : قوله تعالى : وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على

الناس ويكون الرسول عليكم شهيداً ، ووجه الاستدلال بالآية أنه تعالى أخبر أنه جعلهم أمة خياراً عدولاً ، هذا حقيقة الوسط ، فهم خير الأمم وأعداها في أقوالهم وأعمالهم وإرادتهم ونياتهم ، وهذا استحقاق أن يكونوا شهداء للرسول على أممهم يوم القيامة ، والله تعالى يقبل شهادتهم عليهم ، فهم شهداؤه ، ولهذا تَوَهَّج بهم ورفع ذكرهم وأثني عليهم ؛ لأنه تعالى لما اتخذهم شهداء أعلم خلقه من الملائكة وغيرهم بحال هؤلاء الشهداء ، وأمر ملائكته أن تصلي عليهم وتدعو لهم وتستغفر لهم ، والشاهد المقبول عند الله هو الذي يشهد بعلم وصدق فيخبر بالحق مستنداً إلى علمه به كما قال تعالى : « إلا من شهد بالحق وهم يعلمون ، فقد يخبر الإنسان بالحق اتفاقاً من غير علمه به ، وقد يعلمه ولا يخبر به ؛ فالشاهد المقبول عند الله هو الذي يخبر به عن علم ؛ فلو كان عليهم أن يفق أحدهم بفنوى وتكون خطأ مخالفة لحكم الله ورسوله ولا يفق غيره بالحق الذي هو حكم الله ورسوله إما مع اشتهار فنوى الأول أو بدون اشتهارها كانت هذه الأمة العدل الحيار قد أطبقت على خلاف الحق ، بل انقسموا قسمين قسماً ألقى بالباطل وقسماً سكت عن الحق ، وهذا من المستحيل ، فإن الحق لا يصدّ وهم ويخرج عنهم إلى مَنْ بعدهم قطعاً ، ونحن نقول لمن خالف أقوالهم : لو كان خيراً ما سبقونا إليه .

الوجه العاشر : أن قوله تعالى : « وجاهدوا في الله حق جهاده هو اجتباكم وما جعل عليكم في الدين من حرج ملة أبيكم إبراهيم هو سَمَّاكم المسلمين من قبل وفي هذا ليكون الرسول شهيداً عليكم وتكونوا شهداء على الناس ، فأخبر تعالى أنه اجتباكم ، والاجتباء كالاصطفاء ، وهو افتعال من « اجْتَبَى الشيءَ يَجْتَبِيهِ » إذا ضمه إليه وحازه إلى نفسه ، فهم المجتَبُونَ الذين اجتباهم الله إليه وجعلهم أهله وخاصته وصفوته من خلقه بعد النبيين والمرسلين ، ولهذا أمرهم تعالى أن يجاهدوا فيه حق جهاده ، فيبذلوا له أنفسهم ، ويفردوه بالمحبة والعبودية ، ويختاروه وحده إلهاً معبوداً محبباً على كل ماسواه كما اختارهم على من سواهم ، فيتخذونه وحده إلههم ومعبودهم الذي يتقربون إليه بالستهم وجوارحهم

وقلوبهم ومحبتهم وإرادتهم ، فيؤثرونه في كل حال على من سواه ، كما اتخذهم عبده وأوليائه وأحباءه وآثرهم بذلك على من سواهم ، ثم أخبرهم تعالى أنه يَسِّرُ عليهم دينه غاية التيسير ، ولم يجعل عليهم فيه من حرج ألبنة لكال محبته لهم ورافته ورحمته وحنانه بهم ، ثم أمرهم بلزوم ملة إمام الحُتُفَاءِ أيهم لإبراهيم ، وهى إفراده تعالى وحده بالعبودية والتعظيم والحب والخوف والرجاء والتوكل والإنابة والتفويض والاستسلام ؛ فيكون تعلق ذلك من قلوبهم به وحده لا بغيره ، ثم أخبر تعالى أنه نَوَّهَ بهم وأثنى عليهم قبل وجودهم وسَمَّاهم عباده للمسلمين قبل أن يظهرهم ، ثم نَوَّهَ بهم وسَمَّاهم كذلك بعد أن أوجدتهم ؛ اعتناءً بهم ورفعةً لشأنهم وإعلاءً لقدرهم ، ثم أخبر تعالى أنه فعل ذلك ليشهد عليهم رسوله ويشهدوا هم على الناس ؛ فيكونون مشهوداً لهم بشهادة الرسول ، شاهدين على الأمم بقيام حجة الله عليهم ، فكان هذا التنويه وإشارة الذكر لهُذَيْنِ الأمرين الجليلين ولِهُاتَيْنِ الحكمتين العظيمةتين ، والمقصود أنهم إذا كانوا بهذه المنزلة عنده تعالى ؛ فمن المحال أن يجرهم كلهم الصواب في مسألة فيفتى فيها بعضهم بالخطأ ، ولا يفتى فيها غيره بالصواب ، ويظفر فيها بالهدى من يعدم ، والله للسنان .

الوجه الجادى عشر : قوله تعالى : « ومن يعتصم بالله فقد هُدى إلى صراط مستقيم » ووجه الاستدلال بالآية أنه تعالى أخبر عن المعتصمين به بأنهم قد هُودوا إلى الحق ؛ فنقول : الصحابة رضوان الله عليهم معتصمون بالله فهم مهتدون ، فاتباعهم واجب ، أما المقدمة الأولى فتقرر بها من وجوه ، أحدها : قوله تعالى : « واعتصموا بالله هو مولاكم فنعم المولى ونعم النصير » ومعلوم كمال تَوَلَّى الله تعالى ونَصَرَهُ إياهم أتم نُصْرَةٍ ، وهذا يدل على أنهم اعتصموا به أتم اعتصام ، فهم مهديون بشهادة الرب لهم بلا شك ، واتباع المهدي واجب شرعا وعقلا وفطرة

بلا شك ، وما رُدَّ على هذا الوجه من أن المتابعة لا تستلزم المتابعة في جميع أمورهم فقد تقدم جوابه .

الوجه الثاني عشر : قوله تعالى عن أصحاب موسى : « وجعلنا منهم أئمةً يَهْتَدُونَ بِأَمْرِنَا لما صبروا وكانوا بآياتنا يوقنون ، فأخبر تعالى أنه جعلهم أئمةً يأتم بهم من بعدهم لصبرهم وبقينهم ؛ إذ بالصبر واليقين تُنال الإمامة في الدين ، فإن الداعي إلى الله تعالى لا يتم له أمره إلا بيقينه للحق الذي يدعو إليه وبصبره به وصبره على تنفيذ الدعوة إلى الله باحتيال مشاق الدعوة وكف النفس عما يؤمن عزمه ويضعف إرادته ، فمن كان بهذه المتابعة كان من الأئمة الذين يهتدون بأمره تعالى .

ومن المعلوم أن أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم أحق وأولى بهذا الوصف من أصحاب موسى ، فهم أكمل يقيناً وأعظم صبراً من جميع الأمم ، فهم أولى بمنصب هذه الإمامة ، وهذا أمر ثابت بلا شك بشهادة الله لهم وثباته عليهم ، وشهادة الرسول لهم بأنهم خير القرون ، وأنهم خيرة الله وصفوته ، ومن المحال حل من هذا شأنهم أن يخطئوا كلهم الحق ، ويظفر به المتأخرون ، ولو كان هذا ، فكنا لانقلب الحقائق ، وكان المتأخرون أئمة لهم يجب عليهم الرجوع إلى فتاويهم وأقوالهم ، وهذا كما أنه محال حساً وعقلاً فهو محال شرعاً ، وبالله التوفيق .

الوجه الثالث عشر : قوله تعالى : « والذين يقولون ربنا هب لنا من أزواجنا وذرياتنا قُرَّةً أعين واجعلنا للبعثين إماماً ، وإمام بمعنى قُدوة ، وهو يصلح للواحد والجمع كالأمة والأسوة ، وقد قيل : هو جمع آمم كصاحب وصحاب وراجل ورجال وتاجرو تجار ، وقيل : هو مصدر كقتال وحُراب أي كدوى إمام ، والصواب الوجه الأول ، فكل من كان من المتقين وجب عليه أن يأتم بهم ، والتقوى واجبة ، والالتزام بهم واجب ، ومخالفتهم فيما افْتَنُوا به مخالف للالتزام بهم ، وإن قيل : « نحن نأتم بهم في الاستدلال وأصول الدين ، فقد تقدم من جواب هذا ما فيه كفاية .

الوجه الرابع عشر : ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصحيح من وجوه متعددة أنه قال : « خير القرون القرن الذي بعثت فيه ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم » ، فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم أن خير القرون قرنه مطلقا ، وذلك يقتضى تقديمهم في كل باب من أبواب الخير ، وإلا لو كانوا خيرا من بعض الوجوه ، فلا يكونون خير القرون مطلقا ، فلو جاز أن يخطئ الرجل منهم في حكم وسائرهم لم يفتوا بالصواب - وإنما ظفر بالصواب من بعدهم وأخطأوا هم - لزم أن يكون ذلك القرن خيرا منهم من ذلك الوجه ؛ لأن القرن للمشتغل على الصواب خير من القرن للمشتغل على الخطأ في ذلك الفن ، ثم هذا يعتمد في مسائل عديدة ؛ لأن من يقول : « قول الصحابي ليس بحجة » يجوز عنده أن يكون من بعدهم أصاب في كل مسألة قال فيها الصحابي قولاً ولم يخالفه صحابي آخر ، وفات هذا الصواب الصحابة ، ومعلوم أن هذا يأتي في مسائل كثيرة تفوق العدد والإحصاء . فكيف يكونون خيرا عن بعدهم وقد امتاز القرن الذي بعدهم بالصواب فيما يفوق العدد والإحصاء مما أخطأوا فيه ؟ ومعلوم أن فضيلة العلم ومعرفة الصواب أكل الفضائل وأشرفها ، فيا سبحان الله ! أى وصية أعظم من أن يكرن الصديق أو الفاروق أو عثمان أو علي أو ابن مسعود أو سلمان الفارسي أو عُبادة بن الصامت وأضرابهم رضى الله عنهم قد أخبر عن حكم الله أنه كيت وكيت في مسائل كثيرة وأخطأ في ذلك ولم يشتمل قترتهم على ناطق بالصواب في تلك المسائل حتى تبع من بعدهم فعرفوا حكم الله الذي جهله أولئك السادة وأصابوا الحق الذي أخطأه أولئك الأئمة ؟ سبحانك هذا بهتان عظيم !

الوجه الخامس عشر : ما روى مسلم في صحيحه من حديث أبي موسى الأشعري قال : صلينا للمغرب مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلنا : لو جلسنا حتى نصلي معه العشاء ، فجلسنا ، فخرج علينا فقال : « ما زلتُم ههنا ؟ » فقلنا : يا رسول الله صليتنا معك المغرب ثم قلنا نجلس حتى نصلي معك العشاء ، قال :



« أحسنت وأصبتم » ورفع رأسه إلى السماء وكان كثيراً ما يرفع رأسه إلى السماء ، فقال : « النجوم أمانة للسماء ، فإذا ذهب النجوم أتى السماء ما تعد ، وأنا أمانة لأصحابي ، فإذا ذهب أتى أصحابي ما يعدون ، وأصحابي أمانة لأمي ، فإذا ذهب أصحابي أتى أمي ما يعدون » ، وزجه الاستدلال بالحديث أنه جعل نسبة أصحابه إلى من بعدهم كنسبته إلى أصحابه ، وكنسبة النجوم إلى السماء ، ومن المعلوم أن هذا التشبيه يُعْطِي من وجوب اعتناء الأمة بهم ما هو نظير اعتنائهم بنبيهم صلى الله عليه وسلم ونظير اعتناء أهل الأرض بالنجوم ، وأيضاً فإنه جعل بقاءهم بين الأمة أمانة لهم ، وحِزْراً من الشر وأسبابه ، فلو جاز أن يخطئوا فيما أفتوا به ويظفر به من بعدهم لكان الظافرون بالحق أمانة للصحابة وحِزْراً لهم ، وهذا من المحال .

الوجه السادس عشر : ما رواه أبو عبيد الله بن بطة من حديث الحسن عن أنس أنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن مثل أصحابي في أمي كمثل الملح في الطعام ، لا يصلح الطعام إلا بالملح » ، قال الحسن : قد ذهب ملحنا فكيف نصليح ؟ وروى ابن بطة أيضاً بإسنادين إلى عبد الرزاق أخبرنا معمر عن سمع الحسن يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « مثل أصحابي في الناس كمثل الملح في الطعام » ، ثم يقول الحسن : هبات ! ذهب ملح القوم . وقال الإمام أحمد : حدثنا حسين بن علي الجمعي عن أبي موسى - يعني إسرائيل - عن الحسن قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « مثل أصحابي كمثل الملح في الطعام » ، قال : يقول الحسن : هل يطيب الطعام إلا بالملح ؟ ، يقول الحسن : فكيف بقوم ذهب ملحهم ؟ ، ووجه الاستدلال أنه شبه أصحابه في صلاح دين الأمة بهم بالملح الذي صلاح الطعام به ، فلو جاز أن يُفْسَدُوا بالخطأ ولا يكون في عصرهم من يقي بالصواب ، ويظفر به من بعدهم ، لكان من بعدهم ملحا لهم ، وهذا محال .

يوضحه أن الملح كما أن به صلاح الطعام ؛ فالصواب به صلاح الأنام ،  
فلو أخذوا فيما أفترأ به لاحتاج ذلك إلى ملح يصلحه ، فإذا أفتى من بعدهم  
بالحق كان قد أصلح خطأهم فكان ملحا لهم .

الوجه السابع عشر : ما روى البخارى فى صحيحه من حديث الأعمش قال :  
سمعت أبا صالح يحدث عن أنى سعيد قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :  
« لا تسبوا أصحابى ، فلو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهابا ما بلغ مُدَّ أحدكم  
ولا تُصَيِّفُهُ ، وفى لفظ «فوالذى نفسى بيده ، وهذا خطاب منه لخالد بن الوليد  
ولأقرانه من مسلمة الحديبية والفتح ، فإذا كان مُدَّ أحد أصحابه أو نصيفه أفضل  
عند الله من مثل أحد ذهابا من مثل خالد وأضرابه من أصحابه فكيف يجوز أن  
يحرّم الله الصواب فى الفتاوى ويظفر به من بعدهم ؟ هذا من أبين المحال .

الوجه الثامن عشر : ما روى الحيدى ثنا محمد بن طلحة قال : حدثنى  
عبد الرحمن بن سالم بن عبد الرحمن بن عويم بن ساعدة عن أبيه عن جده أن النبي  
صلى الله عليه وسلم قال : « إن الله اختارنى ، واختار لى أصحابا ، فجعل لى منهم  
وزراء وأنصارا وأصحابا ، الحديث ، ومن المحال أن يحرّم الله الصواب من  
اختارهم لرسوله وجعلهم وزراء وأنصاره وأصحابه ويعطيه من بعدهم فى شىء  
من الأشياء .

الوجه التاسع عشر : ما روى أبو داود الطيالسى ثنا المسعودى عن حاصم عن  
أبى وائل عن ابن مسعود رضى الله عنه قال : إن الله نظر فى قلوب العباد فوجد  
قلب محمد خير قلوب العباد ، فبعثه برسائه ، ثم نظر فى قلوب العباد بعد قلب محمد  
فوجد قلوب أصحابه خير قلوب العباد فاخترهم لصحبة نبيه ونصرة دينه ، فأراه  
المسلمون حسنا فهو عند الله حسن ، وأما لى المسلمون قبيحا فهو عند الله قبيح ، ومن  
المحال أن يخطئ الحق فى حكم الله خير قلوب العباد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ويظفر به من بعدهم ، وأيضا فإن ما أفتى به أحدكم وسكت عنه الباكون كلهم  
فإذا أن يكونوا قد رأوه حسنا أو يكونوا قد رأوه قبيحا ، فإن كانوا قد رأوه حسنا

خير حسن عنده ، وإن كانوا قد رأوه قبيحا ولم يشكروه لم تكن قلوبهم من خير قلوب العباد ، وكان من أنكره بدم خيرا منهم وأعلم ؛ وهذا من آيّن الحال .

الوجه العشرون : ما رواه الإمام أحمد وغيره عن ابن مسعود رضى الله عنه قال : من كان متأسيا فليتأس بأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فإنهم كانوا أبرّ هذه الأمة قلوبا ، وأعقبا علما ، وأقلها تكلفا ، وأقومها هديا ، وأحسنها حالا ، قوم اختارهم الله لصحبة نبيه وإقامة دينه فاعرفوا لهم فضلهم ، واتبعوا آثارهم ، فإنهم كانوا على الهدى المستقيم ، ومن الحال أن يحرم الله أبرّ هذه الأمة قلوبا وأعقبا علما وأقلها تكلفا وأقومها هديا الصواب في أحكامه ويوفق له من بعدهم .

الوجه الحادى والعشرون : ما رواه الطبرانى وأبو نعيم وغيرهما عن حذيفة بن اليمان أنه قال : يا معشر القراء ، خذوا طريق من كان قبلكم . فوافقه ثن استقيم لقد سبقتم سبقا بعيدا ، ولئن تركتموه يمينا وشمالا لقد ضلّتم ضلالا بعيدا . ومن الحال أن يكون الصواب في غير طريق من سبق إلى كل خير حل الإطلاق .

الوجه الثانى والعشرون : ما قاله جندب بن عبد الله لفرقة دخلت عليه من الحوارج ، فقالوا : ندعوك إلى كتاب الله ، فقال : أتم ؟ قالوا : نعم ، قال : أتم ؟ قالوا : نعم ، فقال : يا أخاييت خلق الله في اتباعنا تختارون الضلالة ، أم فى غير سلتنا تلتسون الهدى ؟ اخرجوا عني . ومن المعلوم أن من جوز أن تكون الصحابة أخطأوا فى فتاويهم فمن بعدهم وخالفهم فيها فقد اتبع الحق فى غير سلتهم ، وقد دعاهم إلى كتاب الله ؛ فإن كتاب الله إنما يدعو إلى الحق ، وكفى ذلك إزاء على نفوسهم وعلى الصحابة .

الوجه الثالث والعشرون : ما رواه الترمذى من حديث العرّاض بن سارية

قال : وعظنا رسول الله صلى الله عليه وسلم موعظة بليغة ذرّقت منها العيون ، ووجلت منها القلوب ، فقال قائل : يا رسول الله كأنها موعظة مودّع ، فإذا تعبد إلينا ؟ فقال : « عليكم بالسمع والطاعة وإن تأمر عليكم عبد حبشي كان رأسه زبيبة ، وعليكم بستی وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى ، تمسكوا بها ، وعصّوا عليها بالنواجز ، وإياكم ومحدثات الأمور ، فإن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة ، وهذا حديث حسن ، إسناده لا بأس به ، فقرن سنة خلفائه بسنته ، وأمر باتباعها كما أمر باتباع سنته ، وبالخ في الأمر بها حتى أمر بأن يعص عليها بالنواجز ، وهذا يتناول ما أفتوا به وسنّوه للأمة وإن لم يتقدم من نبيهم فيه شيء ، وإلا كان ذلك سنته ، ويتناول ما أفتى به جميعهم أو أكثرهم أو بعضهم لأنه علق ذلك بما سنّاه الخلفاء الراشدون ، ومعلوم أنهم لم ينسوا ذلك وهم خلفاء في آن واحد ، فلم أن ماسّته كل واحد منهم في وقته فهو من سنة الخلفاء الراشدين . رواه الإمام أحمد في مسنده من حديث عبد الرحمن بن مهدي عن معاوية بن صالح عن ضمرة بن حبيب عن عبد الرحمن بن عمرو السلمي سمع العرباض بن سارية : فذكر نحوه .

الوجه الرابع والعشرون : ما رواه الترمذى من حديث الثوري عن عبد الملك ابن عمير عن هلال مولى ربيعة بن جراح عن ربيعة عن حذيفة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اقتدوا باللذين من بعدى أبي بكر وعمر ، واهتدوا بهدي عمار ، وتمسكوا بهدي ابن أم عبد »<sup>(١)</sup> قال الترمذى : هذا حديث حسن ، ووجه الاستدلال به ما تقدم في تقرير المتابعة .

الوجه الخامس والعشرون : ما رواه مسلم في صحيحه من حديث عبد الله ابن رباح عن أبي قتادة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إن يطع القوم أبا بكر وعمر يترشدوا » وهو في حديث الميضة الطويل ، فجعل الرشد

(١) هو عبد الله بن مسعود رضي الله عنه .

جعلنا بطاعتها ، فلو أفتوا بالخطأ في حكم وأصابه من بعدم لكان الرشد في خلافهما .

الوجه السادس والعشرون : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لأبي بكر وعمر في شأن تأمير القعقاع بن حكيم والأقرع بن حابس : « لو اتفقما على شيء لم أخالفكما ، فإذا رسول الله صلى الله عليه وسلم يخبر أنه لا يخالفهما لو اتفقا ، ومن يقول غيرها ليس بمحجة يجوز مخالفتها ، وبعض غلاتهم يقول : لا يجوز الأخذ بقولها ويجب الأخذ بقول إمامنا الذي قلناه . وذلك موجود في كتبهم .

الوجه السابع والعشرون : أن النبي صلى الله عليه وسلم نظر إلى أبي بكر وعمر فقال : « هذا السمع والبصر ، أي هما من منزلة السمع والبصر ، أو هما من الدين بمنزلة السمع والبصر ، ومن المحال أن يحرم سماع الدين وبصره الصواب ويظفر به من بعدهما .

الوجه الثامن والعشرون : ما رواه أبو داود وابن ماجه من حديث ابن إسحاق عن مكحول عن غصيف بن الحارث عن أبي ذر قال : مرقتي على عمر رضي الله عنه ، فقال عمر : نعم الفتي ، قال : فتبعه أبو ذر ، فقال : يا فتى استغفر لي ، فقال : يا أبا ذر استغفر لك وأنت صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : استغفر لي ، قال : لا أو تخبرني ، قال : إنك مررت على عمر فقال : نعم الفتي . وإنني سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : « إن الله جعل الحق على لسان عمر وقلبه » ومن المحال أن يكون الخطأ في مسألة أفتى بها من جعل الله الحق على لسانه وقلبه حظاً ولا ينكره عليه أحد من الصحابة ، ويكون الصواب فيها حظاً من بعده ، هذا من أبين المحال .

الوجه التاسع والعشرون : ما رواه مسلم في صحيحه من حديث عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « قد بين فيمن خلا من الأمم أناس محمدون ، فإن يكن في أمتي أحد فهو عمر ، وهو في المسند والترمذي

وغيرهما من حديث أبي هريرة ، والمحدث : هو للتكلم الذى يلحق الله فى روعه الصواب يحدته به الملك عن الله ، ومن المحال أن يختلف هذا ومن بعده فى مسألة ويكون الصواب فيها مع المتأخر دونه ، فإن ذلك يستلزم أن يكون ذلك الغير هو المحدث بالنسبة إلى هذا الحكم دون أمير المؤمنين رضى الله عنه ، وهذا وإن أمكن فى أقرانه من الصحابة فإنه لا يخلو عصرهم من الحق إما على لسان عمر وإما على لسان غيره منهم ، وإنما المحال أن يفتى أمير المؤمنين المحدث بفتوى أو يحكم بحكم ولا يقول أحد من الصحابة غيره ويكون خطأ ، ثم يوفق له من بعدهم فيصيب الحق ويخطئه الصحابة .

الوجه الثالثون : مارواه الترمذى من حديث بكر بن عمرو عن مشرَح ابن عاهان عن عقبة بن عامر قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لو كان بعدى نبي لكان عمر » وفى لفظ « لو لم أبعث فيكم لبعث فيكم عمر » قال الترمذى ، حديث حسن ، ومن المحال أن يختلف من هذا شأنه ومن بعده من المتأخرين فى حكم من أحكام الدين ويكون حظ عمر منه الخطأ وحظ ذلك المتأخر منه الصواب .

الوجه الحادى والثلاثون : ماروى إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي أن عليا كرم الله وجهه قال : ما كنا نبعد أن السكينة تنطق على لسان عمر ، ومن المحال أن يكون من بعده من المتأخرين أسعد بالصواب منه فى أحكام الله تعالى ، ورواه عمرو بن ميمون عن زر عن على .

الوجه الثانى والثلاثون : مارواه واصل الأحمدى عن أبى وائل عن ابن مسعود رضى الله عنه قال : ما رأيت عمر إلا وكان بين عينيه مَلَكًا يسدده . ومعلوم قطعاً أن هذا أولى بالصواب عن ليس بهذه المثابة .

الوجه الثالث والثلاثون : مارواه الأعمش عن شقيق قال : قال عبد الله

والله لو أن علم عمر وُضِعَ في كفة ميزان وجعل علم أهل الأرض في كفة لرجح علم عمر ، فذكرت ذلك لإبراهيم النخعي ، فقال : قال عبد الله : وانه إنني لأحسب عمر ذهب بتسعة أعشار العلم ، ومن أبعد الأمور أن يكون المخالف لعمر بعد انقراض عصر الصحابة أولى بالصواب منه في شيء من الأشياء .

الوجه الرابع والثلاثون : مارواه ابن عينة عن عبد الله بن أبي يزيد قال كان ابن عباس إذا سئل عن شيء وكان في القرآن أو السنة قال به ، وإلا قال بما قال به أبو بكر وعمر ، فإن لم يكن قال برأيه ، فهذا ابن عباس — واتباعه للدليل وتحكيمه للحجة معروف ، حتى إنه يخالف لما قام عنده من الدليل أكبر الصحابة — يجعل قول أبي بكر وعمر حجة يؤخذ بها بعد قول الله ورسوله ، ولم يخالفه في ذلك أحد من الصحابة .

الوجه الخامس والثلاثون : مارواه منصور عن زيد بن وهب عن عبد الله قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «رضيت لأمتي ما رضى لها ابن أم عبد»<sup>(١)</sup> كذا رواه يحيى بن يعلى المحاربى عن زيد عن منصور ، والصواب مارواه إسرائيل وسفيان عن منصور عن القاسم بن عبد الرحمن عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا ، ولكن قد روى جعفر بن عوف عن المسعودى عن جعفر بن عمرو ابن حريش عن أبيه قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن مسعود : «اقرأ على ، قال : أقرأ وأُعلِّمك أنزل ؟ قال : إني أحب أن أسمعه من غيري ، فافتتح سورة النساء حتى إذا بلغ «فكيف إذا جئنا من كل أمة بشهيد وجئنا بك على هؤلاء شهيداً» فاضت عيننا رسول الله صلى الله عليه وسلم وكف عبد الله بن مسعود ، فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم وتكلم فحمد الله وأثنى عليه في أول كلامه وأثنى على الله ، وصلى على نبيه

(١) هو عبد الله بن مسعود رضى الله عنه .

صلى الله عليه وسلم ، وشهد شهادة الحق ، وقال : رضينا بآله رباً ، وبالإسلام ديناً ورضيت لكم ما رضى لكم ابن أم عبد ، ومن قال ليس قوله بحجة وإذا خالفه غيره ممن بعده يجوز أن يكون الصواب في قول المخالف له لم يرض للأمة ما رضى لهم ابن أم عبد ولا ما رضى رسول الله صلى الله عليه وسلم .

الوجه السادس والثلاثون : ما رواه أبو إسحاق عن حازمة بن مضرب قال : كتب عمر رضى الله عنه إلى أهل الكوفة ، قد بعثت إليكم عمار بن ياسر أميراً ، وعبد الله بن مسعود معلماً ووزيراً ، وهما من النجباء من أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم من أهل بدر ، فاقننوا بهما ، واسمعوا قولهما ، وقد آثرتمكم بعبد الله على نفسي ، فهذا عمر قد أمر أهل الكوفة أن يقتنوا بهما وابن مسعود ويسمعوا قولهما ، ومن لم يجعل قولهما حجة يقول : لا يجب الاقتداء بهما ولا سماع أقوالهما إلا فيما أجمعت عليه الأمة ، ومعلوم أن ذلك لا اختصاص لهما به ، بل لافرق فيه بينهما وبين غيرهما من سائر الأمة .

الوجه السابع والثلاثون : ما قاله عبادة بن الصامت وغيره : بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن نقول بالحق حيث كنا ، ولا نخاف في الله لومة لائم ونحن نشهد بأنه أنهم وفوا بهذه البيعة ، وقالوا بالحق ، وصعدوا به ، ولم تأخذهم في الله لومة لائم ، ولم يكتسروا شيئاً منه مخافة سوط ولا عصاً ولا أمير ولا وال كما هو معلوم لمن تأمله من هديهم وسيرتهم ، فقد أنكر أبو سعيد على مروان وهو أمير على المدينة . وأنكر عبادة بن الصامت على معاوية وهو خليفة ، وأنكر ابن عمر على الحجاج مع سطوته وبأسه . وأنكر على عمرو بن سعيد وهو أمير على المدينة ، وهذا كثير جداً من إنكارهم على الأمراء والولاة إذا خرجوا عن العدل لم يخافوا سوطهم ولا عقوبتهم ، ومن بعدهم لم تكن لهم هذه المنزلة ، بل كانوا يتركون كثيراً من الحق خوفاً من ولاية الظلم وأمراء الجور ، فمن الحال أن يوفق هؤلاء للصواب ويحرمة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم .



الوجه الثامن والثلاثون : ما ثبت في الصحيح من حديث أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « رقى المنبر فقال : إن عبداً خيره الله بين الدنيا وبين ما عنده فاختار ما عند الله » ، فبكى أبو بكر وقال : بل نفديك بأبائنا وأمهاتنا ، فحسبنا لبكائه أن يخبر النبي صلى الله عليه وسلم عن رجل خير ، فكان الخبير رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان أبو بكر أعلنابه . وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « إن آمن الناس علينا في صحبته وذات يده أبو بكر ، ولو كنت متخذاً من أهل الأرض خليلاً لا اتخذت أبا بكر خليلاً ، ولكن أخوة الإسلام ومودته لا يبق في المسجد باب إلا سد إلا باب أبي بكر » ، ومن المعلوم أن قوت الصواب في الفتوى لأعلم الأمة برسول الله صلى الله عليه وسلم وجميع الصحابة معه وظفر فلان وفلان من المتأخرين بهذا من أهل المحال ، ومن لم يحمل قوله حجة يُحموز ذلك ، بل يحكم بوقوعه ، والله المستعان .

الوجه التاسع والثلاثون : ما رواه زائدة عن عاصم عن زرر عن عبد الله قال : لما قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الأنصار : منا أمير ومنكم أمير ، فأنام عمر ، قال : ألسنتم تعلمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر أبا بكر أن يؤم الناس ؟ قالوا : بلى ، قال : فأيك تطيب نفسه أن يتقدم أبا بكر ؟ فقالوا : نعمذ بالله أن نتقدم أبا بكر . ونحن نقول لجميع المفتين : أيكم تطيب نفسه أن يتقدم أبا بكر إذا أتى بفتوى وأتى من قلدهم بغيرها ؟ ولا سيما من قال من زعمائكم : إنه يجب تقليد من قلدهناه ديننا ، ولا يجوز تقليد أبي بكر الصديق رضي الله عنه . اللهم إنا نشهدك أن أنفسنا لا تطيب بذلك ، ونعوذ بك أن تطيب به نفساً .

الوجه الأربعون : ما ثبت في الصحيح من حديث الزهري ، عن حمزة بن عبد الله عن أبيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ديننا أنا نأتم إذا ثبت بقدح لبن فقيل لي : اشرب ، فشربت منه ، حتى إنني لأرى الري يجري في أظفاري » ، ثم ( ١٠ - أعلام الموقعين ، ج ٤ )

أَعْطَيْتَ فَصَلَّيْ عَمْرًا، قَالُوا : فَأَوَلَيْكَ ذَلِكَ ؟ قَالَ : أَلَمْ يَكُنْ مِنْ أَجْدِ الْأَشْيَاءِ أَنْ يَكُونَ الصَّوَابُ مَعَ مَنْ خَالَفَهُ فِي فُتْيَا أَوْ حُكْمٍ لَا يَعْلَمُ أَنَّ أَحَدًا مِنَ الصَّحَابَةِ خَالَفَهُ فِيهِ ، وَقَدْ شَهِدَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِهَذِهِ الشَّهَادَةِ .

الوجه الحادى والأربعون : ما ثبت في الصحيح من حديث عبد الله بن أبي يزيد عن ابن عباس رضى الله عنهما ، أنه وضع النبي صلى الله عليه وسلم وضوءاً ، فقال : من وضع هذا ؟ قالوا : ابن عباس ، فقال : اللهم فقهه في الدين ، وقال عكرمة : ضمني إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : اللهم عليه الحكمة . ومن المستبعد جداً بل الممتنع أن يفق حبر الأمة وترجمان القرآن الذى دعه له رسول الله صلى الله عليه وسلم بدعوة مستجابة قطعاً أن يفقهه في الدين ويعلمه الحكمة ولا يخالفه فيها أحد من الصحابة ويكون فيها على خطأ ، ويفق واحد من المتأخرين بعده بخلاف فتواه ويكون الصواب معه ، فيظفر به هو ومقلدوه ، ويحترمه ابن عباس والصحابة .

الوجه الثانى والأربعون : أن صورة المسألة ما إذا لم يكن في الواقعة حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا اختلاف بين الصحابة رضى الله عنهم ، وإنما قال بعضهم فيها قولاً وأقضى بفتياً ولم يعلم أن قوله وفتياه أشهر في الباقيين ولا أنهم خالفوه . وحيثئذ فنقول : من تأمل المسائل الفقهية ، والحوادث الفرعية ، وتدرب بمسالكها ، وتحصن في مداركها ، وسلك سبلها ذكلاً ، وارتوى من مواردها عذلاً وتها ، علم قطعاً أن كثيراً منها قد تشبه فيها وجوه الرأى بحيث لا يؤتق فيها بظاهر مُرَاد ، أو قياس صحيح يفسر له الصدور يلج له الفتواد ، بل تتعارض فيها الظواهر والأقسية على وجه يقف المجتهد فى أكثر المواضع حتى لا يبقى للظن رجحان بين ، لاسيما إذا اختلف الفقهاء ؛ فإن عقولهم من أكل العقول وأوفرها فإذا تلددوا وتوقفوا ولم يتقدموا ولم يتأخروا لم يكن ذلك فى المسألة طريقة واضحة ولا حجة لائحة ؛ فإذا وجد فيها قول لأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم

ورضى الله عنهم الذين هم سادات الأمة ، وقُدوة الآئمة ، وأعلم الناس بكتاب ربهم تعالى وسنة نبيهم صلى الله عليه وسلم ، وقد شاهدوا التنزيل وعرفوا التأويل ونسبة من بعدهم في العلم إليهم كنسبتهم إليهم في الفضل والدين ، كان الظن والحالة هذه بأن الصواب في جهتهم والحق في جانبهم من أقوى الظنون وهو أقوى من الظن المستفاد من كثير من الأقايس ، هذا مالا يمتدري فيه عاقل منصف ، وكان الرأي الذي يوافق رأيهم هو الرأي السداد الذي لا رأى سواء ، وإذا كان المطلوب في الحادثة إنما هو ظن راجح ولو استند إلى استصحاب أو قياس أو دلالة أو شبه أو عموم مخصوص أو محفوظ مطلق أو وارد على سبب ؛ فلا شك أن الظن الذي يحصل لنا بقول الصحابي الذي لم يخالف أرجح من كثير من الظنون المستندة إلى هذه الأمور أو أكثرها ، وحصول الظن الغالب في القلب ضروري كحصول الأمور الوجدانية ، ولا يخفى على العالم أمثلة ذلك .

الوجه الثالث والأربعون : أن الصحابي إذا قال قولاً أو حكم بحكم أو أقرى بثبتاً فله مدارك ينفرد بها عنه ومدارك تشاركه فيها ، فأما ما يختص به فيجوز أن يكون سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم شفاهماً أو من صحابي آخر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإن ما انفردوا به من العلم عنا أكثر من أن يحاط به ، فلم يروى كل منهم كل مسمع ، وأين مسمعه الصديق رضى الله عنه والفاروق وغيرهما من كبار الصحابة رضى الله عنهم إلى ما رويوه ؟ فلم يرو عنه صديق الأمة مائة حديث وهو لم ينب عن النبي صلى الله عليه وسلم في شيء من مشاهدته ، بل محبه من حين بُعث بل قبل البحث إلى أن توفي ، وكان أعلم الأمة به صلى الله عليه وسلم بقوله وفعله وهديه وسيرته . وكذلك أجلة الصحابة روايتهم قليلة جداً بالنسبة إلى مسموعه من نبيهم ، وشاهدوه ، ولو رَوَوْا كل مسموعه وشاهدوه ل زاد على رواية أبي هريرة أضمافا مضاعفة ، فإنه إنما صحبه نحو أربع سنين ، وقد روى عنه الكثير ؛ فقول القائل : لو كان عند الصحابي في هذه الواقعة

شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم لذكره ، قول من لم يعرف سيرة القوم وأحوالهم فإنهم كانوا يهابون الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويعظمونها ويقللونها خوف الزيادة والنقص ، ويحدثون بالشيء الذي سمعوه من النبي صلى الله عليه وسلم مراراً ، ولا يصرحون بالسماع ، ولا يقولون قال رسول الله صلى الله عليه وسلم .

فتلك الفتوى التي يفتي بها أحدهم لا تخرج عن ستة أوجه . أحدها : أن يكون سمعها من النبي صلى الله عليه وسلم . الثاني : أن يكون سمعها ممن سمعها منه . الثالث : أن يكون فهمها من آية من كتاب الله فهماً خفي علينا . الرابع : أن يكون قد اتفق عليها مكلوهم ولم ينقل إلينا إلا قول المفتي بها وحده . الخامس : أن يكون لكمال عليه باللغة ودلالة اللفظ على الوجه الذي انفرد به عنا ، أو لقرائن حالية اقترنت بالخطاب ، أو لمجموع أمور فهموها على طول الزمان من رؤية النبي صلى الله عليه وسلم ومشاهدة أفعاله وأحواله وسيرته وسماع كلامه والعلم بمقاصده وشهود تنزيل الوحي ومشاهدة تأويله بالفعل ، فيكون فهم ما لا نفهمه نحن ، وهل هذه التقادير الخمسة تكون فتواء حجة يجب اتباعها . السادس : أن يكون فهم ما لم يردده الرسول صلى الله عليه وسلم ، وأخطأ في فهمه ، والمراد غير ما فهمه وعلى هذا التقدير لا يكون قوله حجة ، ومعلوم قطعاً أن وقوع احتمال من خمسة أغلب على الظن من وقوع احتمال واحد معين ، هذا ما لا يشك فيه عاقل ، وذلك يفيد ظناً غالباً قوياً على أن الصواب في قوله دون ما خالفه من أقوال من بعده ، وليس المطلوب إلا الظن الغالب ، والعمل به متعين ، ويكفي العارف هذا الوجه .

## فصل

### ما امتاز به المتقدمون على المتأخرين

هذا فيما انفردوا به عنا ، أما المدارك التي شاركناهم فيها من دلالات الالفاظ والأقبيسة فلا ريب أنهم كانوا أبر قلوباً ، وأعمق علماً ، وأقل تكلفاً ، وأقرب

إلى أن يوفقوا فيها لما لم يوفق له نحن ؛ لما خصهم الله تعالى به من توفد الأذهان ،  
وفصاحة اللسان ، وسعة العلم ، وسهولة الأخذ ، وحسن الإدراك وسرعته ، وقلة  
المُعَارِضِ أو عدمه ، وحسن التقصد ، وتقوى الرب تعالى ؛ فالعربية طبعهم  
وسليقتهم ، وللمعاني الصحيحة مركوزة في فطرتهم وعقولهم ولا حاجة بهم إلى النظر في  
الإسناد وأحوال الرواة وعلل الحديث والجرح والتعديل ، ولا إلى النظر في  
قواعد الأصول وأوضاع الأصوليين ، بل قد غنوا عن ذلك كله ، فليس في حقهم  
إلا أمران . أحدهما : قال الله تعالى كذا ، وقال رسوله كذا . والثاني : معناه  
كذا وكذا ، وهم أسعد الناس بهاتين للمقدمتين ، وأحظى الأمة بهما ، فقوامهم متوفرة  
مجتمعة عليهما .

وأما المتأخرون فقوام متفرقة ، وهممم متشعبة ، فالعربية وتوابعها قد  
أخذت من قُوى أذهانهم شعبة ، والأصولُ وقواعدها قد أخذت منها شعبة ،  
وعلم الإسناد وأحوال الرواة قد أخذ منها شعبة ، وفكرهم في كلام مصنفهم وشيوخهم  
على اختلافهم وما أرادوا به قد أخذ منها شعبة ، إلى غير ذلك من الأمور ، فإذا  
وصلوا إلى النصوص النبوية إن كان لهم فهم تسافر إليها وصلوا إليها بقلوب وأذهان  
قد كُتِلَتْ من السهر في غيرها . وأوهم قُوىهم مواصلة السرى في سواها ،  
فأدركوا من النصوص ومعانيها بحسب القوة ، وهذا أمر يحس به الناظر في مسألة  
إذا استعمل قوى ذهنه في غيرها ، ثم صار إليها واقفا بذهن كال " وقوة ضعيفة .  
وهذا شأن من استفرغ قواه في الأعمال غير المشروعة تضعف قوته عند العمل  
المشروع ، كمن استفرغ قوته في السماح للشيطان في إذا جاءه قيام الليل قام إلى ورده  
بقوة كالة وعزيمة باردة ، وكذلك من صرف قوى حبه وإرادته إلى الصور أو المال  
أو الجاه ، فإذا طالب قلبه بحجة الله فإنَّه انجذب معه انجذب بقوة ضعيفة قد  
استفرغها في حجة غيره ، فن استفرغ قوى فكره في كلام الناس ، فإذا جاء إلى  
كلام الله ورسوله جاء بفكرة كالة فأعطى بحسب ذلك .

والمقصود أن الصحابة أغنام الله تعالى عن ذلك كله ، فاجتمعت قوام على  
تينك المقدمتين فقط ، هذا إلى ما أخصوا به من قوى الأذهان وصفلتها ، وصحبها

وقوة لإدراكها ، وكأله ، وكثرة المعاون ، وقلة العارف ، وقرب العهد بنور النبوة والتلقى من تلك للشكاة النبوية ، فإذا كان هذا حالنا وحالهم فيما تميزوا به علينا وما شاركناهم فيه فكيف نكون نحن أو شيوخنا أو شيوخهم أو من قلدها أسعد بالصواب منهم في مسألة من المسائل ؟ ومن حدث نفسه بهذا فليعرها من الدين والعلم ، والله المستعان .

الوجه الرابع والأربعون : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق ، وقال على كرم الله وجهه ورضي عنه : لن تخلو الأرض من قائم لله بحجة لكيلا تبطل حجج الله وبيناته ، فلو جاز أن يخطئ الصحابي في حكم ولا يكون في ذلك المصير ناطق بالصواب في ذلك الحكم لم يكن في الأمة قائم بالحق في ذلك الحكم ؛ لأنهم بين ساكت ومخطئ ، ولم يكن في الأرض قائم لله بحجة في ذلك الأمر ، ولا من يأمر فيه بمعروف أو ينهى فيه عن منكر ، حتى نبئت نابتة فقامت بالحجة وأمرت بالمعروف ونهت عن المنكر ، وهذا خلاف ما دل عليه الكتاب والسنة والإجماع .

الوجه الخامس والأربعون : أنهم إذا قالوا قولاً أو بعضهم ثم خالفهم مخالف من غيرهم كان مبتدئاً لذلك القول ومبتدعاً له ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : عليكم بسني وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي ، تمسكوا بها ، وعضوا عليها بالنواجذ ، وإياكم ومحدثات الأمور ، فإن كل بدعة ضلالة ، وقول من جاء بعدم يخالفهم من محدثات الأمور فلا يجوز اتباعهم .

وقال عبد الله بن مسعود : اتبعوا ولا تتبدعوا ، فقد كنتم ، فإن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة . وقال أيضاً : إنا نفندي ولا نبندی ، ونتبع ولا نبتدع ولن نضل ما تمسكنا بالآثر . وقال أيضاً : إياكم والتبدع ، وإياكم والتنطع ، وإياكم والتمتع ، وعليكم بالدين العتيق . وقال أيضاً : أنا لغير الدجال أخوف عليكم من الدجال ، أمور تكون من كبرائكم ، فأيا مرة أو رجيلة أدرك ذلك الزمان

قَالَ سَمِعْتُ الْأَوَّلَ فَالْتَمَسْتُ الْأَوَّلَ ، فَأَنَا الْيَوْمَ عَلَى السَّيِّئَةِ . وَقَالَ أَيْضاً : وَإِيَّاكُمْ  
وَالْمُحَدَّثَاتِ ؛ فَإِنَّ شَرَّ الْأُمُورِ مُحَدَّثَاتُهَا ، وَكُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ . وَقَالَ أَيْضاً : اتَّبِعْ وَلَا  
تَتَّبِعْ ، فَإِنَّكَ لَنْ تَضِلَّ مَا أَخَذْتَ بِالْأَثَرِ .

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : كَانَ يُقَالُ عَلَيْكُمْ بِالْإِسْتِقَامَةِ وَالْأَثَرِ ، وَإِيَّاكُمْ وَالتَّبَعِ .

وَقَالَ شَرِيحٌ : إِنَّمَا أَقْنَى الْأَثَرُ ، فَأَوْجَدَتْ قَدْ سَبَقْنَا إِلَيْهِ غَيْرَكُمْ حَدَّثْتُمْ بِهِ .

وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ : بَلَّفُوا عَنْهُمْ - بِعَنِ الصَّحَابَةِ - أَنَّهُمْ لَمْ يَجَاوِزُوا  
جِالْوُضْءَ ظَهْرًا مَا جَاوَزَتْهُ بِهِ ، وَكُنِيَ عَلَى قَوْمٍ وَزَرًا أَنْ يَخَالَفَ أَعْمَالَهُمْ أَحْصَاءُ أَصْحَابِ  
تَيْمِيمٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

وَقَالَ عَمْرُو بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ : إِنَّهُ لَمْ يَتَّبِعْ النَّاسَ بَدْعَةً إِلَّا وَقَدْ مَضَى مَا هُوَ  
حَدِيثٌ وَعِبْرَةٌ مِنْهَا ، وَالسَّنَةُ مَا اسْتَبْهَأَ إِلَّا مِنْ عِلْمٍ مَا فِي خِلَافِهَا مِنْ الْخَطَا وَالزَّلَالِ وَالْحَقِّ  
وَالْتَمَعْتُ ، فَارْضَ لِنَفْسِكَ مَا رَضَى الْقَوْمُ . . . وَقَالَ أَيْضاً : قَفْ حَيْثُ وَقَفَ الْقَوْمُ ،  
وَقُلْ كَمَا قَالُوا ، وَاسْكُتْ كَمَا سَكَتُوا ؛ فَإِنَّهُمْ عَنْ عِلْمٍ وَقَفُوا ، وَيَبْصُرُ نَاقِدُ كُفُوفِهِمْ ،  
وَهُمْ عَلَى كُفُوفِهِمْ كَانُوا أَقْوَى ، وَبِالْفَضْلِ لَوْ كَانَ فِيهَا أُخْرَى ؛ أَيْ فَلَنْ كَانَ  
الْهَدْيُ مَا أَتَمَّ عَلَيْهِ فَلَقَدْ سَبَقْتُمُوهُمْ إِلَيْهِ ، وَإِنْ قَلِمَ حَدَثٌ بِهِمْ فَمَا أَحَدُهُ إِلَّا  
مِنْ سَلَكٍ غَيْرِ سَبِيلِهِمْ وَرَغَبٍ بِنَفْسِهِ عَنْهُمْ ، وَإِنَّهُمْ لَمْ يَسْأَلُوا ، وَلَقَدْ تَكَلَّمُوا  
حَتَّى بَدَأَ يَكْفَى ، وَوَصَفُوا مِنْهُ مَا يَشْفِي ، فَمَا دُونَهُمْ مَقْصَرٌ ، وَلَا فَوْقَهُمْ مَجْرٍ ، وَلَقَدْ  
خَصَرَهُمْ قَوْمٌ فَخَضُوا ، وَطَمَحَ آخَرُونَ عَنْهُمْ فَغَلُوا ، وَإِنَّهُمْ فِيمَا بَيْنَ ذَلِكَ لَعَلَّى هَدًى  
مُسْتَقِيمٌ . وَقَالَ أَيْضاً كَلَامًا كَانَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَضَعَهُ مِنَ الْأَثْمَةِ يَسْتَحْسِنُونَهُ  
وَيُحَدِّثُونَ بِهِ دَائِمًا ، قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَوْلَا الْأَمْرُ بِهِ  
سَفَنَّا ، الْأَخْذُ بِهَا تَصْدِيقٌ لِكِتَابِ اللَّهِ وَاسْتِكْمَالٌ لِعِطَائِهِ وَقُوَّةٌ عَلَى دِينِهِ ، لَيْسَ لِأَحَدٍ  
تَغْيِيرُهَا وَلَا تَبْدِيلُهَا وَلَا التَّنْظُرُ فِي رَأْيٍ مِنْ خَالِفِهِمْ ، فَمَنْ أَقْتَدَى بِمَا سَنَوْا فَقَدْ اهْتَدَى  
وَمَنْ اسْتَنْصَرَهَا مَنْصُورٌ ، وَمَنْ خَالَفَهَا وَاتَّبَعَ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ وَلَا مَنَاقِبَ مَا تَوَلَّى

وأصلاه جهنم وساءت مصيرا ؛ ومن هنا أخذ الشافعي الاحتجاج بهذه الآية على أن الإجماع حجة .

وقال الشعبي : عليك بأثر من سلف وإن رفضك الناس ، وإياك وآراء الرجال وإن زخرفوها لك بالقول . وقال أيضاً : ما حدثوك به عن أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم فخذ ، وما حدثوك به عن رأيهم فابذه في الحُش<sup>(١)</sup> .

قال الأوزاعي : أصبر نفسك على السنة ، وقف حيث وقف القوم ، واسلك سبيل سلفك الصالح ، فإنه يسعك ما وسعهم ، وقل بما قالوا ، وكف عما كفوا . ولو كان هذا خيراً ما خصصتم به دون أسلافكم ؛ فإنهم لم يدخروا عنهم خيراً خيبر لكم دونهم لفضل عندكم ، وهم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين اختارهم له وبعث فيهم ووصفهم فقال : محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم ، الآية .

الوجه السادس والأربعون : أنه لم يزل أهل العلم في كل عصر ومصر يحتجون بما هذا سبيله من فتاوى الصحابة وأقوالهم ، ولا ينكروه منكر منهم . وتصانيف العلماء شاهدة بذلك ، ومناظراتهم ناطقة به .

قال بعض علماء المالكية : أهل الأعصار يجمعون على الاحتجاج بما هذا سبيله ، وذلك مشهور في رواياتهم وكتبهم ومناظراتهم واستدلالاتهم ، ويمتنع والحالة هذه لطباق هؤلاء كلهم على الاحتجاج بما لم يشرع الله ورسوله الاحتجاج به ، ولا نصبه دليلاً للأمة . فأى كتاب شئت من كتب السلف والخلف المتضمنة للحكم والدليل وجدت فيه الاستدلال بأقوال الصحابة ، ووجدت ذلك طرازها وزيتها ، ولم تجد فيها قط ليس قول أنى بكر وعمر حجة ، ولا يحتج بأقوال أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وفتاويهم ، ولا ما يدل على ذلك ، وكيف يطيب قلب عالم يقدم على أقوال من وافق ربه تعالى في غير حكم فقال وأتقى بحضرة الرسول صلى الله عليه وسلم ونزل القرآن بموافقة ما قال لفظاً ومعنى .

(١) الحش : مكان قضاء الحاجة في الخلوات .



قول متأخر بعده ليس له هذه الرتبة ولا يدانها؟ وكيف يظن أحد أن الظن المستفاد من فتاوى السابقين الأولين الذين شاهدوا الوحي والتنزيل وعرفوا التأويل وكان الوحي ينزل خلال بيوتهم وينزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو بين أظهرهم ١٤.

قال جابر: والقرآن ينزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يعرف تأويله، فما عمل به من شيء عملنا به، في حديث حجة الوداع؛ فستندم في معرفة مراد الرب تعالى من كلامه ما يشاهدونه من فعل رسوله وهديه الذي هو يُفصّل القرآن ويفسره، فكيف يكون أحد من الأمة بعدم أولى بالصواب منهم في شيء من الأشياء؟ هذا عين الحال.

غدير الصحابي للقرآن كفتوا:

فإن قيل: فإذا كان هذا حكم أقوالهم في أحكام الحوادث، فما تقولون في أقوالهم في تفسير القرآن؟ هل هي حجة يجب للمصير إليها؟

قيل: لا ريب أن أقوالهم في التفسير أصوب من أقوال من بعدهم، وقد ذهب بعض أهل العلم إلى أن تفسيرهم في حكم المرفوع، قال أبو عبد الله الحاكم في مستدركه: وتفسير الصحابي عندنا في حكم المرفوع، ومراده أنه في حكمه في الاستدلال به والاحتجاج، لا أنه إذا قال الصحابي في الآية قولاً قلنا أن نقول: هذا القول قول رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، وله وجه آخر، وهو أن يكون في حكم المرفوع بمعنى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بين لهم معاني القرآن وفسره لهم كما وصفه تعالى بقوله: «لنبين للناس ما نُزِّلَ إليهم» فبين لهم القرآن بياناً شافياً كافياً، وكان إذا أشكل على أحد منهم معنى سأله عنه فأوضحه له، كما سأله الصديق عن قوله تعالى: «من يعمل سوءاً يجز به»، فبين له المراد، وكما سأله الصحابي عن قوله تعالى: «الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم» فبين لهم معناها، وكما سأله أم سلمة عن قوله تعالى:

« فسوف يحاسب حساباً يسيراً »، فينبى لها أنه العرض ، وكما سأله عمر عن الكلالة فأحالته على آية الصَّيْفِ التي في آخر السورة ، وهذا كثير جداً ، فإذا نقلوا لنا تفسير القرآن فتارة ينقلونه عنه بلفظه ، وتارة بمعناه ، فيكون مافسروا بالفاظهم من باب الرواية بالمعنى ، كما رَوَوْنَ عنه السنة تارة بلفظها وتارة بمعناها ، وهذا أحسن الوجهين ، والله أعلم .

فإن قيل : فنحن نجد لبعضهم أقوالاً في التفسير تخالف الأحاديث المرفوعة الصحاح ، وهذا كثير ، كما فسر ابن مسعود الدخان بأنه الأثر الذي حصل عن الجوع الشديد والقطط ، وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه دخان يأتي قبل يوم القيامة يكون من أشراط الساعة مع الدابة والدجال وطلوع الشمس من مغربها . وفسر عمر بن الخطاب قوله تعالى : « اسكنوهن من حيث سكنتم من وُجْدِكُمْ » بأنها البائنة والرجعية ، حتى قال : لاندع كتاب ربنا لقول امرأة : مع أن السنة الصحيحة في البائن تخالف هذا التفسير . وفسر علي بن أبي طالب كرم الله وجهه قوله تعالى : « والذين يُتَوَقَّفُونَ مِنْكُمْ وَيَذُرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِمْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا » أنها عامة في الحامل والحائل ، فقال : تعتد أبعد الأجلين ، والسنة الصحيحة بخلافه وفسر ابن مسعود قوله تعالى : « وأمهات نسائكم وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن » بأن الصفة للنسائكم الأولى والثانية : فلا تحرم أم المرأة حتى يدخل بها ، والصحيح خلاف قوله ، وأن أم المرأة تحرم بمجرد العقد على ابنتها ، والصفرا جمة إلى قوله : « وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن » وهو قول جمهور الصحابة . وفسر ابن عباس السجل بأنه كاتب للنبي صلى الله عليه وسلم يسمى السجل ، وذلك وهم ، وإنما السجل الصحيفة المكتوبة ، واللام مثلها في قوله تعالى : « وتله للجبين » وفي قول الشاعر :

« فَخَرَّ صَرِيحاً لِلْيَدَيْنِ وَالْقَسَمِ »

أى يطوى السماء كما يطوى السجل على ما فيه من الكتاب ، وهذا كثير جداً ، فكيف يكون تفسير الصحابي حجة في حكم المرفوع ؟

قيل : الكلام في تفسيره كالكلام في فتواه سواء ، وصورة المسألة هنا كصورتها هناك سواء بسواء ، وصورتها أن لا يكون في المسألة نص يخالفه ، ويقول في الآية قولاً لا يخالفه فيه أحد من الصحابة ، سواء علم لاشتهاره أو لم يعلم ، وما ذكر من هذه الأمثلة فقد فقد فيه الأمران ، وهو نظير ما روى عن بعضهم من الفتاوى التي تخالف النص وهم يختلفون فيها سواء .

فإن قيل : لو كان قوله حجة بنفسه لما أخطأ ، ولكان معصوماً ؛ لتقوم الحجة بقوله ، فإذا كان يقضى بالصواب تارة وينهيه أخرى ، وكذلك تفسيره ، فنأين لكم أن هذه الفتوى المعينة والتفسير للمعين من قسم الصواب ؛ إذ صورة المسألة أنه لم يقم على المسألة دليل غير قوله ، وقوله ينقسم ، فما الدليل على أن هذا القول للمعين من أحد القسمين ولا بد ؟

قيل : الأدلة المتقدمة تدل على انحصار الصواب في قوله في الصورة المفروضة الواقعة ، وهو أن من الممتنع أن يقولوا في كتاب الله الخطأ المحض ويمسك الباقيون عن الصواب فلا يتكلمون به ، وهذه الصورة المذكورة وأمثالها قد تكلم فيها غيرهم بالصواب ، والمحذور إنما هو خُلُوهُ عصرهم عن ناطق بالصواب واشتماله على ناطق ينهيه فقط ؛ فهذا هو المحال ، وبهذا خرج الجواب عن قولكم : لو كان قول الواحد منهم حجة لما جاز عليه الخطأ ، فإن قوله لم يكن بمجرد حجة ، بل بما انضاف إليه مما تقبم ذكره من القرآن .

ففرق بين الصحابي والتابعي في المؤخذ بقولهم وتفسيرهم :

فإن قيل : فبعض ما ذكرتم من الأدلة يقتضى أن التابعي إذا قال قولاً ولم يخالفه صحابي ولا تابعي أن يكون قوله حجة .

فالجواب : أن التابعين اتشعروا انتشاراً لا ينضبط لكثرتهم ، وانتشرت

المسائل في عصرهم ؛ فلا يكاد يطلب على الظن عدم المخالف لما أفتى به الواحد منهم ، فإن فرض ذلك فقد اختلف السلف في ذلك ، فمنهم من يقول : يجب اتباع التابعي فيما أفتى به ولم يخالفه فيه صحابي ولا تابعي ، وهذا قول بعض الحنابلة والشافعية ، وقد صرح الشافعي في موضع بأنه قاله تقليداً لعطاء ، وهذا من كمال علمه وفقهه رضي الله عنه ، فإنه لم يجد في المسألة غير قول عطاء ، فكان قوله عنده أقوى ما وجد في المسألة ، وقال في موضع آخر : وهذا يخرج على معنى قول عطاء . والأكثر أن يفرقون بين الصحابي والتابعي ، ولا يخفى ما بينهما من الفروق ، على أن في الاحتجاج بتفسير التابعي عن الإمام أحمد روايتين ، ومن تأمل كتب الأئمة ومن بعدهم وجدوها مشحونة بالاحتجاج بتفسير التابعي .

فإن قيل : فما تقولون في قوله إذا خالف القياس ؟

قيل : من يقول بأن قوله ليس بحجة فلهم قولان فيما إذا خالف القياس ، أحدهما : أنه أولى أن لا يكون حجة ؛ لأنه قد خالف حجة شرعية ، وهو ليس بحجة في نفسه ، والثاني : أنه حجة في هذه الحال ، ويحمل على أنه قاله توفيقاً ، ويكون بمنزلة المرسل الذي عمل به مرسله .

وأما من يقول إنه حجة فلهم أيضاً قولان ، أحدهما : أنه حجة وإن خالف القياس ، بل هو مقدم على القياس ، والنص مقدم عليه ، فترتب الأدلة عندهم : القرآن ، ثم السنة ، ثم قول الصحابة ، ثم القياس . والثاني : ليس بحجة ، لأنه قد خالفه دليل شرعي وهو القياس ؛ فإنه لا يكون حجة إلا عند عدم المعارض ، والأولون يقولون : قول الصحابي أقوى من المعارض الذي خالفه من القياس لوجوه عديدة ، والأخذ بأقوى الدليلين متعين ، وبالله التوفيق .

## فصل فوائد تتعلق بالفتوى

ولنختم الكتاب بفوائد تتعلق بالفتوى .

أربعة أنواع للأُسئلة :

الفائدة الأولى : أسئلة السائلين لا تخرج عن أربعة أنواع لا خامس لها ،  
الأول : أن يسأل عن الحكم فيه : ما حكم كذا وكذا . الثاني : أن يسأل عن  
دليل الحكم الثالث : أن يسأل عن وجه دلالته . الرابع : أن يسأل عن الجواب  
عن معارضيه .

فإن سأل عن الحكم فللسؤال حالتان ، إحداهما : أن يكون عالماً به .  
والثانية : أن يكون جاهلاً به ، فإن كان جاهلاً به حرم عليه الإفتاء بلا علم ، فإن  
فعل فعله لئمه وإثم المستفتي ، فإن كان يعرف في المسألة ما قاله الناس ولم يتبين له  
الصواب من أقوالهم فله أن يذكر له ذلك ، فيقول : فيها اختلاف بين العلماء ،  
ويحكيه إن أمكنه للسائل ، وإن كان عالماً بالحكم فللسائل حالتان ، إحداهما :  
أن يكون قد حضره وقت العمل وقد احتاج إلى السؤال ، فيجب على المفتي  
المبادرة على الفور إلى جوابه ، فلا يجوز له تأخير بيان الحكم له عن وقت الحاجة .  
والحالة الثانية : أن يكون قد سأل عن الحادثة قبل وقوعها ، فهذا لا يجب على المفتي  
أن يجيبه عنها . وقد كان السلف الطيب إذا سئل أحدهم عن مسألة يقول للسائل :  
هل كانت أو وقعت ؟ فإن قال : لا ، لم يجبه ، وقال : دعنا في عافية ، وهذا لأن الفتوى  
بالرأى لا يجوز إلا عند الضرورة ؛ فالضرورة تبيحه كما تبيح الميتة عند الاضطرار ،  
وهذا إنما هو في مسألة لا نص فيها ولا إجماع ، فإن كان فيها نص أو إجماع فعليه  
تبليغه بحسب الإمكان ، فمن سئل عن علم فكنته أجمعه الله يوم القيامة بلجام من  
نار ، هذا إذا أمن للمفتي غائلة الفتوى ، فإن لم يأمن غائتها وخاف من ترتب  
شر أكثر من الإمساك عنها أمسك عنها ، ترجيحاً لدفع أعلى للفسدين .

ياحتمال أدناهما . وقد أمسك النبي صلى الله عليه وسلم عن تقبض الكعبة وإعادتها على قواعد إبراهيم لأجل حدثان عهد قریش بالإسلام وأن ذلك ربما يفسرهم عنه بعد الدخول فيه ، وكذلك إن كان عقل السائل لا يحتمل الجواب عما سأل عنه ، وخاف للسئول أن يكون فتنة له ، أمسك عن جوابه ، قال ابن عباس رضى الله عنه لرجل سأل عن تفسير آية : وما يؤمنك أنى لو أخبرتك بتفسيرها كفرت به؟ أى جحدته وأنكرته وكفرت به ، ولم يرد أنك تكفر بالله ورسوله .

يجوز للمفتى أنه يعمل من السؤال إلى ما هو أنفع :

الفائدة الثانية : يجوز للمفتى أن يعدل عن جواب المستفتى عما سأل عنه إلى ما هو أنفع له منه ، ولا سيما إذا تضمن ذلك بيان ماسأل عنه ، وذلك من كمال علم المفتى وفقهه ونصحه ، وقد قال تعالى : « يستلونك ماذا ينفقون ، قل : ما أنفقتم من خير فلو الذين والآقرين واليتامى والمساكين وابن السبيل ، وما تفلحوا من خير فإن الله به عليم ، فسألوه عن المُنشَق فاجابهم بذكر المصروف : إذ هو أهم مما سألوه عنه ، وببهم عليه بالسياق ، مع ذكره لهم في موضع آخر ، وهو قوله تعالى : « قل العفو ، وهو ماسئل عليهم إيفاقه ولا يضرم إخراجها ، وقد ظن بعضهم أن من ذلك قوله تعالى : « يسألونك عن الأهلة ، قل : هى مواقيت للناس والحج » فسألوه عن سبب ظهور الهلال خفياً ثم لا يزال يتزايد فيه النور على التدرج حتى يكمل ثم يأخذ في النقصان ، فأجابهم عن حكمة ذلك من ظهور مواقيت الناس التى بها تمام مصالحهم فى أحوالهم ومعاشهم ومواقيت أكبر عبادتهم وهو الحج ، وإن كانوا قد سألوا عن السبب فقد أجيبوا بما هو أنفع لهم عما سألوا عنه ، وإن كانوا إنما سألوا عن حكمة ذلك فقد أجيبوا عن عين ماسألوا عنه . ولفظ سؤالهم محتمل : فإنهم قالوا : ما بال الهلال يبدو دقيقاً ثم يأخذ في الزيادة حتى يتم ثم يأخذ في النقص ؟

يجوز للمفتى أنه يجيب بأكثر مما سئل .

الفائدة الثالثة : يجوز للمفتى أن يجيب السائل بأكثر مما سأل عنه ، وهو من كمال نصحه وعلمه وإرشاده ، ومن عاب ذلك فلفقه عليه وضيق صراطه وضعف

نصحه ، وقد ترجم البخارى لذلك فى صحيحه فقال : باب من أجاب السائل بأكثر مما سأل عنه ، ثم ذكر حديث ابن عمر رضى الله عنهما ما يلبس المحرم ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يلبس القميص ، ولا العمامة ، ولا السراويلات ، ولا الخفاف ، إلا أن لا يجد ثملين فليلبس الخفين وليقطعهما أسفل من الكعبين » فسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عما يلبس المحرم ، فأجاب عما لا يلبس ، وتضمن ذلك الجواب عما يلبس : فإن مالا يلبس عصور وما يلبسه غير عصور ، فذكر لهم النوعين ، وبين لهم حكم لبس الخف عند عدم النعل ، وقد سألوه عن الوضوء بماء البحر ، فقال لهم : « هو الطهور ماؤه ، الحل ميتته » .

إذا منع المفتى المستفتى من مظهر وجهه إلى بريل صباح :

القائدة الرابعة : من فقه المفتى ونصحه إذا سأل المستفتى عن شيء فمنه منه وكانت حاجته تدعوه إليه ، أن يدلّه على ما هو عرض له منه ، فيسد عليه باب المظهر ، ويفتح له باب المباح ، وهذا لا يتأتى إلا من عالم ناصح مشفق قد تأجر الله وعامله بعله ، فناله فى العناء مثال الطبيب العالم الناصح فى الأطباء يحصى العليل مما يضره ، ويصف له ما ينفعه ، فهذا شأن أطباء الأديان والأبدان ، وفى الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ما بعث الله من نبي إلا كان حقاً عليه أن يدل أمته على خير ما يعمله لهم ، وينهاهم عن شر ما يعمله لهم » وهذا شأن خلق الرسل وورثتهم من بعدهم . ورأيت شيخنا قدس الله روحه يتحرى ذلك فى فتاويه مهما أمكنه ، ومن تأمل فتاويه وجد ذلك ظاهراً فيها ، وقد منع للنبي صلى الله عليه وسلم بلالاً أن يشتري صاعاً من التمر الجيد بصاعين من الردى ، ثم دله على الطريق المباح ، فقال : « بع الجميع بالتمر » ، ثم اشتر بالتمر اجنياً ، فمنه من الطريق المحرم ، وأرشده إلى الطريق المباح ، ولما سأل عبد المطلب بن ربيعة بن الحارث والفضل بن عباس أن يستعملهما فى جباية الزكاة ليصيا ما يتروجان

به منهما من ذلك، وأمر عجمية بن جزو - وكان على الخنس - أن يعطيهما ما ينكحان به، فنعهما من الطريق الحرم، وفتح لها الطريق المباح، وهذا اقتداء منه بربه تبارك وتعالى، فإنه يسأله عبده الحاجة فيمنعه إياها، ويعطيه ما أصلح له وأنفع منها، وهذا غاية الكرم والحكمة.

تنبيه السائل إلى ما رفع الوهم :

الفائدة الخامسة : إذا أفتى المفتي للسائل بشيء ينبغى له أن يلجأ به على وجه الاحتراز عما قد يذهب إليه الوهم منه من خلاف الصواب، وهذا باب لطيف من أبواب العلم والنصح والإرشاد، ومثال هذا قوله صلى الله عليه وسلم: « لا يقتل مؤمن بكافر »، ولا ذو عهد في عهده، فتأمل كيف أتبع الجملة الأولى بالثانية رفعا لتوهم إهدار دماء الكفار مطلقا وإن كانوا في عهده؛ فإنه لما قال: « لا يقتل مؤمن بكافر » فربما ذهب الوهم إلى أن دماءهم هدر، ولهذا لو قتل أحد هم مسلم لم يقتل به، فرفع هذا التوهم بقوله: « ولا ذو عهد في عهده »، ولقد خفيت هذه اللطيفة الحسنة على من قال: يقتل المسلم بالكافر للعاهد، وقدر في الحديث: « ولا ذو عهد في عهده بكافر »، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم: « لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها »، فلما كان نهي عن الجلوس عليها نوع تعظيم لها عقبه بالنهي عن المبالغة في تعظيمها حتى تجعل قبلة، وهذا بعينه مشتق من القرآن، كقوله تعالى للنساء نبيه: « يا نساء النبي لستن كأحد من النساء أن اتقين فلا تخضعن بالقول فيطمع الذي في قلبه مرض، وقلن قولا معروفا، فهذه عن الخوض بالقول؛ فربما ذهب الوهم إلى الإذن في الإغلاط في القول والتجاوز، فرفع هذا التوهم بقوله: « وقلن قولا معروفا »، ومن ذلك قوله تعالى: « والذين آمنوا واتبعتهم ذريتهم بإيمان ألحقنا بهم ذريتهم، وما ألتناهم من عملهم من شيء »، لما أخبر سبحانه بالحق الذرية ولا عمل لهم بإيمانهم في الدرجة فرمى توهم متوهم أن يحط الآباء إلى درجة الذرية، فرفع هذا التوهم بقوله: « وما ألتناهم من عملهم من شيء، أي ما نقصنا من الآباء شيئا من أجور أعمالهم، بل رفعتنا ذريتهم إلى



درجتهم ، ولم نخطمهم إلى درجتهم بنقص أجورهم ، ولما كان الوهم قد يذهب إلى أنه يفعل ذلك بأهل النار كما يفعله بأهل الجنة قطع هذا الوهم بقوله تعالى : « كل امرئ بما كسب رهين » ، ومن هذا قوله تعالى : « إنما أمرت أن أعبد ربّ هذه البلدة الذي حرّمها ، وله كل شيء » ، فلما كان ذكر ربوبيته البلدة الحرام قد يورم الاختصاص بحقه بقوله : « وله كل شيء » ، ومن ذلك قوله تعالى : « ومن يتوكل على الله فهو حسبه ، إن الله بالغ أمره » ، قد جعل الله لكل شيء قدراً ، فلما ذكر كفايته للتوكل عليه فربما أوهم ذلك تسجيل الكفاية وقت التوكل فعقبه بقوله : « قد جعل الله لكل شيء قدراً » ، أى وقتاً لا يتعداه فهو يسوقه إلى وقته الذى قدره ، فلا يستعجل التوكل ويقول : قد توكلت ودعوت فلم أر شيئاً ولم تحصل لى الكفاية ، فاقه بالغ أمره في وقته الذى قدره له ، وهذا كثير جداً فى القرآن والسنة ، وهو باب لطيف من أبواب فهم النصوص .

يجب على المفتى أنه يذكر دليل الحكم :

الفائدة السادسة : ينبغي للمفتى أن يذكر دليل الحكم وما أخذه ما أمكنه من ذلك ، ولا يُلْقِيه إلى المستفتى ساذجاً مجرداً عن دليله وما أخذه ، فهذا لضيق عطائه وقلة بضاعته من العلم ، ومن تأمل فتاوى النبي صلى الله عليه وسلم الذى قوله حجة بنفسه رآها مشتملة على التنبيه على حكمة الحكم ونظيره ووجه مشروعيته ، وهذا كما سُئل عن بيع الرطب بالتمر فقال : « أينقص الرطب إذا جف ؟ » قالوا : نعم ، فجز عنه . ومن المعلوم أنه كان يعلم نقصانه بالجفاف ، ولكن نبههم على علة التحريم وسببه . ومن هذا قوله لعمر وقد سأله عن قُبْلة امرأته وهو صائم ، فقال : « أرأيت لو تمضمضت ثم مججت ، أكان يضر شيئاً ؟ » قال : لا ، فنهى عليه على أن مقدمة المحظور لا يلزم أن تكون محظورة ؛ فإن غاية التنبّه أنها مقدمة الجماع ، فلا يلزم من تحريمه تحريم مقدمته ، كما أن وضع الماء فى الفم مقدمة شربه ، وليست المقدمة محرمة . ومن هذا قوله صلى الله عليه وسلم : « لا تُنكحُ

المرأة على عمتها ولا على خالتها ؛ فإنكم إذا فعلتم ذلك قطعتم أرحامكم ، فذكر لهم الحكم ، ونههم على علة التحريم . ومن ذلك قوله لأبي النعمان بن بشير وقد خص بعض ولده بسلام تحكه<sup>(١)</sup> إياه ، فقال : « أيسرك أن يكونوا لك في البر سواء ؟ » قال : نعم ، قال : « فاتقوا الله واعدلوا بين أولادكم ، وفي لفظ « إن هذا لا يصلح ، وفي لفظ « إنى لأشهد على جوار ، وفي لفظ « أشهد على هذا غيرى ، تهدداً ، لا إذناً ، فإنه لا يأذن في الجور قطعاً ، وفي لفظ « رده ، والمقصود أنه نهى على علة الحكم . ومن هذا قوله صلى الله عليه وسلم لرافع بن خديج وقد قال له إننا لأقتر العدو غداً ، وليس معنا مدى ، أفنذج بالقصص ؟ فقال : « ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكل ليس السن والظفر ؛ وسأحدثك عن ذلك ، أما السن فمسظم ، وأما الظفر فمدى الحبشة ، فنهى على علة المنع من التذكية بهما بكون أحدهما عظيماً ، وهذا تنبيه على عدم التذكية بالعظام إما لتنجاسة بعضها وإما لتنجيسه على مؤمنى الجن<sup>(٢)</sup> ، ولكون الآخر مدى الحبشة ، ففى التذكية بها تشبه بالكفار . ومن ذلك قوله : « إن الله ورسوله ينهيانكم عن لحوم الحمر الإنسية ، فإنها رجس ، ومن ذلك قوله فى الثمرة تصيبها الجائحة : « رأيت إن منع الله الثمرة ، فم يأكل أحدكم مال أخيه بغير حق ؟ ، وهذا التعليل بعينه ينطبق على من استأجر أرضاً للزراعة فأصاب الزرع آفة سماوية لفظاً ومعنى ، فيقال للبؤجر : رأيت إن منع الله الزرع فم تأكل مال أخيك بغير حق ؟ وهذا هو الصواب الذى ندين الله به فى المسألة ، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية .

والمقصود أن الشارع مع كون قوله حجة بنفسه يرشد الأمة إلى علل الأحكام ومداركها وحكمها ، فورثته من بعده كذلك .

ومن ذلك نهيه عن الخذف وقال : « إنه يفقأ العين ويكسر السن . » ومن ذلك إفتاؤه للعاص يد غيره بإهدار دية ثنييته لما سقطت بأنزاع المعضوض يده

(١) تحكه : وجه .

(٢) وذلك أن العظام من غذاء الجن .

من فيه ، ونبه على العلة بقوله : « أيدع يده في فيك تقضمها كما يقضم الفحل » وهذا من أحسن التعليل وأبينه ؛ فإن العاض لما سال على المعضوض جاز له أن يرد صياله عنه بانزعاج يده من فمه ، فإذا أدى ذلك إلى إسقاط ثنياه كان سقوطها بفعل ما ذون فيه من الشارع فلا يقابل بالدية ، وهذا كثير جداً في السنة ؛ فينبغي للفتى أن ينبه السائل على علة الحكم وما أخذه إن عرف ذلك ، وإلا حرم عليه أن يفتى بلا علم .

وكذلك أحكام القرآن يرشد سبحانه فيها إلى مداركها وعللها ، كقوله : « ويسألونك عن المحيض ، قل هو أذى ، فاعتزلوا النساء في المحيض » فأمر سبحانه نبيه أن يذكر لهم علة الحكم قبل الحكم ، وكذلك قوله : « ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فله وللرسول ولذی القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل ؛ كى لا يكون ذؤولة بين الأغنياء منكم » وكذلك قوله : « والبارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ، جزاء بما كسبا ، نكالا من الله ، والله عزيز حكيم » وقال في جزاء الصيد : « ليدوق وبال أمره » .

### التصهير للحكم المستغرب :

الفائدة السابعة : إذا كان الحكم مستغرباً جداً عالم تألفه النفوس وإنما ألقت خلافته فينبغي للفتى أن يوطئ قلبه ما يكون مؤذناً به كاللدليل عليه وللمقدمة بين يديه ، فتأمل ذكره سبحانه قصة زكريا وإخراج الولد منه بعد انصرام عصر الشبية وبلوغه السن الذي لا يولد فيه مثله في العادة ، فذكر قصته مقدمة بين يدي قصة المسيح وولادته من غير أب ؛ فإن النفوس لما آمنت بولد من بين شيخين كبيرين لا يُولَد لهما عادة سهل عليها التصديق بولادة ولد من غير أب ، وكذلك ذكر سبحانه قبل قصة المسيح موافاة مريم رزقها في غير وقته وغير إبتائه ، وهذا الذي شجع نفس زكريا وحركها لطلب الولد وإن كان في غير إبتائه ، وتأمل قصة نسخ القِبلَة لما كانت شديدة على النفوس جداً كيف

وطناً سبحانه قبلها عدة موطنات ، منها : ذكر النسخ ، ومنها : أنه يأتي بخير من  
المسوخ أو مثله ، ومنها : أنه على كل شيء قدير ، وأنه بكل شيء عليم ؛ فعموم  
قدرته وعلوه صالح لهذا الأمر الثاني كما كان صالحاً للأول . ومنها : تحذيرهم  
الاعتراض على رسوله كما اعترض من قبلهم على موسى ، بل أمرهم بالتسليم  
والانقياد . ومنها : تحذيرهم بالإصغاء إلى اليهود ، وأن تستخفهم شُبُههم ،  
فإنهم يُؤذون أن يردوهم كفاراً من بعد ما تبين لهم الحق . ومنها : إخباره  
أن دخول الجنة ليس بالتهوُّد ولا بالتنصُّر ، وإنما هو بإسلام الوجه والقصد  
والعمل والثنية لله مع متابعة أمره . ومنها : إخباره سبحانه عن سَعته ، وأنه حيث  
ولَّى المصلَّى وجهه فَمَّ وجهه تعالى ، فإنه واسع عليم ، فذكر الإحاطتين الذاتية  
والعلوية ، فلا يتوهمون أنهم في القبلية الأولى لم يكونوا مستقبلين وجهه تبارك  
وتعالى ولا في الثانية ، بل حينما توجهوا فَمَّ وجهه تعالى . ومنها : أنه سبحانه  
وتعالى حذر نبيه صلى الله عليه وسلم عن اتباع أهواء الكفار من أهل الكتاب  
وغيرهم ، بل أمر أن يتبع هو وأمته ما أوحى إليه فيستقبلونه بقلوبهم وحده .  
ومنها : أنه ذكر عظمة بيته الحرام ، وعظمة بانيه ومِلَّته ، وسَفَه من يرغب عنها ،  
وأمر باتباعها ، فنوّه بالبيت وبانيه ومِلَّته ، وكل هذا توطئة بين يدي التحويل ،  
مع ما في ضمنه من المقاصد الجليلة والمطالب السنية . ثم ذكر فضل هذه الأمة  
وأنهم الأمة الوسط العدل الخيار ، فاقتضى ذلك أن يكون نبيهم صلى الله عليه وسلم  
أوسط الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم وخيارهم ، وكتابتهم كذلك ، ودنيتهم  
كذلك ، وقبلتهم التي يستقبلونها كذلك ، فظهرت المناسبة شرعاً وقدرراً في  
أحكامه تعالى الأمرية والقدرية ، وظهرت حكمته الباهرة ، ونجملت للعقول  
الزكية المستنيرة بنور ربها تبارك وتعالى .

والمقصود أن المفتي جدير أن يذكر بين يدي الحكم الغريب الذي لم يُؤلف  
مقدمات تؤنس به ، وتدل عليه ، وتكون توطئة بين يديه ، وبالله التوفيق .

يجوز للمحقق والمناظر أنه يحلف على ثبوت الحكم عنده :

الفائدة الثامنة : يجوز للبقي والمناظر أن يحلف على ثبوت الحكم عنده ، وإن لم يكن حلفه موجباً لثبوته عند السائل والمنازع ، ليشعر السائل والمنازع له أنه على ثقة ويقين بما قال له ، وأنه غير شاك فيه ، فقد تناظر رجلان في مسألة ، فحلف أحدهما على ما يعتقده ، فقال له منازعه ، لا يثبت الحكم بحلفك ، فقال : إني لم أحلف ليثبت الحكم عندك ولكن لأعلك أني على يقين وبصيرة من قولي وأن شبهتك لا تغير عندي في وجه يقيني بما أنا جازم به .

وقد أمر الله نبيه صلى الله عليه وسلم أن يحلف على ثبوت الحق الذي جاء به في ثلاثة مواضع من كتابه . أحدها : قوله تعالى : « ويستنبئونك أحق هو ؟ قل : إني وربي إنه لحق » ، والثاني : قوله تعالى : « وقال الذين كفروا لا تأتينا الساعة » ، قل : إني وربي لتأتينكم عالم الغيب » ، والثالث : قوله تعالى : « زعم الذين كفروا أن لن يعبثوا » ، قل : إني وربي لتبعن » ، وقد أقسم النبي صلى الله عليه وسلم على ما أخبر به من الحق في أكثر من ثمانين موضعاً ، وهي موجودة في الصحيح والمسانيد .

وقد كان الصحابة رضي الله عنهم يحلفون على الفتاوى والرواية ، فقال علي بن أبي طالب كرم الله وجهه لابن عباس في مُشعة النساء . إنك امرؤ تاه ، فانظر ما تفتي به في متعة النساء ، فواقه وأشهد بآقة قد نهى عنها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . ولما ولي عمر رضي الله عنه حد الله وأثنى عليه ثم قال : يا أيها الناس إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحل للمتعة ثلاثاً ، ثم حرمها ثلاثاً ، فأنا أقسم بالله قسماً لا أجد أحداً من المسلمين متمتعاً إلا رجمته ، إلا أن يأتي بأربعة من المسلمين يشهدون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحلها بعد أن حرمها .

وقد حلف الشافعي في بعض أجوبته ، فقال محمد بن الحكم : سألت الشافعي رضي الله عنه عن المشعة كان يكون فيها طلاق أو ميراث أو نفقة أو شهادة ؟ فقال : لا والله ما أدرى . وقال يزيد بن هارون : من قال القرآن مخلوق أو شيء منه فهو والله عندي زنديق . وسئل عن حديث جرير في الرقبة ، فقال : والله الذي لا إله إلا هو من كذب به مام إلا زنادقة .

وأما الإمام أحمد رحمه الله عليه ورضوانه فإنه حلف على عدة مسائل من فتاويه ، قيل : أزيد الرجل في الوضوء على ثلاث مرات ؟ فقال : لا والله ، إلا رجل مبتلى ، يعنى بالوسواس . وسئل عن تخلل الرجل لحيته إذا توضأ ، فقال : إى والله . وسئل يكون الرجل في الجهاد بين الصفيين يبارز مسلحاً بنير إذن الإمام ، فقال : لا والله . وقيل له : أتكره الصلاة في المقصورة ؟ فقال : إى والله ، قلت : وهذا لما كانت المقصورة تسمى للأمراء <sup>(١)</sup> وأتباعهم . وسئل : أؤجر الرجل على بغض من خالف حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : إى والله . وسئل : من قال القرآن غلو كافر ؟ فقال : إى والله . وسئل : هل صح عندك في النبيذ حديث ؟ فقال : والله ما صح عندي حديث واحد إلا على التحريم . وسئل : أيكراه الخطاب بالسواد ؟ فقال : إى والله . وسئل عن الرجل يؤم أباه ويصلى الأب خلفه ، فقال إى والله . وسئل : هل يكره التثنيخ في الصلاة ؟ فقال : إى والله . وسئل عن تزوج الرجل المسلم الأمة من أهل الكتاب ، فقال لا والله . وسئل عن المرأة تستاق على قفاهما وتنام ، يكره ذلك فقال : إى والله . وسئل عن الرجل يرهن جاريته فيطؤها وهي مرهونة ، فقال : لا والله . وسئل عن حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قضى في رجل استسقى قوماً وهو عطشان فلم يسقوه فأت فآغرمهم عمر الدية ، تقول أنت كذا ؟ قال : إى والله . وسئل عن الرجل إذا حد في العنز ثم قذف زوجته يلاعنها ؟ فقال : إى والله . وسئل أيضرب الرجل رقيقه ؟ فقال : إى والله ، ذكر هذه المسائل القاضي أبو علي الشريف .

وقال الإمام أحمد في رواية ابنه صالح : والله لقد أعطيت المجهود من نفسي ، ولوددت أني أنجو من هذا الأمر كفافاً لا على ولاى . وقال في روايته أيضاً : والله لقد تمنيت الموت في الأمر الذي كان ، وإنى لأتمنى الموت في هذا ، وهذا فتنة الدنيا .

(١) تسمى للأمراء : أى تحط لهم فلا يدعها غيرهم .

وقال إسحاق بن منصور لأحمد : يكره الخاتم من ذهب أو حديد ؟ فقال :  
إلى والله .

وقال إسحاق أيضاً : قلت لأحمد : يؤجر الرجل يأتي أهله وليس له شهوة  
في النساء ؟ فقال : إلى والله ، يحسب الولد ، وإن لم يرد الولد ، إلا أنه يقول :  
هذه امرأة شابة . وقال له محمد بن عون : يا أبا عبد الله يقولون : إنك وقفت  
على عثمان ، فقال : كذبوا والله عليّ ، وإنما حدثهم بحديث ابن عمر ، كنا  
فاحضل بين أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، نقول : أبو بكر ثم عمر ثم  
عثمان ثم علي ، فيبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم ، فلم ينكره ، ولم يقل النبي صلى  
الله عليه وسلم . لا تخافوا بعد هؤلاء ، فن وقف على عثمان ولم يربح بعلي عليه  
السلام فهو على غير السنة .

وسئل أحمد : هل المقام بالشر أفضل من المقام بمكة ؟ فقال : إلى والله .

وذكر أبو أحمد بن عدي في الكامل : أن أيوب بن إسحاق بن سافري  
قال : سألت أحمد بن حنبل فقلت يا أبا عبد الله : إن إسحاق إذا انفرد بحديث  
تقبله ؟ فقال : لا والله ، إن رأيته يحدث عن جماعة بالحديث ولا يفصل كلام ذا  
من كلام ذا .

وقال صالح بن أحمد : قلت لأبي : تقتل الحية والعقرب في الصلاة ؟ فقال :  
إلى والله . وقال أيضاً : قلت لأبي : تجهز بآمين ؟ فقال : إلى والله الإمام وغير  
الإمام . وقال أيضاً : قلت لأبي : يفتح على الإمام ؟ قال : إلى والله .

وقال الميموني : قلت لأحمد : ونحن نحتاج في رمضان أن نبيت الصوم من  
الليل ؟ فقال : إلى والله . وقال الميموني أيضاً : تباع الفرس الحيس إذا عطبت وإذا  
فسدت ؟ فقال : إلى والله . وقال الميموني أيضاً : قلت لأحمد : هل ثبت عن النبي  
صلى الله عليه وسلم في الحقيقة شيء ؟ فأملى عليّ أبي : إلى والله ، وفي غير حديث  
عن النبي صلى الله عليه وسلم « عن الغلام شاتان مكافيتان ، وعن الجارية شاة » .

وقال إسحاق بن منصور: قلت لأحمد: التسبيح للرجال والتصفيق للنساء؟ قال: إى والله.

وقال الكوسج أيضاً: قلت لأحمد: قال سفيان: تجزئه تكبيرة إذا نوى بها افتتاح الصلاة؟ قال أحمد: إى والله، تجزئه إذا نوى، ابن عمر وزيد. وقال أيضاً: قلت لأحمد: الموزن يجعل أصبعه في أذنيه؟ قال: إى والله. وقال أيضاً: قلت لأحمد: سئل سفيان عن امرأة ماتت وفي بطنها ولد يتحرك، ما أرى بأساً أن يشق بطنها، قال أحمد: بنس والله ما قال، يردد ذلك، سبحانه الله؛ بنس ما قال. وقال أيضاً: قلت لأحمد: تجوز شهادة رجل وامرأتين في الطلاق؟ قال: لا والله. وقال أيضاً: قلت لأحمد: المرجى إذا كان داعياً، قال: إى والله يُجفَى ويُقصَى.

وقال أبو طالب: قلت لأحمد: رجل قال القرآن كلام الله ليس بمخلوق، ولكن لفظي هذا به مخلوق، قال: من قال هذا فقد جاء بالأمر كله، إنما هو كلام الله على كل حال، والحجة فيه حديث أبي بكر: «ألم تغلبت الروم، فقليل له: هذا بما جاء به صاحبك؟ فقال: لا والله، ولكنه كلام الله، هذا وغيره، وإنما هو كلام الله، قلت: «بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي خلق السموات والأرض، وجعل الظلمات والنور، ثم الذين كفروا بربهم يعدلون، هذا الذي قرأت الساعة كلام الله؟ قال: إى والله هو كلام الله ومن قال: «لفظي بالقرآن مخلوق، فقد جاء بالأمر كله.

وقال الفضل بن زياد: سألت أبا عبد الله عن حديث ابن شبرمة عن الشعبي في رجل نذر أن يطلق امرأته، فقال له الشعبي: أوف بتركك، أرى ذلك؟ فقال: لا والله. وقال الفضل أيضاً: سمعت أبا عبد الله وذكر يحيى بن سعيد القطان فقال: لا والله، ما أدركنا مثله.



وذكر أحمد في رسالته إلى مسدد : ولا عينٌ نظرت بعد النبي صلى الله عليه وسلم خيراً من أبي بكر ، ولا بعد أبي بكر عين نظرت خيراً من عمر ، ولا بعد عمر عين نظرت خيراً من عثمان ، ولا بعد عثمان عين نظرت خيراً من علي بن أبي طالب ، رضى الله عنهم . ثم قال أحمد : هم والله الخلفاء الراشدون المهديون .

وقال الميمونى : قلت لأحمد : جابر الجعفى ، قال : كان يرى التشيع ، قلت : قد يتهم فى حديثه بالكذب ؟ قال : إى والله . قال القاضى : فإن قيل : كيف استجاز الإمام أحمد أن يحلف فى مسائل مختلف فيها ؟ قيل : أما مسائل الأصول فلا يسوغ فيها اختلاف فى إجماع ، وأما مسائل الفروع فإنه لما غلب على ظنه صحة ذلك حاف عليه ، كما لو وجد فى دفتر أبيه أن له على فلان ديناً جاز له أن يدعيه لقلبة الظن بصدقه ، قلت : ويحلف عليه ، قال : فإن قيل : أليس قد امتنع من اليمين على إسقاط الشفعة بالجوار ، قيل : لأن اليمين هناك عند الحاكم ، والنية فيه للخصم ، قلت : ولم يمنع أحمد اليمين لهذا ، بل شفعة الجوار عنده بما يسوغ القول بها ، وفيها أحاديث صحاح لا ترد ، ولهذا اختلف قوله فيها ، فرة نفاها ، ومرة أثبتها ، ومرة فصل بين أن يشتركا فى حقوق الملك كالطريق والماء وغيره وبين ألا يشتركا فى شيء من ذلك فلا يثبت .

وهذا هو الصواب الذى لا ريب فيه ، وبه تجتمع الأحاديث ، وهو اختيار شيخ الإسلام ، ومذهب فقهاء البصرة ، ولا يختار غيره ، وقد روى أحمد عن جماعة من الصحابة والتابعين أنهم حلفوا فى الرواية والفنوى وغير ما عتقوا وتأكيذاً للخبر لا إثباتاً له باليمين ، وقد قال تعالى : « فرب السماء والأرض إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون » وقال تعالى : « فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكوك فيما شجر بينهم » الآية . وقال تعالى : « فوريك أنسا لهم أجمعين عما كانوا يعملون » وكذلك أقسم بكلامه كقوله تعالى : « يس . والقرآن الحكيم » ، « دى . والقرآن المجيد » ، « ص . والقرآن ذى الذكر » ، وأما إقسامه بمخلوقاته التى هى آيات دالة عليه فكثير جداً .

نستحسن الفنوى بلفظ النص :

الفائدة التاسعة : ينبغي للفقى أن يفق بلفظ النص مهما أمكنه ؛ فإنه يتضمن الحكم والدليل مع البيان التام ، فهو حكم مضمون له الصواب ، متضمن للدليل عليه في أحسن بيان ، وقول الفقيه للمعين ليس كذلك . وقد كان الصحابة والتابعون والأئمة الذين سلكوا على منهاجهم يتحرون ذلك غاية التحرى ، حتى خلفت من بعدم خلُوف رغبوا عن النصوص ، واشتقوا لهم ألفاظا غير ألفاظ النصوص ، فأوجب ذلك هجر النصوص ، ومعلوم أن تلك الألفاظ لا تفي بما تفي به النصوص من الحكم والدليل وحسن البيان ، فتولد من هجران ألفاظ النصوص والإقبال على الألفاظ الحادثة وتعليق الأحكام بها على الأئمة من الفساد مالا يعله إلا الله ، فاللفاظ النصوص عصمة وحجة بريئة من الخطأ والتناقض والتعقيد والاضطراب ، ولما كانت هى عصمة عبدة الصحابة وأصولهم التى إليها يرجعون كانت علومهم أصح من علوم من بعدم ، وخطوهم فيما اختلفوا فيه أقل من خطأ من بعدم ، ثم التابعون بالنسبة إلى من بعدم كذلك ، وهلم جرا .

ولما استحکم هجران النصوص عند أكثر أهل الأهواء والبدع كانت علومهم فى مسائلهم وأدلتهم فى غاية الفساد والاضطراب والتناقض .

وقد كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سئلوا عن مسألة يقولون : قال الله كذا ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا ، أو فعل رسول الله كذا ، ولا يعدلون عن ذلك ما وجدوا إليه سبيلا قط ، فمن تأمل أجوبتهم وجدها شفاء لما فى الصدور ، فلما طال العهد وبعد الناس من نور النبوة صار هذا عيبا عند المتأخرين أن يذكروا فى أصول دينهم وفروعه قال الله ، وقال رسول الله . أما أصول دينهم فصرحوا فى كتبهم أن قول الله ورسوله لا يفيد اليقين فى مسائل أصول الدين ، وإنما يحتج بكلام الله ورسوله فيها الحشوية والمجسمة والمشبهة ، وأما فروعهم فقتنوا بتقليد من اختصر لهم بعض المختصرات التى لا يذكر فيها نص عن الله ولا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا عن الإمام

الذى زعموا أنهم قلبوه دينهم ، بل حمدتهم فيما يفتون ويقضون به وينقلون به الحقوق ويبيعون به الفروج والدماء والأموال على قول ذلك المصنف ، وأجلهم عند نفسه وزعيمهم عند بنى جنسه من يستحضر لفظ الكتاب ، ويقول : هكذا قال ، وهذا لفظه ؛ فاللحل ما أحله ذلك الكتاب . والحرام ما حرمه ، والواجب ما أوجبه ، والباطل ما أبطله ، والصحيح ما صححه . هذا ، وأنى لنا بهؤلاء فى مثل هذه الأزمان ، فقد دفعنا إلى أمر تنج منه الحقوق إلى الله ضجيحا ، وتنج منه الفروج والأموال والدماء إلى ربها عجيجا ، تبدل فيه الأحكام ، ويقلب فيه الحلال بالحرام ، ويجعل المعروف فيه أعل مرتاب المنكرات ، والذى لم يشرعه الله ورسوله من أفضل القربات ، الحق فيه غريب ، وأغرب منه من يعرفه ، وأغرب منهما من يدعو إليه وينصح به نفسه والناس ، قد فلق بهم فائق الإصباح صُبْحُه عن غياهب الظلمات ، وأبان طريقه المستقيم من بين تلك الطرق الجائزات ، وأراه بعين قلبه ما كان عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه مع ما عليه أكثر الخلق من البدع المضلات ، رفع له علم الهداية فشمز إليه ، ووضع له الصراط للمستقيم فقام واستقام عليه ، وطوبى له من وحيد على كثرة السكان ، غريب على كثرة الجيران ، بين أقوام رؤيتهم ندى العيون ، وشمتى الخلق ، وكرب النفوس ، وحى الأرواح وضم الصدور ، ومرض القلوب ، وإن أنصفتهم لم تقبل طيبتهم الإنصاف ، وإن طلبته منهم فأين الثريا من يد الملتص ، قد انتكست قلوبهم ، وحسى عليهم مطلوبهم ، رضوا بالآمانى ، وابتلوا بالخطوط ، وحصلوا على الحرمان ، وغاضوا بحار العلم لكن بالعداوى الباطلة وشقاشق الهذيان ، ولا والله ما أجلت من وُكِّل به أقدامهم ، ولا زكت به عقولهم وأحلامهم ، ولا أبيضت به لياليهم وأشرقت بنوره أيامهم ، ولا ضحكت بالهدى والحق منه وجوه اللغات إذ بُلَّتْ بمداة أقالمهم ، أنشَقُوا فى غير شيء نفائس الأنفاس ، وأتمبوا أنفسهم وسجروا من خلفهم من الناس ،

ضيعوا الأصول، فحرموا الوصول، وأعرضوا عن الرسالة، فوقعوا في مَهَامِهِ  
الحيرة وبيداء الضلالة .

والمقصود أن العصمة مضمونة في ألفاظ النصوص ومعانيها في آتم يان  
وأحسن تفسير، ومن رام إدارك الهدى ودين الحق من غير مَشْكَاة فهو عليه  
عسير غير يسير .

## فصل

### توجه الملقى إلى الله

الفائدة العاشرة: ينبغي للملقى الموفق إذا نزلت به المسألة أن ينبعث من قلبه  
الافتقار الحقيقي الحالى لا العلى المجرد إلى ملهم الصواب، ومعلم الخير، وهادى  
القلوب، أن يلهمه الصواب، ويفتح له طريق السداد، ويدله على حكمه الذى  
شرعه لعباده في هذه المسألة، ففى قرع هذا الباب فقد قرع باب التوفيق،  
وما أجدر من أمثل فضل ربه أن لا يحرمه إياه، فإذا وجد من قلبه هذه  
الحمة فى طلائع بشرى التوفيق، فعليه أن يوجه وجهه ويحقق نظره إلى منبع  
الهدى ومعدن الصواب ومطلع الرشد وهو النصوص من القرآن والسنة  
وآثار الصحابة، فيستفرغ وسعه في تعرف حكم تلك النازلة منها، فإن ظفر  
بذلك أخبر به: وإن اشتبه عليه يادر إلى التوبة والاستغفار والإكثار من  
ذكر الله، فإن العلم نور الله يقذفه فى قلب عبده، والهوى والمعصية رياح  
عاصفة تطحن ذلك النور أو تكاد، ولا بد أن تضعفه .

وشهدت شيخ الإسلام قدس أقدروحه إذا أعبته المسائل واستصعبت عليه  
فر منها إلى التوبة والاستغفار والاستغاثة بأقرب اللجأ إليه، واستنزال الصواب من  
عنده، والاستفتاح من خزائن رحمته. فقلنا يلبث المدد الإلهى أن يتتابع عليه مداً،  
وتزدلف الفتوحات الإلهية إليه بآيتهن يبدأ، ولا ريب أن من وُفِّق لهذا الافتقار

علما وحالاً وسار قلبه في مبادئه بحقيقة وقصد فقد أعطى حظه من التوفيق ، ومن حُرِّمه فقد منع الطريق والرفيق ، فتي أعين مع هذا الافتقار يئذل الجهد في درك الحق فقد سلك به الصراط المستقيم ، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم .

للهلم بالحق مقدمه للحكم والفتيا :

الفائدة الحادية عشرة : إذا نزلت بالحاكم أو المفتي النازلة فيما أن يكون عالماً بالحق فيها ، أو غالباً على ظنه بحيث قد استفرغ وسعه في طلبه ومعرفته : أو لا ، فإن لم يكن عالماً بالحق فيها ولا غلب على ظنه لم يحل له أن يفتي ، ولا يقضي بما لا يعلم ، ومتى أقدم على ذلك فقد تعرض لعقوبة الله ، ودخل تحت قوله تعالى : « قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن ، والإثم والبغى بغير الحق ، وأن تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطاناً ، وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون » فجعل القول عليه بلا علم أعظم المحرمات الأربع التي لا تباح بحال ، ولهذا حصر التحريم فيها بصيغة الحصر ، ودخل تحت قوله تعالى : « ولا تتبعوا خطوات الشيطان إنه لكم عدو مبين ، إنما يأمركم بالسوء والفحشاء » وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون ، ودخل في قول النبي صلى الله عليه وسلم : « من أفتى بغير علم فأثمه على من أفتاه » وكان أحد القضاة الثلاثة الذين ثلثوا في النار ، وإن كان قد عرف الحق في المسألة علماً أو ظناً غالباً لم يحل له أن يفتي ولا يقضي بغيره بالإجماع المعلوم بالضرورة من دين الإسلام ، وهو أحد القضاة الثلاثة والمفتين الثلاثة والشهود الثلاثة ، وإذا كان من أفتى أو حكم أو شهد بغير علم مرتكباً لأعظم الكبائر ، فكيف من أفتى أو حكم أو شهد بما يعلم خلافه ؟ فالحاكم والمفتي والشاهد كل منهم مخبر عن حكم الله ؛ فالحاكم مخبر منفذ ، والمفتي مخبر غير منفذ ، والشاهد مخبر عن الحكم الكوني القدرى المطابق للحكم الديني الأمري ؛ فمن أخبرهم عما يعلم خلافه فهو كاذب على الله عمداً « ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة ، ولا أظلم من

كذب على الله وعلى دينه . وإن أخبروا بما لم يعلموا فقد كذبوا على الله جهلا ، وإن أصابوا في الباطن ، وأخبروا بما لم يأذن الله لهم في الإخبار به . وهم أسوأ حالا من القاذف إذا رأى الفاحشة وحده فأخبر بها فإنه كاذب عند الله وإن أخبر بالواقع ، فإن الله لم يأذن له في الإخبار بها إلا إذا كان رابع أربعة ، فإن كان كاذبا عند الله في خبر مطابق لخبره حيث لم يأذن له في الإخبار به فكيف بمن أخبر عن حكمه بما لم يعلم أن الله حكم به ولم يأذن له في الإخبار به ؟ قال الله تعالى : « ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب ، إن الذين يفترون على الله الكذب لا يفلحون ، متاع قليل ، ولهم عذاب أليم ، وقال تعالى : « فمن أظلم ممن كذب على الله وكذب بالصدق إذا جاءه ، والكذب على الله يستلزم التكذيب بالحق والصدق ، وقال تعالى : « ومن أظلم ممن اتقى على الله كذبا ، أولئك يعرضون على ربهم ، ويقول الأشهاد : هؤلاء الذين كذبوا على ربهم ، ألا لعنة الله على الظالمين ، وهؤلاء الآيات وإن كانت في حق المشركين والكفار فإنها متناولة لمن كذب على الله في توحيد دينه وأسمائه وصفاته وأفعاله ، ولا تتناول المخطئ المأجور إذا بذل جهده واستغفر وتوسل في إصابتهم حكم الله وشرعه ، فإن هذا هو الذي فرضه الله عليه ، فلا يتناول المطيع لله وإن أخطأ ، وبالله التوفيق .

ما يجب على الراوي والمفتي والحاكم والشاهد :

الفائدة الثانية عشرة : حكم الله ورسوله يظهر على أربعة السنة : لسان الراوي ، ولسان المفتي ، ولسان الحاكم ، ولسان الشاهد ؛ فالراوى يظهر على لسانه لفظ حكم الله ورسوله ، والمفتي يظهر على لسانه معناه وما استنبطه من لفظه ، والحاكم يظهر على لسانه الإخبار بحكم الله وتنفيذه ، والشاهد يظهر على لسانه الإخبار بالسبب الذي يثبت حكم الشارع . والواجب على هؤلاء الأربعة أن يخبروا بالصدق المستند إلى العلم ، فيكونون عالمين بما يخبرون به ، صادقين في الإخبار

به ، وآفة أحدهم الكذب والكنان ، فمضى كتم الحق أو كذب فيه فقد حادَّ الله في شرعه ودينه ، وقد أجرى الله سلته أن يحق عليه بركة عليه ودينه ودياراه إذا فعل ذلك ، كما أجرى عادته سبحانه في المتبايعين إذا كُتِبَا وكذا أن يحق بركة يبعهما ، ومن ألزم الصدق والبيان منهم في مرتبته يورك له في عله ووقته ودينه ودياره ، وكان مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا ، ذلك الفضل من الله وكفى بالله علما ، فبالكنان يعزل الحق عن سلطانه ، وبالكذب يقلبه عن وجهه ، والجزاء من جنس العمل ، فجزاء أحدهم أن يعزله الله عن سلطان المهابة والكرامة والمحبة والتنظيم الذي يلبسه أهل الصدق والبيان ، ويلبسه ثوب المحران والمقت والحزى بين عباده ، فإذا كان يوم القيامة جازى الله سبحانه من يشاء من الكاذبين الكائمين بطمس الوجوه وردها على أدبارها كما طمسوا وجه الحق وقلوبه عن وجهه جزاء وفاقا ، وما ربك بظلام للعبيد .

على المفتى أنه ينسب الحكم إلى الله ولا إلى رسوله ولا ينسب قاطع :

الفائدة الثالثة عشرة : لا يجوز للمفتى أن يشهد على الله ورسوله بأنه أحل كذا أو حرّمه أو أوجبه أو كرهه إلا لما يعلم أن الأمر فيه كذلك مما نص الله ورسوله على إباحته أو تحريمه أو إيجابه أو كراهته . وأما ما وجدته في كتابه الذي تلقاه عن قلبه دينه فليس له أن يشهد على الله ورسوله به ، ويفر الناس بذلك ، ولا علم له بحكم الله ورسوله .

قال غير واحد من السلف : ليحذر أحدكم أن يقول : أحلّ الله كذا ، أو حرّم الله كذا ، فيقول الله له : كذبت ، لم أحلّ كذا ، ولم أحرّمه .

وثبت في صحيح مسلم من حديث ربيعة بن الحبيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « وإذا حاصرت حصنا فساؤك أن تنزلهم على حكم الله ورسوله فلا تنزلهم على حكم الله ورسوله ، فإنك لا تدري أتصيب حكم الله فيهم أم لا ، ولكن أنزلهم على حكمك وحكم أصحابك » .

وسمعت شيخ الإسلام يقول: حضرت مجلساً فيه القضاة وغيرهم ، فجزرت حكومة حكم فيها أحدهم بقول زُفَر ، فقلت له : ما هذه الحكومة ؟ فقال : هذا حكم الله ، فقلت له : صار قول زُفَر هو حكم الله الذي حكم به وألزم به الأمة ١٤ . قل : هذا حكم زُفَر " ، ولا تقول هذا حكم الله ، أو نحو هذا من الكلام .

#### الأموال التي ترد على المفتي من المستفتي

الفائدة الرابعة عشرة : المفتي إذا سئل عن مسألة فلما أن يكون قصد السائل فيها معرفة حكم الله ورسوله ليس إلا ، ولما أن يكون قصده معرفة ما قاله الإمام الذي شهِرَ المفتي نفسه باتباعه وتقليده دون غيره من الأئمة ، وإما أن يكون مقصوده معرفة ما ترجح عند ذلك المفتي وما يعتقده فيها لاعتقاده عليه ودينه وأمانته ، فهو يرضى تقليده هو ، وليس له غرض في قول إمام بعينه ؛ فهذه أجناس الفتيا التي ترد على المفتين .

ففرض المفتي في القسم الأول أن يجيب بحكم الله ورسوله إذا عرفه وتيقنه ، لا يسمع غير ذلك .

وأما في القسم الثاني فإذا عرف قول الإمام نفسه وسمعه أن يخبر به ، ولا يحل له أن ينسب إليه القول ويطلق عليه أنه قوله بمجرد ما يراه في بعض الكتب التي حفظها أو طالعها من كلام المنتسبين إليه ؛ فإنه قد اختلطت أقوال الأئمة وفتاويهم بأقوال المنتسبين إليهم واختياراتهم ؛ فليس كل ما في كتبهم منصوصاً عن الأئمة ، بل كثير منه يخالف نصوصهم ، وكثير منه لا نص لهم فيه ، وكثير منه يخرج على فتاويهم ، وكثير منه أفتوا به بلفظه أو بمعناه ، فلا يحل لأحد أن يقول : « هذا قول فلان ومنهجه » ، إلا أن يعلم يقيناً أنه قوله ومنهجه ، فما أعظم خطر المفتي وأصعب مقامه بين يدي الله تعالى !



وأما القسم الثالث : فإنه يَسَمُّهُ أن يخبر المستفتي بما عنده في ذلك بما ينطب على ظنه أنه الصواب ، بعد بذل جهده واستفراغ وسعه ، ومع هذا فلا يلزم المستفتي الأخذ بقوله ، وغايته أنه يسوغ له الأخذ به .

فلينزل المفتي نفسه في منزلة من هذه للنارل الثلاث ، وليقم بواجبها ؛ فإن الدين دين الله ، والله سبحانه ولا بد سائلة عن كل ما أتى به ، وهو مَوْقَرَةٌ عليه ، ومحاسب ولا بد ، والله المستعان .

على المفتي أنه يفتي بالصواب ولو لم يهتد فخره لمذهب :

الفائدة الخامسة عشرة : ليحذر المفتي الذي يخاف مقامه بين يدي الله سبحانه ، أن يفتي السائل بمذهبه الذي يقلده ، وهو يعلم أن مذهب غيره في تلك المسألة أرجح من مذهبه وأصح دليلا ، فتحمله الرياسة على أن يقتحم الفتوى بما ينطب على ظنه أن الصواب في خلافه ؛ فيكون خائنا لله ورسوله وللأسائل وغاشا له ، والله لا يهدي كيد الخائنين ، وحرم الجنة على من لقيه وهو غاش للإسلام وأهله ، والدين النصيحة ، والغش مضاد للدين كضادة الكذب للصدق والباطل للحق ، وكثيرا ما ترد المسألة نعتقد فيها خلاف المذهب فلا يسعنا أن نفتي بخلاف ما نعتقده فنحن المذهب الراجح وزوجه ، ونقول : هذا هو الصواب ، وهو أولى أن يؤخذ به ، وبالله التوفيق .

على المفتي ألا يهيم على السائل :

الفائدة السادسة عشرة : لا يجوز للمفتي الترويج وتخيير السائل وإلقائه في الإشكال والحيرة ، بل عليه أن يبين بياضا مريلا للإشكال ، متضمنا لفصل الخطأ ، كافيا في حصول المقصود ، لا يحتاج معه إلى غيره ، ولا يكون كالمفتي الذي سُئل عن مسألة في المواريث فقال : يقسم بين الورثة على فرائض الله عز وجل ، وكتبه فلان ، وسئل آخر عن صلاة الكسوف فقال : تُصَلَّى على حديث عائشة ، وإن كان هذا أعلم من الأول . وسئل آخر عن مسألة من الزكاة فقال : أما أهل الإيثار فيخرجون المال كله ، وأما غيرهم فيخرج القدر الواجب عليه ، أو كما قال . وسئل آخر عن مسألة فقال : فيها قولان ، ولم يزد .

قال أبو محمد بن جزم : وكان عندنا مفت إذا سئل عن مسألة لا يفتي فيها حتى يتقدمه من يكتب ، فيكتب هو : جوابي فيها مثل جواب الشيخ ، فقدّر أن مفتين اختلفا في جواب ، فكتب تحت جوابهما : جوابي مثل جواب الشيخين ، فقيل له : إنهما قد تناقضا ، فقال : وأنا أتناقض كما تناقضا . وكان في زماننا رجل مُشار إليه بالفتوى ، وهو مقدم في مذهبه ، وكان نائب السلطان يرسل إليه في الفتاوى فيكتب : يجوز كذا ، أو يصح كذا ، أو ينقذ بشرطه ، فأرسل إليه يقول له : تأتينا فتاوى منك فيها يجوز أو ينقذ أو يصح بشرطه ، ونحن لا نعلم شرطه ، فإما أن تبين شرطه وإما أن لا تكتب ذلك .

وسمعت شيخنا يقول : كل أحد يحسن أن يفتي بهذا الشرط ، فإن أى مسألة وردت عليه يكتب فيها يجوز بشرطه أو يصح بشرطه أو يقبل بشرطه ونحو ذلك ، وهذا ليس بعلم ، ولا يفيد فائدة أصلا سوى حيرة السائل وتلبذه . وكذلك قوله بعضهم في فتاويه : يرجع في ذلك إلى رأى الحاكم ، فياسبحان الله ! والله لو كان الحاكم شريحا وأشباهه لما كان مرد أحكام الله ورسوله إلى رأيه فضلا عن أحكام زماننا فافقه المستعان . وسئل بعضهم عن مسألة فقال : فيها خلاف ، فقيل له : كيف يعمل المفتي ؟ فقال : يختار له القاضى أحد المذهبين . قال أبو عمرو بن الصلاح : كنت عند أبي السعادات ابن الأثير الجزرى ، فحكى لى عن بعض المفتين أنه سئل عن مسألة فقال : فيها قولان ، فأخذ يروى عليه ، وقال : هذا جُيّد عن الفتوى ، ولم يخلص السائل من حمايته ، ولم يأت بالمطلوب .

قلت : وهذا فيه تفصيل : فإن المفتي المتمكن من العلم المضطلع به قد يتوقف في الصواب في المسألة المتنازع فيها فلا يقدم على الجزم بتبرع علم ، وغاية ما يمكنه أن يذكر الخلاف فيها السائل ، وكثيرا ما يسأل الإمام أحمد رضى الله عليه وغيره من الأئمة عن مسألة فيقول : فيها قولان ، أو قد اختلفوا فيها ، وهذا كثير في أجوبة الإمام أحمد لسمعه عليه وورعه ، وهو كثير في كلام الإمام الشافعى رضى الله عنه ، يذكر المسألة ثم يقول : فيها قولان . وقد اختلف أصحابه هل يضاف القولان للذان

يحكيهما إلى مذهبه ويسبان إليه أم لا ؟ على طريقين ، وإذا اختلف على وابن مسعود وابن عمر وابن عباس وزيد وأبي وغيرهم من الصحابة رضی الله عنهم ولم يبين للفقهاء القول الراجح من أقوالهم فقال : هذه مسألة اختلف فيها فلان وفلان من الصحابة ، فقد انتهى إلى ما يقدر عليه من العلم ، قال أبو إسحاق الشيرازي : سمعت شيخنا أبا الطيب الطبري يقول : سمعت أبا العباس الحضرمي يقول : كنت جالسا عند أبي بكر بن داود الظاهري ، فجاءته امرأة فقالت : ما تقول في رجل له زوجة لا هو مسكها ولا هو مطلقها ، فقال لها : اختلف في ذلك أهل العلم ، فقال قائلون : تؤمر بالصبر والاحتساب ، ويبتع على التطلب والاكتساب ، وقال قائلون : يؤمر بالإفراق ولا يحمل على الطلاق ، فلم تفهم المرأة قوله ، فأعادت المسألة ، فقال : يا هذه أجبك عن مسألتك ، وأرشدتك إلى طلبتك ، ولست بسلطان فأمضى ، ولا قاض فاقضى ، ولا زوج فأرضى ، فأنصرف.

ويصح للمنفق أنه يعتبر شرط الواقف إذا غالت الشارع :

الفائدة السابعة عشرة : إذا سئل عن مسألة فيها شرط واقف لم يحل له أن يلزم بالعمل به ، بل ولا يسوغه على الإطلاق ، حتى ينظر في ذلك الشرط ، فإن كان يخالف حكم الله ورسوله فلا حرمة له ، ولا يحل له تنفيذه ، ولا يسوغ تنفيذه ، وإن لم يخالف حكم الله ورسوله فليُنظر : هل فيه قرينة أو رجحان عند الشارع أم لا ؟ فإن لم يكن فيه قرينة ولا رجحان لم يجب التزمه ، ولم يحرم ، فلا تعسر مخالفته ، وإن كان فيه قرينة وهو راجح على خلافه فليُنظر : هل يفوت بالتزمه والتقيد به ما هو أحب إلى الله ورسوله وأرضى له وأنفع للمكلف وأعظم تمحيلا لمقصود الواقف من الأجر ؟ فإن فات ذلك بالتزمه لم يجب التزمه ولا التقيد به قطعا ، وجاز المدول بل يستحب إلى ما هو أحب إلى الله ورسوله وأرفع للمكلف وأكثر تمحيلا لمقصود الواقف ، وفي جواز التزم شرط الواقف في هذه الصورة تفصيل سنذكره إن شاء الله . وإن كان فيه قرينة وطاعة ولم يفوت بالتزمه ما هو أحب إلى الله ورسوله منه وتساوى هو وغيره في تلك القرينة ،

ويحصل غرض الواقف بحيث يكون هو وغيره طريقين موصلين إلى مقصوده ومقصود الشارع من كل وجه لم يتعين عليه التزام الشرط ، بل له العدول عنه إلى ما هو أسهل عليه ، وأرق به . وإن ترجح موجب الشرط وكان قصد القربة والطاعة فيه أظهر وجب التزامه .

فهذا هو القول الكلى في شروط الواقفين ، وما يجب التزامه منها وما يسوغ ، وما لا يجب .

ومن سلك غير هذا المسلك تناقض أظهر تناقض ، ولم يثبت له قدم يعتمد عليه .

#### شروط الواقفين الخالفة للشرع :

فإذا شرط الواقف أن يصلّى للموقف عليه في هذا المكان المعين الصلوات الخمس ولو كان وحده وإلى جانبه المسجد الأعظم وجماعة المسلمين لم يجب عليه الوفاء بهذا الشرط ، بل ولا يحل له التزامه إذا فاتته الجماعة ؛ فإن الجماعة إما شرط لاتصح الصلاة بدونها ، وإما واجبة يستحق تاركها العقوبة وإن صحت صلواته ، وإما سنة مؤكدة يقاتل تاركها ، وعلى كل تقدير فلا يصح التزام شرط يخل بها

وكذلك إذا شرط الواقف العزوية وترك التأهل لم يجب الوفاء بهذا الشرط بل ولا التزامه ، بل من التزمه رغبة عن السنة فليس من الله ورسوله في شيء ؛ فإن النكاح عند الحاجة إليه إما فرض يعصى تاركه ، وإما سنة الاشتغال بها أفضل من صيام النهار وقيام الليل وسائر أوارد التطوعات ، وإما سنة يشتهي فاعلمها كما يشاء فاعل السنن والمنذوبات ، وعلى كل تقدير فلا يجوز اشتراط تعطيله أو تركه ؛ إذ يصير مضمون هذا الشرط أنه لا يستحق تناول الوقف إلا من عطل ما فرض الله عليه وخالف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومن فعل ما فرضه الله عليه وقام بالسنة لم يحل له أن يتناول من هذا الوقف شيئاً ، ولا يخفى ما في التزام هذا الشرط والإلزام به من مضادة الله ورسوله ، وهو أقبح من اشتراطه

ترك الوتر والسنن الراتبية وصيام الخميس والإثنين والتطوع بالليل ، بل أقبح من اشتراطه ترك ذكر الله بُسكرة وعشياً ونحو ذلك .

ومن هذا اشتراطه أن يصلي الصلوات في التربة المدفون بها ويدع المسجد ، وهذا أيضاً مضاد لدين الإسلام أعظم مضادة ؛ فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم لمن المتخذين قبور أنبيائهم مساجد ، فالصلاة في المقبرة معصية لله ورسوله ، باطلة عند كثير من أهل العلم لا يقبلها الله ولا تبرا الذمة بفعلها ، فكيف يجوز التزام شرط الواقف لها وتعطيل شرط الله ورسوله ؟ فهذا تغيير الدين لولا أن الله سبحانه يقيم له من يبين أعلامه ويدعو إليه .

ومن ذلك اشتراط إيفاد سراج أو قنديل على القبر ؛ فلا يصلح الراقب اشتراط ذلك ، ولا الحاكم تنفيذه ، ولا للمفتي تسويته ، ولا للوقوف عليه فعله والتزامه ، فقد لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم للمتخذين الشرج على القبور ، فكيف يحل للسلم أن يُلزم أو يسوّغ فعل ما لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعله ؟ وحضرت بعض قضاة الإسلام يوماً وقد جاءه كتاب وقف على تربة ليثته ، وفيه : وأنه يوقد على القبر كل ليلة قنديل ، فقلت له : كيف يحل لك أن تثبت هذا الكتاب وتحكم بصحته مع عليك بلعنة رسول الله صلى الله عليه وسلم للمتخذين الشرج على القبور ؟ فأمسك عن إثباته وقال : الأمر كما قلت ، أو كما قال .

ومن ذلك أن يشترط القراءة عند قبره دون البيوت التي أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه يسبح له فيها بالقدوس والأصالح ، والناس لهم قولان . أحدهما : أن القراءة لا تصل إلى الميت ، فلا فرق بين أن يقرأ عند القبر أو بعيداً منه عند هؤلاء . والثاني أنها تصل ووصولها فرع حصول الثواب للقارئ ، ثم ينتقل منه إلى الميت ، فإذا كانت قراءة القارئ ، ومجيئه إلى القبر إنما هو لإجل الجمع ولم يقصد به التقرب إلى الله لم يحصل له ثواب ، فكيف ينقل عنه إلى الميت وهو فرعه ؟ فما زاد مجيئه إلى التربة إلا العناء والتعب ، بخلاف ما إذا

قرأه في المسجد أو غيره في مكان يكون أسهل عليه وأعظم لإخلاصه ثم جعل ثواب ذلك للبيت وصل إليه .

وذا كُتِرَتْ مرة بهذا المعنى بعض الفضلاء ، فاعترف به ، وقال : لكن يبقى شيء آخر ، وهو أن الواقف قد يكون قصد انتفاعه بسماع القرآن على قبره ووصول بركة ذلك إليه ، قللت له : انتفاعه بسماع القرآن مشروط بحياته ، فلما مات انقطع عمله كله ، واستماع القرآن من أفضل الأعمال الصالحة ، وقد انقطع بموته ؛ ولو كان ذلك ممكنا لكان السلف الطيب من الصحابة والتابعين ومن بعدهم أولى بهذا الحظ العظيم لمسارعتهم إلى الخير وحرصهم عليه ، ولو كان خيرا لسبقونا إليه ، فالذي لاشك فيه أنه لا يجب حضور التربة ، ولا تامين لقراءة عند القبر .

ونظير هذا ما لو وقف وقفا يتصدق به عند القبر كما يفعل كثير من الجهال ؛ فإن في ذلك من تعنية الفقير وإتباعه وإزواجه من موضعه إلى الجبنة في حال الحر والبرد والضعف حتى يأخذ تلك الصدقة عند القبر مما لعله أن يحبط أجرها ، ويمنع انعقاده بالكلية .

ومن هذا لو شرط واقف الخائفة وغيرها على أهلها أن لا يشتغلوا بكتابة العلم وسماع الحديث والاشتغال بالفقه ؛ فإن هذا شرط باطل مضاد لدين الإسلام ، لا يحمل تنفيذه ولا التزامه ، ولا يستحق من قام به شيئا من هذا الوقف ؛ فإن مضمون هذا الشرط أن الوقف المعين إنما يستحقه من ترك ما يجب عليه من العلم والنافع ، وجعل أمراقه ورسوله ودينه ، وجعل أسماء وصفاته وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم وأحكام الثواب والعقاب ، ولاريب أن هذا الصنف من شرار خلق الله ، وأمقتهم عند الله ورسوله ، وهم خاصة الشيطان وأولياؤه وحزبه « ألا إن حزب الشيطان هم الخاسرون » .

ومن ذلك أن يشترط الواقف أن لا يُقرأ في ذلك المكان شيء من آيات

الصفات وأحاديث الصفات ، كما أمر به بعض أعداء الله من الجهمية لبعض الملوك وقد وقف مسجدا لله تعالى ، ومضمون هذا الشرط المضاد لما بعث الله به رسوله أن يعطل أكثر آيات القرآن عن التلاوة والتبخر والتفهم ، وكثير من السنة أو أكثرها عن أن تُذكر أو تُروى أو تُسمع أو يُهتدى بها ، ويقام سوق التجهم والكلام المبتدع للدموم الذي هو كفيل بالبدع والضلالة والشك والخيرة .

ومن ذلك أيضاً أن يقف مكانا أو مسجدا أو مدرسة أو رباطا على طائفة معينة من الناس دون غيرهم ، كالجم مثلا أو الروم أو الترك أو غيرهم ، وهذا من أبطال الشروط ؛ فإن مضمونه أن أقارب رسول الله صلى الله عليه وسلم وذرية المهاجرين والأنصار لا يحمل لهم أن يُصلّوا في هذا المسجد ، ولا ينزلوا في هذا الرباط أو المدرسة أو الخانقاه ، بل لو أمكن أن يكون أبو بكر وعمر وأهل بصر وأهل يمة الرضوان رضى الله عنهم بين أظهرنا حرم عليهم النزول بهذا المكان الموقوف .

وهذه الشروط والاشتغال بها والاعتداد بها من اسمع الهذيان ، ولا تصدر من قلب طاهر ، ولا ينفذها من شم روائح العلم الذي بعث الله به رسوله صلى الله عليه وسلم

وكذلك لو شرط أن يكون المقيمون بهذه الأمكنة طائفة من أهل البدع كالشيعة والخوارج والمعتزلة والجهمية والمبتدعين في أعمالهم كأصحاب الإشارات واللاذنين والشير والمعبّر وأكل الحيات وأصحاب النار وأشباه الذناب المشتغلين بالأكل والشرب والرقص ، لم يصح هذا الشرط ، وكان غيرهم أحق بالمكان منهم ، وشروط الله أحق .

فهذه الشروط وأضعافها وأضعاف أضعافها من باب التعاون على الإثم

والعدوان ، والله تعالى إنما أمر بالتعاون على البر والتقوى ، وهو ما شرعه على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، دون ما لم يشرعه ، فكيف بما شرع خلافه ، والوقف إنما يصح على التَّزَكُّبِ والطاعات ، ولا فرق في ذلك بين مصرفه وجهته وشرطه ؛ فإن الشرط صفة وحال في الجهة والمصرف ، فإذا اشترط أن يكون المصرف قرينة وطاعة فالشرط كذلك ، ولا يقتضى الفقه إلا هذا ، ولا يمكن أحداً أن ينقل عن أئمة الإسلام الذين لهم في الأمة لسان صدق ما يخالف ذلك ألبتة . بل نشهد بالله والله أن الأئمة لا يخالف ما ذكرناه ، وأن هذا نفس قولهم ، وقد أعادهم الله من غيره ، وإنما يقع الغلط من كثير من المنتسبين إليهم في فهم أقوالهم ، كما وقع لبعض من نصب نفسه للفتوى من أهل عصرنا : ماتقول السادة الفقهاء في رجل وقف وقفاً على أهل الذمة ، هل يصح ويتقيد الاستحقاق بكونه منهم ؟ فأجاب بصحة الوقف ، وتقيد الاستحقاق بذلك الوصف ، وقال : هكذا قال أصحابنا ، ويصح الوقف على أهل الذمة ، فأذكر ذلك شيخنا عليه غاية الإنكار ، وقال : مقصود الفقهاء بذلك أن كونه من أهل الذمة ليس مانعاً من صحة الوقف عليه بالقرابة أو بالتعيين ، وليس مقصودهم أن الكفر بالله ورسوله أو عبادة الصليب وقولهم : إن المسيح ابن الله شرط لاستحقاق الوقف ، حتى إن من آمن بالله ورسوله واتبع دين الإسلام لم يحل له أن يتناول بعد ذلك من الوقف ، فيكون حل تناوله مشروطاً بتكذيب الله ورسوله والكفر بدين الإسلام ، ففرق بين كون وصف الذمة مانعاً من صحة الوقف وبين كونه مقتضياً ؛ ففاظط طبع هذا المقتضى ، وكف فهمه ، وغلظ حجابيه عن ذلك ولم يميز .

ونظير هذا أن يقف على الأغنياء ، فهذا يصح إذا كان الموقوف عليه غنياً أو ذا قرابة فلا يكون النفي مانعاً ، ولا يصح أن يكون جهة الاستحقاق هو النفي فيستحق مادام غنياً ، فإذا افتقر واضطر إلى ما يقيم أو دعه حرم عليه تناول



الوقف ، فهذا لا يقوله إلا من حرم التوفيق وصحبه الخذلان . ولو رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم أحدا من الأئمة يفعل ذلك لاشتد إنكاره وغضبه عليه ، ولما أقره ألبنة ، وكذلك لو رأى رجلا من أمته قد وقف على من يكون من الرجال عرباً غير متأهل ، فإذا تأهل حرم عليه تناول الوقف لاشتد غضبه ونكيره عليه ، بل دينه يخالف هذا ، فإنه كان إذا جاءه مال أعطى المَرْب حظا ، وأعطى الأهل حظين ، وأخبر أن ثلاثة حق على الله عونهم ، فذكرهم : الناكح يريد العفاف ، وملزم هذا الشرط حق عليه عدم إعانة الناكح .

ومن هذا أن يشترط أنه لا يستحق الوقف إلا من ترك الواجب عليه من طلب النصوص ومعرفة ما ، والتفقه في متونها ، والتسك بها ، إلى الأخذ بقول فقيه معين يترك لقوله قول من سواه ، بل يترك النصوص لقوله ، فهذا شرط من أبطل الشروط . وقد صرح أصحاب الشافعي وأحد رحمهما الله تعالى بأن الإمام إذا شرط على القاضى أن لا يقضى إلا بمذهب معين بطل الشرط ولم يجزله التزامه . وفي بطلان التولية قولان مبنيان على بطلان العقود بالشروط الفاسدة ، وطرد هذا أن المفتى متى شرط عليه ألا يفق إلا بمذهب معين بطل الشرط ، وطرد أيضا أن الواقف متى شرط على الفقيه أن لا ينظر ولا يشتغل إلا بمذهب معين بحيث يهجره كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وفتاوى الصحابة ومذاهب العلماء لم يصح هذا الشرط قطعا ، ولا يجب التزامه ، بل ولا يسوع .

وعقد هذا الباب وضابطه أن المقصود إنما هو التعاون على البر والتقوى ، وأن يطاع الله ورسوله بحسب الإمكان ، وأن يقدم من قدمه الله ورسوله ، ويؤخر من أخره الله ورسوله ، ويعتبر ما اعتبره الله ورسوله ، ويلتزم ما ألتزمه الله ورسوله ، وشروط الواقفين لا تزيد على نذر الناظرين ، فكما أنه لا يوفى من النذور إلا بما كان طاعة لله ورسوله ، فلا يلزم من شروط الواقفين إلا ما كان طاعة لله ورسوله .

فإن قيل : الواقف إنما نقل ماله لمن قام بهذه الصفة ، فهو الذى رضى بنقل ماله إليه ، ولم يرض بنقله إلى غيره ، وإن كان أفضل منه ، فالوقف يجرى مجرى الجمالة ، فإذا بذل الجاعل ماله لمن يعمل عملاً لم يستحقه من عمل غيره وإن كان بينهما فى الفضل كما بين السماء والأرض .

قيل : هذا منشأ الوهم والإيهام فى هذه المسألة ، وهو الذى قام بقلوب ضعفة المتنفذين ، فالتزموا وألزموا من الشروط بما غيره أحب إلى الله وأرضى له منه بإجماع الأمة بالضرورة المعلومة من الدين .

وجواب هذا الوهم أن الجاعل يبذل ماله فى غرضه الذى يريده ، إما محرماً أو مكروهاً أو مباحاً أو مستحباً أو واجباً ، لينال غرضه الذى يبدل فيه ماله ، وأما الواقف فلأنما يبذل ماله فيما يقربه إلى الله وثوابه ، فهو لما علم أنه لم يبق له تمسك من بذل ماله فى أغراضه أحب أن يبذله فيما يقربه إلى الله وما هو أقبح له فى الدار الآخرة . ولا يشك حائل أن هذا غرض الواقفين ، بل ولا يشك واقف أن هذا غرضه ، والله سبحانه وتعالى ملك المال لينتفع به فى حياته ، وأذن له أن يحبس لينتفع به بعد وفاته ، فلم يملكه أن يفعل به بعد موته ما كان يفعل به فى حياته ، بل حبر عليه فيه ومالكه ثلثه يومى به بما يجوز ويسوغ أن يومى به ، حتى إن حاف أو جار أو أتم فى وصيته جاز بل وجب على الوصى والورثة رد ذلك الجور والحيف والإثم ، ورفع سبحانه الإثم عن يرد ذلك الحيف والإثم من الورثة والأوصياء ، فهو سبحانه لم يملكه أن يتصرف فى تحبيس ماله بعده إلا على وجه يقربه إليه ويدنيه من رضاه ، لا على أى وجه أراد ، ولم يأذن الله ولا رسوله للسكف أن يتصرف فى تحبيس ماله بعده على أى وجه أراده أبداً ، فأين فى كلام الله ورسوله أو أحد من الصحابة ما يدل على أن لصاحب المال أن يقف ما أراد على من أراد ، ويشترط ما أراد ، ويجب على الحكام والمفتين أن يتفقدوا وقفه ويلزموا بشروطه ، وأما ما قد لهج به بعضهم من قوله : « شروط الواقف كنصوص الشارع ، فهذا يراد به معنى صحيح ومعنى

باطل ، فإن أريد أنها كنصوص الشارع في الفهم والدلالة وتقيد مطلقاً بمقيدها وتقديم خاصها على عامها والأخذ فيها بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ؛ فهذا حق من حيث الجملة ، وإن أريد أنها كنصوص الشارع في وجوب مراعاتها والتزامها وتنفيذها فهذا من أبطال الباطل ، بل يبطل منها ما لم يكن طاعة لله ورسوله ، وما غيره أحب إلى الله وأرضى له ورسوله منه ، وينفذ منها ما كان قرينة وطاعة كما تقدم .

ولما نذر أبو إسرائيل أن يصوم ويقوم في الشمس ، ولا يجلس ، ولا يتكلم ، أمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يجلس في الظل ويتكلم ويتم صومه ، فالزمه بالوفاء بالطاعة ، ونهاه عن الوفاء بما ليس بطاعة .

وهكذا أخت عقبة بن عامر لما نذرت الحج ماشية مكشوفة الرأس أمرها أن تختم وتركب وتصح وتهدى بدنة .

فكذا الواجب على أتباع الرسول صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله أن يعتمدوا في شروط الواقفين ، ويألفه بالتوفيق .

وذكر يجوز للمفتي إلهي الفتوى في مسائل فيها تفصيل :

الفائدة الثامنة عشرة : ليس للمفتي أن يطلق الجواب في مسألة فيها تفصيل إلا إذا علم أن السائل إنما سأل عن أحد تلك الأنواع ، بل إذا كانت المسألة تحتاج إلى التفصيل استقصاه ، كما استقصى النبي صلى الله عليه وسلم ما عزا لما أقر بالزنا : هل وجد منه مقدماته أو حقيقته ؟ فلما أجابه عن الحقيقة استقصاه : هل به جنون فيكون إقراره غير معتبر أم هو قائل ؟ فلما علم عذله استقصاه : بأن أمر باستنكاهه ، ليعلم هل هو سكران أم صاح ؟ فلما علم أنه صاح استقصاه : هل أحصين أم لا ؟ فلما علم أنه قد أحسن أقام عليه الحد .

ومن هذا قوله لمن سألته : هل على المرأة من غسل إذا هي احتلمت ؟ فقال : نعم إذا رأت الماء ، فتضمن هذا الجواب الاستفصال بأنها يجب عليها الغسل في حال ، ولا يجب عليها في حال .

ومن ذلك أن أبا النعمان بن بشير سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يشهد على غلام تحمله ابنته ، فاستفصله ، وقال : « أكل » ولذك نخلته كذلك ؟ فقال : لا ، فأبى أن يشهد . وتحت هذا الاستفصال أن ولذك إن كانوا اشتركوا في الثحل صبح ذلك ، وإلا لم يصب .

ومن ذلك أن ابن أم مكتوم استفتاه : هل يحد له رخصة أن يصلي في بيته ؟ فقال : « هل تسمع النداء ؟ » قال : نعم ، قال : « فأوجب » فاستفصله بين أن يسمع النداء أو لا يسمعه .

ومن ذلك أنه لما استفتى عن رجل وقع على جارية امرأته فقال : « إن كان استكرهها في حرة وعليه مثلها ، وإن كانت طاوخته في له وعليه لسيدها مثلها » وهذا كثير في فتاويه صلى الله عليه وسلم .

فإذا سئل المفتي عن رجل دفع ثوبه إلى قصار يقصره ، فأنكر القصار الثوب ثم أقر به ، هل يستحق الأجرة على القصار أم لا ؟ فالجواب بالإطلاق خطأً نفيًا وإثباتًا ، والصواب التفصيل ، فإن كان قصره قبل الجحود فله أجرة القصار ؛ لأنه قصره لصاحبه ، وإن كان قصره بعد جحوده فلا أجرة له لأنه قصره لنفسه .

وكذلك إذا سئل عن رجل حلف لا يفعل كذا وكذا ، ففعله ، لم يحرم له أن يفى بيمينته حتى يستفصله : هل كان ثابت العقل وقت فعله أم لا ؟ وإذا كان ثابت العقل فهل كان مختاراً في يمينه أم لا ؟ وإذا كان مختاراً فهل استفتى عقيب يمينه أم لا ؟ وإذا لم يستثن فهل فعل المحلوف عليه عالماً ذا كراً مختاراً أم كان ناسياً أو جاهلاً أو مكرهاً ؟ وإذا كان عالماً مختاراً فهل كان المحلوف عليه داخلاً في قصده ونيتة أو قصد عدم دخوله فنقصه بيمينته أو لم يقصد دخوله ولا نوى تنصيصه ؟ فإن الحنفية يختلف باختلاف ذلك كله .

ورأينا من مفتي العصر من يادر إلى التحنيط ، فاستفصلناه ، فوجدناه غير

حادث في مذهب من أفتاه ، وقع ذلك مراراً ؛ فخطر المفتي عظيم ، فإنه مَوْقَعٌ عن الله ورسوله ، زاعم أن الله أمر بكذا وحرم كذا أو أوجب كذا .

ومن ذلك أن يستفتيه عن الجمع بين الظهر والعصر مثلاً : هل يجوز له أن يخرق بينهما ؟ فجوابه بتفصيل المسألتين ، وأن الجمع إن كان في وقت الأول لم يجز التفريق ، وإن كان في وقت الثانية جاز .

ومن ذلك أنه لو قال له : « إن لم تحرق هذا المتاع أو تهتم هذه الدار أو تتلف هذا المال وإلا قتلتك » ، ففعل : هل يضمن أم لا ؟ جوابه بالتفصيل ، فإن كان المال المكره على إتلافه للكراهة لم يضمن ، وإن كان لغيره ضمنه .

وكذلك لو سأله المظاهر إذا وطئ في أثناء الكفارة : هل يلزمه الاستئناف أو يبنى ؟ فجوابه بالتفصيل أنه إن كان كفر بالصيام فوطئ في أثناءه لزمه الاستئناف ، وإن كفر بالإطعام لم يلزمه الاستئناف ، وله البناء ؛ فإن حكم تتابع الصوم وكونه قبل المسيس قد انقطع ، بخلاف الإطعام .

وكذلك لو سأله عن المُكْتَفَرِ بالعق إذا اعتق عبداً مقطوعة أصبعه ، فجوابه بالتفصيل ، إن كان إيهاماً لم يجره ، وإلا أجزأه ، فلو قال له : مقطوع الأصبعين - وهما الخنصر والبنصر - فجوابه بالتفصيل أيضاً : إن كانا من يد واحدة لم يجره ، وإن كانت كل أصبع من يد أجزاء .

وكذلك لو سأله عن فاسق التقط لقطة أو لقيطاً ، هل يُقَرَّرُ في يده ، فجوابه بالتفصيل ، تقر اللقطة دون اللقيط ؛ لأنها كسب فلا يمنع منه المتقط ، وثبوت يده على اللقيط ولاية ، وليس من أهلها .

ولو قال له : « اشتريت سمكة فوجدت في جوفها مالا ما أصنع به ؟ » ، فجوابه إن كان لؤلؤة أو جوهرة فهو للصيد ؛ لأنه ملكه بالاصطياد ، ولم تطلب نفسه ملك به ، وإن كان خاتماً أو ديناراً فهو لقطة يجب تعريفها كغيرها .

وكذلك لو قال له : « اشتريت حيواناً فوجدت في جوفه جوهرة » ، فجوابه

إن كانت شاة فهي لقطعة للشورى يلزمه ترميها حولا ثم هي له بعده ، وإن كان سمكة أو غيرها من دواب البحر فهي ملك للصياد ، والفرق واضح .

ومن ذلك لو سأله عن عبد التقط لقطعة فأنفقها : هل تتعلق بذمته أو برقبته ؟ فجوابه أنه إن أنفقها قبل التعريف حولا فهي في رقبته ، وإن أنفقها بعد حول التعريف فهي في ذمته يُتبع بها بعد المتق ، نص عليها الإمام أحمد مفرقا بينهما ؛ لأنه قبل الحول ممنوع منها فإنفاقه لها جناية منه عليها ، وبعد الحول غير خور منها بالنسبة إلى مالكها ، فإذا أنفقها في هذه الحال فكأنه أنفقها بإذن مالكها فتعلق بذمته كديونه .

ومن ذلك لو سأله عن رجل جعل جعلاً لمن رد عليه لقطعة ، فهل يستحقه من ردها ؟ فجوابه إن التقطها قبل بلوغ قول الجاعل لم يستحقه ؛ لأنه لم يلتقطها لأجل الجعل ، وقد وجب عليه ردها بظهور مالكها ، وإن التقطها بعد أن يلزمه الجعل استحقه .

ومن ذلك أن يسأل فيقول : هل يجوز للأولاد أن يملكوا مال ولدهما أو يرجعان فيها وهباً ؟ فالجواب أن ذلك للآب ، دون الأم .

وكذلك إذا شهد له اثنان من ورثته غير الآب والابن بالجرح ، فالجواب فيه تفصيل ، فإن شهدا قبل الاندمال لم يقبلا للهمة ، وإن شهدا بعده قلت لعدم الهمة .

ومن ذلك إذا سئل عن رجل ادعى نكاح امرأة فأقرت له ، هل يقبل إقرارها أم لا ؟ جوابه بالتفصيل ، إن ادعى زوجها وحده قبل إقرارها ، وإن ادعاهما معه آخر لم يقبل .

ومن ذلك لو سئل عن رجل مات فادعى ورثته شيئا من تركته . وأقاموا شاهداً ، حلف كل منهم بمينا مع الشاهد ، فإن حلف بعضهم استحق قدر نصيبه من المدعى ، وهل يشاركه من لم يحلف في قدر حصته التي أنزعها يمينه أو لا يشاركه ؟ فالجواب فيه تفصيل ، إن كان المدعى ديناً لم يشاركه ويتفرد

الحالف بقدر حصته ، وإن كان عينا شاركه من لم يحلف ؛ لأن الدين غير متعين ، فمن حلف فإنما ثبت يمينته مقدار حصته من الدين لا غيره ، ومن لم يحلف لم يثبت له حق ، وأما العين فكل واحد من الورثة يقر أن كل جزء منها مشترك بين جماعتهم ، وحقوقهم متعلقة بيمينه ، فالخلاص مشترك بين جماعتهم ، والباقي خصب على جماعتهم .

ومن ذلك إذا سئل عن رجل استعدى على خصمه ولم يجر الدعوى ، هل يحضره الحاكم ؟ الجواب بالتفصيل ، إن استعدى على حاضر في البلد أحضره لعدم المشقة ، وإن كان غائبا لم يحضره حتى يجررها .

ومن ذلك لو سئل عن رجل قطع عضوا من صيد وأفلت ، هل يحل أكل العضو ؟ الجواب بالتفصيل : إن كان صيدا بحريا حل أكله ، وإن كان برياً لم يحل .

ومن ذلك لو سئل عن تاجر أهل الذمة ، هل يؤخذ منه العشر ؟ فالجواب بالتفصيل ، إن كان رجلا أخذ منه العشر ، وإن كانت امرأة ففيها تفصيل ، إن اتجرت إلى أرض الحجاز أخذ منها العشر ، وإن اتجرت إلى غيرها لم يؤخذ منها شيء ؛ لأنها تُقَسَّر في غير أرض الحجاز بلا جزية .

ومن ذلك لو سئل عن ميت مات فطلب الأب ميراثه ولم يعلم من الورثة غيره ، كم يعطى الأب ؟ فالجواب بالتفصيل ، إن كان الميت ذكرا أعطى الأب أربعة من سبعة وعشرين سهما ؛ لأن غاية ما يمكن أن يقدر معه زوجة وأم وابنتان ، فله أربعة بلا شك من سبعة وعشرين ، وإن كان الميت أنثى فله سهران من خمسة عشر قطعا ؛ لأن أكثر ما يمكن أن يقدر زوج وأم وابنتان ، فله سهران من خمسة عشر قطعا .

فإن قال السائل : مات ميت وترك ثلاث بنات ابن بعضهن أسفل من بعض ، مع العليا جدها ، قال المفتي : إن كان الميت ذكرا فامسألة محال لأن جد

العليا نفس الميت ، وإن كان الميت أنثى فجدة العليا إما أن يكون زوج الميت أو لا يكون كذلك ، فإن كان زوجها فله الربع ، والعليا النصف ، والوسطى السدس تسكمة الثلثين ، والباقي للعصبة .

فلو قال السائل : ميت خلف ابنتين وأبوين ، ولم تقسم التركة حتى ماتت إحداهما وخلفت من خلفت ، قال المفتي : إن كان الميت ذكرا فسالته من ستة ، للأبوين سهمان ، ولكل بنت سهمان ، فلما ماتت إحداهما خلفت جدة وجدأ وأختاً لأب فسالتهما من ستة ، وتصح من ثمانية عشر ، وتركها سهمان توافق مسألتهما بالنصف فرد إلى تسعة ، ثم تضربها في ستة تكون أربعة وخمسين ومنها تصح . وإن كان الميت أنثى فقريضتها أيضاً من ستة ، ثم ماتت إحدى البنتين عن سهمين ، وخلفت جدة وجدأ من أم وأختاً لأب ؛ فلا شيء للجد ، وللجدة السدس ، وللأخت النصف ، والباقي للعصبة ، فسالتهما من ستة ، وسهامها اثنان فاضرب ثلاثة في المسألة الأولى تكن ثمانية عشر .

والمقصود التنبيه على وجوب التفصيل إذا كان يحد السؤال محتملا ، وبالله التوفيق ، فكثيرا ما يقع غلط المفتي في هذا القسم ، فالمفتي ترد إليه المسائل في قوالب متنوعة جدا : فإن لم ينفطن لحقيقة السؤال وإلا هلك وأهلك ، فتارة تورّد عليه المسألان صورتها واحدة وحكهما مختلف ؛ فصورة الصحيح والجارح صورة الباطل والمحرم ويختلفان بالحقيقة ، فيذهل بالصورة عن الحقيقة ، فيجمع بين ما فرّق الله ورسوله بينه ، وتارة تورّد عليه المسألان صورتها مختلفة وحقيقتها واحدة وحكهما واحد ، فيذهل باختلاف الصورة عن تساويهما في الحقيقة ، فيفرق بين ما جمع الله بينه ، وتارة تورّد عليه المسألة بحجة تحتها عدة أنواع ، فيذهب وهمه إلى واحد منها ، وينهل عن المستول عنه منها ، فيجيب بنهر الصواب ، وتارة تورّد عليه المسألة الباطلة في دين الله في قالب مزخرف ولفظ حسن ، فيبتادئ إلى تسويتها وهي من أبطل الباطل ، وتارة بالكس ؛ فلا إله إلا الله ، كم ههنا من ملة أقدام ، ومجال أوهام ، وما دعى الحق إلى حق



إلا أخرجه الشيطان على لسان أخيه ووليه من الإنس في قالب تتفر عنه خفافيش البصائر وضغفاء العقول وهم أكثر الناس ، وما حذر أحد من باطل إلا أخرجه الشيطان على لسان وليه من الإنس في قالب مزخرف يستخف به عقول ذلك الضرب من الناس فيستجيبيون له ، وأكثر الناس نظرم قاصر على الصور لا يتجاوزونها إلى الحقائق ، فهم محبوسون في سجن الألفاظ ، مقيدون بقيود لمبارات ، كما قال تعالى : « وكذلك جعلنا لكل نبي عدوا شياطين الإنس والجن يُوحى بعضهم إلى بعض زخرف القول غروراً ، ولو شاء ربك مافعلوه ، فندم وما يفترون ، ولتصفي إليه أئمة الذين لا يؤمنون بالآخرة ، وليرضوهم وليقتروا ما هم مقترفون » .

translation of the Alim  
الشيخ

وأذكرك من هذا مثالا وقع في زماننا ، وهو أن السلطان أمر أن يُلزم أهل الذمة بتغيير عمامتهم ، وأن تكون خلاف ألوان عمام المسلمين ، فقامت لذلك قيامتهم ، وعظم عليهم ، وكان في ذلك من المصالح وإعزاز الإسلام وإدلال الكفرة ما قرت به عيون المسلمين ، فالتى الشيطان على ألسنة أوليائه وإخوانه أن صوّروا فتيا يتوصلون بها إلى إزالة هذا القبار ، وهي : ما تقول السادة العلماء في قوم من أهل الذمة ألزموا بلباس غير لباسهم المعتاد ورى غير زيهم المألوف فحصل لهم بذلك ضرر عظيم في الطرقات والفلوات ، وتجرأ عليهم بسببه السفهاء والراعاة وآذوم غاية الأذى ، فطعم بذلك في إهاتهم ، والتدى عليهم ، فهل يسوخ للإمام ردّهم إلى زيهم الأول وإعادتهم إلى ما كانوا عليه مع حصول التميز بعلامة يُعرفون بها ؟ وهل في ذلك مخالفة للشرع أم لا ؟ فأجابهم من مسع التوفيق وحسّد عن الطريق بجواز ذلك ، وأن للإمام إعادتهم إلى ما كانوا عليه : قال شيخنا : فجاءني الفتوى ، فقلت : لانهجوز إعادتهم ، ويجب إبقاؤهم على الزي الذي يميزون به عن المسلمين ، فذهبوا ثم غيروا الفتوى ، ثم جاءوا بها في قالب آخر ، فقلت : لانهجوز إعادتهم ، فذهبوا ثم أتوا بها في قالب آخر ، فقلت : ( ١٣ - أعلام الموفين ، ١٠ )

المسألة المعنية ، وإن خرجت في عدة قوالب ، ثم ذهب إلى الساطان وتكلم عندهم بكلام عجب منه الحاضرون ، فأطبق القوم على إيقاعهم ، وقه الحمد .

ونظائر هذه الحادثة أكثر من أن تحصى ؛ فقد ألقي الشيطان على السنة أولياته أن صوروا فتوى فيما يحدث ليلة النصف في الجامع ، وأخرجوها في قالب حسن ؛ حتى استخفوا عقل بعض المفتين ، فأفتاهم بجوازه . وسبحان الله ! كم توصل بهذه الطرق إلى إبطال حق وإثبات باطل ، وأكثر الناس إنما هم أهل ظواهر . في الكلام واللباس والأفعال ، وأهل النقد منهم الذين يسبرون من الظاهر إلى حقيقته وباطنه ، لا يبلغون عشر معشار غيرهم ولا قريباً من ذلك ، فافقه المستعان .

لا يفصل الفتى هو إزاره وعن الحاجة :

الفائدة التاسعة عشرة : إذا سئل عن مسألة من الفرائض لم يجب عليه أن يذكر موانع الإرث فيقول : بشرط ألا يكون كافراً ولا رقيقاً ولا قاتلاً ، وإذا سئل عن فريضة فيها أخ وجب عليه أن يقول : إن كان لأب فله كذا ، وإن كان لأُم فله كذا . وكذلك إذا سئل عن الأعمام وبنهم وبنى الإخوة ، وعن الجد والجدة فلا بد من التفصيل ، والفرق بين الموضوعين أن السؤال المطلق في الصورة الأولى يدل على الوارث الذي لم يقم به مانع من الميراث ، كما لو سئل عن رجل باع أو آجر أو تزوج أو أقر لم يجب عليه أن يذكر موانع الصحة من الجنون والإكراه ونحوهما إلا حيث يكون الاحتمال متساوياً .

ومن تأمل أجوبة النبي صلى الله عليه وسلم رآه يستفصل حيث تدعو الحاجة إلى الاستفصال ويتركه حيث لا يحتاج إليه ، ويحيل فيه مرة على ما علم من شرعه ودينه من شروط الحكم وتوابعه ، بل هذا كثير في القرآن كقوله تعالى : « وأحل لكم ما وراء ذلكم ، وقوله : « فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره » وقوله تعالى : « والمحصنات من اللؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم » .

ولا يجب على المتكلم والمفتي أن يستوعب شرائط الحكم وموانعه كلها عند ذكر حكم المسألة ، ولا ينفع السائل والمتكلم والمتعلم قوله : « بشرطه ، وعدم موانعه ونحو ذلك » ، فلا يبان آمم من يبان الله ورسوله ، ولا هدى أكمل من هدى الصحابة والتابعين ، وبالله التوفيق .

وهذه فتوى المقلد :

الفائدة العشرون : لا يجوز للمقلد أن يفتي في دين الله بما هو مقلد فيه وليس على بصيرة فيه سوى أنه قول من قلده دينه ، هذا إجماع من السلف كلهم ، وصرح به الإمام أحمد والشافعي رضي الله عنهما وغيرهما .

قال أبو عمرو بن الصلاح : قطع أبو عبد الله الحلي إمام الشافعيين بما وراء النهر والقاضي أبو الحسن الروياني صاحب بحر المذهب وغيرهما بأنه لا يجوز للمقلد أن يفتي بما هو مقلد فيه .

وقال : وذكر الشيخ أبو محمد الجويني في شرحه لرسالة الشافعي عن شيخه أبي بكر القفال المروزي أنه يجوز لمن حفظ كلام صاحب مذهب ونصومه أن يفتي به وإن لم يكن عارفاً بقوامضه وحقائقه . وخالفه الشيخ أبو محمد وقال لا يجوز أن يفتي بمذهب غيره إذا لم يكن متبحراً فيه عالماً بقوامضه وحقائقه ، كما لا يجوز للعالم الذي جمع فتاوى المفتين أن يفتي بها . وإذا كان متبحراً فيه جاز أن يفتي به .

وقال أبو عمرو : من قال : « لا يجوز له أن يفتي بذلك » ، معناه لا يذكره في صورة ما يقوله من عند نفسه ، بل يضيفه إلى غيره ، ويحكيه عن إمامه الذي قلده ؛ فعلى هذا من عددناه في أصناف المفتين المقلدين ليسوا على الحقيقة من المفتين ، ولكنهم قاموا مقام المفتين ، وادعوا عنهم فعدوا منهم ، وسيلهم في ذلك أن يقولوا مثلاً : مذهب الشافعي كذا وكذا ، ومقتضى مذهبه كذا وكذا ، وما أشبه ذلك ، ومن ترك منهم إضافة ذلك إلى إمامه فإن كان ذلك اكتفاءً منه بالمعلوم عن الصريح فلا بأس .

قلت : ما ذكره أبو عمرو : حسن ، إلا أن صاحب هذه المرتبة يحرم عليه أن يقول : « مذهب الشافعي » ، لما لا يعلم أنه نصه الذي أفتى به ، أو يكون شهرته بين أهل المذهب شهرة لا يحتاج معها إلى الوقوف على نصه ، كشهرة مذهبه في الجهر بالبسلة ، والقنوت في الفجر ، ووجوب تبليت النية للصوم في الفرض من الليل ، ونحو ذلك ، فأما مجرد ما يجد في كتب من انتسب إلى مذهب من الفروع فلا يسهه أن يضيفها إلى نصه ومذهبه بمجرد وجودها في كتبهم ، فكيف فيها من مسألة لا نصر له فيها البتة ولا ما يدل عليه ! وكيف فيها من مسألة نصه على خلافها ! وكيف فيها من مسألة اختلف المنتسبون إليه في إضافتها إلى مقتضى نصه ومذهبه ! فهذا يضيف إلى مذهب إثباتها وهذا يضيف إليه نفيها ، فلا ندري كيف يسع المفتي عند الله أن يقول : هذا مذهب الشافعي ، وهذا مذهب مالك وأحمد وأبي حنيفة ؟ ! وأما قول الشيخ أبي عمرو : « إن لهذا المفتي أن يقول هذا مقتضى مذهب الشافعي مثلا ، فلعمري لا يقبل ذلك من كل من نصب نفسه للفتيا حتى يكون عالماً بما أخذ صاحب المذهب ومداركه وقواعده جميعاً وفرقاً ، ويعلم أن ذلك الحكم مطابق لأصوله وقواعده بعد استفراغ وسنه في معرفة ذلك فيها إذا أخبر أن هذا مقتضى مذهب كان له حكم أمثاله عن قال ببلغ عليه ، ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها .

وبالجملة فالمفتي غير عن الحكم الشرعي ، وهو إما غير عما فهمه عن الله ورسوله ، وإما غير عما فهمه من كتاب أو نصوص من قلده دينه ، وهذا لون وهذا لون ، فكما لا يسع الأول أن يخبر عن الله ورسوله إلا بما علمه ، فكذا لا يسع الثاني أن يخبر عن إمامه الذي قلده دينه إلا بما يعلمه ، وبالله التوفيق .

الاختلاف في تولية الفقيه - القاصر عن معرفة الكتاب والسنة - أمر فناء :

الفائدة الحادية والعشرون : إذا تفقه الرجل وقرأ كتاباً من كتب الفقه أو أكثر وهو مع ذلك قاصر في معرفة الكتاب والسنة وآثار السلف والاستنباط والرجحان ؛ فهل يسوغ تقليده في الفتوى ؟ فيه للناس أربعة أقوال : الجواز

مطلقاً ، والمنع مطلقاً ، والجواز عند عدم المجتهد ولا يجوز مع وجوده ، والجواز إن كان مطلقاً على ما أخذ من يفتى بقولهم والمنع إن لم يكن مطلقاً .

والصواب فيه التفصيل ، وهو أنه إن كان السائل يمكنه التوصل إلى عالم يهديه الدليل لم يحل له استفتاء مثل هذا ، ولا يحل لهذا أن ينسب نفسه للفتوى مع وجود هذا العالم ، وإن لم يكن في بلده أو ناحيته غيره بحيث لا يجد المستفتى من يسأله سواء فلاريب أن رجوعه إليه أولى من أن يقدم على العمل بلا علم ، أو يبق مرتبكا في حيرته مترددا في عماه وجهالته ، بل هذا هو المستطاع من تقواه المأمور بها .

ونظير هذه المسألة إذا لم يجد السلطان من يوليه إلا قاضياً عارياً من شروط القضاء لم يعطل البلد عن قاض وولى الأمثل فالأمثل .

ونظير هذا لو كان الفسق هو الغالب على أهل تلك البلد ، وإن لم تقبل شهادة بعضهم على بعض وشهادته له تعطلت الحقوق وضاعت قبل شهادة الأمثل فالأمثل .

ونظيرها لو غلب الحرام المحض أو الشبهة حتى لم يجد الحلال المحض فإنه يتناول الأمثل فالأمثل .

ونظير هذا لو شهد بعض النساء على بعض بحق في بدن أو عرض أو مال ، ومن منفردات ، بحيث لا رجل معين كالحمامات والأعراس ، قبلت شهادة الأمثل فالأمثل منهن قطعاً ، ولا يضيع الله ورسوله حق المظلوم ، ولا يعطل إقامة دينه في مثل هذه الصورة أبداً ، بل قد نبه الله تعالى على القبول في مثل هذه الصورة بقبول شهادة الكفار على المسلمين في السفر في الوصية في آخر سورة أنزلت في القرآن ، ولم ينسخها شيء أبنته ، ولا نسخ هذا الحكم كتاب ولا سنة ولا أجمعت الأمة على خلافه ، ولا يليق بالشرعية سواء ، فالشرعية شرعت

لتحصيل مصالح العباد بحسب الإمكان ، وأى مصلحة لهم في تعطيل حقوقهم إذا لم يحضر أسباب تلك الحقوق شاهدان حران ذكران عدلان ؟ بل إذا قلتم : تقبل شهادة الفاسق حيث لا عدل ، وينفذ حكم الجاهل والفاسق إذا خلا الزمان عن قاض عالم عادل ، فكيف لا تقبل شهادة النساء إذا خلا جتمعن عن رجل ، أو شهادة العبيد إذا خلا جتمعهم عن حر ، أو شهادة الكفار بعضهم على بعض إذا خلا جتمعهم عن مسلم ؟ وقد قبل ابن الزبير شهادة الصبيان بعضهم على بعض في تجارحهم ، ولم ينكره عليه أحد من الصحابة ، وقد قال به مالك والإمام أحمد رحمهما الله تعالى في إحدى الروايتين عنه ؛ حيث يغلب على الظن صدقهم بأن يحميوا قيل أن يمتنعوا أو ينفروا إلى بيوتهم ، وهذا هو الصواب ، وبالله التوفيق .

وكلام أصحاب أحمد في ذلك يخرج على وجهين ؛ فقد منع كثير منهم الفتوى والحكم بالتقليد ، وجوزه بعضهم لكن على وجه الحكاية لقول المجتهد كما قال أبو إسحاق بن شاقلا - وقد جلس في جامع المنصور فذكر قول أحمد أن المفتي ينبغي له أن يحفظ أربعمائة ألف حديث ثم يفتي - فقال له رجل : أنت تحفظ هذا ؟ فقال : إن لم أحفظ هذا فأنا أفتي بقول من كان يحفظه ، وقال أبو الحسن ابن بشار من كبار أصحابنا : ماض رجلا عنده ثلاث مسائل أو أربع من فتاوى الإمام أحمد يستند إلى هذه السارية ويقول : قال أحمد بن حنبل .

**موضع طرف في افتاء العاصي في عادية عرف دليلها :**

الفائدة الثانية والعشرون : إذا عرف العاصي حكم حادثة بدليها فهل له أن يفتي به ويسوغ لغيره تقليده فيه ؟ فقيه ثلاثة أوجه للشافعية وغيرهم - أحدها : الجواز ؛ لأنه قد حصل له العلم بحكم تلك الحادثة عن دليلها كما حصل للعالم ، وإن تميز العالم عنه بقوة يتمكن بها من تقرير الدليل ودفع المعارض له ، فهذا قدر زائد على معرفة الحق بدليها . والثاني : لا يجوز له ذلك مطلقا ؛ لعدم أهليته للاستدلال .

وعدم علمه بشروطه وما يعارضه ، ولعله يظن دليلا ما ليس بدليل . والثالث : إن كان الدليل كتاباً أو سنة جاز له الإفتاء ، وإن كان غيرهما لم يجوز ؛ لأن القرآن والسنة خطاب لجميع المكلفين ، فيجب على المكلف أن يعمل بما وصل إليه من كتاب ربه تعالى وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم ، ويجوز له أن يرشد غيره إليه ويده عليه .

الفصل الثاني يجب أنه يتصف بها المفتي :

الفائدة الثالثة والعشرون : ذكر أبو عبد الله بن بطة في كتابه في الخلع عن الإمام أحمد أنه قال : لا يفتي الرجل أن ينصب نفسه للفتيا حتى يكون فيه خمس خصال . أولها : أن تكون له نية ، فإن لم يكن له نية لم يكن عليه نور ولا على كلامه نور . والثانية : أن يكون له علم وحلم ووقار وسكينة . الثالثة : أن يكون خروياً على ما هو فيه وعلى معرفته . الرابعة : الكفاية وإلا مضنه الناس . الخامسة : معرفة الناس .

وهذا مما يدل على جلالة أحمد وعلمه من العلم والمعرفة ؛ فإن هذه الخمسة هي دعائم الفتوى ، وأى شيء نقص منها ظهر الخلل في المفتي بحسبه .

حُرِّرَ النِّبْيَةُ :

فأما النية فهي رأس الأمر وعموده وأساسه وأصله الذي عليه يبنى ؛ فإنها روح العمل وقائمه وسائقه ، والعمل تابع لما يبنى عليها ، يصح بصحتها ويفسد بفسادها ، وبها يستجلب التوفيق ، وبعدمها يحصل الخذلان ، وبحسبها تتفاوت الدرجات في الدنيا والآخرة . فكم بين مرید بالفتوى وجه الله ورضاه والقرب منه وما عنده ، ومرید بها وجه المخلوق ورجاء منفعة وما يناله منه تخوفاً أو طمعاً ؛ فيفتي الرجلان بالفتوى الواحدة وبينهما في الفضل والثواب أعظم مما بين المشرق والمغرب ، هذا يفتي لتكون كلمة الله هي العليا ودينه هو الظاهر ورسوله هو المطاع ، وهذا يفتي ليكون قوله هو المسموع وهو المشار إليه ، وجاهه هو للقيام ، سواء وافق الكتاب والسنة أو خالفهما ، فافقه المستعان .

وقد جرت عادة الله التي لا تبديل وسفته التي لا تحول أن يُلبس المخلص من اللهاية والنور والمحبة في قلوب الخلق وإقبال قلوبهم إليه ما هو بحسب إخلاصه ونيتهم ومعاملته لهم ، ويلبس المرأى اللباس ثوبى الزور من المقت والمهانة والبغضة ما هو اللائق به ؛ فالخلص له اللهاية والمحبة ، وللآخر للقت والبغضاء .

من الصفات التي تصف بها النفس : العلم والوقار والسكينة :

وأما قوله : « أن يكون له حلم ووقار وسكينة ، فليس صاحب العلم والفتيا إلى شيء أحوج منه إلى الحلم والسكينة والوقار ؛ فإنها كسوة عليه وجماله ، وإذا فقدها كان عليه كالبدن العارى من اللباس . وقال بعض السلف : ما قرن شيء إلى شيء أحسن من علم إلى حلم . والناس هنا أربعة أقسام : فخيرهم من أوتى الحلم والعلم ، وشرارهم من عدمهما ، الثالث من أوتى علماً بلا حلم ، الرابع : عكسه فالحلم زينة العلم وبهاؤه وجماله . وضده العيش والعجلة والحدة والتسرع وعدم الثبات ؛ فالحلم لا يستغزه البدوات ، ولا يستخفه الذين لا يعملون ، ولا يقلقه أهل العيش والخفة والجهل . بل هو وقور ثابت ذو أناة يملك نفسه عند ورود أوائل الأمور عليه ولا تملكه أوائلها ، وملاحظته للمواقب تمنعه من أن تستخفه دواعي الغضب والشهوة ؛ فبالدلم تنكشف له مواقع الخير والشر والصالح والفساد ، وبالحلم يتمكن من تثبيت نفسه عند الخير فيؤثره ويصبر عليه ، وعند الشر فيصبر عنه ، فالعلم يعرفه رشده والحلم يثبت عليه ، وإذا شئت أن ترى بصيراً بالخير والشر لاصبر له على هذا ولا عن هذا رأيت ، « إذا شئت أن ترى صابراً على المشاق لاجبيرة له رأيت ، وإذا شئت أن ترى من لاصبر له ولا جبيرة رأيت ، وإذا شئت أن ترى بصيراً صابراً لم تكذب ، فإذا رأيت فقد رأيت إمام هدى حقاً فاستمسك بضرزته <sup>(١)</sup> . والوقار والسكينة ثمرة الحلم ونتيجته .

وللهذة الحاجة إلى السكينة وحقيقتها وتفصيلها وأقسامها نشير إلى ذلك بحسب

(١) اتبع أمره ونهيه .



علومنا القاصرة ، وأذهانتنا الجامدة ، وعبارتنا الناقصة ، ولكن نحن أبناء الزمان ، والناس بزمانهم أشبه منهم بآبائهم ، ولكل زمان دولة ورجال .

معنى السكينة :

فالسكينة فعيلة من السكون ، وهو طمأنينة القلب واستقراره ، وأصلها في القلب ، ويظهر أثرها على الجوارح ، وهي دامة وخاصة .

سكينة المؤمنين :

فسكينة الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أخص مراتبها وأهل أقسامها كالسكينة التي حصلت لإبراهيم الخليل وقد ألقى في المنجنيق مسافراً إلى ما أضرَمَ له أعداء الله من النار ، ففقه تلك السكينة التي كانت في قلبه حين ذلك السفر ؛ وكذلك السكينة التي حصلت لموسى وقد كُشِّيه فرعون وجنوده من ورأيهم والبحر أمامهم وقد استغاث بنو إسرائيل : يا موسى إلى أين تذهب بنا ؟ هذا البحر أمامنا وهذا فرعون خلفنا ؛ وكذلك السكينة التي حصلت له وقت تكليم الله له نداء ونجاء كلاماً حقيقة سمعه حقيقة بأذنه ، وكذلك السكينة التي حصلت له وقد رأى العصا ثعباناً مبيناً ، وكذلك السكينة التي نزلت عليه وقد رأى جبال القوم وعصبيتهم كأنها تسعى فأوجس في نفسه خيفة ، وكذلك السكينة التي حصلت لنبينا صلى الله عليه وسلم وقد أشرف عليه وعلى صاحبه هدوهما وهما في الغار فلو نظر أحدهم إلى تحت قدميه لرآهما ، وكذلك السكينة التي نزلت عليه في مواقفه العظيمة وأعداء الله قد أحاطوا به كيوم بدر ويوم حُنين ويوم الخندق وغيره . فهذه السكينة أمر فوق عقول البشر ، وهي من أعظم معجزاته عند أبواب البصائر ، فإن الكذاب - ولا سيما على الله - أفلت ما يكون وأخوف ما يكون وأشدّه اضطراباً في مثل هذه المواطن ؛ فلم يكن للرسول صلوات الله وسلامه عليهم من الآيات إلا هذه وحدها لكفّتهم .

سكينة أتباع الرسل :

وأما الخاصة فتكون لأتباع الرسل بحسب متابعتهم ، وهي سكينة الإيمان ، وهي سكينة تسكن القلوب عن الريب والشك ، ولهذا أنزلها الله على المؤمنين في أصعب المواطن أحوج ما كانوا إليها . هو الذي أنزل السكينة في قلوب المؤمنين

ليزدادوا إيماناً مع إيمانهم ، والله جنود السموات والأرض ، وكان الله علياً حكماً ،  
فذكر نعمته عليهم بالجنود الخارجة عنهم والجنود الداخلة فيهم ، وهى السكينة  
عند القلق والاضطراب الذى لم يصبر عليه مثل عمر بن الخطاب رضى الله عنه ،  
وذلك يوم الحديبية ، قال الله سبحانه وتعالى يذكر نعمته عليهم بإزالتها أحوج  
ما كانوا إليها : « لقد رضى الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة ، فعلم ما فى  
قلوبهم ، فأنزل السكينة عليهم وأثابهم فتحاً قريباً » لما علم الله سبحانه وتعالى ما فى  
قلوبهم من القلق والاضطراب لما منعهم كفار قريش من دخول بيت الله ،  
وحبسوا الهدى عن محله ، واشتروطوا عليهم تلك الشروط الجائرة الظالمة ،  
فاضطربت قلوبهم ، وقلقت ولم تُطَق الصبر ، فعلم تعالى ما فيها ، فثبثها بالسكينة  
رحمة منه ورأفة ولطف ، وهو اللطيف الخبير . وتحتمل الآية وجهاً آخر ، وهو  
أنه سبحانه علم ما فى قلوبهم من الإيمان والخير ومحبة رسوله فثبثها بالسكينة  
وقت قلقها واضطرابها . والظاهر أن الآية تعم الأمرين ، وهو أنه علم ما فى قلوبهم  
بما يحتاجون معه إلى إزال السكينة وما فى قلوبهم من الخير الذى هو سبب إزالتها .  
ثم قال بعد ذلك : « إذ جعل الذين كفروا فى قلوبهم الحسيبة حمية الجاهلية »  
فأنزل الله سكينة على رسوله وعلى المؤمنين ، وألزمهم كلمة التقوى ، وكانوا أحق  
بها وأهلها ، وكان الله بكل شئ عليماً ، لما كانت حمية الجاهلية توجب من الأقوال  
والأعمال ما يناسبها جعل الله فى قلوب أوليائه سكينة تقابل حمية الجاهلية ، وفى  
ألسنتهم كلمة التقوى مقابلة لما توجه حمية الجاهلية من كلمة الفجور ، فكان حظ  
المؤمنين السكينة فى قلوبهم ، وكلمة التقوى على ألسنتهم ، وحظ أعدائهم حمية  
الجاهلية فى قلوبهم ، وكلمة الفجور والعدوان على ألسنتهم . فكانت هذه السكينة  
وهذه الكلمة جند من جند الله أيد بها الله رسوله والمؤمنين فى مقابلة جند الشيطان  
الذى فى قلوب أوليائه وألسنتهم . وثمرة هذه السكينة الطمأنينة للخير تصديقا  
وإيمانا وللأمر تسليما وإذنانا ، فلا تدع شبهة تعارض الخير ولا إرادة تعارض  
الأمر ، فلا تمر معارضات السوء بالقلب إلا وهى مجتازة من مرور الوسوس  
الشیطانية التى يُبْتَسَل بها العبد ليقوى إيمانه ، ويعلو عند الله ميزانه ، بمدافعتها  
وردها وعدم السكون إليها ، فلا يظن المؤمن أنها لنقص درجته عند الله .

## فصل

## السكينة عند القيام بوظائف العبودية

ومنها السكينة عند القيام بوظائف العبودية ، وهى التى تورث الخضوع والخشوع و غرض الطرف وجميعه القلب على الله تعالى بحيث يؤدى عبوديته بقلبه وبدنه ، والخشوع نتيجة هذه السكينة وثمرتها ، وخشوع الجوارح نتيجة خشوع القلب ، وقد رأى النبي صلى الله عليه وسلم رجلا يبعث بلحيته فى الصلاة ، فقال : « لو خشع قلب هذا لنشمت جوارحه » .

فإن قلت : قد ذكرت أقسامها ونتيجتها وثمرتها وعلامتها ، فما أسبابها الجمالية لها ؟

هو أسباب المؤدية إلى السكينة :

قلت : سببها استيلاء مراقبة العبد لربه جل جلاله حتى كأنه يراه ، وكلما اشتدت هذه المراقبة أوجب له من الحياء والسكينة والمحبة والخشوع والخشوع والخوف والرجاء مالا يحصل بدونها ، فالمراقبة أساس الأعمال القلبية كلها وعمودها الذى قيامها به . ولقد جمع النبي صلى الله عليه وسلم أصول أعمال القلب وفروعها كلها فى كلمة واحدة ، وهى قوله فى الإحسان : « أن تعبد الله كأنك تراه ، فتأمل كل مقام من مقامات الدين ، وكل عمل من أعمال القلوب ، كيف تجد هذا أصله ومنبعه ؟

والمقصود أن العبد محتاج إلى السكينة عند الوسوس المعتبرة فى أصل الإيمان ليثبت قلبه ولا يزيغ ، وعند الوسوس والخطرات القاذجة فى أعمال الإيمان لتلافتوى وتصير هوماً وغوماً وإرادات ينقص بها إيمانه ، وعند أسباب المخاوف على اختلافها ليثبت قلبه ويسكن جاشه ، وعند أسباب الفرج لتلاطمح به مركبه فيجاوز الحد الذى لا يُعبّر فينقلب ترحاً وحرناً ، وكمن أنعم الله عليه بما يفرحه فجمع به مركب الفرج وتجاوز الحد فانقلب ترحاً عاجلاً !

ولو أعين بسكينة تعدل فرحه لأريد به الخير ، وباقه التوفيق ، وعند هجوم الأسباب المؤلة على اختلافها الظاهرة والباطنة ، فأأوجه إلى السكينة حينئذ ، وما أنفعها له ، وأجداها عليه ، وأحسن عاقبتها !

والسكينة في هذه المواطن علامة على الظن ، وحصول المحبوب ، واندفاع المكروه . وقدما علامة على ضد ذلك ، لا يخلو هذا ولا هذا ، والله المستعان .

الاد- نظهار بالعلم :

وأما قوله : « أن يكون قوياً على ما هو فيه وعلى معرفته » ، أي مستظراً مضطماً بالعلم متمكناً منه ، غير ضعيف فيه ؛ فإنه إذا كان ضعيفاً قليل البضاعة غير مضطلع به أحجم عن الحق في موضع ينبغي فيه الإقدام لقلة علمه بمواضع الإقدام والإحجام ، فهو يُقدم في غير موضعه ، ويُحجم في غير موضعه ، ولا بصيرة له بالحق ، ولا قوة له على تنفيذه ؛ فالملق محتاج إلى قوة في العلم وقوة في التنفيذ ، فإنه لا ينفع تكلم بحق لا نفاذه .

الكفاية :

وأما قوله : « الرابعة الكفاية وإلا مضنه الناس » ، فإنه إذا لم يكن له كفاية احتاج إلى الناس وإلى الأخذ بما في أيديهم ، فلا يأكل منهم شيئاً إلا أكلوا من لحمه وعرضه أضاعفه ، وقد كان لسفيان الثوري شيء من مال ، وكان لا يروى في بذله ويقول : لولا ذلك لتمدل بنا هؤلاء ؛ فالعالم إذا منح غناه فقد أعين على تنفيذ علمه ، وإذا احتاج إلى الناس فقد مات علمه وهو ينظر .

معرفة الناس :

وأما قوله : « الخامسة معرفة الناس » ، فهذا أصل عظيم يحتاج إليه الملق والحاكم فإن لم يكن فقيهاً فيه ، فقيماً في الأمر والنهي ثم يطبق أحدهما على الآخر ، وإلا كان ما يفسد أكثر مما يصلح ، فإنه إذا لم يكن فقيهاً في الأمر له معرفة بالناس تصور له الظالم بصورة المظلوم وعكسه ، والحق بصورة المبطل وعكسه ، وراج

عليه المكر والخداع والاحتيال ، وتصور له الزنديق في صورة الصديق ، والكاذب في صورة الصادق ، وليس كل مبطل ثوب زور تحتها الإثم والكذب والنجور ، وهو لجهل الناس وأحوالهم وعوائدهم وعُرفياتهم لا يميز هذا من هذا ، بل يبغي له أن يكون فقيها في معرفة مكر الناس وخداعهم واحتيالهم وعوائدهم وعُرفياتهم ، فإن الفتوى تتغير بتغير الزمان والمكان والعوائد والأحوال ، وذلك كله من دين الله كما تقدم بيانه ، وبالله التوفيق .

فوائد تتعلق بالفتوى مروية عن الإمام أحمد :

الفائدة الرابعة والعشرون : في كلمات حفظت عن الإمام أحمد رحمه الله تعالى ورضي عنه في أمر الفتيا ، سوى ما تقدم آنفا .

قال في رواية ابنه صالح : ينبغي للرجل إذا حل نفسه على الفتنيا أن يكون عالماً بوجوه القرآن ، عالماً بالأسانيد الصحيحة ، عالماً بالسنة . وقال في رواية أبي الحارث : لا تجوز الفتيا إلا لرجل عالم بالكتاب والسنة . وقال في رواية حنبل : ينبغي لمن أفتى أن يكون عالماً بقول من تقدم ، وإلا فلا يفتى . وقال في رواية يوسف بن موسى : أحب أن يتعلم الرجل كل ما تكلم فيه الناس . وقال في رواية ابنه عبداقه ، وقد سأله عن الرجل يريد أن يسأله عن أمر دينه عما يتبلى به من الأيمان في الطلاق وغيره ، وفي مصره من أصحاب الرأي ، وأصحاب الحديث لا يحفظون ، ولا يعرفون الحديث الضعيف ولا الإسناد الضعيف ، فلن يسأل ؟ لهؤلاء أو لأصحاب الحديث على قلة معرفتهم ؟ فقال : يسأل أصحاب الحديث ، ولا يسأل أصحاب الرأي ، ضعيف الحديث خير من الرأي . وقال في رواية محمد بن عبيداقه بن المنادى ، وقد سمع رجلاً يسأله : إذا حفظ الرجل مائة ألف حديث يكون فقيها ؟ قال : لا ، قال : فأتى ألف ؟ قال : لا ، قال : فثلاثمائة ألف ؟ قال : لا ، قال : فأربعمائة ألف ؟ قال بيده هكذا ، وحركها ، قال حفيده أحمد بن جعفر بن محمد : فقلت لجدي : كم كان يحفظ أحمد ؟ فقال : أجاب عن ستمائة ألف .

وقال عبد الله بن أحمد : سألت أبي عن الرجل يكون عنده الكتب المصنفة فيها قول رسول الله صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين ، وليس للرجل بهر بالحديث الضعيف المتروك ، ولا الإسناد القوي من الضعيف ، فيجوز أن يعمل بما شاء ويتخير منها فيفتي به ويعمل به ، قال : لا يعمل حتى يسأل ما يؤخذ به منها فيكون يعمل على أمر صحيح ، يسأل عن ذلك أهل العلم .

وقال أبو داود : سمعت أحمد وسئل عن مسألة ، فقال : دعنا من هذه المسائل المحدثه ، وما أحصى ما سمعت أحمد سئل عن كثير مما فيه الاختلاف من العلم فيقول : لا أدري ، وسمعته يقول : ما رأيت مثل ابن عيينة في الفتيا أحسن فتياً منه ، كان أهون عليه أن يقول : لا أدري ، من يحسن مثل هذا ؟ سئل العلماء

وقال أبو داود : قلت لأحمد : الأوزاعي هو أتبع من مالك ، فقال : لا تقل دينك أحدا من هؤلاء ، ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه فخذ به . ثم التابعين بعد الرجل فيه خير . وقال إسحاق بن هاني : سألت أبا عبد الله عن الذي جاء في الحديث : « أجروكم على الفتيا أجروكم على النار » فقال : يفتي بما لم يسمع . وقال أيضا : قلت لأبي عبد الله : يطلب الرجل الحديث بقدر ما يظن أنه قد انتفع به ، قال : العلم لا يعدله شيء . وجاءه رجل يسأل عن شيء فقال : لا أجيبك في شيء ، ثم قال : قال عبد الله بن مسعود : إن كل من يفتي الناس في كل ما يستفتونه لمجنون . قال الأعمش : فذكرت ذلك للحاكم ، فقال : لو حدثني به قبل اليوم ما أفتيت في كثير مما كنت أفتي به . قال ابن هاني : وقيل لأبي عبد الله : يكون الرجل في قرية فيسأل عن الشيء الذي فيه اختلاف ، قال : يفتي بما وافق الكتاب والسنة ، وما لم يوافق الكتاب والسنة أمسك عنه ، قيل له : أفتجاف عليه ؟ قال : لا ، قيل له : ما كان من كلام إسحاق بن راهويه وما كان وضع في الكتاب وكلام أبي عبيد ومالك ترى النظر فيه ؟ فقال : كل كتاب ابتدع فهو بدعة ، أو كل كتاب محدث فهو بدعة ، وأما ما كان عن مناظرة يخبر الرجل بما عنده وما يسمع من الفتيا فلا أرى به بأسا . قيل له : فكتاب أبي عبيد غريب الحديث ؟

قال : ذلك شيء حكاه عن قوم أعراب ، قيل له : هذه الفوائد التي فيها المناكير ترى أن تُكتب ؟ قال : المنكر أبداً منكر .

دلالة العالم للسائل على مفتي غيره :

الفائدة الخامسة والعشرون : في دلالة العالم للمستفتي على غيره ، وهو موضع خطر جداً ، فلينظر الرجل ما يحدث من ذلك فإنه متسبب بدلالته إما إلى الكذب على الله ورسوله في أحكامه أو القول عليه بلا علم ، فهو معين على الإثم والعدوان وإما معين على البر والتقوى ، فلينظر الإنسان إلى من يدل عليه ، وليتق الله به . فكان شيخنا قدس الله روحه شديد التجنب لذلك ، وذلك مرة بمحضته على مفت أو مذهب ، فاتهرنى وقال : مالك وله ؟ دعه ، ففهمت من كلامه إنك لتبوء بما عساه يحصل له من الإثم ولمن أفناه ، ثم رأيت هذه المسألة بيننا منصوطة عن الإمام أحمد . قال أبو داود في مسأله : قلت لأحمد : الرجل يسأل عن المسألة فأدله على إنسان يسأله ؟ فقال : إذا كان - يعنى الذى أرشدته إليه - متبعاً ويقى بالسنة ، فقبل لأحمد : إنه يريد الاتباع وليس كل قوله يصيب ، فقال أحمد : ومن يصيب في كل شيء ؟ قلت له : فرأى مالك ، فقال : لا تتفقد في مثل هذا بشيء . قلت : وأحمد كان يدل على أهل المدينة ويدل على الشافعى ويدل على إسحاق ولا خلاف عنه في استفتاء هؤلاء ، ولا خلاف عنه في أنه لا يُستفتى أهل الرأى المخالفون لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وبالله التوفيق ، ولا سيما كثير من المنتسبين إلى الفتوى في هذا الزمان وغيره . وقد رأى رجل ربيعة بن أبى عبد الرحمن ييكى ، فقال : ما ييكيك ؟ فقال : استُئنفنى من لا علم له ، وظهر في الإسلام أمر عظيم ، قال : وبعض من يفتى هنا أحق بالسجن من السراق . قال بعض العلماء : فكيف لو رأى ربيعة زماننا ، وإقدام من لا علم عنده على الفتيا ، وتوثبه عليها ، ومد باع التكلف إليها ، وتسلقه بالجلل والجرأة عليها مع قلة الخبرة وسوء السيرة وشؤم السرية ، وهو من بين أهل العلم منكر أو غريب ،

فليس له في معرفة الكتاب والسنة وآثار السلف نصيب ، ولا يبدى جواباً  
 بإحسان ، وإن ساعد القدر فتواه كذلك يقول فلان ابن فلان .  
 يدون للإفتاء باعاً قصيرة • وأكثرهم عند الفتاوى يسكتون  
 وكثير منهم نصيبهم مثل ما حكاه أبو محمد بن حزم ، قال : كان عندنا  
 مفتي قليل البضاعة ، فكان لا يفتي حتى يتقدمه من يكتب الجواب فيكتب  
 تحته : جوابي مثل جواب الشيخ ، فقدّر أن اختلف مفتيان في جواب ، فكتب  
 تهما : جوابي مثل جواب الشيخين ، فقبل له : إنهما قد تناقضا ، فقال : وأنا  
 أيضاً تناقضت كما تناقضا .. وقد أقام الله سبحانه لكل عالم ورئيس وفاضل من  
 يظهر مآلته ، ويرى الجبال وهم الآكثرون مساجلته ومشاكلته ، وأنه يجرى معاً  
 في الميدان ، وأنهما عند المسابقة كفرسي رهان ، ولا سباً إذا طول الأردان ،  
 وأرعى الذوائب الطويلة وراءه كذئب الأتان ، وهدر بالسان ، وخلا له  
 الميدان الطويل من الفرسان .

قلو لبس الحار ثياب خري • لقال الناس : يالك من حمار !  
 وهذا الضرب إنما يستفتون بالشكل لا بالفضل ، وبالمناصب لا بالأهلية  
 قد غرم عكوف من لا علم عنده عليهم ، ومسارة أجل منهم إليهم ، تعج  
 منهم الحقوق إلى الله تعالى عجيها ، وتضج منهم الأحكام إلى من أنزلها ضجيجاً .  
 فمن أقدم بالجرأة على ما ليس له بأهل من فتيا أو قضاء أو تدريس ، استحق اسمه  
 الذم ، ولم يحل قبول فتياه ولا قضائه ، هذا حكم دين الإسلام .  
 وإن رَغِمَتْ أنوف من أناس • فقل : يارب لا ترغم سواها

حكم كذلك المفتي :

الفائدة السادسة والمشرعون : في حكم كذلك المفتي ، ولا يخلو من حالين  
 إما أن يعلم صواب جواب من تقدمه بالفتيا أو لا يعلم ، فإن علم صواب جوابه فله



أن يكذلك ، وهل الأولى له الكذلكة أو الجواب المستقل ؟ فيه تفصيل .  
 فلا يخلو المبتدىء إما أن يكون أهلاً أو منسلقاً متعاطياً مائلاً له بأهل ، فإن  
 كان الثاني فتركه الكذلكة أولى مطلقاً ؛ إذ في كذلكته تقرير له على الإفتاء ، وهو  
 كالشهادة له بالأهلية ، وكان بعض أهل العلم يضرب على فتوى من كتب وليس  
 بأهل ، فإن لم يتمكن من ذلك خوف الفتنة منه فقد قيل : لا يكتب معه في الورقة ،  
 ويرد السائل ، وهذا نوع تحامل . والصواب أنه يكتب في الورقة الجواب ،  
 ولا يأنف من الإخبار بدين الله الذي يجب عليه الإخبار به لكتابة من ليس  
 بأهل ؛ فإن هذا ليس عذراً عند الله ورسوله وأهل العلم في كتابان الحق ، بل هذا  
 نوع رياسة وكبر ، والحق لله عز وجل ، فكيف يجوز أن يعطل حق الله ويكتم  
 دينه لأجل كتابة من ليس بأهل ؟

وقد نص الإمام أحمد على أن الرجل إذا شهد الجنابة فرأى فيها منكراً  
 لا يقدر على إزالته أنه لا يرجع ، ونص على أنه إذا دعى إلى ولية عرس فرأى  
 فيها منكراً لا يقدر على إزالته أنه يرجع ، فسألت شيخنا عن الفرق فقال : لأن  
 الحق في الجنابة للبيت ، فلا يترك حقه لما فعله الحى من المنكر ، والحق في الولاية  
 لصاحب البيت ، فإذا أتى فيها بالمنكر فقد أسقط حقه من الإجابة ، وإن كان  
 المبتدىء بالجواب أهلاً للإفتاء فلا يخلو إما أن يعلم المكذلك صواب جوابه أو لا  
 يعلم ، فإن لم يعلم صوابه لم يجوز له أن يكذلك تقليداً له ؛ إذ لعله أن يكون قد غلط ،  
 ولو نبه لرجع ، وهو معذور ، وليس المكذلك معذوراً ، بل مُفْتَتٍ بغير علم ،  
 ومن أفتى بغير علم فإثمه على من أفتاه ، وهو أحد للمفتين الثلاثة الذين ثلثناهم  
 في النار ، وإن علم أنه قد أصاب فلا يخلو إما أن تكون المسألة ظاهرة لا يخفى  
 وجه الصواب فيها - بحيث لا يظن بالمكذلك أنه قلده فيما لا يعلم - أو تكون  
 خفية ، فإن كانت ظاهرة فالأولى الكذلكة لأنه إعانة على البر والتقوى ،  
 وحشادة للمفتى بالصواب ، وبراءة من الكبر والحية ، وإن كانت خفية بحيث يظن  
 بالمكذلك أنه وافقه تقليداً محضاً فإن أمكنه إيضاح ما أشككه الأول وزيادة بيان

أو ذكر قيد أو تنبيه على أمر أخفه ؛ فالجواب المستقل أولى ، وإن لم يمكنه ذلك فإن شاء كذلك وإن شاء أجاب استقلا .

فإن قيل : ما الذى يمنعه من الكذلك إذا لم يعلم ضوابه تقليدا له كما قلده للبئدى من فوقه ؟ فإذا أتى الأول بالتقليد المحض فما الذى يمنع المكذلك من تقليده ؟

قيل : الجواب من وجوه . أحدها : أن الكلام فى الملقى الأول أيضا ، فقد نص الإمام الشافعى وأحد وغيرهما من الأئمة على أنه لا يحل للرجل أن يفتى بغير علم سكت فى ذلك الإجماع ، وقد تقدم ذكر ذلك مستوفى . الثانى : أن هذا الأول وإن جاز له التقليد للضرورة فهذا المكذلك المنكلف لا ضرورة له إلى تقليده ، بل هذا من بناء الضعيف على الضعيف ، وذلك لا يسوغ ؛ كما لا تسوغ الشهادة على الشهادة ؛ وكما لا يجوز المسح على الخفين على طهارة التيمم ، ونظائر ذلك كثيرة . الثالث : أن هذا لو ساء أضر الناس كلهم مفتين ، إذ ليس هذا بهواز تقليد الملقى أولى من غيره ، وبالله التوفيق .

جواز الفتوى لئذ لا يجوز له الشهادة والنهية :

الفائدة السابعة والعشرون : يجوز للمفتى أن يفتى أباه وابنه وشريكه ومن لا تقبل شهادته له ، وإن لم يجوز أن يشهد له ولا يفتى له ، والفرق بينهما أن الإفتاء يجرى مجرى الرواية ، فكانه حكم عام ، بخلاف الشهادة والحكم فإنه يخصر المشهود له والمحكوم له ، ولهذا يدخل الراوى فى حكم الحديث الذى يرويه ، ويدخل فى حكم الفتوى التى يفتى بها ، ولكن لا يجوز له أن يحاجب من يفتيه ؛ فيفتى أباه أو ابنه أو صديقه بشئ ويفتى غيره بضده بحابة ، بل هذا يقدر فيه عدلته ، إلا أن يكون سبب يقتضى التخصيص غير الحجابة ، ومثال هذا أنه يكون فى المسألة قولان قول بالمنع وقول بالإباحة ، فيفتى ابنه وصديقه بقوله الإباحة والأجنبى بقوله المنع .

فإن قيل : هل يجوز له أن يفتى نفسه ؟

قيل : نعم ، إذا كان له أن يفتى غيره ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم :  
 استفت قلبك وإن أفنك للفتون ، فيجوز له أن يفتى نفسه بما يفتى غيره به ،  
 ولا يجوز له أن يفتى نفسه بالرخصة وغيره بالمنع ، ولا يجوز له إذا كان في المسألة  
 قولان قول بالجواز وقول بالمنع أن يختار لنفسه قول الجواز ولنفيه قول بالمنع .  
 وسمعت شيخنا يقول : سمعت بعض الأمراء يقول عن بعض المفتين من أهل  
 زمانه يكون عندهم في المسألة ثلاثة أقوال أحدها الجواز والثاني للمنع والثالث  
 التفصيل فالجواز لهم والمنع لغيرهم وعليه العمل .

لا يجوز أنه يكون غرضه المفتى وإرادته معياراً للفتوى :

الفائدة الثامنة والعشرون : لا يجوز للفتى أن يعمل بما يشاء من الأقوال  
 والوجوه من غير نظر في الترجيح ولا يعتد به ، بل يكتفي في العمل بمجرد كون  
 ذلك قولاً قاله إمام أو وجهاً ذهب إليه جماعة فيعمل بما يشاء من الوجوه والأقوال  
 حيث رأى القول وفق لإرادته وغرضه عمل به ، وإرادته وغرضه هو المعيار بها  
 الترجيح ، وهذا حرام باتفاق الأمة .

وهذا مثل ما حكى القاضي أبو الوليد الباجي عن بعض أهل زمانه من نصّب  
 نفسه للفتوى أنه كان يقول : إن الذي لصديق حلّ إذا وقعت له حكومة أو فتياً  
 أن أفتيه بالرواية التي توافقه . وقال : وأخبرني من أثق به أنه وقعت له واقعة  
 فأفتاه جماعة من المفتين بما يضره ، وأنه كان غائباً فلما حضر سألهم بنفسه ، فقالوا :  
 لم تعلم أنها لك ، وأفتوه بالرواية الأخرى التي توافقه . قال : وهذا مما لا خلاف  
 بين المسلمين ممن يعتد بهم في الإجماع أنه لا يجوز . وقد قال مالك رحمه الله في  
 اختلاف الصحابة رضي الله عنهم : غطى . ومصيب فليلك بالاجتهاد .

وبالمجلة فلا يجوز العمل والإفتاء في دين الله بالشهوى والتخبر وموافقة الغرض ؛  
 فيطلب القول الذي يوافق غرضه وغرض من يحاييه فيعمل به ، ويفتق به ،  
 ويحكم به ، ويحكم على عدوه ويفتبه به ، وهذا من أفنى التوسق وأكبر  
 الكبار ، والله المستعان .

## أنواع المفتين :

القائمة التاسعة والعشرون: المفتون الذين نصبوا أنفسهم للفتوى أربعة أقسام:

## النوع الأول منه أنواع المفتين :

أحدهم: العالم بكتاب الله وسنة رسوله وأقوال الصحابة ؛ فهو المجتهد في أحكام النوازل ، يقصد فيها موافقة الأدلة الشرعية حيث كانت ، ولا ينافي اجتهاده تقليده لغيره أحيانا ، فلا يجد أحدا من الأئمة إلا وهو مقلد من هو أعلم منه في بعض الأحكام. وقد قال الشافعي رحمه الله ورضي عنه في موضع من الحج: قلته تقليدا لعطاء ؛ فهذا النوع الذي يسوغ لهم الإفتاء ، ويسوغ استفتاءهم ويتأدى بهم فرض الاجتهاد ، وهم الذين قال فيهم النبي صلى الله عليه وسلم : « إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يمدد لها دينها ، وهم غرس الله الذين لا يزال يفرسهم في دينه ، وهم الذين قال فيهم علي بن أبي طالب كرم الله وجهه : لن تخلو الأرض من قائم لله بحجته .

## فصل

## النوع الثاني من أنواع المفتين

النوع الثاني: مجتهد مُقيد في مذهب من ائمه به ؛ فهو مجتهد في معرفة فتاويه وأقواله ومآخذ وأصوله ، عارف بها ، متمكن من التخرج عليها وقياس مالم ينص من ائمه به عليه على منصوصه من غير أن يكون مقلدا لإمامه لا في الحكم ولا في الدليل ، لكن سلك طريقه في الاجتهاد والفتيا ودعا إلى مذهبه ورتبته وقرره ، فهو موافق له في مقصده وطريقه معا .

وقد ادعى هذه المرتبة من الحنابلة القاضي أبو يعلى ، والقاضي أبو علي بن أبي موسى في شرح الإرشاد الذي له ، ومن الشافعية خلق كثير. وقد اختلف الحنفية في أبي يوسف ومحمد وزفر بن الهذيل . والشافعية في المزني وابن سريج وابن المنذر وعبد بن نصر المروزي . والمالكية في أشهب وابن عبد الحكم وابن القاسم وابن وهب . والحنابلة في أبي حامد والقاضي : هل كان هؤلاء مستقلين بالاجتهاد أو متقيدين

بمذاهب أئمتهم ؟ على قولين ، ومن تأمل أحوال هؤلاء وفتاويهم واختياراتهم علم أنهم لم يكونوا مقلدين لأئمتهم في كل ما قالوه ، وخلافهم لهم أظهر من أن ينكر ، وإن كان منهم المستقل والمستكثر ، ورتبة هؤلاء دون رتبة الأئمة في الاستقلال بالاجتهاد .

## فصل

### النوع الثالث من أنواع المفتين

النوع الثالث : مَنْ هو مجتهد في مذهب من انتسب إليه ، مقرر له بالدليل ، متقن لفتاويه ، عالم بها ، لا يتعدى أقواله وفتاويه ولا يخالفها ، وإذا وجد نص لإمامه لم يعدل عنه إلى غيره ألبتة ، وهذا شأن أكثر المصنفين في مذاهب أئمتهم ، وهو حال أكثر علماء الطوائف ، وكثير منهم يظن أنه لا حاجة به إلى معرفة الكتاب والسنة والعريية لكونه يجزىيا بنصوص إمامه ، فهي عنده كنصوص الشارع ، قد اكتفى بها من كلفة التعمق والمشقة ، وقد كفاه الإمام استنباط الأحكام ومؤنة استخراجها من النصوص ، وقد يرى إمامه ذكر حكماً بدليله ؛ فيكتفى هو بذلك الدليل من غير بحث عن معارض .

وهذا شأن كثير من أصحاب الوجوه والطرق والكتب المطولة والمختصرة ، وهؤلاء لا يدعون الاجتهاد ، ولا يقرون بالتقليد ، وكثير منهم يقول : اجتهدنا في المذاهب فرأينا أقربها إلى الحق مذهب إمامنا ، وكل منهم يقول ذلك عن إمامه ، ويرغم أنه أولى بالاتباع من غيره ، ومنهم من يغلو فيوجب اتباعه ، ويمنع من اتباع غيره .

فيا لله العجب ! من اجتهد نهض بهم إلى كون متبوعهم ومقلديهم أعلم من غيره ، أحق بالاتباع من سواه ، وأن مذهبه هو الراجح ، والصواب دائر معه ، وقعد بهم عن الاجتهاد في كلام الله ورسوله . واستنباط الأحكام منه ، وترجيح ما يشهد له النص ، مع استيلاء كلام الله ورسوله على غاية البيان . وتضمنه

جوامع الكلم، وفصله للخطاب، وبراءته من التناقض والاختلاف والاضطراب، فقدمت بهم مهمهم واجتهادهم عن الاجتهاد فيه، ونهضت بهم إلى الاجتهاد في كون إمامهم أعلم الأمة وأولاهما بالصواب، وأقواله في غاية القوة وموافقة السنة والكتاب، وإقناع المستعان.

## فصل

### النوع الرابع من أنواع المفتين

النوع الرابع: طائفة تفقهت في مذاهب من انتسبت إليه، وحفظت فتاويه وفروعه، وأقرت على أنفسهم بالتقليد المحض من جميع الوجوه، فإن ذكروا الكتاب والسنة يوماً ما في مسألة فلي وجه التبرك والفضيلة لا على وجه الاحتجاج والعمل، وإذا رأوا حديثاً صحيحاً مخالفاً لقول من انتسبوا إليه أخذوا بقوله وتركوا الحديث، وإذا رأوا أبا بكر وعمر وعثمان وعلياً وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم قد أفتوا بفتيا، ووجدوا لإمامهم فتياً مخالفاً لها أخذوا بفتيا إمامهم وتركوا فتاوى الصحابة، قائلين: الإمام أعلم بذلك منا، ونحن قد قلدناه فلا نتعداه ولا نتخطاه، بل هو أعلم بما ذهب إليه منا. ومن عدا هؤلاء فتكلف متخلف قد دنا بنفسه عن رتبة المشتغلين، وقصّر عن درجة المحصلين، فهو مكذلك مع المكذكين، وإن ساعده القدر واستقلّ بالجواب قال: يجوز بشرطه، ويصح بشرطه، ويجوز ما لم يمنع منه مانع شرعي، ويرجع في ذلك إلى رأى الحاكم، ونحو ذلك من الأجوبة التي يستحسنها كل جاهل، ويستحي منها كل فاضل.

فتاوى القسم الأول من جنس توقيعات الملوك وعلماهم، وفتاوى النوع الثاني من جنس توقيعات نوابهم وخلفائهم، وفتاوى النوع الثالث والرابع من جنس توقيعات خلفاء نوابهم، ومن عداهم فتشيع بما لم يحط به، متشبه

بالعلماء ، محاك للفضلاء ، وفي كل طائفة من الطوائف متحقق بنيه ومحاك له  
متشبه به ، والله المستعان .

هل يجوز للمفتي المقلد لمذهب أنه يفتي به ؟

الفائدة الثلاثون : إذا كان الرجل مجتهدا في مذهب إمام ، ولم يكن مستقلا  
بالاجتهاد ، فهل له أن يفتي بقول ذلك الإمام ؟ على قولين ، وهما وجهان لأصحاب  
الشافعي وأحمد .

أحدهما : الجواز ، ويكون متبعه مقلدا للبيت ، لا له ، وإنما له مجرد النقل  
عن الإمام .

والثاني : لا يجوز له أن يفتي ؛ لأن السائل مقلد له ، لا للبيت ، وهو لم يجتهد  
له ، والسائل يقول له : أنا أقولك فيم تفتي به .

والتحقيق أن هذا فيه تفصيل ؛ فإن قال له السائل : « أريد حكم الله تعالى  
في هذه المسألة ، وأريد الحق فيما يخلصني ونحو ذلك » لم يسأله إلا أن يجتهد له  
في الحق ، ولا يسأله أن يفتي بمجرد تقليد غيره من غير معرفة بأنه حق أو  
باطل ، وإن قال له : « أريد أن أعرف في هذه النازلة قول الإمام ومذهبه »  
سأله الإخبار به ، ويكون مخالفا له ، ويبقى الدرك على السائل ، فالدرك في  
الوجه الأول على المفتي ، وفي الثاني على المستفتي .

هل يجوز تقليد المومرات :

الفائدة الحادية والثلاثون : هل يجوز للحنى تقليد الميت والعمل بفستواه من  
غير اعتبارها بالدليل الموجب لصحة العمل بها ؟ فيه وجهان لأصحاب الإمام  
أحمد والشافعي : فمن منعه قال : يجوز تغيير اجتهاده لو كان حيا ؛ فإنه كان يحدد  
النظر عند نزول هذه النازلة إما وجوباً وإما استحباباً ، على النزاع المشهور ،  
ولعله لو جدد النظر لرجع عن قوله الأول . والثاني : الجواز ، وعليه عمل جميع  
المقلدين في أقطار الأرض ، وخيار ما بأيديهم من التقليد تقليد الأموات ،  
ومن منع منهم تقليد الميت فإما هو شيء يتوله بلسانه ، وعمله في فتاويه

وأحكامه بخلافه ، والأقوال لا تموت بموت قائمها ، كما لا تموت الأخبار بموت  
رؤسائها ونافلها .

المجتهد في نوع من العلم له أنه يفتى فيه ولا يفتى في غيره :

الفائدة الثانية والثلاثون : الاجتهاد حالة تقيل التَّجَرُّؤُ والانقسام ،  
فيكون الرجل مجتهداً في نوع من العلم مقلداً في غيره ، أو في باب من أبوابه .  
كمن استفرغ وسعته في نوع العلم بالفرائض وأدلتها واستنباطها من الكتاب والسنة  
دون غيرها من العلوم ، أو في باب الجهاد أو الحج ، أو غير ذلك ؛ فهذا ليس له  
الفتوى فيما لم يجتهد فيه ، ولا تكون معرفته بما اجتهد فيه مُسَوَّغة له الإفتاء  
بما لا يعلم في غيره ، وهل له أن يفتى في النوع الذي اجتهد فيه ؟ فيه ثلاثة أوجه :  
أصحها الجواز ، بل هو الصواب المقطوع به . والثاني : المنع . والثالث : الجواز  
في الفرائض دون غيرها .

فحجة الجواز أنه قد عرف الحق بدليله ، وقد بذل جهده في معرفة الصواب ؛  
فحكمه في ذلك حكم المجتهد المطلق في سائر الأنواع .

وحجة المنع تعلق أبواب الشرع وأحكامه بعضها ببعض ، فالجهل ببعضها  
مقلنة للتقصير في الباب والنوع الذي قد عرفه ، ولا يخفى الارتباط بين كتاب  
النكاح والطلاق والعدة وكتاب الفرائض ، وكذلك الارتباط بين كتاب  
الجهاد وما يتعلق به ، وكتاب الحدود والأقضية والأحكام ، وكذلك عامة  
أبواب الفقه .

ومن فرق بين الفرائض وغيرها رأى انقطاع أحكام قسمة الموارث ومعرفة  
الفروض ومعرفة مستحقها عن كتاب البيوع والإيجارات والرهون والنضال  
وغیرها ، وعدم تعلقاتها ، وأيضاً فإن عامة أحكام الموارث قسمة . وهو منصوص  
عليها في الكتاب والسنة .

فإن قيل : فما تقولون فيمن بذل جهده في معرفة مسألة أو مسألتين ، هل له  
أن يفتى بهما ؟



قيل : نعم ، يجوز في أصح القولين ، وهما وجهان لأصحاب الإمام أحمد ، وهل هذا إلا من التبليغ عن الله وعن رسوله ، وجزى الله من أعان الإسلام ولو شطر كلته خيراً ، ومنع هذا من الإفتاء بما علم خطأ محض ، وبالله التوفيق .  
من أفتى وليس أهلاً للفتوى أثم :

الفائدة الثالثة والثلاثون : من أفتى الناس وليس بأهل للفتوى فهو آثم عاص ، ومن أقره من ولاية الأمور على ذلك فهو آثم أيضاً .

قال أبو الفرج ابن الجوزي رحمه الله : ويلزم ولي الأمر منهم كإفعل برأمية ، وهؤلاء بمنزلة من يدل الركب ، وليس له علم بالطريق ، بمنزلة الأعمى الذي يرشد الناس إلى القبلة ، وبمنزلة من لا معرفة له بالطب وهو يطلب الناس ، بل هو أسوأ حالا من هؤلاء كلهم ، وإذا تعين على ولي الأمر منع من لم يحسن التطبيب من مداواة المرضى ، فكيف بمن لم يعرف الكتاب والسنة ولم يتفقه في الدين ؟ ١٤

وكان شيخنا رضي الله عنه شديد الإنكار على هؤلاء . سمعته يقول : قال لي بعض هؤلاء : أجملت محسباً على الفتوى ؟ فقلت له : يكون على الحناين والطلاب حين محسب ولا يكون على الفتوى محسب . ١٤

وقد روى الإمام أحمد وابن ماجه عن النبي صلى الله عليه وسلم مرفوعاً : « من أفتى بغير علم كان إثم ذلك على الذي أفتاه ، وفي الصحيحين من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم : « إن الله لا يشيخ العلم اقتزاعاً ينزعه من صدور الرجال ، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء ، فإذا لم يبق عالم اتخذ الناس رؤساء جهالاً : فسئلوا فأفتوا بغير علم فضللوا ، وأضلوا ، وفي أثر مرفوع ذكره أبو الفرج وغيره : « من أفتى الناس بغير علم لعنته ملائكة السماء وملائكة الأرض » .

وكان مالك رحمه الله يقول : من سئل عن مسألة فينبئني له قبل أن

يجب فيها أن يمرض نفسه على الجنة والنار ، وكيف يكون خلاصه في الآخرة ، ثم يجب فيها ، وسُئِلَ عن مسألة فقال : لا أدري ، فقيل له : إنها مسألة خفيفة سهلة ، فنضب وقال : ليس في العلم شيء خفيف ، أما سمعت قول الله عز وجل : « إنا سنسئلكم عليكم قولا ثقيلا » ، فالعلم كله ثقیل ، وخاصة ما يسأل عنه يوم القيامة . وقال : ما أفنت حتى شهد لي سبعون أُنِي أهمل لذلك ، وقال : لا ينبغي لرجل أن يرى نفسه أهلا لشيء ، حتى يسأل من هو أعلم منه ، وما أفنت حتى سألت ربيعة ويحيى بن سعيد ، فأمراني بذلك ، ولو نياتي انتهت ، قال : وإذا كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم تصعب عليهم المسائل ، ولا يجب أحدهم منهم عن مسألة حتى يأخذ رأي صاحبه مع ما رزقوا من السداد والتوفيق والعلو ، فكيف بنا الذين غطت الذنوب والخطايا قلوبنا ؟ وكان رحمه الله إذا سئل عن مسألة فكانه واقف بين الجنة والنار . وقال عطاء بن أبي رباح : أدركت أقواما إن كان أحدهم ليسأل عن شيء فيتكلم وإنه ليرُعَدُ .

وسئل النبي صلى الله عليه وسلم : أيُّ البلاد شر ؟ فقال : « لا أدري حتى أسأل جبريل » ، فسأله فقال : « أسواقها » .

وقال الإمام أحمد : من عرض نفسه للفتيا فقد عرضها لأمر عظيم ، إلا أنه قد تلجى الضرورة . وسُئِلَ الشعبي عن مسألة ، فقال : لا أدري ، فقيل له : ألا تستحي من قولك : لا أدري وأنت فقيه أهل العراق ؟ فقال : لكن الملازمة لم تستحي حين قالوا : « لا علم لنا إلا ما علمت هنا » . وقال بعض أهل العلم : تعلم لا أدري فإنك إن قلت : لا أدري حُكِّمُوكَ حتى تدري ، وإن قلت : أدري سألوكم حتى لا تدري . وقال عتبة بن مسلم : صحبت ابن عمر أربعة وثلاثين شهرا فكان كثيرا ما يسأل فيقول : لا أدري . وكان سعيد بن المسيب لا يكاد يفق فنيا ولا يقول شيئا إلا قال : اللهم سلني وسلم مني .

وسئل الشافعي عن مسألة ، فسكت ، فقيل : ألا تجيب ؟ فقال : حتى أدري الفضل في سكوتي أو في الجواب . وقال ابن أبي ليلى : أدركت مائة وعشرين من الأنصار من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأل أحدهم عن المسألة فيردّها

هذا إلى هذا وهذا إلى هذا حتى ترجع إلى الأول ، وما منهم من أحد يحدث بحدث أو يسأل عن شيء إلا ودأن أخاه كفاه . وقال أبو الحسين الأزدي : إن أحدهم ليفتق في المسألة لو وردت على عمر بن الخطاب لجمع لها أهل بدر . وسئل القاسم بن محمد عن شيء ، فقال : إني لأحسنة ، فقال له السائل : إني جنتك لا أعرف غيرك ، فقال له القاسم : لا تنتظر إلى طول الحيق وكثرة الناس حولي ، والله ما أحسنه ! فقال شيخ من قريش جالس إلى جنبه : يا ابن أخي الزمها ، فوافقه ما رأيته في مجلس أنبل منك اليوم ، فقال القاسم : والله لأن يقطع لساني أحب إلي من أن أتكلم بما لا أعلم لي به . وكتب سلمان إلى أبي الدرداء رضى الله عنهما وكان بينهما مواخاة : بلغني أنك قدمت طيباً فأحذر أن تكون متطيلاً أو قثلاً مسلماً ، فكان ربما جلده الحصان فيحك بينهما ثم يقول : ردوهما عليّ متطبل والله ، أعيدا عليّ قضيتكما .

حكم العامي إذا لم يجد مفتياً :

الفائدة الرابعة والثلاثون : إذا نزلت بالعامي نازلة وهو في مكان لا يجد من يسأله عن حكمها فقيه طريقان للناس . أحدهما : أن له حكم ما قبل الشرع ، على الخلاف في الحظر والإباحة والوقف ؛ لأن عدم المرشد في حقه بمنزلة عدم المرشد بالنسبة إلى الأمة . والطريقة الثانية : أنه يُنْتَجَجُ على الخلاف في مسألة تناقض الأدلة عند المجتهد ، هل يعمل بالأخف أو بالأشد أو بتخير ؟ والصواب أنه يجب عليه أن يتق الله ما استطاع ، ويتحرى الحق بجهده ومعرفة مثله . وقد نصب الله تعالى على الحق أمارات كثيرة ، ولم يسو الله سبحانه وتعالى بين ما يحبه وبين ما يبغضه من كل وجه بحيث لا يتميز هذا من هذا ، ولا بد أن تكون الفطر السليمة حائلة إلى الحق ، مؤثرة له ، ولا بد أن يقوم لها عليه بعض الأمارات المرجحة ولو ينام أو يلهو ، فإن قدر ارتفاع ذلك كله وعلمت في حقه جميع الأمارات فهنا يسهل التكليف عنه في حكم هذه النازلة ، ويصير بالنسبة إليها كمن لم تبلغه الدعوة ، وإن كان مكلفاً بالنسبة إلى غيره ؛ فأحكام التكليف تتفاوت بحسب التمكن من العلم والقدرة ، والله أعلم .

من يجوز له الفتيا ومن لا يجوز :

القائدة الخامسة والثلاثون : الفتيا أوسع من الحكم والشهادة ، فيجوز فتيا  
 العبد والحر ، والمرأة والرجل ، والقريب والبعيد والأجنبي ، والأبى والقارى .  
 والآخر - بكتابته - والناتق ، والعدو والصديق ، وفيه وجه أنه لا تقبل فتية  
 العدو ولا من لا تقبل شهادته له كالشهادة ، والوجهان في الفتيا كالوجهين في الحكم ،  
 وإن كان الخلاف في الحاكم أشهر ، وأما فتيا الفاسق فإن أفتى غيره لم تقبل  
 فتواه ، وليس للمستفتى أن يستفتيه ، وله أن يعمل بفتوى نفسه ، ولا يجب  
 عليه أن يفتى غيره ، وفي جواز استفتاء مستور الحال وجهان ، والصلاب جواز  
 استفتاءه وإفتاءه .

قلت : وكذلك الفاسق إلا أن يكون مُعلنًا بفسقه داعيًا إلى بدعته ، فحكم  
 استفتاءه حكم إمامته وشهادته ، وهذا يختلف باختلاف الأمكنة والأزمنة والقدرة  
 والعجز ؛ فالراجب شيء والواقع شيء ، والفقيه من يطبق بين الواقع والواجب  
 وينفذ الواجب بحسب استطاعته ، لا من يلقى العداوة بين الواجب والواقع ،  
 فلكل زمان حكم ، والناس بزمانهم أشبه بأنهم ، وإذا عم الفسوق وغلب  
 على أهل الأرض فلو منعت إمامة الفاسق وشهادتهم وأحكامهم وفتاؤهم وولايتهم  
 لمعطلت الأحكام ، وفسد نظام الخلق ، وبطلت أكثر الحقوق ، ومع هذا فالواجب  
 اعتبار الأصلح فالأصلح ، وهذا عند القدرة والاختيار ، وأما عند الضرورة  
 والغلبة بالباطل فليس إلا الاصطبار ، والقيام بأضعف مراتب الإنكار .

يجوز للقاضي أنه يفتى :

القائدة السادسة والثلاثون . لافرق بين القاضي وغيره في جواز الإفتاء بما  
 يجوز للفتيا به ، ووجوبها إذا تعينت ، ولم يزل أمر السلف والخلف على هذا ؛ فإن  
 منصب الفتيا دخل في ضمن منصب القضاء عند الجمهور ، والذين لا يجوزون قضاء  
 الجاهل ؛ فالقاضي متى وثبت ومنفذ لما أفتى به .

من مجمع فتوى القاضى :

وذهب بعض الفقهاء من أصحاب الإمام أحمد والشافعى إلى أنه يكره للقاضى أن يفتى فى مسائل الأحكام المتعلقة به ، دون الطهارة والصلاة والزكاة ونحوها . واحتج أرباب هذا القول بأن فتياه تصير كالحكم منه على الخصم ، ولا يمكن تحقظه وقت المحاكمة ، قالوا : ولأنه قد يتمير اجتهاده وقت الحكومة أو تظهر له نيران لم تظهر له عند الإفتاء ، فإن أصرَّ على فتياه والحكم بموجبها حكم بخلاف ما يعتد صحتة ، وإن حكم بخلافها طرق الخصم إلى تهمة والتشنيع عليه بأنه يحكم بخلاف ما يعتد به ، ولذا قال شريح : أنا أقضى لكم بولا أفتى ، حكاه ابن المنذر ، واختار كراهية الفتوى فى مسائل الأحكام . وقال الشيخ أبو حامد الإسفرائينى : لأصحابنا فى فتواه فى مسائل الأحكام جوابان . أحدهما : ليس له أن يفتى فيها لأن لكلام الناس عليه مجالا ولاحد الخصمين عليه مقالا . والثانى : له ذلك ؛ لأنه أهل له .

حكم فتيا الحاكم :

الفائدة السابعة والثلاثون : فتيا الحاكم ليست حكما منه ، ولو حكم غيره بخلاف ما أفتى به لم يكن نقضاً لحكمه ، ولا هى كالحكم ، ولهذا يجوز أن يفتى الحاضر والغائب ومن يجوز حكمه له ومن لا يجوز ، ولهذا لم يكن فى حديث حند دليل على الحكم على الغائب ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم إنما أفتاها فتشوى مجردة ، ولم يكن ذلك حكما على الغائب ؛ فإنه لم يكن غائبا عن البلد ، وكانت مراسلته وحاضره ممكنة ، ولا طلب البينة على صحة دعواها ، وهذا ظاهر بحمد الله .

هل يفتى المفتى بشئ ولم يقع ؟

الفائدة الثامنة والثلاثون : إذا سأل المستفتى عن مسألة لم تقع ، فهل تذهب إجابته أو تكروه أو تخير ؟ فيه ثلاثة أقوال ، وقد حكى عن كثير من السلف أنه كان لا يتكلم فيما لم يقع ، وكان بعض السلف إذا سأل الرجل عن مسألة قال : هل كان ذلك ؟ فإن قال نعم تكلف له الجواب ، وإلا قال : دعنا فى عافية .

وقال الإمام أحمد لبعض أصحابه : إياك أن تتكلم في مسألة ليس لك فيها إمام. والحق التفصيل، فإن كان في المسألة نص من كتاب الله أو سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو أثر عن الصحابة لم يكره الكلام فيها ، وإن لم يكن فيها نص ولا أثر فإن كانت بعيدة الوقوع أو مقدرة لا تقع لم يستحب له الكلام فيها ، وإن كان وقوعها غير نادر ولا مستبعد و غرض السائل الإحاطة بعلها ليكون منها على بصيرة إذا وقعت استحب له الجواب بما يعلم ، لاسيما إن كان السائل يتفقه بذلك ويعتبر بها نظارها ، ويفرض عليها ، فحيث كانت مصلحة الجواب راجحة كان هو الأول ، والله أعلم .

لا يجوز للمفتي تتبع الحيل المحرمة والمكروهة :

الفائدة التاسعة والثلاثون : لا يجوز للمفتي تتبع الحيل المحرمة والمكروهة ، ولا تتبع الرخص لمن أراد نفعه ، فإن تتبع ذلك فسق ، وحرم استفتاءه ، فاز حسن قصد في حيلة جائزة لاشبهة فيها ولا مفسدة لتخليص المستفتي بها من حرج جائز ذلك ، بل استحب ، وقد أرشد الله تعالى نبيه أيوب عليه السلام إلى التخلص من الخنث بأن يأخذ بيده غنماً فيضرب به المرأة ضربة واحدة . وأرشد النبي صلى الله عليه وسلم بلالاً إلى بيع القريدراهم ثم يشتري بالدرهم تمر آخر فيتخلص من الربا ، فأحسن المخرج ماخلص من المأثم ، وأقبح الخيل ما أوقع في المحارم ، أو أسقط ما أوجب الله ورسوله من الحق اللازم ، وقد ذكرنا من النوعين ما لذلك لا تظفر به حملته في خير هذا الكتاب ، والله الموفق للصواب .

يرجع المفتي عما أفنى به :

الفائدة الأربعون : في حكم رجوع المفتي عن فتواه ، إذا أفتى المفتي بشيء ثم وجع عنه فإن علم المستفتي رجوعه ولم يكن حمل بالأول فليل : يحرم عليه العمل به ، وعندى في المسألة تفصيل ، وأنه لا يحرم عليه الأول بمجرد رجوع المفتي ، بله يتوقف حتى يسأل غيره ، فإن أفتاه بموافقة الأول استمر على العمل به ، وإن أفتاه بموافقة الثاني ، ولم يفتنه أحد بخلافه : حرم عليه العمل بالأول ، وإن لم يكن في

البلد إلا مفت واحد سأله عن رجوعه عما أفتاه به ، فإن رجع إلى اختيار خلافه مع تسويفه لم يحرم عليه ، وإن رجع خطأ بان له وأن ما أفتاه به لم يكن صوابا حرم عليه العمل بالأول ، هذا إذا كان رجوعه لمخالفة دليل شرعي ، فإن كان رجوعه لمجرد ما بان له أن ما أفتى به خلاف مذهبه لم يحرم على المستفتي ما أفتاه به أولا إلا أن تكون المسألة إجماعية .

فلو تزوج بفتواه ودخل ثم رجع للمفتي لم يحرم عليه إمساك امرأته إلا بدليل شرعي يقتضى تحرهما ، ولا يجب عليه مفارقتها بمجرد رجوعه ، ولا سيما إن كان إنما رجع لكونه تبين له أن ما أفتى به خلاف مذهبه وإن وافق مذهب غيره ، هذا هو الصواب .

وأطلق بعض أصحابنا وأصحاب الشافعي وجوب مفارقتها عليه ، وحكوا في ذلك وجهين ، ورجحوا وجوب المفارقة . قالوا : لأن الرجوع عنه ليس مذهباً له كالتنزيه اجتهاد من قلده في القبلة في أثناء الصلاة فإنه يتحول مع الإمام في الأصح .

فيقال لهم : للمستفتي قد دخل بامرأته دخولا صحيحا سائتا ، ولم يفهم ما يوجب مفارقتها لها من نص ولا إجماع ، فلا يجب عليه مفارقتها بمجرد تغير اجتهاد المفتي ، وقد رجع عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن القول بالتشريك وأفتى بخلافه ولم يأخذ المال من الذين شركك بينهم أولا ، وأما قياسكم ذلك على من تغير اجتهاده في معرفة القبلة فهو حجة عليكم ؛ فإنه لا يبطل ما فعله المأموم بالاجتهاد الأول ، ويلزمه التحول ثانيا ، لأنه مأثور بمتابعة الإمام . بل نظير مسألتنا ما لو تغير اجتهاده بعد الفراغ من الصلاة ؛ فإنه لا تلزمه الإعادة ، ويصل الثانية بالاجتهاد الثاني .

وأما قول أبي عمرو بن الصلاح وأبي عبد الله بن حمدان من أصحابنا : إذا كان المفتي إنما يفتي على مذهب إمام معين فإذا رجع لكونه بان له قطعا أنه خالف في فتواه نص مذهب إمامه فإنه يجب تقضه ، وإن كان ذلك في محل الاجتهاد ؛ لأن نص مذهب إمامه في حقه كنص الشارع في حق المفتي المجتهـ

المستقل ، فليس كما قالوا ، ولم ينص على هذه المسألة أحد من الأئمة ، ولا تقتضيا أصول الشريعة ، ولو كان نص إمامه بمنزلة نص الشارع لحرم عليه وكل غيره مخالفته ونقض خلافه .

ولم يوجب أحد من الأئمة نقض حكم الحاكم ولا إبطال فتوى الملقى بكونه خلاف قول زيد أو عمرو ، ولا يعلم أحد سوغ النقض بذلك من الأئمة والمتقدمين من أتباعهم ، وإنما قالوا : ينقض من حكم الحاكم ما خالف نص كتاب أو سنة أو إجماع الأئمة ، ولم يقل أحد : ينقض من حكمه ما خالف قول فلان أو فلان ، وينقض من فتوى الملقى ما ينقض من حكم الحاكم ، فكيف يسوغ نقض أحكام الحاكم وفتاوى أهل العلم بكونها خالفت قول واحد من الأئمة ، ولا سيما إذا وافقت نصا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو فتاوى الصحابة يسوغ نقضا لمخالفة قول فلان وحده ؟ ولم يجعل الله تعالى ولا رسوله صلى الله عليه وسلم ولا أحد من الأئمة قول فقيه من الأئمة بمنزلة نص الله ورسوله بحيث يجب اتباعه ويحرم مخالفته ، فإذا بان للفقهاء أنه خالف إمامه ووافق قول الأئمة الثلاثة لم يجب على الزوج أن يفارق امرأته ويخرب بيتهم ويشتت شملهم وشمل أولاده بمجرد كون الملقى ظهر له أن ما أفتى به خلاف نص إمامه ، ولا يحل له أن يقول له : « فارق أهلك » بمجرد ذلك ، ولا سيما إن كان للنص مع قول الثلاثة . وبإجماع فبطلان هذا القول أظهر من أن تتكافى بيانه .

فإن قيل : فما تقولون لو تغير اجتهاد الملقى ، فهل يلزمه إعلام المستفتى ؟

قيل : اختلاف في ذلك ؛ فقليل : لا يلزمه إعلامه ؛ فإنه عمل أوليا بما يسوغ له فإذا لم يعلم بطلانه لم يكن آثما فهو في سعة من استمراره ، وقيل : بل يلزمه إعلامه لأن ما رجع عنه قد اعتقد بطلانه . وبأن له أن ما أفتاه به ليس من الدين ، فيجب عليه إعلامه ؛ كما جرى لعبد الله بن مسعود حين أفتى رجلا بجعل أم امرأته التي فارقها قبل الدخول ، ثم سافر إلى المدينة وتبين له خلاف هذا القول ، فرجع إلى الكوفة ، وطلب هذا الرجل ، وفرق بينه وبين أهله ؛ وكما جرى للحسن بن زياد



القولوى لما استفتى فى مسألة فأخطأ فيها ، ولم يعرف الذى أفتاه به ، فاستأجر منادياً ينادى أن الحسن بن زياد استفتى فى يوم كذا وكذا فى مسألة فأخطأ فمن كان أفتاه الحسن بن زياد بشئ فليرجع إليه ، ثم لبث أياماً لا يفتى حتى جاء صاحب الفتوى فأعلمه أنه قد أخطأ ، وأن الصواب خلاف ما أفتاه به .

قال القاضى أبو يعلى فى كفايته : من أفتى بالاجتهاد ثم تغير اجتهاده لم يلزمه إعلام المستفتى بذلك إن كان قد عمل به ، وإلا أعلمه . والصواب التفصيل ، فإن كان المفتى ظهر له الخطأ قطعاً لكونه عالف نص الكتاب أو السنة التى لا معارض لها أو خالف إجماع الأمة فعليه إعلام المستفتى . وإن كان إنما ظهر له أنه خالف مجرد مذهبه أو نص إمامه لم يجب عليه إعلام المستفتى . وحل هذا تخرج قصة ابن مسعود رضى الله عنه فإنه لما ناظر الصحابة فى تلك المسألة ، ينشروا له أن صريح الكتاب يحرمها لكون الله تعالى أهمها فقال تعالى : « وأما نساءكم ووطن عبد الله أن قوله : « اللات دخلتم بهن ، راجع إلى الأول والثانى ، فينبوا له أنه إنما يرجع إلى أمهات الرائب خاصة ، فمرف أنه الحق ، وأن القول بجلها خلاف كتاب الله تعالى ، ففرق بين الزوجين ، ولم يفرق بينهما بكونه تبين له أن ذلك خلاف قول زيد أو عمرو ، والله أعلم .

نقول فى ضمارة المفتى للحمال والنفس :

الفائدة الحادية والأربعون : إذا حمل المستفتى بفتيا مفت فى إتلاف نفس أو مال ثم بان خطؤه ، قال أبو إسحاق الإسفرائنى من الشافعية : يضمن المفتى إن كان أهلاً للفتوى وعالف القاطع ، وإن لم يكن أهلاً فلا ضمان عليه ؛ لأن المستفتى قصر فى استفتائه وتقليده ، ووافقه على ذلك أبو عبد الله بن حمدان فى كتاب ( آداب المفتى والمستفتى ) له ، ولم أعرف هذا لأحد قبله من الأصحاب . ثم حكى وجهاً آخر فى تضمين من ليس بأهل قال : لأنه تصدى لما ليس له بأهل وغر من استفتاه بتصدية لذلك ..

قلت : خطأ المفتى كخطأ الحاكم والشاهد ، وقد اختلفت الرواية في خطأ الحاكم في النفس أو الطرف ، فمن الإمام أحد في ذلك روايتان . إحداهما : أنه في بيت المال ؛ لأنه يكثر منه ذلك الحكم ، فلو حملته العاقلة لكان ذلك إضراراً عظيماً بهم . والثانية : أنه على عاقلته كما لو كان الخطأ بسبب غير الحاكم . وأما خطؤه في المال فإذا حكم بحق ثم بان كُفّر الشهود أو فسقهم نقض حكمه ، ثم رجع المحكوم عليه بيد المال على المحكوم له ، وكذلك إذا كان الحكم بقوّد رجع أولياء المقتول يده على المحكوم له ، وكذلك إن كان الحكم بحق الله يتلاف مباشرة أو بالسراية ففيه ثلاثة أوجه . أحدها : أن الضمان على المزمين ؛ لأن الحكم إنما وجب بتزكيّتهم . والثاني يضمنه الحاكم ، لأنه لم يثبت ، بل فرط في المبادرة إلى الحكم وترك البحث والسؤال . والثالث : أن المستحق تضمنين . أيهما شاء ، والقرار على المزمين ؛ لأنهم ألجأوا الحاكم إلى الحكم ، فعلى هذا إن لم يكن ثمّ تزكية فعلى الحاكم . وعن أحمد رواية أخرى أنه لا ينقض بفسقهم ، فعلى هذا لا ضمان .

وعلى هذا إذا استفتى الإمام أو الوالي مفتياً فأفتاه ثم بان له خطؤه فحكم المفتى مع الإمام حكم المزمين مع الحاكم ، وإن عمل المفتى بفتواه من غير حكم ساكم ولا إمام فأنلف نفساً أو مالاً ؛ فإن كان المفتى أهلاً فلا ضمان عليه ، والضمان على المفتى ، وإن لم يكن أهلاً فعليه الضمان ؛ لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « من تطيب ولم يعرف منه طب فهو ضامن » ، وهذا يدل على أنه إذا عرف منه طب وأخطأ لم يضمن ، والمفتى أولى بعدم الضمان من الحاكم والإمام ؛ لأن المفتى غير بين قبول فتواه وردّها ، فإن قوله لا يلزم ، بخلاف حكم الحاكم والإمام ، وأما خطأ الشاهد فيما أن يكونوا شهوداً بمال أو طلاق أو عتق أو حد أو قوّد ، فإن بان خطؤهم قبل الحكم لم يحكم بذلك ، وإن بان بعد الحكم

بإستيفاء القَوَد وقبل إستيفائه لم يستوف قطعا ، وإن بان بعد إستيفائه فعليه دية ما تلف ، ويتوسط الغرم على عديم . وإن بان خطوهم قبل الحكم بالمال لغت شهادتهم ولم يضمنوا ، وإن بان بعد الحكم به نقض حكمه ، كالأشهاد بموت رجل باستفاضة فحكم الحاكم بقسّم ميراثه ثم بان حياته فإنه ينقض حكمه . وإن بان خطوهم في شهادة الطلاق من غير جهتهم كالأشهاد أنه طلق يوم كذا وكذا وظهر للحاكم أنه في ذلك اليوم كان عبوسا لا يصل إليه أحد أو كان منعي عليه ؛ فحكم ذلك حكم ما لو بان كفرهم أو فسقهم فإنه ينقض حكمه وكره المرأة إلى الزوج ولو تزوجت بغيره ، بخلاف ما إذا قالوا : رجعنا عن الشهادة ، فإن رجوعهم إن كان قبل الدخول ضمنوا نصف المسمى ؛ لأنهم قرروه عليه ، ولا تعود إليه الزوجة إذا كان الحاكم قد حكم بالفرقة ، وإن رجعوا بعد الدخول فنيه روايتان . إحداهما : أنهم لا يفرمون شيئا ؛ لأن الزوج استوفى المنفعة بالدخول فاستقر عليه عوضها . والثانية : يفرمون المسمى كله ؛ لأنهم فرتوا عليه البضع بشهادتهم ، وأصلهما أن خروج البضع من يد الزوج هل هو متقوم أو لا ؟ وأما شهود المتق فإن بان خطوهم تبين أنه لا عتق ، وإن قالوا : رجعنا غرموا للسيد قيمة العبد .

الأوضاع التي لا يحس للمفتي أنه يفتى وهو متلبس بها :

القائدة الثانية والأربعون : ليس للمفتي الفتوى في حال غضب شديد أو جوع مُفْطَرط أو هم مقلق أو خوف مرعج أو نعاس غالب أو شغل قلب مستول عليه أو حال مدافعة الأخبثين ، بل متى أحس من نفسه شيئا من ذلك يخرجه عن حال اعتداله وكال تثبته وتبينه أمسك عن الفتوى ، فإن أقي في هذه الحالة بالصواب سمحت فتياه . ولو حكم في مثال هذه الحالة فهل ينفذ حكمه أو لا ينفذ ؟ فيه ثلاثة أقوال : النفوذ ، وعدمه ، والفرق بين أن يعرض له الغضب بعد فهم الحكومة فينفذ وبين أن يكون سابقا على فهم الحكومة فلا ينفذ ، والثالثة في مذهب الإمام أحمد رحمه الله تعالى .

مسائل يرجع فيها المفتى إلى العرف :

القائدة الثالثة والأربعون : لا يجوز له أن يفتي في الإقرار والإيمان والوصايا وغيرها مما يتعلق باللفظ بما اعتاده هو من فهم تلك الألفاظ دون أن يعرف عرف أهلها والمتكلمين بها فيحملها على ما اعتاده وعرفوه وإن كان مخالفاً لحقائقها الأصلية ، فحق لم يفعل ذلك ضل وأضل .

فلفظ الدينار عند طائفة اسم ثمانية دراهم ، وعند طائفة اسم لاثني عشر درهما ، والدرهم عند غالب البلاد اليوم اسم للغشوش ، فإذا أقره بدرهم أو حلف ليعطينه إياها أو أصدقها امرأة لم يحز للفتى ولا للحاكم أن يلزمه بالخالصة ، فلو كان في بلد إنما يعرفون الخالصة لم يحز له أن يلزم المستحق بالغشوشة .

وكذلك في ألفاظ الطلاق والعتاق ، فلو جرى عرف أهل بلد أو طائفة في استعمالهم لفظ الحرية في العفة دون العتق فإذا قال أحدهم عن مملوكه : « إنه حر » أو عن جاريته : « إنها حرة » وعادته استعمال ذلك في العفة لم يخطئ بباله غيرها لم يعتق بذلك قطعاً ، وإن كان اللفظ صريحاً عند من ألف استعماله في العتق ، وكذلك إذا جرى عرف طائفة في الطلاق بلفظ التسميع بحيث لا يعرفون لهذا المعنى غيره ، فإذا قالت : « اسمع لي » فقال : « سمعت لك » فهذا صريح في الطلاق عندهم ، وقد تقدم الكلام في هذا الفصل مُسْتَبَاحاً .

وأنه لا يسوغ أن يقل تفسير من قال : « لفلان على مال جليل ، أو عظيم » بدائق أو درهم ، ونحو ذلك ، ولا سيما إن كان للمقر من الأغنياء للكثيرين أو للملوك ، وكذلك لو أوصى له بقوس في علة لا يعرفون إلا أقواس البندق أو الأقواس العربية أو أقواس الرجل ، أو حلف لا يشم الريحان في محل لا يعرفون الريحان إلا هذا الفارسي ، أو حلف لا يركب دابة في موضع عرفهم بلفظ الدابة الحمار أو الفرس ، أو حلف لا يأكل ثمرًا في بلد عرفهم في الثمار نوع واحد منها لا يعرفون غيره ، أو حلف لا يلبس ثوباً في بلد عرفهم في الثياب القميص وحدها دون الأردية والأزور والجلباب ونحوها ، تقيدت بمبينة بذلك

وحده في جميع هذه الصور ، واختصت بعرفه دون موضوع اللفظ لمة أو في عرف غيره . بل لو قالت المرأة لزوجها الذي لا يعرف التكلم بالعربية ولا يفهما : « قل لي : أنت طالق ثلاثاً » ، وهو لا يعلم موضوع هذه الكلمة ، فقال لها ، لم تطلق قطعاً في حكم الله تعالى ورسوله . وكذلك لو قال الرجل لآخر : « أنا عبدك ومملوكك » ، على جهة الخضوع له كما يقوله الناس لم يستبح ملك رقبته بذلك ، ومن لم يراع المقاصد والنيات والعرف في الكلام فإنه يلزمه أن يجوز له بيع هذا القاتل وملاك رقبته بمجرد هذا اللفظ .

وهذا باب عظيم يقع فيه المفق الجاهل ، فيغر الناس ، ويكذب على الله ورسوله ، ويغير دينه ، ويحرم ما لم يحرمه الله ، ويوجب ما لم يوجبه الله ، واته المستعان .

### على المفق أن يعين على المك والخداع :

الفائدة الرابعة والأربعون : يحرم عليه إذا جاءته مسألة فيها تحيل على إسقاط واجب أو تحليل محرم أو مكر أو خداع أن يعين المستفتي فيها ، ويرشده إلى مطلوبه ، أو يفتيه بالظاهر الذي يتوصل به إلى مقصوده ، بل يلغى له أن يكون بصيراً بمكر الناس وخداعهم وأحوالهم ، ولا يلغى له أن يحسن الظن بهم ، بل يكون حذراً فطناً فقيهاً بأحوال الناس وأمورهم ، يوازره فقهه في الشرع ، وإن لم يكن كذلك زاغ وأزاع ، وكمن مسألة ظاهرها ظاهر جميل ، وباطنها مكر وخداع وظلم ؛ فالنسر ينظر إلى ظاهرها ويقضى بجوازها ، وذو البصيرة ينقد مقصدها وباطنها ؛ فالأول يروج عليه زغل المسائل كما يروج على الجاهل بالنقد زغل الدرهم ، والثاني يخرج زيفها كما يخرج الناقد زيف النقود . وكمن باطل يخرج به الرجل بحسن لفظه وتعميقه وإبرازه في صورة حق ! وكمن حق يخرج به تهجينه وسوء تمبيره في صورة باطل ! ومن له أدنى فطنة وخبرة لا يخفى عليه ذلك ، بل هذا أغلب أحوال الناس ، ولكثرته وشهرته يستغنى عن الأمثلة . بل من تأمل المقالات الباطلة والبدع كلها وجدها قد أخرجها أصحابها في قوالب مستحسنة

وَكَسَوَهَا أَفْظَا يُقْبِلُهَا بِهَا مِنْ لَمْ يَعْرِفْ حَقِيقَتَهَا . وَلَقَدْ أَحْسَنَ الْقَائِلُ :  
 تقول هذا جناة النحل تمدحه وإن تشأ قلتَ ذاقسي الزناير  
 مدحا وذا ، وماجاوزت وصفها والحق قد يعتريه سوء تعبير  
 ورأى بعض الملوك كان أستانه قد سقطت ، فعبها له معبر بموت أهله  
 وأقاربه ، فأقصاه وطرده ، واستدعى آخر فقال له : لا عليك ، تكون أطول  
 أملاك عمرا ، فأعطاه وأكرمه وقربه ، فاستوفى المعنى ، وغير له العبارة ، وأخرج  
 المعنى في قالب حسن .

والمقصود أنه لا يصلح له أن يفتى بالحيل المحرمة ، ولا يعين عليها ، ولا يدل  
 عليها ؛ فيضاد الله في أمره ، قال الله تعالى : «ومكروا ومكر الله ، والله خير  
 الماكرين» وقال تعالى : «ومكروا مكرا ، ومكرنا مكرا ، وهم لا يشعرون ، فانظر  
 كيف كان عاقبة مكرم ، إنا دمرناهم وقومهم أجمعين» وقال تعالى : «يخادعون الله  
 والذين آمنوا ، وما يخدعون إلا أنفسهم» وما يشعرون» وقال تعالى : «ويمكرون  
 ويمكر الله ، والله خير الماكرين» وقال تعالى : «ولا ينجي المكر السيئ إلا بأهله»  
 وقال تعالى : «إن المنافقين يخادعون الله وهو خادعهم» وقال تعالى : «وما يكرون  
 إلا بأنفسهم ، وما يشعرون» وقال تعالى في حق أرباب الحيل المحرمة : «ولقد  
 علمتم الذين اعتدوا منكم في السبت فقلنا لهم : كونوا قردة خاسئين ، فجعلناها  
 فكاكا لما بين يديها وما خلفها وموعظة للمتقين» .

وفي صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : «ملعون من حار»  
 مسلما أو مكر به ، وقال : «لا ترتكبوا ما ارتكبت اليهود فتستحلوا محارم الله  
 يأدئ الحيل» وقال : «المكر والخديعة في النار» وفي سنن ابن ماجه وغيره عنه  
 صلى الله عليه وسلم : «ما بال أقوام يلعبون بحدود الله ويستزنون بآياته» .  
 حلفتك راجعتك ، طلقك راجعتك ؟ ، وفي لفظ «خلعتك راجعتك خلعتك  
 راجعتك» ، وفي الصحيحين عنه صلى الله عليه وسلم «لن الله اليهود» حرمت

عليهم الشحوم فَجَسَمَلُوهَا وَبَاعُوهَا وَآكَلُوا أَمْثَلَهَا، وقال أيوب السخيتاني :  
يخادعون الله كما يخادعون الصبيان . وقال ابن عباس : من يخادع الله يخدعه :  
وقال بعض السلف : ثلاث من كن فيه كن عليه : المكر والبغى والنكث .

وقال تعالى : « ولا يحمق المكر السيئ إلا بأهله » ، وقال تعالى : « إنما بينكم  
على أنفسكم » ، وقال تعالى : « ومن نكث فأما ينكث على نفسه » .

وقال الإمام أحمد : هذه الخيل التي وضعا هؤلاء ، عمدوا إلى السنن فاحتالوا  
في تقصصها أتوا إلى الذي قيل لهم إنه حرام فاحتالوا فيه حتى حلوه . وقال :  
ما أخبثهم ! - يعني أصحاب الخيل - يحتالون لتقص سنن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم . وقال : من احتال بحيلة فهو حائن . وقال : إذا حلف على شيء ثم احتال  
بحيلة فصار إليها فقد صار إلى الذي حلف عليه بعينه . وقد تقدم بسط الكلام في  
هذه المسألة مستوفى فلا حاجة إلى إعادته .

هل للحقق أخذ الأجرة والرهبة على فتره ؟

الفائدة الخامسة والأربعون : في أخذ الأجرة والهدية والرزق على الفتوى ،  
فيه ثلاث صور مختلفة السبب والحكم .

فأما أخذ الأجرة فلا يجوز له ؛ لأن الفتيا منصب تبليغ عن الله ورسوله ،  
فلا يجوز المعاوضة عليه ، كما لو قال له : لا أعليك الإسلام أو الرضوء أو الصلاة  
إلا بأجرة ، فهذا حرام قطعا ، ويلزمه رد العوض ، ولا يملكه .

وقال بعض المتأخرين : إن أجاب بالخط فله أن يقول للسائل : لا يلزمي  
أن أكتب لك خطي إلا بأجرة ، وله أخذ الأجرة ، وجعله بمنزلة أجرة الناسخ ؛  
فإنه يأخذ الأجرة على خطه ، لا على جوابه ، وخطه قدر زائد على جوابه .

والصحيح خلاف ذلك ، وأنه يلزمه الجواب مجانا لله بلفظه وخطه ، ولكن  
لا يلزمه الورق ولا الحبر .

وأما الهدية ففيها تفصيل ، فإن كانت بغير سبب الفتوى كن عادته يهاده أو من لا يعرف أنه مفت فلا بأس بقبولها ، والأولى أن يكافئ عليها ، وإن كانت بسبب الفتوى ، فإن كانت سبباً إلى أن يفتيه بما لا يفتى به غيره ممن لا يهدى له لم يجر له قبول هديته ، وإن كان لا فرق بينه وبين غيره عنده في الفتيا ، بل يفتيه بما يفتى به الناس ، كثره له قبول الهدية ، لأنها تشبه المعاوضة على الإفتاء .

وأما أخذ الرزق من بيت المال فإن كان محتاجاً إليه جاز له ذلك ، وإن كان غنياً عنه ففيه وجهان ، وهذا فرع متردد بين عامل الزكاة وعامل اليتيم ، فمن ألحقه بمعامل الزكاة قال : النفع فيه عام ، فله الأخذ ، ومن ألحقه بمعامل اليتيم منعه من الأخذ ، وحكم القاضي في ذلك حكم المفتي ، بل القاضي أولى بالمنع ، والله أعلم .

افتاء المفتي في واقعة افتى فيها قبل ذلك :

الفائدة السادسة والأربعون : إذا أفتى في واقعة ثم وقعت له مرة أخرى ، فإن ذكرها وذكر مستندها ولم يتجدد له ما يوجب تغير اجتهاده أفتى بها من غير نظر ولا اجتهاد ، وإن ذكرها ونفى مستندها فهل له أن يفتى بها دون تجديد نظر واجتهاد ؟ فيه وجهان لأصحاب الإمام أحمد والشافعي . أحدهما : أن يلزمه تجديد النظر ؛ لاحتمال تغير اجتهاده وظهور ما كان خافياً عنه . والثاني : لا يلزمه تجديد النظر ؛ لأن الأصل بقاء ما كان على ما كان ، وإن ظهر له ما يغير اجتهاده لم يجر له البقاء على القول الأول ، ولا يجب عليه نقضه ، ولا يكون اختلافه مع نفسه قادحاً في عليه ؛ بل هذا من كمال عليه وورعه ، ولاجل هذا خرج عن الأئمة في المسألة قولان فأكثر ، وسمعت شيخنا رحمه الله تعالى يقول : حضرت عقد مجلس عند نائب السلطان في وقت أفتى فيه قاضي البلد بجهارين مختلفين ، فقرأ جوابه الموافق للحق ، فأخرج بعض الحاضرين جوابه الأول ، وقال هذا جوابك ضد هذا فكيف تكتب جوابين متناقضين في واقعة واحدة ؟ فوجهم الحاكم .



قلت : هذا من علمه ودينه . أتى أولاً بشيء ، ثم تبين له الصواب فرجع إليه ، كما يفنى إمامه بقول ثم يبين له خلافه فيرجع إليه ، ولا يقدح ذلك في علمه ولا دينه ، وكذلك سائر الأئمة ، فسر القاضي بذلك وسرّى عنه .

إنما صرح الحديث فهو مذهب الشافعي متى ولو خالف قوله :

الفائدة السابعة والأربعون : قول الشافعي رحمه الله تعالى : « إذا وجدتم في كتابي خلاف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقولوا بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ودعوا ما قلته ، وكذلك قوله : « إذا صح الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم وقلت أنا قولاً فأنا راجع عن قول وقائل بذلك الحديث ، وقوله : « إذا صح الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فاضربوا بقولي الحائط ، وقوله : « إذا رويت حديثاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم أذهب إليه فاعلموا أن عقلي قد ذهب ، وغير ذلك من كلامه في هذا المعنى صريح في مدلوله ، وأن مذهبه ما دل عليه الحديث ، لا قول له غيره ، ولا يجوز أن ينسب إليه ما خالف الحديث ويقال : « هذا مذهب الشافعي » ، ولا يحل الإفتاء بما خالف الحديث على أنه مذهب الشافعي ، ولا الحكم به ، صرح بذلك جماعة من أئمة أتباعه ، حتى كان منهم من يقول للقارىء إذا قرأ عليه مسألة من كلامه : قد صح الحديث بخلافها ، اضرب على هذه المسألة فليست مذهبه ، وهذا هو الصواب قطعاً ، ولو لم ينص عليه ، فكيف إذا نص عليه وأبدى فيه وأعاد وصرح فيه بالفاظ كلها صريحة في مدلولها ؟

فنحن نشهد بالله أن مذهبه وقوله الذي لا قول له سواء ما وافق الحديث ، دون ما خالفه وأن من نسب إليه خلافه فقد نسب إليه خلاف مذهبه ، ولا سيما إذا ذكر هو ذلك الحديث وأخبر أنه إنما خالفه لضعف في سنده أو لعدم بلوغه له من وجه يثق به ، ثم ظهر للحديث سند صحيح لا مطعن فيه ، وصححه أئمة الحديث من وجوه لم تبلغه ، فهذا لا يشك عالم ولا يملئ في أنه مذهب قطعاً ، وهذا كسأله الجوامع : فإنه علل حديث سفيان بن عيينة بأنه كان ربما ترك ذكر الجوامع ، وقد صح الحديث من غير طريق سفيان صحة لا مشبهة فيها ولا علة

ولا شبهة بوجهه ؛ فذهب الشافعى وضع الجوائح ، وبالله التوفيق .  
وقد صرح بعض أئمة الشافعية بأن مذهبه أن الصلاة الوسطى صلاة العصر ،  
وأن وقت المغرب يمتد إلى منيب الشفق ، وأن من مات وعليه صيام صام عنه  
وليه ، وأن أكل لحوم الإبل ينقض الوضوء ، وهذا بخلاف الفطر بالحجامة ،  
وصلاة المأموم قاعداً إذا صلى لإمامه كذلك ؛ فإن الحديث وإن صح فى ذلك فليس  
بمذهبه ، فإن الشافعى قد رواه وعرف صحته ، ولكن خالفه ، لاعتقاده نسخه ،  
وهذا شيء وذاك شيء ، ففى هذا القسم يقع النظر فى النسخ وعدمه ، وفى الأول  
يقع النظر فى صحة الحديث وثقة السند ، فاعرفه .

القول فى جواز الوضوء لمن يملك كتب الحديث :

الفائمة الثامنة والأربعون : إذا كان عند الرجل الصحيحان أو أحدهما أو  
كتاب من سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم موثوق بما فيه ، فهل له أن يفتى بما  
يجده فيه ؟

رأى الماتنعي :

فقال طائفة من المتأخرين : ليس له ذلك ؛ لأنه قد يكون ملسوخا ، أو له  
معارض ، أو يفهم من دلالة خلاف ما يدل عليه ، أو يكون أمر ندب فيفهم  
منه الإيجاب ، أو يكون عاما له مخصص ، أو مطلقا له مقيد ، فلا يجوز له العمل  
ولا الفتيا به حتى يسأل أهل الفقه والفتيا .

رأى الجمهور :

وقالت طائفة : بل له أن يعمل به ، ويقضى به ، بل يتعين عليه ، كما كان  
الصحابية يفعلون ، إذا بلغهم الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وحدث  
به بعضهم بعضا بادروا إلى العمل به من غير توقف ولا بحث عن معارض ،  
ولا يقول أحد منهم قط : هل عمل بهذا فلان وفلان ؟ ولو رأوا من يقول ذلك  
لأنكروا عليه أشد الإنكار ، وكذلك التابعون ، وهذا معلوم بالضرورة لمن له أدنى  
خبرة بحال القوم وسيرتهم ، وطول العهد بالسنة وبعد الزمان وعتقها لا يسوغ ترك

الآخذ بها والعمل بغيرها ، ولو كانت سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يسوغ العمل بها بعد صحتها حتى يعمل بها فلان لكان قول فلان أو فلان عيارا على السنن ، ومزكيا لها ، وشرطا في العمل بها ، وهذا من أبطل الباطل ، وقد أقام الله الحجة برسوله دون آحاد الأمة ، وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم بتبليغ سنته ، ودعا لمن يُلغى بها ؛ فلو كان من بلغته لا يعمل بها حتى يعمل بها الإمام فلان والإمام فلان لم يكن في تبليغها فائدة ، وحصل الاكتفاء بقول فلان وفلان .

قالوا : والنسخ الواقع في الأحاديث الذي أجمعت عليه الأمة لا يبلغ عشرة أحاديث ألبتة بل ولا تسطرها ؛ فتقدير وقوع الخطأ في الذهاب إلى اللبس أقل بكثير من وقوع الخطأ في تقليد من يصب ويخطئ ، ويجوز عليه التناقض والاختلاف ، ويقول القول ويرجع عنه ، ويحكي عنه في المسألة الواحدة عدة أقوال ، ووقوع الخطأ في فهم كلام المعصوم أقل بكثير من وقوع الخطأ في فهم كلام الفقيه للمعين ؛ فلا يفرض احتمال خطأ لمن عمل بالحديث وأقرب به لإلزامه أضعافه حاصل لمن أتى بتقليد من لا يعلم خطؤه من صوابه .

#### أقول الفصل :

والصواب في هذه المسألة التفصيل ؛ فإن كانت دلالة الحديث ظاهرة بينة لسبب من سمعه لا يحتمل غير المراد فله أن يعمل به ، ويفق به ، ولا يطلب له إنزكية من قول فقيه أو إمام ، بل الحجة قول رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن خالفه من خالفه ، وإن كانت دلالاته خفية لا يتبين المراد منها لم يجوز له أن يعمل ، ولا يفتى بما يتوهمه مرادا حتى يسأل ويطلب بيان الحديث ووجهه ، وإن كانت دلالاته ظاهرة كالعام على أفرادها ، والأمر على الوجوب ، والتي على التحريم ؛ فهل له العمل والفتوى به ؟ يخرج على الأصل وهو العمل بالظواهر قبل البحث عن المعارض ، وفيه ثلاثة أقوال في مذهب أحمد وغيره : الجواز ، والمنع ، والفرق بين العام فلا يعمل به قبل البحث عن المخصص ، والأمر والتي فيعمل به قبل البحث عن المعارض ، وهذا كله إذا كان ثم نوع أهلية ولكنه قاصر في معرفة الفروع وقواعد الأصوليين والعربية ، وإذا لم تكن ثم أهلية قط فقرضه ما قال الله تعالى : « فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لاتعلمون » ،

وقول النبي صلى الله عليه وسلم : « ألا سألوا إذا لم يعلموا ، إنما شفاء العيسى السؤال » وإذا جاز اعتماد المستفتي على ما يكتبه المفتي من كلامه أو كلام شيخه وإن علا وصعد فن كلام إمامه ؛ فلأن يجوز اعتماد الرجل على ما كتبه الثقات من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى بالجواز ، وإذا قدر أنه لم يفهم الحديث كما لو لم يفهم فتوى المفتي فيسأل من يرفقه معناه ، كما يسأل من يرفقه معنى جواب المفتي ، وبالله التوفيق .

الأموال التي يجوز للمفتي أن يخالف فيها مذهب إمامه :

الفائدة التاسعة والأربعون : هل للنسب إلى تقليد إمام معين أن يفق بغيره ؟ لا يخلو الحال من أمرين : إما أن يسأل عن مذهب ذلك الإمام فقط فيقال له : ما مذهب الشافعي مثلا في كذا وكذا ؛ أو يسأل عن حكم الله الذي أداه إليه اجتهاده ؛ فإن سئل عن مذهب ذلك الإمام لم يكن له أن يخبره بغيره إلا على وجه الإضافة إليه ، وإن سئل عن حكم الله من غير أن يقصد السائل قول فقيه معين ؛ فهنا يجب عليه الإفتاء بما هو راجع عنده وأقرب إلى الكتاب والسنة من مذهب إمامه أو مذهب من خالفه ، لا يسمعه غير ذلك ، فإن لم يتمكن منه وخاف أن يؤدي إلى ترك الإفتاء في تلك المسألة لم يكن له أن يفق بما لا يعلم أنه صواب ؛ فكيف بما يغلب على ظنه أن الصواب في خلافه ؟ ولا يسمع الحاكم والمفتي غير هذا البتة ؛ فإن الله سألتهما عن رسوله وما جاء به ، لا عن الإمام الممين وما قاله ، وإنما يسأل الناس في قبورهم ويوم معادهم عن الرسول صلى الله عليه وسلم ؛ فيقال له في قبره : ما كنت تقول في هذا الرجل الذي بعث فيكم ؟ « ويوم يناديهم فيقول : ماذا أجبت المرسلين » ، ولا يسأل أحد قط عن إمام ولا شيخ ولا متبوع غيره ، بل يسأل عن أتبعه وأتم به غيره ، فليُنظر بماذا يجيب ؟ وليعد الجواب صوابا .

وقد سمعت شيخنا رحمه الله يقول : جاءني بعض الفقهاء من الحنفية فقال

أستشيرك في أمر ، قلت : ماهو ؟ قال : أريد أن أنتقل عن مذهبي ، قلت له : ولم ؟ قال : لأنى أرى الأحاديث الصحيحة كثيرا تخالفه ، واستشرت في هذا بعض أئمة أصحاب الشافعى فقال لى : لو رجعت عن مذهبك لم يرتفع ذلك من المذهب ، وقد تفرقت المذاهب ، ورجوعك غير مفيد ، وأشار على بعض مشايخ التصوف بالافتقار إلى الله والتضرع إليه وسؤال الهداية لما يحبه ويرضاه ، فإذا تشير به أنت على ؟ قال : فقلت له : اجعل للمذهب ثلاثة أقسام ، قسم الحق فيه ظاهرين موافق للكتاب والسنة فأقضى به وأنت به طيب النفس مشرح الصدر ، وقسم مرجوح ومخالفه معه الدليل فلا تفت به ولا تحكم به وادفعه عنك ، وقسم من مسائل الاجتهاد التى الأدلة فيها متجاذبة ؛ فإن شئت أن تقى به وإن شئت أن تدفعه عنك ، فقال : جزاك الله خيرا ، أو كما قال .

وقالت طائفة أخرى — منهم أبو عمرو بن الصلاح ، وأبو عبد الله بن حمدان : من وجد حديثا يخالف مذهبه فإن كلت آلة الاجتهاد فيه مطلقا أو فى مذهب إمامه أو فى ذلك النوع أو فى تلك المسألة فالعمل بذلك الحديث أولى ، وإن لم تكمل آلته ووجد فى قلبه حرازة من مخالفة الحديث بعد أن بحث ظم بجد لمخالفته عنده جوابا شافيا فينظر : هل عمل بذلك الحديث إمام مستقل أم لا ؟ فإن وجدته فله أن يتمذهب بمذهبه فى العمل بذلك الحديث ويكون ذلك حذرا له فى ترك مذهب إمامه فى ذلك ، والله أعلم .

العمل فيما إذا ترجح للفتوى بمذهب غير مذهب إمامه :

الفائدة الحسون : هل للفتى المنتسب إلى مذهب إمام يمينه أن يفتى بمذهب غيره إذا ترجح عنده ؟ فإن كان سالكا سبيل ذلك الإمام فى الاجتهاد ومتابعة الدليل أين كان — وهذا هو المتبع للإمام حقيقة — فله أن يفتى بما ترجح عنده من قول غيره ، وإن كان مجتهدا متقيدا بأقوال ذلك الإمام لا يبدوها إلى غيرها فقد قيل : ليس له أن يفتى بغير قول إمامه ؛ فإن أراد ذلك حكاه عن قائله حكاية محضنة .

والصواب أنه إذا ترجح عنده قول غير إمامه بدليل راجح فلا بد أن يخرج على أصول إمامه وقواعده ؛ فإن الأئمة متفقة على أصول الأحكام ، ومضى قال بعضهم قولاً مرجوحاً فأصوله تردّه وتقتضى القول الراجح ، فكل قول صحيح فهو يخرج على قواعد الأئمة بلا ريب ؛ فإذا تبين لهذا المجتهد المقيّد رجحان هذا القول وصحة ما أخذه خرج على قواعد إمامه فله أن يفتى به ، وبالله التوفيق .

وقد قال القفال : لو أدى اجتهادى إلى مذهب أبى حنيفة قلت : مذهب الشافعى كذا ، لكنى أقول بمذهب أبى حنيفة ؛ لأن السائل إنما يسألنى عن مذهب الشافعى ؛ فلا بد أن أعرفه أن الذى أفتيته به غير مذهبه ، فسألت شيخنا قدس الله روحه عن ذلك ، فقال : أكثر المستفتين لا يحيط بقلبه مذهب معين عند الواقعة التى سألت عنها ، وإنما سؤاله عن حكمها وما يعمل به فيها ، فلا يسع الملقى أن يفتيه بما يعتقده الصواب فى خلافه .

**العمل عند اعتدال رأيين عند المفتى :**

الفائدة الحادية والخمسون : إذا اعتدل عند المفتى قولان ولم يرجح له أحدهما على الآخر ، فقال القاضى أبو يعلى : له أن يفتى بأيهما شاء ، كما يجوز له أن يعمل بأيهما شاء ، وقيل : بل يخير المستفتى فيقول له : أنت خير بينهما ، لأنه إنما يفتى بما يراه ، والذى يراه هو التخيير ، وقيل : بل يفتيه بالأحوط من القولين .

قلت : الأظهر أنه يتوقف ، ولا يفتيه بشئ حتى يتبين له الراجح منهما ؛ لأن أحدهما خطأ ، فليس له أن يفتيه بما لا يعلم أنه صواب ، وليس له أن يخيره بين الخطأ والصواب ، وهذا كما إذا تعارض عند الطبيب فى أمر للمريض أسران خطأ وصواب ولم يتبين له أحدهما لم يكن له أن يقدم على أحدهما ، ولا يخيره ، وكما لو استشاره فى أمر فتعارض عنده الخطأ والصواب من غير ترجيح لم يكن له أن يشير بأحدهما ولا يخيره ، وكما لو تعارض عنده طريقان مهلكة وموصلة ولم يتبين له طريق الصواب لم يكن له الإقدام ولا التخيير ، فمسائل الحلال والحرام أولى بالتوقف . والله أعلم .

لا يصح للمفتي أنه يفتي بما رجع عنه إمام :

الفائدة الثانية والخسون : أتباع الأئمة يفتون كثيراً بأقوالهم القديمة التي رجعوا عنها ، وهذا موجود في سائر الطوائف ؛ فالحنفية يفتون بأروم للنذورات التي يخرجها مخرج اليمين كاللحج والصوم والصدقة ، وقد حكوا هم عن أبي حنيفة أنه رجع قبل موته بثلاثة أيام إلى التكفير ، والحنابلة يفتي كثير منهم بوقوع طلاق السكران ، وقد صرح الإمام أحمد بالرجوع عنه إلى عدم الوقوع كما تقدم حكايته ، والشافعية يفتون بالقول القديم في مسألة التثويب ، وامتداد وقت المغرب ، ومسألة التباعد عن النجاسة في الماء الكثير ، وعدم استحباب قراءة السورة في الركعتين الأخيرتين ، وغير ذلك من المسائل ، وهي أكثر من عشرين مسألة ، ومن المعلوم أن القول الذي صرح بالرجوع عنه لم يبق منهياً له ، فإذا أفتى المفتي به مع نفيه على خلافه لرجحانه عنده لم يخرج ذلك عن التقليد بمذهبه ، فما الذي يحرم عليه أن يفتي بقول غيره من الأئمة الأربعة وغيرهم إذا ترجح عنده ؟

فإن قيل : الأول قد كان منهياً له مرة ، بخلاف ما لم يقل به قط .

قيل : هذا فرق عديم التأثير ؛ إذ ما قال به وصرح بالرجوع عنه بمنزلة ما لم يقله ، وهذا كله مما يبين أن أهل العلم لا يتقيدون بالتقليد المحض الذي يهجرول لأجله قول كل من خالف من قبله .

وهذه طريقة ذميمة وخيمة ، حادثة في الإسلام ، مستلزمة لأنواع من الخطأ ، وغالطة الصواب ، والله أعلم .

لا يصح للمفتي أنه يفتي بحد لفظ النص :

الفائدة الثالثة والخسون : يحرم على المفتي أن يفتي بحد لفظ النص وإن وافق مذهبه .

ومثاله : أن يُسأل عن رجل صلى من الصبح ركعة ثم طلعت الشمس .

هل يتم صلاته أم لا ؟ فيقول : لا يتمها ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « فليتم صلاته » .

ومثل أن يُسأل عن مات وعليه صيام : هل يصوم عنه وليه ؟ فيقول : لا يصوم عنه وليه ، وصاحب الشرع صلى الله عليه وسلم قال : « من مات وعليه صيام صام عنه وليه » .

ومثل أن يُسأل عن رجل باع متاعه ثم أفلس المشتري فوجده بعينه ، هل هو أحق به ؟ فيقول : ليس أحق به ، وصاحب الشرع يقول : « فهو أحق به » .

ومثل أن يُسأل عن رجل أكل في رمضان أو شرب ناسياً ، هل يتم صومه ؟ فيقول : لا يتم صومه ، وصاحب الشرع يقول : « فليتم صومه » .

ومثل أن يُسأل عن أكل كل ذي ناب من السباع ، هل هو حرام ؟ فيقول : ليس بحرام ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « أكل كل ذي ناب من السباع حرام » .

ومثل أن يُسأل عن الرجل : هل له منعُ جاره من غَرْز خشبة في جداره ؟ فيقول : له أن يمنعه ، وصاحب الشرع يقول : « لا يمنعه » .

ومثل أن يُسأل : هل تجزئ صلاة من لا يقيم صلبه من ركوعه وسجوده ؟ فيقول : تجزئه صلاة ، وصاحب الشرع صلى الله عليه وسلم يقول : « لا تجزئ صلاة لا يقيم الرجل فيها صلبه بين ركوعه وسجوده » .

أو يسأل عن مسألة التفضيل بين الأولاد في العطية : هل يصح أو لا يصح ؟ وهل هو جَوْر أم لا ؟ فيقول : يصح ، وليس بجور ، وصاحب الشرع يقول : « إن هذا لا يصح » ، ويقول : « لا تُشهدني على جور » .

ومثل أن يسأل عن الواهب : هل يحل له أن يرجع في هبته ؟ فيقول : نعم يحل له أن يرجع إلا أن يكون والداً أو قرابة فلا يرجع ، وصاحب الشرع يقول : « لا يحل لواهب أن يرجع في هبته إلا الوالد فيما يهب لولده » .



ومثل أن يُسأل عن رجل له شرك في أرض أو دار أو بستان : هل يحل له أن يبيع حصته قبل إعلام شريكه بالبيع وعرضها عليه ؟ فيقول : نعم يحل له أن يبيع قبل إعلامه ، وصاحب الشرع يقول : « من كان له شرك في أرض أو ربة أو حائط لا يحل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه » .

ومثل أن يُسأل عن قتل المسلم بالكافر ، فيقول : نعم يقتل المسلم بالكافر ، وصاحب الشرع يقول : « لا يُقتل مسلم بكافر » .

ومثل أن يُسأل عن زرع في أرض قوم بغير إذنهم ، فهل الزرع له أم لمصاحب الأرض ؟ فيقول : الزرع له ، وصاحب الشرع يقول : « من زرع في أرض قوم بغير إذنهم فليس له من الزرع شيء ، وله نفقته » .

ومثل أن يُسأل : هل يصح تعليق الولاية بالشرط ؟ فيقول : لا يصح ، وصاحب الشرع يقول : « أميركم زيد ، فإن قُتل فجعفر ، فإن قُتل فمبدا الله ابن راحة » .

ومثل أن يُسأل : هل يحل القضاء بالشاهد واليمين ؟ فيقول : لا يجوز ، وصاحب الشرع قضى بالشاهد واليمين .

ومثل أن يُسأل عن الصلاة الوسطى : هل هي صلاة العصر أم لا ؟ فيقول : ليست العصر ، وقد قال صاحب الشريعة : « صلاة الوسطى صلاة العصر » .

ومثل أن يُسأل عن يوم الحج الأكبر : هل هو يوم النحر أم لا ؟ فيقول : ليس يوم النحر ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يوم الحج الأكبر يوم النحر » .

ومثل أن يُسأل : هل يجوز الوتر بركعة واحدة ؟ فيقول : لا يجوز الوتر بركعة واحدة ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا خشيت الصبح فأوتر بواحدة » .

ومثل أن يُسأل : هل يسجد في « إذا السماء انشقت » ، و « اقرأ باسم ربك الذي خلق » ؟ فيقول : لا يسجد فيهما ، وقد سجد فيهما رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ومثل أن يُسأل عن رجل عض يد رجل فأنزعهما من فيه فسقطت أسنانه ، فيقول : له ديتها ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا دية له » .

ومثل أن يُسأل عن رجل اطلّح في بيت رجل فنخّذه فقفا عينه : هل عليه جُنَاح ؟ فيقول : نعم عليه جُنَاح ، وتلزمه دية عينه ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنه لو فعل ذلك لم يكن عليه جُنَاح

ومثل أن يُسأل عن رجل اشترى شاة أوبقرة أو ناقة فوجدها مُصَرَّاة ، فهل له ردها ورد صاع من تمر معها أم لا ؟ فيقول : لا يجوز له ردها ورد الصاع من التمر معها ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن سخطها ردها وصاعاً من تمر » .

ومثل أن يُسأل عن الزاني البكر : هل عليه مع الجلد تعريب ؟ فيقول : لا تعريب عليه ، وصاحب الشرع يقول : « عليه جلد مائة وتعريب عام » .

ومثل أن يُسأل عن الخضرافات : هل فيها زكاة ؟ فيقول : يجب فيها الزكاة ، وصاحب الشرع يقول : « لا زكاة في الخضرافات » .

أو يُسأل عما دون خمسة أوسق : هل فيه زكاة ؟ فيقول : نعم يجب فيه الزكاة ، وصاحب الشرع يقول : « لا زكاة فيما دون خمسة أوسق » .

أو يُسأل عن امرأة أنكحت نفسها بدون إذن وليها ، فيقول : نكاحها صحيح ، وصاحب الشرع يقول : « فنكاحها باطل ، باطل ، باطل » .

أو يُسأل عن المحلل والمحلل له : هل يستحقان اللعنة ؟ فيقول : لا يستحقان اللعنة ، وقد لعنهما رسول الله صلى الله عليه وسلم في غير وجه .

أو يُسأل : هل يجوز إكمال شعبان ثلاثين يوماً ليلة الإغناء ، فيقول : لا يجوز إكاله ثلاثين يوماً ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « فَإِنْ غُيِّمَ عَلَيْكُمْ فَأَكْلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا » .

أو يُسأل عن المطلقة المبتوتة : هل لها نفقة وسكنى ؟ فيقول : نعم لها النفقة والسكنى ، وصاحب الشرع يقول : « لا نفقة لها ولا سكنى » .

أو يُسأل عن الإمام : هل يستحب له أن يُسلم في الصلاة تسليمتين ؟ فيقول : يكره ذلك ولا يستحب ، وقد روى خمسة عشر نفساً عن النبي صلى الله عليه وسلم « أَنَّهُ كَانَ يَسْلِمُ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ يَسَارِهِ ، السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ ، السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ » .

أو يُسأل عن رفع يديه عند الركوع والرفع منه : هل صلاته مكروهة أو هي ناقصة ؟ فيقول : نعم تكره صلاته أو هي ناقصة ، وربما خلا فقال : باطلة ، وقد روى بضعة وعشرون نفساً عن النبي صلى الله عليه وسلم « أَنَّهُ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ ، عِنْدَ الْإِفْتِتَاحِ ، وَعِنْدَ الرُّكُوعِ ، وَعِنْدَ الرِّفْعِ مِنْهُ ، بِأَسَانِيدٍ صَحِيحَةٍ لَا مَطْعَنَ فِيهَا » .

أو يُسأل عن بول الغلام الذي لم يأكل الطعام : هل يجرى فيه الرش أم يجب الغسل ؟ فيقول : لا يجرى فيه الرش ، وصاحب الشرع يقول : « يرش من بول الغلام ، ورشه هو بنفسه » .

أو يُسأل عن التيمم : هل يكفي بضربة واحدة إلى الكوعين ، فيقول : لا يكفي ولا يجرى ، وصاحب الشرع قد نص على أنه يكفي نصاً صحيحاً لا مدفع له .

أو يُسأل عن بيع الرطب بالتمر : هل يجوز ؟ فيقول : نعم يجوز ، وصاحب الشرع يُسأل عنه فيقول : « لا آذن » . .

أو يُسأل عن رجل أعتق ستة عبيد لا يملك غيرهم عند موته : هل تكمل الحرية في اثنين منهم أو يعتق من كل واحد سدسه ؟ فيقول : لا تكمل الحرية في اثنين منهم ، وقد أفرع بينهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فكُلَّ الحرية في اثنين وأربعاً أربعة .

أو يُسأل عن القُرعة : هل هي جائزة أم باطلة ؟ فيقول : لا ، بل هي باطلة ، وهي من أحكام الجاهلية ، وقد أفرع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأمر بالقرعة في غير موضع .

أو يُسأل عن الرجل يصل خلف الصف وحده : هل له صلاة أم لا صلاة له ؟ وهل يؤمر بالإعادة ؟ فيقول : نعم له صلاة ، ولا يؤمر بالإعادة ، وقد قال صاحب الشرع : « لا صلاة له » وأمره بالإعادة .

أو يُسأل : هل للرجل رخصة في ترك الجماعة من غير عذر ؟ فيقول : نعم له رخصة ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا أجد لك رخصة » .

أو يُسأل عن رجل أسلف رجلاً ماله وباعه سلمة : هل يحل ذلك ؟ فيقول : نعم يحل ذلك ، وصاحب الشرع يقول : « لا يحل سلف وبيع » .

ونظائر ذلك كثيرة جداً ، وقد كان السلف الطيب يشتد نكيرهم و غضبهم على من عارض حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم برأى أو قياس أو استئسان أو قول أحد من الناس كائناً من كان ، ويهجرون فاعل ذلك ، وينكرون على من يضرب له الأمثال ، ولا يسوغون غير الانقياد له والتسليم والتلقى بالسمع والطاعة ، ولا يحطرون بقلوبهم التوقف في قبوله حتى يشهد له عمل أو قياس أو يوافق قول فلان وفلان . بل كانوا عاملين بقوله : « وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم » ، ويقولون تعالى : « فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم » ،

ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلبوا تسليماً ، ويقول تعالى : « اتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم ، ولا تتبعوا من دونه أولياء ، قليلاً ما تذكرون ، وأما حالها ، فدفعنا إلى زمان إذا قيل لأحدهم : « ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال كذا وكذا » يقول : من قال بهذا ؟ ويجعل هذا دفعا في صدر الحديث ، أو يجعل جهله بالقائل به حجة له في مخالفته وترك العمل به ، ولو نصح نفسه لعم أن هذا الكلام من أعظم الباطل ، وأنه لايجل له دفع سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم بمنزل هذا الجهل ، وأقبح من ذلك عذره في جهله ؛ إذ يستغنى عن الإجماع منعقد هل مخالفة تلك السنة ، وهذا سوء ظن بجماعة المسلمين ، إذ ينسبهم إلى اتفاقهم على مخالفة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأقبح من ذلك عذره في دعوى هذا الإجماع ، وهو جهله وعدم علمه بمن قال بالحديث ، فعاد الأمر إلى تقديم جهله على السنة والله المستعان .

ولا يعرف إمام من أئمة الإسلام ألبته قال : لا تفعل بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى تعرف من عمل به ، فإن جهل من بلغه الحديث من عمل به لم يجز له أن يعمل به كما يقول هذا القائل .

على المفتي أن يتأول النص من تأويل فاسد :

الفائدة الخامسة والخسون : إذا سئل عن تفسير آية من كتاب الله أو سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فليس له أن يخرجها عن ظاهرها بوجوه التأويلات الفاسدة لموافقة نحلته وهواه ، ومن فعل ذلك استحق المنع من الإفتاء والمجر عليه ، وهذا الذي ذكرناه هو الذي صرح به أئمة الإسلام قديماً وحديثاً .

قال أبو حاتم الرازي : حدثني يونس بن عبد الأعلى قال : قال لي محمد بن إدريس الشافعي : الأصل قرآن أو سنة ، فإن لم يكن بقياس عليهما ، وإذا اتصل الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وضح الإسناد به فهو المنتهى ،

والإجماع أكبر من الخبر الفرد ، والحديث على ظاهره ، وإذا احتمل المعاني فما أشبه منها ظاهره أولاها به ، فإذا تكافأت الأحاديث فأصحها إسنادا أولاها ، وليس المنقطع بثى ، ما عدا منقطع سعيد بن المسيب ، ولا يقاس أصل على أصل ، ولا يقال لأصل : لم ؟ وكيف ؟ وإنما يقال للفرع : لم ؟ فإذا صح قياسه على الأصل صح وقامت به الحجة ، رواه الأصم عن ابن أبي حاتم .

وقال أبو المعالي الجويني في ( الرسالة النظامية ، في الأركان الإسلامية ) : ذهب أئمة السلف إلى الانكشاف عن التأويل ، وإجزاء الظواهر على مواردها وتفويض معانيها إلى الرب تعالى ، والذي يرتضيه رأيا وندين الله به عقد اتباع سلف الأمة : فالأولى الاتباع وترك الابتداع ، والدليل السمعى القاطع في ذلك أن إجماع الأمة حجة متبعة ، وهو مستند معظم الشريعة ، وقد درج صاحبُ الرسول صلى الله عليه وسلم ورضي عنهم على ترك التمرض لمعانيها ودرك ما فيها ، وهم صفوة الإسلام ، والمستقلون بأعباء الشريعة ، وكانوا لا يألون جهة في ضبط قواعد الله والتواصي بحفظها ، وتعليم الناس ما يحتاجون إليه منها ، ولو كان تأويل هذه الظواهر مسوغا أو محتوما لأوشك أن يكون اهتمامهم بها فوق اهتمامهم بفروع الشريعة ، وإذا انصرف صصرهم وعصر التابعين لهم على الإضراب عن التأويل ، كان ذلك قاطعا بأنه الوجه المتبع ، فحق على ذى الدين أن يعتقد تزيه البارى عن صفات المحدثين ، ولا يخوض في تأويل المشكلات ، ويكبل معناه إلى الرب تعالى . وعند إمام الفراء وسيدهم الوقوف على قوله تعالى : « وما يعلم تأويله إلا الله ، من العزائم ، ثم ابتداء بقوله : « والراسخون في العلم يقولون أمانا به » .

ورما استحسن من كلام مالك أنه سُئل عن قوله تعالى : « الرحمن على العرش استوى ، كيف استوى ؟ فقال : « الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ،

والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة فلتُجْشَر آية الاستواء والحمى وقوله : « لما خلقت بيدي » وقوله : « وبقى وجه ربك » وقوله : « تجري بأعيننا » وماصح من أخبار الرسول كخبر النزول وغيره على ما ذكرنا . انتهى كلامه .

وقال أبو حامد الغزالي : الصواب للخلف سلوك مسلك السلف في الإيمان المرسل والتصديق المجمل ، وما قاله الله ورسوله ، بلا بحث وتفتيش .

وقال في كتاب النفرقة : الحق الاتباع والكف عن تغيير الظاهر رأساً ، والحذر عن اتباع تأويلات لم يصرح بها الصحابة ، وحسم باب السؤال رأساً ، والزجر عن الخوض في الكلام والبحث ، إلى أن قال : ومن الناس من يادر إلى التأويل ظناً لا قطعاً ، فإن كان فُتِّحَ هذا الباب والتصریح به يؤدي إلى تشويش قلوب العوام بدع صاحبه ، وكل ما لم يؤثر عن السلف ذكره وما يتعلق من هذا الجنس بأصول العقائد المهمة فيجب تكفير من ينير الظواهر بغير برهان قاطع .

وقال أيضاً : كل ما لم يحتمل التأويل في نفسه وتواتر نقله ولم يتصور أن يقوم على خلافه برهان فخالفته تكذيب محض ، وما تطرق إليه احتمال تأويل ولو بمجاز بعيد ، فإن كان برهانه قاطعاً وجب القول به ، وإن كان البرهان يفيد ظناً غالباً ولا يعظم ضرره في الدين فهو بدعة ، وإن عظم ضرره في الدين فهو كفر . قال : ولم تجر عادة السلف بهذه المجالات ، بل شددوا القول على من يخوض في الكلام ، ويشغل بالبحث والسؤال .

وقال أيضاً : الإيمان المستفاد من الكلام ضعيف ، والإيمان الراسخ إيمان العوام الحاصل في قلوبهم في الصبا بتواتر السماع وبعد البلوغ بقرآن يتعذر التعبير عنها .

قال : وقال شيخنا أبو المال : يحرص الإمام ما أمكنه على جمع عامة الخلق على سلوك سبيل السلف في ذلك انتهى

وقد اتفقت الأئمة الأربعة على ذم الكلام وأهله ، وكلام الإمام الشافعي ومذهبه فيهم معروف عند جميع أصحابه ، وهو أنهم يُضربون ويُطاف بهم في قبائلهم وعشائرهم : هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة وأقبل على الكلام .

وقال : لقد اطلمت من أهل الكلام على شيء ما كنت أظنه ، وقال : لأن يُبْتَلَى العبد بكل شيء نُهي عنه غير الكفر أيسر من أن يبتلى بالكلام ، وقال لخص الفرد<sup>(١)</sup> : أنا أخالفك في كل شيء حتى في قول لا إله إلا الله ، أنا أقول لا إله إلا الله الذي يُرى في الآخرة والذي كلم موسى تسليماً ، وأنت تقول : لا إله إلا الله الذي لا يُرى في الآخرة ولا ينكلم .

وقال البيهقي في مناقبه : ذكر الشافعي إبراهيم بن إسماعيل بن عليّة فقال : أنا مخالف له في كل شيء ، وفي قوله لا إله إلا الله ، لست أقول كما يقول ، أنا أقول : لا إله إلا الله الذي كلم موسى من وراء حجاب ، وذلك يقول : لا إله إلا الله الذي خلق كلاماً أسمعه موسى من وراء حجاب .

وقال في أول خطبة رسالته : الحمد لله الذي هو كما وصف به نفسه ، وفوق ما يصفه به الواصفون من خلقه ، وهذا تصريح بأنه لا يوصف إلا بما وصف به نفسه تعالى ، وأنه يتعالى ويتزّه عما يصفه به المتكلمون وغيرهم مما لم يصف به نفسه .

وقال أبو نصر أحمد بن محمد بن خالد السجزي : سمعت أبي يقول : قلت لأبي العباس بن سُريج : ما التوحيد ؟ فقال : توحيد أهل العلم وجماعة المسلمين أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، وتوحيد أهل الباطل الخوض في

(١) خص الفرد : ( أبو عمرو ) من طلاء الكلام ، تعلم على أبي حذيل في البصرة . لاجه العاصي : بالنفرد برأيه ، أو الفرد تهكاً . يروى أنه قال بخلق الأفعال على مذهب المجبرة ، له مؤلفات ضد المتزلة وضد المجيرين .



الأعراض والأجسام ، إنما بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم بإنكار ذلك .

وقال بعض أهل العلم : كيف لا يتخشى الكذب على الله ورسوله من يعمل كلامه على التأويلات المستنكرة والمجازات المستكرهة التي هي بالألغاز والأحاجي أولى منها بالبيان والهداية ؟ وهل يأمن على نفسه أن يكون ممن قال الله فهم : «ولكم الويل مما تصفون» قال الحسن : هي والله لكل واصف كذبا إلى يوم القيامة ، وهل يأمن أن يتناوله قوله تعالى : «وكذلك نجزي المفترين» قال ابن عينة : هي لكل مفتر من هذه الأمة إلى يوم القيامة ، وقد زعم سبحانه نفسه عن كل ما يصفه به خلقه إلا المرسلين فإنهم إنما يصفونه بما أذن لهم أن يصفوه به ، فقال تعالى : «سبحان ربك رب العزة عما يصفون» وسلام على المرسلين ، وقال تعالى : «سبحان الله عما يصفون لإعباد الله المخلصين» ويكفي التأويلين كلام الله ورسوله بالتأويلات التي لم يردّها ولم يدل عليها كلام الله أنهم قالوا برأيهم على الله ، وقدموا آراءهم على نصوص الوحي ، وجعلوها عياراً على كلام الله ورسوله ، ولو علواً أى باب شرفوا على الأمة بالتأويلات الفاسدة ، وأى بناء للإسلام هدموا بها ، وأى معاقل وحصون استباحوها لكان أحدم أن يفر من السماء إلى الأرض أحب إليه من أن يتعاطى شيئاً من ذلك ، فكل صاحب باطل قد جعل مآثوله للتأويلون عنراً له فيما تأوله هو ، وقال : ما الذي خرم على التأويل وأباحه لكم ؟ فتأولت الطائفة المنكرة للمعاد نصوص المعاد ، وكان تأويلهم من جنس تأويل منكرى الصفات ، بل أقوى منه لوجوه عديدة يعرفها من وازن بين التأويلين ، وقالوا : كيف نحن نعاقب على تأويلنا وتؤجرون أتم على تأويلكم ؟ قالوا : ونصوص الوحي بالصفات أظهر وأكثر من نصوصه بالمعاد ، ودلالة النصوص عليها أبين فكيف يسوغ تأويلها بما يخالف ظاهرها ولا يسوغ لنا تأويل نصوص المعاد ؟ وكذلك فعلت الرافضة في أحاديث فضائل الخلفاء الراشدين وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم ، وكذلك فعلت المعتزلة في تأويل أحاديث الرؤية

والشفاعة ، وكذلك القدرية في نصوص القدر ، وكذلك الحرورية وغيرهم من الخوارج في النصوص التي تخالف مذاهبهم ، وكذلك القرامطة والباطنية طردت الباب ، وطمعت الوادى على القرى ، وتآوت الدين كله ، فأصل خراب الدين والدنيا إنما هو من التأويل الذي لم يردّه الله ورسوله بكلامه ولادل عليه أنه مراده ، وهل اختلفت الأمم على أنبيائهم إلا بالتأويل ؟ وهل وقعت في الأمة فتنة كبيرة أو صغيرة إلا بالتأويل ؟ فن باب دخل إليها ، وهل أريقت دماء المسلمين في الفتن إلا بالتأويل ؟

فساد مبادئه بالتأويل :

وليس هذا مختصاً بدين الإسلام فقط ، بل سائر أديان الرسل لم تزل على الاستقامة والسداد حتى دخلها التأويل ، فدخل عابها من الفساد ما لا يعلمه إلا رب العباد .

وقد تواترت البشارات بصحة نبوة محمد صلى الله عليه وسلم في الكتب المتقدمة ، ولكن سلطوا عليها التأويلات فأفسدوها ، كما أخبر سبحانه عنهم من التحريف والتبديل والكتيان ، فالتحريف تحريف المعاني بالتأويلات التي لم يردّها المتكلم بها ، والتبديل تبديل لفظ بلفظ آخر ، والكتيان جده . وهذه الأدواء الثلاثة منها غيرت الأديان والملل ، وإذا تأملت دين المسيح وجدت النصارى إنما تطرقوا إلى إفساده بالتأويل بما لا يكاد يوجد قط مثله في شيء من الأديان ، ودخلوا إلى ذلك من باب التأويل . وكذلك ونادقة الأمم جميعهم إنما تطرقوا إلى إفساد ديانات الرسل صلوات الله وسلامه عليهم بالتأويل ، ومن باب دخلوا ، وعلى أساسه بنوا ، وعلى قطعه خطروا .

البواعث المؤدية إلى التأويل :

والتأولون أصناف عديدة ، بحسب الباعث لهم على التأويل ، وبحسب

نصور أفهامهم ووفورها ، وأعظمهم توغلا في التأويل الباطل من فسد قصده وفهمه ، فكليا ساء قصده وقصر فهمه كان تأويله أشد انحرافا ، فمنهم من يكون تأويله لنوع هوئى من غير شبهة ، بل يكون على بصيرة من الحق ، ومنهم من يكون تأويله لنوع شبهة عرضت له أخفت عليه الحق ، (ومنهم من يكون تأويله لنوع هدى من غير شبهة ، بل يكون على بصيرة من الحق<sup>(١)</sup>) ، ومنهم من يجمع له الأمران الهوى في القصد والشبهة في العلم .

### نتائج التأويل :

وبالجملة فافترق أهل الكنايين ، وافترق هذه الأمة على ثلاث وسبعين فرقة إنما أوجب التأويل ، وإنما أريق دماء المسلمين يوم الجمل وصفين والحرّة وفتنة ابن الزبير وهم جرا بالتأويل ، وإنما دخل أعداء الإسلام من المتفلسفة والقرامطة والباطنية والإسماعيلية والنصيرية من باب التأويل ، فامتحن الإسلام بمحنة قط إلا وسبها التأويل ، فإن محنته إيا من المتأولين ، وإما أن يسلب عليهم الكفار بسبب ما ارتكبوا من التأويل وعالفوا ظاهر التنزيل وتعللوا بالأباطيل ، فما الذى أراق دماء بنى جذيمة وقد أسلبوا غير التأويل حتى رفع رسول الله صلى الله عليه وسلم يديه وتبرا إلى الله من فعل المتأول بقتلهم وأخذ أموالهم ؟ وما الذى أوجب تأخر الصحابة رضى الله عنهم يوم الحديبية عن مؤافقة رسول الله صلى الله عليه وسلم غير التأويل حتى اشتد غضبه لتأخرهم عن طاعته حتى رجعوا عن ذلك التأويل ؟ وما الذى سفك دم أمير المؤمنين عثمان ظلما وعدوانا وأوقع الأمة فيما أوقعها فيه حتى الآن غير التأويل ؟ وما الذى سفك دم على رضى الله عنه وابنه الحسين وأهل بيته رضى الله تعالى عنهم غير التأويل ؟ وما الذى أراق دم عماد بن ياسر وأصحابه غير التأويل ؟ وما الذى أراق دم ابن الزبير ووجوه بن عدى وسعيد بن جُبَيْر وغيرهم من سادات الأمة غير التأويل ؟ وما الذى أريق دماء العرب في فتنة أبي مسلم غير التأويل ؟

(١) اختلفت الطبقات السابقة فيما بين المكومين فيها من بينه ومنها من يحذره .

وما الذي جرد الإمام أحمد بين العقابين وضرب السياط حتى عجت الخليفة إلى ربها تعالى غير التأويل ؟ وما الذي قتل الإمام أحمد بن نصر الخزاعي وخلفه خلفاً من العلماء في السجون حتى ماتوا غير التأويل ؟ وما الذي سلب سيوف التتار على دار الإسلام حتى ردوا أهلها غير التأويل ؟ وهل دخلت طائفة الإلحاد من أهل الحلول والاتحاد إلا من باب التأويل ؟ وهل فتح باب التأويل إلا مضادة ومناقضة لحكم الله في تعليمه عباده البيان الذي أمّن الله في كتابه على الإنسان بتعليمه إياه ؛ فالتأويل بالألغاز والآحاجي والأغلوطنات أولى منه بالبيان والتبيين ، وهل فرق بين دفع حقائق ما أخبر به الرسل عن الله وأمرت به بالتأويلات الباطلة المخالفة له وبين رده وعدم قبوله ، ولكن هذا رد جحود ومعاندة ، وذلك رد خداع ومهانة .

قال أبو الوليد بن رشد المالكي في كتابه المسمى «الكشف عن مناهج الأدلة» ، وقد ذكر التأويل وجنائته على الشريعة ، إلى أن قال : «فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ، وهؤلاء أهل الجدل والكلام ، وأشدّ معارض على الشريعة من هذا الصنف أنهم تأولوا كثيراً مما ظنوه ليس على ظاهره ، وقالوا : إن هذا التأويل هو المقصود به ، وإنما أمر الله به في صورة التشابه ابتلاء لعباده واختباراً لهم ، ونعوذ بالله من سوء الظن بالله ، بل نقول : إن كتاب الله العزيز إنما جاء مُحجّزاً من جهة الوضع والبيان ، فأبعد من مقصد الشارع من قال فيما ليس بمتشابه : إنه متشابه ، ثم أول ذلك التشابه بزمه ، وقال لجميع الناس : إن فرضكم هو اعتقاد هذا التأويل ، مثل ما قالوه في آية الاستواء على العرش وغير ذلك مما قالوا : إن ظاهره متشابه ، ثم قال : وبالمجلة فأكثر التأويلات التي زعم القائلون بها أنها المقصود من الشرع إذا تأملت وجدت ليس يقوم عليها برهان .

مثل من أول شيئاً من الشرع :

إلى أن قال : ومثال من أول شيئاً من الشرع وزعم أن ما أوله هو الذي

قصده الشرع مثال من أتى إلى دواء قد ركب طيب ما هو ليحفظ صحة جميع الناس أو أكثرهم فجاه رجل فلا يلائمه ذلك الدواء الأعظم لرداءة مزاج كان به ليس يمرض إلا للأقل من الناس ، فزعم أن بعض تلك الأدوية التي صرح باسمها الطيب الأول في ذلك الدواء العام المنفعة لم يرد به ذلك الدواء العام الذي جرت العادة في اللسان أن يُدعى بذلك لإسهم عليه ، وإنما أراد به دواء آخر مما يمكن أن يدل عليه بذلك باستعارة بعيدة ، فأزال ذلك الدواء الأول من ذلك المركب الأعظم ، وجعل فيه بدله الدواء الذي ظن أنه قصده الطيب ، وقال للناس : هذا هو الذي قصده الطيب الأول ، فاستعمل الناس ذلك الدواء المركب على الوجه الذي تأوله عليه هذا المتأول ، ففسدت أمزجة كثير من الناس ، فجاه آخرون ففسدوا بفساد أمزجة الناس من ذلك الدواء المركب ، فرأوا إصلاحه بأن بدلوا بعض أدويته بدواء آخر غير الدواء الأول ؛ فمرض من ذلك للناس نوع من المرض غير النوع الأول ، فجاه ثالث فتأول في أدوية ذلك المركب غير التأويل الأول والثاني ، فمرض الناس من ذلك نوع ثالث من المرض غير النوعين المتقدمين ، فجاه متأول رابع فتأول دواء آخر غير الأدوية المتقدمة ؛ فمرض منه للناس نوع رابع من المرض غير الأمراض المتقدمة ؛ فلما طال الزمان بهذا الدواء المركب الأعظم ، وسلط الناس التأويل على أدويته ، وغيروها وبدلوها عرض منه للناس أمراض شتى ، حتى فسدت المنفعة المقصودة بذلك الدواء المركب في حق أكثر الناس ، وهذه هي حالة الفرق الحادثة في هذه الشريعة مع الشريعة ، وذلك أن كل فرقة منهم تأولت غير التأويل الذي تأولته الفرقة الأخرى ، وزعمت أنه هو الذي قصده صاحب الشرع حتى تمزق الشرع كل تمزق ، وبُعد جدا عن موضوعه الأول ، ولما علم صاحب الشرع صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله أن مثل هذا يمرض ولا بد في شريعته قال صلى الله عليه وسلم : « ستفرق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة ، كلها في النار ، إلا واحدة » ، يعني بالواحدة التي سلكت ظاهر الشرع ولم تتو له .

وأنت إذا تأملت ما عرض في هذه الشريعة في هذا الوقت من الفساد

العارض فيها من قبل التأويل تبين أن هذا المثال صحيح .  
وأول من غير هذا الدواء الأعظم هم الخوارج ، ثم المعتزلة بعدهم ، ثم  
الأشعرية ، ثم الصوفية ، ثم جاء أبو حامد فطم الوادى على القصرى ، هذا  
كلامه بلفظه !

ولو ذهبنا لتسوعب ماجناه التأويل على الدنيا والدين وما نال الأمم قديماً  
وحديثاً بسببه من الفساد لاستدعى ذلك عدة أسفار ، والله المستعان .

المشاهير قلب المستقى قبل العمل بالفتوى :

الفائدة السادسة والخمسون : لا يجوز العمل بمجرد فتوى المفتى إذا لم تعلم  
نفسه ، وحاك في صدره من قبوله ، وتردد فيها ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم :  
« استفت نفسك وإن أفتاك الناس وأفتوك » ، فيجب عليه أن يستقى نفسه  
أولاً ، ولا يتخلصه فتوى المفتى من الله إذا كان يعلم أن الأمر في الباطن بخلاف  
ما أفتاه ، كما لا ينفقه قضاء القاضى له بذلك ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم :  
« من قضيت له بشىء من حق أخيه فلا يأخذه ؛ فإنما أقطع له قطعة من نار »  
والمفتى والقاضى في هذا سواء ، ولا يظن المستقى أن مجرد فتوى الفقيه تبيح  
له ما سأل عنه إذا كان يعلم أن الأمر بخلافه في الباطن ، سواء ردد أو حاك  
في صدره ، لعله بالحال في الباطن ، أو لشكه فيه ، أو لجهله به ، أو لعله جهل  
المفتى أو محاباته في ضوئه أو عدم تقييده بالكتاب والسنة أو لأنه معروف بالفتوى  
بالحيل والرخس المخالفة للسنة وغير ذلك من الأسباب المانعة من الثقة بفتواه  
وسكون النفس إليها ؛ فإن كان عدم الثقة والعلمانية لأجل المفتى يسأل ثانياً  
وثالثاً حتى تحصل له العلمانية ؛ فإن لم يجد فلا يكلف الله نفساً إلا وسعها ،  
والواجب تقوى الله بحسب الاستطاعة .

العمل إذا وجد مفتياه أمرهما أعلم من الآخر :

فإن كان في البلد مفتيان أحدهما أعلم من الآخر قبل يجوز استفتاء المفضل  
مع وجود الفاضل ؛ فيه قولان للفقهاء ، وهما وجهان لأصحاب الشافعى وأحد ؛

فن جَوَّز ذلك رأى أنه يقبل قوله إذا كان وَحْدَهُ ، فوجود من هو أفضل منه لا يمنع من قبول قوله كالشاهد ، ومن منع استفتاءه قال : المقصود حصول ما ينبغي على الظن الإصابت ، وغلبة الظن بفتوى الأعلم أقوى فيتمين . والحق التفصيل بأن المفضل إن ترجح بديانة أو ورع أو تحرر للصواب ، وعدم ذلك الفاضل فاستفتاء المفضل جائز إن لم يتعين ، وإن استويا فاستفتاء الأعلم أولى ، والله أعلم .

ترجمة كلام المفتي والمستفتي :

الفائدة السابعة والخمسون : إذا لم يعرف المفتي لسان السائل ، أو لم يعرف المستفتي لسان المفتي ، أجزأ ترجمة واحد بينهما ؛ لأنه خبر محض فيكتفى فيه بواحد كأخبار الديانات والطب ، وطرد هذا الاكتفاء بترجمة الواحد في الجرح والتعديل ، والرسالة ، والدعوى ، والإقرار والإنكار بين يدي الحاكم ، والتعريف ، في إحدى الروايتين ، وهي مذهب أبي حنيفة ، واختارها أبو بكر إجراء لها مجرى الخبر . والرواية الثانية لا يقبل في هذه المواضع أقل من اثنين ، لإجراء لها مجرى الشهادة ، وسلوكها سبيلها ؛ لأنها تثبت الإقرار عند الحاكم ، وتثبت عدالة الشهود وجرحهم ، فافتقرت إلى العدد ، كما لو شهد على إقراره شاهد واحد ؛ فإنه لا يكتفى به ، وهذا بخلاف ترجمة الفتوى والسؤال ؛ فإنه خبر محض ، فافترقا .

العمل في سؤال محتمل صوراً هريرة :

الفائدة الثامنة والخمسون : إذا كان السؤال محتملاً لصور عديدة ؛ فإن لم يعلم المفتي الصورة المستول عنها لم يجب عن صورة واحدة منها ، وإن علم الصورة المستول عنها فله أن يخصصها بالجواب ، ولكن يقيد ثلاثاً يتوهم أن الجواب عن غيرها فيقول : إن كان الأمر كيت وكيت ، أو كان المستول عنه كذا وكذا ، فالجواب كذا وكذا ، وله أن يرد كل صورة بهواب ؛ فيفصل الأقسام المحتملة ، ويذكر حكم كل قسم ، ومنع بعضهم من ذلك لوجهين . أحدهما : أنه ذريعة إلى تعليم الحيل ، وفتح باب لدخول المستفتي وخروجه من حيث شاء . الثاني : أنه سبب لازدحام أحكام تلك الأقسام على فهم العاقل فيضيق مقصوده . والحق التفصيل ؛ فيكره حيث استلزم ذلك ، ولا يكره - بل يستحب - إذا كان فيه زيادة

إيضاح وبيان وإزالة لبس ، وقد فصل النبي صلى الله عليه وسلم في كثير من أجوبته بقوله : « إن كان كذا فالأمر كذا ، كقوله في الذي وقع على جارية امرأته : « إن كان استكرهها فهي حرة ، وعليه لسيدتها مثلها ، وإن كانت مطاوعة فهي له ، وعليه لسيدتها مثلها ، وهذا كثير في فتاويه صلى الله عليه وسلم .

على المفتي أنه يكون مختصراً فطنا :

الفائدة التاسعة والخمسون ، وهي عما يقبض التفتلن له : إن رأى المفتي خلال السطور بياضاً يحتمل أن يلحق به ما يفسد الجواب فليحترز منه ، فربما دخل من ذلك عليه مكروه ، فيما أن يأمر بكتابة غير الورقة ، وإما أن يخط على البياض أو يشغله بشيء ، كما يحترز منه كُتُباب الوثائق والمكاتيب .

وبالجملة فليكن حذراً فطنا ، ولا يحسن ظنه بكل أحد ، وهذا الذي حل بعض المفتين على أنه كان يقيد السؤال عنده في ورقة ثم يجب في ورقة السائل ، ومنهم من كان يكتب السؤال في ورقة من عنده ثم يكتب الجواب ، وليس شيء من ذلك بلازم ، والاعتماد على قرآن الأحوال ومعرفة الواقع والمادة .

على المفتي أنه يشاور المفتي :

الفائدة الستون : إن كان عنده من يثق بعلمه ودينه فينبغي له أن يشاوره ، ولا يستقل بالجواب ، ذهاباً بنفسه وإزفاءً عنها ، أن يستعين على الفتاوى بغيره من أهل العلم ، وهذا من الجهل ، فقد أتى الله سبحانه على المؤمنين بأن أمرهم شورى بينهم ، وقال تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم : « وشاورهم في الأمر ، وقد كانت المسألة تنزل بعمر بن الخطاب رضي الله عنه ، فيستشير لها من حضر من الصحابة ، وربما جمعهم وشاورهم ، حتى كان يشاور ابن عباس رضي الله عنهما وهو إذا ذاك أحدث القوم سناً ، وكان يشاور علياً كرم الله وجهه وعثمان وطلحة والزبير وعبد الرحمن بن عوف وغيرهم رضي الله عنهم أجمعين ، ولا سيما إذا قصد بذلك تمرين أصحابه وتعليمهم ، وشهد أذهانهم . قال البخاري في صحيحه (باب إلقاء



العالم المسألة على أصحابه ) وأولى ما ألقى عليهم المسألة التي سُئِل عنها ، هذا ما لم يعارض ذلك مفسدة من إفشاء سر السائل أو تعريضه للأذى ، أو مفسدة لبعض الحاضرين ، فلا ينبغي له أن يرتكب ذلك ، وكذلك الحكم في عابر الرؤيا ، فاللقى والمعبر والطبيب يطلعون من أسرار الناس وعوراتهم على ما لا يطلع عليه غيرهم ؛ فعليهم استعمال الستر فيما لا يحسن إظهاره .

على الملقى أنه يكثر الدعاء لنفسه بالترغيب :

الفائدة الحادية والستون : حقيق بالملقى أن يكثر الدعاء بالحديث الصحيح « اللهم رب جبرائيل وميكائيل وإسرافيل فاطر السموات والأرض عالم الغيب والشهادة أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون ، اهدني لما اختلف فيه من الحق بإذنك ، إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم » .

وكان شيخنا كثير الدعاء بذلك ، وكان إذا أشكلت عليه المسائل يقول : « يا معلم إبراهيم علني » ويكثر الاستعانة بذلك اقتداء بمعاذ بن جبل رضي الله عنه حيث قال لما لك بن يمامر السكسكي عند موته ، وقد رآه يبكي ، فقال : والله ما أبكي على دنيا كنت أصيها منك ، ولكن أبكي على العلم والإيمان اللذين كنت أتعلهما منك ، فقال معاذ بن جبل رضي الله عنه : إن العلم والإيمان مكانهما من ابتغاهما وجددهما ، اطلب العلم عند أربعة : عند عويمر أبي الدرداء ، وعند عبد الله بن مسعود ، وأبي موسى الأشعري ، وذكر الرابع ، فإن عجز عنه هؤلاء فسائر أهل الأرض عنه أعجز ، فعليك بمعلم إبراهيم صلوات الله عليه .

وكان بعض السلف يقول عند الإفناء : « سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم » .

وكان مكحول يقول : لاحول ولا قوة إلا بالله . وكان مالك يقول : ماشاء الله ، لا قوة إلا بالله العلي العظيم . وكان بعضهم يقول : « رب اشرح لي صدري » ويسر لي أمري ، واحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي » . وكان بعضهم يقول : اللهم وفقني واهدني وسددني واجمع لي بين الصواب والثواب وأعذني من الخطأ ( ١٧ - أملاط المؤمنين ، ٤٠ )

والحرمان . وكان بعضهم يقرأ الفاتحة ، وجربنا نحن ذلك فرأيناه من أقوى أسباب الإصابة .

والمعول في ذلك كله على حسن النية ، وخصوص القصد ، وصدق التوجه في الاستمداد من المعلم الأول معلم الرسل والأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم ؛ فإنه لا يرد من صدق في التوجه إليه لتبليغ دينه وإرشاد عبده ونصيحتهم والتخلص من القول عليه بلا علم ، فإذا صدقت نيته ورغبته في ذلك لم يعدم أجراً إن فاته أجران ، والله المستعان .

وسئل الإمام أحمد ، ف قيل له : ربما اشتد علينا الأمر من جهتك ، فلن نسال بعدك ؟ فقال : سلوا عبد الوهاب الوراق ، فإنه أهل أن يوفق للصواب . واقتدى الإمام أحمد بقول عمر بن الخطاب رضى الله عنه : اقتربوا من أفواه المطيعين واسمعوا منهم ما يقولون ؛ فإنهم تجلى لهم أمور صادقة ، وذلك لقربه قلوبهم من الله ، وكلما قرب القلب من الله زالت عنه معارضات السوء ، وكان نور كشفه للحق أتم وأقوى ، وكلما بعد عن الله كثرت عليه الممارضات ، وضعف نور كشفه للصواب ؛ فإن العلم نور يقذفه الله في القلب ، يفرق به العبد بين الخطأ والصواب .

وقال مالك للشافعى رضى الله عنهما في أول مآلقيه : إني أرى الله قد ألقى على قلبك نوراً فلا تطغه بظلمة المعصية ، وقد قال تعالى : « يا أيها الذين آمنوا إن تتقوا الله يجعل لكم فرقاناً ، ومن الفرقان النور الذى يفرق به العبد بين الحق والباطل ، وكلما كان قلبه أقرب إلى الله كان فرقانه أتم ، وبالله التوفيق .

وتوقف الفتوى على غرضه السائل :

الفائدة الثانية والستون : قد تكرر لكثير من أهل الإفتاء الإمساك عما يفتنون به بما يعلمون أنه الحق إذا خالف غرض السائل ولم يوافقه ، وكثير منهم يسأله عن غرضه ، فإن صادفه عنده كتب له ، وإلا دله على مفت أو مذهب يكون غرضه عنده ، وهذا غير جائز على الإطلاق ، بل لا بد فيه من تفصيل ، فإن

كان المستول عنه من مسائل العلم والسنة أو من المسائل العلبات التي فيها نص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يسع المفتي تركه إلى غرض السائل ، بل لا يسهه توقفه في الإفتاء به على غرض السائل ، بل ذلك لثم عظيم ، وكيف يسهه من الله أن يقدم غرض السائل على الله ورسوله ؟ وإن كانت المسألة من المسائل الاجتهادية التي يتجاذب أعتها الأقوال والأقنسة ، فإن لم يرجح له قول منها لم يسع له أن يرجح لغرض السائل ، وإن ترجح له قول منها وظن أنه الحق فأولى بذلك ؛ فإن السائل إنما يسأل عما يلزمه في الحكم ويسعه عند الله ، فإن عرفه المفتي إفتاءه به سواء وافق غرضه أو خالفه ، ولا يسهه ذلك أيضا إذا علم أن السائل يدور على من يفتيه بغيره في تلك المسألة فيجعل استفتاءه تنفيذاً لغرضه ، لا تعبداً لله بأداء حقه ، ولا يسهه أن يدلّه على غرضه أين كان ، بل ولا يجب عليه أن يفتي هذا الضرب من الناس ، فإنهم لا يستفتون ديانة ، وإنما يستفتون توصلاً إلى حصول أغراضهم بأي طريق اتفق ، فلا يجب على المفتي مساعدتهم ؛ فإنهم لا يريدون الحق ، بل يريدون أغراضهم بأي طريق وافق ، لهذا إذا وجدوا أغراضهم في أي مذهب اتفقوا اتبعوه في ذلك الموضع وتمذهبوا به ، كما يفعله أرباب الخصومات بالدعاوى عند الحكام ، ولا يقصد أحدهم حاكماً بعينه ، بل أي حاكم نفعه غرضه عنده صار إليه .

وقال شيخنا رحمه الله مرة : أنا غير بين إفتاء هؤلاء وتركهم ؛ فإنهم لا يستفتون للدين ، بل لوصولهم إلى أغراضهم حيث كانت ، ولو وجوها عند غيري لم يمحيتوا إلى ، بخلاف من يسأل عن دينه ، وقد قال الله تعالى لئنبي صلى الله عليه وسلم في حق من جاءه يتحاكم إليه لأجل غرضه لا لالتزامه لدينه صلى الله عليه وسلم من أهل الكتاب : « فإن جاؤك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم ، وإن تعرض عنهم فلن يضروك شيئاً ، فهؤلاء لما لم يلزموا دينه لم يلزمه الحكم بينهم ، والله تعالى أعلم .

روح الفتوى الربيل عليها :

الفائدة الثالثة والستون : عاب بعض الناس ذكر الاستدلال في الفتوى ،

وهذا العيب أولى بالعيب ، بل جمال الفتوى وروحها هو الدليل ، فكيف يكون ذكر كلام الله ورسوله وإجماع المسلمين وأقوال الصحابة رضوان الله عليهم والقياس الصحيح صيماً ؟ وهل ذكر قول الله ورسوله إلا طراز الفتاوى ؟ وقول المفتي ليس بموجب للأخذ به ، فإذا ذكر الدليل فقد حرم على المستفتي أن يخالفه ، ويرى هو من عهدة الفتوى بلا علم .

وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأل عن المسألة فيضرب لها الأمثال ويشبهها بنظائرهما ، هذا وقوله وحده حجة ، فما الغن بمن ليس قوله بحجة ولا يجب الأخذ به ١٤ وأحسن أحواله وأعلاهما أن يسوغ له قبول قوله ، وهيات أن يسوغ بلا حجة . وقد كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سئل أحدهم عن مسألة أقي بالحجة نفسها ، فيقول : قال الله كذا ، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا ، أو فعل كذا ، فيشفي السائل ، ويبلغ القائل ، وهذا كثير جداً في فتاويهم لمن تأملها . ثم جاء التابعون والأئمة بعدهم فكان أحدهم يذكر الحكم ثم يستدل عليه ، وعلمه يأتي أن يتكلم بلا حجة ، والسائل يأتي بقبول قوله بلا دليل . ثم طال الأمد وبعد العهد بالعلم ، وتفاصرت المهمم إلى أن صار بعضهم يجيب بنعم أو لا فقط ، ولا يذكر الجواب دليلاً ولا مأخذاً ، ويعترف بقصوره ، ويفضل من يفتي بالدليل ، ثم نزلنا درجة أخرى إلى أن وصلت الفتوى إلى عيب من يفتي بالدليل وذمه ، ولعله أن يحدث للناس طبقة أخرى لا يُمدى ماحالهم في الفتاوى ، والله المستعان .

للمفتي أنه يقرر الميت إذا هتعت هربتة :

الفائدة الرابعة والستون : هل يجوز للمفتي تقليد الميت إذا علم عدالته وأنه مات عليها من غير أن يسأل الحي ؟ فيه وجهان لأصحاب أحمد والشافعي ، أصحهما له ذلك ؛ فإن المذاهب لا تبطل بموت أصحابها ، ولو بطلت بموتهم لبطل ما بأيدي الناس من الفقه عن أئمتهم ، ولم يسخ لهم تقليد العمل بأقوالهم ، وأيضاً لو بطلت أقوالهم بموتهم لم يمتد بهم في الإجماع والنزاع ، ولهذا لو شهد الشاهدان ثم مانا بعد الأداء وقبل الحكم بشهادتهما لم تبطل شهادتهما ، وكذلك

الراوى لا تبطل روايته بموته ، فكذلك المفتى لا تبطل فتواه بموته ، ومن قال تبطل فتواه بموته قال : أهليته زالت بموته ، ولو عاش لوجب عليه تجديد الاجتهاد ، ولأنه قد يتغير اجتهاده ، ومن حكى الوجهين فى المفتى أبو الخطاب فقال : إن مات المفتى قبل عمل المستفتى فله العمل بها ، وقيل : لا يحمل بها ، والله أعلم .

هل للمستفتى أنه يكرر العمل بالفتوى إذا تكرر السبب :

الفائدة الخامسة والستون : إذا استفتاه عن حكم حادثة فأفتاه وعمل بقوله ، ثم وقعت له مرة ثانية ، فهل له أن يعمل بتلك الفتوى الأولى أم يلزمه الاستفتاء مرة ثانية ؟ فيه وجهان لأصحاب أحمد والشافعى ، فمن لم يلزمه بذلك قال : الأصل بقاء ما كان على ما كان ، فله أن يعمل بالفتوى وإن أمكن تغير اجتهاده ، كما أن له أن يعمل بها بعد مدة من وقت الإفتاء وإن جاز تنكير اجتهاده ، ومن منعه من ذلك قال : ليس على ثقة من بقاء المفتى على اجتهاده الأول ، فله أن يرجع عنه فيكون المستفتى قد عمل بما هو خطأ عند من استفتاه ، ولهذا رجح به منهم العمل بقول الميت على قول الحى ، واحتجوا بقول ابن مسعود : من كان منك مستقناً فليستن بمن قد مات : فإن الحى لا تؤمن عليه الفتنة .

استفتاء المؤعلم والمؤبر :

الفائدة السادسة والستون : هل يلزم المستفتى أن يجتهد فى أعيان المفتين ويسأل المؤعلم والأدين أم لا يلزمه ذلك ؟ فيه مذهبان كما سبق ، وبيننا مأخذهما ، والصحيح أنه يلزمه : لأنه المستطاع من تقوى الله تعالى المأمور بها كل أحد ، وتقدم أنه إذا اختلف عليه مفتيان أحدهما أروع والآخر أعلم فأيهما يجب تقليده ؟ فيه ثلاثة مذاهب سبق توجيهها .

القول فى التمذهب بمذهب معين :

وهل يلزم العامى أن يتمذهب ببعض المذاهب المعروفة أم لا ؟ فيه مذهبان . أحدهما : لا يلزمه ، وهو الصواب المقطوع به : إذ لا واجب إلا ما أوجبه الله

ورسوله ، ولم يوجب الله ولا رسوله على أحد من الناس أن يتمذهب بمذهب رجل من الأمة فيقلده دينه دون غيره ، وقد انطوت القرون الفاضلة مبرأة مبراً أهلها من هذه النسبة ، بل لا يصح للمعالي مذهب ولو تمذهب به ؛ فالعالمى لا مذهب له ، لأن المذهب إنما يكون لمن له نوع نظر واستدلال ، ويكون بصيراً بالمذاهب على حسبه ، أو لمن قرأ كتاباً في فروع ذلك المذهب وعرف فتاوى إمامه وأقواله ، وأما من لم يتأهل لذلك ألبيته بل قال : أنا شافعى ، أو حنبلى ، أو غير ذلك ؛ لم يصير كذلك بمجرد القول ، كما لو قال : أنا فقيه ، أو نحوى ، أو كاتب ، لم يصير كذلك بمجرد قوله .

يوضحه أن القائل إنه شافعى أو مالكى أو حنفى يزعم أنه متبع لذلك الإمام ، سالك طريقه ، وهذا إنما يصح له إذا سلك سبيله في العلم والمعرفة والاستدلال ، فأما مع جهله وبهذه جدأ عن سيرة الإمام وعلمه وطريقه فكيف يصح له الانتساب إليه إلا بالدعوى المبردة والقول الفارغ من كل معنى ؟ والذى لا يتصور أن يصح له مذهب ، ولو تصور ذلك لم يلزمه ولا لغيره ، ولا يلزم أحد قط أن يتمذهب بمذهب رجل من الأمة بحيث يأخذ أقواله كلها ويدع أقوال غيره .

وهذه بدعة قبيحة حدثت في الأمة ، لم يقل بها أحد من أئمة الإسلام ، وهم أعلى رتبة وأجل قدراً وأعلم بالله ورسوله من أن يلزموا الناس بذلك ، وأبعد منه قول من قال : يلزمه أن يتمذهب بمذهب عالم من العلماء ، وأبعد منه قول من قال : يلزمه أن يتمذهب بأحد المذاهب الأربعة .

فيا الله العجب ! ماتت مذاهب أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ومذاهب التابعين وتابعهم وسائر أئمة الإسلام ، وبطلت جملة إلا مذاهب أربعة أنفس فقيل من بين سائر الأمة والفقهاء ، وهل قال ذلك أحد من الأئمة أو دعا إليه أو دلت عليه لفظة واحدة من كلامه عليه ؟ والذى أوجبه الله تعالى ورسوله على الصحابة والتابعين وتابعهم هو الذى أوجبه على من بعدهم إلى يوم القيامة ،

لا يختلف الراجب ولا يتبدل ، وإن اختلفت كيفيته أو قدره باختلاف القدرة والعجز والزمان والمكان والحال فذلك أيضاً تابع لما أوجبه الله ، ، سوله .

ومن صحح للعالمى مذهباً قال : هو قد اعتقد أن هذا المذهب الذى انتسب إليه هو الحق ، فعليه الوفاء بموجب اعتقاده ، وهذا الذى قاله هؤلاء لو صح للزم منه تحريم استفتاء أهل غير المذهب الذى انتسب إليه ، وتحريم تمذهبه بمذهب نظير إمامه أو أرجح منه ، أو غير ذلك من اللوازم التى يدل فسادها على خساد ملزوماتها ، بل يلزم منه أنه إذا رأى نص رسول الله صلى الله عليه وسلم أو قول خلفائه الأربعة مع غير إمامه أن يترك النص وأقوال الصحابة ويقدم عليها قول من انتسب إليه .

وعلى هذا فله أن يستفتى من شاء من أتباع الأئمة الأربعة وغيرهم ، ولا يجب عليه ولا على المفتى أن يتقيد بأحد من الأئمة الأربعة بإجماع الأمة ، كما لا يجب على العالم أن يتقيد بمحدث أهل بلده أو غيره من البلاد ، بل إذا صح الحديث وجب عليه العمل به حجازياً كان أو عراقياً أو شامياً أو مصرياً أو يمنياً .

وكذلك لا يجب على الإنسان التقيد بقراءة السبعة المشهورين بانفاق المسلمين ، بل إذا وافقت القراءة رسم المصحف الإمام وصحت فى العرية وصح سندها جازت القراءة بها وصحت الصلاة بها اتفاقاً ، بل لو قرأ بقراءة تخرج عن مصحف عثمان وقد قرأ بها رسول الله صلى الله عليه وسلم والصحابة بعده جازت القراءة بها ولم تبطل الصلاة بها على أصح الأقوال . والثانى : تبطل الصلاة بها ، وهاتان روايتان منصوصتان عن الإمام أحمد . والثالث : إن قرأ بها فى ركن لم يكن مؤدياً لفرضه ، وإن قرأ بها فى غيره لم تكن مبطله ، وهذا اختيار أبى البركات ابن تيمية ، قال : لأنه لم يتحقق الإتيان بالركن فى الأول ولا الإتيان بالمبطل فى الثانى ، ولكن ليس له أن يتبع رخص المذاهب وأخذ غرضه من أى مذهب وجده فيه ، بل عليه اتباع الحق بحسب الإمكان .

### العمل عند افتتاف المفتين :

الفائدة السابعة والستون : فإن اختلف عليه مفتان فأكثر ، فهل يأخذ بأغلب الأقوال ، أو بأخفها ، أو يتخير ، أو يأخذ بقول الأعم أو الأورع ، أو يعدل إلى مفت آخر ، فينظر من يوافق من الأولين فيعمل بالفتوى التي يوقع عليها ، أو يجب عليه أن يتحرى ويبحث عن الراجح بحسبه ؟ فيه سبعة مذاهب ، أرجحها السابع : فيعمل كما يعمل عند اختلاف الطريقتين أو الطيبتين أو المشيرين كما تقدم ، وبالله التوفيق .

### هل قول المفتي ملزم ؟

الفائدة الثامنة والستون : إذا استفتى فأفتاه المفتى ، فهل تصير فتواه موجبة على المستفتى العمل بها بحيث يكون عاصياً إن لم يعمل بها أو لا يوجب عليه العمل ؟ فيه أربعة أوجه لأصحابنا وغيرهم . أحدها : أنه لا يلزمه العمل بها إلا أن يلزمه هو . والثاني : أنه يلزمه إذا شرع في العمل ؛ فلا يجوز له حينئذ الترك . والثالث : أنه إن وقع في قلبه صحة فتواه وأنها حق لزمه العمل بها . والرابع : أنه إذا لم يجد مفتياً آخر لزمه الأخذ بفتياه ؛ فإن فرضه التقليد وتقوى الله ما استطاع ، وهذا هو المستطاع في حقه ، وهو غاية ما يقدر عليه . وإن وجد مفتياً آخر فإن وافق الأول فأبلغ في لزوم العمل ، وإن خالفه فإن استبان له الحق في إحدى الجهتين لزمه العمل به ، وإن لم يستبان له الصواب فهل يتوقف ، أو يأخذ بالأحوط ، أو يتخير ، أو يأخذ بالأسهل ؟ فيه وجوه تقدمت .

### العمل بالفتوى إذا لم يبلغه مسافراً من المفتى :

الفائدة التاسعة والستون : يجوز له العمل بخط المفتى وإن لم يسمع الفتوى من لفظه إذا عرف أنه خطه أو أعلمه به من يسكن إلى قوله ، ويجوز له قبول قول الرسول إن هذا خطه وإن كان عبداً أو امرئاً أو صبيّاً أو فاسقاً ، كما يقبل قوله في الهدية والإذن في دخول الدار اعتياداً على القرائن والعرف ، وكذا



يجوز اعتياد الرجل على ما يجده من كتابة الوقف على كتاب أو رباط أو خان أو نحوه فيدخله وينتفع به ، وكذلك يجوز له الاعتياد على ما يجده بخط أبيه في برانجه أن له على فلان كذا وكذا ، فيحلف على الاستحقاق ، وكذا يجوز للبرأة الاعتياد على خط الزوج أنه أبانها فلها أن تزوج بناء على الخط ، وكذا الوصى والوارث يعتمد على خط الوصى فينفذ ما فيه وإن لم يشهد شاهدان ، وكذا إذا كتب الراوى إلى غيره حديثاً جاز له أن يعتمد عليه ويعمل به ورويه بناء على الخط إذا يتقن ذلك كله ، هذا عمل الأمة قديماً وحديثاً من عهد نبينا صلى الله عليه وآله وسلم وإلى الآن ، وإن أنكره من أنكره .

ومن العجب أن من أنكر ذلك وبالغ في إنكاره ، ليس معه فيما يفتى به إلا مجرد كتاب قيل : إنه كتاب فلان ، فهو يقضى به ويفى ويحل ويحرم ، ويقول هكذا في الكتاب ، والله الموفق .

وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرسل كتبه إلى الملوك وإلى الأمم يدعوهم إلى الإسلام فتقوم عليهم الحجة بكتابه ، وهذا أظهر من أن ينكر ، وبالله التوفيق .

ما يفعل المفتي إذا حدثت حادثة ليس فيها قول لأمر من العلماء ؟

الفائدة السبعون : إذا حدثت حادثة ليس فيها قول لأحد من العلماء ، فهل يجوز الاجتهاد فيها بالإفتاء والحكم ، أم لا ؟ فيه ثلاثة أوجه :

أحدها : يجوز ، وعليه تدل فتاوى الأئمة وأجوبتهم ؛ فإنهم كانوا يسألون عن حوادث لم تقع قبلهم فيجتهدون فيها ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران ، وإن اجتهد فأخطأ فله أجر ، وهذا يعم ما اجتهد فيه ما لم يعرف فيه قول من قبله وما عرف فيه أقوالاً واجتهد في الصواب منها ، وعلى هذا درج السلف والخلف ، والحاجة داعية إلى ذلك لكثرة

الوقائع واختلاف الحوادث ، ومن له مباشرة لفتاوى الناس يعلم أن للنقول وإن اتسع غاية الاتساع فإنه لا يفي بوقائع العالم جميعا ، وأنت إذا تأملت الوقائع رأيت مسائل كثيرة واقعة وهى غير منقولة ، ولا يعرف فيها كلام لأئمة المذاهب ولا لأتباعهم .

والثانى : لا يجوز له الإفتاء ولا الحكم ، بل يتوقف حق يظهر فيها بمقابل . قال الإمام أحمد لبعض أصحابه : إياك أن تتكلم فى مسألة ليس لك فيها إمام .

والثالث : يجوز ذلك فى مسائل الفروع ، لتعلقها بالعمل ، وشدة الحاجة إليها ، وسهولة خطرهما ، ولا يجوز فى مسائل الأصول .

والحق التفصيل ، وأن ذلك يجوز - بل يستحب أو يجب - عند الحاجة وأهلية المفتى والحاكم ، فإن عدم الأمران لم يجوز ، وإن وجد أحدهما دون الآخر احتمل الجواز ، وللنفع ، والتفصيل ، فيجوز للحاجة دون عدمها ، والله أعلم .

### فصل

### فتاوى إمام المفتين

صلى الله عليه وسلم

ولتختتم الكتاب بذكر فصول يسير قدرها ، عظيم أمرها ، من فتاوى إمام المفتين ، ورسول رب العالمين ، تكون رُوحاً لهذا الكتاب ، ورقمًا على جلة هذا التأليف .

فتاوى إمام المفتين - صلى الله عليه وسلم - فى العقيدة :

فصح عنه صلى الله عليه وسلم أنه سئل عن رؤية المؤمنين ربهم تبارك وتعالى ، فقال : « هل تضارون فى رؤية الشمس صحوًا فى الظهيرة ليس دونها سحب ؟ قالوا : لا ، فقال : هل تضارون فى رؤية القمر ليلة البدر صحوًا ليس دونه سحب ؟ قالوا : لا ، قال : فإنكم ترونه كذلك ، متفق عليه .

وسئل : كيف نراه ونحن ملء الأرض وهو واحد ؟ فقال : « أنبئكم عن ذلك

فى آلاء الله ، الشمس والقمر آية منه صغيرة تَرَوْنَهُمَا ويرى انكم ساعة واحدة لا تنصرون فى روقيتها ، ولعمركم لعلكم لو أقدر على أن يراكم وترونه ، ذكره أحمد .

وصح عنه صلى الله عليه وسلم أنه سئل عن مسألة القدر ، وما يعمل الناس فيه ، أمرٌ قد قُضىَ وفرغَ منه أم أمرٌ يستأنف ؟ فقال : « بل أمرٌ قد قُضىَ وفرغَ منه ، فستل حينئذ ققيم العمل ؟ فأجاب بقوله : « اعملوا فكل ميسر لما خلق له ، أما من كان من أهل السعادة فسييسر لعمل أهل السعادة ، ومن كان من أهل الشقاوة فييسر لعمل أهل الشقاوة ثم قرأ قوله تعالى : « فأما من أعطى واتقى ، إلى آخر الآيتين ، ذكره مسلم .

وصح عنه صلى الله عليه وسلم أنه سئل عما يكتمه الناس فى ضمائرهم ، هل يعلمه الله ؟ فقال : « نعم ، ذكره مسلم .

وصح عنه صلى الله عليه وسلم أنه سئل : أين كان ربنا قبل أن تخلق السموات والأرض ؟ فلم ينكر على السائل ، وقال : « كان فى عمامة مافوقه هواء وماتحته هواء ، ذكره أحمد .

وصح عنه صلى الله عليه وسلم أنه سئل عن مبدأ تخليق هذا العالم ، فأجاب بأن قال : « كان الله ولم يكن شئ غيره ، وكان عرشه على الماء ، وكتب فى الذكر كل شئ ، ذكره البخارى .

وصح عنه صلى الله عليه وسلم أنه سئل : أين يكون الناس يوم يبدل الأرض ؟ فقال : « على الصراط ، وفى لفظ آخر دم فى الظلة دون الجسر ، فستل : من أول الناس إجازة ، فقال : « فقراء المهاجرين ، ذكره مسلم ، ولا تنافى بين الجوابين فإن الظلة أول الصراط ؛ فهناك مبدأ التبديل ، وتماهه وم على الصراط .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن قوله تعالى : « فسوف يحاسب حساباً يسيراً » فقال : « ذلك العرض ، ذكره مسلم .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن أول طعام يأكله أهل الجنة؟ فقال: «زيادة كبد الحوت»، فسئل صلى الله عليه وسلم: ما غذاؤهم على أثره؟ فقال: «ينحر لهم نور الجنة الذى كلن يأكل من أطرافها، فسئل صلى الله عليه وسلم: ما شربهم عليه فيها؟ فقال: «من عين فيها تسمى سلسيلا»، ذكره مسلم.

وسئل صلى الله عليه وسلم: هل رأيت ربك؟ فقال: «نور أنسى أراه». ذكره مسلم، فذكر الجوار ونبه على المانع من الرؤية وهو النور الذى هو حجاب الرب تعالى الذى لو كشفه لم يقع له شيء.

وسئل صلى الله عليه وسلم: يا رسول الله كيف ينجمنا ربنا بعد ماتمونا؟ الرياح والبلى والسباع؟ فقال للسائل: «أنبك بمثل ذلك فى آلاء الله، الأرض أشرفت عليها وهى مدرة بالية فقلت: لا تحبى أبداً، ثم أرسل ربك عليها السماء فلم تلبث عليك إلا أياماً، ثم أشرفت عليها وهى شربة واحدة، ولعمرك إلك هو أقدر على أن يجمعهم من الماء على أن يجمع نبات الأرض»، ذكره أحمد.

وسئل صلى الله عليه وسلم: يا رسول الله ما يفعل بنا ربنا إذا لقيناه؟ فقال: «تعرضون عليه بادية له صفحاتكم لا تخفى عليه خافية منكم، فيأخذ ربك عز وجل بيده غرفة من الماء فينضح بها قلبكم، فلعمرك إلك ما يخطى وجه واحد منكم منها قطرة، فاما المسلم فتدح وجهه مثل الريلة البيضاء، وأما الكافر فتحطمه بمثل الحميم الأسود»، ذكره أحمد.

وسئل صلى الله عليه وسلم: بم نبصرو قد جنس الشمس والقمر؟ فقال للسائل: «بمثل بصرك ساعتك هذه»، وذلك مع طلوع الشمس، وذلك فى يوم أشرفت فيه الأرض ثم واجته الجبال، فسئل صلى الله عليه وسلم: بم تجزى من حسناتنا وسيئاتنا؟ فقال: «الحسنة بعشرة أمثالها، والسيئة بمثلها أو يعفو، فسئل صلى الله عليه وسلم على ما يطلع من الجنة، فقال: «على أنهار من عسل مصفى وأنهار

من كأس ما بها من صداع ولا ندامة ، وأنهار من لبن لم يتغير طعمه ، وما غير آسن ، وقاكهة لعمر إلهك تأتعلون وخير من مثله معه ، وأزواج مطهرة ، فمثل صلى الله عليه وسلم : ألنا فيها أزواج ؟ فقال : « الصالحات . للصالحين ، تلذونهن مثل لذاتكم في الدنيا ، ويلتونكم ، غير أن لآنواله ، ذكره أحد .

مثل صلى الله عليه وسلم عن كيفية إتيان الوحي إليه ، فقال : « بأننى أحياناً مثل صامسة الجرس ، وهو أشده على ، فيفصم عني وقد وعيت ما قال وأحياناً يتمثل لي الملك رجلاً ، متفق عليه .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن شبه الولد بآيه تارة وبأمه تارة ، فقال : « إذا سبق ماء الرجل ماء المرأة كان الشبه له ، وإذا سبق ماء المرأة ماء الرجل فآله لها ، متفق عليه .

وأما ما رواه مسلم في صحيحه أنه قال : « إذا علا ماء الرجل ماء المرأة أذكر الرجل بإذن الله ، وإذا علا ماء المرأة ماء الرجل أنت بإذن الله ، فكان شيخنا يتوقف في كون هذا اللفظ محفوظاً ، ويقول : المحفوظ هو اللفظ الأول والإذكار والإيثار ليس له سبب طبيعي ، وإنما هو بأمر الرب تبارك وتعالى فذلك أن يخلقه كما يشاء ، ولهذا جعل مغ الرزق والأجل والسعادة والشقاوة .

قلت : فإن كان هذا اللفظ محفوظاً فلا تنافي بينه وبين اللفظ الأول ، ويكون سبق الماء سبباً للشبه وعلوه على ماء الآخر سبباً للإذكار والإيثار ، والله أعلم .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن أهل الدار من المشركين يبيتون فيصاب من خزارهم ونساءهم ، فقال : « هم منهم ، حديث صحيح ، ومراده صلى الله عليه وسلم بكونهم منهم التبعية في أحكام الدنيا وعدم الضمان ، لا التبعية في عقاب الآخرة ؛ فإن الله تعالى لا يعذب أحداً إلا بعد قيام الحجة عليه .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن قوله تعالى : « ولقد رآه نزلة أخرى » فقال :  
« إنما هو جبريل عليه السلام ، لم أره على صورته التي خُلِقَ عليها غير هاتين  
المرتين » ذكره مسلم .

ولما نزل قوله تعالى : « إنك ميت وإنهم ميتون » ، ثم إنكم يوم القيامة عند  
ربكم تفتصمون » سئل صلى الله عليه وسلم : يا رسول الله أتكرر علينا ما كان  
يشتا في الدنيا مع خواص الذنوب ؟ فقال : « نعم ليكررن عليكم حتى تؤدوا  
إلى كل ذى حق حقه » فقال الزبير : والله إن الأمر لشديد .

وسئل صلى الله عليه وسلم : كيف يحشر الكافر على وجهه ؟ فقال : « أليس  
الذى أمشاه في الدنيا على رجله قادر أن يمشيه في الآخرة على وجهه ؟ » .

وسئل صلى الله عليه وسلم : هل تذكرون أهاليكم يوم القيامة ؟ فقال : « أما  
في ثلاث مواطن فلا يذكر أحد أحدا ، حيث يوضع الميزان حتى يعلم أينقل  
ميزانه أم يخفف ، وحيث يتطاول الكتب حتى يعلم كتابه من يمينه أو من شماله أو  
من وراء ظهره ، وحيث يوضع الصراط على جسر جهنم ، على حافته كلابيب  
وحسبك » ، يهبس الله به من يشاء من خلقه حتى يعلم أينجو أم لا ينجو » .

وسئل صلى الله عليه وسلم : يا رسول الله الرجل يحب القوم ولما يعمل  
بأعمالهم ، فقال : « المرء مع من أحب » .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن الكوثر ، فقال : « هو نهر أعطانيه ربي في  
الجنة ، هو أشد بياضا من اللبن ، وأحلى من العسل ، فيه طيور أعناقها كأعناق  
الطير » ، قيل : يا رسول الله إنها لناعمة ، قال : « آكلُنا أنعم منها » .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن أكثر ما يدخل الناس النار ، فقال  
« الأجوفان الفم والفرج » ، وعنه أكثر ما يدخلهم الجنة ، فقال : « تقوى الله  
وحسن الخلق » .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن المرأة تزوج الرجلين والثلاثة، مع من تكون منهم يوم القيامة؟ فقال: «تخير فتكون مع أحسنهم خلقا».

وسئل صلى الله عليه وسلم: أى الذنب أعظم؟ فقال: «أن تجعل لله نداً وهو خلقك» قيل: ثم ماذا؟ قال: «أن تقتل ولدك خشية أن يطعم معك». قال: ثم ماذا؟ قال: «أن تزنى بحليلة جارك».

وسئل صلى الله عليه وسلم: أى الأعمال أحب إلى الله؟ فقال: «الصلاة على وقتها» وفى لفظ «لأول وقتها» قيل: ثم ماذا؟ قال: «الجهاد فى سبيل الله» قيل: ثم ماذا؟ قال: «بر الوالدين».

وسئل صلى الله عليه وسلم عن قوله: «يا أخت هارون» وبين عيسى وموسى عليهما السلام ما بينهما، فقال: «كانوا يسمون بأبنيائهم؛ وبالصالحين قبلهم».

وسئل صلى الله عليه وسلم عن أول أشراف الساعة، فقال: «نار تحشر الناس من المشرق إلى المغرب». وهذه إحدى مسائل عبد الله بن سلام الثلاث، والمسألة الثانية ما أول طعام يأكله أهل الجنة؟ والثالثة سبب شبه الولد بأبيه وأمه؛ فولد الكاذبون، وجعلوها كتاباً مستقلاً سموه مسائل عبد الله بن سلام، وهى هذه الثلاثة فى صحيح البخارى.

وسئل صلى الله عليه وسلم عن الإسلام، فقال: «شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت».

وسئل صلى الله عليه وسلم عن الإيمان، فقال: «أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله والبعث بعد الموت».

وسئل صلى الله عليه وسلم عن الإحسان، فقال: «أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك».

وسئل صلى الله عليه وسلم عن قوله تعالى : والذين يؤتون ما أتوا وقلوبهم ورجلة ، فقال : هم الذين يصومون ويصلون ويتصدقون ويحافظون أن لا يقبل منهم .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن قوله تعالى : وإذا أخذ ربك من بنى آدم من ظهورهم ذريتهم ، الآية ، فقال : إن الله تعالى خلق آدم ثم مسح على ظهره يمينه فاستخرج منه ذرية ، فقال : خلقت هؤلاء للجنة ، وبعمل أهل الجنة يعملون ، ثم مسح على ظهره فاستخرج منه ذرية ، فقال : خلقت هؤلاء للنار ، وبعمل أهل النار يعملون ، فقال رجل : يا رسول الله فقيم العمل ؟ فقال : إن الله إذا خلق العبد للجنة استعمله بعمل أهل الجنة حتى يموت على عمل من أعمال أهل الجنة فيدخله الجنة ، وإذا خلق العبد للنار استعمله بعمل أهل النار حتى يموت على عمل من أعمال أهل النار فيدخل النار .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن قوله تعالى : يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم ، فقال : بل ايتروا بالمعروف وتناهوا عن المنكر ، حتى إذا رأيت شحاً مضطاعاً وهوى متبعاً ودنيا مؤثرة وإعجاب كل ذي رأى برأيه فعليك بحفاضة نفسك ودع عنك أمر العوام .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن الأدوية والرقي ، هل ترد من القدر شيئاً؟ فقال : هي من القدر .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن أطفال المشركين ، فقال : الله أعلم بما كانوا عاملين ، وليس هذا قولاً بالتوقف كما ظنه بعضهم ، ولا قول بمجازاة الله لهم على ما يملئهم أنهم عاملوا . لو كانوا عاشوا ، بل هو جواب فصل ، وأن الله يعلم ما هم عاملوه وسيجازيهم على معلومه فيهم بما يظهر منهم يوم القيامة ، لا على مجرد عمله ، كما صرح به سائر الأحاديث واتفق عليه



أهل الحديث أنهم يمتحنون يوم القيامة ؛ فمن أطاع دخل الجنة ، ومن عصى دخل النار .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن سبأ : هل هو أرض أم امرأة ، فقال : « ليس بأرض ولا امرأة ، ولكنه رجل ولد عشرة من العرب ؛ ثيمان منهم ستة ، وثشام منهم أربعة <sup>(١)</sup> » : فأما الذين تشابهوا فلتخمس وجذام وغسان وعاملة ، وأما الذين ثيامنوا فالأزد والأشعريون وحمير وكندة وتمدجج وأنمار ، فقال : رجل : يا رسول الله وما أنمار ؟ فقال : « الذين منهم خشم وبجيلة » .

وسئل عن قوله تعالى : « لهم البشري في الحياة الدنيا وفي الآخرة » ، فقال صلى الله عليه وسلم : « هي الرؤيا الصالحة يراها المؤمن أو تُرى له » .

وسئل عن أفضل الرقاب - يعني في العتق - فقال : « أنفسها عند أهلها وأخلاها ثمناً » .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن أفضل الجهاد ، فقال : « من عُقر جواده وأريق دمه » .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن أفضل الصدقة ، فقال : « أن تصدق وأنت صحيح صحيح تخشى الفقر وتأمل الغنى » .

وسئل صلى الله عليه وسلم : أى الكلام أفضل ؟ فقال : « ما اصطنع الله للبلاهة : سبحان الله وبهده » .

وسئل صلى الله عليه وسلم : متى وجبت لك النبوة ؟ وفي لفظ : متى كنت نبياً ؟ فقال : « وآدم بين الروح والجسد » هذا هو اللفظ الصحيح ، والعمام يروونه « بين الماء والطين » ، قال شيخنا : وهذا باطل ، وليس بين الماء والطين مرتبة ، واللفظ المعروف ما ذكرناه .

وذكر الإمام أحمد في مسنده أن أعرابياً سأل : يا رسول الله أخبرني عن الهجرة إليك أينما كنت ، أم لقوم خاصة ، أم إلى أرض معلومة ، أم إذا كنت أنة غلعت ؟ فسأل ثلاث مرات ثم جلس ، فسكت رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) ثيمان : ذهب إلى اليمن . وثشام : ذهب إلى الشام .

يسيراً ثم قال : « أين السائل ؟ » قال : هاهو ذا حاضر يارسول الله . قال : « الهجرة أن تهجر الفواحش ما ظهر منها وما بطن ، وتقيم الصلاة ، وتؤتي الزكاة ، ثم أنت مهاجر وإن متَّ في الحضر ، فقام آخر فقال : يارسول الله أخبرني عن ثياب أهل الجنة ، أتخلق خلقاً أم تُنسج نسجاً ؟ قال : فضحك القوم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « تضحكون من جاهل يسأل عالماً ؟ » فاستلبت رسول الله صلى الله عليه وسلم ساعة ثم قال : أين السائل عن ثياب أهل الجنة ؟ فقال : هاهو ذا يارسول الله ، قال : « لا ، بل تنشق عنها ثمار الجنة ، ثلاث مرات . »

وسئل صلى الله عليه وسلم : أنفصى إلى نساتنا في الجنة ؟ وفي لفظ آخر : هل نصل إلى نساتنا في الجنة ؟ فقال : « إى والذى نفسى بيده إن الرجل ليُفصى في الغداة الواحدة إلى مائة عنراء . » قال الحافظ أبو عبد الله المقدسى : رجال إسناده عندي على شرط الصحيح .

وسئل : أنفأ في الجنة ؟ فقال : « نعم ، والذى نفسى بيده ، دَحْماً دَحْماً فإذا قام عنها رجعت مطهرة بكرة ، ورجال إسناده على شرط صحيح ابن حبان . وفي معجم الطبرانى أنه سئل : هل يتناكح أهل الجنة ؟ فقال : « بذلك لا يميل ، وشهوة لا تنقطع ، دَحْماً دَحْماً . »

قال الجومرى : الدَحْم : الدفع الشديد .

وفيه أيضاً أنه سئل صلى الله عليه وسلم : أيجامع أهل الجنة ؟ فقال : دَحْماً دَحْماً ولكن لا مَنِيَّ ولا مَنِيَّة .

وسئل صلى الله عليه وسلم : أينام أهل الجنة ؟ فقال : « النوم أخو الموت ، وأهل الجنة لا ينامون . »

وسئل صلى الله عليه وسلم : هل في الجنة خيل ؟ فقال : « إن دخلت الجنة أتيت بغرس من ياقوتة له جناحان فحملت عليه فطار بك في الجنة حيث شئت . »

وسئل صلى الله عليه وسلم : هل في الجنة إبل ؟ فلم يقل للأسائل مثل ما قال للأول ، بل قال : « إن يدخلك الله الجنة يكن لك فيها ما اشتبه نفسك وقرت عينك » .

وفي مجمع الطبراني أن أم سلمة رضى الله عنها سألت فقالت : يا رسول الله أخبرني عن قول الله عز وجل : « حور عين » قال : « حور : بيض ، عين : ضخم العين ، شعر الحوراء بمنزلة جناح النسر ، قالت : أخبرني عن قول الله عز وجل : « كأمثال الثور المكنون » فقال : « صفاؤه صفاء البدر الذي في الأصداف الذي لم تمسه الأيدي » قلت : أخبرني عن قوله تعالى : « فيهن خيرات حسان » قال : « خيرات الأخلاق ، حسان الوجوه » قلت : أخبرني عن قول الله عز وجل : « كأنهن بيض مكنون » قال : « رققهن كرقعة الجلد الذي رأيت في داخل البيضة مما على القشرة » قلت : أخبرني يا رسول الله عن قوله تعالى « عرباً أرباباً » قال : « من اللزاق قبض في دار الدنيا عجزاً رُمَصاً شُصْطاً ، خلقهن الله بعد الكبر فجعلهن الله حذاري ، عُرُبا : متعشقات متحبيات ، أرباباً : على ميلاد واحد » قلت : يا رسول الله نساء الدنيا أفضل أم الحور العين ؟ قال : « بل نساء الدنيا أفضل من الحور العين كفضل الظهيرة على البهانة » قلت : يا رسول الله ، وبم ذاك ؟ قال : « بصلاتهم وصيامهم وعبادتهم الله تعالى ، النُبَسَ الله وجوههم النور وأجسادهم الحرير ، بيض الألوان ، خضر الثياب ، صُفْرُ الحلي ، مجامرهم الدر ، وأمشاطهم الذهب ، يقلن : نحن الخالدات فلا نموت ، ونحن الناعمات فلا نبأس أبداً ، ونحن للقيات فلا نظمن أبداً ، ونحن الراضيات فلا ننسخط أبداً ، طوبى لمن كناه وكان لنا » قلت : يا رسول الله المرأة منا تزوج الزوجين والثلاثة والأربعة ثم تموت فتدخل الجنة ويدخلون معها ، من يكون زوجها ؟ قال : « يا أم سلمة إنها تخير فتختار أحسنهم خلقاً ، فتقول : يارب إن هذا كان أحسنهم معي خلقاً في دار الدنيا فزوجنيه ، يا أم سلمة ذهب حسن الخلق بخير الدنيا والآخرة » .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن قوله تعالى : « والأرض جميعا قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه » أين الناس يومئذ ؟ قال : « على جسر جهنم » وسئل عن الإيمان ، فقال : « إذا سرّتك حسنتك وساءت كسبتك فانت مؤمن » .

وسئل عن الإثم ، فقال : « إذا حاك في قلبك شيء فدعه » .  
وسئل عن البر والإثم ، فقال : « البر ما اطمأن إليه القلب واطمأنت إليه النفس ، والإثم ما حاك في القلب وتردد في الصدر » .

وسأله عمر : هل نعمل في شيء نستأنفه أم في شيء قد فرغ منه ؟ قال : « بل في شيء قد فرغ منه » قال : فقيم العمل ؟ قال : « يا عمر لا يُدرك ذلك إلا بالعمل » قال : إذا نجهت يارسول الله .

وكذلك سأله سُرّاقة بن مالك بن جعشم فقال : يارسول الله أخبرنا عن أمرنا كأننا ننظر إليه ، أما جرت به الأقلام وثبتت به المقادير أم بما يستأنف ؟ فقال : « لا ، بل بما جرت به الأقلام وثبتت به المقادير » قال : فقيم العمل إذا ؟ قال : « اصموا فكل مُبَسَّر » قال سُرّاقة : فلا أكون أبداً أشدّ اجتهداً في العمل من الآن .

## فصل

### فتاوى إمام المفتين

صلى الله عليه وسلم

في الطهارة

وسئل صلى الله عليه وسلم عن الوضوء بماء البحر ، فقال : « هو الطهور ماؤه والحل ميتته » .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن الوضوء من برّ بُسْضاعة ، وهي برّ يلقى فيها الحَيْضُ والنَّجَسُ ولحوم الكلاب ، فقال : « الماء طهور لا ينجسه شيء » .  
وسئل صلى الله عليه وسلم عن الماء يكون بالفلاة وما يتوبه من الدواب والسباع فقال : « إذا كان الماء قُلُتَيْنِ لم ينجسه شيء » .

وسأله أبو ثعلبة فقال : إنا بأرض قوم أهل كتاب ، وإنهم يأكلون لحم الخنزير ويشربون الخمر ، فكيف نصنع بأيتهم وقدورهم ؟ فقال : « إن لم تجدوا غيرها فأرخصوها بالماء واطبخوها فيها ، واشربوا » .

وفي الصحيحين : إنا بأرض قوم أهل كتاب ، أفأكل في آيتهم ؟ قال : « لا تأكلوا فيها إلا أن لا تجدوا غيرها ، فأغسلوها ثم كلوا فيها » .

وفي المسند والسنن : أفئنا في آية المجوس إذا اضطررنا إليها ، فقال : « إذا اضطررتم إليها فأغسلوها بالماء ، واطبخوها فيها » .

وفي الترمذى سئل عن قدور المجوس ، فقال : « أنقثوها فغسلا ، واطبخوها فيها » .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن الرجل يُجْبِلُ إليه أنه يجد الشيء في الصلاة ، فقال : « لا ينصرف حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً » .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن المذئ ، قال : « يجرى منه الرضوء » ، فقال له السائل : فكيف بما أصاب ثوبى منه ؟ فقال : « يكيفك أن تأخذ كفاً من ماء فتنضح به ثوبك حيث ترى أنه أصاب منه » صححه الترمذى .

وسئل صلى الله عليه وسلم عما يوجب الغسل ، وعن الماء يكون بعد الماء ، فقال : « ذاك المذئ وكل فعل يمدى ، فتغسل من ذلك بَرَجَكَ وأثنيك ، وتوضأ وضوءك للصلاة » .

وسأله فاطمة بنت أبي حبيش فقالت : إني امرأة استحاض فلا أطهر ، أفأدع الصلاة ؟ فقال : « لا ، إنما ذلك عرق وليس بجحصة ، فإذا أقبلت حيضتك فدعى الصلاة ، فإذا أدبرت فاعسلى عنك الدم ثم صلى » .

وسئل عنها أيضاً ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « تدع الصلاة أيام أقرائها التي كانت تحيض فيها ، ثم تغتسل وتوضأ عند كل صلاة ، وتصوم ، وتصلى » .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن الوضوء من لحوم الغنم فقال : « إن شئت فتوضأ ، وإن شئت فلا تتوضأ » .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن الوضوء من لحوم الإبل ، فقال : « نعم فتوضأ من لحوم الإبل » .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في مراحض الغنم ، فقال : « نعم صلوا فيها » .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في مبارك الإبل ، فقال : « لا » .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل فقال : يا رسول الله ، ما تقول في رجل لقي امرأة لا يعرفها ، فليس يأتي الرجل من امرأته شيء إلا قد أتاه منها ، غير أنه لم يحامها ، فأنزل الله تعالى هذه الآية : « وأقم الصلاة طرقي النهار وزلفاً من الليل إن الحسنات يذنبهن السيئات » ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : « توضأ ثم حل » ، فقال معاذ : فقلت يا رسول الله : أله خاصة أم للمؤمنين عامة ؟ قال : « بل للمؤمنين عامة » .

وسأله أم سليم فقالت : يا رسول الله إن الله لا يستحي من الحق ، فهل حل المرأة من غسل إذا هي احتلت ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « نعم إذا رأت الماء » ، فقالت أم سلمة : أو تحتلم المرأة ؟ فقال : « ترى يداك ، فيم يشبهها ولدها ؟ » ، وفي لفظ أن أم سليم سألت نبي الله صلى الله عليه وسلم عن المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا رأت المرأة ذلك فليغتسل » .

وفي المسند أن خولة بنت حكيم سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل ، فقال : « ليس عليها غسل حتى تنزل » ، كما أن الرجل ليس عليه غسل حتى ينزل » .

وسأله أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه عن المذي ، فقال : « من المذي الوضوء ، ومن المني الغسل » ، وفي لفظه إذا رأيت المذي فتوضأ ، واغسل

ذكره ، وإذا رأيت نضح الماء فاغسل ، ذكره أحمد .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن الرجل يجد البلل ولا يذكر احتلاماً فقال : يغتسل ، وعن الرجل يرى أنه قد احتلم ولم يجد البلل ، فقال : لا يغسل عليه ، ذكره أحمد .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن الرجل يجامع أهله ثم يكسل <sup>(١)</sup> ، وعائشة جالسة ، فقال : « إني أفعل ذلك أنا وهذه ثم نفتسل ، ذكره مسلم .

وسأله أم سبلة فقالت : يا رسول الله إني امرأة أشد حفر رأسي ، أفانقسه بغسل الجنابة ؟ فقال : « لا ، إنما يكفيك أن تحنّ على رأسك ثلاث حنّات ثم تفيضين عليك الماء » ذكره مسلم ، وعند أبي داود : « واغمسري قروئك عند كل حنة » .

وسأله صلى الله عليه وسلم امرأة فقالت : يا رسول الله إن لنا طريقاً إلى المسجد مُشْتَبَةً ، فكيف نفعل إذا مُطَرْنَا ؟ فقال : « أليس بعد طريق هي أطيب منها ؟ قلت : بلى يا رسول الله ، قال : « هذه هذه » وفي لفظ : « أليس بعد ما هو أطيب منه ؟ » قلت : بلى ، قال : « فإن هذا يذهب بذلك » ذكره أحمد .

وسئل صلى الله عليه وسلم فقيل له إنا نريد المسجد فنظاً الطريق النجسة ، فقال : « الأرض يطهر بعضها بعضاً » ذكره ابن ماجه .

وسأله صلى الله عليه وسلم امرأة فقالت : إحدانا يصيب ثوبها من دم الحيضة ، كيف تصنع به ؟ فقال : « تَحْتِمْهُ ، ثم تَغْسِرُ به بالماء ، ثم تتوضّأه ، ثم تصلّي فيه » متفق عليه .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن فأرة وقعت في سمن ، فقال : « ألقوها وما حوّلها وكلوا سمنكم » ذكره البخاري ، ولم يصح فيه التفصيل بين الجامد والمائع .

(١) أكسل الرجل : جامع ولم يزل .

وسأله صلى الله عليه وسلم ميمونة عن شاة ماتت فآلقوا إهابها ، فقال :  
« علا أخلتُم مَسْكُها ، فقالت : فأخذ مَسْكُ شاة قد ماتت ؟ فقال لها صلى الله  
عليه وسلم : « إنما قال تعالى : قل لا أجد فيها أوصى إلى مُعْرَما حل طاعم  
يُطْعَمُه إلا أن يكون ميتة أو دما مسفوحا أو لحم خنزير - وإنكم لاتطعمونه ،  
إن تدبغوه تلتفتوا به » فأرسلت إليها فسلخت مَسْكُها فدفنته ، فاتخذت منه  
قُرْبَةً حتى تفرقت عندها ، ذكره أحمد .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن جلود الميتة ، فقال : « ذكأوها دبغها ،  
ذكره النسائي .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن الاستطابة ، فقال : « أولاً يحد أحدكم ثلاثة  
أحجار حيران للصفحتين وحجر للسرة »<sup>(١)</sup> ، حديث حسن ، وعند مالك مرسل  
« أولاً يحد أحدكم ثلاثة أحجار » ، ولم يرد .

وسأله سُرافة عن التذوق : فأمره أن يتنكب القبلة ، ولا يستقبلها ،  
ولا يستدبرها ، ولا يستقبل الريح ، وأن يستنجى بثلاثة أحجار ليس فيها رجيع ،  
أو ثلاثة أحواد ، أو ثلاث حثيات من تراب ، ذكره الدارقطني .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن الوضوء ، فقال : « أسبغ الوضوء ، واخلل بين  
الأصابع ، وبالغ في الاستنفاق إلا أن تكون صائماً ، ذكره أبو داود .

وسأله صلى الله عليه وسلم عمرو بن عبسة فقال : كيف الوضوء ؟ قال :  
« أما الوضوء فإنك إذا توضأت فغسلت كفيك فألقيتها خرجت خطاياك من  
بين أظفاركَ وأناملك ، فإذا تمضمضت واستنشقت وغسلت وجهك ويديك  
إلى المرفقين ومسحت رأسك وغسلت رجليك اغتسلت من عامة خطاياك كيوم  
ولدتك أمك » ، ذكره النسائي .

وسأله صلى الله عليه وسلم أعرابي عن الوضوء ، فأراه ثلاثاً ثلاثاً ثم قال :  
« هكذا الوضوء » ، فمن زاد على هذا فقد أساء وتعدى وظلم ، ذكره أحمد .

(١) السرة : مجرى العائط ، والصفحتان ما يحفان بالسرة .



وسأل النبي صلى الله عليه وسلم أعرابي فقال : يا رسول الله ، الرجل منا يكون في الصلاة فيكون منه الرؤيحةُ ويكون في الماء قلة ، فقال : « إذا لمسه أحدكم فليغتسل ، ولا تأتوا النساء في أحجارهن ؛ فإن الله لا يستحي من الحق ، ذكره الترمذى . »

وسئل صلى الله عليه وسلم عن المسح على الخفين ، فقال : « للسافر ثلاثة أيام وللبقيم يوما و ليلة . »

وسأله صلى الله عليه وسلم ابن أبي حمارة فقال : يا رسول الله أمسح على الخفين ؟ فقال : « نعم » قال : يوما ؟ قال : « يومين » قال : وثلاثة أيام ؟ قال : « نعم ، وما شئت ، ذكره أبو داود . فطائفة من أهل العلم أخذت بظاهره وجوزوا المسح بلا توقيت ، وطائفة قالت : هذا مطلق وأحاديث التوقيت مقيدة ، والمقيد يقتضى على المطلق . »

وسأله صلى الله عليه وسلم أعرابي فقال : أكون في الرمل أربعة أشهر أو خمسة أشهر ، ويكون فينا النفساء والحائض والجنب ، فما ترى ؟ قال : عليك بالتراب ، ذكره أحمد .

وسأله صلى الله عليه وسلم أبو ذر : إني أغرب عن الماء ومعى أهلى ، فتصينى الجنابة ، فقال : « إن الصعيد الطيب طهور ما لم تجد الماء تحسّر حجج ، فإذا وجدت الماء فأمسّه بَشْرَكَكَ » حديث حسن .

وسأله صلى الله عليه وسلم أمير المؤمنين على بن أبى طالب كرم الله وجهه فقال : انكسرت لإحدى زنتى « فأمره أن يمسح على الجبائر ، ذكره ابن ماجه . »

وقال ثوبان : استفتوا النبي صلى الله عليه وسلم عن الغسل من الجنابة فقال : « أما الرجل فليَنشُشْ رأسه فليغسله حتى يبلغ أصول الشعر ، وأما المرأة فلا عليها أن لا تنقعنه ، لتغرف على رأسها ثلاث غرفات تكفيها ، ذكره أبو داود . »

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل فقال : إني اغتسلت من الجنابة وصليت الصبح ، ثم أصبحت فرأيت قد ذر موضع الظفر لم يصبه ماء فقال : « لو كنت بسحت عليه يذكرك أجزأك ، ذكره ابن ماجه . »

وسأله صلى الله عليه وسلم امرأة عن الحيض ، فقال : « تأخذ إحداكن ماء ، لها وسدرا فتطهر فتحسن الطهور ، ثم تصب على رأسها فتدلكه ذلكا شديدا حتى تبلغ شئون رأسها ، ثم تصب عليها الماء ، ثم تأخذ فیرصة ممسكة<sup>(١)</sup> فتطهر بها . »

وسأله صلى الله عليه وسلم عن غسل الجنابة فقال : « تأخذ ماء فتطهر فتحسن الطهور ، ثم تصب الماء على رأسها فتدلكه حتى يبلغ شئون رأسها ، ثم تُفيعض الماء عليها . »

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل : ما يجل لي من امرأتى وهي حائض ، فقال : « تشد عليها لإزارها ثم شأنك بأعلاها ، ذكره مالك . »

وسئل صلى الله عليه وسلم عن مؤاكلة الحائض ، فقال : « وإكلها ، ذكره الترمذی . »

وسئل صلى الله عليه وسلم : كم تجلس النفساء ؟ فقال : « تجلس أربعين يوما ، إلا أن ترى الطهر قبل ذلك ، ذكره الدارقطني . »

فتاوى إمام المفتين - صلى الله عليه وسلم - في الصلاة :

وسأله صلى الله عليه وسلم ثوبان عن أحب الأعمال إلى الله تعالى ، فقال : « عليك بكثرة السجود لله عز وجل ؛ فإنك لا تسجد لله سجدة إلا رفعك الله بها درجة وحط بها عنك خطيئة ، ذكره مسلم . »

وسأله عبد الله بن سعد : أيما أفضل ، الصلاة في بيتي أو الصلاة في المسجد ؟ فقال : « ألا ترى إلى بيتي ما أقربه من المسجد ؟ فلأن أصلي في بيتي أحب إلى »

(١) القرصة : خرقة أو قطة تنسج بها المرأة من الخيش ، وممسكة : مطية بالمشك

من أن أصلى في المسجد ، إلا أن تكون صلاة مكتوبة ، ذكره ابن ماجه .  
وسئل صلى الله عليه وسلم عن صلاة الرجل في بيته ، فقال : « نوروا بيوتكم ،  
ذكره ابن ماجه .

وسئل صلى الله عليه وسلم : متى يصلى الصبي ؟ فقال : « إذا عرف يمينه من  
شماله فروه بالصلاة » .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن قتل رجل عنت يشبه بالنساء ، فقال : « إني  
سُئلت عن قتل المصلين » ذكره أبو داود .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن وقت الصلاة ، فقال للسائل : « صل معنا  
بذين اليومين ، فلما زالت الشمس أمر بلالا فأذن ، ثم أمره فأقام الظهر ، ثم أمره  
فأقام العصر والشمس مرتفعة بضاء نقية ، ثم أمره فأقام المغرب حتى غابت  
الشمس ، ثم أمره فأقام العشاء حين غاب الشفق ، ثم أمره فأقام الفجر حين طلع  
الفجر . فلما كان اليوم الثانى أمره فأبرد بالظهر ، وصلى العصر والشمس مرتفعة  
آخرها فوق الذى كان ، وصلى المغرب قبل أن يغيب الشفق ، وصلى العشاء بعد  
ما ذهب ثلث الليل ، وصلى الفجر فأسفر بها ، ثم قال : أين السائل عن وقت الصلاة ؟  
فقال الرجل : أنا . يارسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : وقت صلاتكم  
مارأيتكم » ذكره مسلم .

وسئل صلى الله عليه وسلم : هل من ساعة أقرب إلى الله من الأخرى ؟  
قال : « نعم ، أقرب ما يكون الرب عز وجل من العبد جوف الليل الآخر ،  
فإن استطعت أن تكون معي يذكر الله في تلك الساعة فكن » .

وسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة الوسطى ، فقال : « هي  
صلاة العصر » .

وسئل صلى الله عليه وسلم : هل في ساعات الليل والنهار ساعة تُكسر  
الصلاة فيها ؟ فقال : « نعم ، إذا صليت للصبح فدع الصلاة حتى تطلع الشمس :

فإنها تطلع بين قرني شيطان، ثم صل، فإن الصلاة محصورة متقبلة، حتى تستزى الشمس على رأسك كالرُشح، فدع الصلاة فإن تلك الساعة تُسجَرُ جهنم وتُفتح فيها أبوابها حتى ترتفع الشمس عن حاجبك الأيمن، فإذا زالت الشمس فالصلاة محصورة متقبلة حتى تصلي العصر، ثم دع الصلاة حتى تغيب الشمس - ذكره ابن ماجه، وفيه دليل على تعلق النهي بفعل صلاة الصبح لا بوقتها.

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل فقال: لا أستطيع أن أخذ شيئاً من القرآن فلعني ما عجزني، فقال: «قل سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر، ولا حول ولا قوة إلا بالله»، فقال: «يا رسول الله هذا لله، فإني؟» فقال: «قل: اللهم ارحمني وعافني واهدني وارزقني»، فقال بيده هكذا وقبضها، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أما هذا فقد ملأ يديه من الخير»، ذكره أبو داود.

وسأله صلى الله عليه وسلم عمران بن حصين - وكان به بواسير - عن الصلاة، فقال «صل قائماً، فإن لم تستطع فقاعداً، فإن لم تستطع فقل جنبك» - ذكره البخاري.

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل: أقرأ خلف الإمام أو أنصت؟ قال: «بل أنصت فإنه يكفيك»، ذكره الدارقطني.

وسأله صلى الله عليه وسلم حطان، فقال: يا رسول الله إنا لانزال سفرأ فكيف نصنع بالصلاة؟ فقال: «ثلاث تسيحات ركوعاً، وثلاث تسيحات سجوداً، ذكره الشافعي مرسلًا»

وسأله صلى الله عليه وسلم عثمان بن أبي العاص فقال: يا رسول الله، إنه الشيطان قد حال بين صلاتي وبين قراءتي يُلبّسها عليّ، فقال: «ذاك شيطان يقال له خُتْرَب، فإذا أحسسته فتعوذ بالله واتَّعِزَّ على يسارك ثلاثاً»، قال: ففعلت ذلك فأذهب الله، ذكره مسلم.

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل فقال : أصلي في ثوبي الذي آتى فيه أهلي ؟ قال : نعم ، إلا أن ترى فيه شيئاً فتغسله .

وسأله صلى الله عليه وسلم معاوية بن حيدة يارسول الله عورتا ما أتاني منها وما تندر؟ قال : أحفظ عورتك لإمان زوجتك أو مملكت يمينك ، قال : قلت : يارسول الله الرجل يكون مع الرجل ، قال : إن استطعت أن لا يراها أحد فافعل ، قلت : فالرجل يكون عالياً ، قال : الله أحق أن يستحيأ منه ، ذكره أحمد .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في الثوب الواحد ، قال : أو كثر ثيابكم يجد ثوبين ١٩ ، متفق عليه .

وسأله صلى الله عليه وسلم سلمة بن الأكوع : يارسول الله إني أكون في الصيد فأصل وليس عليّ إلا قميص واحد ، فقال : فازرره ، وإن لم تجد إلا شوكه ، ذكره أحمد ، وعند النسائي : إني أكون في الصيف وليس عليّ إلا قميص .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل : يارسول الله أصل في الفراء؟ قال : فأي الدباغ؟ وسئل صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في القوس والقرن ، قال : اطح القترن وصل في القوس ، ذكره البخاري . والقرن - بالتحريك - الجمبة . وسأله أم سلمة : هل تصل المرأة في درع وخمار وليس عليها إزار؟ فقال : إذا كان الدرع ساهلاً يغطي ظهر قميصها ، ذكره أبو داود .

وسأله صلى الله عليه وسلم أبو ذر عن أول مسجد وضع في الأرض ، قال : المسجد الحرام بمكة؟ قال : المسجد الأقصى ، فقال : كم بينهما؟ قال : فأربعون عاماً ، ثم الأرض لك مسجد ، حيث أدركتك الصلاة فصل ، متفق عليه .

وذكر الحاكم في مستدركه أن جعفر بن أبي طالب سأله عن الصلاة في السفينة فقال : صل فيها قائماً إلا أن تغرق الفرق .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن مسح الحصى في الصلاة فقال : واحدة أو دح .

وسأله صلى الله عليه وسلم جابر عن ذلك فقال : « واحدة » ، ولأن تمسك  
عنها خير لك من مائة ناقة كلها سواد الحديق ، قلت : المسجد كان مفروشا بالحصياء  
فكان أحدهم يمسحه يديه لموضع سجوده ، فرخص النبي في مسحة واحدة ولديهم  
إلى تركها ، والحديث في المسند

وسئل صلى الله عليه وسلم عن الالتفات في الصلاة ، فقال : « هو اختلاس  
يقتلسه الشيطان من صلاة العبد » .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل فقال : يصل أحدنا في منزله الصلاة ثم يأت  
المسجد وتقام الصلاة ، أفأصل معهم ؟ فقال : « لك سهم جمع » ، ذكره أبو داود  
وسأله صلى الله عليه وسلم أبو ذر عن الكلب الأسود يقطع الصلاة دون  
الأحمر والأصفر ، فقال : « الكلب الأسود شيطان » .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل فقال : يا رسول الله إني صليت فلم أدر أشغبت  
أو أوترت ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إياكم أن يتلعب بكم الشيطان  
في صلاتكم » ، من صلى فلم يدر أشغف أم أوتر فليسجد سجدتين فإنيهما تمام  
صلاته ، ذكره أحمد .

وسئل صلى الله عليه وسلم : لآى شيء فضلت يوم الجمعة ؟ فقال : « لأن  
فيها طهيت طينة أليك آدم ، وفيها الصمعة والسعنة ، وفيها البطحشة ، وفي آخر  
ثلاث ساعات منها ساعة من دعا الله فيها استجيب له ، وسئل أيضا عن ساعة  
الإجابة ، فقال : « حين تقام الصلاة إلى الانصراف منها ، ولاتنافي بين الحديثين ؛  
لأن ساعة الإجابة وإن كانت آخر ساعة بعد العصر فالساعة التي تقام فيها الصلاة  
أولى أن تكون ساعة الإجابة ، كما أن المسجد الذي أسس على التقوى هو مسجد  
قباء ، ومسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى بذلك منه ، وهو أولى من جمع  
بينهما بفتحها ، فتأمل .

وسئل صلى الله عليه وسلم : يا رسول الله أخبرنا عن يوم الجمعة . فإني  
من الخير ؟ فقال : « فيه خمس خلل : فيه خلق آدم ، وفيه أهبط آدم إلى

الأرض ، وفيه توفى الله آدم ، وفيه ساعة لا يسأل الله العبد فيها شيئاً إلا أعطاه إياه ما لم يسأل إنما أو قطيعة رحم ، وفيه تقوم الساعة ، لما من ملك مقرب ولا سماء ولا أرض ولا جبال ولا حجر إلا وهو مشفق من يوم الجمعة ، ذكره أحمد والشافعي .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن صلاة الليل ، فقال : « مثني مثني ، فإذا خشيته أصبح فأوتر بواحدة » متفق عليه .

وسأله أبو أمامة : بكم أوتر ؟ قال : « بواحدة » ، قال : إني أطيق أكثر من ذلك ، قال : « ثلاث » ، ثم قال : « بخمس » ، ثم قال : « بسبع » ، وفي الترمذي أنه سئل عن الشفع والوتر ، فقال : « هي الصلاة . بعضها شفع وبعضها وتر » . وفي سنن الدارقطني أن رجلاً سأله عن الوتر ، فقال : « أفضل بين الواحدة والثنتين بالسلام » .

وسئل صلى الله عليه وسلم : أي الصلاة أفضل ؟ قال : « طول القنوت » ، ذكره أحمد .

وسئل : أي القيام أفضل ؟ قال : « نصف الليل ، وقليل فاعله » .  
وسئل صلى الله عليه وسلم : هل من ساعة أقرب إلى الله من الأخرى ؟ قال : « نعم ، جوف الليل الأوسط » ذكره للنسائي .

## فصل

### فتاوى إمام المفتين

صلى الله عليه وسلم

في الموت

وسئل صلى الله عليه وسلم عن موت الفجأة ، فقال : « راحة للؤمن ، وأخذة للفاجر » ، ذكره أحمد ، ولهذا لم يكره أحمد موت الفجأة في إحدى الروايتين عنه ، وقد روى عنه كراهتها ، وروى في مسنده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بمجدار أو حائط مائل ، فأسرع المشي ، فقيل له في ذلك ، فقال :

« إلى أكرم موت الفوات ، ولا تناف بين الحديدين فتأمله .

وسئل ثمر بن جنازة الكافر ، أفنقوم لها ؟ قال : « نعم ، إنكم لستم تقومون لها ، إنما تقومون لعظاما للذي يقبض النفوس ، ذكره أحمد ، وقام لجنازة يهودية غسل من ذلك ، فقال : « إن للموت فرعا ، فإذا رأيتم جنازة فقوموا » .

وسئل عن امرأة أوصت أن يعتق عنها رقبة مؤمنة ، ففدعا بالرقبة ، فقال : « من ربك ؟ » قالت : الله ، قال : « من أنا ؟ » قالت : رسول الله ، قال : « أعتقها فإنها مؤمنة » ، ذكره أبو داود .

وسأله صلى الله عليه وسلم عن رضى الله عنه : هل ترد إلينا عقولنا في القبر وقت السؤال ؟ فقال : « نعم كيئتنكم اليوم » ، ذكره أحمد .

وسئل عن عذاب القبر ، فقال : « نعم عذاب القبر حق » .

## فصل

### فتاوى إمام المفتين

صلى الله عليه وسلم

في الزكاة

وسئل صلى الله عليه وسلم عن صدقة الإبل ، فقال : « مامن صاحب إبل لا يؤذى حقها - ومن حطبها حلبها يوم ورودها - إلا إذا كان يوم القيامة يُطح لها بقاع قرقر أو فرما كانت لا يفقد منها فصيلا واحدا تطؤه بأخفافها وتعضه بأفواهها ، كلما مر عليه أولاها رُدَّ عليه أخراها ، في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة حتى يقضى بين العباد فيرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار » .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن البقر ، فقال : « ولا صاحب بقر ولا غنم لا يؤذى حقها إلا إذا كان يوم القيامة يُطح لها بقاع قرقر لا يفقد منها شيئا ليس فيها عقصاء ولا جلعاء ولا عصباء ، تطحنه بقرونها ، وتطؤه بأخلافها ، كلما مرت عليه أولاها



رد عليه أخراها ، في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة ، حتى يقضى بين العباد  
خيرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار . .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن الخيل فقال : « الخيل ثلاثة ، هي لرجل وزر  
ولرجل ستر ، ولرجل أجر ، فأما الذى له أجر فرجل ربطها في سبيل الله فأطال  
لما في مرج أو روضة فما أصابت في طيلها ذلك من المرج أو الروضة كانت له  
حسنة ، ولو أنه انقطع طيلها فاستنت شرفاً أو شرفين<sup>(١)</sup> كانت له آثارها وأرواؤها  
حسنة ، ولو أنها مرت بنهر فشربت منه ولم يرد أن يسقيها كانت له حسنة ، فهي  
لذلك الرجل أجر ، ورجل ربطها تنفياً وتعتقاً ثم لم يمس حق الله في رقابها  
ولا في ظهورها فهي لذلك الرجل ستر ، ورجل ربطها فخراً ورياء ونواء لأهل  
الإسلام فهي على ذلك وزر . »

وسئل صلى الله عليه وسلم عن الحر : فقال : « ما نزل على فيها إلا هذه الآية  
الجامعة الفاسدة : فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ، ومن يعمل مثقال ذرة شراً  
يره . . ذكره مسلم . »

وسأله صلى الله عليه وسلم أم سلة فقالت : إني ألبس أو ضاحاً من ذهب ،  
أأكثر هو ؟ قال : « ما بلغ أن تؤدى زكاته فزكّى فليس بكذبة ، ذكره مالك . »  
وسئل صلى الله عليه وسلم : أفي المال حق سوى الزكاة ؟ قال : « نعم ؛ ثم قرأ  
« وآتى المال على حبه ، ذكره الدارقطني . »

وسأله صلى الله عليه وسلم امرأة فقالت : إن لي حلياً ، وإن زوجي خفيف  
ذات اليد ، وإن لي ابن أخ ، أفيجزى . عنى أن أجعل زكاة الحلي فيهم ؟ قال : « نعم . »  
وذكر ابن ماجة أن أبا سيارة سأله فقال : إن لي نخلاً ، فقال : « أد العشره  
خقلت : يارسول الله أحسبها لي ، فيهاها لي . »

وسأله صلى الله عليه وسلم العباس عن تعجيل زكاته قبل أن يحول الحول ،  
فأذن له في ذلك . ذكره أحمد .

(١) قطع حبلاً ، بمرت شوطاً أو شوطين

وسئل صلى الله عليه وسلم عن زكاة الفطر ، فقال : « هي حل كل مسلم ، صغيراً أو كبيراً ، حراً أو عبداً ، صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير أو أقط » .

وسأله صلى الله عليه وسلم أصحاب الأموال فقالوا : إن أصحاب الصدقة يَعْتَدُونَ علينا ، أفدكم من أموالنا بقدر ما يعتدون علينا ؟ قال : « لا » ذكره أبو داود .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل فقال : إني ذو مال كثير ، وذو أهل وولد وحاضرة ، فأخبرني كيف أنفق ؟ وكيف أمنع ؟ فقال : « تخرج الزكاة من مالك ، فإنها طهرة تطهرك ، وتصلُ بها رحمتك وأقاربك ، وتعرف حتى السائل والجار والمسكين » ، فقال : يا رسول الله أقلل في ، قال : « فأت ذا القربى حقّه والمسكين وابن السبيل ولا تبتدر تبريراً » ، فقال : حسبي ، وقال : يا رسول الله إذا أديت الزكاة إلى رسولك فقد برمت منها إلى الله ورسوله ؟ قال رسول الله : « نعم ، إذا أديتها إلى رسولك فقد برمت منها ، ولك أجرها ، وإنما حل من بدلتها » ذكره أحمد .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن الصدقة حل أبي رافع مولاة ، فقال : « إنا آله محمد لا نعمل لنا الصدقة ، وإن مولى القوم من أنفسهم ، ذكره أحمد .

وسأله صلى الله عليه وسلم عمر عن أرضه بخير ، واستغناه ما يصنع فيها وقد أراد أن يتقرب بها إلى الله ، فقال : « إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها » ، فعمل . وتصدق عبد الله بن زيد بمائطته ، فأتاه أبوها فقال : يا رسول الله إنها كانت قيم وجوهنا ، ولم يكن لنا مال غيره ، فدعا عبد الله فقال : « إن الله قد قبل منك صدقتك ، وردّها على أبويك » ، فتوارثاها بعد ذلك ، ذكره النسائي .

وسئل صلى الله عليه وسلم : أى الصدقة أفضل ؟ فقال : « النسيئة ، أن يمنح أحكم الحرم أو ظهر الدابة أو لبن الشاة أو لبن البقرة » ، ذكره أحمد .

وسئل صلى الله عليه وسلم مرة عن هذه المسألة ، فقال : « جدد المُقْبِل . وابدأ بمن تمول » . ذكره أبو داود .

وسئل صلى الله عليه وسلم مرة أخرى عنها ، فقال : « أن تصدق وأنت صحيح صحيح شحيح تنفخى الفقر وتأمل الغنى » .

وسئل مرة أخرى عنها فقال : « سقى الماء » .

وسأله صلى الله عليه وسلم سراقه بن مالك عن الإبل تنفخى حياتها : هل له من أجر في سقائها ؟ فقال : « نعم ، في كل كبد حَرَّى أجر ، ذكره أحمد .

وسأله صلى الله عليه وسلم امرأتان عن الصدقة على أزواجهما ، فقال : « لهما أجران : أجر القرابة ، وأجر الصدقة ، متفق عليه ، وعند ابن ماجه : أجهزى .  
عن من النفقة الصدقة على زوجي وأيتام في حجرى ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لهما أجران : أجر الصدقة ، وأجر القرابة » .

وسأله صلى الله عليه وسلم أسماء فقالت : مالى مال إلا ما أدخل على الزبير أفأتصدق ؟ فقال : « تصدق ولا تشوصى فبوصى عليك <sup>(١)</sup> » ، متفق عليه .

وسأله صلى الله عليه وسلم مملوك : أتصدق من مال مولاي بشئ ؟ فقال : « نعم والاجر بينكما نصفان » ، ذكره مسلم .

وسأله صلى الله عليه وسلم عمر رضى الله عنه عن شراء فرس تصدق به ، فقال : « لا تشتره ، ولا تمد في صدقتك وإن أعطاكه بدمهم ؛ فإن العائد في مهبته كالعائد في قبضته » ، متفق عليه .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن المعروف ، فقال : لا تحقرن من المعروف شيئاً ، ولو أن تعطى صلة الجبل ، ولو أن تعطى شسع النعل ، ولو أن تفرغ من دلوك في إناء المستسقى ، ولو أن تنهى الثقى من طريق الناس يؤذيهم ، ولو أن

(١) لا تشصى بالصدقة فيجربك الله تعالى من فضله .

تَلَسَّسَ أَخَاكَ وَوَجَّهَكَ إِلَيْهِ طَلَّقَ، وَلَوْ أَنَّ تَلَقَّى أَخَاكَ فَتَسَلَّمَ عَلَيْهِ، وَلَوْ أَنَّ تَوَاسَّ  
الْوَحْشَانِ فِي الْأَرْضِ، ذَكَرَهُ أَحْمَدُ .

فَلَمْ يَأْجُلْ هَذِهِ الْفَتَاوَى، وَمَا أَحْلَاهَا، وَمَا أَنْفَعَهَا، وَمَا أَجْمَعَهَا لِكُلِّ  
خَيْرٍ، فَوَاقَهُ لَوْ أَنَّ النَّاسَ صَرَفُوا مِمَّهْمُ إِلَيْهَا لِأَغْنِيَهُمْ عَنْ فِتَاوَى فَلَانٍ وَفَلَانٍ،  
وَاقَهُ الْمُسْتَعَانُ .

وَسَأَلَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلٌ فَقَالَ : إِنِّي تَصَدَّقْتُ عَلَى أُمِّي بَعْدَ وَثَانِهَا  
مَاتَتْ، فَقَالَ : « وَجِبَتْ صَدَقَتُكَ، وَهَؤُلَاءِ بِمِثْرَائِكَ »، ذَكَرَهُ الشَّافِعِيُّ .

وَسَأَلَتْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ امْرَأَةٌ فَقَالَتْ : إِنِّي تَصَدَّقْتُ عَلَى أُمِّي بِجَارِيَةٍ وَإِنِهَا  
مَاتَتْ، فَقَالَ : « وَجِبَ أَجْرُكَ، وَرَدَّهَا عَلَيْكَ لِلْمِيرَاثِ »، ذَكَرَهُ مُسْلِمٌ .

وَسَأَلَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلٌ فَقَالَ : إِنِّي أُمِّي تَوَفَّيْتُ، أَفَيَنْفَعُنِي إِنْ تَصَدَّقْتُ  
عَنْهَا ؟ قَالَ : « نَعَمْ »، ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ .

وَسَأَلَهُ آخَرُ فَقَالَ : إِنِّي أُمِّي انْتَحَلَتْ نَفْسَهَا، وَأَطْلَاهَا تَكَلَّمَ تَصَدَّقْتُ  
فَهَلْ لَهَا أَجْرٌ إِنْ تَصَدَّقْتُ عَنْهَا ؟ قَالَ : « نَعَمْ »، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

وَسَأَلَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ آخَرُ فَقَالَ : إِنِّي أَبِي مَاتَ وَلَمْ يَوْصَ، أَفَيَنْفَعُنِي أَنْ  
أَتَصَدَّقَ عَنْهُ ؟ قَالَ : « نَعَمْ »، ذَكَرَهُ مُسْلِمٌ .

وَسَأَلَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَكِيمُ بْنُ حَزَامٍ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أُمُورٌ كُنْتُ  
أَتَحَنَّنُ عَلَيْهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ مِنْ صَلَّةٍ وَعَتَاقَةٍ وَصَدَقَةٍ، هَلْ لِي فِيهَا أَجْرٌ ؟ قَالَ :  
« أَسَلِّتَ عَلَى مَا سَلَفَ لَكَ مِنْ خَيْرٍ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

وَسَأَلَتْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنْ ابْنِ جُدْعَانَ، وَأَنَّهُ  
كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ يَصِلُ الرَّحِمَ وَيَطْعُمُ الْمُسْكِينَ، فَهَلْ ذَلِكَ نَافِعٌ ؟ فَقَالَ : « لَا يَنْفَعُهُ،  
لَئِنْ لَمْ يَقُلْ يَوْمَآ رَبُّ اغْفِرْ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ »، ذَكَرَهُ مُسْلِمٌ .

وَسُئِلَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْغَنِيِّ الَّذِي يَحْرِمُ الْمَسَآةَ، فَقَالَ : « يَحْسُونُ

درهماً أو قيمتها من الذهب . ذكره أحمد .

ولا ينافي هذا جوابه للآخر : « ما ينفذه أو يمشيه ، فإن هذا غناء اليوم ، وذلك غناء العام بالنسبة إلى حال ذلك السائل ، والله أعلم .

وسأله صلى الله عليه وسلم عمر بن الخطاب رضى الله عنه وقد أرسل إليه بعتاء ، فقال : أليس أخبرتنا أن خير ألاحدنا أن لا يأخذ من أحد شيئاً ، فقال : إنما ذلك من المسألة ، فأما ما كان عن غير مسألة فإنما هو رزق رزقك الله ، فقال عمر : والذى تقضى يده لا أسأل أحداً شيئاً ، ولا يأتينى شيء من غير مسألة إلا أخذته . ذكره مالك .

## فصل

### فتاوى إمام المفتين

صلى الله عليه وسلم

في الصوم

وسئل صلى الله عليه وسلم : أى الصوم أفضل ؟ فقال : « شعبان لتمظيم رمضان » قيل : فأى الصدقة أفضل ؟ قال : « صدقة رمضان ، ذكره الترمذى . والذى فى الصحيح أنه سئل : أى الصيام أفضل بعد شهر رمضان ؟ فقال : « شهر الله الذى تدعونه المحرم » قيل : فأى الصلاة أفضل بعد المكتوبة ؟ قال « الصلاة فى جوف الليل » .

قال شيخنا : ويحتمل أن يريد بشهر الله المحرم أول العام ، وأن يريد به الأشهر الحرم ، والله أعلم .

وسأله صلى الله عليه وسلم عائشة رضى الله عنها فقالت : يا رسول الله ، دخلت على وأنت صائم ، ثم أكلت حبساً ، فقال : « نعم » ، إنما منزلة من صام فى غير رمضان أو قضى رمضان فى التطوع بمنزلة رجل أخرج صدقة من ماله فجاء منها بما شاء فأمصاه ، وبخيل بما شاء فأمسكه . ذكره النسائى .  
ودخل صلى الله عليه وسلم على أم هانئ فشرب ، ثم ناولها فشربت ، فقالت : إني كنت صائمة ، فقال : « الصائم المتطوع أمير نفسه ، إن شاء صام ، وإن شاء أفطر .

ذكره أحمد . وذكر الدارقطني أن أبا سعيد صنع طعاماً ، فدعا النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ، فقال رجل من القوم : إني صائم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « صنع لك أخوك طعاماً وتكلف لك أخوك ! أفطر » وصم يوماً آخر مكانه . وذكر أحمد أن حفصة أهديت لها شاة ، فاكلت منها هي وعائشة ، وكانتا صائمتين ، فسألنا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك ، فقال : « أبدياً يوماً مكانه » .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل ، فقال : قد اشتكيت عيني ، أفأكمل وأنا صائم ؟ قال : « نعم » ، ذكره الترمذي . وذكر الدارقطني أنه سئل أفرضة الوضوء من التي ؟ فقال : « لا ، لو كان فريضة لوجدته في القرآن » ، وفي إسناده الحديثين مقال .

وسأله صلى الله عليه وسلم عمر بن أبي سلمة أيقبل الصائم ؟ فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : « سل هذه » ، لأم سلمة ، فأخبرته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك ، قال : يا رسول الله ، قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إني لأتقاكم لله وأخشاكم له » ، ذكره مسلم . وعند الإمام أحمد أن رجلاً قبل امرأته وهو صائم في رمضان فوجد من ذلك وجعاً شديداً ، فأرسل امرأته فسألت أم سلمة عن ذلك ، فأخبرتها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « كان يفعله » ، فأخبرت زوجها ، فزاده ذلك شراً . وقال : لينا مثل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إن الله يحل لرسوله ما شاء ، ثم رجعت امرأته إلى أم سلمة ، فوجدت عندها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ما هذه المرأة ؟ » فأخبرته أم سلمة ، فقال : « ألا أخبرتها أني أفعل ذلك » ، قالت : قد أخبرتها ، فذهبت إلى زوجها فزاده ذلك شراً وقال : لينا مثل رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله يحل لرسوله ما شاء ، فنضب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقال : « والله إني لأتقاكم لله وأعلمكم بحدوده » ، ذكره مالك وأحمد والشافعي رضي الله عنهم . وذكر أحمد أن شاباً

سأله فقال : أَقْبِلُ وأنا صائم ؟ قال : لا ، وسأله شيخ : أَقْبِلُ وأنا صائم ؟ قال : نعم ، ثم قال : إن الشيخ يملك نفسه .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل فقال : يا رسول الله أكلت وشربت ناسيا وأنا صائم ، فقال : « أطلعك الله وسقاك » ذكره أبو داود ، وعند الدارقطني فيه بإسناد صحيح « أتم صومك » فإن الله أطلعك وسقاك ، ولا قضاء عليك ، وكان أول يوم من رمضان .

وسأله صلى الله عليه وسلم عن ذلك امرأة أكلت معه فأمسكت ، فقال : « مالك ؟ » فقالت : كنت صائمة ففسدت ، فقال ذو اليمين : الآن بعد ما شبع ؟ فقال صلى الله عليه وسلم : « أتمى صومك » فإنما هو رزق ساقه الله إليك ، ذكره أحمد .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن الحيط الأبيض والحيط الأسود ، فقال : « هو يبيض النهار وسواد الليل » ذكره النسائي .

ونهاهم عن الوصال وواصل ، فسأله عن ذلك ، فقال : « إني لست كهيئتكم إني يطعمني ربي ويسقيني » متفق عليه .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل فقال : يا رسول الله تتركني الصلاة وأنا جنب فأصوم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « وأنا تتركني الصلاة وأنا جنب فأصوم » فقال : لست مثلنا يا رسول الله ، قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر ، فقال : « والله إني لأرجو أن أكون أخشاكم لله وأعلمكم أتقى » ذكره مسلم .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن الصوم في السفر ، فقال : « إن شئت صمت وإن شئت أفطرت » وسأله صلى الله عليه وسلم حمزة بن عمرو فقال : إني أجد في قرة على الصيام في السفر ، فهل على جنب ؟ فقال : « هي رخصة الله ، فمن أخذ بها فحسن ، ومن أحب أن يصوم فلا جناح عليه » ذكرهما مسلم .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن تقطيع قضاء رمضان، فقال : « ذلك إليك ، أ رأيت لو كان على أحدكم دين قضى الدرهم والدرهمين ، ألم يكن ذلك قضاء ؟ » فإله أحق أن ينفو وينفر ، ذكره الدارقطني ، وإسناده حسن .

وسأله صلى الله عليه وسلم امرأة فقالت : إن أمي ماتت وعليها صوم نذر ، فأصوم عنها ؟ فقال : « أ رأيت لو كان على أمك دين فقضيت ، أ كان يؤدي ذلك عنها ؟ » قالت : نعم ، قال : « فصومي عن أمك ، متفق عليه .

وعن أبي داود أن امرأة ركبت البحر ، فنذرت إن الله عز وجل نجماها أن تصوم شهراً ، فنجماها الله فلم تصم حتى ماتت ، فجاءت ابنتها أو أختها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمرها أن تصوم عنها .

وسأله صلى الله عليه وسلم حفصة فقالت : إنني أصبحت أنا وعائشة صائمتين متطوعتين ، فأهدى لنا طعاماً فأفطرننا عليه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اقتضيا مكانه يوما ، ذكره أحمد ، ولا ينافي هذا قوله : « الصائم المتطوع أمير نفسه ، فإن القضاء أفضل .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل فقال : هلكت ، وقعت على امرأتى وأنا صائم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « هل نهد رقبة تعتقها ؟ » قال : لا ، قال : « فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين ؟ » قال : لا ، قال : « هل نهد إطعام ستين مسكياً ؟ » قال : لا ، قال : « اجلس ، فيبئنا نحن على ذلك إذ أتى النبي صلى الله عليه وسلم بفَرْقٍ فيه تمر — والفرق : المسكَنَل الضخم — فقال : « أين السائل ؟ » قال : أنا ، قال : « خذ هذا فتصدق به ، فقال الرجل : أأفقر مني يا رسول الله ؟ فوالله ما بيني وبينك شيء — يريد الحرّتين — أهل بيت أفقر من أهل بيتي ، فضحك النبي صلى الله عليه وسلم حتى بدت أنياباه ، ثم قال : « أطعمه أهلك ، متفق عليه .



وسأله صلى الله عليه وسلم رجل : أى شهر تأمرنى أن أصوم بعد رمضان ؟ فقال : « إن كنت صائماً بعد رمضان فصم المحرم ؛ فإنه شهر فيه تاب الله على قوم ويتوب فيه على قوم آخرين » ذكره أحمد .

وسئل صلى الله عليه وسلم : يا رسول الله لم ترك تصوم فى شهر من الشهور ما تصوم فى شعبان ؟ قال : « ذاك شهر يغفل الناس عنه بين رجب ورمضان ، وهو شهر ترفع فيه الأعمال إلى رب العالمين ، فأحب أن يرفع على وأنا صائم » ذكره أحمد .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن صوم يوم الإثنين ، فقال : « ذاك يوم ولدت فيه ، وفيه أنزل على القرآن » ذكره مسلم .

وسأله صلى الله عليه وسلم أسامة فقال : يا رسول الله إنك تصوم لا تكاد تفطر ، وتفطر حتى لا تكاد تصوم ، إلا يومين إن دخلا فى صياحك والا صيتهما . قال : « أى يومين ؟ » قال : يوم الإثنين ويوم الخميس ، قال : ذاك يومان تمرض فيهما الأعمال على رب العالمين ، فأحب أن يعرض على وأنا صائم » ذكره أحمد .

وسئل صلى الله عليه وسلم فقيلاً . يا رسول الله إنك تصوم الإثنين والخميس فقال : « إن يوم الإثنين والخميس يغفر الله فيهما لكل مسلم إلا مهتجرين » يقول حتى يصطلحا ، ذكره ابن ماجه .

وسئل صلى الله عليه وسلم . يا رسول الله كيف بمن يصوم الدهر ؟ قال : « لا صام ولا أفطار » أو قال : « لم يصم ولم يفطر » قال : كيف بمن يصوم يومين ويفطر يوماً ؟ قال : « ويطبق ذلك أحد ؟ » قال : كيف بمن يصوم يوماً ويفطر يوماً ؟ قال : « ذاك صوم داود عليه السلام » قال : كيف بمن يصوم يوماً ويفطر يومين ؟ قال : « وددت أنى طوقت ذلك » ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ثلاث من كل شهر ورمضان إلى رمضان »

هذا صيام الدهر كله ، صيام يوم عرفة أحسبُ على الله أن يكفر السنة التي قبله  
والسنة التي بعده ، وصيام يوم عاشوراء أحسبُ على الله أن يكفر السنة التي  
بعده ، ذكره مسلم .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل : أصوم يوم الجمعة ولا أكلم أحداً ؟ فقال :  
لا نصم يوم الجمعة إلا في أيام هو أحدها أو في شهر ، وأما أن لا تكلم أحداً  
فلمعمرى أن تكلم بمعروف أو تنهى عن منكر خير من أن تسكت ، ذكره أحمد .  
وسأله صلى الله عليه وسلم عمر بن الخطاب عنه فقال : إني نذرت في الجاهلية  
أن أعتكف يوماً في المسجد الحرام ، فكيف ترى ؟ فقال : « اذهب فاعتكف يوماً » .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن ليلة القدر ، أي رمضان أو في غيره ؟ قال :  
« بل في رمضان ، فقيل : تكون مع الأنبياء ما كانوا فإذا قُبلوا رُفِعت أم هي  
إلى يوم القيامة ؟ قال : « بل هي إلى يوم القيامة ، فقيل : في أي رمضان هي ؟  
قال : « التمسوها في العشر الأول ، أو في العشر الآخر ، فقيل : في أي العشرين ؟  
قال : « ابتغوها في العشر الأواخر ، لا تسألن عن شيء بعدها ، فقال : أقسمت  
عليك بحقي عليك لما أخبرتنى في أي العشر هي ، فنضب غضباً شديداً وقال :  
« التمسوها في السبع الأواخر ، لا تسألن عن شيء بعدها ، ذكره أحمد ،  
والسائل أبو ذر ، وعند أبي داود أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن ليلة القدر  
فقال : « في كل رمضان ، وسئل عنها أيضاً فقال : « كم الليلة ؟ ، فقال السائل :  
ثنتان وعشرون ، فقال : « هي الليلة ، ثم رجع فقال : « أو القابلة ، يريد ثلاثاً  
وعشرين ، ذكره أبو داود .

وبأله صلى الله عليه وسلم عبد الله بن أنيس : متى نلتبس هذه الليلة  
المباركة ؟ فقال : « التمسوها هذه الليلة ، وذلك مساء ليلة ثلاث وعشرين .

وسأله صلى الله عليه وسلم عائشة رضي الله عنها : إن وافقنا فيم أدعو ؟  
قال : « قولى : اللهم إنك عفو تحب العفو فاعف عني ، حديث صحيح .

## فصل

## فتاوى إمام المفتين

صلى الله عليه وسلم

في الحج

وسأله صلى الله عليه وسلم عائشة رضى الله عنها فقالت : ترى الجهاد أفضل الأعمال ، أفلا نجاهد ؟ قال : لكن أفضل الجهاد وأجمله حج مبرور ، ذكره البخارى ، وزاد أحمد ، لكن هو جهاد .

وسأله صلى الله عليه وسلم امرأة : ما يعدل حجة معك ، فقال : دهرمة في رمضان ، ذكره أحمد ، وأصله في الصحيح .

وسأله صلى الله عليه وسلم أم معقل فقالت : يا رسول الله إن على حجة وإن لاني معقل بكثرا ، فقال أبو معقل : صدقت قد جعلته في سبيل الله ، فقال : أعطها فلتحج عليه فإنه في سبيل الله ، فأعطاهما اليكسر فقالت : يا رسول الله إني امرأة قد كبرت سنن وسقمت ، فهل من عمل يجرى عنى من حجتى ؟ فقال : دهرمة في رمضان تجزى . عن حجة ، ذكره أبو داود .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل فقال : إني أكرى في هذا الوجه ، وكان الناس يقولون : ليس لك حج ، فسكت رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يجبه حتى نزلت هذه الآية : د ليس عليكم جناح أن تنبغوا فضلا من ربكم ، فأرسل إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقرأها عليه ، وقال : لك حج ، ذكره أبو داود . وسئل صلى الله عليه وسلم : أى الحج أفضل ؟ قال : السج والتسج ، فقيل : ما الحاج ؟ قال : السجعة التسجيل ، قال : ما السبيل ؟ قال : الزاد والراحلة ، ذكره الشافعى .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن العبرة ، أو أجرة هى ؟ فقال : لا ، وأن تعتمر فهو أفضل ، قال الترمذى : صحيح ، وعند أحمد أن أعزايبا قال : يا رسول الله أخبرنى عن العبرة أو أجرة هى ؟ فقال : لا ، وأن تعتمروا خير لكم .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل فقال إن أبى أدركه الإسلام وهو شيخ كبير لا يستطيع ركوب الرّحّل والحج مكتوب علينا ، أفأحج عنه ؟ قال : « أنت أكبر ولده ؟ » قال : نعم ، قال : « رأيت لو كان على أهلك دين فقضيته عنه ، كان ذلك يجرى عنه ؟ » قال : نعم ، قال : « لحج عنه ، ذكره أحمد .

وسأله صلى الله عليه وسلم أبو ذر فقال : أبى شيخ كبير لا يستطيع الحج ولا العمرة ولا الظعن ، فقال له : « حج عن أهلك واعتمر ، قال الدارقطني : رجال إسناده كلهم ثقات .

وسأله رجل فقال : إن أبى مات ولم يحج ، أفأحج عنه ؟ فقال : « رأيت إن كان على أهلك دين ، أكنت قاضيه ؟ » قال : نعم . قال : « فدين الله أحق ، ذكره أحمد ،

وسأله صلى الله عليه وسلم امرأة فقالت : إن أمى ماتت ولم تحج ، أفأحج عنها ؟ قال : « نعم ، حجى عنها ، حديث صحيح ، وعند الدارقطني أن رجلاً سأله قال : هلك أبى ولم يحج ، قال : « رأيت لو كان على أهلك دين فقضيته أيقبل منك ، ؟ قال : نعم ، قال : « فأحج عنه ، وهو يدل على أن السؤال والجواب إنما كانا عن القبول والصحة ، لا عن الوجوب ، والله أعلم .

وأخى صلى الله عليه وآله وسلم رجلاً سمعه يقول : لبّيك عن شبرمة . قريب له ، فقال : « أحجبت عن نفسك ؟ » قال : لا ، قال : « حج عن نفسك ثم حج عن شبرمة ، ذكره الشافعى وأحمد رحمهما الله تعالى .

وسأته امرأة عن صبي رفته إليه فقالت : ألحذا حج ؟ قال : « نعم ، ولك أجر ، ذكره مسلم .

وسأله رجل فقال : إن أخى نذرت أن تحج وإنها ماتت ، فقال النبى صلى الله عليه وسلم : « لو كان عليها دين أكنت قاضيه ، قال : نعم ، قال : « فاقض الله فهو أحق بالقضاء ، متفق عليه .

وسئل : ما يلبس المحرم في إحرامه ؟ فقال : « لا يلبس التقيص ، ولا العمامة ، ولا البرنس ، ولا السراويل ، ولا ثوبا مَسَّهُ ورأس ولا زعفران ، ولا الحنن إلا أن لا يجمد فملين فليقطعها حتى يكونا أسفل من الكعبين » ، متفق عليه .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل عليه بُجَّة وهو متضع بالخلق ، فقال : « رستُ بعمره وأنا كما ترى ، فقال : « انزع عنك الجبة ، واغسل عنك الصفرة » متفق عليه ، وفي بعض طرقه « واصنع في عمرتك ما تصنع في حجتك » .  
وسأله صلى الله عليه وسلم أبو قتادة عن الصيد الذي صاده وهو حلال فأكل أصحابه منه وهو محرمون ، فقال : « هل معكم منه شيء ؟ » فناولوه العَصَدَ فأكلوا وهو محرم ، متفق عليه .

وسئل صلى الله عليه وسلم عما يقتل المحرم ، فقال : « الحية ، والعقرب ، والفويسقة ، والكلب العقور ، والسبع العادي ، زاد أحمد « ويرى بالفراب ولا يقتل » .

وسأله صلى الله عليه وسلم ضباعة بنت اليزيد فقالت : إني أريد الحج وأنا شاكية ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « حجى واشترطى أن صلى حيث حبستى » ذكره مسلم . واستفتته أم سلية في الحج وقالت : إني أشتكى ، فقال : « طوفى من وراء الناس وأنت راكبة » .

وسأله صلى الله عليه وسلم عائشة فقالت : يا رسول الله ألا أدخل البيت ، فقال : « ادخلي الحجر فإنه من البيت » .

واستفتاه صلى الله عليه وسلم حُرَّة بن مُضَرَّس فقال : يا رسول الله جئت من جَبَل طى ، أَذَلَّكَ طَبَقى ، وأتيت نفسى ، وأه ما ركت من جبل إلا وتفت عليه ، هل لى من حج ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من أدرك معنا هذه الصلاة - يعنى صلاة الفجر - وآتى عرفات قبل ذلك ليلا أو نهاراً ثم حجه وقضى نَفْسَه ، حديث صحيح .

واستغناه صلى الله عليه وسلم ناس من أهل نجد فقالوا : يا رسول الله كيف الحج ؟ فقال : « الحج عرفة ، فمن جاء قبل صلاة الفجر ثم حجه ، ومن تأخر فلا إثم عليه ، ثم أردف رجلا خلفه ينادى بهن ، ذكره أحمد .

وسأله صلى الله عليه وآله وسلم رجل فقال : لم أشعر فحلفت قبل أن أذبح ، فقال : « اذبح ولا حرج ، وسأله صلى الله عليه وسلم آخر فقال : لم أشعر فنحرت قبل أن أرمي ، فقال : « ارم ولا حرج ، فاستل النبي صلى الله عليه وسلم عن شيء قدم ولا آخر إلا قال : « افعل ولا حرج ، متفق عليه ، وعند أحمد : فلا ستل يومئذ عن أمر مما ينسوه للمرء أو يحجل من تقديم بعض الأمور على بعض وأشباهاها إلا قال : « افعل ولا حرج ، وفي لفظ : حلفت قبل أن أنحر ، قال : « اذبح ولا حرج ، وسأله صلى الله عليه وسلم آخر قال : حلفت ولم أرم ، قال : « ارم ولا حرج ، وفي لفظ أنه سئل عن ذبح قبل أن يحلق أو يحلق قبل أن يذبح قال : « لا حرج ، وقال : كان الناس يأتونه فن قائل : يا رسول الله سمعته قبل أن أطوف ، وأخرت شيئاً وقدمت شيئاً ، فكان يقول : « لا حرج إلا على رجل اقترض عرضاً مسلم وهو ظالم ، فذلك الذي حرج وهلك ، ذكره أبو داود .

وأتى صلى الله عليه وسلم كعب بن عجرة أن يحلق رأسه وهو محرم لأذنيه القمل ، وأن ينسك بشاة ، أو يطعم ستة مساكين ، أو يصوم ثلاثة أيام .

وأتى صلى الله عليه وسلم من أهدى بدنة أن يركبها ، متفق عليه .

وسأله صلى الله عليه وسلم ناجية الخزاعي : ما يصنع بما عطب من الهدى ؟ فقال : « انحرها ، واخمس نعلها في دما ، واضرب به صفحاتها ، وخلّ بينها وبين الناس فيأكلوها ، ولا يأكل منه هو ولا أحد من أهل رفقته .

وسأله عمر فقال : إني أهديت نهيماً ، فأعطيتُ بها ثلثمائة دينار ، فأيعبها

فأشترى بها بُدْنًا؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا، انحرها لياها».

وسأله صلى الله عليه وسلم زيد بن أرقم: ما هذه الأضاحي؟ فقال: «سنة أبيكم إبراهيم صلاة الله وسلامه عليه»، قال: «فالنا منها؟» قال: «بكل شجرة حسنة قالوا: يا رسول الله فالصوف»، قال: «بكل شجرة من الصوف حسنة، ذكره أحمد».

وسأله صلى الله عليه وسلم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه: عن يوم الحج الأكبر، فقال: «يوم النحر». ذكره الترمذي، وعند أبي دارذ بإسناد صحيح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقف يوم النحر بين الجمرات في الحجة التي حج فيها، فقال: «أى يوم هذا؟» قالوا: «يوم النحر»، فقال: «هذا يوم الحج الأكبر»، وقد قال تعالى: «وأذان من الله ورسوله إلى الناس يوم الحج الأكبر أن الله بريء من المشركين ورسوله» وإنما أذن للؤذن بهذه البراءة يوم النحر، وثبت في الصحيح عن أبي هريرة أنه قال: «يوم الحج الأكبر يوم النحر».

وأقضى صلى الله عليه وسلم أصحابه بجواز فسخهم الحج إلى العمرة، ثم أقام باستحبابه، ثم أقام بفعله حتماً، ولم يفسخه شيء بعده، وهو الذي تدين الله به أن القول بوجوبه أقوى وأصح من القول بالمنع منه، وقد صح عنه صحة لا شك فيها أنه قال: «من لم يكن أهدي فليهل بعمرة، ومن كان أهدي فليهل بجميع مع عمرة، وأما ما فعله هو فإنه صح عنه أنه قرَنَ بين الحج والعمرة من بضعة وعشرين وجهاً رواه عنه ستة عشر نفساً من أصحابه، ففعل القرآن، وأمر بفعله من ساق الهدى، وأمر بفسخه إلى التمتع من لم يسق الهدى، وهذا من فعله وقوله كأنه رأى عين، وبالله التوفيق».

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل: أرايت إن لم أجد إلا منيحة أتى، أفأضحي بها؟ قال: «لا»، ولكن خذ من شرك وأظفارك، وقصر شاربك،

وتخلق عاتلك ، وذلك تمام أضحتك عند الله ، ذكره أبو داود . والنبي :  
الشاة التي أعطاه إياها غيره لينتفع بلبها ، فنمت من النضحية بها بأنها ليست  
ملكه ، وإن كان قد منحها هو غيره وقتاً معلوماً لزم الوفاء له بذلك فلا يضحى  
بها أيضاً .

وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم سبعة من أصحابه كانوا معه فأخرج  
كل واحد منهم درهما فاشتروا أضحية ، فقالوا : يا رسول الله لقد أغلينا بها ،  
فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « إن أفضل الضحايا أغلها وأسمنها » ، فأمر  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخذ رجُل برجل ، ورجُل برجل ، ورجُل يد ،  
ورجل يد ، ورجُل بقرن ، ورجُل بقرن ، وذبحها السابع ، وكبروا عليها  
جميعاً ، ذكره أحمد ، نزل هؤلاء النفر منزلة أهل البيت الواحد في أجزاء الشاة  
عنهم ؛ لأنهم كانوا رُققة واحدة . وسأله صلى الله عليه وسلم رجل فقال : إن عليّ  
بدنة وأنا مؤثر بها ولا أجدها فأشترىها ، فأفتاه النبي صلى الله عليه وسلم أن يتتاع  
سبع شياه فيذبحهن ، ذكره أحمد .

وسأله صلى الله عليه وسلم زيد بن خالد عن جذع من المعز ، فقال :  
« ضح به » ذكره أحمد .

وسأله صلى الله عليه وسلم أبو جُرْدَة بن نيار عن شاة ذبحها يوم العيد  
فقال : « أقبل الصلاة ؟ » قال : نعم ، قال : « تلك شاة لم » ، قال : عندي عنق  
جذعة هي أحب إليّ من مُسِنَّة ، قال : « تجزى عنك ، ولن تجزى عن أحد  
بعدك » ، ذكره أحمد ، وهو صحيح صريح في أن الذبح قبل الصلاة لا يجزى ، سواء  
دخل وقتها أو لم يدخل ، وهذا الذي ندين الله به قطعاً ، ولا يجوز غيره .

وفي الصحيحين من حديث جندب بن سفيان البجلي عنه صلى الله عليه وسلم  
« من كان ذبح قبل أن يصلي فليذبح مكانها أخرى ، ومن لم يكن ذبح  
حتى صليها فليذبح باسم الله » .



وفي الصحيحين من حديث أنس عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من كان ذبيح قبل الصلاة فَلْيُبَدِّدْ ، ولا قول لأحد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم .  
وسأله صلى الله عليه وسلم أبو سعيد فقال : أشربت كبشاً أضْحَى به ؛ فعدا الذئب فأخذ أَلَيْتَهُ ، فقال : « ضحَّ به » ذكره أحمد .

وأُتِيَ صلى الله عليه وسلم من أراد الخروج إلى بيت المقدس للصلاة أن يصلي في مكة ، ذكره أحمد .

وسأله صلى الله عليه وسلم آخر يوم فتح مكة ، فقال : إني نذرت إن فتح الله عليك مكة أن أصلي في بيت المقدس ، فقال : « صلَّ ههنا » ثم سأله فقال : « شأنك إذا » ذكره أبو داود .

وسأله صلى الله عليه وسلم أبو ذر : أى مسجد وضع في الأرض أول ؟ قال : « المسجد الحرام » قال : ثم أى ؟ قال : « المسجد الأقصى » قال : كم بينهما ؟ قال : « أربعون عاماً » متفق عليه .

وسئل صلى الله عليه وسلم : أى المسجد أسس على التقوى ؟ قال : « مسجدكم هذا » يريد مسجد المدينة ، ذكره مسلم ، وزاد الإمام أحمد « وفي ذلك خير كثير » يعنى مسجد قباء .

## فصل

### فتاوى إمام المفتين

صلى الله عليه وسلم

في فضل بعض من سور القرآن

وسئل : أى آية في القرآن أعظم ؟ فقال : « الله لا إله إلا هو الحى القيوم » .  
ذكره أبو داود .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل فقال : ضربتُ خبائى على قبر وأنا لا أحسب أنه قبر ، فإذا إنسان يقرأ سورة الملك حتى ختمها ، فقال النبي صلى الله  
( ٣٠ - أعلام الوعنين ، ج ٤ )

عليه وسلم : « هي للأنمة هي المنجية تنجيه من عذاب القبر » ذكره الترمذى ، وقال ابن عبد البر : هو صحيح .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل فقال : أقرئنى سورة جامعة ، فأقرأه . وإذا زلزلت الأرض ، حتى فرغ منها ، فقال الرجل : والذي بعثك بالحق لا أزيد عليها أبداً ، ثم أدبر الرجل فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « أفلح الرويحمى » مرتين ، ذكره أبو داود .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل فقال : إني أحب سورة « قل هو الله أحد » فقال « حبك لإياها أدخلك الجنة » .

وقال له عقبه بن عامر : أقرأ سورة هود وسورة يوسف ؟ فقال : « لن تقرأ شيئاً أبليغ عند الله من « قل أعوذ برب الفلق » ، و « قل أعوذ برب الناس » ذكره النسائي .

وفى الترمذى عنه أنه سئل صلى الله عليه وسلم : أى الأعمال أحب إلى الله ؟ قال : « الحال المرتحل » ، وفهم بعضهم من هذا أنه إذا فرغ من ختم القرآن قرأ فاتحة الكتاب وثلاث آيات من سورة البقرة ؛ لأنه حل بالفراغ وارتحل بالشروع ، وهذا لم يفعله أحد من الصحابة ولا التابعين ، ولا استجبه أحد من الأئمة ، والمراد بالحديث الذى كلما حل من غزاة ارتحل فى أخرى ، أو كلما حل من عمل ارتحل إلى غيره تكبيله كما كل الأول . وأما هذا الذى يفعله بعض القراء فليس مراد الحديث قطعاً ، وبالله التوفيق .

وقد جاء تفسير الحديث متصلاً به أن يضرب من أول القرآن إلى آخره ، كلما حل ارتحل ، وهذا له معنيان . أحدهما : أنه كلما حل من سورة أو جزء ارتحل فى غيره . والثانى : أنه كلما حل من ختمه ارتحل فى أخرى .

وسئل عن أهل الله : من هم ؟ فقال : « هم أهل القرآن أهل الله وخاصته » ذكره أحمد .

وسأله صلى الله عليه وسلم عبد الله بن عمرو بن العاص ، فى كم أقرأ القرآن ؟

فقال : « في شهر » فقال : أطبق أفضل من ذلك ، فقال : « في عشرين » فقال :  
أطبق أفضل من ذلك ، فقال : « في خمس عشرة » فقال : أطبق أفضل من ذلك ،  
قال : « في عشر » فقال : أطبق أفضل من ذلك ، قال : « في خمس » قال : أطبق أفضل  
من ذلك ، قال : « لا يفقه القرآن من قرأه في أقل من ثلاث » ذكره أحمد .

واختلف رجلان في آية كل منهما أخذها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فسألاه عنها ، فقال لكل منهما : « هكذا أنزلت » ثم قال : « أنزل القرآن على  
سبعة أحرف » متفق عليه .

وسئل صلى الله عليه وسلم : أى المجاهدين أعظم أجراً ؟ قال : « أكثرهم  
ذكراً لله » قيل : فأى الصائمين أعظم أجراً ؟ قال : « أكثرهم لله ذكراً » ثم ذكر  
الصلاة والزكاة والحج والصدقة كل ذلك يقول : « أكثرهم لله ذكراً » فقال أبو بكر  
لمعمر رضى الله عنهما : ذهب الذاكرون بكل خير ، فقال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم : « أجل » ذكره أحمد .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن المفردين الذين هم أهل السَّبْق ، فقال :  
« الذاكرون لله كثيراً » وفي لفظ « المشتهرون بذكر الله » يضع الذكر عنهم  
أقلامهم فيأتون يوم القيامة خفافاً ذكره الترمذى .

وسئل عن رياض الجنة ، فقال : « خلق الذكر » .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن أهل الكرم الذين يقال لهم يوم القيامة : سيعلم  
أهل الجحيم من أهل الكرم ، فقال : « هم أهل الذكر في المساجد » ذكره أحمد .  
وسئل عن غنيمة مجالس الذكر ، فقال : « غنيمة مجالس الذكر الجنة »  
ذكره أحمد .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن قوم غَزَوْا فقالوا : مارأينا أفضل غنيمة  
ولا أسرع رجعة منهم ، فقال : « أدلكم على قوم أفضل غنيمة منهم ، وأسرع  
رجعة ، قوم شهدوا صلاة الصبح ثم جلسوا يذكرون الله حتى طلعت الشمس ،  
هأولئك أسرع رجعة وأفضل غنيمة » ذكره الترمذى .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن خيار الناس . فقال : « الذين إذا رأوا ذكر الله ذكروا ، ذكره أحمد .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن خير الأحوال وأزكاها عند الله وأرفعها في الدرجات ، فقال : « ذكر الله ، ذكره أحمد .

وسئل صلى الله عليه وسلم : أى الدعاء أسمع ؟ فقال : « جوف الليل الآخر ، ودر الصلوات المكتوبات ، ذكره أحمد ، وقال : « الدعاء بين الأذان والإقامة لا يُرد » ، قالوا : فإذا نقول يا رسول الله ؟ قال : « سلوا الله العافية في الدنيا والآخرة ، ذكره الترمذى .

وسئل صلى الله عليه وسلم : بئى شيء نختم الدعاء ؟ فقال : « بآمين » . ذكره أبو داود .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن تمام النعمة ، فقال : « الفوز بالجنة والنجاة من النار » . ذكره الترمذى ، فنسأل الله تمام نعمته بالفوز بالجنة والنجاة من النار .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن الاستعجال المانع من إجابة الدعاء ، فقال : « يقول : قد دعوت ، قد دعوت ؛ فلم يستجب لى ، فيستحسر عند ذلك ويدع الدعاء ، ذكره مسلم ، وفى لفظ « يقول قد سألت ، قد سألت ؛ فلم أعط شيئاً » . وسئل صلى الله عليه وسلم عن الباقيات الصالحات ، فقال : « التكبير والتهليل والتسبيح والتحميد ، ولا حول ولا قوة إلا بالله ، ذكره أحمد .

وسأله صلى الله عليه وسلم الصديق رضى الله عنه أن يُعَلِّمه دعاء يدعو به فى صلاته ، فقال : « قل : اللهم إني ظلمت نفسى ظلماً كثيراً ، وإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت ، فاغفر لى مغفرة من عندك وارحمنى ، إنك أنت الغفور الرحيم » متفق عليه .

وسأله صلى الله عليه وسلم الأعرابى الذى عليه أن يقول لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، الله أكبر كبيراً ، والحمد لله كثيراً ، وسبج الله رب العالمين

ولاحول ولا قوة إلا بالله العزيز الحكيم ، فقال : هذا لربى قال ؟ فقال : قل اللهم اغفر لى وارحمنى واهدنى وارزقنى وعافنى ؛ فإن هؤلاء تجمع لك دنياك وآخرتك . ذكره مسلم .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن رياض الجنة ، فقال : المساجد ، فسئل صلى الله عليه وسلم عن الرتبع فيها ، فقال : سبحان الله ، والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر ، ذكره الترمذى .

واستفناه صلى الله عليه وسلم رجل فقال : لا أستطيع أن آخذ من القرآن شيئاً فعلبنى ما يجزئنى ، قال : قل : سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله ، قال : يا رسول الله هذا لله ، فالى ؟ قال : قل : اللهم ارحمنى وعافنى واهدنى وارزقنى ، فقال هكذا بيده وقبضها ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أما هذا فقد ملأ يده من الخير ، ذكره أبو داود .

ومر صلى الله عليه وسلم بأبى هريرة وهو يفرس غرساً ، فقال : ألا أدلك على غراس خير لك من هذا ، سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ، يفرس لك بكل واحدة شجرة فى الجنة ، ذكره ابن ماجه .

وسئل صلى الله عليه وسلم : كيف يكسب أحدنا كل يوم ألف حسنة ؟ قال : يسبح مائة تسبيحة يكتب له ألف حسنة أو يحيط عنه ألف خطيئة ، ذكره مسلم .

وأفتى صلى الله عليه وسلم من قال له : لدغتنى عقرب بأنه لو قال حين أمسى : أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق لم تضره ، ذكره مسلم .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل أن يعلمه تعوداً يتعوذ به ، فقال : قل : اللهم إنى أعوذ بك من شر سمعى وشر بصرى وشر لسانى وشر قلبى وشر همنى ، يعنى الفرج ، ذكره النسائى .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن كيفية الصلاة عليه ، فقال : قولوا : اللهم صل على محمد ، وعلى آل محمد ، كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم ، إنك

حميد مجيد، وبارك على محمد وعلى آل محمد، كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم، إنك حميد مجيد، متفق عليه .

وقال له صلى الله عليه وسلم معاذ : يا رسول الله أخبرني بعمل يدخلني الجنة ويباعدني من النار ، قال : « لقد سألت عن عظيم ، وإنه ليسير على من يسره الله عليه ، تعبد الله ولا تشرك به شيئا ، وتقيم الصلاة ، وتؤتي الزكاة ، وتصوم رمضان ، وتحج البيت ، ثم قال : « ألا أدلك على أبواب الخير ، قلت : بلى يا رسول الله ، قال : « الصوم جنة ، والصدقة تطفى الحطية كما يطفى الماء النار ، وصلاة الرجل في جوف الليل ، ثم قال : « ألا أخبرك برأس الأمر وعموده وذروة سنامه ، رأس الأمر الإسلام ، وعموده الصلاة ، وذروة سنامه الجهاد في سبيل الله ، ثم قال : « ألا أخبرك بملاك ذلك كله ، قلت : بلى يا رسول الله ، قال : « كف عليك هذا ، وأشار إلى لسانه ، قلت : يابني الله وإنا لمؤاخذون بما نتكلم به ؟ فقال : « ثكلتك أمك يا معاذ ، وهل يكُـبُ الناس في النار على وجوههم إلا صائد السمّ ، حديث صحيح .

وسأله صلى الله عليه وسلم أعرابي فقال : دُلّني على عمل إذا عملته دخلت الجنة ، قال : « تعبد الله لا تشرك به شيئا ، وتقيم الصلاة المكتوبة ، وتؤتي الزكاة المفروضة ، وتصوم رمضان ، فقال : والذي نفسي بيده لا أزيد على هذا ولا أنقص منه ، فلما ولى قال النبي صلى الله عليه وسلم : « من سره أن ينظر إلى رجل من أهل الجنة فلينظر إلى هذا ، متفق عليه .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل آخر فقال : أخبرني بعمل يدخلني الجنة ويباعدني من النار ، فقال : « تعبد الله ولا تشرك به شيئا ، وتقيم الصلاة ، وتؤتي الزكاة ، وتصل الرحم ، متفق عليه .

وسأله أعرابي فقال : علني عملا يدخلني الجنة ، فقال : « لئن كنت أقصرت الخطبة لقد أعرضت المسألة ، أعتق النّفسمة ، وفكّ الرقبة ، قال : أو ليسا واحداً ؟

قال : « لا ، عتق النسيئة أن تنفرد بعنتها ، وفك الرقبة أن تدبر في عتقها ، والمنحة الوكوف ، والسنن على ذى الرحم الظالم ، فإن لم تطلق ذلك فاطمطم الجامع واسق الظلمة ، وأمر بالمعروف ، وأنه عز ، للنكر ، فإن لم تطلق ذلك فكف لسانك إلا من خير ، ذكره أحمد .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل : ما الإسلام ؟ فقال : « أن يسلم قلبك لله ، وأن يسلم المسلمون من لسانك ويديك » ، قال : فأى الإسلام أفضل ؟ قال : « الإيمان » ، قال وما الإيمان ؟ قال : « تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله والبعث بعد الموت » ، قال : فأى الإيمان أفضل ؟ قال : « الهجرة » ، قال : وما الهجرة ؟ قال : « أن تهجر سوء » ، قال : فأى الهجرة أفضل ؟ قال : « الجهاد » ، قال : وما الجهاد ؟ قال : « أن تقاتل الكفار إذا لقيتهم » ، قال : فأى الجهاد أفضل ؟ قال : « من عقر جواده وأهريق دمه ، ثم حران ما أفضل الأعمال إلا من عمل بمثلها ، حجة مبرورة أو عمرة » ، ذكره أحمد .

وسئل صلى الله عليه وسلم : أى الأعمال أفضل ؟ فقال : « الإيمان بالله وحده » ، ثم الجهاد ، ثم حجة مبرورة تفضل سائر العمل كما بين مطلع الشمس ومغربها ، ذكره أحمد .

وسئل صلى الله عليه وسلم أيضاً : أى الأعمال أفضل ؟ فقال : « أن تحب الله ، وتبغض الله ، وتعمل لسانك في ذكر الله » ، قال السائل : وماذا يارسول الله ؟ قال : « وأن تحب للناس ما تحب لنفسك » ، وأن تقول خيراً أو تصمت . »

واختلف نفر من الصحابة في أفضل الأعمال ؛ فقال بعضهم : سقاية الحاج ، وقال بعضهم : عمارة المسجد الحرام ، وقال بعضهم : الحج ، وقال بعضهم : الجهاد في سبيل الله ، فاستفتى عمر في ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأرسل الله عز وجل : « أجعلتم سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام كن آمن بالله

واليوم الآخر وجهاد في سبيل الله ؟ لا يسترون عند الله ، والله لا يهدى القوم الظالمين ، إلى قوله تعالى : « وأولئك هم الفاترون » .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل ، فقال : يا رسول الله ، شهدت أن لا إله إلا الله وأنتك رسول الله ، وصليت الخمس ، وأديت زكاة مالى ، وصمت شهر رمضان ، فقال : « من مات على هذا كان مع النبيين والصديقين والشهداء يوم القيامة هكذا ، ونصب أصابعه » مالم يَعْقُ وَالديه ، ذكره أحمد .

وسأله صلى الله عليه وسلم آخر ، فقال : أرأيت إذا صليت المكتوبة وصمت رمضان وأحللت الحلال وحرمت الحرام ولم أزد على ذلك شيئا ، أدخل الجنة ؟ قال : « نعم » قال : والله لا أزيد على ذلك شيئا ، ذكره مسلم .

وسئل صلى الله عليه وسلم : أى الأعمال خير ؟ قال : « أن تطعم الطعام ، وتقرأ السلام على من عرفت وعلى من لم تعرف » متفق عليه .

وسأله صلى الله عليه وسلم أبو هريرة ، فقال : إني إذا رأيتك طابت نفسى وقرت عيني ، فأنبئنى عن كل شيء ، فقال : « كل شيء خلق من ماء » قال : أنبئنى عن أمر إذا أخذت به دخلت الجنة ، قال : « أفش السلام ، وأطعم الطعام ، وصل الأرحام ، وقم بالليل والناس نيام ، ثم ادخل الجنة بسلام » ذكره أحمد .

وسأله صلى الله عليه وسلم آخر فشكا إليه قسوة قلبه ، فقال : « إذا أردت أن يلين قلبك فاطعم المسكين وامسح رأس اليتيم » .

وسئل صلى الله عليه وسلم : أى الأعمال أفضل ؟ قال : « طول القيام » قيل : فأى الصدقة أفضل ؟ قال : « سَجْدُ الْمُتَعَمِّلِ » قيل : فأى الهجرة أفضل ؟ قال : « من هجر ما حرم الله عليه » قيل : فأى الجهاد أفضل ؟ قال : « من جهاد المشركين بماله ونفسه » قيل : فأى القتل أشرف ؟ قال : « من أهرىق دمه وعقر جواده » ذكره أبو داود .



وسئل صلى الله عليه وسلم : أى الأعمال أفضل ؟ قال : « إيمان لاشك فيه ، وجهاد لأضلّول فيه ، وحج مبرور . »

وسأله صلى الله عليه وسلم أبو ذر فقال : من أين أتدق وليس لى مال : قال : « إن من أبواب الصدقة التكبير ، وسبحان الله ، والحمد لله ، ولا إله إلا الله وأستغفر الله ، وتأمر بالمعروف ، وتنهى عن المنكر ، وتمزل الشوكه عن طريق الناس والعظم والحجر ، وتهدى الأعمى ، وتسمع الأصم والأبكم حتى يفقه ، وتدل المستدل على حاجة له قد علمت مكانها ، وتسمى بشدة سائقك إلى الله فإن المستغيث ، وترفع بشدة ذراعك مع الضعيف ، كل ذلك من أبواب الصدقة منك على نفسك ، ولك من جماعتك لزوجتك أجر ، فقَالَ أبو ذر : فكيف يكون لى أجر فى شهورى ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « رأيت لو كان لك ولد ورجوت أجره فأت أكنت تحسب به ؟ قلت : نعم ، قال : « أأت خلقتك ، قلت : بل الله خلقه ؛ قال : « فأنت هديته ، قلت : بل الله هداه ، قال : « فأنت كنت رزقه ، قلت : بل الله كان يرزقه ، قال : « فكذلك فضعه فى حلاله وجنبه حرامه ، فإن شاء الله أحياه وإن شاء الله أماته ، فلك أجر ، ذكره أحمد . »

وسأل صلى الله عليه وسلم أصحابه يوماً : « من أصبح منكم اليوم صائماً ؟ قال أبو بكر : أنا ، قال : « من أتبع منكم اليوم جنازة ؟ قال أبو بكر : أنا ، قال : « من أطعم منكم اليوم مسكينا ؟ قال أبو بكر : أنا ، قال : « من عاد منكم اليوم مريضاً ؟ قال أبو بكر : أنا ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ما اجتمعن فى رجل إلا دخل الجنة ، ذكره مسلم . »

وسئل صلى الله عليه وسلم : يا رسول الله الرجل يعمل العمل فيستره فإذا اطلع عليه أعجبه ، فقال : « له أجران : أجر السر ، وأجر العلانية ، ذكره الترمذى . وسأله صلى الله عليه وسلم أبو ذر : يا رسول الله أرأيت الرجل يعمل العمل من الخير يحمده الناس عليه ، قال : « تلك عاجل بشرى المؤمن ، ذكره مسلم . »

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل : أى العمل أفضل ؟ فقال : « الإيمان بالله ، وتصديق به ، وجهاد فى سبيله ، قال : أريد أهونَ من ذلك يارسول الله ، قال : « السجدة والصبر ، قال : أريد أهون من ذلك ، قال : « لاتهم الله تعالى فى شئ . قضى لك ، ذكره أحمد .

وسأله صلى الله عليه وسلم عقبه عن فواضل الأعمال ، فقال : « يا عقبه صِل من قطعك ، وأعط من حرمك ، وأعرض عن ظلك ، ذكره أحمد .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل : كيف لى أن أعلم إذا أحسنت أنى قد أحسنت وإذا أسأت أنى قد أسأت ؟ فقال : « إذا قال جيرانك : إنك قد أحسنت فقد أحسنت ، وإذا قالوا : قد أسأت فقد أسأت » ذكره ابن ماجه . وعند الإمام أحمد « إذا سمعهم يقولون : قد أحسنت فقد أحسنت ، وإذا سمعهم يقولون : قد أسأت فقد أسأت » .

## فصل

### فتاوى إمام المفتين

صلى الله عليه وسلم

فى الاموال

وسئل صلى الله عليه وسلم : أى الكسب أفضل ؟ قال : « حمل الرجل يده ، وكل بيع مبرور ، ذكره أحمد .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل ، فقال : إن لى مالا وولداً ، وإن أبى يريد أن يحتاج مالى ، قال : « أنت ومالك لأبيك ، إن أطيب ما أكلتم من كسبكم ، وإن أولادكم من كسبكم ، فكلوه هنيئاً . ذكره أبو داود وأحمد .

وسأته صلى الله عليه وسلم امرأة ، فقالت : إنا كمل<sup>٢</sup> على آباءنا وأبنائنا وأزواجنا ، فما يحمل لنا من أموالهم ؟ قال : « الرطب تأكلينه وتهدينه ، ذكره أبو داود ، وقال عقبه : الرطب يعنى به ما يفسد إذا بقى .

وسئل صلى الله عليه وسلم : إنا نأخذ على كتاب الله أجراً ، فقال : « إن

أحق ما أخذتم عليه أجر أكتاب الله ، ذكره البخارى فى قصة الرقية .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن أموال السلطان ، فقال : « ما أتاك الله منها من غير مسألة ولا إشراف فكله وتموله » ذكره أحمد .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن أجره المحجج ، فقال : « أعلفه ناضحك وأطعمه رقيقك » ذكره مالك .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل عن عيب الفحل فنهاه ، فقال : إنا نطرق الفحل فنكرم ، فرخص له فى الكرامة ، حديث حسن ، ذكره الترمذى .

ونهى عن القسامة بضم القاف ، فسئل عنها فقال : « الرجل يكون على الفئام من الناس فيأخذ من حظ هذا وحظ هذا » ذكره أبو داود .

وسئل صلى الله عليه وسلم : أى الصدقة أفضل ؟ قال : « سقى الماء » .

بعض الفتاوى المتلفه :

وسأله صلى الله عليه وسلم امرأة فقالت : يا رسول الله إني أحب الصلاة معك ، قال : « قد علمت أنك تحبين الصلاة معي ، وصلاتك فى بيتك خير من صلاتك فى حجرتك ، وصلاتك فى حجرتك خير من صلاتك فى دارك ، وصلاتك فى دارك خير من صلاتك فى مسجد قومك ، وصلاتك فى مسجد قومك خير من صلاتك فى مسجدى ، فأمرت فبنى لها مسجد فى أقصى شيء من بينها وأعظم ، فكانت تصلى فيه حتى لقيت الله عز وجل .

وسئل صلى الله عليه وسلم : أى البقاع شر ؟ قال : « لأدري حتى أسأل جبريل » ، فسأل جبريل فقال : لا أدري حتى أسأل ميكائيل ، فجاء فقال : خير البقاع المساجد ، وشرها الأسواق .

وقال : فى الإنسان ستون وثلاثمائة مفصل ، عليه أن يتصدق عن كل مفصل صدقة ، فسأله من يطبق ذلك ؟ قال : « النخامة تراها فى المسجد فتدقها ، أو الشيء فتنجيه عن الطريق ، فإن لم تجد فركمنا الضحى يجر يانك » .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن الصلاة قاعدا ، فقال : « من صلى قائماً فهو أفضل ، ومن صلى قاعداً فله نصف أجر القائم ، ومن صلى مضطجماً فله نصف أجر القاعد » .

قلت : وهذا له محملان . أحدهما : أن يكون في النافذة عند من يجوزها مضطجماً . والثاني : على المذخور ؛ فيكون له بالفعل النصف والتكليف بالنية .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل ، فقال : ما يمنعني أن أتعلم القرآن إلا خشية أن لا أقوم به ، فقال : « تعلم القرآن وقرأه وارقده ، فإن مثل القرآن لمن تعلمه فقرأه وقال به كمثل جراب مَحْشُو مسكا يفوح ريحه على كل مكان ، ومن تعلمه ورقده وهو في جوفه كمثل جراب ومُكَيَّ على مسك » .

وقال عن رجل توفي من أصحابه : « ليته مات في غير مولده ، فسنل : لم ذلك ؟ فقال : « إن الرجل إذا مات في غير مولده قيس له من مولده إلى منقطع أثره في الجنة » ذكر هذه الأحاديث أبو حاتم وابن حبان في صحيحه

وسئل صلى الله عليه وسلم : أيغني الدواء شيئاً ؟ فقال : « سبحانه الله أو هل أنزل الله تبارك وتعالى من داء في الأرض إلا جعل له شفاء » .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن الرُّقَى والأدوية : هل ترد من قدر الله شيئاً ؟ قال : « هي من قدر الله » .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن رجل من المسلمين طعن رجلاً من المشركين في الحرب ، فقال خذها وأنا الغلام الفارسي ، فقال : لا بأس في ذلك ، يحمد ويؤجر » . ذكرهما أحمد .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل أن يعلمه ما ينفعه ، فقال : « لا تحقرن من المعروف شيئاً ، ولو أن تغفر من ذلوك في إناء المستسقي ، ولو أن تكلم أخاك ووجهك منبسط إليه ، وإياك وإسبال الإزار فإنها من الخيلة ، ولا يبيها الله

وإن امرؤ شتمك بما يعلم فيك فلا تشتمه بما تعلم منه ؛ فإن أجره لك ، ووباله على من قاله .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن لحوم الحر الأهلية ، فقال : « لا نعمل لمن شهد أتى رسول الله ، ذكره أحمد .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن الأمراء الذين يؤخرون الصلاة عن وقتها : كيف يصنع معهم ؟ فقال : « صل الصلاة لوقتها ، ثم صل معهم ، فإنها لك نافعة . حديث صحيح .

وسأله صلى الله عليه وسلم امرأة صفوان بن المستطيل السلمي ، فقالت : إنه يضربني إذا صليت ، ويفطرني إذا صمت ، ولا يصلي صلاة الفجر حتى تطلع الشمس ؛ فسأله عما قالت امرأته ، فقال : أما قولها يضربني إذا صليت فإنها تقرأ بسورتين وقد نهيتها عنهما ، فقال صلى الله عليه وسلم : « لو كانت سورة واحدة لكففت الناس ، وأما قولها يفطرني إذا صمت فإنها تنطلق فتصوم وأنا رجل شاب ولا أصبر ، فقال صلى الله عليه وسلم يومئذ : « لا تصوم امرأة إلا بإذن زوجها ، قال : « وأما قولها لا أصلي حتى تطلع الشمس فإننا أهل بيت لا نكاد أن نستيقظ حتى تطلع الشمس ، فقال : « صل إذا استيقظت ، ذكره ابن حبان .

قلت : ولهذا صادف أم المؤمنين في قصة الإفك ، لأنه كان في آخر الناس ، ولا ينافي هذا الحديث قوله في حديث الإفك : « واه ما كشفت كنف أثني قط ، فإنه إلى ذلك الوقت لم يكشف كنف أثني قط ، ثم تزوج بعد ذلك .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن قتل الزوج ، فأمر بقتله ، ذكره ابن حبان .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن رجل نثر أن يمشي إلى الكعبة ، فجعل يهادى بين رجلين ، فقال : « إن الله لغني عن تعذيب هذا نفسه ، وأمره أن يركب .

واستفتاه صلى الله عليه وسلم رجل في جاره له يؤذيه ، فأمره بالصبر ، ثلاث مرآت ، فقال له في الرابعة : اطرّح متاعك في الطريق ، ففعل ، فجعل الناس يبرون به ويقولون : ماله ؟ ويقول : آذاه جاره ، فجعلوا يقولون : لمنه الله ، فجاءه جاره فقال : رد متاعك ، والله لا أؤذيك أبداً ، ذكره أحمد وابن حبان .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل فقال إن أذنبت ذنباً كبيراً ، فهل لي من توبة ؟ فقال له : ، ألك والدان ؟ ، فقال : لا ، قال : ، فلك خالة ؟ ، قال : نعم ، قال : ، فبرها ، ذكره ابن حبان .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن رجل قد أوجب ، فقال : ، اعتقوا عنه رقبة يعتق الله بكل عضو منها عضواً منه من النار ، ذكره ابن حبان أيضاً .

أوجب : أى استوجب النار بذنب عظيم ارتكبه .

وسأله رجل ، فقال : إن أبوى قد هلكا ، فهل يبق من بعد موتهما شيء ؟ فقال : ، نعم ، الصلاة عليهما ، والاستغفار لهما ، وإنفاذ عقودهما من بعدهما ، وإكرام حديقتهما ، وصلة رحمهما التى لا رحم لك إلا من قبلهما ، قال الرجل : ما ألد هذا وأطيبه ، قال : ، فاعمل به .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن رجل شد على رجل من المشركين ليقتله ، فقال : ، إنى مسلم ، فقتله ، فقال فيه فولا شديداً ، فقال : ، إنما قاله تتعزداً من السيوف ، فقال : ، إن الله حرّم على أن أقتل مؤمناً ، حديث صحيح .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل فقال : يا رسول الله أخبرنا بخيرنا من شرنا فقال : ، خيركم من يرجى خيره ويؤمن شره ، وشركم من لا يرجى خيره ولا يؤمن شره ، ذكره ابن حبان .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل : ما الذى يهلكك الله به ؟ فقال : ، الإسلام ، فقال :

وما الإسلام؟ قال: «أن تسلم قلبك لله، وأن توجه وجهك لله، وأن تصلي الصلاة المكتوبة، وتؤدى الزكاة المفروضة، أخوان نصيران، لا يقبل الله من عبد توبة أشرك بعد إسلامه، ذكره ابن حبان أيضا.»<sup>١</sup>

وسأله صلى الله عليه وسلم الأسود بن سريع، فقال: أ رأيت إن لقيت رجلا من المشركين فقاتلنى، فضرب إحدى يدى بالسيف، فقطعها، ثم لاذ منى بشجرة، فقال: أسلمت لله، أفاقته بعد أن قالما؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تقتله، فقلت: يا رسول الله إنه قطع إحدى يدى ثم قال ذلك بعد أن قطعها أفاقته؟ قال: «لا تقتله؛ فإنك إن قتلته فإنه بمنزلك قبل أن تقتله وأنت بمنزلة قبل أن يقول كلمته التى قال، حديث صحيح.

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل، فقال: يا رسول الله مررت برجل فلم يصفى ولم يعفّرني، أفاقته؟ قال: «بل اقره، ذكرهما ابن حبان» وقوله: أحكم أى أعامله إذا مر بي بمنزل ما عاملنى به.

وسأله صلى الله عليه وسلم أبو ذر، فقال: الرجل يحب القوم ولا يستطيع أن يعمل بعملهم، قال: «يا أبا ذر، أنت مع من أحيت، قال: فإني أحب الله ورسوله، قال: «أنت يا أبا ذر مع من أحيت.»

وسأله صلى الله عليه وسلم ناس من الأعراب، فقالوا: أفتنا فى كذا؛ أفتنا فى كذا، أفتنا فى كذا، فقال: «أيها الناس، إن الله قد وضع عنكم الحرج، إلا من اقترض من عرض أخيه فذلك الذى حرج وهلك، قالوا: أفتندأوى يا رسول الله؟ قال: «نعم إن الله لم ينزل داء إلا أنزل له دواء، غير داء واحد، قالوا يا رسول الله وما هو؟ قال: «الحرم، قالوا: فأى الناس أحب إلى الله يا رسول الله؟ قال: «أحب الناس إلى الله أحسن خلقا، ذكره أحمد وابن حبان.

وسأله صلى الله عليه وسلم عدى بن حاتم ، فقال : إن أبى كان يصل الرحم وكان يفعل ويفعل ، فقال : « إن أباك أراد أمراً فأدركه ، يعنى الذكر ، قال : قلت : يا رسول الله ، إنى أسألك عن طعام لا أذعه إلا تخرجنا ، قال : لا تدع شيئاً ضارح النصرانية فيه ، قال : قلت : إنى أرسل كلبي المعلم فيأخذ صيداً فلا أجد ما أذبح به إلا المَرْوَةَ والعصى ، قال : لا أهرقِ الدم بما شئت ، واذكر اسم الله ، ذكره ابن حبان .

وسأله صلى الله عليه وسلم عائشة عن ابن جُدعان وما كان يفعل في الجاهلية من صلة الرحم وحسن الجوار وقِرى الضيف ، هل ينفعه ؟ فقال : « لا ؛ لأنه لم يقل يوماً رب اغفر لى خطيئتي يوم الدين » .

وسأله صلى الله عليه وسلم سفيان بن عبد الله الثقفى أن يقول له قولاً لا يسأل عنه أحداً بعده ، فقال : « قل آمنت بالله ثم استقم » .

وسئل صلى الله عليه وسلم : من أكرم الناس ؟ فقال : « أتقام لله ، قالوا : لسنا عن هذا نسألك ، قال : « فمن معادن العرب تسألونى ، خياركم فى الجاهلية خياركم فى الإسلام إذا فقهوا » .

وسأله صلى الله عليه وسلم امرأة فقالت : إنى نذرت إن ردك الله سالماً أن أضرب على رأسك بالدف ، فقال : « إن كنت نذرت فافعلى ، وإلا فلا ، قالت : إنى كنت نذرت ، فقعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فضربت بالدف ، حديث صحيح وله وجهان ، أحدهما : أن يكون أباغها الوفاء بالنذر المباح تطبيقاً لقولها وبجراً وتأليفاً لها على زيادة الإيمان وقوته وفرحها بسلامة رسول الله صلى الله عليه وسلم . والثانى : أن يكون هذا النذر قرينة لما تضمنته من السرور والفرح بقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم سالماً مؤيداً منصوراً على أعدائه قد أظهره الله وأظهر دينه ، وهذا من أفضل القسرب ، فامرت بالوفاء به .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل ، فقال : يا رسول الله ، الرجل يريد الجهاد فى



سبيل الله وهو ينتهني من عرض الدنيا ، فقال : « لا أجر له » ، فأعظم ذلك الناس فقالوا للرجل : أعد لرسول الله صلى الله عليه وسلم فلعلك لم تفهمه ، فقال الرجل : يا رسول الله ، رجل يريد الجهاد في سبيل الله وهو ينتهني من عرض الدنيا ، فقال : « لا أجر له » ، فأعظم ذلك الناس ، فقالوا : أعد لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأعاد ، فقال : « لا أجر له » .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل فقال : أقاتل أو أسلم ؟ قال : « أسلم ثم قاتل » ، فأسلم ثم قاتل فقتل ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « هذا عمل قليل وأجر كثير » .  
وسأله صلى الله عليه وسلم رجل : ما أكثر ما تخاف ؟ فأخذ بلسانه ثم قال : « هذا » .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل فقال : قل لي قولاً ينفعني الله به وأقل لعل أعتله ، فقال : « لا تنضب » ، فردد مراراً كل ذلك يقول له : « لا تنضب » .

وسأته صلى الله عليه وسلم امرأة ، فقالت : إن لي ضرة ، فهل علي جناح . إن استكرت من زوجي بما لا يعطيني ؟ فقال : « المتشيع بما لم يعط كلاهما ثوبتي زور ، وكل هذه الأحاديث في الصحيح » .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل فقال : إن شرايع الإسلام قد كثرت علي ، فأوصني بشيء أتشبث به ، فقال : « لا يزال لسانك رطباً من ذكر الله » ذكره أحمد .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل فقال : يا رسول الله أرسل ناقتي وأتوكل على الله ؟ فقال : « بل اعقلها وتوكل » ، ذكره ابن حبان والترمذي .

وقال له صلى الله عليه وسلم رجل : ليس عندي يا رسول الله ما أتزوج به ، قال : « أو ليس معك قل هو الله أحد » ؟ قال : بلى ، قال : « ثلث القرآن » قال : « أو ليس معك قل يا أيها الكافرون » ؟ قال : بلى ، قال : « ربع القرآن » قال : « أو ليس معك إذا زلزلت الأرض » ؟ قال : بلى ، قال : « ربع القرآن »

قال : « أليس مملك إذا جاء نصر الله ؟ » قال : بلى ، قال : « ربيع القرآن » ، أليس مملك آية الكرسي ؟ » قال : بلى ، قال : « ربيع القرآن » ، قال : « تزوج ، تزوج ، تزوج » ، ثلاث مرات ، ذكره أحمد .

وسأله صلى الله عليه وسلم معاذ فقال : يا رسول الله أرأيت إن كان علينا أمراء لا يستنون بسنتك ولا يأخذون بأمرك ، فما تأمرنا في أمرهم ؟ قال : « لاطاعة لمن لم يطع الله » .

وسأله صلى الله عليه وسلم أنس أن يشفع له ، فقال : « إني فاعل » ، قال : فأين أطلبك يوم القيامة ؟ قال : « اطلبني أول ما تطلبني على الصراط » ، قلت : فإذا لم ألقك على الصراط ؟ قال : « فأنا على الميزان » ، قلت : فإن لم ألقك عند الميزان ؟ قال : « فأنا عند الحوض » ، لا أخطئ . هذه الثلاث مواطن يوم القيامة ، ذكرهما أحمد .

وسأله صلى الله عليه وسلم الحجاج بن علاط ، فقال : إن لى بمكة مالا ، وإن لى بها أهلا ، وإنى أريد أن آتيهم ، فأنا فى حل إن أنا نلتُ منك أو قلتُ شيئا ؟ فأذن له رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقول ما شاء ، ذكره أحمد .

وفيه دليل على أن الكلام إذا لم يرد به قائله معناه إما لعدم قصده له ، أو لعدم علمه به ، أو أنه أراد به غير معناه ؛ لم يلزمه ما لم يرد به بكلامه ، وهذا هو دين الله الذى أرسل به رسوله ، ولهذا لم يلزم المكفر على التكلم بالكفر الكفر ، ولم يلزم زائل العقل مجنون أو نوم أو سكر ماتكم به ، ولم يلزم الحجاج ابن علاط حكم ماتكم به ؛ لأنه أراد به غير معناه ، ولم يعقد قلبه عليه ، وقد قال تعالى : « لا يؤاخذكم الله باللغو فى أيمانكم » ، ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان ، وفى الآية الأخرى « ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم » ، فالأحكام فى الدنيا والآخرة مُرتبة على ما كسبه القلب ، وعقد عليه ، وأراد ، من معنى كلامه .

وسأله صلى الله عليه وسلم امرأة ، فقالت : يا رسول الله إن نساء أسعد نفى في الجاهلية ، يعنى في النوح ، أفأساعدن في الإسلام ؟ فقال : « لا إسعاد في الإسلام ، ولا شفاء في الإسلام ، ولا عقر في الإسلام ، ولا جلب في الإسلام ، ومن انتهب فليس منا » ذكره أحمد .

والإسعاد : إسعاد المرأة في مصيتها بالنوح . والشفاء : أن يزوج الرجل ابنته على أن يزوجه الآخر ابنته . والعقر : الذبح على قبور الموتى . والجلب : الصياح على الفرس في السباق . والجنب <sup>(١)</sup> : أن يجنب فرسا فإذا أعيت فرسه انتقل إلى تلك في المسابقة .

وسأله صلى الله عليه وسلم بعض الأنصار ، فقالوا : قد كان لنا جمل نسور عليه ، وإنه قد استصعب علينا ومنعنا ظهره ، وقد عطش الزرع والنخل ، فقال لأصحابه : « قوموا ، فقاموا ، فدخل الخائط والجمل في ناحيته ، ففشي النبي صلى الله عليه وسلم نحوه ، فقالت الأنصار : يابى الله إنه قد صار مثل الكلب الكلب ، وإنا نخاف عليك صولته ، فقال : « ليس علىّ منه بأس ، فلما نظر الجمل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أقبل نحوه حتى خر ساجدا بين يديه ، فأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بناصيته أذل ما كان قط حتى أدخله في العمل ، فقال له الصحابة يابى الله هذا جيمة لا تعقل ، تسجد لك ، ونحن نعقل ، فنحن أحق أن نسجد لك ، فقال : « لا يصلح لبشر أن يسجد لبشر ، ولو صلح لبشر أن يسجد لبشر لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها من عظم حقه عليها ، والذي نفسي بيده لو كان من قدمه إلى مفرق رأسه يتجنس بالقبيح والصديق استقبلته تاحسه ما أدت حقه » ذكره أحمد ، فأخذ المشركون مع مريديهم بسجود الجمل لرسول الله صلى الله عليه وسلم وتركوا قوله : « لا يصلح لبشر أن يسجد لبشر » وهؤلاء شر من الذين يتبعون المتشابه ويدعون المحكم .

وسئل صلى الله عليه وسلم ، فقيل له : إن أهل الكتاب يحتفون ولا ينتملون في الصلاة ، قال : « فاحتفوا وانتملوا وخالقوا أهل الكتاب ، قالوا : فإن أهل

(١) لم يذكر الجنب في لفظ الحديث .

الكتاب يقصون عثانينهم ويوفرون سبالم<sup>(١)</sup>، فقال : « تصوا سبالم ووفروا عثانينكم وخالفوا أهل الكتاب ، ذكره أحمد .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل فقال : يا نبي الله مررت بفار فيه شيء من ماء ، فحدثت نفسي بأن أقيم فيه فيقوتني ما فيه من ماء وأصيب ماحوله من البقل وأتخلى عن الدنيا ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « إني لم أبعث باليهودية ولا النصرانية ، ولكني بعثت بالحنيفية السمحة ، والذي نفس محمد بيده لفدوة أرواح في سبيل الله خير من الدنيا وما فيها ، ول مقام أحدكم في الصف خير من صلاته ستين سنة . »

## فصل

### فتاوى إمام المفتين

صلى الله عليه وسلم

في البيع

وأخبرهم أن الله سبحانه وتعالى حرم عليهم بيع الخمر والميتة والحنزير وعبادة الأصنام ، فسألوه وقالوا : أرأيت شعوم الميتة فإنه يُطلى بها السفن ويدفن بها الجلود ويستصبح بها الناس ، فقال : « هو حرام ، ثم قال : « قاتل الله اليهود فإن الله لما حرم عليهم شعومها تجملوه ثم باعوه وأكلوا ثمنه . »

وفي قوله : « هو حرام ، قولان . أحدهما : أن هذه الأفعال حرام . والثاني : أن البيع حرام وإن كان المشتري يشتريه لذلك ، والقولان مبنيان على أن السؤال منهم هل وقع عن البيع لهذا الانتفاع المذكور أو وقع عن الانتفاع المذكور ؟ والأول اختيار شيخنا ، وهو الأظهر ؛ لأنه لم يخبرهم أولا عن تحريم هذا الانتفاع حتى يذكروا له حاجتهم إليه ، وإنما أخبرهم عن تحريم البيع ،

(١) السبال : جمع سبة - الشارب . والثانين : جمع مشروب - البيرة

فأخبروه أنهم يتعاونون لهذا الانتفاع ، فلم يرخص لهم في البيع ، ولم ينهم عن الانتفاع المذكور ، ولا تلازم بين جواز البيع وحل المنفعة ، والله أعلم .

وسأله صلى الله عليه وسلم أبو طلحة عن أيتام ورثوا خيراً ، فقال : « أهرقها ، قال : أفلا أجعلها خلا ؟ قال : « لا ، بحديث صحيح ، وفي لفظ أن أبا طلحة قال : يا رسول الله إني اشتريت خيراً لأيتام في حجرى ، فقال : « أهرق الخمر واكسر الدنان » .

وسأله صلى الله عليه وسلم حكيم بن حزام فقال : الرجل يأتيني ويريد منى البيع وليس عندي ما يطلب ، أفأبيع منه ثم أبتاع من السوق ؟ قال : « لا تبع ما ليس عندك ، ذكره أحمد .

وسأله صلى الله عليه وسلم أيضاً فقال إني أبتاع هذه البيوع ، فأبيع لى منها وما يحرم على منها ؟ قال : « يا ابن أخي لا تبيعن شيئاً حتى تقبضه ، ذكره أحمد . وعند النسائي : ابتعت طعاماً من طعام الصدقة فربحت فيه قبل أن أقبضه ، فأنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت له ذلك ، فقال : « لا تبعه حتى تقبضه » .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن الصلاح الذى إذا وُجدَ جاز بيع الثماز ، فقال : « تمهار وتصفار ويؤكل منها ، متفق عليه .

رسأله صلى الله عليه وسلم رجل فقال : مالئى الذى لا يجل منه ؟ قال : « الماء ، قال : مالئى الذى لا يجل منه ؟ قال : « الملح ، قال : ثم ماذا ؟ قال : « النار » ثم سأله صلى الله عليه وسلم : مالئى الذى لا يجل منه ؟ قال : « أن تفعل الخير خير لك ، ذكره أبو داود .

وسئل أن يحجر على رجل يُقَسَّبَن في البيع لضعف في عقده ، فنهاه عن البيع ، فقال : لا أصبر عنه ، فقال : « إذا بايعت فقل لا خلافة ، وأنت في كل سلمة ابتعتها بالخيار ثلاثاً » .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن رجل ابتاع غلاماً فأقلم عنده ما شاء الله أن يقيم ثم وجد به عيباً فردّه عليه ، فقال البائع : يا رسول الله قد استغل غلامى ، فقال : « الحراج بالضمان »<sup>(١)</sup> ، ذكره أبو داود .

وسأله صلى الله عليه وسلم امرأة ، فقالت : إني امرأة أبيع وأشتري ، فإذا أردت أن أبتاع الشيء سمعت به أقل مما أريد ثم زدت حتى أبلغ الذى أريد ، وإذا أردت أن أبيع الشيء سمعت به أكثر من الذى أريد ثم وضعت حتى أبلغ الذى أريد ، فقال : « لا تفعل ، إذا أردت أن تبتاعى شيئاً فاستامى به الذى تريد أن تعطى أو منعت ، وإذا أردت أن تبيعى شيئاً فاستامى به الذى تريد أن تعطى أو منعت ، ذكره ابن ماجه .

وسأله صلى الله عليه وسلم بلال عن تمر ردى . باع منه صاعين بصاع جيد ، فقال : « أوه ، عين الربا ، لا تفعل ، ولكن إذا أردت أن تشتري فبع التمر يوماً آخر ثم اشتر بالتمن ، متفق عليه .

وسأله صلى الله عليه وسلم البراء بن عازب فقال : اشتريت أنا وشريكى شيئاً يداً بيد ونسبته ، فسالنا النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : « أما ما كان يداً بيد فخذوه ، وما كان نسبته فخذوه ، ذكره البخارى ، وهو صريح فى تفريق الصفة . وعند النسائي عن البراء قال : كنت أنا وزيد بن أرقم تاجرين على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فسالناه عن الصرف ، فقال : « إن كان يداً بيد فلا بأس ، وإن كان نسبته فلا يصلح » .

وسأله صلى الله عليه وسلم فضالة بن عبيد عن قلادة اشتراها يوم خير باقى عشر ديناراً فيها ذهب وخرز ففصلها فوجد فيها أكثر من اثني عشر ديناراً ، فقال : « لا تباع حتى تفصل » ذكره مسلم ، وهو يدل على أن مسألة مُدّ عجوة لا تجوز إذا كان أحد العوضين فيه مافى الآخر وزيادة ؛ فإنه صريح الربا ،

(١) انتفاع المشتري بالبدل مقابل ضمانه لا بد إذا هلك فى يده .

والصواب أن للمنع عتص بهذه الصورة التي جاء فيها الحديث وما شابهها من الصور .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن بيع الفرس بالافراس والنجية بالإبل ، فقال : « لا بأس إذا كان يدأ بيد ، ذكره أحمد .

وسأله صلى الله عليه وسلم ابن عمر فقال : أشتري الذهب بالفضة ، فقال : « إذا أخذت واحداً منهما فلا يفارقك صاحبك وبينك وبينه لبس » وفي لفظ : كنت أبيع الإبل ، وكنت آخذ الذهب من الفضة والفضة من الذهب ، والدنانير من الدرهم ، والدرهم من الدنانير ، فسألت النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : « إذا أخذت أحدهما وأعطيت الآخر فلا يفارقك صاحبك وبينك وبينه لبس » ذكره ابن ماجه .

وتفسير هذا مافي اللفظ الذي عند أبي داود عنه ، قلت : يا رسول الله إني أبيع الإبل بالنقيع <sup>(١)</sup> ، فأبيع بالدنانير وأخذ الدرهم وأبيع بالدرهم وأخذ الدنانير ، أخذ هذه من هذه وأعطى هذه من هذه ، فقال : « لا بأس أن تأخذها بسعر يومها ما لم تفترقا وبينكما شيء » ذكره أحمد .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن اشتراء القمر بالرطب فقال : « أينقص الرطب إذا بيع ؟ » قالوا : نعم ، قهي عن ذلك ، ذكره أحمد والشافعي ومالك رضي الله عنهم .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن رجل أسلف في نخل فلم يخرج تلك السنة ، فقال : « اردد عليه ماله » ثم قال : « لا تسلفوا في النخل حتى يبدو صلاحه » وفي لفظ أن رجلاً أسلف في حديقة نخل قبل أن يطلع النخل ، فلم يطلع النخل شيئاً ذلك العام ، فقال المشتري : هو لي حتى يطلع ، وقال البائع : إنما بعثك النخل هذه السنة ، فاخصمها إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال للبائع « أخذ من نخلك

شيئاً ؟ قال : لا ، قال : « فم تستحل ماله ؟ » اردد عليه ماله ، ثم قال : « لاتسلفوا في النخل حتى يبدو صلاحه » .

وهو حجة لمن لم يجوز السلم إلا في موجود الجنس حال العقد ، كما يقوله الأوزاعي والثوري وأصحاب الرأي .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل فقال : إن بنى فلان قد أسلبوا ، لقوم من اليهود ، وإنهم قد جاعوا ، فأخاف أن يرتدوا ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « من عنده ؟ » قال رجل من اليهود : « عندي كذا وكذا ، لشيء ساء أراه قال : ثلاثمائة دينار يسعر كذا وكذا من حائط بنى فلان ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يسعر كذا وكذا ، وليس من حائط بنى فلان ، ذكره ابن ماجه .

## فصل

### فتاوى إمام المفتين

صلى الله عليه وسلم

في فضل بعض الأعمال

وسأله صلى الله عليه وسلم حمزة بن عبد المطلب فقال : اجعلنى على شيء أعيش به ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يا حمزة نفس نجيها أحب إليك أم نفس تميتها ؟ » فقال : نفس أحيها ، قال : « عليك نفسك » ذكره أحمد .

وسئل صلى الله عليه وسلم : ما حمل الجنة ؟ قال : « الصدق ، فإذا صدق العبد بر ، وإذا بر آمن ، وإذا آمن دخل الجنة » .

وسئل صلى الله عليه وسلم : ما حمل أهل النار ؟ قال : « الكذب ، إذا كذب العبد فجر ، وإذا فجر كفر ، وإذا كفر دخل النار » .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن أفضل الأعمال ، فقال : « الصلاة » قيل : ثم مه ؟ قال : « الصلاة » ثلاث مرات ، فلما غلب عليه قال : « الجهاد في سبيل الله » قال الرجل : فإن لى والذين ، قال : « وأمرك بأو الدين خيراً » قال : والذى بينك بالحق نبياً لأجاهدن ولا تركهما ، فقال : « أنت أعلم » ذكره أحمد .



وسُئِلَ صلى الله عليه وسلم عن الفُتْرَةِ التي في الجنة يرى ظاهرها من باطنها وباطنها من ظاهرها ، لمن هي ؟ قال : « لمن ألان الكلام ، وأطعم الطعام ، وبات لله قائماً والناس نيام . »

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل : أ رأيت إن جاهدتُ بنفسى ومالى فقتلت صابراً أعتسباً مقبلاً غير منبر ، أدخل الجنة ؟ قال : « نعم » فقال ذلك مرتين أو ثلاثاً قال : « إلا إن مات وعليك دين وليس عندك وفاقه » وأخبرهم بتشديد أنزل ، فسألوه عنه ، فقال : « الدين ، والذي تقضى يده لو أن رجلاً قتل في سبيل الله ثم عاش ثم قتل في سبيل الله ثم عاش ثم قتل في سبيل الله ما دخل الجنة حتى يقضى دينه ، ذكرهما أحد . »

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل عن أخيه مات وعليه دين ، فقال : « هو محبوس بدينه ، فاقض عنه ، فقال : يا رسول الله قد أديت عنه إلا دينارين ادعتهما امرأة وليس لها بينة ، فقال : « أعطها فإنها مُحِقَّة » ذكره أحمد . وفيه دليل على أن الرضى إذا علم بثبوت الدين على الميت جاز له وفاقه وإن لم تقم به بينة .

وسأله صلى الله عليه وسلم أن يُسَعر لهم ، فقال : « إن الله هو الخالق القابض الباسط الرازق ، وإنى لأرجو أن ألقى الله ولا يطلبنى أحد بمظلة ظلها إياه في دم أو مال ، ذكره أحمد . »

## فصل

### متفرقات من فتاوى إمام المفتين

صلى الله عليه وسلم

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل فقال : أرضى نيس لأحد فيها شركة ولا قسمة إلا الجار ، فقال : « الجار أحق بصَقْبِهِ » ، ذكره أحمد ، والصواب العمل بهذه الفتوى إذا اشترك في طريق أو حق من حقوق الملك .

وسئل صلى الله عليه وسلم : أى الظلم أعظم ؟ قال : « ذراع من الأرض ينتقصه من حق أخيه ، وليست حصاة من الأرض أخذها إلا طُوقها يوم القيامة إلى قعر الأرض ، ولا يعلم قعرها إلا الذى خلقها ، ذكره أحمد .

وأقضى صلى الله عليه وسلم فى شاة ذبحت بنغير إذن صاحبها وقدمت إليه أن تطعم الأسارى ، ذكره أبو داود .

وأقضى صلى الله عليه وسلم بأن ظهر الرهن يُركب بنفقته إذا كان مرهونا ، وابن الدريش يشرّب بنفقته إذا كان مرهونا ، وعلى الذى يركب ويشرب النفقة ، ذكره البخارى . وأخذ أحمد وغيره من أئمة الحديث بهذه الفتوى ، وهو الصواب .

وأقضى صلى الله عليه وسلم بأن الرهن لا يَنفَلَقُ من صاحبه الذى رهنه ، له غُصْنُهُ وعليه غُرمُهُ ، حديث حسن .

وأقضى صلى الله عليه وسلم فى رجل أصيب فى ثمار ابتاعها فكثر دينه ، فأمر أن يتصدق عليه ، فلم يُوف ذلك دينه ، فقال للرماء : « خنوا ما وجدتم ، وليس لكم إلا ذلك » ذكره مسلم .

وأقضى صلى الله عليه وسلم من أدرك ماله بعينه عند رجل قد أفلس فهو أحق به من غيره ، متفق عليه .

وسأله صلى الله عليه وسلم امرأة عن حلى لها تصدقت به ، فقال لها : « لا يجوز لامرأة عطية فى مالها إلا بإذن زوجها ، وفى لفظ لا يجوز للمرأة أمر فى مالها إذا ملك زوجها عصمتها ، ذكره أهل السنن . وعند ابن ماجه أن خيرة امرأة كعب بن مالك أنه بحلى فقالت : تصدقت بهذا ، فقال : « هل استأذنت

كعباً؟ ، فقالت : نعم ، فبعث إلى كعب ، فقال : « هل أذنت لحيرة أن تصدق بجلبها هذا ؟ » ، فقال : نعم ، فقبله رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل ، فقال : ليس لي مال ، ولى يتيم ، فقال : « كل من مال يتيمك غير مسرف ولا مبذر ولا متائل مالا ، ومن غير أن تقى مالك ، أو قال : « تقدى مالك بماله » .

ولما نزلت : « ولا تقربوا مال اليتيم إلا بالتي هي أحسن » ، عزلوا أموال اليتامى ، حتى جعل الطعام يفسد واللحم يئتن ، فسألوا عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فزلت ، وإن تعالطوهم فأخوأنكم ، والله يعلم المقصد من « المصلح » ذكره أحمد وأهل السنن .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن لقطة الذهب والورق ، فقال : « اعرِف وكادها وعفأصها ، ثم عرفها سنة ؛ فإن لم تعرف فاستفقهوا ولتكن وديعة عندك ؛ فإن جاء طالبها يوماً من الدهر فأدها إليه » .

فسئل صلى الله عليه وسلم عن ضالة الإبل ، فقال : « مالك ولها ؟ دعها فإن معها خداهما ترِدُ الماء وتاكل الشجر حتى يمدها ربها » .

فسئل صلى الله عليه وسلم عن الشاة ، فقال : « خدنها ، فإنما هي لك أو لأخيك أو للذئب ، متفق عليه ، وفي لفظ لمسلم « فإن جاء صاحبها فعرف عفأصها وعددها وكادها فأعطها إياه » ، وإلا فهي لك » ، وفي لفظ لمسلم « ثم كُتِلَها ، فإن جاء صاحبها فأدها إليه » .

وقال أبو بن كعب : وجدتُ ضُرَّةً على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها مائة دينار ، فأتيته بها النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : « عرفها حولا » ، فعرفتها حولا ثم أتيتها بها ، فقال : « عرفها حولا » ، فعرفتها حولا ، فعرفتها حولا ، فقال : « اعرِف عددها وكادها » .

ووعاها ؛ فإن جاء صاحبها ، وإلا فاستمتع بها ، فاستمتعت بها ، متفق عليه واللفظ للبخارى .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل من مزينة عن الضالة من الإبل ، قال : معها حذاؤها وسقاؤها تأكل الشجر وترد الماء ، فدعها حتى يأتها باغيها . قال : الضالة من الغنم ، قال : « لك أو لأخيك أو للذئب » ، تجمعها حتى يأتها باغيها ، قال : الحريصة التي توجد في مراتعها ، قال : « فيها ثمنها مرتين ، وضرب نكال » ، وما أخذ من عظمه ففيه القطع إذا بلغ ما يؤخذ من ذلك ثمن الميسر ، قال : يا رسول الله فالنار وما أخذ منها في أكلامها ، قال : « ما أخذ بفمه فلم يتخذ خبيثة فليس عليه شيء ، وما احتمل فعله ثمنه مرتين وضرب نكال » ، وما أخذ من أجرانه ففيه القطع إذا بلغ ما يؤخذ من ذلك ثمن الميسر ، قالوا : يا رسول الله فاللقطة يجهدها في سبيل العامة ، قال : « عرفها حولا » ، فإن وجدت باغيها فأدما إليه ، وإلا فهي لك ، قال : ما يوجد في الحرب العادي ، قال : « فيه وفي الركاز الخمس » ، ذكره أحمد وأهل السنن .

والإفتاء بما فيه متعين ، وإن خالفه من خالفه ؛ فإنه لم يمارضه ما يوجب تركه .

وأحق بأن من وجد لُقطة فليشهد ذَوَى عدل ، وليحفظ عفاصها ووكاها ، ثم لا يكتُم ولا يغيب ؛ فإن جاء ربها فهو أحق بها ، وإلا فهو مال الله يؤتبه من يشاء .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن رجلا جلس لحاجته فأخرج جُرد من حجر دينارا ، ثم أخرج آخر ، ثم أخرج آخر ، حتى أخرج سبعة عشر دينارا ، ثم أخرج طرف خرقه حراء ، فألقى بها السائل رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره خبرها ، وقال : خذ صدقتها ، قال : « ارجع بها ، لاصدقة فيها ، بارك الله لك فيها » ، ثم قال : « لعلك أهويت بيدك في الحجر ، قلت : لا ، والذي أكرمك بالحق ، فلم يفن آخرها حتى مات .

وقوله والله أعلم : د لملك أهويت بيدك في الحجر ، إذ لو فعل ذلك لكان ذلك في حكم الركاز ، وإنما ساق الله هذا المال إليه بغير فعل منه ، أخرجه له الأرض ، بمنزلة ما يخرج من المباحات ، ولهذا - والله أعلم - لم يجعله لقطة : إذ عمله علم أنه من دَفَن الكفار .

## فصل

### فتاوى إمام المفتين

صلى الله عليه وسلم

في الهدية والصدقة

وأهدى له صلى الله عليه وسلم عياض بن حماد إبلا قبل أن يسلم ، فأبى أن يقبلها ، وقال : د إنا لا نقبل زبد المشركين ، قال : قلت وما زبد للمشركين ؟ قال رفندُهم وهديتهم ، ذكره أحمد ، ولا ينافي هذا قبوله هدية أكيدر وغيره من أهل الكتاب ؛ لأنهم أهل كتاب فقبل هديتهم ولم يقبل هدية للمشركين .

وسأله صلى الله عليه وسلم عبادة بن الصامت ، فقال : رجل أهدى إلى قوماً ممن كنت أعلمه الكتاب والقرآن ، وليست بمال ، وأرى عليها في سبيل الله ، فقال : د إن كنت تحب أن تطوق طوقاً من نار فأقبلها ،

ولا ينافي هذا قوله : د إن أحق ما أخذتم عليه أجر الكتاب الله ، في قصة الرقبة ؛ لأن تلك جملة على الطب ؛ فطبع بالقرآن ، فأخذ الأجرة على الطب ، لا على تعليم القرآن ، وهنا منعه من أخذ الأجرة على تعليم القرآن ؛ فإن الله تعالى قال لنبيه : د قل لا أسألكم عليه أجراً ، وقال تعالى : د قل ما سألتكم من أجر فهو لكم ، وقال تعالى : د اتبعوا من لا يسألكم أجراً ، فلا يجوز أخذ الأجرة على تبليغ الإسلام والقرآن .

وسأله صلى الله عليه وسلم أبو النعمان بن بشير أن يشهد على غلام نخلة لابنته ، فلم يشهد ، وقال : د لا تشهدني على جور ، وفي لفظ : د إن هذا لا يصلح ، وفي لفظ : د أكلُ ولدك نخلة مثل هذا ؟ قال : لا ، قال : د فأتوا الله وأعدوا بين أولادكم ، وفي لفظ وفارجمه ، وفي لفظ : د أشهد على هذا غيري ، متفق عليه ، وهذا أمر تهديد قطعاً لا أمر إباحة ؛ لأنه سماه جوراً وخلاف العدل ، وأخبر أنه لا يصح

وأمره برده ، ومحال مع هذا أن يأذن الله له في الإشهاد على ما هذا شأنه ، وبالله التوفيق .

وسأله صلى الله عليه وسلم سعد بن أبي وقاص رضى الله عنه ، فقال :  
يا رسول الله بلغني من الوجد ما ترى ، وأنا رجل ذومال ، ولا يرثني إلا ابنة لي .  
أفأصدق بثلاثي مالى ؟ قال : « لا » قلت : فالثقل يا رسول الله ؟ قال : « لا »  
قلت : فالثقل ؟ قال : « الثلث ، والثلث كثير ، إنك أن تذرَ ورثتك أغنياً خير  
من أن تذرهم عالة يتكففون الناس ، وإنك لن تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله  
إلا أجرت بها ، حتى ما تجعل في امرأتك »<sup>(١)</sup> متفق عليه .

وسأله صلى الله عليه وسلم عمرو بن العاصي فقال : يا رسول الله إن أبى  
أوصى أن يمتق عنه مائة رقبة فأعتق ابنة هشام خمسين وبقيت عليه خمسون رقبة .  
أفأعتق عنه ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لأنه لو كان مسلماً فأعتقتم  
عنه أو تصدقتم عنه أو حججتم عنه بلغه ذلك » ذكره أبو داود .

## فصل

### فتاوى إمام المفتين

صلى الله عليه وسلم

في اللوارث

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل ، فقال : إن ابن ابني مات ، فمال من ميراثه ؟  
فقال : « لك السدس ، فلما أدبر دعاه فقال : « لك سدس آخر » فلما ولى دعاه  
وقال : « إن السدس الآخر طعمة ، ذكره أحمد :

وسأله صلى الله عليه وسلم عمر بن الخطاب رضى الله عنه عن الكلالة ، فقال :  
« يكتفيك من ذلك الآية التي أنزلت في الصيف في آخر سورة النساء ، ذكره مالك .

وسأله صلى الله عليه وسلم جابر : كيف أقضى في مالى ولا يرثني إلا كلاله ؟  
فزلت « يستفتونك » قل : الله يفتيكم في الكلالة » ذكره البخاري .

(١) في أم امرأتك .

وسأله صلى الله عليه وسلم تميم الداري : يا رسول الله ، ما السنة في الرجل من المشركين يُسَلَّم على يد رجل من المسلمين ؟ فقال : « هو أولى الناس بمجابهة ومعامته ، ذكره أبو داود .

وسأله صلى الله عليه وسلم امرأة فقالت : كنت تصدقت على أمي بوليدة ، وإنها ماتت وترك الوليدة ، قال : « قد وجب أجرك ، ورجعت إليك في الميراث » .  
د سره أبو داود ، وهو ظاهر جداً في القول بالرد ، فتأمله .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن الكلالة قال : « ما خلا الولد والوالدة ، ذكره أبو عبد الله المقدسي في أحكامه .

وسأله صلى الله عليه وسلم امرأة سعد ، فقالت : يا رسول الله ، هاتان ابنتا سعد ، قُتِلَ معك يوم أحد ، وإن عنهما أخذ جميع ما ترك أبوهما ، وإن المرأة لا تنكح إلا على مالها ، فسكت النبي صلى الله عليه وسلم حتى أنزلت آية الميراث ، فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم أخا سعد بن الربيع ، فقال : « اعط بتي سعد ثلثي ميراثه ، واعط امرأته الثمن ، وخذ أنت ما بقي ، ذكره أحمد .

وسئل أبو موسى الأشعري عن ابنة وابنة ابن وأخت ، فقال : للبت النصف ، وللأخت النصف ، وأت ابن مسعود فسيتابعني ، فسئل ابن مسعود وأخبر بقوله أبي موسى ، فقال : لقد ضللت إذا وما أنا من المهتمين ، أقضى فيها بما قضى النبي صلى الله عليه وسلم ، للبت النصف ، ولابنة الابن للسدس تسكعة الثلثين ، وما بقي فلأخت ، ذكره البخاري .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل ، فقال : عندي ميراث رجل من الأزد ، واست أجد أزدياً أدفعه إليه ، فقال : « اذهب فاقسم أزدياً حولاً ، فاتاه بعد الحول ، فقال : يا رسول الله ، لم أجد أزدياً أدفعه إليه ، قال : « فانطلق فانظر أول خزاعي تلقاه فادفعه إليه ، فلما ولى قال : « على بالرجل ، فلما جاءه قال : « انظر أكبر خزاعة فادفعه إليه » ، ذكره أحمد .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن رجل مات ولم يدع وارثاً إلا غلاماً له كان أعتقه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « هل له أحد ؟ » قالوا : لا ، إلا غلاماً له كان أعتقه ، فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ميراثه له ، ذكره أحمد وأهل السنن ، وهو حسن ، وهذه الفتوى نأخذ .

وأقضى صلى الله عليه وسلم بأن المرأة تحوز ثلاثة موارث : عتيقها ، ولقيطها ، وولدها الذى لاعنت عليه ، ذكره أحمد وأهل السنن ، وهو حديث حسن ، وبه نأخذ .

وأقضى صلى الله عليه وسلم بأن المرأة ترث من دية زوجها وماله ، وهو يرث من ديتها وماله ، ما لم يقتل أحدهما صاحبه عمداً ، فإذا قتل أحدهما صاحبه عمداً لم يرث من ديته وماله شيئاً ، وإن قتل أحدهما صاحبه خطأ ورث من ماله ولم يرث من ديته ، ذكره ابن ماجه ، وبه نأخذ .

وأقضى صلى الله عليه وسلم بأنه أيا رجل عاهر بجمرة أو أمة فالولد ولد زنا ، لا يرث ولا يورث ، ذكره الترمذى .

وقضى صلى الله عليه وسلم فى ولد المتلاعنين أنه يرث أمه وترثه أمه ، ومن قذفها بجلد ثمانين ، ومن دعاه ولد زنا بجلد ثمانين ، ذكره أحمد وأبو داود ، وعند أبي داود وجعل ميراث ولد الملاعة لأمه ولورثتها من بعدها .

فتاوى إمام المفتين (ص) فى السنن :

وسأله صلى الله عليه وسلم الشريد بن سويد ، فقال : إن أُمى أوصت أن تعق عنها رقبة مؤمنة ، وعندى جارية سوداء نوبية ، أفأعتقها عنها ؟ فقال : « أمت بها ، فقال : من ربك ؟ قالت : الله ، قال : من أنا ؟ قالت : رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : أعتقها فإنها مؤمنة ، ذكره أهل السنن .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل فقال : على عتق رقبة مؤمنة ، وأناة بجارية سوداء أعجمية ، فقال لها : « أين الله ؟ » فأشارت إلى السماء بأصبعها السبابة ، فقال



لها : من أنا ، فأشارت بأصبعها إلى رسول الله وإلى السماء ، أى أنت رسول الله فقال : « أعتقها » ذكره أحمد .

وسأله معاوية بن الحكم السلبى فقال : كانت لى جارية ترمى غنما لى قبل نجد والجراية فاطلمت ذات يوم فإذا الادم قد ذهب بشاة من غنمها ، وأنا رجل من بنى آدم آسف كما يأسفون ، فصككتها صكة ، فعظم ذلك على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقلت : أفلا أعتقها ؟ فقال : « اتنى بها » فقال لها : « أين الله » قالت : فى السماء ، قال : « من أنا » قالت : أنت رسول الله ، قال : « أعتقها فإنها مؤمنة » .

قال الشافعى : فلما وصفت الإيمان وأن ربها تبارك وتعالى فى السماء ، قال : « أعتقها فإنها مؤمنة » فقد سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم « أين الله » ؟

وسأل صلى الله عليه وسلم أين الله ؟ فأجاب من سأله بأن الله فى السماء ، فرضى جوابه ، وعلم به أنه حقيقة الإيمان لربه ، وأجاب هو صلى الله عليه وسلم من « سأله أين الله » ولم يشكر هذا السؤال عليه ، وعند الجمهور أن السؤال بأين الله كالسؤال بما لونه وما طعمه وما جلسه وما أصله ونحو ذلك من الأسئلة المحالة الباطلة .

وسأله صلى الله عليه وسلم ميمونة أم المؤمنين فقالت : أشعرت أنى أعتقت ويدنى ، قال : « لو أعطيتها أخوالك كان أعظم لأجرى » متفق عليه .

وسأله صلى الله عليه وسلم نفر من بنى سليم عن صاحب لهم قد أوجب ، يعنى النار بالقتل ، فقال : « أعتقوا عنه يعنى الله بكل عضو منه عضوا من النار » ذكره أبو داود .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل : كم أعفو عن الخادم ؟ فصمت عنه ، ثم قال : يا رسول الله كم أعفو عن الخادم ؟ قال : « أعفُ عنه كل يوم سبعين مرة » ذكره أبو داود .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن ولد الزنا ، فقال : « لا خير فيه ، نعلان أجاهد فيهما في سبيل الله أحب إلى من أن أعتق ولد الزنا ، ذكره أحمد .

وسأله صلى الله عليه وسلم سعد بن عباد فقال : إن أمى مانت وعليها نذر ، أفيجزى عنها أن أعتقنها ؟ قال : « أعتق عن أمك ، ذكره أحمد . وعند مالك : إن أمى هلكت فهل ينفعها أن أعتقنها ؟ فقال : « نعم » .

واستفتته صلى الله عليه وسلم عائشة رضى الله عنها ، فقالت : إني أردت أن أشتري جارية فأعتقها ، فقال أهلها : نبيمكما على أن ولاءها لنا ، فقال : لا يمنعك ذلك ، إنما الولاء لمن أعتق .

والحديث في الصحيح ، فقالت طائفة : يصح الشرط والعقد ، ويجب الوفاء به ، وهو خطأ . وقالت طائفة : يبطل العقد والشرط ، وإنما صح عقد عائشة لأن الشرط لم يكن في صلب العقد ، وإنما كان متقدماً عليه ، فهو بمنزلة الوعد لا يلزم الوفاء به ، وهذا وإن كان أقرب من الذى قبله فالنبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يعل به ، ولا أشار في الحديث إليه بوجه ما ، والشرط للتقدم كالمقارن . وقالت طائفة : في السلام إضمار تقديره : اشترطى لهم الولاء أو لا تشترطيه ، فإن اشترطه لا يفيد شيئاً ؛ لأن الولاء لمن أعتق ، وهذا أقرب من الذى قبله مع غلظته لظاهر اللفظ . وقالت طائفة : اللام بمعنى على ، أى اشترطى عليهم الولاء ، فإنك أنت التى تمتعني ، والولاء لمن أعتق ، وهذا وإن كان أقل تكلفاً مما تقدم ففيه إلتناء الاشتراط ؛ فلئلا لو لم تشترطه لكان الحكم كذلك . وقالت طائفة : هذه الزيادة ليست من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ، بل هى من قول

هشام بن عروة ، وهذا جواب الشافعي نفسه . وقال شيخنا : بل الحديث على ظاهره ، ولم يأمرها النبي صلى الله عليه وآله وسلم باشتراط الولاء تصحيحاً لهذا الشرط ، ولا إباحة له ، ولكن عقوبة لمشرطه : إذ أبى أن يبيع جارية للبعث إلا باشتراط ما يخالف حكم الله تعالى وشرعه ، فأمرها أن تدخل تحت شرطهم الباطل ليظهر به حكم الله ورسوله ؛ لأن الشروط الباطلة لا تغير شرعه ، وإن من شرط ما يخالف دينه لم يجز أن يؤفّق له بشرطه ، ولا يطلّ البيع به ، وإن من عرف فساد الشرط وشرطه ألغى اشتراطه ولم يُعتبر ، فتأمل هذه الطريقة وما قبلها من الطرق ، والله تعالى أعلم .

## فصل

### فتاوى إمام المفتين

صلى الله عليه وسلم

في الزواج

وسئل صلى الله عليه وسلم : أى النساء خير ؟ فقال : التى تسره إذا نظر ، وتطيعه إذا أمر ، ولا تخالفه فيما يكره فى نفسها وماله ، ذكره أحمد .

وسئل صلى الله عليه وسلم : أى المال يتخذ ؟ فقال : لا يتخذ أحدكم قلباً شاكراً ، ولساناً ذا كراً ، وزوجة مؤمنة تعين أحدكم على أمر الآخرة ، ذكره أحمد والترمذى وحسنه .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل ، فقال : إني أصبت امرأة ذات حسب وجمال وإنها لا تلد ، أفأتزوجها ؟ قال : لا ، ثم أتاه الثانية فيها ، ثم أتاه الثالثة فقال : تزوجوا الولود الودود فإنى مكثت بكم الأمم .

وسأله صلى الله عليه وسلم أبو هريرة رضى الله عنه ، فقال : إني رجل شاب وإني أخاف الفتنة ، ولا أجد ما أتزوج به ، أفلا أختصى ؟ قال : فسكت عني ، ثم قلت ، فسكت عني ، ثم قال : يا أبا هريرة ، جفّ القلم بما أنت لاق ، فاختصر على ذلك أو زد ، ذكره البخارى .

وسأله صلى الله عليه وسلم آخر ، فقال : يا رسول الله ائذن لي أن أختصم ، قال : « خصاء أخى الصيام ، ذكره أحمد . »

وسأله صلى الله عليه وسلم ناس من أصحابه ، فقالوا : ذهب أهل الذنور بالاجور ، يصلون كما يصل ، ويصومون كما نصوم ، ويتصدقون بفضول أموالهم ، قال : « أوليس قد جعل الله لكم ما تصدقون به ، إن كل تسبيحة صدقة ، وكل تكبيرة صدقة ، وكل تعبدية صدقة ، وكل تهليل صدقة ، وأمر بمعروف صدقة ، ونهى عن منكر صدقة ، وفي بُعْثِ أَحَدِكُمْ صدقة ، قالوا : يا رسول الله يأتي أحدنا شهوته ويكون له فيها أجر ؟ قال : « أرأيتم لو كان وضعا في حرام ، أكان عليه وزر ؟ فكذلك إذا كان وضعا في الحلال كان له أجر ، ذكره مسلم . »

وأخى صلى الله عليه وسلم من أراد أن يتزوج امرأة بأن ينظر إليها .

وسأله صلى الله عليه وسلم المغيرة بن شعبة عن امرأة خطبها ، قال : « اذهب فانظر إليها فإنه أجد أن يؤدم بينكما ، فأتى أبوها فأخبرهما بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فكانت كرها ذلك ، فسمعت ذلك المرأة وهي في خدرها فقالت : إن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرك أن تنظر فانظر ، وإلا فإني أنفدك ، كانتا عظمى ذلك عليه ، قال : فنظرت إليها فزوجتها ، فذكر من موافقتها له ، ذكره أحمد وأهل السنن . »

وسأله صلى الله عليه وسلم جرير عن نظرة الفجاءة ، فقال : « أصرف بصرك ، ذكره مسلم . »

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل ، فقال : عوراتنا ما تأتي منها وما تذر ؟ قال : « احفظ عورتك إلا من زوجتك وما ملكك يمينك ، قال : قلت : يا رسول الله إذا كان القوم بعضهم في بعض ، فقال : « إن استطعت أن لا يريتها أحد فلا يريها ، قال : قلت : يا رسول الله إذا كان أحدنا غاليا ، قال : « الله أحق أن يستجيبا منه ، ذكره أهل السنن . »

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل أن يزوجه امرأة ، فأمره أن يصدّقها شيئا ولو عائنا من حديد ، فلم يجده ، فقال : مامعك من القرآن ؟ قال : معى سورة كذا وسورة كذا ، قال : « تقرأهن عن ظهر قلبك ؟ » قال : نعم ، قال : اذهب فقد ملكتكها بما معك من القرآن ، متفق عليه .

واستأذنته صلى الله عليه وسلم أم سلة في الحجامة ، فأمر أبا طيبة أن يصحبها ، قال : حسبت أنه كان أخاها من الرضاعة ، أو غلاما لم يحتمل ، ذكره مسلم .

وأمر صلى الله عليه وسلم أم سلة وميمونة أن يحسبا من ابن أم مكتوم ، فقالتا : أليس هو أحمى لا يبصرنا ولا يعرفنا ؟ قال : « أفعيا وإن أتتا ؟ ألسنا تبصرانه ؟ » ذكره أهل السنن ومصححه الترمذى ، فأخذت طائفة بهذه الفتوى ، وحرمت على المرأة نظرها إلى الرجل ، وعارضت طائفة أخرى هذا الحديث بحديث عائشة في الصحيحين أنها كانت تنظر إلى الحبشة وهم يلعبون في المسجد ، وفي هذه المعارضة نظر ، إذ لعل قصة الحبشة كانت قبل نزول الحجاب ، وخصت طائفة أخرى ذلك بأزواج النبي صلى الله عليه وسلم .

وسأله صلى الله عليه وسلم عائشة رضى الله عنها عن الجارية ينكحها أهلها ، أتستأمر أم لا ؟ فقال : « نعم تستأمر » قالت عائشة رضى الله عنها : فإنها تستعى ، فقال صلى الله عليه وسلم : « فذلك إذنها إذا هي سكنت » متفق عليه .

وبهذه الفتوى تأخذ ، وأنه لا بد من استئثار البكر ، وقد صح عنه صلى الله عليه وسلم « الأيم أحق بنفسها من وليها ، والبكر تستأمر في نفسها ، وإذنها صماتها ، وفي لفظ والبكر يستأذن أبوها في نفسها ، وإذنها صماتها ، وفي الصحيحين عنه صلى الله عليه وسلم « لا تنكح البكر حتى تستأذن » قالوا : وكيف إذنها ؟ قال : « أن تسكت » وسأله صلى الله عليه وسلم جارية بكر ، فقالت : إن أباه زوجها وهي كارهة ، فخيرها النبي صلى الله عليه وسلم ! فقد أمر باستئذان البكر ،

ونهى عن إنكاحها بدون إذنها ، وخير صلى الله عليه وسلم من نكحت ولم تستأذن ، فكيف بالعدول عن ذلك كله ومخالفته بمجرد مفهوم قوله : « الأيم أحق بنفسها من وليها » ؟ كيف ومنطوقه صريح في أن هذا المفهوم الذى فهمه من قال تنكح بغير اختيارها غير مراد ؟ فإنه قال عقبيه : « والبكر تستأذن في نفسها » بل هذا احتراز منه صلى الله عليه وسلم من حل كلامه على ذلك المفهوم كما هو المعتاد في خطابه كقوله : « لا يقتل مسلم بكافر » ، ولا ذو عهد في عهده ، فإنه لما نفى قتل المسلم بالكافر أوم ذلك إهدار دم الكافر ، وأنه لا حرمة له ، فرفع هذا الوم بقوله : « ولا ذو عهد في عهده » ، ولما كان الاختصار على قوله : « ولا ذو عهد » ، يوم أنه لا يقتل إذا ثبت له العهد من حيث الجملة رفع هذا الوم بقوله : « في عهده » وجعل ذلك قيداً لعصمة العهد فيه ، وهذا كثير في كلامه صلى الله عليه وسلم لمن تأمله ، كقوله : « لا تجاسوا على القبور » ، ولا تصلوا إليها ، فإن نية عن الجلاس عليها لما كان ربما يوم التعظيم المحذور رفعه بقوله : « ولا تصلوا إليها » ، والمقصود أن أمره باستئذان البكر ونهيه عن نكاحها بدون إذنها وتخييرها حيث لم تستأذن لا معارض له ؛ فيتمين القول به ، وباقه التوفيق .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن صداق النساء ، فقال : « هو ما اصططح عليه أهلوم ، ذكره الدارقطني . وعنده مرفوعاً أنكمخوا اليناى ، قيل : يا رسول الله ، ما البلاقى بينهم ؟ قال : « ما راضى عليه الأهلون ولو قضيا من أراك » .

وسأله صلى الله عليه وسلم امرأة ، فقالت : إن أبى زوجنى من ابن أخيه ليرفع بى خميسه ، فجعل الأمر إليها ، فقالت : قد أجزتُ ما صنع أبى ، ولكن أردت أن يعلم النساء أن ليس إلى الآباء من الأمر شيء ، ذكره أحمد والنسائى .

ولما هلك عثمان بن مظعون ترك ابنة له ، فزوجها عنها قدامة من عباده ابن عمر ، ولم يستأذنها ، فكرهت نكاحه ، وأحبت أن يتزوجها المغيرة بن شعبه ؛ فزعمها من ابن عمر وزوجها المغيرة ، وقال : إنها يئيمة ولا تنكح إلا بإذنها ، ذكره أحمد .

وسأله صلى الله عليه وسلم مرثد الغنوى فقال : يا رسول الله أنكح عناقا ، وكانت بغيا بمكة ؛ فسكت عنه ؛ فزلت الآية « الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركا ، والزانية لا ينكحها إلا زان أو مشرك » فدعاه قرقاما عليه ، وقال : « لا تنكحها » .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل آخر عن نكاح امرأة يقال لها أم مهزول كانت تسافح ، فقرا عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم الآية ، ذكره أحمد .

وأفتى صلى الله عليه وسلم بأن الزاني المجلود لا ينكح إلا مثله ، فأخذ بهذه الفتاوى التي لا معارض لها للإمام أحمد ومن وافقه ، وهى من محاسن مذهبه رحمة الله عليه ، فإنه لم يجوز أن يكون الرجل زوج قسبة ، وبعض مذهب بعضه وعشرون دليلا قد ذكرناها في موضع آخر .

وأسلم قيس بن الحارث وتحت ثمان نسوة ، فسأل النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ، فقال : « اختر منهن أربعاً » . وأسلم غيلان وتحت عشر نسوة ، فأمره صلى الله عليه وسلم أن يأخذ منهن أربعاً ، ذكرهما أحمد ، وهما كالصرح في أن الحيرة إليه بين الأوائل والأواخر .

وسأله صلى الله عليه وسلم فيروز الديلى فقال : أسلبت ونحتى أختان ، فقال : « طلق أيتما شئت » ، ذكره أحمد .

وسأله صلى الله عليه وسلم بصرة بن أكرم ، فقال : نكحت امرأة بكراً في سترها ، فدخلت عليها ، فإذا هى حبلى ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم :

« لما الصداق بما استحلت من فرجها ، والولد عبد لك ، فإذا ولدت فاجلدوها »  
و فرّق بينهما ، ذكره أبو داود .

ولا يشكل من هذه الفتوى إلا مثل عبودية الولد ، والله أعلم .

وأسلت امرأة هل عهده صلى الله عليه وسلم ، فتزوجت ، فجاء زوجها  
فقال : يا رسول الله إني كنت أسلتُ وعلمتُ بإسلامي ؛ فأنزعها رسول الله  
صلى الله عليه وسلم من زوجها الآخر ، وردها إلى الأول ، ذكره أحمد  
وابن حبان .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن رجل تزوج امرأة ، ولم يفرض لها صداقاً  
حتى مات ، فقبض لها على صداق نسائها ، وعليها العدة ، ولها الميراث ، ذكره  
أحمد وأهل السنن ، وصححه الترمذى وغيره ، وهذه فتوى لا معارض لها ،  
فلا سبيل إلى العدول عنها .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن امرأة تزوجت ومرضت ، فتمسّط شعرها ،  
فأرادوا أن يصلوه ، فقال : « لمن الله الواسلة والمستوصلة ، متفق عليه .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن العزل ، قال : « أو إنكم لتفعلون ؟ » قالها  
ثلاثاً « ما من نسمة كائنة إلى يوم القيامة إلا وهى كائنة » متفق عليه ، ولفظ  
مسلم « ألا عليكم أن لا تفعلوا » ما كتب الله عز وجل خلق نسمة هى كائنة إلى  
يوم القيامة إلا ستكون . »

وسئل صلى الله عليه وسلم أيضاً عن العزل فقال : « ما من كل الماء يكون  
الولد ، وإذا أراد الله خلق شيء لم يمنعه شيء . » وسأله صلى الله عليه وسلم آخر  
فقال : إن لى جارية وأنا أعزل عنها ، وأنا أكره أن تعمل ، وأنا أريد ما يريد  
الرجال ، وإن اليهود تحدث أن العزل مودة صغرى ، فقال : « كذبت اليهود ،  
لو أراد الله أن يخلقه ما استطعت أن تصرفه » ذكرهما أحمد وأبو داود .



وسأله صلى الله عليه وسلم آخر فقال : عندى جارية وأنا أعزل عنها ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن ذلك لا يمنع شيئا ، إذا أراد الله ، فجهاد الرجل فقال لرسول الله صلى الله عليه وسلم : إن الجارية التى كنت ذكرتها لك حملت ، فقال : « أنا عبد الله ورسوله ، ذكره مسلم ، وعنده أيضا : إن لى جارية هى خادمتنا وساقبتنا وأنا أطوف عليها ، وأنا أكره أن تحمل ، فقال : « أعزل عنها إن شئت فإنه سيأتيها ما قدر لها ، فلبث الرجل ، ثم أتاه فقال : إن الجارية قد حملت ، فقال : « قد أخبرتك أنه سيأتيها ما قدر لها . »

وسأله صلى الله عليه وسلم آخر عن ذلك فقال : لو أن الماء الذى يكون منه الولد أمهرته على صخرة لأخرجه الله منها ، وليخلقن الله عز وجل نفسا هو خالقها ، ذكره أحمد .

وسأله صلى الله عليه وسلم آخر فقال : إني أعزل عن امرأتى ، فقال : لم تفعل ذلك ؟ ، فقال : إني أشفق على ولدها ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لو كان ذلك ضارا حذر فارس والروم ، وفى لفظ : « إن كان كذلك فلا ، ما حذر ذلك فارس والروم ، ذكره مسلم . »

وسأله صلى الله عليه وسلم امرأة من الأنصار عن التجبية ، وهى وطء المرأة فى قبلها من ناحية دبرها ، فتلا عليها قوله تعالى : « نسأؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم » صماما واحدا ، ذكره أحمد .

وسأله صلى الله عليه وسلم عمر رضى الله عنه فقال : يا رسول الله هلكت ، قال : وما أهلكك ؟ قال حولت رجلى البارحة ، فلم يرد عليه شيئا ؛ فأوحى الله إلى رسوله : « نسأؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم - أقبل وأدبر واتقوا الحيضة والدبر ، ذكره أحمد والترمذى ، وهذا هو الذى أباحه الله

ورسوله ، وهو الرطله من الدر لافى الدر ، وقد قال : « ملعون من أتى امرأته فى دبرها » وقال : « من أتى حائضا أو امرأة فى دبرها أو كاهنا فصدقه فقد كفر بما أنزل على محمد » وقال : « إن الله لا يستحي من الحق » لأناتوا النساء فى أديارهن ، وقال : « لا ينظر الله إلى رجل أتى رجلا أو امرأة فى الدبر » وقال فى الذى يأتى امرأته فى دبرها : « هى اللوطية الصغرى » وهذه الأحاديث جميعها ذكرها أحمد فى المسند .

وسئل صلى الله عليه وسلم : ماحق المرأة على الزوج ؟ قال : « أن يطعمها إذا طعم ، ويكسوها إذا اكتسى ، ولا يضرب الوجه ولا يقبح ، ولا يهجر إلا فى البيت » ذكره أحمد وأهل السنن .

## فصل

### فتاوى إمام المفتين

صلى الله عليه وسلم  
فى الرضاع

وسأله صلى الله عليه وسلم عائشة أم المؤمنين فقالت : إن أفلح أخا أبى القعيس استأذن عني ، وكانت امرأته أرضعتني ، فقال : « إنذني له إنه حيك » متفق عليه .

وسأله صلى الله عليه وسلم أعرابي فقال : إنى كانت لى امرأة ، فتزوجت عليها أخرى ، فزعت امرأتى الأولى أنها أرضعت امرأتى الحداثاء رضعة أو رضعتين ، فقال : « لا تحرم الإملاجة ولا الإملاجان » ذكره مسلم .

وسأله سهلة بنت سهيل فقالت : إن سالما قد بلغ ما يبلغ الرجال ، وعقل ما عقلا ، وإنه يدخل علينا ، وإنى أظن أن فى نفس أبى حذيفة من ذلك شيئا ، فقال : « أرضعته تحرم عليه ويذهب الذى فى نفس أبى حذيفة » فرجعت فقالت : إنى قد أرضعته فذهب الذى فى نفس أبى حذيفة ، ذكره مسلم .

فأخذت طائفة من السلف بهذه الفتوى منهم عائشة . ولم يأخذ بها أكثر

أهل العلم ، وقدموا عليها أحاديث توقيت الرضاع المحرم بما قبل الفطام  
وبالصغر وبالجولين لوجوه . أحدها : كثرتها وانفراد حديث سالم . الثاني : أن  
جميع أزواج النبي صلى الله عليه وسلم خلا عائشة رضى الله عنهن في شق للنسج :  
الثالث : أنه أحوط . الرابع : أن رضاع الكبير لا يثبت لحماً ولا ينشر عظماً ،  
فلا يحصل به البهضية التي هي سبب التحريم . الخامس : أنه يحتمل أن هذا كان  
مختصاً بسالم وحده ، ولهذا لم يحمى ذلك إلا في قصته . السادس : أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم دخل على عائشة وعندها رجل قاعد ، فاشتد ذلك عليه  
وغضب ، فقالت إنه أخى من الرضاعة ، فقال : « انظرن من إخوانكن من  
الرضاعة ، فإنما الرضاعة من المجاعة ، متفق عليه واللفظ لمسلم ، وفي قصة سالم  
مسلك آخر ، وهو أن هذا كان موضع حاجة ؛ فإن سالم كان قد تنبأه أبو حذيفة  
ورباه ، ولم يكن له منه ومن الدخول على أهله بد ، فإذا دعت الحاجة إلى مثل  
ذلك فالقول به بما يسوغ فيه الاجتهاد ، ولعل هذا للمسالك أقوى المسالك ، وإليه  
كان شيخنا ينجح ، والله أعلم .

وسئل صلى الله عليه وسلم أن ينكح ابنة حمزة ، فقال : « لا يحل لى : إياها  
ابنة أخى من الرضاعة ، ويحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب ، ذكره مسلم .

وسأله صلى الله عليه وسلم عقبة بن الحارث فقال : تزوجت امرأة ، فجاءت  
أمة سوداء فقالت : أرضعتك . وهى كاذبة ؛ فأعرض عنه ، فقال : إنها كاذبة ،  
فقال : « كيف بها وقد زعمت بأنها أرضعتك ؟ دعها عنك ، ففارقها وأنكحت  
غيره ، ذكره مسلم ، وللدارقنى « دعها عنك فلا خير لك فيها » .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل فقال : ما يذهب عنى مذمة الرضاع ؟  
فقال : « غرة عبد أو أمة ، ذكره الترمذى وصححه ، والمذمة — بكسر الهمزة —  
من الثمام ، لا من النعم الذى هو نقيض المدح ، والمعنى أن للرضعة على المرضع  
صفاً وذمماً فيذهب به عبد أو أمة فيعطى إياه .

وسئل صلى الله عليه وسلم : ما الذى يجوز من الشهود فى الرضاع ؟ فقال :  
« رجل أو امرأة » ذكره أحمد .

### فصل

### فتاوى إمام المفتين

صلى الله عليه وسلم

فى الطلاق

ثبت عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه سأله عن طلاق ابنه امرأته  
ومى حائض ، فأمر بأن يراجعها ، ثم يمسكها حتى تطهر ، ثم تحيض ثم تطهر ،  
ثم إن شاء أن يطلق بعد فليطلق .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل ، فقال : إن امرأتى ، وذكر من بذاتها ،  
فقال : « طلقها » فقال : إن لها صبية وولدا ، قال : « مرها وقل لها ، فإن يكن  
فيها خير فستفعل ، ولا تضرب ظميتك ضربة أمتك » ذكره أحمد .

وسأله صلى الله عليه وسلم آخر فقال : إن امرأتى لا ترد يد لامس ، قال :  
« غيرها إن شئت » وفى لفظ : « طلقها » قال : « إنى أخاف أن تتبعها نفسى »  
قال : « فاستمتع بها » .

فمعرض بهذا الحديث المتشابه الأحاديث المحكمة الصريحة فى المنع من  
تزويج البغايا . واختلفت مسائل المحرمين لذلك فيه ؛ فقالت طائفة : المراد باللامس  
لمتنس الصدقة ، لا لمتنس الفاحشة ، وقالت طائفة : بل هذا فى الدوام غير مؤثر ،  
ولأنما المانع ورود العقد على زانية ؛ فهذا هو الحرام ، وقالت طائفة : بل هذا من  
التزام أخف المفسدين لنفع أعلامها ؛ فإنه لما أمر بمفارقتها خاف أن لا يصبر عنها  
فيواقمها حراماً ؛ فأمره حيثنذ يامسكها ؛ إذ موافقتها بعد عقد النكاح أقل فساداً  
من موافقتها بالسفاح ، وقالت طائفة : بل الحديث ضعيف لا يثبت ، وقالت  
طائفة : ليس فى الحديث ما يدل على أنها زانية ، وإنما فيه أنها لا تمتنع من لمسها

أو وضع يده عليها أو نحو ذلك ؛ فهي تمطى اللبان لذلك ، ولا يلزم أن تعطيه الفاحشة الكبرى ، ولكن هذا لا يؤمن معه لإجابتها لداعى الفاحشة ، فأمره بفراقها تركا لما يريه إلى مالا يريه ، فلما أخبره بأن نفسه تتبعها وأنه لا صبر له عنها رأى مصلحة إمساكها أرجح من مفارقتها لما يكره من عدم اقتباضها ممن يلبسها ، فأمره بإمساكها ، وهذا لعله أرجح للمساك ، والله أعلم .

وسأله صلى الله عليه وسلم امرأة فقالت : إن زوجى طلقنى ، يبنى ثلاثا ، وإنى تزوجت زوجاً غيره ، وقد دخل بى ، فلم يكن معه إلا مثل هُدْبَةِ الثوب ، فلم يفرغنى إلا بهنة واحدة . ولم يصل منى إلى شيء ، أفأحل لزوجى الأول ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لَا تَحِلُّ لِنُزُوجِكَ الْأَوَّلِ حَتَّى يَنْدُقَ الْآخِرَ حَبْلُكَ وَتَنْدُقَ عَسِلَتَهُ ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . »

وسئل صلى الله عليه وسلم أيضاً عن الرجل يطلق امرأته ثلاثا فيتزوجها الرجل فينلق الباب ويرضى السر ثم يطلقها قبل أن يدخل بها ، قال : « لَا تَحِلُّ لِلْأَوَّلِ حَتَّى يَجَامِعَهَا الْآخِرَ ، ذَكَرَهُ النَّسَائِيُّ . »

وسئل صلى الله عليه وسلم عن التيس للمستعار فقال : « هُوَ الْحُثْلُ ، ثُمَّ قَالَ « لَعَنَ اللَّهُ الْحُثْلَ وَالْمَحْثْلَ لَهُ ، ذَكَرَهُ ابْنُ مَاجَه . »

وسأله صلى الله عليه وسلم امرأة عن كفر المنعمين ، فقال : « لِمَلْ أَحَدَاكُنْ أَنْ تَطُولَ أَيْمُسْتُهَا بَيْنَ يَدَيِ أَبَوَيْهَا تَعْنِسُ فَيَرْزُقَهَا اللَّهُ زَوْجًا وَرِزْقًا مِنْهُ مَالًا وَوَلَدًا ، فَتَغْضَبُ الْغَضْبَةَ ، فَتَقُولُ : مَا رَأَيْتُ مِنْهُ يَوْمًا خَيْرًا قَطْ . » ذَكَرَهُ أَحْمَدُ .

وسأله صلى الله عليه وسلم عن رجل طلق امرأته ثلاث تطليقات جميعاً ، فقام غضبان ، ثم قال : « أَيْلَبُ بِكِتَابِ اللَّهِ وَأَنَا بَيْنَ أَظْهَرِكُمْ ؟ » حَتَّى قَامَ رَجُلٌ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا أَقْتَلُهُ ، ذَكَرَهُ النَّسَائِيُّ .

وطلق رُكَّانَةَ بن عبد يزيد أخو بني المطلب امرأته ثلاثاً في مجلس واحد ،  
 لحزن عليها حزناً شديداً ، فسأله رسول الله صلى الله عليه وسلم : كيف طلقتها ؟  
 فقال : طلقتها ثلاثاً ، فقال : « في مجلس واحد ؟ » فقال : نعم ، قال : « إنما تلك  
 واحدة فارجعها إن شئت » ، قال : فارجعها ، فكان ابن عباس يروى إنما الطلاق  
 عند كل طهر ، ذكره أحمد ، قال : حدثنا سعيد بن إبراهيم ، قال : حدثني أبي عن  
 محمد بن إسحاق قال : حدثني داود بن الحصين عن عكرمة مولى ابن عباس ،  
 فذكره ، وأحمد يصحح هذا الإسناد ، ويحتج به ، وكذلك الترمذى ، وقد قال  
 عبد الرزاق : أنبأنا ابن جريج قال : أخبرني بعض بني رافع مولى رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم عن عكرمة عن ابن عباس ، قال : طلق عبدُ يزيد أبو ركانة  
 وإخوته أم ركانة ، ونكح امرأة من مُزَيْنَةَ ، فجاءت النبي صلى الله عليه وسلم ،  
 فقالت : ما يعني عني إلا كاتني هذه الشعرة ، لشعرة أخذتها من رأسها ، ففرق  
 بيني وبينه ، فأخذت النبي صلى الله عليه وسلم حينه ، فدعا بركانة وإخوته ، ثم قال  
 لجلسائه : أترون أن فلانا يشبه منه كذا وكذا من عبد يزيد ، وفلاناً منه كذا  
 وكذا ؟ قالوا : نعم ، قال النبي صلى الله عليه وسلم لعبد يزيد : طلقها ، ففعل ،  
 فقال : راجع امرأتك أم ركانة وإخوته ، فقال : إني طلقتها ثلاثاً يا رسول الله ،  
 قال : « قد طَلِمتُ ، راجعها ، وتلا » يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن  
 لعدتهن .»

قال أبو داود : حدثنا أحمد بن صالح قال حدثنا عبد الرزاق ، فذكره ،  
 فهذه طريقة أخرى متبعة لابن إسحاق ، والذي يخاف من ابن إسحاق التدليس ،  
 وقد قال : وحدثني ، وهذا مذهبه ، وبه أقر ابن عباس في إحدى الروايتين عنه ،  
 صح عنه ذلك ، وصح عنه إضاء الثلاث موافقة لعمر رضى الله عنه ، وقد صح  
 عنه صلى الله عليه وسلم أن الثلاث كانت واحدة في عهده وعهد أبي بكر وصدرأ  
 من خلافة عمر رضى الله عنهما ، وغاية ما يقدر مع بُعد أن الصحابة كانوا على  
 ذلك ولم يلفه ، وهذا وإن كان كالمستحيل فإنه يدل على أنهم كانوا يفتون

في حياته وحياة الصديق بذلك ، وقد أقرى هو صلى الله عليه وسلم به ، فمنه فتواه وعمل أصحابه كأنه أخذ باليد ، ولا معارض لذلك ، ورأى عمر رضى الله عنه أن يحمل الناس على إيفاد الثلاث عقوبة وزجرا لم يثلا يرسلوها جملة ، وهذا اجتihad منه رضى الله عنه ، غاية أن يكون سائنا لمصلحة رآها ، ولا يوجب ترك ما أقرى به رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان عليه أصحابه في عهده وعهد خليفته ؛ فإذا ظهرت الحقائق فليقل أمرؤ ما شاء ، وبالله التوفيق .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل ، قال : إن تزوجت فلانة فهي طالق ثلاثا ، فقال : : تزوجها ؛ فإنه لا طلاق إلا بعد النكاح . .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن رجل قال : يوم أتزوج فلانة فهي طالق ، فقال : : طلق ما لا يملك ، ذكرهما الدارقطني .

وسأله صلى الله عليه وسلم عبد فقال : إن مولاتي زوجتي ، وتريد أن تفرق بيني وبين امرأتى ، فحمد الله وأثنى عليه وقال : : ما بال أقوام يزجون عيديم إمامهم ، ثم يريدون أن يفرقوا بينهم ، ألا إنما يملك الطلاق من أخذ بالساق ، ذكره الدارقطني .

فتاوى إمام المقتنين - صلى الله عليه وسلم - في القلع :

وسأله صلى الله عليه وسلم ثابت بن قيس : هل يصلح أن يأخذ بمصر ماله امرأته ويفارقها ؟ قال : : نعم ، قال : فإني قد أسدقتها حديثتين وهما يدها ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : : خذهما وفارقها ، ذكره أبو داود ، وكانت قد شكته إلى النبي صلى الله عليه وسلم وتعب فراقه كما ذكره البخاري أنها قالت : يا رسول الله ثابت بن قيس ما أعيب عليه في خلق ولا دين ، ولكني أكره الكفر في الإسلام ، فقال : : أتردين عليه حديثه ؟ ، قالت : نعم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : : اقبل الحديقة وطلقها تطليقة ، وعند ابن ماجه : : إن أكره الكفر في الإسلام ، ولا أطيقه بغضا ، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يأخذ منها حديثه ولا يزداد ، وعند النسائي أن النبي صلى الله عليه وسلم أفتاها أن تبرأ

حيضة واحدة ، وعند أبي داود أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرها أن تعتد بحيضة واحدة .

وأقضى النبي صلى الله عليه وسلم أن المرأة إذا ادعت طلاق زوجها ، فجاءت على ذلك بشاهد عدل استحلف زوجها ، فإن حلف بطلت شهادة الشاهد ، وإن نكل فنكوله بمنزلة شاهد آخر ، وجاز طلاقه ، ذكره ابن ماجه من رواية عمرو ابن أبي سلة ، وقد روى له مسلم في صحيحه .

## فصل

### فتاوى إمام المفتين

صلى الله عليه وسلم

في الظهار واللعان

وسئل صلى الله عليه وسلم عن رجل ظاهر من امرأته ، ثم وقع طليها قبل أن يُكفّر ، قال : « وما حلك على ذلك برحمتك الله ؟ » قال : رأيت خلخالها في ضوء القمر ، قال : « لا تقربها حتى تفعل ما أمرك الله عز وجل » حديث صحيح

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل فقال : لو أن رجلا وجد مع امرأته رجلا فحكلم جلدتموه ، أو قتل قتلتموه ، أو سكت سكت على غيظ ، فقال : « اللهم افتح » وجعل يدعو ، فنزلت آية اللعان ، فابتلى به ذلك الرجل من بين الناس ، فجاء هو وامرأته إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فتلاعنا ، ذكره مسلم .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل آخر فقال : إن امرأتى ولدت على فراشي غلاما أسود ، وأنا أهل بيت لم يكن فينا أسود قط ، قال : « هل لك من إبل ؟ » قال : نعم ، قال : بها ألوانها ؟ قال : حُمْر ، قال : « هل فيها من أورك ؟ » قال : نعم ، قال : « فأنى كان ذلك ؟ » قال : عسى أن يكون نَزَعَهُ عِرْق ، قال : « ففعل ابنك هذا نَزَعَهُ عِرْق 1 » متفق عليه .



وحكم بالفرقة بين المتلاعنين ، وأن لا يجتمعا أبداً ، وأخذ المرأة صداتها ، وانقطع لسب الولد من أبيه ، ولخافه بأمه ، وجوب الحد على من قذفه أو قذف أمه ، وسقوط الحد عن الزوج ، وأنه لا يلومه نفقة ولا كسوة ولا سكنى بعد الفرقة .

وسأله صلى الله عليه وسلم سامة بن صخر البياضى فقال : ظهرت من امرأتى حتى ينسلخ شهر رمضان ؛ فينهاى تخمضى ذات ليلة إذا انكشف لى منها شيء ، فلم ألبث أن تزوتُ عليها ، فقال : « أنت بذلك ياسمة ، فقلت : أنا بذلك فأنا صابر لأمر الله عز وجل ، فأحكم في بمأراك الله ، قال : « حر رقبة ، قلت : والذى بعتك بالحق ما أملك رقبة غيرها ، وضربتُ صفحة رقبتي ، قال : « فصم شهرين متتابعين ، فقلت : وهل أصبت الذى أصبت إلا من الصيام ؟ قال : « فاطعم وسقاً من تمر بين ستين مسكيناً ، قلت : والذى بعتك بالحق نبياً لقد بئنا وحشين<sup>(١)</sup> ما لنا من طعام ، قال : « فانطلق إلى صاحب صدقة بنى زريق فليدفعها إليك ، فاطعم ستين مسكيناً وسقاً من تمر ، وكل أنت وعيالك بقيتها ، فرجعت إلى قومي ، فقلت : وجدت عندكم الضيق وسوء الرأى ، ووجدت عند رسول الله صلى الله عليه وسلم السعة وحسن الرأى ، وأمرنى بصدقكم ، ذكره أحمد .

وسأله صلى الله عليه وسلم خولة بنت مالك ، فقالت : إن زوجاً أوس بن الصامت ظاهر منها ، وشكته إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ورسول الله صلى الله عليه وسلم يجادلها فيه بقوله : « اتقي الله فإنه ابن عمك » ، فما برحت حتى نزل القرآن : « قد سمع الله قول الذى تجادلن فى زوجها وتشكى إلى الله » ، الآيات ، فقال : « يمتق رقبة » ، قالت : لا يجد ، قال : « فاصوم شهرين متتابعين » ، قالت : لأنه شيخ كبير ما به من صيام ، قال : « فليطعم ستين مسكيناً » ، قالت : ما عنده من شيء يتصدق به ، فأتى ساعته بمسروق من تمر ، قلت : يارسول الله إني أعينه بمرق آخر ، قال : « أحسنت ، اذهبي فاطعمي بها عنه ستين مسكيناً ، وارجمي إلى ابن عمك ، ذكره أحمد وأبو داود .

(١) وحشين : جامعين .

ولفظ أحد : قالت في والله وفي أوس بن الصامت أنزل الله صدر سورة المجادلة ، قالت : كنت عنده ، وكان شيخا كبيرا قد ساء خلقه وضجر ، قالت : فدخل على يوماً ، فراجته بشيء ، فغضب فقال : أنت على كظهر أمي ، ثم خرج فجلس في نادى قومه ساعة ثم دخل على ، فإذا هو يريدني عن نفسي ، قالت : قلت : كلا ، والذي نفس الحويلة بيده لا تخلص إلى وقد قلت ما قلت حتى يحكم الله ورسوله فينا بحكم ، قالت : فواثني ، فامتنعت منه ، فغلبته بما تغلب المرأة الشيخ الضعيف ، فالتقيته عني ، ثم خرجت إلى بعض جاراتي ، فاستعرت منها ثيابها ، ثم خرجت حتى جثت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فجلست بين يديه ، فذكرت له ما لقيت منه ، فجعلت أشكو إليه ما ألقى من سوء خلقه ، فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : يا خويلة ابن عمك شيخ كبير ، فأتق الله فيه ، قالت : فوراها ما برحت حتى نزل القرآن ، فتفتش رسول الله صلى الله عليه وسلم ما كان يتنشاء ثم سرى عنه ، فقال : يا خويلة قد أنزل الله فيك وفي صاحبك ، ثم قرأ على : قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وتشتكي إلى الله ، إلى قوله : وللكافرين عذاب أليم ، قالت : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مريه فليعتق رقبة ، وذكر نحو ما تقدم .

وعند ابن ماجه أنها قالت : يا رسول الله أكل شبابي ونثرت له بطيخ ، حتى إذا كبر سنّي وانقطع ولدى ظاهر مني ، اللهم إني أشكو إليك ، لما برحت حتى نزل جبرائيل عليه السلام بهؤلاء الآيات .

## فصل

### فتاوى إمام المفتين

صلى الله عليه وسلم

في العدد

ثبت أن سبيعة الأسلية سألته وقد مات زوجها ووضعت حملها بعد موته :

قالت : فأتاني رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى قد حلت حين وضعت حملي ، وأمرني بالتزويج إن بدا لي .

وعند البخارى أنها سئلت ، كيف أتاها رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قالت : أتاني إذا وضعت أن أنكح . وكانت أم كلثوم بنت عقبة عند الزبير بن العوام ، فقالت له وهي حامل : طيب نفسى بتطبيقه ، فطلقها بتطبيقه ، ثم خرج إلى الصلاة فرجع وقد وضعت ، فقال لها : خدعتيني خدعك الله ، ثم أتى النبي صلى الله عليه وسلم ، فسأله عن ذلك ، فقال : « سبق الكتاب أجله ، أخطبها إلى نفسها » ذكره ابن ماجه .

وسأته صلى الله عليه وسلم فرية بنت مالك ، فقالت : إن زوجي خرج في طلب أعبد له أبقيوا حتى إذا كان بطرف القدوم لحقهم فقتلوه ، فسألته أن ترجع إلى أهلها . وقالت : إن زوجي لم يترك لي مسكناً يسلكه ، ولا نفقة ، فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : « نعم » قالت : فانصرف حتى إذا كنت في الحجرة - أو في المسجد - ناداني رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو أمرني فتوديت له ، فقال : « كيف قلت » فرددت عليه القصة التي ذكرت له ، فقال : « امكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله » قالت : فاعتددت فيه أربعة أشهر وعشراً ، فلما كان عثمان أرسل إلي ، فسألت عن ذلك ، فأخبرته ، فاتبعه وقضى به ، حديث صحيح ذكره أهل السنن .

وأخى صلى الله عليه وسلم امرأة ثابت بن قيس بن شماس وجميلة بنت عبد الله ابن أبي لما اختلعت من زوجها فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تربع<sup>(١)</sup> حيضة واحدة وتلحق بأهلها ، ذكره النسائي ، وعند أبي داود والترمذي عن ابن عباس ، أن امرأة ثابت بن قيس اختلعت من زوجها ، فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تعتد حيضة ، وعند الترمذي عن الربيع بنت ميمونة أنها اختلعت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم

(١) تربع : تنتظر .

وأمرت - أن تعتد بحیضة ، قال الترمذی : حدیث الریبع الصحیح أنها أمرت أن تمتد بحیضة وعند النسائی وابن ماجه - واللفظ له - عن الریبع قالت : اختلعت من زوجی ، ثم جئت عثمان ، فسألت : ماذا علی من العدة ؟ فقال : لا عدة علیک إلا أن یكون حدیث عهد بک فتتکثن عنده حتی تحيض حیضة ، قالت : ولما تبع فی ذلك قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فی مريم المغالیة ، وكانت تحت ثابت بن قیس فاختلعت منه .

## فصل

### فتاوى إمام المفتين

صلى الله عليه وسلم

فی ثبوت النسب

واختصم إليه صلى الله عليه وسلم سعد بن أبى وقاص وعبد بن زَمْعَةَ فى الغلام ، فقال سعد : هو ابن أخى عتبة بن أبى وقاص عَمِيداً لى أنه ابنه ، انظر إلى شبهه ، وقال عبد بن زَمْعَةَ : هو أخى ، ولد على فراش أبى من وليدته ، فتظر رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى شبهه ، فرأى شهاً بيناً بعتبة ، فقال : « هو لك يا عبد ، الولد للفراش وللماهر الحجر ، واحتجى منه يا سَوْدَةَ » فلم تره سودة قط ، متفق عليه . وفى لفظ البخارى « هو أخوك يا عبد ، وعند النسائی « واحتجى منه يا سودة فليس لك بأخ ، وعند الإمام أحمد « أما الميراث فله ، وأما أنت فأحتجى منه فإنه ليس لك بأخ ، فحكم وأقضى بالولد لصاحب الفراش عملاً بموجب الفراش ، وأمر سودة أن تحتجب منه عملاً بشبهه بعتبة ، وقال : « ليس لك بأخ ، للشبهة ، وجعله أخاً فى الميراث ، فتضمنت فتواه صلى الله عليه وسلم أن الأمة فراش ، وأن الأحكام تتبع فى الميراث فى الميراث دون الميراث والنفقة . وكذا فى ولد الزنا ، هو ولد فى التحريم وليس ولداً فى الميراث ، ونظائر ذلك أكثر من أن تذكر ؛ فيتعين الأخذ بهذا الحكم والفتوى ، وبالله التوفيق .

فتاوى إمام المفتين - صلى الله عليه وسلم - في امرءه على الميت :  
وسأله صلى الله عليه وسلم امرأة فقالت : يا رسول الله ، إن ابنتي توفي عنها زوجها ، وقد اشتكت عينا ، أفنكحها ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا ، مرتين أو ثلاثاً ، متفق عليه .

ومنع صلى الله عليه وسلم المرأة أن تحب على ميت فوق ثلاث ، إلا على زوج فإنها تحب أربعة أشهر وعشراً ، ولا تكحل ، ولا تطيب ، ولا تلبس ثوباً مصبوغاً ، ورخص لها في طهرها إذا اغتسلت في بئرة من قسط أو أظفار ، متفق عليه ، وعند أبي داود والنسائي ، ولا تختضب ، وعند النسائي ، ولا تمتشط ، وعند أحمد ، لا تلبس المعصر من الثياب ، ولا الشقة المشقة ، ولا الحل ، ولا تختضب ، ولا تكحل ، وجعلت أم سلمة رضي الله عنها على عيها صبراً لما توفي أبو سلمة ، فقال : ما هذا يا أم سلمة ؟ قالت : إنما هو صبر ليس فيه طيب ، قال : إنه يشب الوجه<sup>(١)</sup> فلا تجعله إلا بالليل ، ولا تمتشط بالطيب ، ولا بالخناء فإنه خضاب ، قلت : بأي شيء أمتشط يا رسول الله ؟ قال : بالسدر تغلفين به رأسك ، ذكره النسائي ، وعند أبي داود ، فلا تجعله إلا بالليل وتزعيه بالنهار .  
وسأله صلى الله عليه وسلم خالة جابر بن عبد الله وقد طلقت : هل تخرج تخدم نخلماً ؟ فقال : دجدي نخلك ؛ فإنك عسى أن تصدق أو تفعل معروفاً ، ذكره مسلم .

## فصل

### فتاوى إمام المفتين

صلى الله عليه وسلم

في نفقة المعتدة وكسوتها

ثبت أن فاطمة بنت قيس طلقها زوجها ألبنة ، فخاصمتها في السكنى والنفقة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت : فلم يجعل لي سكنى ولا نفقة . وفي السنن أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « يا بنت آل قيس ، إنما السكنى والنفقة على من كانت له

(١) يشب الوجه : يحسنه .

رجعة" ، ذكره أحمد ، وعنده أيضاً « إنما السكنى والنفقة للزوجة على زوجها ما كانت له عليها رجعة ، فإذا لم يكن له عليها رجعة فلا نفقة ولا سكنى ، وفي صحيح مسلم عنها : طلقى زوجي ثلاثاً ، فلم يحصل لى رسول الله صلى الله عليه وسلم سكنى ولا نفقة .

وفي رواية لمسلم أيضاً أن أبا عمرو بن حفص خرج مع على كرم الله وجهه إلى اليمن فأرسل إلى امرأته بتطليقة بقيت من طلاقها ، وأمر عياش بن أبي ربيعة والحارث بن هشام أن ينفقا عليها ، فقالا : والله ما لها نفقة ، إلا أن تكون حاملاً ، فأنت النبي صلى الله عليه وسلم ، فذكرت له قولها ، فقال : « لا نفقة لك ، فاستأذنته في الانتقال ، فأذن لها ، فقلت له : أين يارسول الله ؟ فقال : « عند ابن أم مكتوم » وكان أعمى ، تضع ثيابها عنده ولا يراها ، فلما مضت عدتها أنكحها النبي صلى الله عليه وسلم أسامة بن زيد ، فأرسل إليها مروان قبيصة ابن ذؤيب يسألها عن الحديث ، فحدثته ، فقال : لم تسمع هذا الحديث إلا من امرأة ، سنأخذ بالعصمة التي وجدنا الناس عليها ، فقالت فاطمة حين بلغها قول مروان ، يني وبينكم القرآن ، قال تعالى : « لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن » الآية ، قالت : هذا لمن كانت له مراجعة ، فأى أمر يحدث بعد الثلاث ؟

وأقضى النبي صلى الله عليه وسلم بأن للنساء على الرجال رزقهن وكسوتهن بالمعروف ، ذكره مسلم .

وسئل صلى الله عليه وسلم : ما تقول في نساءنا ؟ فقال : « أطمعوهن عما تأكلن ، واكسوهن بما تلبسون ، ولا تضربوهن ، ولا تقبحوهن » ، ذكره مسلم .  
وسأله صلى الله عليه وسلم هند امرأة أبي سفيان فقالت : إن أبا سفيان رجل شحيح ، وليس يعطينى من النفقة ما يكفيني وولدى إلا ما أخذت منه وهو لا يعلم ، قال : « خذى ما يكفيك وولديك بالمعروف ، متفق عليه .

فضمنت هذه الفتوى أموراً . أحدها : أن نفقة الزوجة غير مُقدّرة ،

بل للمعروف ينفي تقديرها ، ولم يكن تقديرها معروفاً في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا الصحابة ولا التابعين ولا تابعيهم . الثاني : أن نفقة الزوجة من جسد نفقة الولد كلاهما بالمعروف . الثالث : أفراد الأب بنفقة أولاده . الرابع : أن الزوج أو الأب إذا لم يبدل النفقة الواجبة عليه فللزوجة والأولاد أن يأخذوا قدر كفايتهم بالمعروف . الخامس : أن المرأة إذا قدرت على أخذ كفايتها من مال زوجها لم يكن لها إلى الفسخ سبيل . السادس : أن مالم يقدره الله ورسوله من الحقوق الواجبة فالمرجع فيه إلى العرف . السابع : أن ذم الشاكي لحسمه بما هو فيه حال الشكاية لا يكون غيبة فلا يأتى به هو ولا سامعه بإقراره عليه . الثامن : أن من منع الواجب عليه وكان سبب ثبوته ظاهراً فلمستحقه أن يأخذ بيده إذا قدر عليه ، كما أفتى به النبي صلى الله عليه وسلم هنداً ، وأفتى به صلى الله عليه وسلم الضيف إذا لم يقره من نزل عليه كما في سنن أبي داود عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ليلة الضيف حق على كل مسلم ، فإن أصبح بفنائهم محروماً كان ديناً عليه إن شاء اقتضاه وإن شاء تركه ، وفي لفظ من نزل يقوم فملهم أن يقروه ، فإن لم يقروه فله أن يعقبهم بمثل قراه ، وإن كان سبب الحق خفياً لم يجرله ذلك ، كما أفتى النبي صلى الله عليه وسلم في قوله : « أد الأمانة إلى من ائتمنك ، ولا تخن من خانك » .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل : من أحق الناس بحسن صحابتي ؟ قال : « أمك » ، قال : ثم من ؟ قال : « أمك » ، قال : ثم من ؟ قال : « أبوك » ، متفق عليه ، زاد مسلم « ثم أدناك فادنك » .

قال الإمام أحمد : للأُم ثلاثة أرباع البر ، وقال أيضاً : الطاعة للآب ، وللأُم ثلاثة أرباع البر ، وعند الإمام أحمد قال : « ثم الأقرب فالأقرب » ، وعند أبي داود أن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم : من أبر ؟ قال : « أمك » ، وأباك ، وأختك ، وأخاك ، ومولاك الذي على ذاك ، حق واجب ورحم موصولة .

## فصل فتاوى إمام المفتين صلى الله عليه وسلم في الحضانة

قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها خمس قضايا .

أحداها : قضى بآبنة حمزة لخالتها ، وكانت تحت جعفر بن أبي طالب ، وقال :  
« الخالة بمنزلة الأم » فتضمن هذا القضاء أن الخالة مقام الأم في الاستحقاق ،  
وأن تزوجها لا يُسقط حضانتها إذا كانت جارية .

القضية الثانية : أن رجلا جاء بابن له صغير ، لم يبلغ ، فاختصم فيه هو وأمه ،  
ولم تسلم الأم ، فأجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم الأب ههنا وأجلس الأم  
ههنا ، ثم خير الصبي ، وقال : « اللهم اهده ، فذهب إلى أمه ، ذكره أحمد .

القضية الثالثة : أن رافع بن سنان أسلم ، وأبى امرأته أن تسلم ، فأتى  
النبي صلى الله عليه وسلم وقالت : ابنتي فطيم أو شبهه ، وقال رافع : ابنتي ، فقال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اقمى ناحية » وقال لها : « اقمى ناحية » فأقعد  
الصبية بينهما ، ثم قال « ادعواها » فأتى إليها ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم :  
« اللهم اهدها » فأتى إليها ، فأخذها ، ذكره أحمد .

القضية الرابعة : جاءته امرأة فقالت : إن زوجي يريد أن يذهب بابني ،  
وقد سقاني من بئر أبي عتبة ، وقد نفعتي ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
« استمسكاً عليه » فقال زوجها : من يحاقني في ولدي ؟ فقال النبي صلى الله عليه  
وسلم : « هذا أبوك وهذه أمك » فخذ بيد أيهما شئت ، فأخذ بيد أمه ، فانطلقت  
به ، ذكره أبو داود .

القضية الخامسة : جاءته صلى الله عليه وسلم امرأة فقالت : يا رسول الله



إن ابنى هذا كان بطنى له وها ، وثدى له سقاء ، وحجرى له حواء ، وإن أباه طلقنى ، وأراد أن يزرعه منى ، فقال لها : « أنت أحق به ما لم تنكحى ، ذكره أبو داود .

وعلى هذه القضايا الخمس تدور الحصاة ، وبالله التوفيق .

### فصل

#### فتاوى إمام المفتين

صلى الله عليه وسلم

في الدماء

ومن فتاويه صلى الله عليه وسلم في باب الدماء والجنايات .

سئل صلى الله عليه وسلم عن الأمر والقاتل ، فقال : قسمت النار سبعين جزءا ، فللأمر تسع وستون ، وللقاتل جزء ، ذكره أحمد .

وجاء رجل فقال : إن هذا قتل أخى ، قال : « اذهب فاقتله كما قتل أخاك ، فقال له الرجل : اتق الله واعف عني فإنه أعظم لأجرى وخير لك يوم القيامة ، فخلى عنه ، فأخبر النبي ، فسأله فأخبره بما قال له ، فقال له : « أما إنه خير مما هو صانع بك يوم القيامة ، تقول : يارب سل هذا فيم قتل أخى ، » .

وجاءه صلى الله عليه وسلم رجل بآخر قد ضرب ساعده بالسيف فقطعها من غير مفصل ، فأمر له بالدية ، فقال : أريد القصاص ، فقال : « خذ الدية بارك الله لك فيها ، ولم يقض له بالقصاص ، ذكره ابن ماجه .

وأقضى صلى الله عليه وسلم بأنه إذا أمسك الرجل الرجل وقتله الآخر يقتل الذى قتل ويحبس الذى أمسك ، ذكره الدارقطني .

ورفع إليه صلى الله عليه وسلم يهودى قد رَضَّ رأس جارية بين حجرين ، فأمر به أن يَرَضَّ رأسه بين حجرين ، متفق عليه .

وقضى صلى الله عليه وسلم أن شبه الممدمنظ مثل الممد ، ولا يقتل صاحبه ذكره أبو داود .

وقضى صلى الله عليه وسلم في الجنين يسقط من الضربة بغيره عبد أو أمة ، ذكره أبو داود أيضاً .

وقضى صلى الله عليه وسلم في قتل الخطأ شبه العمد بمائة من الإبل : أربعون منها في بطونها أو ولادها ، ذكره أبو داود .

وقضى صلى الله عليه وسلم أن لا يقتل مسلم بكافر ، متفق عليه .

وقضى صلى الله عليه وسلم أن لا يقتل الوالد بالولد ؛ ذكره الترمذى .

وقضى صلى الله عليه وسلم أن يعقل المرأة عصبيتها من كانوا ولا يرثون عنها إلا ما فضل عن ورثتها ، وإن قتلت فمقلها بين ورثتها ، فهم يقتلون قاتلها ، ذكره أبو داود .

وقضى صلى الله عليه وسلم أن الحامل إذا قتلت حمداً لم تقتل حتى تضع مافي بطنها ، وحتى تكفل ولدها ، وإن زنت حتى تضع مافي بطنها وحتى تكفل ولدها ، ذكره ابن ماجه .

وقضى صلى الله عليه وسلم أن من قتل له قتيل فهو بخير النظرين : إما أن يفدى وإما أن يقتل ، متفق عليه .

وقضى صلى الله عليه وسلم أن من أصيب بدم أو خيل - والتخيل : الجراح - فهو بالخيار بين إحدى ثلاث ، فإن أراد الرابطة فخذوا على يديه : أن يقتل ، أو يعفو ، أو يأخذ الدية ، فمن فعل شيئاً من ذلك فعاد فإن له نار جهنم خالداً عذلاً أبداً فيها . يعنى قتل بعد عفووه وأخذ الدية ، أو قتل غير الجاني .

وقضى صلى الله عليه وسلم أن لا يقتص من جرح حتى يبرأ صاحبه ، ذكره أحمد .

وقضى صلى الله عليه وسلم في الأنف إذا أوعب كجداً بالدية ، وإذا جدعت أرنبت بنصف الدية .

وقضى صلى الله عليه وسلم في العين بنصف الدية خمسين من الإبل ، أو عذلاً

ذهباً أو ورقاً ، أو مائة بقرة ، أو ألف شاة ، وفي الرجل نصف العقل ، وفي اليد نصف العقل ؛ وللمأومة ثلث العقل ، وللنفقة خمس عشرة من الإبل ، والموضحة خمس من الإبل <sup>(١)</sup> ، والأسنان خمس خمس ، ذكره أحمد .

وقضى صلى الله عليه وسلم أن الأسنان سواء : الثنينة والضر من سواء ، ذكره أبو داود .

وقضى صلى الله عليه وسلم في دية أصابع اليدين والرجلين بمشروع عشر ، صححه الترمذي .

وقضى صلى الله عليه وسلم في العين العوراء الساذة لمكانها إذا طمست بثلث الدية ، وفي اليد الشلاء إذا قطعت ثلث ديتها ، ذكره أبو داود .

وقضى صلى الله عليه وسلم في اللسان بالدية ، وفي الشفتين بالدية ، وفي البيضتين بالدية ، وفي الذكر بالدية ، وفي الصلب بالدية ، وفي العينين بالدية ، وفي الرجل الواحدة نصف الدية ، وأن الرجل يُقتل بالمرأة ، ذكره النسائي .

وقضى صلى الله عليه وسلم أن من قتل خطأ فديته مائة من الإبل : ثلاثون بنت مخاض ، وثلاثون بنت لبون ، وثلاثون حقة ، وعشرة ابن لبون ، ذكره النسائي ، وعند أبي داود : عشرون حقة ، وعشرون جذعة ، وعشرون بنت مخاض ، وعشرون بنت لبون ، وعشرون ابن مخاض ذكر <sup>(٢)</sup> .

وقضى صلى الله عليه وسلم أن من قتل متعمداً دُفِعَ إلى أولياء المقتول ، فإن شاءوا قتلوا ، وإن شاءوا أخذوا الدية ، وهي ثلاثون حقة ، وثلاثون جذعة ، وأربعون خلفه <sup>(٣)</sup> ، وما صورلحوا عليه فهو لهم ، ذكره الترمذي وحسنه .

(١) المأومة : التي تبلغ أم الدماغ حتى يبق بينها وبين الدماغ جسد رقيق . والنفقة : التي تنقل إلى أي تكسره حتى يخرج منها فرائض النظم . والموضحة : الشاة التي تبدي وضع العظم .

(٢) بنت مخاض : ما دخلت في الثانية وكذلك ابن المخاض . بنت لبون : ما دخلت في السنة الثالثة وكذلك ابن لبون . والحقة : ما دخلت في السنة الرابعة . والجذعة : ما دخلت في السنة الخامسة .

(٣) خلفه — والجمع خوائف : الموائل من التوق .

وقضى صلى الله عليه وسلم على أهل الإبل بمائة من الإبل ، وعلى أهل البقر بمائتي بقرة ، وعلى أهل الشاة ألفي شاة ، وعلى أهل الحبل مائتي حلة ، ذكره أبو داود .

وقضى صلى الله عليه وسلم أن عقل المرأة مثل عقل الرجل حتى تبلغ الثلث من ديتها ، ذكره مسلم .

وقضى صلى الله عليه وسلم أن عقل أهل الذمة نصف عقل المسلمين ، ذكره النسائي . وعند الترمذي : «عقل الكافر نصف عقل المؤمن ، حديث حسن يصح مثله أكثر أهل الحديث ، وعند أبي داود : كانت قيمة الدية على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثمانمائة دينار ، وثمانية آلاف درهم ، ودية أهل الكتاب يومئذ النصف من دية للمسلم ، فلما كان عمر رفع دية المسلمين وترك دية أهل الذمة لم يرفعها فيما رفع من الدية .

وقضى صلى الله عليه وسلم في جنين امرأه ضربتها أخرى بضرّة عبد أو أمة ، ثم إن المرأة التي قضى عليها بالفرقة توفيت ، فقضى صلى الله عليه وسلم أن ميراثها لبنها وزوجها ، وأن العقل على عصبتها ، متفق عليه .

وقضى صلى الله عليه وسلم في امرأتين قتلت إحداها الأخرى ولكل منهما زوج بالدية على عاقلة القاتلة ، وميراثها وزوجها وولدها ، فقال عاقلة للمقتولة ميراثنا لنا يا رسول الله ، فقال صلى الله عليه وسلم : «لا، ميراثها وزوجها وولدها ، ذكره أبو داود .

وجاءه صلى الله عليه وسلم عبد صارخ فقال : «مالك؟» قال : سيدي وآتي أقبل جارية له ، فجبّ مذأكيري ، فقال : «عليّ بالرجل» ، فطُلب فلم يُشَدّر عليه فقال : «اذهب فأنت حر» ، قال : عليّ من نصرتني يا رسول الله؟ قال : «عليّ كل مؤمن ، أو مسلم ، ذكره ابن ماجه .

وقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بإبطال دية العاص لما انتزع للمضوض<sup>١</sup> بدمه من فيه فأسقط نكيتته ، متفق عليه .

وقضى صلى الله عليه وسلم بأن من أطلع في بيت قوم بنير إذنهم فخذفوه ففقدوا عينه بأنه لا جناح عليهم ، متفق عليه ، وعند مسلم فقد حل لهم أن يفقدوا عينه ، وعند الإمام أحمد في هذا الحديث ، فلا دية له ولا قصاص . .  
وقضى صلى الله عليه وسلم أنه لا دية في المأمومة ولا الجانحة ولا المنقلة ، ذكره ابن ماجه .

وجاءه صلى الله عليه وسلم رجبل يقود آخر ينسمة ، فقال : هذا قتل أخى ، فقال : كيف قتله ؟ ، قال : كنت أنا وهو نخبط من شجرة ، فسبني فأغضبني فضربته بالقأس على قرنه ، فقتلته ، فقال : وهل لك من شيء تؤديه عن نفسك ؟ ، قال : مالى إلا كسائى وفأسى ، قال : فرى قومك يشرونك ؟ ، قال : أنا أهون على قومي من ذلك ، فقال : دونك صاحبك ، فأنطلق به ، فلما ولى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن قتله فهو مثله ، فرجع فقال : يا رسول الله بلغنى أنك قلت إن قتله فهو مثله وأخذته بأمرك ، فقال : أما تريد أن ييؤء بإثمك وإثم صاحبك ؟ ، قال : يابى الله لى ، فرمى بسمته ، وخلق سبيله ذكره مسلم .

وقد أشكل هذا الحديث على من لم يحط بمعناه ، ولا إشكال فيه ؛ فإن قوله صلى الله عليه وسلم : إن قتله فهو مثله ، لم يرده أنه مثله في الإثم ، وإنما عني به أنه إن قتله لم يبق عليه إثم القتل ؛ لأنه قد استوفى منه في الدنيا ، فيستوى هو والولى في عدم الإثم ، أما الولى فإنه قتله بحق ، وأما هو فلكونه قد اقتص منه ، وأما قوله : دتوه بإثمك وإثم صاحبك ، فإثم الولى مظلته بقتل أخيه ، وإثم المقتول إراقة دمه ، وليس المراد أنه يحمل خطاياك وخطايا أخيك والله أعلم .

(١) الجانحة : التى تصل إلى الجوف . أما المأمومة والمنقلة فقد سبق بيانها انظر هامش صيغة ٣٦٣ .

وهذه خير قصة الذى دفع إليه وقد قتل ، فقال : والله ما أردت قتله ، فقال : « أما إنه إن كان صادقا فقتلته دخلت النار ، فخلاه الرجل ، صححه الترمذى ، وإن كانت هى القصة فتكون هذه علة كونه إن قتله فهو مثله فى المأثم والله أعلم .

## فصل فتاوى إمام المفتين

صلى الله عليه وسلم  
فى القسامة

وأقر صلى الله عليه وسلم القسامة على ما كانت عليه قبل الإسلام ، وقضى بها بين ناس من الأنصار فى قتيل ادعوه على اليهود ، ذكره مسلم .

وقضى صلى الله عليه وسلم فى شأن محبصة بأن يُقسم خمسون من أولياء القاتل على رجل من المهمين به ، فيدفع برمته إليه ، فأبوا ، فقال : « تبرئكم يهود بأيمان خمسين ، فأبوا ، فرَداه رسول الله صلى الله عليه وسلم بمائة من عنده ، متفق عليه ، وعند مسلم بمائة من إبل الصدقة ، وعند النسائي « فقسَمَ رسول الله صلى الله عليه وسلم ديتهم عليهم ، وأطاهم بنصفها » .

وقضى صلى الله عليه وسلم أنه « لا تَجْنَى نفس على أخرى ، ولا يَجْنَى والد على ولده ، ولا ولد على والده ، والمراد أنه لا يؤخذ بجنايته فلا تزور وزارة وزر أخرى .

وقضى صلى الله عليه وسلم أن « من قتل فى عَمِيًّا <sup>(١)</sup> أو رَمِيًّا لكونه بينهم بحجر أو سوط فعَقْلُهُ عَقْلُ خَطَا ، ومن قتل عبدا فَعَوْدُ يَدِهِ <sup>(٢)</sup> ، فمن حال بينه وبينه فله لئمة الله والملائكة والناس أجمعين ، ذكره أبو داود .

(١) جَل فى عَمِيّا : أى قتل فى حالة يمس فيها أمره فلا يظهر قاتله .

(٢) عَوْد يَدِهِ : بإضافة القود إلى يديه فقد جبر من النفس باليدى على طريق المجاز .

وقضى صلى الله عليه وسلم أن « المعدن جُبَّار ، والعماة جُبَّار ، والبئر جُبَّار »<sup>(١)</sup> ، متفق عليه ، وفي قوله : « المعدن جُبَّار » ، قولان . أحدهما : أنه إذا استأجر من يحفر له معدنا فسقط عليه قتله فهو جُبَّار ، ويؤيد هذا القول إقراره بقوله : « وفي الركاك الخمس » ، ففرق بين المعدن والركاك ، فأوجب الخمس في الركاك ؛ لأنه مال مجموع يؤخذ بغير كلفة ولا تعب ، وأسقطها عن المعدن ؛ لأنه يحتاج إلى كلفة وتعب في استخراجها ، والله أعلم .

## فصل

### فتاوى إمام المقتين

صلى الله عليه وسلم

في حد الزنا

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل فقال : إن ابني كان عيسيفا على هذا ، فزني بامرأته ، فالتديت منه بمائة شاة وخادم ، وإن سالت رجلا من أهل العلم فأخبروني أن على ابني جلد مائة وتغريب عام ، وإن على امرأة هذا الرجم ، فقال : « والذي نفسي بيده لأقتلن بينكما بكتاب الله ، المائة والخادم ردُّ عليك ، وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام ، واغندُ يا أنيس على امرأة هذا ، فإن اعترفت فارجمها » ، فاعترفت فرجمها ، متفق عليه .

وقضى صلى الله عليه وسلم فيمن زنى ولم يُحصَن بنى عام وإقامة الحد عليه ، ذكره البخاري .

وقضى صلى الله عليه وسلم أن التيب بالتيب جلد مائة ثم الرجم ، والبكر بالبكر جلد مائة ثم نفي سنة ، ذكره مسلم .

وجاء اليهود فقالوا : إن رجلا منهم وامرأة زكيا ، فقال لهم : « ما تجدون في التوراة في شأن الرجم ؟ » ، فقالوا : نفصمهم ويجلدون ، فقال عبد الله بن سلام : كذبتم إن فيها الرجم ، فأتوا بالتوراة فنشروها ؛ فوضع أحدهم يده

(١) جبار : مبرلاص به .

على آية الرجم ، فقرأ ما بعدها وما قبلها ، فقال له عبد الله بن سلام : ارفع يدك فرفع يده فإذا آية الرجم ، فقالوا : صدق يا محمد فيها آية الرجم ، فأمر بهما فرجما ، متفق عليه .

ولأبي داود أن رجلا منهم وامرأة زنيا ، فقالوا : اذهبوا به إلى هذا النبي ؛ فإنه يُبْعَثُ بالتخفيف ، فإن أفتانا بفتننا دون الرجم قبلناها منه ، واحتججنابها عند الله ، وقلنا : إنها فتينا نبي من أنبيائك ؛ فأتوه وهو جالس في المسجد في الصحابة ، فقالوا : يا أبا القاسم ما ترى في رجل وامرأة منهم زنيا ؟ فلم يكلمهم بكلمة حتى أتى بيت مدراسهم (١) فقام على الباب فقال : أنشدكم بالله الذي أُرسل التوراة على موسى ، ما تجدون في التوراة على من زنى إذا أحسن ؟ قالوا : بِحَسَمٍ وَيُجَسِّسُهُ وَيَجْلِدُ ، والتجسية : أن يحمل الزانيان على حمار ، وتقابل أفتيتهما ، ويطاف بهما ، فسكت شاب منهم ، فلما رآه النبي صلى الله عليه وسلم سكت نظر إليه وأشده ، فقال : اللهم إذ أشدتنا فإننا نجد في التوراة الرجم ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « فما أول ما ارتخصتم أمر الله ، قال : زنى ذو قرابة ملك من ملوكنا فأخبر عنه الرجم ؛ ثم زنى رجل في أسرته من الناس فأراد رجمه فحال قومه دونه ؛ وقالوا : لا يرجم صاحبنا حتى تجيء بصاحبك فترجمه . فاصطلحوا على هذه العقوبة بينهم ؛ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « فإنى أحكم بما في التوراة ، فأمر بهما فرجما .

وعند أبي داود أيضاً أنه دعا بالشهود ، فجاءه أربعة ، فشهدوا أنهم رأوا ذكره في فرجها مثل الميل في المسكحلة .

وسأله صلى الله عليه وسلم ماعز بن مالك أن يُطهره ، وقال : إني قد زنيت ، فأرسل إلى قومه : هل تعلمون بعقله بأسا تنكرون منه شيئا ؟ قالوا : مانع له إلا أوفى المقل من صالحينا فيما نرى ، فأقرأ أربع مرات ، فقال له في الخامسة : أتكفها ؟ قال : نعم ، قال : حتى غاب ذلك منك في ذلك منها ؟ قال : نعم . قال :

(١) هكذا في جميع الأصول التي بين أيدينا ، وقد شرحها أحد الملقين زائما أنه المكان الذي يدرسون فيه وأصل هذه الكلمة مدراسهم - بالثين وهو ما يضمن تغايد اليهود .



كما يغيب الثمرود في المكحلة والرشاء في البئر؟ قال: نعم، قال: فهل تدرى ما الذى؟ قال: نعم أتيت منها حراما ما يأتى الرجل من امرأته حلالا، قال: فما تريد بهذا القول؟ قال: أريد أن تطهرنى، فأمر رجلا فاستنكه، ثم أمر به فرجم، ولم يحفر له، فلما وجد مس الحجارة فرشت حتى مر برجل معه لحى جمل فضربه وضربه الناس حتى مات، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «هلا تركتموه وجتموني به».

وفي بعض طرق هذه القصة أنه صلى الله عليه وسلم قال له: «شهدت على نفسك أربع مرات، اذهبوا به فارجموه».

وفي بعضها: فلما شهد على نفسه أربع مرات دعاه النبي صلى الله عليه وسلم قال: «أبك جنون؟ قال: لا، قال: أهل أحصلت؟ قال نعم، قال: اذهبوا به فارجموه».

وفي بعض طرقها أنه صلى الله عليه وسلم سمع رجلين من أصحابه يقول أحدهما لصاحبه: ألم تر إلى هذا الذى ستر الله عليه فلم تدعه نفسه حتى رجم رجم الكلب، فسكت عنها ثم سار ساعة حتى مر بجيفة حمار شائل برجليه، فقال: «أين فلان وفلان، فقالا: نحن ذان يارسول الله، فقال: أنزلا وكلا من جيفة هذا الحمار، فقالا: يابني الله من يأكل هذا؟ قال: لما نلتما من عرض أخيكما آفقا تأشدا أكلا منه، والذى نفسى بيده إنه الآن لى أنهار الجنة ينغمس فيها».

وفي بعض طرقها أنه صلى الله عليه وسلم قال له: «لملك رأيت في منامك، لملك استسكركم»، وكل هذه الالفاظ صحيحة.

وفي بعضها أنه أمر فحفرت له خفيرة، ذكره مسلم، وهى غلط من رواية بهير ابن المهاجر، وإن كان مسلم قد روى له فى الصحيح فالثقة قد ينط، هل أن أحد وأباحتم الرازى قد تكلم فيه، وإنما حصل الوهم من حفرة النامدية، فصرى إلى ما عر، وواقه أعلم.

وجاءته صلى الله عليه وسلم الغامدية ، فقالت : إني قد زنت قطمري ، وإنه ردها ، فقالت : ترددي كما ردت ماعزا فوالله إني لحلي ، فقال : « اذهبي حتى تلدي ، فلما ولدت أتته بالصبي في خرقه ، فقالت : هذا قد ولدته ، فقال : « اذهبي فأرضعيه حتى تفطمي » فلما فطمته أتته به وفي يده كسرة من خبز ، فقالت : هذا قد فطمته وأكل الطعام ، فدفع الصبي إلى رجل من المسلمين ، ثم أمر بها فحضر لها إلى صدرها ، وأمر الناس فرجوها ، فأقبل خالد بن الوليد بحجر فرمى رأسه فنضح الدم على وجهه ، فسبها ، فسمع نبي الله صلى الله عليه وسلم منه إياها ، فقال : « مهلا يا خالد ، فوالذي نفسي بيده لقد تابت توبة لو تابها صاحب مكسر لشفر له ، ثم أمر بها فصلى عليها ودفنت ، ذكره مسلم .

وجاءه صلى الله عليه وسلم رجل ، فقال : يا رسول الله إني أصبت حداً فأقنه عليّ ، ولم يسأله عنه ، وحضرت الصلاة ، فصلّى مع النبي صلى الله عليه وسلم فقام إليه الرجل فقال : يا رسول الله إني أصبت حداً فأقم في كتاب الله ، قال : « أليس قد صليت معنا ؟ » قال : نعم ، قال : « فإن الله قد غفر لك ذنبك ، أو قال حدك ، متفق عليه .

وقد اختلف في وجه هذا الحديث ؛ فقالت طائفة : أقرب بعد لم يُسمَّه فلم يجب على الإمام استفساره ، ولو سماه لحده كما حد ماعزا ، وقالت طائفة : بل غفر الله له بتوبته ، والثابت من الذنب كمن لا ذنب له ، وعلى هذا فن تابى من الذنب قبل القدرة عليه سقطت عنه حقوق الله تعالى كما تسقط عن المحارب ، وهذا هو الصواب .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل فقال : أصبت من امرأة قبله ، فنزلت وأقم الصلاة طرفي النهار وزلفاً من الليل ، إن الحسنات يذهبن السيئات ، ذلك ذكرى للذاكرين ، فقال الرجل : أليّ هذه ؟ فقال : « بل لمن عمل بها من أمتي ، متفق عليه . وقد استدل به من يرى أن التعزير ليس بواجب ، وأن للإمام إسقاطه ، ولا دليل فيه ، فتأمله .

وخرجت امرأة تريد الصلاة ، فتجللها رجل فقضى حاجته منها ، فصاحت ، ورفرت ، ومر عليها غيره فأخذوه ؛ فظننت أنه هو وقالت : هذا الذى فعل بي ، فأتوا به النبي صلى الله عليه وسلم ، فأمر بجمه ؛ فقام صاحبها الذى وقع عليها ، فقال : أنا صاحبها ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : أذى فقد غفر الله لك ، وقال للرجل قولاً حسناً ، فقالوا : ألا ترجم صاحبها ؟ فقال : « لا ، لقد تاب توبة لو تابها أهل المدينة لقبيل منهم » ذكره أحمد وأهل السنن ، ولافتوى ولا حكم أحسن من هذا .

فإن قيل : كيف أمر بجمه البرى ؟

قيل : لو أنك لم يجمه ؛ ولكن لما أخذ وقالت : هو هذا ، ولم ينكر ولم يمتنع عن نفسه ، فاتفق بجىء القوم به فى صورة اللريب ، وقول المرأة هذا هو ، وسكوته سكوت المريب ، وهذه القرائن أقوى من قرأتين بعد المرأة بلعان الرجل وسكوتهما ، فتأمل .

تأثير اللوث فى الدماء والحدود والمعاملات :

وللوث تأثير فى الدماء والحدود والأموال : أما الدماء فى القسامة ، وأما الحدود فى اللعان ، وأما الأموال فى قصة الوصية فى السفر ؛ فإن الله تعالى حكم بأنه إن أطلس على أن الشاهدين والوصيين ظلماً وعدواً أن يحلف اثنان من الورثة على استحقاقها ، ويقضى لهم ، وهذا هو الحكم الذى لا حكم غيره ؛ فإن اللوث إذا أثر فى إراقة الدماء وإزهاق النفوس وفى الحدود ؛ فلأن يعمل به فى المال بطريق الأولى والأحرى ، وقد حكم به نبي الله سليمان بن داود فى السب مع اعتراف المرأة أنه ليس بولدها ، بل هو ولد الأخرى ، فقال لها : « هو ابنك » ومن تراجم الناس على قصته « التوسعة للعالم أن يقول للشيء الذى لا يفعله أفتعل كذا ليستبين به الحق » ثم ترجم عليه ترجمة أخرى فقال : « الحكم بخلاف ما يعترف به المحكوم عليه إذا تبين للحاكم أن الحق غير ما اعترف به ، وهذا هو العلم استنباطاً ودليلاً » ثم ترجم عليه ترجمة ثالثة فقال : « نقض الحاكم ما حكم به من هو مثله أو أجل منه » .

قلت : وفيه رد لقول من قال : يكون بينهما ، إجراء للتسبب مُجرى المال وفيه أن حكم الحاكم لا يزيل الشيء عن صفته في الباطن ، وفيه نوع لطيف شريف عجيب من أنواع العلم النافع ، وهو الاستدلال بقدر الله على شرعه ؛ فإن سليمان عليه السلام استدل بما قدره الله وخلقه في قلب الصغرى من الرحمة والشفقة بحيث أبت أن يشق الولد ، على أنه ابنها . وقوى هذا الاستدلال رضى الأخرى بأن يُشقى الولد ، وقالت : نعم تُشقى ، وهذا قول لا يصدر من أم ، وإنما يصدر من حاسد يريد أن يتأذى بصاحب النعمة في زوالها عنه كما زالت عنه هو ، ولا أحسن من هذا الحكم وهذا الفهم ، وإذا لم يكن مثل هذا في الحاكم أضعاف حقوق الناس ، وهذه الشريعة الكاملة طافحة بذلك .

#### متمم في العلم والعمل بالسياسة :

وجرت في ذلك مناظرة بين أبي الوفاء ابن عقيل وبين بعض الفقهاء ، فقال ابن عقيل : العمل بالسياسة هو الحرم ، ولا يخلو منه إمام ، وقال الآخر : لاسياسة إلا ما وافق الشرع ، فقال ابن عقيل : السياسة ما كان من الأفصال بحيث يكون الناس معه أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد ، وإن لم يشرعه الرسول صلى الله عليه وسلم ولا نزل به وحى ؛ فإن أردت بقولك : « لاسياسة إلا ما وافق الشرع » ، أى لم يخالف ما نطق به الشرع فصحيح ، وإن أردت ما نطق به الشرع ، فنلظ وتغليط للصحابة ؛ فقد جرى من الخلفاء الراشدين من القتل والمثل ما لا يحضده عالم بالسير ، ولو لم يكن إلا تحريق المصاحف كان رأياً اعتمدوا فيه على مصلحة ، وكذلك تحريق على كرم الله وجهه الزنادقة في الأخاديد ، ونفى عمر نصر بن حجاج .

قلت : هذا موضع مزلة أقدام ، ومضلة أفهام ، وهو مقام ضحك في معتزك صعب ، قرطفيه طائفة فمطوا الحدود ، وضيعوا الحقوق ، وجرءوا أهل الفجور على الفساد ، وجعلوا الشريعة قاصرة لا تقوم بمصالح العباد ، وسدوا على أنفسهم

طرقاً صحيحة من الطرق التي يعرف بها الحق من المبتل ، وعطلوها مع عليهم وعلم الناس بها أنها أدلة حق ، فلنا منهم منافاتها لقواعد الشرع ، والذي أوجب لهم ذلك نوع تقصير في معرفة حقيقة الشريعة والتطبيق بين الواقع وبينها ، فلما رأى ولاية الأمر ذلك وأن الناس لا يستقيم أمرهم إلا بشيء زائد على ما فهمه هؤلاء من الشريعة فأحدثوا لهم قوانين سياسية ينظم بها مصالح العالم ، فتولد من تقصير أولئك في الشريعة وإحداث هؤلاء ما أحدثوه من أوضاع سياستهم شر طويل ، وفساد عريض ، وتفاقم الأمر ، وتملأ استبداداً ، وأفرط فيه طائفة أخرى فسوغت منه ما يناقض حكم الله ورسوله ، وكلا الطائفتين اتبعت من قبل تقصيرها في معرفة ما بعث الله به رسوله ؛ فإن الله أرسل رسوله وأنزل كتبه ليقوم الناس بالقسط ، وهو العدل الذي قامت به السموات والأرض ، فإذا ظهرت أمارات الحق ، وقامت أدلة العقل ، وأسفر صبحه بأى طريق كان ؛ فثم شرع الله ودينه ورضاه وأمره ، والله تعالى لم يحصر طرق العدل وأدلتها وأماراته في نوع واحد وأبطل غيره من الطرق التي هي أقوى منه وأدل وأظهر ، بل بين بما شرعه من الطرق أن مقصوده إقامة الحق والعدل وقيام الناس بالقسط ، فأى طريق استخرج بها الحق ومعرفة العدل وجب الحكم بموجبها ومقتضاها ، والطرق أسباب ووسائل لا تُراد لذواتها ، وإنما المراد غاياتها التي هي المقاصد ، ولكن نيه بما شرعه من الطرق على أسبابها وأمثالها ، ولن تجد طريقاً من الطرق المثبتة للحق إلا وهي شرعة وسبيل للدلالة عليها ، وهل يظن بالشريعة الكاملة خلاف ذلك ؟

#### السياسة العادية موافقة للشريعة :

ولانقول إن السياسة العادية مخالفة للشريعة الكاملة ، بل هي جزء من أجزائها وباب من أبوابها ، وتسميتها سياسة أمر اصطلاحى ، وإلا فإذا كانت عدلاً فهي من الشرع ، فقد حبس رسول الله صلى الله عليه وسلم في تهمة ، وعاقب في تهمة لما ظهرت أمارات الرية على المتهم ؛ فن أطلق كل متهم وخلي سبيله أو حلفه

مع علمه باشتهاره بالفساد في الأرض وقتب الدور وتواتر السرقات - ولا سيما مع وجود المسروق معه - وقال : لا آخذه إلا بشاهدي عدل أو إقرار اختيار وكطوع فقوله مخالف للسياسة الشرعية ، وكذلك منع النبي صلى الله عليه وسلم الغنائم من الغنيمة سهمه ، وتحريق الخلفاء الراشدين مناعه ، ومنع المسء على أمين سلب قتيله ، وأخذ شطرنج مال مانع الزكاة ، وإضاعته الغرم على سارق ما لا قطع فيه ، وعقوبته بالجلد ، وإضاعته الغرم على كاتم الضالة ، وتحريق عمر ابن الخطاب حانوت الخمار ، وتحريقه قرية يباع فيها الخمر ، وتحريقه قصر سعد ابن أبي وقاص لما احتجب فيه عن رعيته ، وحلقه رأس نصر بن حجاج ونفيه ، وضربه ضربة بالدرة لما تتبع المتشابه فسأل عنه ، إلى غير ذلك من السياسة التي ساس بها الأمة فسارت سنة إلى يوم القيامة ، وإن خالفها من خالفها .

ولقد حذر أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في الزنى بمجرد الحبل ، وفي الخمر بالرائحة والقيء ، وهذا هو الصواب ، فإن دليل القيء والرائحة والحبل على الشرب والزنى أول من البيئة قطعاً ؛ فكيف يظن بالشريعة إلغاء أقوى الدليلين . ومن ذلك تحريق الصديق الملوحي ، وإلقاء أمير المؤمنين على كرم الله وجهه له من شاحق على رأسه ، ومن ذلك تحريق عثمان للمصاحف المخالفة للمصحف الذي جمع الناس عليه ، وهو الذي بلسان قريش ، ومن ذلك تحريق الصديق النجباء السُّلَبي ، ومن ذلك اختيار عمر رضي الله عنه للناس أفراد الحج وأن يعتمروا في غير أشهر الحج ، فلا يزال البيت الحرام معموراً بالحجاج والمعتمرين ، ومن ذلك منع عمر رضي الله عنه الناس من بيع أمهات الأولاد ، وقد باعوه من في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم وحياة أبي بكر رضي الله عنه وأرضاه ، ومن ذلك إلزامه بالطلاق الثلاث لمن أوقعه بضم واحد عقوبة له كما صرح هو بذلك ، وإلا فقد كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وصدرًا من إمارته هو يجعل واحدة ، إلى أضغاف ذلك من السياسات المعادلة التي ساسوا بها الأمة ، وهي مشتقة من أصول الشريعة وقواعدها .

### «السياسة والحقيقة والطريقة والعقل تنقسم إلى صحيح وفاسد»:

وتنقسم بعضهم طرق الحكم إلى شريعة وسياسة كتقسيم غيرهم الدين إلى شريعة وحقيقة ، وكتقسيم آخرين الدين إلى عقل وقول ، وكل ذلك تقسيم باطل ، بل السياسة والحقيقة والطريقة والعقل كل ذلك ينقسم إلى قسمين : صحيح ، وفاسد ؛ فالصحيح قسم من أقسام الشريعة لا قسم لها ، والباطل ضدها ومنافيا ، وهذا الأصل من أهم الأصول وأقربها ، وهو مبني على حرف واحد ، وهو عموم رسالته صلى الله عليه وسلم بالنسبة إلى كل ما يحتاج إليه العباد في معارفهم وعلومهم وأعمالهم ، وأنه لم يحوج أمته إلى أحد بعده ، وإنما حاجتهم إلى من يلهم عنه ما جاء به فرسالته عمومان محفوظان لا يتطرق إليهما تخصيص : عموم بالنسبة إلى المرسل إليهم ، وعموم بالنسبة إلى كل ما يحتاج إليه من بُعث إليه في أصول الدين وفروعه ؛ فرسالته كافية شافية عامة ، لا تنحصر إلى سواها ، ولا يتم الإيمان به إلا بإثبات عموم رسالته في هذا وهذا ، فلا يخرج أحد من المكلفين عن رسالته ، ولا يخرج نوع من أنواع الحق الذي تحتاج إليه الأمة في علومها وأعمالها عما جاء به .

### الرسول يبين كل شيء :

وقد توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم ومطارق يقلب جناحيه في السماء إلا ذكر للأمة منه علما ، وعليهم كل شيء حتى آداب التنخل وآداب الجماع والنوم والقيام والقعود ، والآكل والشرب ، والركوب والنزول ، والسفر والإقامة ، والصمت والكلام ، والعزلة والخلطة ، والغنى والفقر ، والصحة والمرض ، وجميع أحكام الحياة والموت ، ووصف لهم العرش والكرسي والملائكة والجن والنار والجنة ويوم القيامة وما فيه حتى كأنه رأى عين ، وعرفهم محبوبهم وإلهم آتم تعريف حتى كأنهم يرونه ويشاهدونه بأوصاف كاله ونموت جلالة ، وعرفهم الأنبياء وأعمهم وما جرى لهم وما جرى عليهم معهم حتى كأنهم كانوا بينهم ، وعرفهم من طرق الخير والشر دقيقا وجليلها ما لم يعرفه نبي لأمته قبله ، وعرفهم صلى الله عليه وسلم من أحوال الموت وما يكون بعده في البرزخ وما يحصل فيه من النعيم

والعذاب الروح والبدن مالم يعرف به نبي غيره ، وكذلك عرفهم صلى الله عليه وسلم من أدلة التوحيد والنبوة والمعاد والرد على جميع فرق أهل الكفر والضلال مالم يسأل عن عرفه حاجة من بعده ، اللهم إلا إلى من يبلغه إياه وبينه ويوضح منه ما خفى عليه ، وكذلك عرفهم صلى الله عليه وسلم من مكاييد الحروب ولقاء العدو وطرق النصر والظفر مالم علوه وعقلوه ورزقوه حق رعايته لم يقم لهم عدو أبداً ، وكذلك عرفهم صلى الله عليه وسلم من مكاييد إبليس وطرقه التي يأتيهم منها وما يتحرزون به من كيد ومكره وما يندفسون به شره مالا يزيد عليه ، وكذلك عرفهم صلى الله عليه وسلم من أحوال نفوسهم وأوصافها ودسائسها وكأنها مالا حاجة لهم معه إلى سواء ، وكذلك عرفهم صلى الله عليه وسلم من أمور معاشهم مالم علوه وعملوه لاستقامت لهم دنياهم أعظم استقامة .

و حاجة للناس بمر رسول الله وورثه :

وبالجملة فجاءهم بخير الدنيا والآخرة برؤيته ، ولم يحوجهم الله إلى أحد سواه ، فكيف يُظن أن شريعته الكاملة التي ماطرق العالم شريعة أكل منها ناقصة تحتاج إلى سياسة خارجة عنها تكمّلها ، أو إلى قياس أو حقيقة أو معقول خارج عنها ؟ ومن ظن ذلك فهو كمن ظن أن بالناس حاجة إلى رسول آخر بعده ، وسبب هذا كله خفاء ما جاء به على من ظن ذلك وقلة نصيبه من الفهم الذي وفق الله له أصحاب نبيه الذين اكتفوا بما جاء به ، واستغنوا به عما ما سواه ، وفتحوا به القلوب والبلاد ، وقالوا : هذا عهد نبينا إلينا وهو عهدنا إليكم . وقد كان عمر رضى الله عنه يمنع من الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خشية أن يشتغل الناس به عن القرآن ، فكيف لو رأى اشتغال الناس بآرائهم وزبد أفكارهم وزُبالَة أذهانهم عن القرآن والحديث ؟ فإله المستعان .

وقد قال الله تعالى : « أو لم يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم ، إن في ذلك لرحمة وذكرى لقوم يؤمنون » وقال تعالى : « وأنزلنا عليك الكتاب



تبياناً لكل شيء وهدى ورحمة وبشرى للمسلمين ، وقال تعالى : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ ، وَشِفَاءٌ لِمَا فِي الصُّدُورِ ، وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ » وكيف يشقى ما في الصدور كتاب لا ينقو هو وما بينه السنة بعشر معشار الشريعة ؟ أم كيف يشقى ما في الصدور كتاب يستفاد منه اليقين في مسألة واحدة من مسائل معرفة الله وأسمائه وصفاته وأفعاله ؟ أو كأمثمتها ظواهر لفظية دلالتُها موقوفة على انتفاء عشرة أمور لا يعلم انتفاؤها ، سبحانه هذا بهتان عظيم !

ويا لله العجب ! كيف كان الصحابة والتابعون قبل وضع هذه القوانين التي أتى الله ببيانها من القواعد ، وقبل استخراج هذه الآراء والمقاييس والأوضاع ؟ أهل كانوا مهتدين مكتفين بالنصوص أم كانوا على خلاف ذلك ؟ حتى جاء المتأخرون فكانوا أعلم منهم وأهدى وأضبط للشرعة منهم وأعلم بالله وأسمائه وصفاته وما يجب له وما يمتنع عليه منهم ؟ فوالله لأن يلقى الله عبده بكل ذنب ما خلا الإشراف خير من أن يلقاه بهذا الظن الفاسد والاعتقاد الباطل .

## فصل

### كلام الإمام أحمد في السياسة الشرعية

وهذه نبذة يسيرة من كلام الإمام أحمد رحمه الله في السياسة الشرعية :  
قال في رواية المروزي وابن منصور : والنخث ينقو ؛ لأنه لا يقع منه إلا الفساد والتعرض له ، وللإمام نفيه إلى بلد يأمن فساد أهله ، وإن خاف به عليهم حبسه .

وقال في رواية حنبل ، فيمن شرب خمرأ في نهار رمضان ، أو أتى شيئاً نحو هذا : أقيم الحد عليه ، وظل عليه مثل الذي يقتل في الحرم دية وثلاث .  
وقال في رواية حرب : إذا أتت المرأة المرأة تماقبان وتودبان .

وقال أصحابنا : إذا رأى الإمام تحريق اللوطى بالنار فله ذلك ؛ لأن خالد بن الوليد كتب إلى أبى بكر رضى الله عنه أنه وجد في بعض نواحي العرب رجلا يُشكِّع كما تنكح المرأة ، فاستشار أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وفيهم أمير المؤمنين على كرم الله وجهه ، وكان أشدُّهم قولاً ، فقال : إن هذا الذنب لم تُعصِر الله به أمة من الأمم إلا واحدة ، فصنع الله بهم ما قد علمت ، أرى أن يحرقوه بالنار ، فأجمع رأى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن يحرقوه بالنار ، فكتب أبو بكر الصديق رضى الله عنه إلى خالد بن الوليد رضى الله عنهما بأن يحرقوا ، فحرقهم ، ثم حرقهم ابن الزبير ، ثم حرقهم هشام بن عبد الملك .

ونصر الإمام أحمد رضى الله عنه فيمن طعن على الصحابة أنه قد وجب على السلطان عقوبته ، وليس للسلطان أن يعفو عنه ، بل يعاقبه ويستتيه ، فإن تاب وإلا أعاد العقوبة .

وصرح أصحابنا في أن النساء إذا خيف عليهن المسابقة حرم خلوة بعضهن ببعض .

وصرحوا بأن من أسلم وتحت أختان فإنه يجبر على اختيار إحداهما ، فإن أبى ضرب حتى يختار .

قالوا : وهكذا كل من وجب عليه حق فامتنع من أدائه ، فإنه يضرب حتى يؤديه .

وأما كلام مالك وأصحابه في ذلك فمشهور .

الشافعي يعتبر قرأتين مؤمراول :

وأبعد الناس من الأخذ بذلك الشافعي رحمه الله تعالى ، مع أنه اعتبر قرائن الأحوال في أكثر من مائة موضع ، وقد ذكرنا منها كثيرا في غير هذا الكتاب . منها جواز وطء الرجل المرأة ليلة الزفاف ، وإن لم يرها ولم يشهد عدلان أنها

أمراته ، بناء على القرآن . ومنها قبول الهدية التي يوصلها إليه صبي أو عبد أو كافر ، وجواز أكلها والتصرف فيها ، وإن لم يشهد عدلان أن فلانا أهدى لك كذا ، بناء على القرآن ، ولا يشترط تلفظه ولا تلفظ الرسول بلفظ الهبة والهدية . ومنها جواز تصرفه في بابه بقرع حلقته ودفعه عليه ، وإن لم يستأذنه في ذلك . ومنها استدعاء المستأجر للدار والبستان لمن شاء من أصحابه وضيوفه وإزائهم عنده مدة ، وإن لم يستأذنه نطقاً ، وإن تضمن ذلك تصرفهم في منفعة الدار وإشغالهم الكنيف وإضعافهم السلم ونحوه . ومنها جواز الإقدام على الطعام إذا وضعه بين يديه وإن لم يصرح له بالإذن لفظاً . ومنها جواز شربه من الإناء وإن لم يقدمه إليه ولا يستأذنه . ومنها جواز قضاء حاجته في كنيفه وإن لم يستأذنه . ومنها جواز الاستناد إلى وسادته . ومنها أخذ ما يلذه رغبة عنه من الطعام وغيره ، وإن لم يصرح بتملكه له . ومنها انتفاعه بفراش زوجته ولحافها ووسادتها وآيتها ، وإن لم يستأذنها نطقاً ، إلى أضعاف أضعاف ذلك .

وهل السياسة الشرعية إلا من هذا الباب ، وهي الاعتماد على القرآن التي تفيد القطع تارة والظن - الذي هو أقوى من ظن الشهود بكثير - تارة ؛ وهذا باب واسع ، وقد تقدم التنبيه عليه مراراً ، ولا يستغنى عنه المفتي والحاكم .

## فصل

### فتاوى إمام المفتين

صلى الله عليه وسلم

في الأطعمة

فلنرجع إلى فتاوى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وذكر طرف من فتاويه في الأطعمة .

ومثل صلى الله عليه وسلم عن الثوم : أحرام هو ؛ قال : لا ، ولكني أكرهه من أجل رائحته ، ذكره مسلم .

وسأله صلى الله عليه وآله وسلم أبو أيوب : هل يحل لنا البصل ؟ فقال :  
« بلى ، ولكنى يشاقى مالا يشاكم » ذكره أحمد .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن الضب ، أحرام هو ؟ فقال : « لا ، ولكن  
لم يكن بأرض قومي فأجذنى أعافه » متفق عليه .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن السمن والجبن والفرا ، فقال : « الحلال  
مأكله الله في كتابه ، والحرام ما حرمه الله في كتابه ، وما سكت عنه فهو مما عفا  
عنه » ذكره ابن ماجه .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن الضبع ، فقال : « أو يأكل الضبع أحد؟ » .  
وسئل صلى الله عليه وسلم عن الذئب ، فقال : « أو يأكل الذئب أحد فيه  
خير؟ » ذكره الترمذى ، وعند ابن ماجه قال : قلت : يا رسول الله ما تقول  
في الضبع ؟ قال : « ممن يأكل الضبع ؟ » وإن صح حديث جابر في إباحة الضبع  
فإن في القلب منه شيئاً ، كان هذا الحديث يدل على ترك أكله تقديراً أو تنزهاً ،  
والله أعلم .

وسأله صلى الله عليه وسلم عائشة رضى الله عنها فقالت : إن قوماً يأتوننا  
باللحم لا ندرى أذكُر اسم الله عليه أم لا ، فقال : « سموا أتم وكلوا » .  
ذكره البخارى .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل فقال : أناكل مما قتلنا ولا نأكل مما قتل  
الله ؟ فأمر الله « ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه » إلى آخر الآية ، هكذا  
ذكره أبو داود ، وأن الذى سأل هذا السؤال هم اليهود ، والمشهور في هذه  
القصة أن المشركين هم الذين أوردوا هذا السؤال ، وهو الصحيح ، ويدل عليه  
كون السورة مكية ، وكون اليهود يحرمون الميتة كما يحرمها المسلمون ، فكيف  
يوردون هذا السؤال وهم يوافقون على هذا الحكم ؟ ويدل عليه أيضاً قوله :  
« وإن الشياطين ليشوحن إلى أولياتهم ليجادلوك » فهذا سؤال مجادل في ذلك ،  
واليهود لم تكن تجادل في هذا ، وقد رواه الترمذى بلفظ ظاهره أن بعض

المسلمين سأل هذا السؤال ، وله ظه : أتى ناس إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا : يا رسول الله ، أناكل مما نقتل ولا نأكل مما قتل الله ؟ فأمر الله تعالى « فكلوا بما ذكر اسم الله عليه ، إلى قوله : « وإن أظعنتموهم إنكم لمشركون » وهذا لا يناقض كون المشركين هم الذين أوردوا هذا السؤال ؛ فسأل عنه المسلمون رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا أحسب قوله : « إن اليهود سألوها عن ذلك » إلا وهما من أحد الرواة ، والله أعلم .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل ، فقال : يا رسول الله إنى إذا أصبت اللحم انتشرت للنساء ، وأخذتنى شهوى ، فحرمت على اللحم ، فأمر الله تعالى « يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم ، ولا تعتدوا ، إن الله لا يحب المعتدين ، وكلوا مما رزقكم الله حلالا طيبا ، ذكره الترمذى .

وسأله صلى الله عليه وسلم أبو ثعلبة الخشني رضى الله عنه ، فقال : إن أرضنا أرض أهل كتاب ، ولأنهم يأكلون لحم الخنزير ويشربون الخمر ، فكيف نصنع بأنيتهم وقدرهم ؟ فقال صلى الله عليه وسلم : « إن لم تجدوا غيرها فأرخصنوها واطبخوها فيها واشربوها ، قال : قلت يا رسول الله ما يحل لنا وما يحرم علينا ؟ قال : « لا تأكلوا لحم الحمر الإلسية ، ولا يحل كل ذى ناب من السباع ، ذكره أحمد ، وقد ثبت عنه في صحيح مسلم من حديث أبي هريرة أنه قال : « أكل كل ذى ناب من السباع حرام ، وهذان اللفظان يعلان قول من تأول نبيه عن أكل كل ذى ناب من السباع بأنه نهى كراهية » فإنه تأويل فاسد قطعاً ، وبالله التوفيق .

فتاوى إمام المفتين - صلى الله عليه وسلم - في الزكاة والصبر :

وسئل صلى الله عليه وسلم : أما تكون الزكاة إلا في الحلق واللبنة ؟ فقال : « لو طعنت في فخذها لأجراً عنك ، ذكره أبو داود ، وقال : هذا زكاة المتردئ ، وقال يزيد بن هارون : هذا الضرورة ، وقيل : هو في خير المقصور عليه .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن الجنين يكون في بطن الناقة أو البقرة أو الشاة

أنلقبه أم نأكله ؟ فقال : «كلوه إن شئتم ، فإن ذكاته ذكاة أمه ، ذكره أحمد وهذا يطل تأويل من تأول الحديث أنه يذكي كما يذكي أمه ثم يؤكل ، فإنه أمرهم بأكله ، وأخبر أن ذكاة أمه ذكاة له ، وهذا لأنه جزء من أجزائها . فلم يمتنع إلى أن يُفرد بذبح كسائر أجزائها .

وسأله صلى الله عليه وسلم رافع بن خديج فقال : إنا لاقو العدو غداً ، وليس معنا مَدَى ، أفندكي بالسيطة ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « ما نهر النمل وذكر اسم الله عليه فكل ، إلا ما كان من سن أو ظفر ، فإن السن عظم ، والظفر مَدَى الحبشة ، متفق عليه ، والسيطة : الفلقة من القصب .

وسأله صلى الله عليه وسلم عدى بن حاتم رضى الله عنه ، فقال : إن أحدنا ليصيب الصيد وليس معه سكن ، أيذبح بالمرؤة (١) وشقة العصى ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أمر النمل وأذكر اسم الله ، ذكره أحمد .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن شاة حل بها الموت ، فأخذت جارية حبراً فذبحتها به ، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بأكلها ، ذكره البخارى .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن شاة تئب فيها الذئب ، فذبحوها بمروءة ، فربح لهم في أكلها ، ذكره النسائي .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن أكل الحوت الذى جَزَرَ البحر عنه ، فقال : «كلوا برزقا أخرجه الله لكم ، وأطعونا إن كان معكم ، متفق عليه .

وسأله صلى الله عليه وسلم أبو ثعلبة الخشنى ، فقال : إنا بأرض صيد ، أصيد بقوس وبكلب المعلم وبكلب الذى ليس بمعلم ، فما يصلح لى ؟ فقال : « ما صدت بقوسك فذكرت اسم الله عليه فكل ، وما صدت بكلبك المعلم فذكرت اسم الله عليه فكل ، وما صدت بكلبك غير المعلم فأدركت ذكاته فكل ، متفق عليه ، وهو صريح فى اشتراط التسمية لحل الصيد . ودلالته على ذلك أصرح من دلالته على تحريم صيد غير المعلم .

(١) نوع من المجاورة .

وسأله صلى الله عليه وسلم عنى بن حاتم ، فقال : إني أرسل كلابي المعلمة فيمسكن عليّ وأذكر اسم الله ، فقال : « إذا أرسلت كلبك المعلم ، وذكرت اسم الله فكل ما أمسك عليك ، قلت : وإن قتلن ؟ قال : « وإن قتلن ، ما لم يشركما كلب ليس منها ، قلت : فإنى أرى بالمعراض<sup>(١)</sup> الصيد فأصيب ، فقال : « إذا رميت بالمعراض فخرق<sup>(٢)</sup> فكله ، وإن أصابه بمرصه فلا تأكله ، متفق عليه .

وفى بعض ألفاظ هذا الحديث « إلا أن يأكل الكلب ، فإن أكل فلا تأكل فإنى أخاف أن يكون إنما أمسك على نفسه ، وإن خالطها كلاب من غيرها فلا تأكل ؛ فإنك إنما سميت على كلبك ولم تسم على غيره . » .

وفى بعض ألفاظه « إذا أرسلت كلبك المكلّب فأذكر اسم الله فإن أمسك عليك فأدركنه حيا فأذبحه ، وإن أدركنه قد قتل ولم يأكل منه فكله ؛ فإن أخذت الكلب ذكاته<sup>٣</sup> ، وفى بعض ألفاظه « إذا رميت بسهمك فأذكر اسم الله ، وفيه « فإن غاب عنك اليومين أو الثلاثة ولم تجد فيه إلا أثر سهمك فبكل إن شئت فإن وجدته غريقا فى الماء فلا تأكل ؛ فإنك لا تدرى الماء قتله أو سهمك » .

وسأله صلى الله عليه وسلم أبو ثعلبة الخشني فقال : يا رسول الله إن لى كلابا مكلبة فأفتنى في صيدها ، فقال : « إن كانت لك كلاب مكلبة فكل ما أمسكت عليك ، فقال : يا رسول الله ذكى أو غير ذكى ؟ قال : « ذكى وغير ذكى » قال : « وإن أكل منه ؟ قال : « وإن أكل منه ، قال يا رسول الله أفتنى فى قوسى ، قال : « كل ما أمسكت عليك قوسك » قال : « ذكى وغير ذكى ؟ قال : « ذكى وغير ذكى » قال : « وإن تغيب عني ؟ قال : « وإن تغيب عنك ما لم يصل ، يخبر يتغير ، أو تجد فيه أثرا غير أثر سهمك ، ذكره أبو داود ،

ولا يناقض هذا قوله لعدي بن حاتم : « وإن أكل منه فلا تأكل ، فإن

(١) المراض : السهم الذى لا ريش عليه .

(٢) خرّق : طعن الطائر ، لغة .

حديث عدىّ فيما أكل منه حال صيده ؛ إذ يكون ممسكا على نفسه ، وحديث أبي ثعلبة فيما أكل منه بعد ذلك ، فإنه يكون قد أمسك على صاحبه ثم أكل منه بعد ذلك ، وهذا لا يحرم كالو أكل بما ذكّاه صاحبه .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن الذى يدرك صيده بعد ثلاث ، فقال : كُلُّهُ مالم يثن ، ذكره مسلم .

وسأله صلى الله عليه وسلم أهل بيت كانوا فى الحرة محتاجين ماتت عندهم ناقة لهم أو لتيرم ، فرخص لهم فى أكلها فقصصتهم بقية شنائهم ، ذكره أحمد .

وعند أبي داود أن رجلا نزل بالحرة ومعه أهله وولده ، فقال له رجل : إن لى ناقة قد ضلت ؛ فإن وجدتها فأمسكها فوجدها فلم يجد صاحبها ، فرضت ، فقالت امرأته : انحرها ، فأبى ، فنفتت ، فقالت : اسلخها حتى نقتد شحمها ولحمها نأكله ، فقال : حتى أسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأتاه فسأله ، فقال له : هل عندك ما يتينيك ؟ ، قال : لا ، قال : فلكوه ، قال : فجاء صاحبها فأخبره الخبر ، فقال : هلا كنت تحرتها ، قال : استحييت منك ، وفيه دليل على جواز إمساك الميتة للضرر .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل فقال : من الطعام طعام نتخرج منه ، فقال : لا يفتلجنّ فى نفسك شئ صارعت فيه النصرانية ، ذكره أحمد ، ومعناه والله أعلم النهى عما شابه طعام النصارى ، يقول : لا تشكن فيه ، بل دعه ، فأجابه بهوابعام ، وخص النصارى دون اليهود لأن النصارى لا يحرمون شيئا من الأطعمة ، بل يبيعون ماديّ ودَرَج من الفيل إلى البعوض .

وسأله صلى الله عليه وسلم عقبة بن عامر فقال : إنك تبعتها فنزل يقوم لا يقرؤوننا ، فأتى ؟ فقال : د إن نزلتم يقوم فأمروا لكم بما ينبغى للضيف فأقبلوه ، فإن لم يفعلوا فتحذوا منهم حق الضيف الذى ينبغى لهم ، ذكره البخارى ،



وعند الترمذى : إنا نمر بقوم فلا يضيفونا ، ولا يؤدون ما لنا عليهم من الحق ، ولا نحن نأخذ منهم ، فقال : « إن أبوا إلا أن تأخذوا قرى فخذوه » . وعند أبى داود : ليلة الضيف حق على كل مسلم ، فإن أصبح بغناة محروماً كان ديناً عليه ، إن شاء اقتضاه ، وإن شاء تركه ، وعنده أيضاً : من نزل بقوم فعليه أن يقروه ، فإن لم يقروه فله أن يعقبهم بمثل قراه .

وهو دليل على وجوب الضيافة ، وعلى أخذ الإنسان نظير حقه من هو عليه إذا أبى دفعته ، وقد استدل به فى مسألة الظفر ، ولا دليل فيه : لظهور سبب الحق ههنا ، فلا يتم الأخذ كما تقدم فى قصة هند مع أبى سفيان .

وسأله صلى الله عليه وسلم عوف بن مالك فقال : الرجل أمر به فلا يقربنى ولا يضيفنى ، ثم يمر بى أفأجزه ؟ قال : « لا ، بل اقره » ، قال : ورأتى - يعنى النبى صلى الله عليه وسلم - رث الثياب ، فقال : « هل لك من مال ؟ » ، قال : قلت : من كل المال قد أعطانى الله من الإبل والغنم ، قال : فليسر عليك ، ذكره الترمذى . وسئل صلى الله عليه وسلم عن جائزة الضيف ، فقال : « يومه وليته ، والضيافة ثلاثة أيام ، فما كان وراء ذلك فهو صدقة ، ولا يحل له أن يشوى عنده حتى يخرجه » ، متفق عليه .

## فصل

### فتاوى إمام المفتين

صلى الله عليه وسلم

فى العقيقة

وسئل صلى الله عليه وسلم عن العقيقة ، وكان كره الاسم ، وقال : « من ولد له مولود فأحب أن ينسك عنه فليعمل ، ذكره أحمد ، وعنده أيضاً أنه سئل صلى الله عليه وسلم عن العقيقة ، فقال : « لا يجب إقه العقوق ، كانه كره الاسم ، قالوا : يا رسول الله إنما نسألك عن أحبنا يولد له ولد ، قال : « من يولد له ولد فأحب أن ينسك عنه فلينسك ، عن الغلام شاتين متكافئتين ، وعن الجارية شاة » .

## فصل

### فتاوى إمام المفتين

صلى الله عليه وسلم

في الأشرطة

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل فقال : لا أروى من نفس واحدة ، قال :  
« فأين القدر عن فيك ، ثم تنفس ، قال : فأرى القذاة فيه ، قال : « فأهرقها »  
ذكره مالك ، وعند الترمذى أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن النفخ في الشراب ،  
فقال رجل : القذاة أراها في الإثاء ، قال : « أهرقها » قال : إني لا أروى من  
نفس واحدة ، قال : « فأين القدر إذن عن فيك ، حديث صحيح .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن البتسج ، فقال : « كل شراب أسكر فهو  
حرام ، متفق عليه .

وسأله صلى الله عليه وسلم أبو موسى ، فقال : يا رسول الله أفتنا في شرايين  
كنا نصنعها باليمن : البتسج وهو من العسل يلبذ حتى يشتد ، والمزرو وهو من الذرة  
والشعير يلبذ حتى يشتد ، فقال : « كل مسكر حرام ، متفق عليه .

وسأله صلى الله عليه وسلم طارق بن سويد عن الخمر ، فنهاه أن يصنعها ،  
فقال إنما أصنعها للدواء ، فقال : « إنه ليس بدواء ، ولكنه داء . »

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل من اليمن عن شراب بأرضهم يقال له المزور  
قال : « أمسكر هو ؟ » قال : نعم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « كل  
مسكر حرام ، وإن على الله عهداً لمن شرب المسكر أن يسقيه من طينة الخبال ،  
قالوا : يا رسول الله وما طينة الخبال ؟ قال : « عرق أهل النار ، أو قال :  
« عصارة أهل النار . »

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل من عديس ، فقال : يا رسول الله ماترى  
في شراب نصنع في أرضنا من ثمارنا ؟ فأعرض عنه ، حتى سأله ثلاث مررات ، حتى  
قام يصلى ، قلبا قضى صلاته قال : « لا تشربه ، ولا تسقه أخاك المسلم ، فالذى

فمضى بيده - أو والذي يُخَلِّف به - لا يشربه رجل ابتغاء لذة سكر فيسقيه الله الحُر يوم القيامة ، ذكره أحمد .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن الخمر تتخذ خلا ، قال : لا ، ذكره مسلم .  
وسأله صلى الله عليه وسلم أبو طلحة عن أيتام ورثوا خمرأ ، فقال : «أهرقها»  
قال : أفلا نجعلها خلا ؟ قال : لا ، ذكره أحمد . وفي لفظ : أن يتما كان في  
حجر أبي طلحة ، فاشترى له خمرأ ، فلما حُرمت الخمر سأل النبي صلى الله عليه وسلم .  
أيتخذها خلا ؟ قال : لا .

وسأله صلى الله عليه وسلم قوم ، فقالوا : إنا نتبذ نبيذاً نشربه على غداثنا  
وعشائنا ، وفي رواية : على طعامنا ، فقال : «اشربوا واجتنبوا كل سكر ،  
فأعادوا عليه ، فقال : «إن الله ينهاكم عن قليل ما أسكر وشبهه ، ذكره  
الدارقطني .

وسأله صلى الله عليه وسلم عبد الله بن فيروز الذي يلقى رضى الله عنهما .  
فقال : إنا أصحاب أعتاب وكُرم ، وقد نزل تحريم الخمر ، فاصنع بها ؟ قال :  
« تتخذونه زيباً ، قال : نصنع بالزبيب ماذا ؟ قال : « تنقعونه على غداثكم  
وتشربونه على عشائكم ، وتنقعونه على عشائكم وتشربونه على غداثكم ، قال :  
قلت يا رسول الله نحن ممن قد علمت ، ونحن بين ظهركم من قد علمت ، فمن  
ولينا ؟ فقال : الله ورسوله ، قال حسبي يا رسول الله .

### فصل

### فتاوى إمام المفتين

صلى الله عليه وسلم

في الآيات والنذور

وسأله سعد بن أبي وقاص فقال : يا رسول الله إني حلفت باللات والعزى  
وإن العهد كان قريباً ، فقال : « قل لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، ثلاثاً ، ثم  
انفث عن يسارك ثلاثاً ، ثم تموذ ، ولا تعد ، ذكره أحمد .

ولما قال صلى الله عليه وسلم : « من اقتطع حق امرئ مسلم بيمينه حرم الله عليه الجنة وأوجب له النار » سأله صلى الله عليه وسلم : وإن كان شيئاً يسيراً ، قال : « وإن كان قضياً من أراك » ذكره مسلم .

وأعظمَ رجل عند النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم رجع إلى أهله فوجد الصبيبة قد ناموا ، فأتاه أهله بظلم ، فحلف لا يأكل ، من أجل الصبية ، ثم بدا له فاكل فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فذكر ذلك له ، فقال : « من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليتها وليكفر عن يمينه » ذكره مسلم .

وسأله صلى الله عليه وسلم مالك بن فضالة فقال : يا رسول الله أرايت ابن عم لى آتبه أسأله فلا يعطينى ولا يصلى ، ثم يحتاج إلى فياتينى فيسألنى ، وقد حلفت أن لا أعطيه ولا أصله ، قال : فأمرنى أن آتى الذى هو خير وأكفر عن يمينى .

وخرج سويد بن حنظلة ووائل بن حجر يريدان رسول الله صلى الله عليه وسلم مع قومهما ، فأخذوا بآله عدوه ، فتخرج القوم أن يحلفوا أنه أخوهم ، وحلف سويد أنه أخوه ، فخلوا سبيله ، فسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك ، فقال : « أنت أبرهم وأصدقهم ، المسلم أخو المسلم » ذكره أحمد .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن رجل نذر أن يقوم فى الشمس ولا يقعد ، ويصوم ولا يفطر بنهاره ، ولا يستظل ، ولا يتكلم ، فقال : « مروه فليستظل وليتكلم وليقعد وليتم صومه » ذكره البخارى .

وفيه دليل على تقرير الصفة فى النذر ، وأن من نذر قرينة صبح النذر فى القرية وبطل فى غير القرية ، وهكذا الحكم فى الوقف سواء .

وسأله صلى الله عليه وسلم عمر رضى الله عنه ، فقال : إني نذرت فى الجاهلية أن أعتكف ليلة فى المسجد الحرام ، فقال : « أوف بنذرك » متفق عليه .

وقد احتج به من يرى جواز الاعتكاف من غير صوم ، ولاحية فيه ؛ لأن في بعض ألفاظ الحديث ، أن أعتكف يوما أو ليلة ، ولم يأمره بالصوم إذ الاعتكاف المشروع إنما هو اعتكاف الصائم ، فيحمل اللفظ المطلق على المشروع .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن امرأة نذرت أن تمشى إلى بيت الله الحرام حافية غير مختصرة ، فأمرها أن تركب وتختصر وتصوم ثلاثة أيام ، ذكره أحمد .

وفي الصحيحين عن عقبة بن عامر قال : نذرت أختي أن تمشى إلى بيت الله الحرام حافية ، فأمرتني أن أستقي لها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فاستقيته ، فقال : « لئتمش ولتركب » .

وعند الإمام أحمد أن أخت عقبة نذرت أن تحج ماشية ، وأنها لا تطيق ذلك ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « إن الله لغنى عن مشى أختك ، فتركب ولتهدي بدنة » .

ونظر وهو يخطب إلى أعرابي قائم في الشمس ، فقال : « ماشأناك ؟ » قال : نذرت أن لا أزال في الشمس حتى يفرغ رسول الله صلى الله عليه وسلم من الخطبة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ليس هذا نفرا ، إنما التنزفيا ابتنى به وجه الله » ذكره أحمد .

ورأى رسول الله صلى الله عليه وسلم شيخا يُهَادَى بين ابنيه ، فقال « ما بال هذا ؟ » فقالوا : نذر أن يمشى ، فقال : « إن الله لغنى عن تعذيب هذا نفسه » وأمره أن يركب ، متفق عليه .

ونظر إلى رجلين مقترنين يمشيان إلى البيت ، فقال : « ما بال القيران ؟ » قالوا : يا رسول الله نذرنا أن نمشى إلى البيت مقترنين ، فقال : « ليس هذا نفرا ، إنما التنزفيا ابتنى به وجه الله » ذكره أحمد .

سأله صلى الله عليه وسلم امرأة ، فقالت : إن أبى توفيت وعليها نذر صيام فتوفيت قبل أن تقضيه ، فقال : « ليصم عنها الولي » ذكره ابن ماجه .

وصح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من مات وعليه صيام صام عنه وليه » .

فظائفة حملت هذا على عمومه وإطلاقه ، وقالت : يصام عنه النذر والفرض .

وأبت طائفة ذلك ، وقالت : لا يصام عنه نذر ولا فرض .

وفصلت طائفة فقالت : يصام عنه النذر دون الفرض الأصلي ، وهذا قول ابن عباس وأصحابه والإمام أحمد وأصحابه ، وهو الصحيح ؛ لأن فرض الصيام جار مجرى الصلاة ، فكما لا يصلي أحد عن أحد ولا يُسلم أحد عن أحد فكذلك الصيام ، وأما النذر فهو التزام في النعمة بمنزلة الدين ، فيقبل قضاء الولي له كما يقضى دينه ، وهذا محض الفقه ، وطرد هذا أنه لا يصح عنه ولا يركى عنه إلا إذا كان معذوراً بالتأخير ، كما يطعم الولي عن أظفر في رمضان لعذر ، فأما المفروض من غير عذر أصلاً فلا ينفعه أداء غيره عنه لفرائض الله تعالى التي فرط فيها ، وكان هو للمأمور بها ابتلاء وامتحاناً دون الولي ، فلا تنفع توبة أحد من أحد ، ولا إسلامه عنه ، ولا أداء الصلاة عنه ، ولا غيرها من فرائض الله تعالى التي فرط فيها حتى مات ، والله أعلم .

وسأله صلى الله عليه وسلم امرأة ، فقالت : إني نذرت أن أضرب على رأسك بالدف ، فقال : « أوفى بنذرك » قالت : إني نذرت أن أذبح بمكان كذا وكذا مكان يذبح فيه أهل الجاهلية ، قال : « لصنم ؟ » قالت : لا ، قال : « لوثن ؟ » قالت : لا ، قال : « أوفى بنذرك » ذكره أبو داود .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل ، فقال : إني نذرت أن أنحر إبلاً يسوانة ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « كان فيها وثن من أوثان الجاهلية يعبد ؟ » قالوا : لا ، قال : « فهل كان فيها عيد من أعيادهم ؟ » قالوا : لا ، قال : « أوفى بنذرك فإنه لا وفاء بالنذر في محصية الله ، ولا فيما لا يملك ابن آدم » ذكره أبو داود .

## فصل

### فتاوى إمام المفتين

صلى الله عليه وسلم

#### في الجهاد

سئل عن قتال الأمراء الظلة ، فقال : « لا ، ما أقاموا الصلاة ، وقال : « خيار أمتكم الذين يحبونهم ويحبونكم ، ويصلون عليكم وتصلون عليهم ، وشرار أمتكم الذين يبغضونهم ويبغضونكم ، وتلعنونهم ويلعنونكم » قالوا : أفلا ننايذهم؟ قال : « لا ، ما أقاموا فيكم الصلاة ، لا ، ما أقاموا فيكم الصلاة » ثم قال صلى الله عليه وسلم : « ألا من ولي عليه وال فرآه يأتى شيئاً من معصية الله فليكره ما يأتى من معصية الله ولا يذعن يدا من طاعته » ذكره مسلم .

وقال : « يُستعمل عليكم أمراء فتعرفون وتنكرون ، فمن كره فقد برىء ، ومن أنكركم فقد سلم ، ولكن من رضى وتابع ، قالوا : أفلا نقاتلهم؟ قال : « لا ، ماصلوا » ذكره مسلم ، وزاد أحمد « ماصلوا الخس » .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل ، فقال : أرايت إن كان علينا أمراء يمنعوننا حفتنا ويسألوننا حقهم ، قال : « اسمعوا وأطيعوا ، فإذا علمهم مأحلتوا وعليكم مأحلتهم » ذكره الترمذى .

وقال : « إنها ستكون بعدى أثره وأمور تنكرونها » قالوا : فما تأمرنا من أدرك ذلك؟ قال : « تؤدون الحق الذى عليكم ، ويسألون الله الذى لكم ، متفق عليه .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل فقال : دلتى على عمل يعدل الجهاد ، قال : « لا أجده » ثم قال : « هل تستطيع إذا خرج المجاهد أن تدخل مسجدك فتقوم ولا تفتر ، وتصوم ولا تفطر؟ » قال : « ومن يستطيع ذلك؟ » فقال : « مثلُ المجاهد

في سبيل الله كمثل الصائم القائم القانت بآيات الله ، لا يفتر من صيام ولا صلاة حتى يرجع المجاهد في سبيل الله ، ذكره مسلم .

وسئل صلى الله عليه وسلم : أى الناس أفضل ؟ فقال : مؤمن يجاهد بنفسه وماله في سبيل الله ، قال : ثم من ؟ قال : رجل في شنب من الشعاب يتقى الله ويدع الناس من شره ، متفق عليه .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل ، فقال : يا رسول الله ، أرأيت إن قتلت في سبيل الله وأنا صابر محتسب مقبل غير مدبر يكفر الله عنى خطاياى ؟ قال : نعم ، ثم قال : كيف قلت ؟ ، فرد عليه كما قال ، فقال : نعم ، فكيف قلت ؟ ، فرد عليه القول أيضاً ، فقال : أرأيت يا رسول الله إن قتلت في سبيل الله صابراً محتسباً مقبلاً غير مدبر يكفر الله عنى خطاياى ؟ قال : نعم ، إلا الدين ، فإن جبريل سارنى بذلك ، ذكره أحمد .

وسئل صلى الله عليه وسلم : ما بال المؤمنين يفتنون في قبورهم إلا الشهيد ؟ قال : دكنى يبارقة السيوف على رأسه فتنة ، ذكره النسائي .

وسئل صلى الله عليه وسلم : أى الشهداء أفضل عند الله تعالى ؟ قال : الذين يلقون في الصف لا يلقون وجوههم حتى يُقتلوا ، أولئك ينطلقون في الغرف العللى من الجنة ، ويضحك إليهم ربك تعالى ، وإذا ضحك ربك إلى عبد في الدنيا فلا حساب عليه ، ذكره أحمد .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن الرجل يقاتل شجاعة ويقاقل حمية ويقاقل رياء ، أى ذلك في سبيل الله ؟ قال : من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله ، متفق عليه .

وعند أبي داود أن أعرابياً أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : الرجل يقاتل للذكر ، ويقاقل ليحمد ، ويقاقل ليغنى ، ويقاقل ليكرى مكانه ، فن في



سبيل الله؟ قال: «من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله». وسأله صلى الله عليه وسلم رجل، فقال: يا رسول الله، الرجل يريد الجهاد في سبيل الله وهو يتنهي عرضاً من أعراض الدنيا، فقال: «لا أجر له»، فأعظم ذلك الناس وقالوا للرجل: عد لرسول الله صلى الله عليه وسلم فإنك لم تفهمه، فقال يا رسول الله رجل يريد الجهاد في سبيل الله وهو يتنهي عرضاً من عرض الدنيا، فقال: «لا أجر له»، فقالوا للرجل: عد لرسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال له الثالثة، فقال: «لا أجر له»، ذكره أبو داود.

وعند النسائي أنه سئل صلى الله عليه وسلم: أرايت رجلاً غزوا يلتمس الأجر والذكر، ماله؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا شيء له»، فأعادها ثلاث مرار يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا شيء له»، ثم قال: «إن الله تعالى لا يقبل من العمل إلا ما كان خالصاً له وابتغى به وجهه».

وسأته صلى الله عليه وسلم أم سلمة، فقالت: يا رسول الله يفزو الرجال ولا تغزو النساء، وإنما لنا نصف الميراث، فأزل الله تعالى: «ولا تتمنوا ما فضل الله به بعضكم على بعض»، الآية، ذكره أحمد.

وسئل صلى الله عليه وسلم عن الشهداء، فقال: «من قتل في سبيل الله فهو شهيد، ومن مات في سبيل الله فهو شهيد»، ومن مات في الطاعون فهو شهيد. ومن مات في البطن فهو شهيد. ذكره مسلم.

### فصل

### فتاوى إمام المفتين

صلى الله عليه وسلم

في الطب

سأله صلى الله عليه وسلم أعرابي، فقال: يا رسول الله أتندوى؟ قال: نعم؛ فإن الله لم ينزل داء إلا أنزل له شفاء، عليه من علته، وجميعه من جهله. ذكره أحمد.

وفي السنن أن الأعراب قالت : يا رسول الله ألا تتداوى ؟ قال : « نعم ، عباد الله كذاؤوا ؛ فإن الله لم يضع داء إلا وضع له شفاء ، أو دواء ، إلا داء واحدا ، قالوا : يا رسول الله وما هو ؟ قال : « الهرم . »

وسئل صلى الله عليه وسلم فقیل له : أ رأيت رُقًى تسترقها ودواء تتداوى به وتُشفّاه نفعها ، هل تردُّ من قدر الله شيئا ؟ قال : « هي من قدر الله ، ذكره الترمذی . »

وسئل صلى الله عليه وسلم : هل ينفع النواء شيئا ؟ فقال : « سبحان الله ! وهل أنزل الله تبارك وتعالى من داء في الأرض إلا جعل له شفاء ، ذكره أحمد . »  
وسئل صلى الله عليه وسلم عن السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب من أمته ، فقال : « هم الذين لا يسترقون ، ولا يتطيرون ، ولا يكتون ، وعلى ربهم يتوكلون ، متفق عليه . »

وسأله صلى الله عليه وسلم آل عمرو بن حزم ، فقالوا : إنه كانت عندنا رُقِيَّة ترقي بها من العرق ، وإنك نبيت عن الرقي ، قال : « اعرضوا على رقاكم ، قال : فعرضوا عليه ، فقال : « ما أرى بأساً ، من استطاع أن ينفع أخاه فليفعل ، ذكره مسلم . »

واستفتاه عثمان بن أبي العاص رضي الله عنه ، وشكا إليه وجعاً يجمده في جسمه منذ أسلم ، فقال : « ضع يدك على الذي يألم من جسدك وقل : بسم الله ، ثلاثاً ، وقل سبع مرات : أعوذ بعزة الله وقدرته من شر ما أجد وأحاذر ، ذكره مسلم . »

وسئل صلى الله عليه وسلم : أي الناس أشد بلاءاً ؟ قال : « الأنبياء ثم الأمثل فالأمثل ، الرجل يبتي على حسب دينه ، فإن كان رقيق الدين ابتلى على حسب ذلك ، وإن كان مُصلب الدين ابتلى على حسب ذلك ، فما يزال البلاء بالرجل حتى يمشي على وجه الأرض وما عليه خطيئة ، ذكره أحمد ، وصححه الترمذی . »

وذكر ابن ماجه أنه سئل : أى الناس أشد بلاء ؟ قال : ذى الأنبياء ، قلت :  
يارسول الله ثم من ؟ قال : ثم الصالحون ، إن أحدهم ليتلى بالفقر حتى ما يجد  
إلا العبادة تحويه ، وإن كان أحدهم ليفرح بالبلاء كما يفرح أحدكم بالعافية .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل : أ رأيت هذه الأمراض التى تصيبنا مالنا  
بها ؟ قال : « كفارات » قال أبو سعيد الخدرى رضى الله عنه : « وإن قلت ؛  
قال : « وإن شوكه فما فرقها ، فدعا أبو سعيد على نفسه أن لا يفارقه الوعك  
حتى يموت ، وأن لا يشغله عن حج ولا عن عمرة ولا جهاد فى سبيل الله ولا صلاة  
مكتوبة فى جماعة ، فامسه إنسان إلا وجد حره حتى مات ، ذكره أحمد .

وقال أسامة رضى الله عنه : شهدت الأعراب يسألون النبي صلى الله عليه  
وسلم أعلينا حرج فى كذا ؟ أعلينا حرج فى كذا ؟ فقال : « عباد الله ، وضع الله  
الحرج لإلّا من أقرض من عرض أخيه شيئاً ؛ فذلك هو الحرج ، فقالوا : يارسول  
الله هل علينا من جناح أن نتداوى ؟ قال : « تدأوا وعباد الله ؛ فإن الله لم يضع  
داء إلا وضع معه شفاء إلا الهرم ، قالوا : يارسول الله ماخير ما أعطى العبد ؟  
قال : « حسن الخلق ، ذكره ابن ماجه .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن الرقى ، فقال : « اعرضوا على من رقاكم .  
ثم قال : « لا بأس بما ليس فيه شرك ، ذكره مسلم .

وسأله صلى الله عليه وسلم طبيب عن ضفدع يجعلها فى دواء ، فبى النبي  
صلى الله عليه وسلم عن قتلها ، ذكره أهل السنن .

وشكا إليه صلى الله عليه وسلم الزبير بن العوام وعبد الرحمن بن عوف  
القميل ، فأفتاهما بليس قبس الحرير ، ذكره البخارى فى صحيحه .

وأقضى صلى الله عليه وسلم أن من تطيب ولم يعرف منه طب فهو ضامن ،  
وهو يدل بمفهومه على أنه إذا كان طيباً وأخطأ فى تطييبه فلا ضمان عليه .

وشكاً إليه صلى الله عليه وسلم المشاة في طريق الحج تعبهم وضعفهم عن المشى ، فقال لهم : « استعينوا بالنسل فإنه يقطع عنكم الأرض وتخفون له ، قالوا : ففعلنا فنخففنا له ، والنسل : العَدُوُّ مع تقارب الخطأ ، ذكر ابن مسعود الدمعق أن هذا الحديث في مسلم ، وليس فيه ، وإنما هو زيادة في حديث جابر الطويل الذى رواه مسلم في صفة حج النبي صلى الله عليه وسلم ، وإسناده حسن .  
وسألته صلى الله عليه وسلم أسماء بنت عميس رضى الله عنها ، فقالت : يا رسول الله ، إن ولد جعفر تسرع إليهم العين ، أفأسترقى لهم ؟ قال : « نعم فإنه لو كان شئ سابق القدر لسبقته العين » ، ذكره أحمد .

وعند مالك عن حيد بن قيس المكي قال : دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم بابن جعفر بن أبي طالب ، فقال لحاضتهما : « ما لي أراهما ضارِعَيْنِ » فقالت : إنه لتسرع إليهما العين ، ولم يمنعا أن تسترقى لهما إلا أنا لاندري ما يؤففك من ذلك ، فقال : « استرقوا لهما ، فإنه لو سبق شئ القدر لسبقته العين » .  
وسئل صلى الله عليه وسلم عن النشرة ، فقال : « هى من عمل الشيطان » . ذكره أحمد وأبو داود ، والنشرة : حل السحر عن المسحور ، وهى نوعان : حل سحر بسحر مثله ، وهو الذى من عمل الشيطان ؛ فإن السحر من عمله فيتقرب إليه الناشر والمنتشر بما يجب ، فيبطل عمله عن المسحور ، والثانى : النشرة بالرقية والتعوذات والدعوات والأدوية المباحة ، فهذا جائز ، بل مستحب ، وعلى النوع المذموم يحمل قول الحسن : « لا يُجِلُّ السحر إلا ساحر » .

## فصل

### فتاوى إمام المقتين

صلى الله عليه وسلم

في القَالِ والطيرة

وسئل صلى الله عليه وسلم عن الطاعون ، فقال : « عذابا كان يعثقه الله على من كان قبلكم ، فجعله الله رحمة للؤمنين ، ما من عبد يكون في بلد

ويكون فيه فيمكت لا يخرج صابراً محتسباً يعلم أنه لا يصيبه إلا ما كتب الله له إلا كان له مثل أجر شهيد، ذكره البخاري.

وسأله صلى الله عليه وسلم فروة بن مسيك رضى عنه، فقال: يا رسول الله إنا بأرض يقال لها أبين، وهى ريفنا وميرتنا، ونية، أو قال: وبها شديد، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «دعها عنك»، فإن من القرف (١) التلقف. وفيه دليل على نوع شريف من أنواع الطيب؛ وهو استصلاح التربة والحواء كما ينبغي استصلاح الماء والغذاء، فإن بهلاك هذه الأربعة يكون صلاح البدن واعتداله.

وقال صلى الله عليه وسلم: «لا طيرة، وخيرها الفأل»، قيل: يا رسول الله وما الفأل؟ قال: «الكلمة الصالحة يسميها أحدكم، متفق عليه». وفي لفظ لها «لا عدوى ولا طيرة»، ويعمى الفأل، قالوا: وما الفأل؟ قال: «كلمة طيبة».

ولما قال: «لا عدوى ولا طيرة ولا هامة»، قال له رجل: أرايت البعير يكون به الجرب فتجرب الإبل، قال: «ذاك القدر، فمن أجرب الأول؟»، وذكره أحمد. ولا حجة في هذا لمن أنكر الأسباب، بل فيه إثبات القدر، ورد الأسباب كلها إلى الفاعل الأول؛ إذ لو كان كل سبب مستنداً إلى سبب قبله لا إلى غاية لزم التسلسل في الأسباب، وهو ممتنع؛ فقطع النبي صلى الله عليه وسلم التسلسل بقوله: «من أعدى الأول»، إذ لو كان الأول قد جرب بالعدوى والذي قبله كذلك لا إلى غاية لزم التسلسل الممتنع.

وسأله صلى الله عليه وسلم امرأة، فقالت: يا رسول الله، دار سكنها والعدد كثير والمال وافر، قل العدد وذهب المال، فقال: «دعوها ذمية»، ذكره مالك مرسل.

وهذا موافق لقوله صلى الله عليه وسلم: «إن كان الشؤم في شيء فهو في ثلاثة: في الفرس، وفي الدار، والمرأة»، وهو إثبات لنوع خفي من الأسباب، ولا يطلع عليه

أكثر الناس، ولا يعلم إلا بعد وقوع مسيئه؛ فإن من الأسباب ما يعلم سببته قبل وقوع مسيئه وهي الأسباب الظاهرة، ومنها ما لا يعلم سببته إلا بعد وقوع مسيئه وهي الأسباب الخفية، ومنه قول الناس: «فلان مشغوم الطلعة، ومدور الكعب، ونحوه». قالني صلى الله عليه وسلم أشار إلى هذا النوع ولم يطله، وقوله: «إن كان الشؤم في شيء فهو في ثلاثة» تحقيق لحصول الشؤم فيها، وليس نفيًا لحصوله من غيرها، كقوله: «إن كان في شيء تتداوون به شفاء ففي شرطة معجم، أو شربة عسل، أو لذعة بنار، ولا أحب الكي» ذكره البحارى.

وقال: «من ردت الطيرة من حاجته فقد أشرك» قالوا: يا رسول الله وما كفارة ذلك؟ قال: «أن يقول: اللهم لا طير إلا طيرك، ولا خير إلا خيرك» ذكره أحمد.

### فصل

### فتاوى إمام المفتين

صلى الله عليه وسلم

في أبواب متفرقة

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل، فقال: إني أصبت ذنباً عظيماً، فهل لى من توبة؟ فقال: «هل لك من أم؟» قال: لا، قال: «فهل لك من خالة؟» قال: نعم، قال: «فبرها، ذكره الترمذى وصححه».

وقال ابن عباس رضى الله عنهما: كان رجل من الأنصار أسلم، ثم ارتد ولحق بالمشركين، ثم ندم فأرسل إلى قومه: سلوا لى رسول الله صلى الله عليه وسلم هل لى من توبة؟ فجاء قومه إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا: هل له من توبة؟ فنزلت: كيف يهدى الله قوماً كفروا بعد إيمانهم، إلى قوله: «إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا فإن الله غفور رحيم»، فأرسل إليه فأسلم، ذكره النسائى.

وسئل صلى الله عليه وسلم عن رجل أوجب فقال : « أعتقوا عنه ، ذكره أحد وقوله : « أوجب » أى فعل ما يستوجب النار .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن قوله تعالى : « وتأتون في ناديكم للنكر » قال : « كانوا يخدفون أهل الطريق ، ويسخرون منهم ، وذلك للنكر الذى كانوا يأتونه » ذكره أحمد .

وسئل صلى الله عليه وسلم : « يكون المؤمن جباناً ؟ قال : « نعم ، قالوا : « يكون بخيلاً ؟ قال : « نعم ، قالوا : « يكون كذاباً ؟ قال : « لا ، ذكره مالك .

وسأله صلى الله عليه وسلم امرأة ، فقالت : « إن لى ضرة ، فهل على جناح إند تشبعت من زوجى غير الذى يعطينى ؟ فقال : « المتشيع بما لم يُعطى كلابس ثوبه زور » متفق عليه .

وفى لفظ : « أقول إن زوجى أعطانى مالم يعطى .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل فقال : « هل أكذب على امرأتى ؟ قال : « لا خير فى الكذب » فقال : « يا رسول الله أعدّها وأقول لها ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا جناح » ذكره مالك .

وقال صلى الله عليه وسلم : « اتقوا هذا الشرك فإنه أخفى من ديبه النمل » فقيل له : كيف تنقيه وهو أخفى من ديب النمل يا رسول الله ؟ فقال : « قولوا : اللهم إنا نعوذ بك أن نشرك بك شيئاً نعلمه ونستغفر لك لما لا نعلم » ذكره أحمد .

وقال صلى الله عليه وسلم : « إن أخوف ما أخاف على أمتى الشرك الأصغر » قالوا : وما الشرك الأصغر يا رسول الله ؟ قال : « الرياء » يقول الله تعالى يوم القيامة إذا جزي الناس بأعمالهم : « اذهبوا إلى الذين كنتم تُراءون فى الدنيا فانظروا هل تجدون عندهم جزاء » ذكره أحمد .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن الآخرين أعمالاً يوم القيامة ، فقال : « هم

الأكثرون لأموالا إلا من قال هكذا وهكذا إلى من بين يديه ومن خلفه وعن يمينه وعن شماله ، وقليل ما هم .

ولما نزلت ، الذين آمنوا ولم يلبسوا لإيمانهم بظلم ، شق ذلك عليهم ، وقالوا : يا رسول الله ، وأينا لم يظلم نفسه ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ليس ذلك ، إنما هو الشرك ، ألم تسمعوا قول لقمان لابنه : يا بني لا تشرك بالله إن الشرك لظلم عظيم » متفق عليه .

وخرج عليهم وهم يتذاكرون المسيح الدجال ، فقال : « ألا أخبركم بما هو أخوف عليكم عندي من المسيح الدجال ؟ » قالوا : بلى ، قال : « الشرك الخفى ، قالوا : وما الشرك ؟ قال : « أن يقوم الرجل فيصلي فيزين صلاته لما يرى من نظر رجل آخر » ذكره ابن ماجه .

وسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن طاعة الأمير الذى أمر أصحابه فجمعوا حطباً فأضرموه ناراً ، وأمرهم بالدخول فيها ، فقال صلى الله عليه وسلم : « لو دخلوها ما خرجوا منها ، إنما الطاعة فى المعروف ، وفى لفظ « لاطاعة لمخلوق فى معصية الخالق » وفى لفظ « من أمركم منهم بمعصية الله فلا تطيعوه » .  
فهذه فتوى عامة لكل من أمره أمير بمعصية الله كأننا من كان ، ولا تخصيص فيها ألبتة .

ولما قال صلى الله عليه وسلم : « إن من أكبر الكبائر شتم الرجل والديه » سأله : كيف يشتم الرجل والديه ؟ قال : « يسب أباه ويسب أمه فیسب أباه وأمه » متفق عليه .

والإمام أحمد ، إن أكبر الكبائر عقوق الوالدين ، قيل : وما عقوق الوالدين ؟ قال صلى الله عليه وسلم : « يسب أباه ويسب أمه فیسب أباه وأمه » .  
وهو صريح فى اعتبار الذرائع ، وطلب الشرع لسدها ، وقد تقدمت شواهد هذه القاعدة بما فيه كفاية .



وقال صلى الله عليه وسلم : « ماتقولون في الزنى ؟ » قالوا : حرام ، فقال : « لأن يزنى الرجل ينشر نسوة أيسر عليه من أن يزنى بامرأة جاره » ، ماتقولون في انسرة ؟ » قالوا : حرام ، قال : « لأن يسرق الرجل من عشرة آيات أيسر من أن يسرق من بيت جاره » ذكره أحمد .

وقال صلى الله عليه وسلم : « أندون ما الغيبة ؟ » قالوا : الله ورسوله أعلم ، قال : « ذكرك أخاك بما يكره » قيل : أ رأيت إن كان في أخى ما أقول ؟ قال : « إن كان فيه ماتقول فقد اغتبتك » وإن لم يكن فيه ماتقول فقد بهتته » ذكره مسلم .

وللإمام أحمد ومالك أن رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما الغيبة ؟ فقال : « أن تذكر من المرء ما يكره أن يسمع » فقال : يا رسول الله وإن كان حقا ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا قلت باطلا فذلك البهتان » .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن الكبائر ، فقال : « الإشرak بالله ، وعقوق الوالدين ، وقول الزور ، وقتل النفس التي حرم الله ، والفرار يوم الزحف ، وعين الغموس ، وقتل الإنسان ولده خشية أن يعطم معه ، والزنا بحليلة جاره ، والسحر ، وأكل مال اليتيم ، وقذف المحصنات » وهذا مجموع من أحاديث .

## فصل

### بعض الكبائر

ومن الكبائر : ترك الصلاة ، ومنع الزكاة ، وترك الحج مع الاستطاعة ، والإفطار في رمضان بنير عنق ، وشرب الخمر ، والسرقة ، والزنى ، واللواط ، والحكم بخلاف الحق ، وأخذ الرشأ على الأحكام ، والكذب على النبي صلى الله عليه وسلم ، والقول على الله بلا علم في أسمائه وصفاته وأفعاله وأحكامه ، وجود ما وصف به نفسه ووصفه به رسوله ، واعتقاد أن كلامه وكلام رسوله لا يستفاد منه

يقين أصلاً ، وأن ظاهر كلامه وكلام رسوله باطل وخطأ بل كفر وتشبيه وحلال ، وترك ما جاء به بمجرد قول غيره ، وتقديم الخيال المسمى بالعقل ، والسياسة الظالمة ، والعقائد الباطلة ، والآراء الفاسدة ، والإدراكات والكشوفات الشيطانية على ما جاء به صلى الله عليه وسلم ، ووضع للكوس ، وظلم الرعايا ، والاستيثار بالنفء ، والكبر ، والفخر ، والعُجب ، والخيلاء ، والرياء والسمعة وتقديم خوف الخلق على خوف الخالق ، وعجبه على حبة الخالق ، ورجائه على رجائه ، وإرادة العلو في الأرض والفساد وإن لم ينل ذلك ، ومسبة الصحابة رضوان الله عليهم ، وقطع الطريق ، وإقرار الرجل الفاحشة في أهله وهو يعلم ، والمثني بالنيمة ، وترك التنزه من البول ، وتختنث الرجل ورجل المرأة ، ووصل شعر المرأة وطلبها ذلك ، وطلب الوصول كبيرة ، وفعله كبيرة ، والوشم والاستישام ، والوشر والاستيشار ، والنفس والتنميص<sup>(١)</sup> ، والطنن في النسب ، وبراءة الرجل من أبيه ، وبراءة الأب من ابنه ، وإدخال المرأة على زوجها ولداً من غيره ، والنياحة ، ولطم الخدود ، وشق الثياب ، وحلق المرأة شعرها عند الحصى بالموت وغيره ، وتغيير منار الأرض وهو أعلامها ، وقطيعة الرحم ، والجور في الوصية ، وحرمان الوارث حقه من الميراث ، وأكل الميتة والدم ولحم الخنزير ، والتحليل ، واستحلال المطلقة به ، والتحمل على إسقاط ما أوجب الله ، وتحليل ما حرم الله وهو استباحة محارمه وإسقاط فرامضه بالحيل ، وبيع الحرائر ، وإباق المملوك من سيده ، ونشوز المرأة على زوجها ، وكتمان العلم عند الحاجة إلى إظهاره ، وتعلم العلم للدنيا والمباهاة والجلال والعلو على الناس ، والغندر ، والفجور في الخصام ، ولأتيان المرأة في ذبرها وفي محبضها ، والمن بالصدقة وغيرها من عمل الخير ، وإساءة الظن بآفة ، وإتهامه في أجكامه الكونية والدينية ، والتكذيب بقضائه وقدره واستوائه على عرشه وأنه القاهر فوق عباده ، وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم عُصْرَجَ به إليه ، وأنه رفع المسيح إليه ، وأنه يصعد إليه الحكم الطيب ، وأنه كتب كتاباً فهو عنده على عرشه ، وأن رحمته تغلب غضبه .

(١) النفس : تنف الشعر . ولعلت النامعة وهي مزيئة النساء بالنفس . والمنعمة وهي المنيعة  
 به ، والوشر : أن يحمّد المرأه أسنانها وترققها . وفي الحديث : « لمن الله الراشدة والمؤفكرة » .

وأنه ينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا حين يمضي شطر الليل فيقول : من يستغفر فأغفر له ؟ وأنه كلم موسى تكليماً ، وأنه تجلى للجبل فجعله دكاً ، واتخذ لإبراهيم خليله ، وأنه نادى آدم وحواء ونادى موسى وينادى نبينا يوم القيامة ، وأنه خلق آدم بيديه ، وأنه يقبض سمواته بإحدى يديه والأرض باليد الأخرى يوم القيامة .

ومنها الاستماع إلى حديث قوم لا يحبون استماعه ، وتحفيث المرأة على زوجها والعبد على سيده ، وتصوير صور الحيوان سواء كان لها ظل أو لم يكن ، وأن يرى عينيه في المنام ما لم تراه ، وأخذ الربا وإعطاؤه والشهادة عليه وكتابه ، وشرب الخمر وعصرها واعتصارها وحملها وبيعها وأكل ثمنها ، ولعن من لم يستحق اللعن ، ولاتيان الكهنة والمنجمين والعرافين والسحرة ونصديقهم والعمل بأقوالهم ، والسجود لغير الله والخلف بغيره كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : من حلف بغير الله فقد أشرك ، وقد قصر ما شاء أن يقصر من قال : إن ذلك مكروه ، وصاحب الشرع يجعله شركاً ، فرتبته فوق رتبة الكليات ، واتخاذ القبور مساجد ، وحملها أو ثاناً وأعياداً يسجدون لها تارة ، ويصلون إليها تارة ، ويطوفون بها تارة ، ويعتقدون أن الدعاء عندها أفضل من الدعاء في بيوت الله التي شرع أن يدعى فيها ويعبد ويصلى له ويسجد .

ومنها معاداة أولياء الله ، وإسبال الثياب من الإزار والسرويل والعمامة وغيرها ، والتبخر في المشى ، واتباع الهوى وطاعة الهوى وطاعة الشح والإعجاب بالنفس ، وإضاعة من تلامه مؤثته وتفقته من أقاربه وزوجته ورفيقه وماليكه ،

والذي غير الله ، وهجر أخيه للمسلم سنة كما في صحيح الحاكم من حديث أبي خراش الملقب السلمي عن النبي صلى الله عليه وسلم ، من هجر أخاه سنة فهو تقتله ، وأما هجره فوق ثلاثة أيام فيحتمل أنه من الكبائر ، ويحتمل أنه نونها ، والله أعلم .

ومنها الشفاعة في إسقاط حدود الله ، وفي الحديث عن ابن عمر يرفعه ، من حالت شفاعة دون حد من حدود الله فقد ضاؤ الله في أمره ، رواه أحمد وغيره بإسناد جيد .

ومنها تكلم الرجل بالكلمة من سخط الله لا يلقى لها بالا  
ومنها أن يدعى إلى بدعة أو ضلالة أو ترك سنة ، بل هذا من أكبر الكبائر وهو مضادة لرسول الله صلى الله عليه وسلم .

ومنها ما رواه الحاكم في صحيحه من حديث المستورد بن شداد ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من أكل بمسلم أكلة أطعمه الله بها أكلة من نار جهنم يوم القيامة ، ومن قام بمسلم مقام سُمعة أقامه الله يوم القيامة مقام رياة وسُمعة ، ومن اكتسب بمسلم ثوبا كساه الله ثوبا من نار يوم القيامة » .

بمعنى الحديث أنه توصل إلى ذلك ، وتوصل إليه بأذى أخيه المسلم من كذب عليه أو سخرية أو همزة أو لمزة أو غيبة ، والظمن عليه والأزدراء به والشهادة عليه بالزور والنيل من عرضه عند عدوه ، ونحو ذلك مما يفعله كثير من الناس وأوقع في وسطه والله المستعان .

ومنها التبعج والافتخار بالمعصية بين أصحابه وأشكاله ، وهو الإجهار الذي لا يماق الله صاحبه ، وإن طافه من شر نفسه .

ومنها أن يكون له وجهان ولسانان ، فيأتى القوم بوجه ولسان ، ويأتى غيرهم بوجه ولسان آخر .

ومنها أن يكون فاحشاً بذيا يترك الناس ويحذرونه اتقاء فحشه .

ومنها غلاصة الرجل في باطل يعلم أنه باطل ، ودعواه ما ليس له وهو يعلم أنه ليس له .

ومنها أن يدعى أنه من آل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس منهم ، أو يدعى أنه ابن فلان . وليس بآبته ، وفي الصحيحين « من ادعى إلى غير أبيه فالجنة عليه حرام » وفيهما أيضاً « لا ترضوا عن آبائكم » فمن رغب عن أبيه فهو كافر ، وفيهما أيضاً « ليس من رجل ادعى لنير أبيه وهو يعلمه إلا وقد كفر » ومن ادعى ما ليس له فليس منا وليتبعوا مقعده من النار ، ومن دعا رجلاً بالكفر أو قال عدو الله وليس كذلك إلا حار عليه .

فمن الكبائر تكفير من لم يكفره الله ورسوله ؛ وإذا كان النبي صلى الله عليه وسلم قد أمر بقتال الخوارج وأخبر أنهم شر قتلى تحت أديم السماء وأنهم يرقون من الإسلام كما يرق السهم من الرمية ودينهم تكفير المسلمين بالذنوب ، فكيف من كفرهم بالسنة ومخالفة آراء الرجال لها وتحكيمها والتحاكم إليها ؟

ومنها أن يتحدث حدثاً في الإسلام ، أو يؤوى محدثاً وينصره ويعينه . وفي الصحيحين « من أحدث حدثاً أو آوى محدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين » لا يقبل الله منه يوم القيامة صرفاً ولا عدلاً ، ومن أعظم الحديث تطويل كتاب الله وسنة رسوله ، وإحداث ما غافهما ، ونصر من أحدث ذلك والذنب عنه ، ومعاداة من دعا إلى كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم .

ومنها إحلال شعار الله في الحرم والإحرام كقتل الصيد واستئصال القتال في حرم الله .

ومنها لبس الحرير والذهب للرجال ، واستعمال أو أواني الذهب والفضة للرجال .

وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : - الطَّعْنُ شُرْكٌ ، فيحتمل أن يكون من الكبائر وأن يكون دونها .

ومنها التَّكُولُ من النِّمَةِ ، ومنها غش الإمام والوالى لرعيته ، ومنها أن يتزوج ذات رَحِمٍ تحَرَّمَ منه ، أو يقع على بهيمة .

ومنها المكر بأخيه المسلم ومخادعته ومضارته ، وقد قال صلى الله عليه وسلم : « ملعون من مكر بمسلم أو ضارَّ به » .

ومنها الاستهانة بالمصحف وإهدار حرمة ما يفعله من لا يعتقد أن فيه كلام الله من وطئه برجله ونحو ذلك .

ومنها أن يضل أحى عن الطريق ، وقد لعن الله صلى الله عليه وسلم من فعل ذلك ، فكيف بمن أضل عن طريق الله أو صراطه المستقيم ؟

ومنها أن يَسِمَ إنساناً أو دابة في وجهها ، وقد لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم من فعل ذلك .

ومنها أن يحمل السلاح على أخيه المسلم ؛ فإن الملائكة تلعنه .

ومنها أن يقول ما لا يفعل ، قال الله تعالى : « كبر مقتاً عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون » .

ومنها الجدل في كتاب الله ودينه بغير علم .

ومنها إساءة للملكة برفقه ، وفي الحديث : لا يدخل الجنة سيء الملكة .

ومنها أن يمنع المحتاج فضل ما لا يحتاج إليه مما لم تعمل يداه .

ومنها القمار ، وأما اللعب بالترد فهو من الكبائر ؛ لتشبيهه لاجبه بمن صبغ يده في لحم الخنزير ودمه ، ولا سيما إذا أكل للمال به ، فيعتقد يتم التشبيه به ؛ فإن اللعب بمنزلة خمس اليد ، وأكل للمال بمنزلة أكل لحم الخنزير .

ومنها ترك الصلاة في الجماعة ، وهو من الكبائر ، وقد عزم رسول الله صلى

الله عليه وسلم على تحريق للتخلفين عنها ، ولم يكن لبحرق مرتكب صغيرة ، وقد صح عن ابن مسعود أنه قال : ولقد رأيتنا وما يتطلف عن الجماعة إلا منافق معلوم النفاق ، وهذا فوق الكبيرة .

ومنها ترك الجمعة ، وفي صحيح مسلم « ليقبهن أقوام عن ودعهم الجمعات ، وليختمن الله على قلوبهم ثم ليكونن من الغافلين » وفي السنن بإسناد جيد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من ترك ثلاث جمع تهاونا طبع الله على قلبه » . ومنها أن يقطع ميراث وارثه من تركته ، أو يدلّه على ذلك ، ويعلمه من الحيل ما يخرج به من الميراث .

ومنها الغلو في المخلوق حتى يتمدى به منزلته ، وهذا قد يتق من الكبيرة إلى الشرك . وقد صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا يأك والغلو ، وإنما هلك من كان قبلكم بالغلو » .

ومنها الحسد ، وفي السنن أنه يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب . ومنها المرور بين يدي المصلي ، ولو كان صغيرة لم يأمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتال فاعله ، ولم يجعل وقوفه عن حوائجه ومصلحته أربعين عاما خيراً له من مروره بين يديه كما في مسند البزار ، والله أعلم

## فصل

### مستطرد من فتاويه

صلى الله عليه وسلم

فارجع إليها

وسئل صلى الله عليه وسلم عن الهجرة ، فقال : « إذا أقمت الصلاة وآتيت الزكاة قانت مهابر وإن مُتَّ بالحضرة » يعني أرضاً بالهامة ، ذكره أحمد . وسأله صلى الله عليه وسلم عبد الله بن حوالة أن يختار له بلداً يسكنها ، فقال : « عليك بالشام ، فإنها خيرة الله من أرضه ، يحتي إليها خيرة من عباده » ،

فإن آيتكم فعلكم بيمينكم ، واستقوا من عند ربكم ؛ فإن الله يتوكل لى بالشام وأهله ، ذكره أبو داود بإسناد صحيح .

وسأله معاوية بن حيدة جد بهز بن حكيم فقال : يا رسول الله أين تأمرنى؟ قال : « ههنا » ونحايده نحو الشام ، ذكره الترمذى وصححه .

وسأله صلى الله عليه وسلم اليهود عن الرعد : ماهو ؟ فقال : « ملك من الملائكة موكل بالسحاب ، معه مخاريق من نار يسوقه به حيث يشاء الله » قالوا : فما هذا الصوت الذى يسمع ؟ قال : « زجره السحاب حتى تنتهى حيث أمرت » قالوا : صدقت ، ثم قالوا : فأخبرنا عما حرم إسرائيل على نفسه ، قال : « اشتكى عرق النساء (١) » ، فلم يجد شيئاً يلائمه إلا لحوم الإبل وألبانها ، فلذلك حرمها على نفسه ، قالوا : صدقت ، ذكره الترمذى وحسنه .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن القردة والخنازير : أهى من نسل اليهود ؟ فقال : « إن الله لم يلعن قوما قط فستخهم فكان لهم نسل حتى يهلكهم ، ولكن هذا خلق كان ، فلما كتب الله على اليهود مسخهم جعلهم مثلهم ، ذكره أحمد .

وقال : « فيكم للمغربون » فقالت عائشة : وما للمغربون ؟ قال : « الذين يشرك فيهم الجن » ذكره أبو داود ، وهذا من مشاركة الشياطين للإنس فى الأولاد ، ومُتَّحُوا مغربين لبعد أنسابهم وانقطاعهم عن أصولهم ، ومنه قولهم : « عتقاء مغرب » .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل فقال : أين أتزر ؟ فأشار إلى عظم ساقه ، وقال : « ههنا أتزر » قال : فإن آيت ؟ قال : « فههنا أسفل من ذلك ، فإن آيت فههنا فوق الكعبين ، فإن آيت فإن الله لا يجب كل مختال فخور ، ذكره أحمد .

وسأله صلى الله عليه وسلم أبو بكر الصديق رضى الله عنه فقال : إن إزارى يسترخى إلا أن أتعاذه ، فقال : « إنك لست بمن يفعله خيلاء » ذكره البخارى

(١) النسا : مرق من الرعد إلى السكب . قال الزجاج : لا تنقل مرق النسا ، لأن النسا لا يضاف إلى نفسه ، ولم يخل مرق النسا إلا إلى السكب .



وقال : « من جر لإزاره خيلاء لم ينظر الله إليه يوم القيامة » فقالت أم سلمة : فكيف تصنع النساء بذيولهن ؟ قال : « يرخين شبرا » فقالت : إذا تنكشف أقدامهن قال : « يرخين ذراعا لا يردن عليه » .

وسأله صلى الله عليه وسلم امرأة ، فقالت : إن ابنتي أصابتها الحصبة فأمزق شعرها ، أفأصل فيه ؟ فقال : « لمن الله الواصلة والمستوصلة » متفق عليه .  
وسئل صلى الله عليه وسلم عن إتيان الكهان ، فقال : « لا تأتهم » .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن العطيرة ، قال : « ذلك شيء يحدونه في صدورهم فلا يردنهم » .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن الخط ، فقال : « كان نبي من الأنبياء يخط ، فمن وافق خطه فذاك » .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن الكهان أيضا ، فقال : « ليسوا بشيء » ، فقال السائل : إنهم يحدوثونا أحيانا بالشيء فيكون ، فقال : « تلك الكلمة من الحق يخطفها الجن فيقذفها في أذن وليه من الإنس فيخطون معها مائة كذبة » متفق عليه .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن قوله تعالى : « لهم البشرى في الحياة الدنيا وفي الآخرة » فقال : « هي الرويا الصالحة يراها الرجل الصالح أو يرى له » ذكره أحمد .

وسأله صلى الله عليه وسلم خديجة رضى الله عنها عن ورقة بن نوفل ، فقالت : إنه كان صدقك ومات قبل أن تظهر ، فقال : « رأيت في المنام وعليه ثياب بيض ، ولو كان من أهل النار لكان عليه لباس غير ذلك » .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل رأى في المنام كأن رأسه ضرب فتخرج فاشتد في أثره ، فقال : لا تحدث الناس بتلعب الشيطان بك في منامك ذكره مسلم .

وسأله صلى الله عليه وسلم أم العلاء فقالت : رأيت لحيان بن مطعون حيناً  
مجرى ، يعنى بعد موته ، فقال : « ذلك عمله مجرى له » .

وذكر أبو داود أن معاذاً سأله فقال : بم أقتضى ؟ قال : « بكتاب الله » قال :  
فإن لم أجد ؟ قال : « فبسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم » قال : فإن لم أجد ؟  
قال : « استندن الدنيا ، وعظم في عينيك ما عند الله ، واجتهد رأيك فيسددك  
الله بالحق » ، وقوله : « استندن الدنيا » أى : استصغرها واحتقرها .

وسأله صلى الله عليه وسلم دحية الكلبي ، فقال : « ألا أحل لك حماراً حل  
فارس فنتج لك بغلاً فتركها ؟ » فقال : « إنما يفعل ذلك الذين لا يعلمون ،  
ذكره أحمد » .

ولما نزل التشديد في أكل مال اليتيم عزلوا علمهم عن طعام الآيتام  
وشراهم من شراهم ، فذكروا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فانزل الله  
تعالى : « ويسألونك عن اليتامى ، قل : لإصلاح لهم خير ، وإن تغالطوهم فاخوانكم ،  
فتخلطوا طعامهم بطعامهم وشراهم بشراهم » .

وسأله صلى الله عليه وسلم عائشة رضى الله عنها عن قوله تعالى : « هو الذى  
أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب » وأخر متشابهات ،  
فأما الذين في قلوبهم زيغ فيقومون ما تشابه منه ابتناء الفتنة وابتناء تأويله ،  
فقال : « إذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمى الله فاحذروهم »  
نمتفق عليه .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن قوله تعالى : « يا أخت هارون » فقال :  
« كانوا يُسَمُّونَ بأسماء أنبيائهم والصالحين من قومهم » .

وفي الترمذى أنه سئل صلى الله عليه وسلم عن قوله تعالى : « وأرسلناه إلى  
مائة ألف أو يزيدون » كم كانت الزيادة ؟ قال : « عشرة آلاف » .

وسأله صلى الله عليه وسلم أبو ثعلبة عن قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم ، الآية ، فقال : « اتصموا بالمعروف ، وانتهوا عن المنكر ، حتى إذا رأيتم شحاً مطاعاً ، وهوى متبعاً ، ودنيا مؤثرة ، وإصجاب كل ذي رأى برأيه ، فعليك بنفسك ودع عنك العوام ؛ فلن من ورائكم أياما الصبر فيهن مثل القبض على الجمر ، للعامل فيهن مثل أجر خمسين يعمالون مثل عملكم ، ذكره أبو داود .

وسئل صلى الله عليه وسلم : متى وجبت لك النبوة ؟ فقال : « وآدم بين الروح والجسد ، صححه الترمذى .

وسئل صلى الله عليه وسلم : كيف كان بدء أمرك ؟ فقال : « دعوة أبى إبراهيم وبشرى عيسى ، وروى أئمة ، رأت أنه خرج منها نور أضاءت له قصور الشام ، ذكره أحمد .

وسأله صلى الله عليه وسلم أبو هريرة : يا رسول الله ، ما أول ما رأيت من النبوة ؟ قال : « إني لفي الصحراء ابن عشرين سنة وأشهر ، وإذا بكلام فوق رأسى ، وإذا برجل يقول لرجل : أهو هو ؟ فاستقبلاني بوجه لم أرها لأحد قط ، وأرواح لم أجد لها خلق قط ، وثياب لم أرها على خلق قط ، فأقبلا يشيان حتى أخذ كل منهما بيضى لا أجد لأحدهما مساً ، فقال أحدهما لصاحبه : أضجمه ، فأضجماني بلا قصر ولا حصر ، فقال أحدهما لصاحبه : افلق صدره ، ففلق صدرى ففلقه فيما أرى بلام ولا وجع ، فقال له : أخرج الغل والحسد ، فأخرج شيئاً كبينة الصلقة ثم نبذها فطرحها ، ثم قال له : أدخل الرافة والرحمة ، فإذا مثل الذى أخرج شبه الفضة ، ثم هز إبراهيم رجله اليمنى فقال : اغد سلباً ، فرجعت بهارقة على الصنير وروحة على الكبير ، ذكره أحمد .

وسئل صلى الله عليه وسلم : أى الناس خير ؟ قال : « القرن الذى أنا فيه ، ثم الثانى ، ثم الثالث » .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن أحب النساء إليه ، فقال : « عائشة ، فقيل : ومن الرجال ؟ فقال : « أبوها ، فقيل : ثم من ؟ قال : « عمر بن الخطاب رضى الله عنه » .

وسأله صلى الله عليه وسلم على والعباس : أى أهلك أحب إليك ؟ قال : « فاطمة بنت محمد ، قالوا : ما جئناك نسألك عن أهلك ؟ قال : « أحب أهلى إلى من أنعم الله عليه وأنعمت عليه أسامة بن زيد ، قالوا : ثم من ؟ قال : « على بن أبى طالب ، قال العباس : يا رسول الله جعلت عمك آخرهم ، قال : « إن علياً سبقك بالحجرة ، ذكره الترمذى وحسنه .

وفى الترمذى أيضاً أنه صلى الله عليه وسلم سئل : أى أهل بيتك أحب إليك ؟ قال : « الحسن رضى الله عنه والحسين رضى الله عنه » .

وسئل صلى الله عليه وسلم : أى الأعمال أحب إلى الله ؟ فقال : « الحب فى الله والبغض فى الله ، ذكره أحمد .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن امرأة كثيرة الصيام والصلاة والصدقة غير أنها تؤذى جيرانها بلسانها ، فقال : « هى فى النار ، فقيل : إن فلانة ، فذكر قلة صلاتها وصيامها وصدقها ولا تؤذى جيرانها بلسانها ، فقال : « هى فى الجنة » ذكره أحمد .

وسأله صلى الله عليه وسلم عائشة فقالت : إن لى جارين فألى أيهما أهدى ؟ قال : « إلى أقربهما منك باباً ، ذكره البخارى

ونهاهم عن الجلوس بالطرقات إلا بحقها ، فسئل عن حق الطريق ، فقال :

غص البصر، وكف الأذى، ورد السلام، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر» .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل فقال : إن لي مالا ووالداً ، وإن أبي اجتاع مالى ، فقال : « أنت ومالك لأبيك ، إن أولادكم من أطيبكم ، فكلوا من كتب أولادكم ، ذكره أبو داود .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل عن الهجرة والجهاد معه ، فقال : « ألك والدان ؟ » قال : نعم ، قال : « فارجع إلى والدك فأحسن صحبتهما ، ذكره مسلم .  
وسأله صلى الله عليه وسلم آخر عن ذلك ، فقال : « ويحك ! أحيه أمك ؟ » قال : نعم ، قال : « ويحك ! ألزم رجلها فثم الجنة » ، ذكره ابن ماجه .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل من الأنصار : هل بقي على من بر أبوي شيء بعد موتهما ؟ قال : « نعم ، خصال أربع : الصلاة عليهما والاستغفار لهما ، وإنفاذ عهدهما ، وإكرام صديقيهما ، وصلة الرحم التي لا رحم لك إلا من قبلهما ؛ فهو الذي بقي عليك من برهما بعد موتهما ، ذكره أحمد .

وسئل صلى الله عليه وسلم : ما حق الوالدین علی الولد ؟ فقال : « هما جنتك ونارك ، ذكره ابن ماجه .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل فقال : إن لي قرابة أصلهم وقطعونى ، وأحسن إليهم ويسبئون وأعفو عنهم وظلوني ، أفأكافئهم ؟ قال : « لا ، إذا تكونوا جميعاً ، ولكن خذ الفضل وصلهم ، فإنه لن يزال معك ظهير من الله ما كنت على ذلك ، ذكره أحمد ، وعند مسلم ، لأن كنت كما قلت فكأنما تسفهم الملأ ، ولن يزال معك من الله ظهير ما دمت على ذلك » .

وسئل صلى الله عليه وسلم : ما حق المرأة على الزوج ؟ قال : « يطعمها إذا

طعم ، ويكسوها إذا لبس ، ولا يضرب لها رجبا ، ولا يقبح ، ولا يهجر إلا في البيت ، ذكره أبو داود .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل فقال : أستاذن على أمي ؟ قال : نعم . فقال : إني معها في البيت ، فقال : « أستاذن عليها ، فقال : إني خادمها ، قال : « أستاذن عليها ، أحب أن تراها عريانة ؟ قال : لا ، قال : « أستاذن عليها ، ذكره مالك .

وسئل عن الاستئناس في قوله تعالى : « حتى تستأنسوا » قال : « يتكلم الرجل بتسبيحة وتكبيرة وتحميدة ويتنمض ويؤذن أهل البيت » ذكره ابن ماجه . وعطس رجل فقال : ما أقول يا رسول الله ؟ قال : « قل : الحمد لله ، فقال القوم : ما نقول له يا رسول الله ؟ قال : « قولوا له : يرحمك الله » قال : ما أقول لهم يا رسول الله ؟ قال : « قل لهم : يهديكم الله ويصلح بالكم » ذكره أحمد .

تم الكتاب

## الخاتمة

### بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أحمدك اللهم يا من بفضلك تم الصالحات ، وأشهد أنك واحد لا شريك لك . لك الملك ولك الحمد ، لا مانع لمن أعطيت ولا معطي لمن حرمت . وأصلى وأسلم على رسولك سيدنا محمد الذي بشفه رحمة للعالمين وبشيرا ونذيرا لمن ألقى السمع وهو شهيد .

اللهم صل وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه ومن أتبعه وسار على هديه ، صلاة دائمة متتابعة إلى يوم الدين .

وبعد .

فقد تم بعون الله الجزء الرابع من كتاب : أعلام الموقعين عن رب العالمين للعلامة ابن قيم الجوزية وبنيامه تم الكتاب .

ولإني أضرع إلى الله سبحانه وتعالى أن يجرى الله على السادة العلماء والجهابذة الفضلاء الذين سبقوني بتحقيق هذا الكتاب فقد سرت على هدى من نورهم ، وأنت يوفق من يأتي بعدي حتى يزيد ويجيد ويتلاف ما وقفنا فيه من الخطأ والتقصير ؛ فالجهد البشري ضعيف والزم من قصير ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .





# فهرست

## الجزء الرابع

من كتاب : أعلام الموقعين عن رب العالمين

الموضوع

تابع الأمثلة من الحيل المباحة

٣	المثال السابع والستون
٤	المثال الثامن والستون
٥	المثال التاسع والستون
٧	المثال السبعون
—	المثال الحادى والسبعون
٨	المثال الثانى والسبعون
—	المثال الثالث والسبعون
١٠	المثال الرابع والسبعون
—	المثال الخامس والسبعون
١١	المثال السادس والسبعون
—	المثال السابع والسبعون
—	المثال الثامن والسبعون
١٣	المثال التاسع والسبعون
—	المثال العشرون
١٤	المثال الحادى والعشرون
—	المثال الثانى والعشرون

الموضوع

١٥	المثال الثالث والثمانون . . . . .
—	المثال الرابع والثمانون . . . . .
١٦	المثال الخامس والثمانون . . . . .
—	المثال السادس والثمانون . . . . .
—	المثال السابع والثمانون . . . . .
١٧	المثال الثامن والثمانون . . . . .
١٨	المثال التاسع والثمانون . . . . .
١٩	المثال التسعون . . . . .
٢١	المثال الحادى والتسعون . . . . .
٢٢	المثال الثانى والتسعون . . . . .
٢٣	المثال الثالث والتسعون . . . . .
—	المثال الرابع والتسعون . . . . .
٢٤	المثال الخامس والتسعون . . . . .
—	المثال السادس والتسعون . . . . .
٢٥	المثال السابع والتسعون . . . . .
٢٧	المثال الثامن والتسعون . . . . .
٢٨	المثال التاسع والتسعون . . . . .
—	المثال المرفق المائة . . . . .
٢٩	المثال الحادى بعد المائة . . . . .
—	المثال الثانى بعد المائة . . . . .
—	المثال الثالث بعد المائة . . . . .
٣٢	المثال الرابع بعد المائة . . . . .
٣٧	المثال الخامس بعد المائة . . . . .
٣٨	المثال السادس بعد المائة . . . . .

### الموضوع

٣٩	المثال السابع بعد المائة . . . . .
—	المثال الثامن بعد المائة . . . . .
٤١	المثال التاسع بعد المائة . . . . .
—	المثال العاشر بعد المائة . . . . .
٤٢	المثال الحادى عشر بعد المائة . . . . .
٤٣	المثال الثانى عشر بعد المائة . . . . .
٤٤	المثال الثالث عشر بعد المائة . . . . .
—	المثال الرابع عشر بعد المائة . . . . .
٤٥	المثال الخامس عشر بعد المائة . . . . .
٤٦	المثال السادس عشر بعد المائة . . . . .
٤٧	المثال السابع عشر بعد المائة . . . . .

### بحوث فى الطلاق والأيمان

٤٧	طلاق زائل العقل . . . . .
٥٠	طلاق النضبان . . . . .
—	معنى الطلق . . . . .
٥١	طلاق المكره . . . . .
٥٣	النية الصحيحة فى طلاق المكره . . . . .
—	التورية فى طلاق المكره . . . . .
٥٤	الاستثناء فى الطلاق واليهين . . . . .
٥٧	آراء الفقهاء فى الاستثناء . . . . .
٦٠	الاستثناء فى الطلاق بلفظ آخر . . . . .
٦٢	رأى من لا يجوزون الاستثناء . . . . .
٦٤	جواب من يجوز الاستثناء . . . . .

الموضوع

٦٩	ردود أخرى على من لا يجوزون الاستثناء
٧٧	القول الفصل في موضوع الاستثناء
٧٨	نية الاستثناء وزمنها
٨٠	هل يصح الاستثناء في القلب ؟
٨١	هل يصح الاستثناء بتحريك اللسان ؟
—	فعل المخوف عليه ناسيا ونحو ذلك
٨٢	الفرق بين الناسي وبين الناهل والتافل واللاهى
—	النسيان نوعان
٨٣	الإكراه نوعان
—	المسأول
—	درجات التأويل
٨٤	المخوف على عقله
—	من يظن طلاق امرأته
٨٨	الإكراه على فعل المخوف عليه
—	حكم المتأول
٩٢	مذهب مالك في التفريق بين النسيان والجهل وما إلى ذلك
—	تعذر فعل المخوف عليه وصحوا الحالف عنه
٩٥	الترام الطلاق
—	أقوال الحنفية في الترام الطلاق
٩٧	هل ينفذ الطلاق المعلق الذى يقصد به الترهيب ؟
٩٨	هل الحلف بالطلاق ينفذ ؟
١٠١	الطلاق المعلق بالشرط
١٠٤	زوال سبب اليمين
١١٠	خلع اليمين

## الموضوع

- ١١٤ . . . . الحلف بالطلاق من الإيمان التي تدخلها الكفارة  
١١٦ . . . . الصحابة والتابعون ومن بعدهم أفتوا بمثل ما قلنا

## وجوب اتباع الصحابة والتابعين

- ١١٨ . . . . جواز الفتوى بالأثار السلفية والفتاوى الصحابة  
١١٩ . . . . اختلاف الصحابين  
١٢٠ . . . . اتفاق الصحابين  
١٢٣ . . . . الأدلة على أن اتباع الصحابة واجب  
١٢٦ . . . . اتباع الصحابة مجتمعين ومنفردين  
١٢٨ . . . . اتباع أقوال الصحابة  
١٣٠ . . . . أدلة أخرى على وجوب اتباع الصحابة  
١٤٨ . . . . ما امتاز به المتقدمون على المتأخرين  
١٥٣ . . . . تفسير الصحابي للقرآن كفتواه  
١٥٥ . . . . الفرق بين الصحابي والتابعي في الأخذ بقولهم وتفسيرهم

## فوائد تتعلق بالفتوى

- ١٥٧ . . . . أربعة أنواع للأسئلة  
١٥٨ . . . . يجوز للمفتي أن يعدل عن السؤال إلى ما هو أنفع  
— . . . . يجوز للمفتي أن يجيب بأكثر مما سئل  
١٥٩ . . . . إذا منع المفتي المستفتي من عطله وجه إلى بديل مباح  
١٦٠ . . . . تنبيه السائل إلى ما يرفع الهم  
١٦١ . . . . يجب على المفتي أن يذكر دليل الحكم  
١٦٣ . . . . التمسك بالحكم المستغرب  
١٦٥ . . . . يجوز للمفتي والمناظر أن يحلف على ثبوت الحكم عند

الموضوع

١٧٠	تستحسن الفتوى بلفظ النص
١٧٢	توجه المفتي إلى الله
١٧٣	العلم بالحق مقدمة للحكم والفتيا
١٧٤	ما يجب على الراوى والمفتي والحاكم والشاهد
١٧٥	على المفتي ألا ينسب الحكم إلى الله ولا إلى رسوله إلا بنص قاطع
١٧٦	الأحوال التي ترد على المفتي من المستفتي
١٧٧	على المفتي أن يفتي بالصواب ولو كان خلافا لمذهبه
—	على المفتي ألا يهيم على السائل
١٧٩	لا يصح للمفتي أن يعتبر شرط الواقف إذا خالف الشارع
١٨٠	عروض الواقفين المخالفة للشرع
١٨٧	لا يجوز للمفتي إطلاق الفتوى في مسألة فيها تفصيل
١٩٤	لا يفصل المفتي إلا إذا دعت الحاجة
١٩٥	الاختلاف في فتوى المقلد
١٩٦	الاختلاف في تولية الفقيه - القاصر عن معرفة الكتاب والسنة - الإفتاء
١٩٨	الاختلاف في إفتاء العاى في حادثة عرف دليلها
١٩٩	الحصائل التي يجب أن يتصف بها المفتي
٢٠٠	من الصفات التي يتصف بها المفتي : الحلم والوقار والسكينة
٢٠١	معنى السكينة
—	سكينة الأنبياء
—	سكينة أتباع الرسل
٢٠٣	السكينة عند القيام بوظائف العبودية
—	الاصحاب المؤدرة إلى السكينة
٢٠٤	الاستظهار بالعلم
—	الكفاية

الموضوع	
معرفة الناس	٢٠٤ . . . . .
فوائد تتعلق بالفتوى مروية عن الإمام أحمد	٢٠٥ . . . . .
دلالة العالم للسائل على مفتى غيره	٢٠٧ . . . . .
حكم كذلك المفتى	٢٠٨ . . . . .
جواز الفتوى لمن لا يجوز له الشهادة والقضاء	٢١٠ . . . . .
لا يجوز أن يكون غرض المفتى وإرادته مبيحاً للفتوى	٢١١ . . . . .
أنواع المفتين	٢١٣ . . . . .
النوع الأول من أنواع المفتين	. . . . .
النوع الثاني من أنواع المفتين	— . . . . .
النوع الثالث من أنواع المفتين	٢١٣ . . . . .
النوع الرابع من أنواع المفتين	٢١٤ . . . . .
هل يجوز للفق المقلد المذهب أن يفتى به ؟	٢١٥ . . . . .
هل يجوز تقليد الأموات ؟	— . . . . .
الجهتد في نوع من العلم له أن يفتى فيه ولا يفتى في غيره	٢١٦ . . . . .
من أفتى وليس أهلاً للفتوى أثم	٢١٧ . . . . .
حكم العالم إذا لم يجد مفتياً	٢١٩ . . . . .
من يجوز له الفتيا ومن لا يجوز	٢٢٠ . . . . .
يجوز للقاضي أن يفتى	— . . . . .
من يمنع فتوى القاضي	٢٢١ . . . . .
حكم فتيا الحاكم	— . . . . .
هل يفتى المفتى بشيء لم يقع	— . . . . .
لا يجوز للمفتى تتبع الخيل المحرمة والمكروهة	٢٢٢ . . . . .
رجوع المفتى عما أفتى به	— . . . . .
القول في ضمان المفتى للمال والنفس	٢٢٥ . . . . .

الموضوع

٢٢٧	الادّعاء التي لا يصح للفق أن يفق وهو متلبس بها
٢٢٨	مسائل يرجع فيها الفق إلى العرف
٢٢٩	على الفق ألا يمين على المكر والحجاج
٢٣١	هل للفق أخذ الاجرة والهدية على فتواه ؟
٢٣٢	إفتاء الفق في واقعة أفق فيها قبل ذلك
٢٣٣	إذا صح الحديث فهو مذهب الشافعي حتى ولو خالف قوله
٢٣٤	القول في جواز الإفتاء لمن يملك كتب الحديث
—	رأى الماتمين
—	رأى الجمهور
٢٣٥	القول الفصل
٢٣٦	الأحوال التي يجوز للفق أن يخالف فيها مذهب إمامه
٢٣٧	العمل فيها إذا ترجح للفق مذهب غير مذهب إمامه
٢٣٨	العمل عند اعتدال رأيين عند الفق
٢٣٩	لا يصح للفق أن يفق بما رجح عنه إمامه
—	لا يصح للفق أن يفق عند لفظ النص
٢٤٥	على الفق ألا يتأول التصوص تأويلاً فاسداً
٢٥٠	قضاء الأديان بالتأويل
—	مباحث المؤدية إلى التأويل
٢٥١	تأويل فتاويل
٢٥٢	مثل من أول شيئاً من الشرع
٢٥٤	اطمئنان قلب المستفتي قبل العمل بالفتوى
—	العمل إذا وُجد مفتيان أحدهما أعلم من الآخر
٢٥٥	ترجمة كلام الفق والمستفتي
—	العمل في سؤال يحتمل صوراً عديدة



### الموضوع

٢٥٦	• • • • •	على المفتي أن يكون حذوا فطنا
—	• • • • •	على المفتي أن يساور الثقة
٢٥٧	• • • • •	على المفتي أن يكثر الدعاء لنفسه بالتوفيق
٢٥٨	• • • • •	لا تتوقف الفتوى على فرض السائل
٢٥٩	• • • • •	روح الفتوى الدليل عليها
٢٦٠	• • • • •	للمفتي أن يقلد الميت إذا طلت عدالته
٢٦١	• • • • •	هل للمستفتي أن يكرر العمل بالفتوى إذا تكرر السبب
—	• • • • •	استفتاء الأهل والأدين
—	• • • • •	القول في التذهب بذهب معين
٢٦٤	• • • • •	العمل عند اختلاف المفتين
—	• • • • •	هل قول المفتي ملوم ؟
—	• • • • •	العمل بالفتوى إذا لم يبلغه معافاة من المفتي
٢٦٥	• • • • •	ما يفعل المفتي إذا حدثت حادثة ليس فيها قول لأحد من العلماء

### فتاوى إمام المفتين - صلى الله عليه وسلم

٢٦٦	• • • • •	في العقيدة
٢٦٦	• • • • •	في الطهارة
٢٨٧	• • • • •	في المرأة
٢٨٨	• • • • •	في الزكاة
٢٩٣	• • • • •	في الصوم
٢٩٩	• • • • •	في الحج
٣٠٥	• • • • •	في فضل بعض من سور القرآن
٣١٤	• • • • •	في الأموال

الموضوع	
بعض الفتاوى المختلفة	٣١٥ . . . . .
في البيوع	٣٢٤ . . . . .
في فضل بعض الأعمال	٣٢٨ . . . . .
مستقرات من فتاويه صل الله عليه وسلم	٣٢٩ . . . . .
في الهدية والصدقة	٣٣٣ . . . . .
في المواريث	٣٣٤ . . . . .
في العتق	٣٣٦ . . . . .
في الزواج	٣٣٩ . . . . .
في الرضاع	٣٤٦ . . . . .
في الطلاق	٣٤٨ . . . . .
في الخلع	٣٥١ . . . . .
في التطهار واللعان	٣٥٢ . . . . .
في الميحد	٣٥٤ . . . . .
في ثبوت النسب	٣٥٦ . . . . .
في الإحصاد على الميت	٣٥٧ . . . . .
في نفقة المعتدة وكسوتها	— . . . . .
في الحضانة	٣٦٠ . . . . .
في الدماء	٣٦١ . . . . .
في القسامة	٣٦٦ . . . . .
في حد الزنا	٣٦٧ . . . . .
تأثير الورث في الدماء والحدود والأموال	٣٧١ . . . . .
اختلاف العلماء في العمل بالسياسة	٣٧٢ . . . . .
السياسة العادلة موافقه للشريعة	٣٧٣ . . . . .
السياسة والحقيقة والطريقة والمقل تنقسم إلى صحيحة وفاسدة	٣٧٥ . . . . .

الموضوع

٢٧٥	الرسول يبين كل شيء . . . . .
٢٧٦	لا حاجة للناس بعد رسول الله ودينه . . . . .
٢٧٧	كلام الإمام أحمد في السياسة الشرعية . . . . .
٢٧٨	الشافعي يعتبر قرآن الأحوال . . . . .

رجعة إلى فتاوى إمام المفتين - صلى الله عليه وسلم

٢٧٩	في الأطلعة . . . . .
٢٨٥	في الحقيقة . . . . .
٢٨٧	في الإيمان والنور . . . . .
٢٩١	في الجهاد . . . . .
٢٩٣	في الطب . . . . .
٢٩٦	في القائل والطيرة . . . . .
٢٩٨	في مواضع متفرقة . . . . .
٤٠١	بعض الكبائر . . . . .
٤٠٧	رجعة أخرى إلى فتاوى الرسول صلى الله عليه وسلم . . . . .
٤١٥	الخاتمة . . . . .
٤١٧	الفهرس . . . . .









